



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
بجمهورية العربية المتحدة

- المظاهر القانونية لعمليات نقل وزرع القلب
بأعضاء الجسم البشرى
- تحديد الوقت الذى مضى على استخدام
السلاح الناري .
- النظام القانونى لتسجيل الاحكام الجنائية .

باللغات الأجنبية

- الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية لنظام
الاختبار القضائى .
- صراع الثقافة والانحراف .
- تعيين الحديد فى الاحبار .
- دليل دولى للحالة الاجرامية فى احدى عشرة
دولة .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر جاد عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعاتي ، المستشار حسين عوض بريقى ،
اللواء عباس قطب الغايش ، المستشار محيى الدين طاهر ، الاساذ عبد المنعم المغربى ،
الاساذ على نور الدين ، الدكتور سيد عويس ، المستشار محمد فتحى ، اللواء يوسف بهادر .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف - بريد الجيزة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

هيئة التحرير

دكتور سيد عويس - نجوى حافظ - عصام المليجى

سمير الليثى - على جلى

بلد النشر : الناشر ، الطبعة

مكتبة النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .

عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،

السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموضوعات : اسم

المؤلف ، عنوان المقال (اسم

الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وثبتت المصادر فى نهاية المقال مرتبة

حسب الترتيب الهجائى لاسماء

المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر

فى المتن فى صورة (اسم المؤلف ،

الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى

نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير

المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من

أصل وصورتين على ورق قولسكاب ،

مع مراعاة ترك هامشين جانبيين

عريضين ومسافة مزدوجة بين

السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية:

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويتبع
باسم كاتبه ومؤهلته العلمية
وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال
أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد فى صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى
عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض
موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التى توافرت
من البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى .
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة اعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمن العدد
عشرون قرشا

الجلة الجنائية القومية

General Organization
des Library

محتويات العدد

مقالات :

- المظاهر القانونية لعمليات نقل وزرع القلب بأعضاء
البشرى
دكتور رياض الخانى ٥
— تحديد الوقت الذى مضى على استخدام السلاح الناري
دكتور زين العابدين سليم ٣١
— النظام القانونى لتسجيل الاحكام الجنائية
دكتور عادل حافظ غانم ٤٣

مؤتمرات :

- المؤتمر الدولى السادس لعلم الاجرام بمديرى . . . ٦١
— الندوة العلمية العالمية عن تعاطى الحشيش بجنيف . . . ٧١

رواد علم الاجرام :

- انريكو غيرى
على جلبى ٧٣

احكام :

- المعيار المميز لهتك العرض فى احكام القضاء الليبى
دكتور ادوار الذهبى ٨١

البحوث الجارية بالوحدات الجنائية :

- بحوث وحدة العقوبة والتدابير الاصلاحية . . . ٨٧
— بحوث وحدة كشف الجريمة بالوسائل العلمية . . . ٨٩
— بحوث وحدة السلوك الاجرامى ٩٢

مقالات بالالغات الاجنبية :

- تعيين الحديد فى الاحبار
دكتور عادل فهمى ١١٨
— صراع الثقافة والانحراف
دكتور فرانسوا ريبوردى ١٣٤
— الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية لنظام الاختبار القضائى
دكتور محمد ابراهيم زيد ١٥٤
— دليل دولى للحالة الاجرامية فى احدى عشرة دولة
دكتور اندريه نورماندو ١٦٠

تنمى هيئة تحرير المجلة الى السادة القراء

الزميل الدكتور زين العابدين سليم الخبير الاول بالمركز ورئيس وحدة كشف الجريمة الذى لبي نداء ربه يوم الاربعاء الموافق ١٩٧١/٤/٢١ وذلك اثناء قيامه بواجبه فى خدمة العلم والبحث العلمى .

— وقد ولد الفقيد العزيز فى ١٩٢٧/٥/٤ بالقرشية مركز السنطة محافظة الغربية .

— وحصل على بكالوريوس العلوم فى الكيمياء والحيوان بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف عام ١٩٥١ من جامعة القاهرة .

— وعلى ماجستير فى العلوم (الكيمياء) عام ١٩٦٠ من جامعة القاهرة .

— وعلى دكتوراه فلسفة فى العلوم (الكيمياء) عام ١٩٦٥ من جامعة القاهرة كما حصل على درجات علمية اجنبية حين اوفد فى منحه دراسية الى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٦٢ هى :

— دبلوم الدراسات العليا فى علم الاجرام وكشف الجريمة من كلية علم الاجرام بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية فى مايو سنة ١٩٦٢ .

— دبلوم من الاكاديمية البوليسية بولاية اوهيو فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

— دبلوم التخرج فى المباحث الجنائية والعلوم البوليسية من مدرسة الامن القومى بواشنطن فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

كما اسهم فى العديد من البحوث التى اجراها المركز وهى :

١ — بحث البغاء

٢ — بحث تشرد الاحداث

٣ — بحث المواد المخدرة والمنشطة

٤ — بحث البصمات

٥ — بحث الاسلحة والطلقات النارية .

٦ — بحث تفريد الخط العربى

وقد تدرج الفقيه العزيز في وظائف المركز فعمل باحثاً مساعداً من ١٩٥٧/١٠/١ ثم باحثاً من ١٩٥٩/١/٦ ثم خبيراً من ١٩٦٥/١١/٢٣ وأخيراً خبيراً أول من ١٩٦٩/١٢/٣٠ ورئيساً لوحدة بحوث كشف الجريمة من ١٩٦٩/١١/١٧ .

وأشرف الفقيه على برنامج الكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية في دورات تدريبية للسادة وكلاء النائب العام ورجال الشرطة (المباحث العامة - المباحث الجنائية) ونواب الإحكام بالقوات المسلحة (من ١٩٦٩/١٢/١٢ إلى ١٩٧٠/٧/١) ومن ٧٠/١٢/١٢ إلى ١٩٧١/٤/٢١) .

كذلك أشرف على برنامج تدريبي مخصص لضباط الشرطة العسكرية بالقوات المسلحة .

كما خدم الوطن خارج نطاق المركز فعمل رئيساً لقسم الكيمياء والفرقعات بالكلية الفنية العسكرية (١٩٦٣/٧/١٦ إلى ٦٤/١/٩) وضابطاً وقائداً ثانياً لفرع معدات العدو بإدارة المخابرات الحربية (من ١٩٦٤/١/٩ إلى ١٩٦٤/١٠/٩) وأستاذاً لمواد مقاومة المخابرات والتوجيه المعنوي وأركان حرب وضابط أمن بمدرسة المخابرات الحربية (من ١٩٦٤/١٠/١ إلى ١٩٦٧/٩/٢) .

هذا فضلاً عن مجموعة البحوث والمقالات التي أجراها ونشرها الفقيه العزيز في العديد من المجلات العلمية المتخصصة .

وهيئة تحرير المجلة إذ تشعبه تسأل الله أن يرحمه بقدر ما قدم للوطن والعلم من خدمات جليلة .

المظاهر القانونية لعمليات

نقل وزرع القلب والتصرف بأعضاء الجسم البشرى

للدكتور رياض الخانى

كلية الحقوق - جامعة دمشق

١ - مقدمة عن أهمية عمليات نقل وزرع القلب وسائر أعضاء الجسم البشرى:

تشير عمليات نقل وزرع القلب والتصرف بأعضاء الجسم البشرى كثيرا من المشاكل القانونية ، فهو موضوع الساعة لان ارسال المراكب الفضائية والتحامها فى الفضاء ووصول الانسان للقمر والهبوط على سطحه لا يعادل فى نظرى مواصلة الحياة فى انسان فقد أو كاد يفقد كل امل فى الحياة الانسانية لمرض عضال أصاب أحد أعضاء جسمه وخاصة القلب .

واذا كنا اليوم نتكلم عن عمليات نقل وزرع أعضاء الجسم البشرى وخاصة القلب فهذا لا يعنى أننا نستطيع نسيان ما عانى وما يعانى علم الطب بصورة عامة وعلم الجراحة بصورة خاصة من مخاطر وصعوبات . لان علم الجراحة ليس علما جامدا ساكنا بل هو ديناميكي وخطر من اوجه عديدة سواء بالنسبة للجراح الذى قد يسأل جزائيا أو مدنيا أو مهنيا عن الاخطاء التى ارتكبها ، وسواء بالنسبة للواهب أو المتبرع بأحد هذه الاعضاء ، أو حتى للموهوب له .

٢ - عمليات نقل وزرع أعضاء الجسم البشرى فى التشريع السورى :

اذا ألقينا نظرة على المادة ٤٦٦ من قانون العقوبات السورى الصادر عام ١٩٤٩ نجدها موجودة فى القسم الثانى من الفصل الاول من الباب السادس المخصص للجرائم التى تمس الدين والاسرة وخاصة تحت العنوان - التعدى على حرمة الاموات والجرائم المخلة بنظام دفنهم . وهى تقول «يعاقب بالغرامة من خمس وعشرين الى مئتين وخمسين ليرة وبالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو باحدى العقوبتين من اقدم لغرض علمى أو تعليمى didattico دون موافقة من له الحق على اخذ جثة أو تشريحها أو على استعمالها بأى وجه آخر» .

ان نص هذه المادة يعتبر خطوة جريئة خطاها الشارع الجزائى السورى نحو الاستفادة العملية والتعليمية من جثة المتوفى ، لولا أنه ترك بعض الشكوك والاشكالات وخاصة :

١ - فيما يتعلق بعبارة لغرض علمي أو تعليمي : هل يعنى السماح باستعمال الجثة أو جزء منها لغرض شخصي أو فردي كأخذ عضو منها وزرعه في جسم شخص مريض بحاجة اليه ؟

ب - فيما يتعلق بعبارة دون موافقة من له الحق : هل يقصد بمن له الحق الورثة أو أحدهم - أم يقصد الولي أو الوصي في حال كون المتوفى قاصرا جسمىا فيزيولوجيا أو عقليا أو أحد الزوجين أو موظف عام مكلف من قبل الدولة باعطاء هذا الاذن ؟

ج - فيما يتعلق بعبارة أو على استعمالها بأيوجه آخر : هل يعنى الاستفادة من أى عضو فيها سواء للزرع أو التطعيم ؟ لان المشرع عندما قال أخذ جثة أو تشريحها فانما قصد الجثة بكاملها .

وأمام الضرورات العلمية فقد نحا الشارع السوري منحى آخر فأصدر بتاريخ ١٠ - ٥ - ١٩٥٢ المرسومين التشريعيين الاول برقم ٢٢٦ تحت عنوان : السماح بفتح جثث الموتى في حالات معينة (٢) . وهو باعتقادنا متمم للمرسوم ٢٢٦ .

أما المرسوم ٢٢٦ فقد اوجبه ضرورة الاستفادة من قرنيات الموتى لترقيع قرنيات الاحياء بها انقاذا لهم من حياة الظلام التي يحيونها ولاكساء هذه العمليات الصفة الشرعية والقانونية وجعلها عملا مباحا ضمن شروط معينة هي :

- ١ - اذا كان الموت نتيجة الاعدام .
- ٢ - حالة فتح الجثة .
- ٣ - عدم وجود من يطالب بجثة المتوفى .
- ٤ - سماح عائلة المتوفى بأخذ عينة أو جزء منها .
- ٥ - وصية المتوفى باجراء ذلك .

ولم يسلم هذا المرسوم من الانتقادات التي وجهت اليه وأهمها برأينا :

- ١ - ابتدأت المادة الاولى منه بكلمة يجوز تصنيع قرنيات الاحياء الخ . . وهذا الجواز متروك أمره للأطباء وجراحي العيون .

- ٢ - لم يحدد في الفقرة الرابعة من المادة الاولى ما هو المقصود بعائلة المتوفى هل هي الزوجة أم الزوج ، الاباء ، الابناء ، الورثة ؟

(٢١) كسرا في العدد ٢٧ تاريخ ١٥/٥/١٩٥٢ من الجريدة الرسمية ص ٢٢٦١ وما بعدها .

أما المرسوم الثاني برقم ٢٢٧ وعنوانه السماح بفتح جثث الموتى في حالات معينة ، فقد أوجبه ضرورة المساهمة في تقدم الفن الجراحى والفائدة التى يمكن أن تجنيها المستشفيات من بعض أعضاء الموتى كالعيون باعتبار أنها تعود بالنهاية لفائدة المجتمع .

وقد أجاز فيه المشرع فتح الجثث اذا رأى أطباء احدى المؤسسات الصحية الحكومية أن المنفعة العامة تقضى بفتح جثة شخص شريطة عدم وقوع اعتراض صريح من إقربائه الذين لا تتجاوز قرابتهم معه الدرجة الثالثة ، ولا قيمة لاعتراضهم اذا كان فتح الجثة يقصد منه التأكد من الإصابة بمرض وبائى .

ولم يسلم هذا المرسوم أيضا من الانتقادات التى وجهت اليه وأهمها برأينا :

١ - أنه ترك أمر فتح الجثة أو عدمه لأطباء احدى المؤسسات الصحية الحكومية وحرّم بالتالى المؤسسات الصحية الأخرى كالمستشفيات الخاصة من إجراء فتح الجثة بينما نجد أن كثيرا من الدول ومنها أمريكا وكندا وإيطاليا التى أعطت الحق بالمادة الثانية من القانون الإيطالى رقم ٥١٩ الصادر فى ٢ - ٤ - ١٩٦٨ حتى للمؤسسات الصحية الخاصة بتشريح الجثة بعد التأكد من الوفاة وأخذ الأعضاء التى يمكن الاستفادة منها بالزرع أو التطعيم .

٢ - أن تعبير المنفعة العامة هو تعبير مرن قد يساء استعماله .

٣ - أن تعبير التأكد من الإصابة بمرض وبائى هو تعبير مرن قد يساء استعماله أيضا .

٤ - أن منطق أو فحوى مواد المرسوم ٢٢٧ لا تتألف مع أسبابه الموجبة . فمنطوقه تكلم فقط عن تشريح جثث الموتى بصورة عامة وفى حالات معينة فهو لم يذكر بأن الأطباء يستطيعون الاستفادة من أعضاء المتوفى بعد تشريح جثته ، بينما نجد أن أسبابه الموجبة قالت :

« بإمكانية الاستفادة من بعض أعضاء الموتى كالعين الميتة : وما تعبير الميتة الا مثال فقط وليس هو قصد الشارع الأساسى من هذا المرسوم بل ان قصده كان الاستفادة من سائر الأعضاء الموجودة فى الجثة » .

ولكن هل استقر المشرع السورى على هذين المرسومين أم أنه أصدر تشريعات لاحقة لهما يمكن اعتبارها نصرا أو نكسة فى عالم النقل والزرع والتصرف بأعضاء الجسم البشرى ؟ والجواب هو :

لقد أصدر المشرع العربى اثناء الوحدة فى ٢١-١٢-١٩٥٩ القانون رقم ٢٧٤ الذى نص على جواز انشاء بنوك للعيون فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة للاستفادة منها فى عمليات ترقيع القرنية (١) . ولسنا نرى فى هذا المجال الضيق

(١) نشر فى العدد ٢٨٤ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٦ من الجريدة الرسمية ص ٦٤٤ .

اية فائدة من مناقشة هذا القانون وتبيان محاسنه وعيوبه لان المشرع العربي السوري مع تبديل طفيف في الترتيب والترتيب قد نقل نصوص القانون ٢٧٤ / ١٥ / ١٩٦٣ الذي نص على الترخيص للشعب العينية في مستشفيات كليات الطب بجامعات الجمهورية العربية السورية والمستشفيات الحكومية بإنشاء بنوك للعيون للاستفادة في عمليات تصنيع القرنية (١) .

اما الودائع المجانية لهذه البنوك فيتم الحصول عليها من :

- ١ - عيون الذين يتبرعون بعيونهم بعد وفاتهم .
- ٢ - عيون الموتى الذين تشرح جثثهم بعد موافقة ذويهم على اخذها .
- ٣ - عيون الموتى الذين تسمح عائلاتهم بأخذها .
- ٤ - عيون الموتى الذين ينفذ بهم حكم الاعدام بموافقة ذويهم على اخذها .
- ٥ - عيون مجهولى الهوية .

اما الانتقادات التي وجهت لهذا المرسوم التشريعي فكثيرة برأينا ، لانه اعتبر نكسة في عالم التشريح والجراحة لانه اغلق الباب امام اية امكانية لتصنيع القرنية .

فقد لا يوجد متبرع ، وقد لا يسمح - وهذا ما يحصل دائما - ذوو المتوفى بشكل طبيعي ، او المتوفى الذي شرحت جثته ، باخذ عينة وسماحهم شبه مستحيل عندما يكون الموت تنفيذا لحكم الاعدام معتقدين بأن قريبهم برىء مما نسب اليه وحكم به عليه . واذا قيل بأنه لم يبق امامنا الا عيون الموتى مجهولى الهوية فقد اجاب النقاد ونحن منهم بأنه مع تقدم فن التحقيق الجنائي وعلم البصمات فان امكانية ايجاد او وجود جثة مجهولة الهوية اصبحت او ستصبح مع الزمن من الامور النادرة .

ورغم وجود كل هذه المساوئ والثغرات في المرسوم ٢٠٤ فقد الغى المشرع بالمادة (٥) منه الاحكام المخالفة له والمقصود طبقا القانون ٢٧٤ والمرسوم التشريعي رقم ٢٢٦ ونحن هنا لسنا بحال الدفاع عن المرسوم ٢٢٦ ولكن حسناته وفوائده يجب ان تذكر اذا ما قورنت بمساوئ غيره .

فقد اعطى في المادة ٢ منه للأطباء والجراحين الحماية القانونية سواء من حيث اثبات المسؤولية الجزائية والمدنية والمهنية او نفيها عندما قالت: «في الحالات ٢٣ ر ٥ اي عند عدم وجود من يطالب بجثة المتوفى ، وعند سماح عائلة المتوفى باخذ عينة او جزء منها وفي حالة وجود وصية المتوفى اخذ عينة او جزء منها » فانه لا يجوز نقل عين المتوفى الا بعد قيام طبيبين على الاقل

(١) نشر في العدد ٤٧ تاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٣ من الجريدة الرسمية ص ١٤١٧ .

بجميع الاجراءات ويؤكد ان حصول الوفاة مع ذكر الاسباب الداعية لهذا التأكيد .

وهذا التأكيد أو التثبت من صحة الوفاة هو الان قطب الرحى في عمليات نقل القلب وسائر اعضاء الجسم البشرى بين الاموات والاحياء .

ونحن مع اعتقادنا بأن جميع هذه المراسيم والقوانين تعتبر فتحاً جديداً في عالم الجراحة والتشريع في بلادنا ، خاصة ما تعلق منها بإمكانية المواطن العربى السورى أن يتبرع أو يوصى لما بعد الوفاة بكلتا عييه ، أو بجزء منهما فاننا لنترجو مخلصين أن يحذو المشرع السورى فى القريب العاجل حذو التشريعات الحديثة فى البلدان الأخرى فيبيح بنصوص صريحة وواضحة لمواطن أن يتبرع أو يهب أو يوصى بعضو من أعضاء جسمه بعد موته . والأمر سهل وهين اذا علمنا بان المشرع الانكليزى قد حل هذه المشكلة عندما عدل عام ١٩٦٠ القانون الصادر عام ١٩٥٢ والمتعلق بنقل وتصنيع القرنية فأصبح النقل والزرع يشمل كافة أعضاء الجسم البشرى . وقد حذت الولايات فى كندا حذو المشرع الانكليزى فعدلت قانون نقل وتصنيع القرنية فأصبح يشمل كافة أعضاء الجسم البشرى كالكلبد والكليتين والرئتين والعظام وحتى الاعضاء التناسلية والاصابع وفروة الرأس .

والمنا ان يحفظ التشريع الجديد فى حال صدوره أو فى حال تعديل احكام المرسوم التشريعى ٢٠٤ لجثة المتوفى كرامتها واحترامها ويسهل فى الوقت نفسه على الاحياء الاستفادة من سائر اعضاء الجثة ويفتح الباب امام علوم الطب والجراحة والتشريع للتقدم والازدهار .

٣ — أساس شرعية وإباحة الاعمال الجراحية فى قانون العقوبات السورى :

عودة الى القسم الاول من الباب الثامن من الكتاب الثانى لقانون العقوبات السورى نجد انه يشتمل على الجذائات والجنح التى تقع على حياة الانسان وسلامته .

والمواد ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ تتضمن على التوالى الجنح التى تسبب اذى للأشخاص نتيجة اعمال الضرب والجرح والايذاء وتؤدى الى تعطيلهم عن العمل أو الى قطع أو استئصال عضو أو بتر أحد الاطراف أو الى تعطيلها أو تعطيل احدى الحواس عن العمل أو تسبب فى احداث تشويه جسيم أو أية عاهة أخرى دائمة أولها مظهر العاهة الدائمة .

كل هذه الاعمال والنتائج قد تحصل من قبل شخص عادى اثناء أو بعد مشاجرة أو أى فعل من أفعال الايذاء ، كما أنها قد تحصل من قبل جراح أو طبيب عادى اثناء أو بعد عملية جراحية قد تؤدى فى كثير من الاحيان الى الموت . فهل يسأل الجراح عن جرائم القتل أو الايذاء المقصود أو غير المقصود وفى حالة الإجابة بالنفى ما هو أساس شرعيته وإباحة العمليات الجراحية ؟

لا احد اليوم يقول بمسؤولية الجراح عن النتائج غير المرضية وغير الطبيعية التي يسببها من خلال اعماله الجراحية ، ولكن ضمن شروط معينة ومقيدة ومحدودة . غير ان اساس هذه الشرعية قد لاقى الكثير من الجدل لما له من اثر مباشر على مسؤولية الجراح او عديمها كما سنرى الان من خلال استعراض النظريات والحجج التي قامت بتبرير هذه الشرعية او المشروعية او تدحضها وتقف في وجهها .

١ — فهناك من ردها الى العرف والعادة مع انه ليس لهما اى قوة او اثر يذكر على احكام قانون العقوبات .

٢ — وهناك من ردها الى انتفاء القصد الجنائي لدى الجراح . لان الجراح والنتائج الضارة التي تنتج عن عمله جميعها كانت بقصد شفاء المريض وليس الانتقام منه والحق الاذى به او بجسده .

وطبعا لم تنج هذه النظرية من الانتقاد بحجة ان الجراح مع العلم بأنه يهدف الى شفاء المريض فقد سبب له ضررا في جسده لذلك فهو اثم ومسئوليته ثابتة وواضحة لانه قام بعمله وهو متمتع بكامل وعيه وارادته وعلمه التام بالنتائج . والوعى والارادة هما اساس المسؤولية الجزائية .

وقصد الشفاء لا يمكن ان يكون وحده فقط السبب في تبرير العمليات الجراحية لانه يترك حتى للمرضين العاديين ورجل الشارع الاستفادة منه في تبرير ما قد يرتكبونه من اعمال ذات نتائج ضارة على جسم المريض .

٣ — وهناك من ردها الى رضاء المريض وموافقته او رضاء من يمثله قانونا فاذا كان قاصرا فالولى او الوصى ، معتبرين أن العملية الجراحية هي عقد بين الجراح والمريض مما تنعدم معه اية مسؤولية جزائية ، او مدنية ، او مهنية على الجراح في حال حصول اية نتيجة غير مرضية للمريض .

وبغض النظر عن الجدل الذي قام حول شكل هذا الرضاء وهل يجب ان يكون صريحا مكتوبا او ضمنيا مستنتجا من جراء العملية الجراحية والخطر الذي يمكن ان يتعرض اليه ، فقد انكر الكثيرون من الفقهاء اعتبار رضاء المريض سببا كافيا لوحدته لتبرير العمليات الجراحية لان الانسان بنظرهم لا يملك حق التصرف بجسده كما يشاء . واذا كان المشرع الان لا يعاقب على جريمة الانتحار عندما يكون الفعل تاما او حتى اذا بقى في حيز الشروع فليس المقصود من ذلك الاعتراف للمنتحر او الشارع فيه بحق التصرف التام بجسده قتل او حرقا او اتلافا بل ان الشارع قد عاقب على التحريض والمساعدة على الانتحار بالمادة ٣٥٩ عقوبات سورى و ٥٨٠ عقوبات ايطالى . واعتبر ان المنتحر الذي لم يمت جدير بالرحمة والرافة .

وقد ذهب الشارع السورى بالمادة ١٩٤٦ من قانون العقوبات العسكرية الى الشدة في عقاب العسكريين الذين يشوهون انفسهم قصدا للتهرب من الخدمة العسكرية .

وقد خلص نقاد هذه النظرية الى نتيجة أخرى عندما اعتبروا أن قتل الانسان قصدا بعامل الاشفاق بناء على الحاجه بالطلب يعتبر جريمة بالنسبة للقاتل مستندا للمادة ٥٢٨ عقوبات سورى و ٧٥٩ عقوبات ايطالى لان رضى الضحية لا يسلب عن الفعل جرميته وعدم مشروعيته لان حق الحياة مقدس ولا يملك الانسان حق التصرف به .

ولما اخذ المشرع فى سورية بالمادة ١٨٥ من قانون العقوبات باعتبار رضى العليل أو المريض أو رضى ممثليه الشرعيين سببا فى تبرير العمليات الجراحية والعلاجات الطبية فقد قيده بشروط أخرى .

٤ - وهناك من ردها الى حالة الضرورة التى توجب انقاذ حياة المريض ولو نتج عن العمليات الجراحية فقدان أو بتر عضو من أعضاء المريض انقاذاً لحياته اذا كان الخطر حالاً وجسيماً ومحدقاً بالمريض .

ولم تسلم هذه النظرية من الانتقادات التى جعلتها غير كافية لوحدها فى تبرير أعمال الجراح . ونظرة الى قانون العقوبات السورى نجد أن الفقرة (ب) من القسم الثانى من المادة ١٨٥ قد اعتبرت حالة الضرورة الماسة سببا فى تبرير هذه العمليات واعفاء الجراح من الحصول على موافقة المريض او من يمثله قانونا .

ولم يسلم تعبير الضرورة الماسة من النقد والتجريح فقد تصدى له الاستاذ محمود نجيب حسنى فى كتابه المعروف - أسباب الاباحية فى التشريعات العربية : قائلا : « بأن قوانين العقوبات السورى واللبنانى والاردنى عندما اخذت بتعبير الضرورة الماسة قد نقلت الاعمال الجراحية كسبب من أسباب التبرير أو الاباحية وادخلتها فى محيط مواد ومؤسسات أخرى حيث يستطيع الانسان أن يتخلص من الجريمة بادعائه حالة الضرورة الماسة لان حالات الضرورة اعم واشمل من أسباب التبرير . وما وجود حالة الضرورة الماسة فى المادة ١٨٥ سورى و ١٨٦ لبنانى و ١٥٧ اردنى حسب رايه الا عيب فى الصياغة حشر فيه المشرع أسباب التبرير مع موانع العقاب على الرغم من وجود الفوارق الاساسية بينهما ، (١) و (٢) .

٥ - وهناك من ردها أخيراً الى اذن القانون فعندما يأذن القانون للجراح والطبيب باجراء العمليات الجراحية والعلاجية الطبية فالسبب هو ان الاجازة فى الطب التى حصل عليها الطبيب بعد دراسة نظرية وعملية والخبرة العملية التى اكتسبها اثناء الدراسة والفحوص التى اجتازها وتسجيله لدى وزارة الصحة (٣) كل هذه الامور تؤمن لحاملها مستوى مرموقا يسمح له باسم المجتمع أن يمارس مهنة الطب والجراحة .

(١) محمود نجيب حسنى - أسباب الاباحية فى التشريعات العربية ، القاهرة ١٩٦٢ ص ١١٢ - ١٣ .

(٢) عد لدا شئت للمواد ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون العقوبات السورى .

(٣) عد اذا شئت لاحكام المرسوم التشريعى رقم ٩٦ تاريخ ١٩٥٢/٩/٢٢ المتعلق بتنظيم مزاولة مهنة الطب فى سورية .

لهذا فإن اذن القانون (١) قد اعتبر لدى غالبية الفقهاء السبب الوحيد الذي يبرر العمليات الجراحية ويسلخ عن عمل الاطباء والجراحين المسؤولية . واذا كان المشرع الجزائي السوري في المادة ١٨٥ لم يكتف في تبرير هذه العمليات بشرط رضی العلیل أو رضی ممثله ، أو في حالات الضرورة الماسة ، أو حتى اجازة القانون واذنه بل اشترط كون هذه العمليات منطبقة على اصول الفن فباعثنا انه قصد ضمان المريض ضد العمليات التي يمكن أن تجرى عليه بدافع الاهمال أو عدم الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والانظمة . وقصد أيضا ضمان الجراح ضد أية مسؤولية محتملة ناتجة عما قام به من أفعال أحدثت ضررا للمريض طالما أن هذه الأفعال والأعمال كانت منطبقة على اصول الفن وقصد أيضا ضمان القاضي وصحة احكامه عندما يتصدى لبحث مسؤولية الطبيب الذي ابتعد في عملياته عن اصول الفن والعلم .

٤ — طبيعة المسؤولية الطبية الجراحية في التشريع السوري (٢) :

من المعروف أن علم الطب الجراحي هو علم ديناميكي متطور يعتمد في تقدمه وتطوره على البحث والتجربة . وبما أن الطبيب الجراح معرض دائما لعدم النجاح الكامل في عملياته الجراحية التي يجريها للمرضى فهل يمكن تجريمه دائما بالنسبة للعمليات الفاشلة ، أو غير الناجحة ؟ أو على الأقل عندما لا يحصل المريض من جرائها على النتيجة المرضية التي كان يتوخاها من العملية وهي الشفاء . ثم ما هي حدود وطبيعة هذه المسؤولية ؟

وكمرحلة أولى للجواب على هذه التساؤلات نستطيع القول باننا أمام امرين اثنين :

الامر الاول : هو أن المشرع الجزائي بصورة عامة يهدف دائما الى الحفاظ على الحياة والسلامة الجسدية والفزيولوجية والنفسية لمواطنيه ، لذلك لا يسمح بفتح الباب على مصراعيه أمام الجراح لأجراء العمليات الجراحية على أجسام المرضى كما يحلو له .

والامر الثاني : هو أن المشرع الجزائي وهو عارف بطبيعة ودقة العمليات الجراحية والاسرار التي تكتنف الجسم البشري لا يستطيع اغلاق الباب في وجه الجراح من خلال التهديدات الدائمة بمساءلته جزائيا ومدنيا ومهنيا لان ذلك

(١) عبد الرهاب حومد — الحقوق الجزائية العامة دمشق ١٩٦٥ ص ٤٢٢ .
 محمد الفاضل — المبادئ العامة في قانون العقوبات دمشق ٦٤ — ص ٢٦٤ — ٢٦٨ .
 عدنان الخطيب — شرح المبادئ العامة في قانون العقوبات الجزء الاول دمشق ١٩٥٦ ، ص ٣٤٢ — ٣٤٣ .
 عدنان الخطيب — شرح المبادئ العامة في قانون العقوبات الجزء الثاني دمشق ١٩٥٨ ص ١٥٨ — ١٥٩ .
 مائق الروهي — المسؤولية الطبية في القانون الجزائي — القاهرة ١٩٥٢ ، ص ١ — ٥٥٠ .
 (٢) شفيق الجراح — المسؤولية الطبية المدنية ، مجلة « المحامون » دمشق العدد الرابع : نيسان ١٩٦٧ ص ١٦٥٣ — ١٦٠ .

يعنى امتناع الجراح وعزوفه خوفا من اجراء اية عملية جراحية تجعله مسؤولا جزائيا وحتى مدنيا او مهنيا . وقد سمعنا بان بعض الجراحين في أمريكا يلجأون الى التأمين على نتائج العمليات الجراحية لدى شركات التأمين حتى اذا فشلت العملية أو تضرر المريض منها تقدمت شركة التأمين وبفعت الاضرار وجنبت الجراح كل مسؤولية ممكنة وبالتالي قد تكون له سبباً مشجعاً لعدم بذل اقصى عناية وجهد في انقاذ المريض لان النتيجة بالنسبة له سيان .

كما رأينا قبل قليل فان المشرع الجزائي ارادة منه في المساهمة بالتقدم الطبي الجراحي قد فتح المجال واسعا امام الجراح بعد أن حماه وحصى العمليات الجراحية والعلاجات الطبية فاعتبرها من أسباب التبرير أو الاباحة هذه الاسباب التي تجعل الفعل مباحا وتسليخ عنه الصفة الجرمية . ولكنه في الوقت نفسه قد حصر وقيد هذه الاسباب بشروط وقيود اذا راعاها الجراح بدقة وعناية فقد وقى نفسه من كل مسؤولية .

ولكن الجراح لا يراعى دائما هذه الشروط والقيود لذلك يتعرض للمسؤولية فهل هي مدنية أم جزائية ؟

- فهي مدنية اذا كان عليه أن يعرض عن الاضرار التي أصابت المريض من جراء عمله، ولكل هذا التعويض قد يبلغ من الجسامة قدرا كبيرا عندما يتعرض لحرية الجراح بالذات فيحجزها أو ينقص من قدرها فتصبح المسؤولية جزائية هنا .

فمن المعروف بأن المسؤولية الطبية قديمة قدم التاريخ واذا اقتربت اليوم من المسؤولية المدنية أو كادت فان هذا التغيير قد حصل مع مرور الزمن ومن ينظر للتاريخ يرى بأنها كانت جزائية في البدء ولكنها اليوم اقتربت كثيرا من المسؤولية المدنية لانه لكي يصح اتهام الجراح ومساءلته يجب أن نتبين في فعله خطأ ما ، وهذا يضطرنا الى أن ننسب اليه وقوع أحد الأفعال التي حددها قانون العقوبات السوري للجريمة غير المقصودة في المادة ١٨٩ منه والتي تقول : « يكون الخطأ اذا نجم الفعل الضرر عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة للشرائع والأنظمة » . كل هذا لا يمنع على الجراح أن يكون مسؤولا عن جريمة مقصودة في حال تحقق أركانها وعناصرها .

ولكن مهنة الطب بصورة عامة والجراحة بصورة خاصة والهدف من العمليات الجراحية والعلاجات الطبية ونزوعها دائما لعلاج وشفاء المريض إضافة لوجود أسباب التبرير التي تكتنفها وتجعلها دائما أو في كثير من الأحيان مشروعة ، كل هذه الأمور تجعل من الصعوبة بمكان مساءلة الطبيب عن جريمة مقصودة لان الركن المعنوي وخاصة الإرادة الآثمة يكون اثباتها في حيز المستحيل .

وفي اعتقادنا بأننا نستطيع مساءلته دائما عن جريمة مقصودة في حال كون النتيجة الضارة قد حصلت بسبب العملية التي أجراها ولم تكن بدافع شفاء المريض بل بدافع البحث والاستكشاف والاختبار والشهرة ، علما بأن مساءلة

الجراح عن جريمة مقصودة أو غير مقصودة يجب دائما أن تستظهر على ضوء وجود رابطة السببية بين الأفعال التي قام بها وبين النتيجة الضارة التي حصلت من جراء ذلك سنداً للمادة ٢٠٣ عقوبات سورى والتي تقابل المادة ٤١ من قانون العقوبات الايطالى .

٥ - عمليات نقل وزرع وتطعيم أعضاء الجسم البشرى فى التشريع الاسلامى :

ان دراسة وممارسة الطب والجراحة مباحة فى التشريع الاسلامى ووجود الزهراوى والرازى وابن نفيس وابن سينا وغيرهم دليل على أن المسلمين قد أسهموا بنصيب وافر فى تقدم الطب والجراحة بغية الحفاظ على الجسم والعقل والنسل لان فى حفظهم صيانة للدين والعقيدة . وما أقوال وآراء فقهاء الشريعة الاسلامية القنأى بجواز تشريح جثة انسان فى حالة كونه قد ابتلع نقودا لآخر قبل موته وسماعهم بفتح جثة امرأة لخراج الجنين من رحمها وتشريح الجثة لمعرفة سبب الجريمة التى أدت للوفاة الا دليل على ما ذكرناه .

واذا صح لنا أن نتساءل هل يسمح شرعا بأخذ أعضاء مختلفة من جثة ميت وزرعها أو تطعيمها فى شخص حي أو أشخاص أحياء وهل يعتبر هذا الأخذ جريمة قتل أو إيذاء أو تحقير لجثة المتوفى أو اعتداء على حرمة الاموات ؟

فالجواب هو أن الشريعة اعتبرت الانسان الحى افضل من الميت واعتبرت ايضا أن الضرورات تبيح المحظورات وتوفيقا لذلك فقد أجازت أخذ ونقل كافة الاعضاء من جثة الميت وقد يخطر لذهن السامع الكريم الآية القرآنية « ولقد كرمنا بنى آدم » فسيال انن كيف يسمح بهذا النقل أو الأخذ ؟

والجواب : باعتبار أن هذا الأخذ قد حصل نتيجة للضرورة الماسة فى احياء انسان آخر يعانى من مرض شديد عضال ليس له شفاء الا بهذا الزرع أو التطعيم فهذا العمل لا يعتبر جريمة قتل ولا إيذاء لان القتل يسبب موت انسان حى والايذاء يسبب الجروح والتشويه وحتى تعطيل أحد الاعضاء . وباعتبار أن المنقول منه قد مات مسبقا فعمل النقل يصبح اعتداء ليس على جثة المتوفى بل على حرمة الاموات لانه لو كان حيا لما حصل هذا النقل أو الأخذ . كما أن الاعتداء على جثة المتوفى لا يعتبر اعتداء على هذا الميت باعتباره انسانا ، لان الضرر ليس موجها الى الميت بالذات ولكن الى المجتمع الذى يحترمه وهو ، أي المجتمع وليس الميت ، يعتبر الجهة المعتدى عليها أو المتضررة .

لهذا فاذا كين المجتمع يرعى مصالح مرضاه من أفرادة فانه لا يجد في عمليات الأخذ والنقل بقصد الزرع والتطعيم أي اعتداء ، بل على العكس فهو يفضل الاستفادة من هذه الاعضاء بزرعها فى أجسام حية مريضة بدل تركها تضيق فى القبور وتحت الارض .

وجوابا على أسئلة أخرى حول ما اذا كان يسمح أو يحق للإنسان الحى هبة مختلف أعضاء جسمه أم لا وما هو الحال اذا لم يعط هذا الاذن فهل تملك أسرته إعطاء هذا الاذن بعد وفاته أم لا ؟ فالشريعة الإسلامية لا تعتبر الجسم مالا

يستطيع الانسان التصرف به كما يشاء ، ولكنها وبدافع الضرورة لحياء انسان مريض تعطى للانسان الحى الحق فى الهبة أو التبرع ببعض اعضاء جسده أو كلها لما بعد الموت : وبالتالي فإن أسرته أيضا تستطيع التصرف هبة أو تبرعا تمشيا مع مبدأ الضرورة الا اذا كان قد منعها أثناء حياته . واذا قلنا بأن أسرته تستطيع التصرف هبة أو تبرعا فهذا لا يعنى بأنها تملك جثته وتملك التصرف بها طالما أن الانسان نفسه المتوفى لا يملك حتى فى حياته أن يتصرف بجثته ولكن اذن أسرته هنا قصد منه وضعها فى موضع العلم بما يجرى أو سيجرى على جثة قريبها أخذا أو نقلا لاننا نرى من الفقهاء المعاصرين أمثال المحامى السورى الاستاذ محمد كمال الخطيب الذى يقول بأنه لا بد من استئذان أسرة اهل المتوفى حتى ولو أن قريبها كان قد أعطى الآن فى حياته بنقل أو أخذ عضو من اعضاء جسمه وموافقتها على النقل هو من قبيل الاحترام لارادتها وشعورها بالاحترام نحو هذا الميت حتى لا يقض مضجعها ما امتدت بها نكرى الفراق .

لهذا نستطيع القول ، بأن فقهاء الشريعة الاسلامية قد اعتبروا أن عمليات نقل مختلف اعضاء الجسم البشرى لزرعها أو تطعيمها فى جسم انسان مريض عملا مشروعاً ومباحاً لان هذا العمل الانسانى ينسجم مع أحكام القرآن الكريم فى سورة الروم «يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى» وفى سور اخرى أيضا .

وقد أصدر فى العام الماضى سماحة مفتى الأزهر الشيخ محمد عبداللطيف السبكى (١) فتوى أجاز بموجبها نقل مختلف اعضاء جثة انسان متوفى وزرعها فى جسم انسان آخر بشرط وجود حالة ضرورة وبعد الحصول على موافقة الواهب فى حياته أو موافقة أسرته بعد وفاته قياساً على نقل الدم .

وقد قرر المؤتمر الاسلامى الدولى المنعقد فى ماليزيا بين ٢١-٢٧ نيسان ١٩٦٩ من بين توصياته اباحة عمليات نقل وزرع الاعضاء ومنها القلب وتصنيع القرنية اذا تحققت المصلحة من هذا الاجراء بشرط التحقق من وفاة المنقول منه على أن يتم هذا النقل بوصية من المنقول منه أو من وليه (٢) و (٣) .

٦ - عمليات نقل وزرع اعضاء الجسم البشرى فى رأى الكنيسة الكاثوليكية (٤) :

فى ندوة دعا اليها النابى الكاثولىكى بتاريخ ١٥ آذار ١٩٦٩ لبحث موضوعنا تكلم الاب فرنسوا أبو مخ عن رأى الكنيسة اخذا بعين الاعتبار الانسان وهو حى ، وبعد موته ، فقسم الاعضاء الموجودة فى جسم الانسان الى اعضاء مزدوجة ومفردة .

(١) نشرت هذه الفتوى فى جريدة الاهرام الصادر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٨ من ٧ .
(٢) مجلة الرسمى الاسلامى - دمشق - السنة الخامسة عدد ٥٢ ، ١٥ حزيران ٦٩ من ٦٨ .
(٣) اذا أردت توسيعاً فى بحث المسؤولية الجزائية والمدنية للطبيب الجراح فى الشريعة الاسلامية وفى مذاهبها الاربعة فعد الى المحاضرة القيمة التى القاها المحامى الاستاذ مظهر العنبرى بتاريخ ١٥ آذار ١٩٦٩ فى النابى الكاثولىكى بدمشق بعنوان « الاسلام وزرع القلب » من ٧ .
س ١٢٠ .

(٤) مجلة الاسبوع العربى - رحلة من شخص الى شخص - عدد ٥٢٠ تاريخ ٢٦/٥/١٩٦٩

أما بالنسبة لتصرف الإنسان الحي بأعضائه المزروجة كالكلى فالكنيسة تسمح في حالات خاصة بأن يتخلى الإنسان عن أحدهما ليرىض آخر فيعيش هو بكلية واحدة ويهب الحياة للمريض الآخر فيعيش كل منهما بكلية .

أما بالنسبة لتصرف الإنسان الحي بأعضائه المفردة كالقلب والكبد والطحال فغير مسموح به للإنسان مهما كانت الغاية شريفة ونبيلة لأن ذلك يعنى قتل نفسه لأحياء غيره .

أما بالنسبة لتصرف الإنسان الحي بجسده لما بعد الموت فهو جائز بالنسبة للكنيسة شرط احترام جثة الإنسان فإذا سمحت الكنيسة بتشريحها وأخذ قطع وأعضاء منها فليس ذلك إلا خدمة للعلم أو لتمارين الأطباء أو لمساعدة الأشخاص المرضى والمعذبين تخفيفاً لآلام البشرية وبؤسها ، «وبقى على الجراح أن لا يجرى عملية الزرع إلا بعد التأكد من أن المنقول له سيعيش مدة أكبر مما كان سيعيشها لو بقى بقلبه المعتل ، أما أن يجريها بدافع السعى وراء الشهرة وبصرف النظر عن مصلحة المريض وحياته فهي مخاطرة لا يقدم عليها طبيب وجدانى » .

٧ - الأسباب الفيزيولوجية التي تبرر عملية نقل وزرع القلب :

وملاحظة صغيرة أول تذكر القارئ بها هي أن عملية نقل وزرع وتطعيم سائر أعضاء الجسم البشرى تتفق جميعها من حيث الضرورة الماسة لها ، ولما كان القلب أكثر هذه الأعضاء أهمية فسيكون هو المقصود بالبحث دون غيره من سائر الأعضاء .

١ - أسباب الزرع :

من المعروف الآن في عالم الطب الجراحى بأن القلب ليس إلا عضلة تعمل منذ ولادة الإنسان وحتى وفاته بصورة مستمرة مما يجعلها في كثير من الأحيان تتعرض أو تصاب بأمراض مختلفة ، قد تكون في بعض الأحيان غير قابلة للشفاء أو أنها تقبل الشفاء بواسطة علاجات قد تطول وتقصر ، وقد تقبل الشفاء فقط من خلال عمليات جراحية جريئة تهدف لتغيير بعض الصمامات . والقلب عندما يتعرض لأمراض خطيرة كالهبوط Collasso infarto cardiaco مثلاً فإنه يعرض حياة صاحبه للخطر ويجعله عرضة في كل وقت لفقدانها بالموت فهنا تظهر وتبرز الضرورة في تغيير واستبدال هذا القلب وزرع قلب آخر مكانه أكثر صحة وقوة ومرونة .

ب - التثبيت من موت الواهب والتجديد القانوني لوجود الوفاة

إن التثبيت من موت الواهب أو المتبرع هو أحد الموضوعات الهامة في عمليات نقل وزرع القلب وقد أثار هذا الموضوع جدلاً عنيقاً باعتبار أن وجهات النظر قد اختلفت في تحديد مفهومه ومقاييسه والوسائل المستعملة للتثبيت منه .

ونحن اذا توصلنا الى التجديد القانوني لموعد الوفاة فيجب ألا ننسى بأنه لم يكن ليتم وبشيء من التأكيد والإضحة لولا أننا توصلنا في عالم اليوم الى معرفة ما جادت علينا به نتائج دراسات وأبحاث جراحى القلب الذين أثبتوا أولا : بأن القلب عضلة ولو أنها متميزة فهي كسائر عضلات الجسم البشرى، وثانيا : بأن موت انسان ما ، لا يكون فقط نتيجة توقف خفقات أو ضربات هذه العضلة ، وثالثا : بأن القلب ليس الا مضخة تستطيع استئناف العمل أيضا ولو أن جسم صاحبها قد مات .

والاطباء في يومنا مقتنعون أكثر من أى وقت مضى بأن حياة الانسان تنتهى عندما يتوقف دماغه عن الحركة حتى ولو بقى خفقان القلب وحركة التنفس محتفظين بنشاطهما وعملهما المعتاد بواسطة تنفس اصطناعى أو ما يسمى بالقلب الرئى .

وفى العام الماضى عقدت الجمعية الطبية الدولية مؤتمرا فى مدينة سيدنى فى استراليا حضره ٢١٢ عضوا ومندوبا يمثلون ٢٨ دولة توصلوا الى تعريف جديد لموعد الوفاة وسيعاد النظر فيه هذا العام على ضوء النتائج الجديدة التى أمكن التوصل اليها فى عالم جراحة القلب ونقلها وزرعها .

وقد حدث فى العام الماضى أيضا فى أمريكا ان اجتمعت هيئة تابعة لجامعة هافرد مؤلفة من (١٣) أستاذا نتج عنها تعريف لموعد الوفاة يتشابه مع تعريف مؤتمر سيدنى ويشتركان مع بعضهما بالنقاط الاربعة التالية :

١ - تحصل الوفاة عندما تنعدم أية اجابة من الجسم على المؤثرات الخارجية وخاصة المؤثرات الشديدة الالم .

٢ - تحصل الوفاة عندما تنعدم الحركات العضلية اللاشعورية وخاصة التنفس ، واذا وجد المريض فى غرفة تنفس اصطناعية ، فإن التنفس الاصطناعى يجب أن يقطع لمدة ثلاثة دقائق لتقرير ما اذا كان المريض يستطيع التنفس لوحده .

٣ - تحصل الوفاة عندما تنعدم المنعكسات الحدية بتعريضها للضوء الشديد ، أو عندما تنعم الحركة فى العينين حتى لو صب ماء بارد جدا فى الاذنين ، كذلك عندما تنعدم الارتكاسات العضلية حتى لو استعملت المطرقة على أوتار عضلية مربعة quadricipite الرؤوس الفخذية أو مثلثية الرؤوس العضدية tricipite أو العضلة ذات الرأسين العضدية الخلفية .

٤ - تحصل الوفاة عندما ينعدم أى أثر لنشاط دماغى فى المخطط الدماغى الكهربى .

وقد حاولت الجمعية الطبية البريطانية فى لندن ايجاد طريقة جديدة للتحثيث من زمن الوفاة وموت الواهب أو المتبرع ولمعرفة زمن حصولها والتأكد من

حدوثها فأوكلت الامر الى لجنة أبحاث علمية منبثقة عنها برئاسة الجراح اللندنى Lawrance Abel وخرجت من حيث النتيجة بتقرير حددت به ثلاثة شروط أساسية حتى يمكن القول بان انسانا ما ولنقل واهب القلب أو أى عضو آخر من أعضاء جسمه قد مات ، وهذه الشروط هي :

١ - تحصل الوفاة عندما يتوقف قلب المريض عن الخفان لمدة أكثر من ١٥ دقيقة .

٢ - تحصل الوفاة عندما يتوقف التنفس العادى الطبيعى لمدة (٥) دقائق تلى قطع التنفس الاصطناعى - أى عندما يكون المريض فى حالة تنفس اصطناعى يقطع هذا التنفس لمدة (٥) دقائق ثم يبدأ تنفس اصطناعى جديد ثم يقطع لمدة (٥) دقائق أخرى فقط .

٣ - تحصل الوفاة عندما تنعدم لمدة (٥) دقائق أية ظاهرة لنشاط دماغى فى المخطط الدماغى الكهربى .

وقد أكدت هذه اللجنة بأنه لا يمكن لهذه الشروط منفردة أو مجتمعة أن تحدد لذا بدقة وطمأنينة مائة فى المائة زمن ووقت حدوث الوفاة ولهذا فقد تركت القول الفصل والنهائى حسب خبرة ورأى كل طبيب مختص .

وعودة منا الى الشرط الثالث نجدة أكثر أهمية من الشرطين السابقين .

وقد أكدت هذه اللجنة بأنه لا يمكن لهذه الشروط منفردة أو مجتمعة أن تحدد للدماغ بعد انقطاع لمدة (٥) دقائق بينما نجد أن الدكتور Charles Hudson من Cleveland فى امريكا يعتقد بأن الموت نتيجة تحلل الخلايا فى الجسم .

وما يهم الاطباء دائما هو القول بشكل حازم قاطع - متى حصل الموت - بشكل لم يعد أى مجال لعودة الانسان للحياة مرة ثانية . وهذا مادفع هيئة جامعة هارفرد المذكورة للقول بان المريض المعتبر متوفى يجب أن يخضع من جديد لاربعة فحوص خلال ٢٤ ساعة بعد تقرير وفاته فإذا كانت نتيجة هذه التقارير سلبية فهذا يعنى أنه ميت .

وفوق كل هذا وذاك فسواء فى سيدنى أو هارفرد فقد تقرر انه يشترط وجود طبيبين يتقاسمان مسؤولية التأكد من وفاة المريض وفى حال امكانية أخذ عضو من أعضاء هذا المتوفى لزرعها فى جسم انسان مريض فهؤلاء الاطباء الذين قرروا الوفاة لا يمكنهم أن يشاركوا فى الهيئة الطبية board أو équipe التى يجب عليها اتمام عملية الزرع (١) .

1) Il vero momento della morte, in Panorama, Milano Duno VI, N. 125, p. 35 — 36.

ونود أن نذكر بهذه المناسبة رأى الجراح Renzo Conti مدير المستشفى الإيطالي بدمشق حول زمن الوفاة والتأكد من حصولها :

- ١ - وجب اختبار أو فحص جهاز الدوران والتنفس والجهاز العصبى .
- ٢ - فحص الجسم ، بالاستماع الى ضربات القلب ، والاقسام المحيطة به ، وجس النبض الشريانى ، وفحص أو جس النبض الشريانى الصدغى الخ ..
- ٣ - التأكد من الانعدام التام للافعال التنفسية .
- ٤ - التأكد من وجود أو عدم وجود نشاطات عصبية (انعكاسات) الخ .

٥ - ان قطع عمليات الاتعاش أو النفس الاصطناعى Rianvinazione مسموح به عندما تكون جميع هذه الملاحظات والظواهر المذكورة آنا قد ثبت التأكد من سلبيتها فهى فى هذه الحالة تدل على فقدان الحياة لدى الانسان والتحقق من موته .

٨ - الشروط الواجب توفرها لدى الواهب أو المتبرع بعضو من أعضاء الجسم البشرى :

مقدمة : فى الحقيقة أن أكثر هذه الشروط كما سنرى تعتبر عقبات تعيق هبة عضو من أعضاء الجسم البشرى فهى ذات طبيعة فيزيولوجية وحقوقية قانونية وتقسم طبقا لكون الواهب انسانا حيا أو ميتا وكذلك طبقا لكون العضو المراد أخذه عضوا مفردا أو مزدوجا .

٩ - الشروط ذات الطبيعة الفيزيولوجية والحقوقية التى تواجه عملية اخذ الاعضاء المفردة من جسم انسان حى :

أ - بالنسبة للشروط الفيزيولوجية :

من الامور المستقر عليها انه لا يجوز التصرف بالاعضاء المفردة ولو بهدف هبتها وزرعها فى جسم انسان آخر مريض لان ذلك يعنى موت الواهب منتحرا .

وجدير بالذكر هنا ان الدكتور Lunde من Stanford فى امريكا قال بان «هناك عدد كبير من الاشخاص المصابين بامراض عقلية ولديهم ميل كبير للانتحار قد اتصلوا هاتفيا أو كتابيا وحتى بالحضور لمستشفى ستانفورد لهبة قلوبهم ، وقد فسر Lunde استعدادهم هذا لهبة قلوبهم بأنه كالانتحار تماما مع الفارق بان المرشح أو طالب الانتحار يطلب من الجراح أن يصبح الاداة المنفذة لهذه الجريمة »١٠

ب - بالنسبة للشروط الحقوقية :

من الامور المقررة قانونا انه لا يجوز للانسان الحي التصرف باعضاء جسمه المفردة كالقلب والكبد والطحال والدماغ وغيرها لان ذلك يعنى موته المؤكد كما أن الانسان ليس له ملكية مطلقة على جسمه (١) فهو لا يملك وضع حد لحياته ولا حتى تعريضها للخطر والضرر أو انتقاص مقدراتها الوظيفية .

لهذا فان الانسان الحي لا يمكنه التصرف حتى باعضائه المزدوجة كما يحلو له لانه مع تطور ونمو سيادة الدولة كمظهر من مظاهر نمو المجتمع فالانسان في الدولة قد أصبح عضوا فعالا وبالنسبة لهذا وان أى ضرر يقع عليه وعلى جسده فهو يؤثر بالتالى على قوة المجتمع ونشاطه وتقدمه .

بقى أن نذكر بان هناك من الفقهاء من يقر مبدأ تصرف الانسان حتى فى أعضائه المفردة فى حالات الضرورة الماسة لانقاذ حياة قريب عزيز أو لانقاذ حياة أحد العلماء الذين تحتاجهم الامة قياسا على أن المواطن يجب عليه أن يضحي حتى بجسده وروحه لانقاذ شرف وطنه وأمته (١) .

ونحن نرى ان التصرف بأعضاء الجسم المفردة هبة أو وصية أو تنازلا لا يمكن أن يحصل عن وعى وإرادة تامين بل نتيجة من حالات الانفعال والمهابة وحتى الهوى حيث لا يعود للعقل والتفكير أى صلة أو تأثير على الانسان .

١٠ - الشروط ذات الطبيعة الفيزيولوجية والحقوقية التى تواجه عملية اخذ الاعضاء المزدوجة من جسم انسان حى :

١ - بالنسبة للشروط الفيزيولوجية :

١ - ان صحة الواهب يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الاطباء والجراحين المختصين قبل أخذ أى عضو مزدوج من وجهة النظر الفيزيولوجية والنفسية .

٢ - يجب أن يكون العضو المراد أخذه سليما ومتناسبا مع جسم الموهوب له . وهذا التناسب وقابلية الملاءمة يجب أن يتأكد منها قبل نزع هذا العضو وزرعه .

٣ - يمنع نزع أى عضو اذا كان جسم الواهب أو المتبرع سيحتاج له فى المستقبل أو فى المستقبل القريب .

٤ - ان فوارق العرق ، اللون ، الدين ، الحالة الاجتماعية والاقتصادية بين الواهب والموهوب له يجب أن لا تشكل مانعا لعمليات النقل والزرع .

(١) المحامي الاستاذ ابراهيم البطل ، أخذ وزرع القلب والاعضاء فى التشريع السورى محاضرة قيمة ألقىت فى النادي الكاثوليكي بدمشق بتاريخ ١٥ آذار ١٩٦٩ ص ٥ .

ب - بالنسبة للشروط الحقوقية :

١ - لا يجوز نزع عضو مزدوج لانقاذ حياة انسان آخر بدون اذن صريح من الواهب اخذا بعين الاعتبار بأن فقدان العضو بالنسبة للواهب لا يخلق له أى خلل أو عطل وظيفى أو عضوى فى المستقبل . ويفهم من الاذن الصريح كون الواهب فى تمام وعيه و ارادته . وعلى هذا فان السجناء الذين يتمتعون قانونا بالارادة الحرة ليسوا احرارا فى هبة أى عضو من أعضائهم لانهم كما يقول اللورد Clibrandom لا يملكون الاهلية التامة لان السجن فى حد ذاته يعتبر سببا فى نقصان ارادتهم الحرة . ويبقى لقاضى تنفيذ العقوبات فى النظام العقابى الفرنسى ولقاضى المراقبة gudice di Sorveglianza فى النظام العقابى الايطالى كى يقرر فيما اذا كان هؤلاء السجناء أو الموقوفين يتمتعون وقت هبتهم وتصرفهم بأعضائهم بكامل أهليتهم وبتمام الوعى والارادة .

٢ - لا يجوز للواهب أو المتبرع الحصول على أية أموال أو تعويضات لقاء هبته أو تنازله عن عضو من الاعضاء وفى نفس الوقت لا يجوز له بيعه كما لو كان سلعة أو بضاعة .

٣ - لا يجوز أخذ أى عضو من أعضاء انسان ما قصد زرعها اذا كان هذا الانسان واقعا تحت أى تأثير آخر .

٤ - لا يجوز أخذ عضو من أعضاء القاصرين فيزيولوجيا أو عقليا لان اهلية التصرف لديهم ليست صحيحة .

٥ - لا يجوز للدولة أن تتدخل باجبار مواطنيها على التبرع بأعضائهم .

٦ - يجوز دوما وفى أى وقت للواهب الرجوع عن الهبة كتابة أو شفاهة .

١١ - الشروط ذات الطبيعة الفيزيولوجية والحقوقية التى تواجه عملية أخذ الاعضاء من جثة ميت :

١ - بالنسبة للشروط الفيزيولوجية :

من الواضح ان جثة الميت تعتبر من وجهة نظر الطب الجراحى غنية بالاعضاء والانسجة ذات الفائدة الكبيرة ، وان أخذ مختلف هذه الاعضاء والانسجة لا يثير اشكالات وصعوبات كبيرة سواء من وجهة النظر الفيزيولوجية أو القانونية الحقوقية بعد الأخذ بعين الاعتبار الامور التالية :

١ - التأكد من الموت طبيا وبيولوجيا وقانونيا كما سلف بيانه .

٢ - قصر المدة المتقضية بين الموت وأخذ الاعضاء المراد زرعها أو تطعيمها .

٣ - الملازمة والمجانسة بين الاعضاء المأخوذة وجسم الموهوب له المستفيد وهذا الأمر يعود للأطباء والجراحين فقط حق تقديره والتأكد منه .

ب - بالنسبة للشروط الحقوقية :

الحالة الاولى : عندما يكون الانسان فى حياته أو أثناء النزح والاحتضار قد أعطى موافقته بشكل واضح وصريح هبة أو وصية أو تصرفا لانسان معين أولا على التعيين بأخذ عضو معين أو أى عضو كان . فى هذه الحالة لا يقوم أى اشكال حقوقى قانونى ، خاصة اذا كانت الموافقة قانونية حسب شكل الـ Uniform anatomical Gift Act المقترح من قبل اللجنة الموكلة بتوحيد قوانين مختلف الولايات الامريكية برئاسة العميد Blythe Stason حيث سمح بموجب هذا القانون لكل انسان جاوز سن الـ ١٨ من عمره سليم العقل - أن يتصرف أو يهب أى عضو من أعضاء جسمه بعد وفاته وليس للاهل أو الاقرباء أو الورثة حق الاعتراض شرط أن يكون هذا التصرف مكتوبيا وموقعا منه بالذات ومصادقا عليه نصا وتوقيعا من قبل اثنين من الشهود ، علما بأن الواهب يحق له دوما الرجوع عن هذه الهبة .

وحتى هنا فان بعض الفقهاء يطلبون موافقة اقرب الاقرباء للمتوفى لانه مع أن الهبة والتصرف قد تمت من قبل قريبهم وهو حى فان عملية أخذ احد أعضائه وزرعها قد تجرح شعور احترامهم وحبهم للقريب المتوفى ولذكراه .

الحالة الثانية : عندما يكون الانسان فى حياته لم يعط موافقته بشكل صريح بأخذ عضو من أعضائه وزرعه أو انه كان قاصرا فيزيولوجيا أو عقليا .

وفى هذه الحالة فالموافقة لكى تكون قانونية يجب أن تعطى من قبل الاهل أو الولي فاذا لم يوجدوا فمن القاضى لان القاضى ولى من لا ولى له .

الحالة الثالثة : عندما يكون الانسان فى حياته قد منع بشكل صريح الاخذ والتصرف بأعضاء جسمه .

فى هذه الحالة نرى بأنه لا يجوز اطلاقا المساس بجثة المتوفى وان أى موافقة من الاهل أو الولي أو الوصى أو القاضى لا قيمة لها لان ارادة الانسان يجب أن تحترم وتبقى محترمة حتى بعد الوفاة .

وقد وجد من يقول بتأميم الجثة كالفقيه الايطالى Giovanni Leone بحيث تصبح وتعتبر الجثة ملكا للدولة تتصرف بها كما تشاء ضمن اطار المصلحة العامة .

وقد قاوم مؤتمر بروجيا المذكور هذه الفكرة لانها تعطى الدولة الحق بتتبع الانسان حتى فى مناهات القبور وما سبب هذه المقاومة الا الخوف من اساءة استعمال هذا الحق باسم المصلحة العامة التى تسمو دائما على كل مصلحة أخرى .

ومن الجدير بالذكر هنا ان هبة القلب أو أى عضو آخر بقصد الزرع أو التطعيم يجب أن تحصل باسم المستشفى وهذه الاخيرة تقرر من هو الانسان الذى يستفيد منه .

فاذا حصلت عملية الزرع فعلا فيمكننا القول بأنه قد حصل انتقال أوتوماتيكى للملكية ، فالقلب الجديد ملك لهذا المريض الذى زرع له فاذا مات

وإراد أحد الجراحين زرعه ثانية فإن أسرة هذا المريض الذى توفى هى التى تمتلك مبدئياً حق التصرف به هبة أو وصية أو تصرفاً لأنه بانتقاله للمريض لم يعد لأسرة المتبرع الأول أية علاقة به .

١٢ - الشروط الواجب توفرها فى الموهوب أو الموصى له بعضو من أعضاء الجسم البشرى :

لا أحد ينكر الفائدة الكبيرة من عمليات زرع وتطعيم الأعضاء الانسانية خاصة اذا فكرنا ملياً بعدد الاشخاص الذين يمكن أن تنقذ حياتهم وأرواحهم لو استطاعوا الحصول على هذه الاعضاء الضرورية . ويكفى القول بأنه يموت من ٦٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ انسان سنوياً فى أمريكا لعدم استطاعتهم الحصول على الكليتين أو احدهما ، بينما يتم زرعها لـ ٤٥٠ شخصاً فقط . اما بالنسبة لمريض القلب فلا يوجد احصاء صحيح لضحاياها فى جميع أنحاء العالم .

وفى الوقت الذى نجد به ان عمليات زرع الكليتين وتطعيم أو تصنيع القرنية قد أصبحت مضمونة النتائج بشكل ناجح فإن نجاح عمليات زرع القلب والكبد والرحم وبقية الاعضاء لم تزل فى بداية عهدها وغير مضمونة النتائج . وان علم جراحة القلب Cardiochirurgia لم يستطيع حتى الآن التدليل فيما اذا كان زرع القلب قد أصبح أمراً واضحاً ومسلماً به أم لم يزل على مناضد التشريع والتجريب وبين أروقة المخابر والمستشفيات علماً بأنه مع جميع الصعوبات التى لاقاها وسيلاقياها فسيبقى عملاً جباراً تطايطاً له الهامات احتراماً واجلالاً لأنه ضرورى لانقاذ حياة انسان مهدد بموته فى كل لحظة . وسنرى فيما يلى هذه الشروط التى تعتبر فى كثير من الاحيان عقبات تعيق عملية الزرع .

أولاً : الشروط الفيزيولوجية :

أ - وجود واهب يتفق العضو المراد أخذه منه مع العضو المراد استبداله سواء من حيث مجانسة الانسجة أو اتفاق الزمرة الدموية .

ب - يجب أن يكون الهدف دائماً من الزرع شفاء الموهوب له المستفيد أو شفاء مخلوق آخر متصل به كما هو الحال عند وجود امرأة حامل فهنا تهدف العملية ليس الى انقاذ الام فقط بل انقاذ الجنين أيضاً من موت محقق . وان أى هدف آخر يختلف عن هدف الشفاء والانقاذ يجب أن لا يكون رائد الجراح فى هذه العملية .

ج - يجب أن يكون الزرع متوافقاً مع المتطلبات الفيزيولوجية للموهوب له وليس القصد منه التجميل فقط .

د - يجب أن يكون الزمن الفاصل بين أخذ العضو السليم المراد زرع هوبين عملية الزرع نفسها قصيراً والا فنجاح العملية مهدد بالخطر وكان من المفضل موت الواهب فى نفس المستشفى ان أمكن .

هـ - أن نجاح العملية مضمون تقريبا عندما يكون القلب مصابا بعاهة مكتسبة ، أما إذا كان قلب المريض مصابا بعاهة ولادية فقد تنجح عملية الزرع ولكن من النادر أن يبقى المريض المصاب بعاهة ولادية في القلب حيا مدة كبيرة من الزمن تفوق الأسابيع الأولى من الولادة .

و - يجوز إجراء عملية الزرع عندما تكون هناك حالة ضرورة ماسة سببها مرض في القلب على جانب من الخطورة أي عندما تكون حالة القلب على هذا الشكل مؤدية إلى الموت المحقق للمريض خلال ساعات قليلة طبقا لتقرير أطباء مختصين : فإذا لم تكن كذلك وكان بالإمكان اللجوء إلى علاج آخر فلا يستحسن إجراء عملية الزرع .

ز - يجوز إجراء عملية الزرع عندما لا يوجد أي شكل من أشكال فرط التوتر الشرياني ، في جهازى الدوران الكبير والصغير ، كما يشترط كون بقية أعضاء جسم الموهوب له صحيحة وقوية حتى تستطيع مقاومة الصدمات الناتجة عن العملية .

ح - يجب الأخذ بعين الاعتبار - السن - والحالة النفسية والفيزيولوجية الصحية للموهوب له لأنه من الملاحظ بأن زرع القلب لا ينجح بالنسبة لمن تكون أعمارهم أكثر من ٦٠ سنة .

ثانيا : الشروط الحقوقية:

أهمها : وجود موافقة واذن المريض الموهوب له بالزرع .

وهذه الموافقة أمر ضرورى باعتبار أن العملية الجراحية بصورة عامة تؤثر في كثير من الأحيان على جسم المريض وتسبب له نتائج غير مرضية وهذه النتائج أو التنبؤ بها تسمح للمريض أن يقرر مسبقا فيما إذا كان يقبل بهذه العملية ونتائجها بما فيها الاخطار التى قد يتعرض لها فيما بعد .

وهذه الموافقة تسليخ أيضا عن فعل الجراح المسئولية المترتبة على النتائج في حالة كونها قد أخذت من المريض وهو عالم بأنه مقدم على عملية خطيرة كهذه وبدون أية خديعة أو حيلة .

وقد أثار موضوع وجود الاذن أو الموافقة والرضى بالعملية الجراحية وعدمه من الناحية الحقوقية كثيرا من الجدل وخاصة حول الشكل والطبيعة والاثـر القانونى له .

١ - أما بالنسبة لشكل الاذن أو الموافقة والرضى :

هناك من يقول بوجوب كونه مكتوبا وهناك من يقول بأنه يكفى أن يكون مشافهة ومن يقول بوجوب كونه صريحا وآخريـن يكتفون بقبوله ضمنا .

ونحن نرى بوجوب كونه مكتوباً وموقعاً منه بالذات ومصادقاً عليه من قبل شاهدين . كل ذلك عندما لا تكتنف عملية الزرع أو التطعيم حالة من حالات الضرورة الماسة فعندما يستطيع أن لا يقيم للأذن أية قيمة .

٢ - أما الطبيعة القانونية للأذن أو الموافقة والرضى :

هناك حالتان :

الأولى : عندما يكون المريض قد جاوز سن الـ ١٨ من عمره ، هذه السن معتبرة لدى كثير من الدول السن القانونية التي يستطيع من بلغها وأتمها أن يملك الأهلية الحقوقية كي يتصرف بكافة الأمور المتعلقة به .

الثانية : عندما يكون المريض قاصراً لم يبلغ الـ ١٨ سنة أو جاوزها ولكنه بقي قاصراً عن الناحية الفيزيولوجية أو العقلية فإن الأذن هنا يجب أن يمنح من قبل الأب أو الولي أو القاضي الذي هو ولي من لا ولي له .

كل هذه الأمور تبقى صحيحة عندما نكون أمام حالة من حالات الزرع الطبيعية ولكن في كثير من الأحيان قد يوجد المريض في حالة من حالات الضرورة الماسة أو القصوى وفي حالة من فقدان الوعي فكيف نوفق بين ضرورة وجود الأذن وضرورة اجراء العملية .

نحن نرى أنه في حالة وجود الواهب وحالة كون حياة الموهوب له معرضة للخطر الحقيقي الحال وكون عملية الزرع تهدف الى شفائه وانقاذ حياته وهو في حالة نفسية وفيزيولوجية لا تسمح له بمناقشة ضرورة هذه العملية أو عدمها . فإذا اجتمعت كل هذه الحالات فالأذن ليس له أية قيمة ويمكن التجاوز عنه بينما نرى أنه خارج هذه الحالات يبقى الجراح مسؤولاً عن عمله وعن نتيجة عمله من الناحية الجزائية والمدنية والمهنية .

والسؤال الذي يتراءى في هذا المجال : هل يمكن للموهوب له المريض أن يسترد أو يسحب موافقته على العملية وهل يعتبر من قبيل المنتحرا والشارع في هذه الجريمة ذلك المريض الذي يكون مع معرفته بأن العملية تهدف لمصلحته وانقاذه فهو لا يريد السير فيها .

والجواب هنا ليس سهلاً لانه طبقاً للذين يقولون بأن الإنسان حر في تصرفاته فالمريض حر في سحب الأذن ولا يعتبر انتحاراً رفضه الخضوع واجراء العملية الضرورية لان القانون والاخلاق لا يجبران على المداواة والاستشفاء عندما لا يريدون هم ذلك .

أما الذين يقولون بأن الإنسان جزء من هذا المجتمع وأنه ليس حراً بتعريض جسمه للخطر أو عمل من شأنه الإضرار بهذا الجسم أو عدم العناية به وحتى رفضه اجراء العملية لان الخطر الذي يضر به ينعكس على المجتمع الذي يعيش هو بين أحضانهم ، فإن رأيهم له قيمته دون شك ولكننا نصيل الى الرأي الاول لان

عمليات زرع القلب لم تزل للآن في حيز المغامرة الجراحية وعلى هذا الاساس فان الضرر الذي يصيب المريض هو ضرر شخصي لذلك فهو وحده الذي يقدره فأما ان يوافق على اجراء العملية أو يرفضها ، وهو صاحب المسؤولية في الحاليتين .

١٣ - المقررات والتوصيات النهائية لمؤتمر بروجيا ٣ - ١٣ - ايلول ١٩٦٩:

ان قضاة وحقوقى مؤتمر الدراسات السادس عشر للمركز القضائي الدولي «لويجي سيفيريني» والذين ينتمون للدول الآتية : أفغانستان ، النمسا ، بلجيكا ، البرازيل ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمارك ، فرنسا ، اليابان ، بريطانيا ، اليونان ، ايطاليا ، لبنان ، اللوكسمبورغ ، بولونيا ، رومانيا ، سوريا ، اسبانيا ، السويد ، وسويسرا بالاشتراك مع الأطباء والأدباء ورجال الفكر قد اجتمعوا في مدينة بروجيا بين ٣ - ١٣ ايلول ١٩٦٩ لمناقشة المواضيع والمشاكل المتعلقة بالمبادئ القانونية لعمليات زرع القلب والتصرف بأعضاء الجسم البشري وبعد مناقشة المواضيع المتعلقة :

١- بعمليات الزرع والتصرف بأعضاء الجسم البشري في محيط الحقوق
الموضوعة لمختلف الدول .

٢ - بالمظاهر الادبية والقانونية لعمليات الزرع والتصرف بأعضاء الجسم
البشري .

٣ - بضرورة وجود قواعد قانونية تنظم عمليات الزرع والتصرف بأعضاء
الجسم البشري .

وبعد الاخذ بعين الاعتبار التقارير والدراسات المقدمة من المؤتمرين ومن
الأطباء والأدباء ورجال الفكر ومناقشتها ، فقد قرروا ما يلي :

«مع ان مبدأ زرع الأعضاء أمر تقره الآداب والأخلاق والدين بصورة عامة،
فانه يلاحظ وجود بعض الاختلافات البسيطة في تشريعات الدول المختلفة التي
تنظم هذه العمليات ، وفي الوقت نفسه فاننا لا نجد في عدد كبير من الدول التي
تمارس بها هذه العمليات حتى اليوم أي تشريع ينظم هذا الموضوع .

لذلك فان المؤتمرين يوصون :

١ - أخذا بعين الاعتبار خطورة وأهمية المشاكل التي تثيرها عمليات الأخذ
والنقل والزرع في جميع الدول التي تمارس فيها ، فانه يجب أن تكون هذه
العمليات منظمة من قبل القانون ، سواء بالنسبة لحماية المواطن وحماية
حقوقه ، وسواء بالنسبة لتأمين الحماية الضرورية والملائمة لممارسة هذه
العمليات الطبية والجراحية .

٢ - من الضروري أن يتضمن القانون الذي ينظم عمليات الزرع المبادئ
التالية :

— يجب أن تجرى هذه العمليات قطعا وبصورة حتمية فى المستشفيات
والمؤسسات، المجهزة فنيا وعلميا .

— ان هبة الاعضاء سواء من قبل انسان حى الى انسان حى آخر أو فى نقلها
من الاموات الى الاحياء يجب ألا تكون بدافع الطمع أو الربح بل بدافع انساني
وبشكل مجانى .

— يقع على الطبيب واجب الحصول على اذن الموهوب له الحر والعارف
لمجريات الامور قبل اجراء عملية الزرع فانما لم يستطع هذا الاخير اعطاء الاذن
فيؤخذ من قبل أقرب أقربائه وفى حالة الضرورة القصوى يستطيع الطبيب أن
يجرى العملية دون التقيد باذن هؤلاء .

اضافة لما ذكر فانه يجب الاخذ بعين الاعتبار الامور التالية :

١ — بالنسبة لنقل وزرع الاعضاء بين الاحياء :

— ان نقل وزرع الاعضاء بين الاحياء لا يمكن أن يكون الا بقصد المعالجة
فقط .

— ان موافقة الواهب الحى تعتبر شرطا ضروريا لابد منه .

— يجب أن يسبق الحصول على الموافقة أو الاذن شرح واف من قبل الطبيب
حول موضوع ومخاطر العملية ونتائجها الانية والمستقبلية سواء على الصعيد
الفيزيولوجى والاجتماعى والمالى .

— ان موافقة الواهب يجب أن تكون حرة ، شخصية ومعطاة بشكل صحيح
من قبل انسان متمتع بكامل الاهلية .

وعلى كل حال فان عددا قليلا من المؤتمرين يقر بصورة استثنائية شرعية
الموافقة أو الاذن فى زرع أنسجة أو أعضاء بين المقاصرين الذين تربط بينهم رابطة
الدم .

— يقع على عاتق المشرع تحديد بدل التعويض المناسب لمصلحة الواهب أو لمن
له الحق لقاء الاضرار المحتملة الناتجة عن العملية .

— يجوز للطبيب فقط ، أن يجرى عملية نقل عضو من الاعضاء فى حالة كون
هذه العملية هى الطريقة الوحيدة أو الحل الوحيد لانقاذ حياة المنقول له وإذا
كانت احتمالات النجاح تفوق بشكل أكيد الاخطار التى يمكن أن تصيب
الواهب .

— لا يجوز ولو لقصد الزرع أخذ الاعضاء الحيوية بالنسبة للواهب، كما لا
يجوز أن يكون الاخذ مخافا للنظام العام والاداب العامة .

— لا تخضع للمسؤولية ولا تعتبر اعتداء على السلامة الجسدية أفعال النقل الصادرة من الطبيب مراعاة لهذه الشروط خاصة إذا كانت ضمن حدود القانون وأعطت شخصية الإنسان الاحترام الكامل .

ب — بالنسبة لنقل وزرع الأعضاء المأخوذة من جثة إنسان متوفى بدافع علاجي أو علمي :

— لا يقع على رجل القانون — مع الأخذ بعين الاعتبار التقدم الملحوظ الذي تميز به مهنة الطب — وضع تعريف حقوقى لوقت أو زمن الوفاة وتحديد الطرق أو الوسائل التي يمكن بها التأكد من الوفاة بل إن هذه الأمور تبقى للأطباء ضمن اختصاصهم ودراساتهم ونشاطهم الفنى ورائدهم فى ذلك شرف مهنتهم وعلى الطبيب أن يكون ملما بأحدث معطيات علم الطب .

وعلى العكس فمن الضرورى بالنسبة للقانون ألا يأخذ بعين الاعتبار موضوع التأكد أو التثبت من الوفاة — الذى يسمح بإيقاف أجهزة الانعاش ويسمح بالتالى بعمليات الأخذ والنقل — ويترك أمر تحديد ما والتثبت منها الى لجنة أو هيئة من الاختصاصيين بحيث لا تضم أى طبيب من الأطباء الذين يقومون بعملية الزرع فيما بعد .

وتكون قراراتها المعللة ، دائما بالاجماع ، ولها فى الوقت نفسه القوة الشبوتية الكافية .

— اذا قررت الهيئات الطبية المختصة وجود فوائد علمية أو علاجية ، فان نقل الانسجة أو الأعضاء يمكن اللجوء اليه بدون أى تأخير بعد التثبت من الوفاة طبقا للقواعد المذكورة آنفا ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط الآتية :

— يفترض وجود الاذن بالأخذ من قبل المتوفى أو من قبل أقربائه ، ومع ذلك لا يجوز أخذ عضو من جثة اذا كان المتوفى أثناء حياته أو كان أفراد عائلته قد منعوا ذلك بتصريح مكتوب ، أما اذا كان المتوفى قد أعطى فى حياته الاذن بأخذ عضو من أعضائه فان رفض عائلته بعد وفاته ليس له أى أثر .

وعلى كل حال لا يجوز أخذ أى عضو من أعضاء جثة المتوفى فى الحالات الآتية :

— اذا كان هناك اعتقاد بأن الوفاة كانت نتيجة الإصابة الناتجة عن حوادث القضاء .

— اذا كان هناك اعتقاد بأن الوفاة كانت نتيجة الإصابة الناتجة عن حوادث العمل .

— اذا كان المتوفى ينتمى هو أو عائلته بوضوح وبشكل معروف لمعتقدات دينية أو فلسفية تحرم المساس بالجثة بأى شكل كان الا اذا كان من الممكن استنتاج ارادته بالسماح بالنقل .

– من الفائدة وجوب تعريف الرأى العام بشكل واسع بأن الاستفادة من
الجنة للنقل والزرع يتعلق بالمصلحة العامة والمصالح الانسانية ولا يحمل أى
معنى من معانى النيل من كرامة واحترام الجنة أو صاحبها •

– يستحسن انشاء بنوك دولية لحفظ الاعضاء •

يستحسن عقد اتفاقات دولية تكون غايتها توحيد القوانين المختلفة بين الدول
حول موضوع أخذ ونقل الاعضاء لزرعها أو تطعيمها •

صدر أخيرا العدد الأول من المجلد الثامن
من
« المجلة الاجتماعية القومية »

متضمنا الموضوعات الآتية :

- مشكلات الطلبة الجامعيين — دراسة تجريبية
د. عماد الدين سلطان
- التغير الاجتماعى الذى طرا على الأسرة المصرية الحديثة — دراسة
امبريقية
د. عبادة سرحان
د. محمود عبد القادر
- بعض مظاهر صراع القيم فى أسر قروية مصرية
عبد الباسط محمد
- مشروعية علم الاجتماع بين ابن خلدون واميل دوركيم
د. محمود قاسم
- نحو علم الادارة الاجتماعى
د. ليلى تكللا
- وغيرها من الموضوعات ..

تحديد زمن اطلاق السلاح الناري

الدكتور - زين العابدين سليم

الخبير الاول ورئيس وحدة بحوث كشف الجريمة

بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

من اهم الموضوعات التي يعنى بدراستها اليوم القائمون على علوم البحث الجنائي والكشف عن الجرائم موضوع التعرف على الاسلحة والمقذوفات النارية التي أصبحت من الادوات الفعالة في ارتكاب الجرائم في عصرنا الحديث . وعلى الرغم من استقرار الكثير من المبادئ والجوانب العلمية التي تساعد الباحث الجنائي في عمليات التعرف على السلاح نفسه والمقذوف الذي اطلق منه وكذلك مختلف الآثار التي يمكن ان تنتج عنه مما يؤدي في مجموعه الى التعرف على مطلق السلاح واثبات الفعل الجنائي عليه وذلك بفضل ظهور علم الباليستيك الحديث وتطبيقاته العملية المتعددة (١) الا انه لا زالت هناك الكثير من الجوانب والمشاكل التي لم تستقر بعد في الجرائم والقضايا التي تستخدم فيها اسلحة نارية ولعل ابرز هذه المشاكل موضوع معرفة وتحديد الوقت الذي مضى على استخدام السلاح الناري أو زمن اطلاقه على المجنى عليه خاصة في جرائم العنف والتعدي على النفس أو المال أو في حالات الدفاع الشرعي وذلك بعد ان ازداد استخدام هذه الاسلحة بمختلف انواعها وبعد ان تهاقت على اقتنائها مختلف الأشخاص بطرق مشروعة وغير مشروعة ، وكذلك بعد ان استعان العابثون بالامن والمجرمون المحنكون بكافة وسائل العلم والمعرفة لاختفاء معالم جرائمهم والتلاعب بأدلتها المباشرة وغير المباشرة .

والواقع ان عامل الوقت في حد ذاته يعتبر ذو أهمية قصوى في تحقيق حواشي الاسلحة النارية ، اذ انه كلما اسرع الباحث في التعرف على نوع القذيفة أو الرصاصة التي استخدمت في الحادث ، ثم امكنه بعد ذلك مقارنتها او مضاهاتها بالنوع المعروف منها ونوع السلاح الذي يمكن ان يطلقها ، او يشتبه في أنه قد اطلقها ، وهل هذا السلاح قد اطلق فعلا في زمن معاصر

(١) انظر بحث: د. زين العابدين سليم ، دراسة في التعرف على الاسلحة النارية ومقذوفاتها،
المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني يوليو ١٩٦٨
وكذلك مرجع :

Firth, J.B., A Scientist Turns to Crime, William Kimber, London, 1960.

لارتكاب الجريمة من عدمه ، فما من شك في ان ذلك سوف يساعد كثيرا في الكشف عن غموض القضايا والوصول الى نتائج سريعة وحاسمة في حل الكثير من المشاكل او الادعاءات التي قد تؤيد أو تدحض اقوال بعض المتهمين أو الشهود .

ولعله يكون قد مضى الزمن الذي اعتمد الخبراء فيه على حاسة الشم في تقرير ما اذا كان السلاح قد استخدم حديثا من عدمه حيث انها طريقة ذاتية وغير موضوعية (Subjective) وتختلف من شخص الى آخر ، كما انه يعيها التأثير ببعض العيوب الخلقية أو الامراض العضوية التي تصيب الانف والجهاز التنفسي للقائم بالشم مما قد يؤدي الى صدور احكام شخصية خاطئة في هذا الموضوع الهام . هذا فضلا عن كونها لا تكفي في حد ذاتها للإجابة على المدة المجردة أو الوقت المحدد الذي يكون قد مضى على الاطلاق ، وهل هو معاصر لتاريخ ارتكاب الجريمة من عدمه . علاوة على انه لو وجدت عدة اسلحة نارية استخدمت في أحد الحوادث أو الجرائم ، فان طريقة الشم هذه المرة تؤدي الى معرفة أي من هذه الاسلحة قد أطلق أولا ؟ وكم من الوقت قد مضى على هذا الاطلاق ؟ اما اذا كان السلاح قد ترك بعد اطلاقه معرضا لتيارات الهواء أو القى في الماء فان هذه الطريقة لن تجدى ابدا .

والاصل في طريقة الشم انها تعتمد على الرائحة المنبعثة من البارود المحترق بعد اطلاقه ، اذ انه من المعروف الآن أن هناك نوعان رئيسيان من المادة المفرقة تستخدمان في صناعة المقذوفات النارية للأسلحة الصغيرة وهما البارود الاسود (Black Powder) والبارود عديم الدخان Smokeless powder) وهما بصفة عامة من المواد الكيميائية القابلة للاحتراق السريع مع انبعاث رائحة خاصة يمكن تمييزها بشم فوهة السلاح بعد اطلاقه مباشرة أو بعد مدة وجيزة (١) .

ولقد وجد ان السبب في وجود هذه الرائحة يرجع اصلا الى وجود غاز كبريتور الايدروجين الناتج من احتراق المادة المفرقة داخل القذيفة وانتشاره لمدة زمنية معينة بحيث يتلاشى اثره بعد عدة ساعات من الاطلاق ولا يتبقى بعده الا رائحة ضعيفة من البارود المحترق ذاته (٢) . لذلك فان استمرار وجود هذه الرائحة لمدة معينة انما يتوقف على طريقة حفظ السلاح نفسه بعد الاطلاق ، فاذا ما القى في ماء نهر أو ترعه أو أي مصدر مائي آخر فان هذه الرائحة تختفي كلية بعد الاطلاق . اما اذا ترك في الغراء معرضا تماما لتيارات الهواء والعوامل الجوية الأخرى فان هذه الرائحة يستمر وجودها لمدة نصف ساعة تقريبا ، ولكن هذه الرائحة يمكن بقاء اثرها وتمييزها لمدة عدة ايام اذا اغلقت فوهة السلاح بعد اطلاقه مباشرة بسدادة من القطن أو قطع الملابس .

(١) انظر مرجع : Davis, T.L., The chemistry of Powder and explosives, Wiley, N.Y., 1941.

(٢) راجع ذلك تفصيلا في :

Burrad, G., The Identification of Firearms and Forensic Ballistics, Herbert Jenkins, London, 1956.

ولقد ثبت بالتجارب العملية التي اجراها الاستاذ الدكتور عمارة (Emara) في ج ٠ ع ٠ م (١) . ان السلاح الناري اذا اطلق واغلقت فوهته مباشرة بقطع الاقمشة فان رائحة البارود المحترق يمكن ان يستمر وجودها لمدة ٢٢ يوما متصلة في حالة استخدام البارود عديم الدخان . كما اثبتت التجارب التي اجراها الدكتور يسرى بمعامل الطب الشرعى في ج ٠ ع ٠ م (٢) ان رائحة البارود المنبعثة من السلاح الناري بعد اطلاقه يمكن ان تستمر ٣٠ يوما في حالة البارود الاسود اذا اغلقت فوهة السلاح مباشرة بقطع الملابس أما اذا ترك السلاح في العراء معرضا للهواء بعد اطلاقه فانه يمكن تمييز رائحة البارود المنطلق من السلاح حتى ثلاثة ايام بعد الاطلاق ثم تقل حدة الرائحة المنبعثة بعد ذلك تدريجيا حتى اليوم السابع حيث لا يمكن بعدها تمييز اى رائحة منبعثة .

وعلى ذلك فالاعتماد على طريقة الشم فضلا عن كونه طريقة ذاتية فهو قاصر على وجود السلاح في مكان مغلق بعيدا عن تيار الهواء أو الماء وعلى سد فوهة ماسورة السلاح بعد الاطلاق واحكام الرباط حول الترياس والخزنة ، وقاصر ايضا على اعطاء دلالات تقريبية محددة ومتفاوتة للوقت الذى مضى على استخدام السلاح لا يصل في مجموعه الا الى بضع ساعات ، وهو الامر الذى يدعو الى وجوب الاعتماد على طرق علمية اخرى أكثر دقة وشمولا لا تكذب ولا تتغير او تختلف من شخص الى آخر او من حالة الى اخرى وبحيث تكون لها دلالات محددة ومقننة وهو ما سوف نتعرض له تفصيلا في الاجزاء القادمة من هذا البحث .

الطرق الكيميائية التي يمكن استخدامها في تحديد وقت الاطلاق :

أولا : طريقة استخدام الأدلة او الكشافات الكيميائية (Indicators)

وهي طريقة حديثة تعتمد على تعيين درجة الحمضية او القلوية او تركيز ايون الايدروجين (PH value) في محلول الرواسب المتخلفة عن الاطلاق بماسورة السلاح محل البحث . وفي هذه الطريقة يختلف تفاعل الكشافات الكيميائية وبالتالي اللون الناتج من التفاعل حسب نوع البارود الذى يكون قد استخدم في اطلاق السلاح الناري وحسب الوقت الذى مضى على استخدام السلاح فالبارود الأسود المنطلق يعطى تأثيرا قلويا (alkaline reaction) في حين ان البارود الابيض او العديم الدخان يعطى رواسبه او مخلفات اطلاقه تأثيرا متعادلا (Neutral) يستمر في حالة استخدام عباد الشمس والفينولفثالين كأدلة حتى ٦٠ (ستون) يوما متصلة بعد الاطلاق اذا كانت الظروف عادية حيث يتحول بعدها الى التأثير الحامض

(١) الدكتور محمد عمارة ، الاسلحة النارية والجروح التي تحدثها ، المجلة المصرية الشرعية، العدد العاشر سنة ١٩٤١

(٢) انظر مرجع :

The Egyptian Medicolegal Gazet, Farag, S.Y., Statistical, social, and Medicolegal Investigation of Firearm Injuries of Assuit Province, 1968, p. 361.

(acidic) بالنسبة لهذين الكشفين ولكنه يظل قلويا في تأثيره بالنسبة للميثيل البرتقالي (Methyl Orange) اما في حالة استخدام بعض الانواع الخاصة من البارود عديم الدخان مثل بارود شولتر (Shultz) وبارود او كيت (Okite) وبارود الامبريت (Amberite) وبارود اليوجراندريكس (Ilio Grand Prix) فان الرواسب المتخلفة يكون لها تأثيرا قويا وليس متعادلا نتيجة لاحتوائه على بعض القلويات او القواعد التي تضاف الى المقذوف بهدف حماية جدار ماسورة السلاح من الصدأ او من تغطيتها بطبقة تراكمية من النواتج الحامضية التي تسبب تآكل ماسورة السلاح وتقلل من قوة اندفاع الطلقة (١) . ولعل اهم هذه القواعد المضافة املاح الباريوم والكروم والپوتاسيوم ، وهذه يكون لها تأثير قلوى على الكشفات الكيميائية .

وبناء على ماتقدم فان التفاعل القلوى القوى لمخلفات اطلاق الانواع الخاصة السابقة من البارود عديم الدخان يدل على الاطلاق الحديث للسلاح . وعلى نفس النمط فان درجة التفاعل القلوية القوية مع كشف الداي فينيل أمين (Diphenylamine) مع رواسب البارود عديم الدخان يدل ايضا على حداثة الاطلاق . مع ملاحظة ان شدة وعمق اللون الناتج من التفاعل مع الكشفات الكيميائية يقل تدريجيا وبصفة عامة مع قدم الاطلاق .

هذا مع ملاحظة ان عدم استخدام السلاح يعطى عادة تأثيرا متعادلا مع الكشفات الكيميائية ولذلك فعند استخدام عباد الشخص ككابل مع محلول غسيل ماسورة السلاح فان التفاعل اما ان يكون له تأثير متعادل فيدل ذلك على عدم الاطلاق كلية ، او يدل على الاطلاق باستخدام البارود عديم الدخان . وكذلك اذا كان التفاعل له تأثير قلوى فان ذلك يدل على الاطلاق باستخدام البارود الاسود فقط او قد يدل ايضا على اطلاق نفس السلاح مرتين متعاقبتين احدهما باستخدام البارود الاسود والثانية بالبارود عديم الدخان مع ملاحظة شدة وعمق اللون الناتج الذي يستدل منه على الزمن الذي مضى على استخدام هذا السلاح .

ثانيا : طريقة مقارنة لون الرواسب المتكونة بماسورة السلاح

وهي طريقة لا بأس بها وتعطى نتائج سريعة حيث انه من المعروف ان البارود الاسود يتخلف عن اطلاقه رواسب سوداء داكنة (heavy strong black residue) يمكن التعرف عليها في حالة حداثة الاطلاق ، في حين ان قدم الاطلاق يتسبب عنه تحول لون الرواسب السابقة تدريجيا الى اللون البنى المائل الى الرمادى (brownish rusty) ثم تفقد لونها بعد ذلك وتصبح عديمة اللون . اما في حالة البارود عديم الدخان فان حداثة الاطلاق

(١) انظر مرجع :

Hatcher, J., et al. Firearms Investigation, Identification, and Evidence, Thomas, Pennsylvania, 1957.

وكذلك تقرير :

American Academy of Forensic Sciences, Annual Meeting, Chicago,

Ill., 1962.

يتخلف عنها رواسب تظهر في محاليل الغسيل ، (washing solution) بلون رمادي داكن (heavily grey) يخف تدريجيا مع قدم الاطلاق .

ثالثا : طريقة الكشف عن دقائق واتربة املاح الحديد المتخلفة عن الاطلاق .

حيث أنه بواسطة هذه الطريقة الكيميائية الحساسة يمكن الاستدلال من وجود املاح الحديدوز والحديديك على حداثة اطلاق السلاح ، لأن هذه الاملاح توجد بنسبة معينة بعد اطلاق السلاح مباشرة ، ثم تتغير هذه النسبة تدريجيا مع قدم الاطلاق بحيث تزيد نسبة وجود املاح الحديدك (Ferric) مع مضي الزمن على استخدام السلاح نتيجة لعمليات الأكسدة البطيئة التي تحدث داخل ماسورة السلاح المنطلق .

رابعا : طريقة الكشف الكيميائي عن وجود بعض الرواسب والمخلفات ذات الدلالة :

حيث احتراق بارود القذيفة عند الاطلاق يتخلف عنه نواتج غازية وأبخرة تبقى في ماسورة السلاح مدة من الزمن تتفاوت حسب الظروف المحيطة بوجود السلاح . وفي الظروف العادية فان الكشف عن وجود كبريتور الايدروجين مع وجود الكبريتيدات (Sulphides) والنترينات (Nitrites) والكربونات ، في حالة استخدام البارود الاسود ، يدل في مجموعة على حداثة اطلاق السلاح ، في حين ان غياب وجود كبريتور الايدروجين . والكبريتيدات والكربونات مع وجود شق الكبريتات والنترات والثيوكبريتات (thiosulphates) والسيانات (Cyanates) يدل في مجموعة على قدم الاطلاق (١) وعادة يكون محلول الغسيل الخاص بالبارود عديم الدخان في ماسورة السلاح سلبي التأثير بالنسبة لوجود كبريتور الايدروجين والكبريتيدات وايجابي التأثير بالنسبة لوجود النترينات والنترات .

ونذكر فيما يلي اهم طرق الكشف المتبعة بالنسبة لكل ناتج :

١ - تفاعلات الكشف عن كبريتور الايدروجين في رواسب ماسورة السلاح (H₂S)

لعل اهم واسرع تفاعل بالنسبة للكشف عن هذا الغاز هو اثبات وجوده عن طريق تسويده لورقة خلات الرصاص المبللة بالماء المقطر، علما بأن غسيل ماسورة السلاح المنطلق بمقذوف من البارود يفقد خاصية تسويده لخلات الرصاص بعد اليوم الثاني أو الثالث على الاكثر اذا تركت الرواسب داخل الماسورة بعد الاطلاق .

(١) انظر مرجع Farag, S.Y., ، مرجع سابق الإشارة اليه ، op. cit. ص ٣٦١ وما بعدها .

ب - الكشف عن الكبريتيدات : (Sulphides)

حيث أنه يمكن الكشف عنها في المحلول المرشح لغسيل ماسورة السلاح المنطلق بواسطة محلول نيتروبروسيد الصوديوم (Sodium Nitroprusside) المضاف اليه قطرات من محلول النوشادر المركز حيث يتكون لون محمر (Reddish-purple colouration) في حالة وجودها برواسب السلاح .

ولقد وجد بالتجربة أنه يمكن الكشف عن وجود الكبريتيدات في ماسورة السلاح المنطلق حتى خمسة ساعات بعد الاطلاق مع ترك الماسورة معرضة للهواء (naked)

ويمكن أن يستمر وجودها حتى ٢٤ ساعة في ظروف معينة تتعلق بغلق ماسورة السلاح بعد الاطلاق مباشرة ولكنها بعد ذلك وفي جميع الحالات تتحول الى كبريتات (Sulphates) تدريجيا .

ج - الكشف عن الكربونات والبيكربونات :

خلال مدة ال ٢٤ ساعة الاولى بعد الاطلاق تكون نسبة وجود الكربونات عادة ضعف نسبة وجود البيكربونات (٢ : ١) ولكن هذه النسبة تتغير بعد ذلك بالتدريج بحيث تنقلب النسبة تماما في مدى سبعة أيام .

وتجارب الكشف عنهما كثيرة ولعل اسهلها اضافة قطرة من محلول حامض النتريك المخفف على محلول الغسيل حيث يتصاعد على الفور فقاعات ثاني اكسيد الكربون .

د - الكشف عن النتريتات : (Nitrites)

وهي توجد في مخلفات احتراق البارود الاسود نتيجة لعدم الاحتراق الكلى أو الاكسدة الكاملة ويمكن الكشف عنها بواسطة محلول الدايفينيل أمين في حامض الكبريتيك (diphenylamine in H_2SO_4) حيث يتكون لون أزرق مميز واضح مع المحلول المرشح لغسيل ماسورة السلاح في حالة وجود شق النتريت .

هـ - الكشف عن النترات : (Nitrates)

وهي توجد في مخلفات الاحتراق للبارود الاسود نتيجة لاستخدام كميات زائدة منها في تركيب البارود كما أنها تكون الناتج النهائى لمخلفات احتراق البارود عديم الدخان (final residues) وهي تعطى نفس التفاعل مع محلول الدايفينيل أمين السابق . ويلاحظ أن الكشف الكيميائى لها قد يكون سلبيا بعد الاطلاق في حالات البارود عديم الدخان وذلك نظرا لخاصية الاحتراق الكلى له التى قد تحدث في بعض الحالات

Completely Combusted peculiarity or cases

و - الكشف عن الكبريتات :

وهذه تتكون أصلا كناتج ثانوي تأكسدي (oxidation by product) للكبريتيدات لذلك تزيد نسبة وجودها تدريجيا منذ تاريخ الاطلاق فصاعدا (خاصة نتيجة لأكسدة كبريتيدات البوتاسيوم والحديد) .

واسهل طريقة للكشف عنها هي تحميض محلول الغسيل بقطرة من حامض النتريك ثم اضافة محلول كلوريد الباريوم حيث يتكون راسب أبيض من كبريتات الباريوم مباشرة .

ز - الكشف عن الثيوكبريتات والثيوسلفات

(Thiosulphats & thiocyanates)

وجودها يثبت ان السلاح الناري قد أطلق باستخدام مقذوف من البارود الاسود وهي توجد كنواتج ثانوية تأكسدية للكبريتات والكربونات نتيجة تفاعلات جانبية تحدث بعد الاطلاق بين مكونات الرواسب المتخلفة .

ويمكن الكشف عنها اما عن طريق اضافة نترات الفضة الى محلول الغسيل المحمض بقطرة من حامض النتريك حيث يتكون راسب أصفر مميز (yellow floeculent precipitate) يتحول الى اللون البني المسود (dark brown) في حالة وجود مركبات الثيوسلفات ، واما عن طريق اضافة محلول كلوريد الحديد الى جزء من محلول الغسيل المحمض الرائق حيث يتكون راسب أحمر Reddish purple precipitate في حالة وجود الثيوسلفات .

طريقة العمل التي ينصح بها لتحليل مخلفات الاطلاق :

١ - تسجل حالة السلاح وطريقة وروده أو العثور عليه مع اجراء اختبار الشم وما اذا كانت رائحة البارود المحترقة تنبعث منه وهل كانت الماسورة مفتوحة ومعرضة للهواء أم أنها كانت مغلقة بسداد خاص .

٢ - يكشف عن وجود غاز كبريتور الايدروجين عن طريق استخدام ورقة خلات الرصاص المبللة بالماء المقطر حيث تفتح الماسورة ويوضع فيها الورقة فاذا اسودت فان ذلك يدل على وجود الغاز وبالتالي على حداثة الاطلاق .

٣ - يجري تحضير غسيل ماسورة السلاح للكشف عن المخلفات والرواسب الخاصة بالاطلاق عن طريق استخدام قضيب من الزجاج أو الحديد حسب طول الماسورة ؟ يثبت على أحد طرفيه ، بعد تنظيفه جيدا باستخدام الماء المقطر ، قطعة من القطن مبللة بالماء المقطر ثم يدفع بها في الماسورة في حركة دائرية لاصطياد أي رواسب أو مخلفات تكون موجودة ثم تؤخذ قطعة القطن مع المحلول المتخلف منها من ماسورة السلاح وتوضع في زجاجة ساعة كبيرة مع عصرها بملقاط وغسلها بقليل من الماء المقطر للحصول على كل ما بها من رواسب أو محلول .

وهنا يجب ملاحظة ان يستخدم قضيب زجاجى آخر فى حالة ما اذا كان السلاح مزفوج الماسورة .

٤ - بدلا من الطريقة السابقة قد يستخدم طريقة شطف أو غسل ماسورة السلاح rining بالماء المغلى بواسطة زجاجة غسيل مزودة بنفاثة دقيقة لكى ينبعث رذاذ الماء فى الماسورة مع حفظ السلاح فى وضع مائل بحيث توضع فتحة السلاح فوق كأس فارغ لاستقبال الغسيل وذلك مع تقليل كمية المياه ما أمكن بحث لا تزيد فى مجموعها عن ٢٥ سم ٣ . وتكرر العملية بنفس الكمية عن طريق ارجاعها للماسورة عدة مرات مع ملاحظة لون المحلول الناتج حيث أنه يكون مشوبا بالسواد .

فى حالة اطلاق السلاح بالبارود الاسود ، أو يكون لونه رماديا فى حالة استخدام البارود عديم الابخان ، فى حين يكون اللون بنيا اذا كان السلاح لم يطلق منذ مدة فتكونت تبعا لذلك طبقة من الصدا بالداخل (١) .

خامسا : طريقة استخدام التحليل الطيفى الاسبكتروفوتومتري :
[Spectrophotometric Determination Method]

وهى تعتبر طريقة دقيقة وحديثة لتحديد زمن الاطلاق عن طريق تعيين مدى تركيز المحتوى الغازى المتخلف فى ماسورة السلاح المنطلق بواسطة طريقة التحليل الاسبكتروفوتومتري حيث أن أكاسيد النتروجين المتخلفة أو الناتجة عن تحليل النتريتات Nitrites والتي يمكن جمعها من ماسورة السلاح فى مصيدة زجاجية خاصة مفرغة من الهواء (evacuated grab bottle) تتركب على الماسورة مباشرة بعد كسر طرفها ليجتمع الغاز فيها ثم يطرد منها بعد ذلك ليتمص ويتفاعل مع محلول منيب استقبالى يعد خصيصا لهذا الغرض . ولعل أهم هذه المحاليل المنيبة هو مفاعل جريس (Greiss Reagent) الذى هو عبارة عن :

(١) ٥٠ جم من حامض السلفانيليك (Sulphanilic acid) مذاب فى :
٤٥ سم ٢ من حامض الخليك ضعف العيارى (2 N acetic acid)

(ب) ٦٠ جم من الفانثيل أمين مذابة فى :
٦ سم ٢ من الماء المقطر - ثم يضاف المعلق الى :
٤٥ سم ٢ من حامض الخليك ضعف العيارى .

ثم يضاف المحلولين فى ١ ، ب الى بعضها ويتركان فى الثلاجة أو فى مكان مبرد لحين الاستخدام فى امتصاص غازات ماسورة السلاح محل البحث

(١) Gonzales, T.A., et al., Legal Medicine, Pathology, and Toxicology, 2nd. edit., Appleton — Century Co., New York, 1954.

بالطريقة المشار اليها سابقا ، ثم يحلل المحلول أولا باستخدام الاسبكتروفوتومتر للتوصل الى الخط البياني لاختلاف التركيزات الممكنة (gas concentration curve) مع عامل الوقت (time elapsed) لهذا النوع من الاسلحة ثم يقارن ذلك بما يكون عليه الحال في السلاح وقت العثور عليه .

وتتلخص الطريقة عمليا في أن يؤخذ عدة عينات قياسية في كل مرة عينة مقدارها ١٠ سم^٣ من محلول التفاعل وتقرأ درجة تركيز اللون المتكون اسبكتروفوتومتريا عند طول الموجة ٥٢٥ (525 mu) وهنا يجب ملاحظة ان يؤخذ في الاعتبار جميع الظروف المؤثرة في الاطلاق مثل ماركة ونوع القذيفة أو الذخيرة المستخدمة (Ammunition) وسرعة الرياح عند اطلاق السلاح (air flow) لأنها تؤثر في سرعة تحريك وانتشار الغازات المختلفة ، وكذلك مكان واتجاه الاطلاق position of weapon وذلك لأن الخط البياني الناتج بين عامل الوقت ودرجة تركيز الغاز الموجود (time vz gas concentration) في ماسورة السلاح المنطلق سوف يختلف من حالة الى أخرى حسب الظروف الملائمة والمحيطية بكل حالة مثل شدة الرياح السائدة في مكان ارتكاب الحادث وغير ذلك من العوامل المذكورة آنفا والتي يجب أن تكون كلها بالتالي مماثلة على قدر الامكان لنوع الخط البياني الذي سوف يستخدم في عمليات المقارنة للتوصل الى الزمن الذي مضى على استخدام السلاح في الظروف المحيطة .

وهذه الطريقة تعنى في مجموعها أن الخطوط البيانية المشار اليها والتي يمكن التوصل اليها في دولة من الدول قد لا تصلح للتطبيق أو القياس عليها في دولة أخرى خاصة لاختلاف الظروف الجوية والمناخية السائدة وكذلك لاختلاف نوع الذخيرة المستخدمة محليا . وعلى ذلك فانه يجب على كل معمل جزائي أن يكون لديه تحاليله القياسية المحلية التي يمكن المقارنة على أساسها حيث تنتخب لكل سلاح عدة قراءات زمنية (Firing times) ويسجل لها درجة النفاذ المقابلة (transmittance) مع مضى كل وقت (vz time) ثم تعد الرسوم البيانية الخاصة بكل حالة على الورق البياني الخاص (Semilog paper) مع تسجيل الظروف الخاصة بالاطلاق في جميع الحالات الممكنة مع كل خط بياني لكي تستخدم في عمليات المقارنة حسب ظروف ارتكاب كل جريمة تكون محل البحث .

وفيما يلي نذكر بعض النتائج التي أمكن التوصل اليها عمليا بالنسبة لبعض الاسلحة الشائعة الاستخدام عاليا وأقصى الأزمنة (Maximum times) التي أمكن تسجيلها باستخدام طريقة التحليل الاسبكتروفوتومتري :

رقم	نوع السلاح	أقصى زمن مسجل لبقاء غاز الاطلاق في الماسورة
١ —	الطبنجة العادية عيار ٤٥ مم	٩ ساعات
٢ —	المسدس عيار ٣٢ مم	١٠ ساعات
٣ —	البندقية عيار ٢٢ مم	١٠ ساعات
٤ —	بندقية الرثس (12. gauge)	٥ ساعات

ولقد انتقد الكثير من الباحثين هذه الطريقة على أساس انها معقدة وانها تعتمد على وجود الغازات في ماسورة السلاح وهذه يؤثر عليها الكثير من العوامل المغيرة خاصة اذا كان السلاح الناري قد أطلق وترك في العراء خاصة في الاماكن المعرضة للرياح أو الحركة الهواء السريعة (١) .

والجدير بالذكر انه يجرى الآن بوحدة بحوث كشف الجريمة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بحث مستفيض عن الاسلحة النارية ومقنوفاتها تستخدم فيه ظاهرة التشعيع النوى Neutron activation Analysis لتحديد عمر اطلاق السلاح الناري وسوف تنشر تفاصيله في أواخر عام ١٩٧١ .

(١) أنظر مرجع :

Campbel, E., A Proposed Method of Sampling and Analysis of Barrel gas in Firearms. The Journal of crimin. Law, Criminol., and Police Science, 40 (3), 1949.

DETERMINATION OF THE DATE OF FIRING OF A SEIZED WEAPON

By

Dr. ZEIN E. SELIM

Senior Expert and Head of Criminalistic Section at N.C.S.C.R.

A brief study of the importance of identifying the time at which was a seized weapon fired suggests that a more concrete and objective method must be adopted instead of the subjective method of testing the particular smell of the burnt gunpowder which varishes usually in few hours after Firing.

Some chemical methods are illustrated starting from :

1.—The method of determination of the pH value and the reaction towards indicators (litmus, methylorange, diphenylamines).

2.—The colour of the remained residue after firing.

3.—Testing the percentage of Ferrous and Ferric salts, according to the time elapsed after Firing.

4.—Determination of the inorganic constitution of the remained deposits on the inside of the weapon barrel :

(a) Reactions for Hydrogen Sulphide.

(b) Reactions of Sulphides.

(c) Reactions of Nitrites.

(d) Reactions of Nitrates.

(e) Reactions of Carbonates.

(f) Reactions of Sulphates.

(g) Reactions of thiosulphates and thiocyanates.

5.—The Spectrophotometric Determination Method whereby the residual gases in the barrel serves as a basis for determinating the time of Firing in shooting cases through the curve obtained of running time vs. Transmittance of gas concentration taking into consideration all the pertaining conditions of the crime scene such as air flow, type of ammunition, and the state of the seized weapon.

من بحوث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

صدر اخيرا :

بحث « ملامح جريمة القتل »

كتب تقرير البحث : الدكتور محمد عثمان نجاتي .

وهو بحث استطلاعى يهدف الى جمع بعض البيانات والحقائق عن جريمة القتل فى الجمهورية العربية المتحدة ، وعن مرتكبى هذه الجريمة بدون محاولة تحليل هذه البيانات على ضوء نظرية معينة ، أو وضع تفسير عام لجريمة القتل .

وقد اقتصر هذا البحث على دراسة القتل العمد والشروع فيه ، كما تناول أيضا القتل المقترن بجناية أخرى ، وقد اقتصرت العينة على مرتكبى تلك الجرائم الذين يزيد عمرهم عن ١٥ سنة .

وقد وضعت هيئة البحث مجموعة من الأسئلة استرشدت بها فى جمع البيانات مثل التوزيع الايكولوجى لجريمة القتل والشروع فيه ، والعلاقة بين شهور أو فصول معينة وبين تلك الجريمة . ووجود أنماط مكانية معينة لها ، وبواعث ارتكابها والأسلحة والوسائل المختلفة التى تستخدم فى ارتكابها .

وقد اتجه الراى الى القيام بدراسة وصفية احصائية لهذا النوع من الجرائم التى وقعت فى الجمهورية العربية المتحدة فى فترة زمنية محددة من واقع البيانات والاحصاءات الرسمية واعتبرت ملفات قضايا هذه الجرائم التى حكم فيها والمحفوظة بوزارة العدل ادى مصدر يمكن الاعتماد عليه فى جمع بيانات هذا البحث .

وروى فى اختيار الفترة الزمنية المحددة التى يشملها البحث ان تكون فترة سابقة على فترة جمع البيانات بمدة تكفى لأن تكون جميع الاحكام فى قضايا هذه الجرائم قد صدرت ، بحيث يكون المحكوم عليهم فى هذه الجرائم لا يزالون فى السجون . وقد وقع الاختيار على عام ١٩٥٥ لجمع البيانات من ملفات هذا النوع من الجرائم التى وقعت خلاله .

النظام القانونى لتسجيل الاحكام الجنائية

لواء دكتور عادل حافظ غانم

مدير عام مصلحة تحقيق الشخصية

قلما يتناول الباحثون الجنائيون بالدراسة النظام القانونى لتسجيل الاحكام الجنائية ، فى حين أن لهذا النظام أهمية كبرى فى التعرف على سوابق المحكوم عليهم حيث يرتب القانون عليها آثار قانونية واجتماعية خطيرة ، لذلك كان من الضرورى دراسة هذا النظام للتعرف على القواعد القانونية التى تحكمه ، والاحكام الجنائية الواجبة التسجيل والجهات التى تسجل بها ، وتلك التى لا تسجل على الاطلاق لعدم اهميتها أو لا تسجل استثناء لاسباب اجتماعية ، والحالات التى تسحب فيها الاحكام حتى لاتصبح للاحكام آثار جنائية أو اجتماعية مؤبدة ، وكيفية حساب مدد سحب الاحكام التى كثيرا ما تثير مشاكل من النواحي العلمية ، كما ينبغى من جهة أخرى تقييم هذا النظام المتوصل الى أفضل نظام لتسجيل الاحكام الجنائية وهذا ما نتناوله بالدراسة فى ثلاثة مباحث : المبحث الاول : نتكلم فيه عن أهمية تسجيل الاحكام الجنائية والمبحث الثانى : نبين فيه النظام القانونى للسوابق ، والمبحث الثالث : نتناول فيه بالدراسة تقييم هذا النظام .

المبحث الاول

أهمية تسجيل الاحكام الجنائية

تبدو أهمية تسجيل الاحكام الجنائية ، وبالتالى التعرف على سوابق المحكوم عليهم فى الآتى :

١ - فى تكوين عقيدة القاضى : تعتبر السوابق من الدلائل أو القرائن التكميلية (١) التى تعزز أدلة الإثبات والتى لها أثر فى تكوين عقيدة القاضى عند الحكم فى الدعوى من حيث ترجيح أدلة الاتهام (٢) ، فلقد حكم (٣) بأن للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تتناول ما للمتهم من سوابق فتتخذ منها

(١) الدكتور أحمد فتحى سرور ، أصول قانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٦٩ ص ٣٢٤ .
(٢) دكتور محمود مصطفى - قانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٦٦ ص ٨٢ فقرة ٢١٠ .
(٣) نقض ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ - مجموعة أحكام النقض، ص ٣ رقم ٢٢٥ ص ٦٠٥ ونقض ١٧ أبريل سنة ١٩٦١ ص ١٢ رقم ٨١ ص ٤٣٩ .

قرينة تكميلية في اثبات التهمة ، كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي توجد في الدعوى .

٢ - في تطبيق أحكام العود : العود في مفهومه القانوني هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا من أجل جريمة أخرى وهو من أسباب تشديد العقوبة (١) إذا توفرت شروطه التي حددها القانون ، ولقد جعله القانون المصري جوازا للقاضي ويكون تارة برفع الحد الأقصى للعقوبة الأصلية (م ٥٠ ع) وتارة بزيادة عقوبة من نوع آخر على العقوبة الأصلية (مثل عقوبة المراقبة في المواد ٢٢٠ و ٣٣٦ و ٢٦٩ مكرر) كما أن تكرار العود في جرائم معينة قد يكون سببا في تغيير نوع العقوبة مما ينبني عليه تغيير نوع الجريمة (م ٥١ و ٥٤ ع) .

ومن جهة أخرى فهناك آثار إضافية للعود ، فالحكم الصادر بالحبس على المتهم العائد يكون واجب التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافه (م ١٤٦٣ ج) كما يترتب على العود مضاعفة المدة اللازمة لكل من رد الاعتبار القضائي والقانوني (٢) (م ٥٢٧ و ٥٥٠ إجراءات جنائية) .

٣ - من حيث كشف الجريمة : أثبتت التجارب العملية والدراسات الإحصائية في مجال البحث الجنائي أن السواد الأعظم من المجرمين يقارن بجريمته بأسلوب يعتاده ويتخصص فيه ويسلكه في كل مرة ، وأنه متى أمكن الوقوف على أساليب الإجرام (Modus operandi) وتسجيلها ونسبتها إلى صاحبها (٢) يسر ذلك لرجال الأمن مهمة ضبطهم ، فسوابق المجرمين بل واتهاماتهم تكشف عن أسلوب إجرامهم إذا ما عادوا إلى ارتكاب جريمة جديدة يبدو الفاعل فيها مجهولا .

٤ - من حيث إجراءات القبض والتفتيش : لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، إذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة الشرطة أو صدر ضده إنذار باعتباره متشردا أو مشتبهاً فيه (م ٣٤ ثالثا - أ . ج) .

كما أن لمأمور الضبط ولو في غير حالة التلبس بالجريمة أن يفتش منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جنائية أو جنحة (م ٤٨ إجراءات جنائية) .

وفي الأحوال التي يجوز القبض فيها قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه (٤٦ إجراءات جنائية) .

(١) حكم بأنه يصح الاستناد إلى سوابق المتهم سواء لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله إلى الإجرام (نقض ١٥ أبريل سنة ١٩٦٨ ، طعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ ق مجموعة الأحكام ص ٤٥٦ - رقم ٨٨) .

(٢) انظر في آثار العود الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي ، العود إلى الجريمة والاعتقاد على الإجرام ، رسالة دكتوراه سنة ١٩٦٥ ص ٢٦٧ وما بعدها .

(٣) العقيد محمد نبوي اسماعيل ، التسجيل الجنائي ، مجلة الأمن العام عدد ٦ ص ٤١ .

٥ - ومن جهة أخرى يرتب القانون على الاحكام الجنائية الاثار الاجتماعية
الاتية :

(ا) العزل من الوظائف العامة : وهى عقوبة تبعية لكل حكم بعقوبة جنائية
وقد يكون عقوبة تكميلية يتعين لتنفيذها ان ينص عليها فى الحكم فى بعض
الجنايات والجنح (م ٢٤ - ٢ و ٢٦ ع) .

(ب) الحرمان من بعض الحقوق والمزايا : فكل حكم بعقوبة جنائية يستلزم
حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الاتية (م ٢٥ ع) .

- القبول فى أى خدمة فى الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا
كانت أهمية هذه الخدمة (١) .

- التحلى برتبة أونيشان .

- تأدية الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة ، الا على سبيل الاستدلال .

- إدارة الاشغال الخاصة به مدة اعتقاله .

- بقاؤه عضوا فى المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية
أو أى جهة عمومية .

- صلاحيته لان يكون فى احدى الهيئات المذكورة أو أن يكون خبيرا أو
شاهدا فى العقود اذا حكم نهائيا عليه بالاشغال الشاقة .

وعلى ذلك فقد تقف السابقة الواحدة حجر عثرة وعقبة كأداء فى سبيل
التحاق صاحبها بالوظائف العامة أو حائلا دون حصوله على رزقه عن طريق
شريف فى الاعمال الخاصة ، وقد تكون سببا فى عزله من وظيفته ، وقد تسلبه
بعض الحقوق المدنية والسياسية .

٦ - وأخيرا فان التعرف على سوابق المحكوم عليهم يفيد فى كافة الدراسات
الجنائية والاجتماعية التى يجريها الباحثون فى المجالات المختلفة لعلم الاجرام
وعلم العقاب وعلم الاجتماع لمعرفة اسباب الجريمة والعود والاعتقاد عليها
للتوصل الى الاساليب العلمية المختلفة لمعالجتها .

لذلك فلقد نظم القانون كيفية تسجيل الاحكام والجهات التى تسجل لديها
وكيفية تسجيلها ثم أوجب تدوينها على شهادة الحالة الجنائية (٢) التى يطلبها

(١) ينص قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على انه يشترط فمين يعين فى احدى الوظائف
الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الامة . انظر ايضا
م ٣/٥ من القرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ بشأن العاملين بالمؤسسات ، والمادة ٢/١١٣ من
قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ٦٤ فهى تشير الى نفس هذه الشروط .

(٢) تصدر مصلحة تحقيق الشخصية شهادة بسوابق المحكوم عليه بناء على طلب صاحب
الشأن أو السلطات العامة تسمى « صحيفة الحالة الجنائية » وتعتبر شهادة ببيان الاحكام
الجنائية المسجلة لصاحبها بمصلحة تحقيق الشخصية أو بعدم صدور أى حكم ضده من الاحكام
التي يجب اثباتها طبقا للقوانين والقرارات المنظمة لذلك ، وتسمى صحيفة الحالة الجنائية لمدة
عام واحد من تاريخ تحريرها (انظر المادة الاولى من قرار وزير الداخلية رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨
بتنفيذ احكام القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨) .

صاحب الشأن أو التي تسلم للسلطات العامة. ثم استثنى من ذلك بعض الاحكام بالنسبة للشهادة التي يطلبها المحكوم عليه فأوجب عدم اثباتها اجتماعية ، كما بين الاحكام التي لا تسجل على وجه الاطلاق ثم أوضح الحالات التي تسحب فيها الاحكام .

المبحث الثاني

نظام تسجيل السوابق

ينظم تسجيل السوابق قرار السيد وزير العدل رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المواد ٨ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القرار الوزاري الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ والقرارات المتعلقة له بشأن ادارة السوابق .

واذا تأملنا هذا القرار نجده يقوم على الاسس الاتية :

أ - تسجيل الاحكام الجنائية التي تصدر في جرائم معينة وليست كل الاحكام الصادرة ضد المحكوم عليه ، وبالتالي تدوينها في صحيفة الحالة الجنائية التي يطلبها المحكوم عليه أو تطلبها السلطات العامة ، وهي الاحكام الصادرة في كافة الجنايات وفي بعض الجنح الخطيرة فقط والتي حددت على سبيل الحصر .

ب - أوجب القرار اغفال تدوين الحكم الاول من الاحكام سالفة الذكر في صحيفة الحالة الجنائية التي يطلبها المحكوم عليه وذلك بشروط محددة .

ج - أوجب القرار سحب هذه الاحكام بعد مضي مدد محددة ووفقا لشروط معينة فلا تدون بالتالي في صحيفة الحالة الجنائية التي تسلم للأفراد أو السلطات العامة . وسنتناول ذلك بالدراسة في الاتي :

أولا : الاحكام الجنائية الواجبة التسجيل :

على النيابة العامة أن ترسل الى ادارة السوابق بمصلحة تحقيق الشخصية صحفا وفريشات عن احكام الادانة الاتية الصادرة من أية محكمة جنائية ، كما عليها أن ترسل صوراً من هذه الصحف الى قلم السوابق المحلي (١) ولا تثبت

(١) أصبح النموذج الذي يحذر عن الاحكام التي تحتفظ بادارة السوابق بمصلحة تحقيق الشخصية نموذجا موحدا يحذر من ثلاث صور هي :

أ - نموذج رقم ١ تسجيل حكم نهائي (أبيض) يخص لاحكام النهائية المنفذة أو المحكوم فيها بإيقاف التنفيذ .

ب - نموذج رقم ٢ تسجيل حكم (ذو خط اخضر) يخص لاحكام الباقية تحت التنفيذ أو الاعلان .

ج - نموذج رقم ٣ تسجيل حكم (ذو خط احمر) ويخصص للمحلف التي ترسل لاقلام السوابق المحلية ، وكل نموذج من هذه النماذج تسجل فيه كافة البيانات الخاصة بتحقيق شخصية المتهم بها في ذلك بصمات أصابعه وكذلك سوابقه (قرار وزير الداخلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ١٤/٧/٦٤ تنفيذا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٤ لسنة ١٩٦٢ .

فى صحيفه الحالة الجنائية التى يطلبها المحكوم عليه او التى تسلم للسلطات العامة سوى هذه الاحكام دون غيرها (المادة الاولى من قرار وزير العدل سالف الذكر) وهذه الاحكام هى :

ا - جرائم الاعتداء على المال :

١ - الاحكام الصادرة فى الجنايات .

٢ - الاحكام الصادرة فى الجنح بالحبس لمدة سنة فأكثر .

٣ - الاحكام الصادرة بأى عقوبة فى الجنح الاتية :

السرقاى والشروع فيها وأخفاء الاشياء المسروقة (المواد ٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢١ و٤٤ مكرر ع) ، النصب والشروع فيه وخيانة الامانة وما فى حكمها وأخفاء الاشياء المتحصلة منها (المواد ٣٣٦ الى ٣٤٣ و ٤٤ مكرر ع) ، الحصول بالتهديد على مبلغ من المال أو أى شىء آخر والشروع فى ذلك (م ٣٣٦ ع) ، ودخول المساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها (م ٣٧٠ - ٧٣٢ ع) ، اتلاف المزروعات (م ٣٦٧ ع) الاتلاف (م ٣٦١ و ٣٦١ مكرر ع) وقتل الحيوانات والاضرار بها ضررا كبيرا والشروع فيه (م ٣٥٥ ع) .

ب - جرائم الآداب العامة :

هتك العرض (م ٢٦٩ - ١ ع) ، التحريض على الفسق والفجور (القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة الدعارة ، والمواد ٧١٨ المعدلة للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥١ ، ٧١٨ ثالثا من قانون العقوبات) ، الفعل العلنى الفاضح (م ٢٧٨ ع) ، والعود لارتكاب جريمة التعرض لللناث فى الطريق العام أو فى مكان مطروق (مادة ٣٠٦ مكرر ع) .

ج - جرائم مختلفة :

التزوير (المواد ٢٠٧ و ٢٠٩ و ٢١٥ الى ٢٢٧ ع) ، القتل الخطأ (م ٢٣٨ ع) التشرذ والاشتباه المحكوم فيها بالمراقبة أو بالحبس والمراقبة معا (المرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥ أما الاحكام الصادرة بالانذار فى جرائم التشرذ والاشتباه فيكتفى بارسال اربع فيشات خضراء الى ادارة السوابق بمصلحة تحقيق الشخصية مؤشرا عليها بمنطوق الحكم) ، احراز السلاح (القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل) جرائم النقد المنطبقة على المواد ١ و ٢ و ٣ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل) وغش الاغذية والبضائع (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩١١ المعدل) والجنح الماثلة طبقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية المعدل ، وطبقا للمادتين ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمكاييل والمقاييس المعدل .

د - الاحكام الصادرة من المجالس العسكرية :

اذا صدرت احكام من المجالس العسكرية بعقوبة جنائية أو بالحبس أو بالغرامة لجريمة ما من جرائم القانون العام وكانت الدعوى قد رفعت عن هذه الجريمة بالذات وبكافة عناصرها القانونية كما هي معرفة في ذلك القانون وليست باعتبارها عنصرا من العناصر المكونة لجريمة من الجرائم الخاصة بالخدمة العسكرية والضبط والربط العسكري فانها تعتبر سابقة في العود متى توافرت شروط المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، ويجب على الجهة المنوط بها تنفيذ احكام المجالس العسكرية أن تراعى في شأن تحرير النماذج الخاصة بها المادتين ٤٨٤ و ٤٨٥ من تعليمات النائب العام (١) .

ويستفاد من هاتين المادتين أنه يتبع بالنسبة لاجراءات تسجيل تلك الاحكام في ادارة السوابق واقلام السوابق المحلية وتدوينها في شهادة الحالة الجنائية وسحبها نفس الاجراءات التي تتبع بالنسبة للجرائم التي نص عليها قرار وزير العدل رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ السابق الاشارة اليه .

هذا ويلاحظ الاتي :

١ - فيما عدا الاحكام الصادرة في الجنائيات يشترط في الاحكام التي ترسل عنها صحفا أو صورا أو فيشات أن تكون نهائية أو تعذر اعلانها لاشخاص المحكوم عليهم .

٢ - على النيابة العامة أن ترسل الى أقلام السوابق المحلية فقط صحفا من احكام الانذانة الصادرة في الجنح غير المتقدم ذكرها ، وفي مخالفات التعرض للاناث في الطريق العام أو في مكان مطروق المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٠٦ مكرر ع وفي الحالة الاخيرة ترسل الصحيفة مرفقا بها فيشة الاتهام مؤشرا عليها بمنطوق الحكم .

٣ - على ادارة السوابق واقلام السوابق المحلية أن تزود الجهات القضائية والنيابة والشرطة ببناء على طلبها جميعا بالبيانات عن الاحكام الصادرة بالعقوبة والتي لها صحف محفوظة لديها ، (م ٩ من قرار وزير العدل الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١) ولا يسرى على ذلك الاستثناء الوارد في المادة ١٤ من قرار وزير العدل رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الاحكام التي لا تثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه .

ثانيا - الأحكام الجنائية المستثناة :

ويستثنى من الاحكام سالفة الذكر الاحكام الاتية ، فلا يجوز اثباتها في صحيفة الحالة الجنائية التي يطلبها المحكوم عليه (م ١٤ من قرار وزير العدل) :

(١) م ٤٨٦ من كتاب النائب العام رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ المعدل للتعليمات العامة للنيابات
الجهزة الاول) .

١ - الحكم الصادر فى اى جريمة بالغرامة .

٢ - الحكم الصادر فى اى جريمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر .

٣ - الحكم الصادر بالوضع تحت المراقبة أو بانذار المحكوم عليه بوصفه متشردا أو مشتبهاً فيه .

ويشترط فى هذه الحالات الثلاث عدم صدور حكم آخر بأى عقوبة مما يحفظ عنها صحيفة وفريش بإدارة السوابق بمصلحة تحقيق الشخصية ، وأن تكون العقوبة قد نفذت ما لم تكن قد سقطت بمضى المدة ، وهو ما يعرف بنظام السابقة الاولى .

والغرض من وضع هذا النص هو إتاحة الفرصة لمن زل لأول مرة أن يحصل على عمل يرتزق منه حتى يعيش حياة شريفة ويصبح عضوا صالحا فى المجتمع فلا تقف السابقة الاولى عقبة فى سبيل ذلك .

هذا ويستثنى من شهادات الحالة الجنائية التى لا يثبت بها السابقة الاولى وفقا لما تقدم ، الشهادات التى يطلبها راغبوا التشريع لعضوية مجلس الأمة فتثبت فيها جميع الأحكام (١) .

وتحقيقا للأهداف التى من شأنها يغفل اثبات السابقة الاولى وتوسعا فى تطبيقها (٢) فإنه يتبع القواعد الآتية :

- إذا كان الحكم صادرا فى عقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر لا يثبت فى الشهادة التى يطلبها المحكوم عليه حتى ولو كانت عقوبة الحبس قد اقترنت بعقوبة الغرامة أو بعقوبة الوضع تحت المراقبة - وذلك لأن المادة ١٤ المشار إليها لا تعدد بالأحكام الصادرة بالغرامة مهما كان مقدارها ولا بالأحكام الصادرة بعقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس مهما تكن مدتها .

- إذا كان الحكم صادرا فى قضية واحدة عن جرائم متعددة وكان بعضها مما يجب حفظ صحف وفريشات عنه بإدارة السوابق بمصلحة تحقيق الشخصية كجرائم السرقة والنصب والتزوير والبعض الآخر مما لا يحفظ عنه صحف وفريشات بالإدارة المذكورة ، فلا يعتد إلا بالعقوبات الخاصة بالجرائم التى من النوع الاول . فإذا كان مجموع هذه العقوبات تزيد على ستة أشهر وجب اثباتها فى الشهادة التى يطلبها المحكوم عليه ، أما إذا كان مجموعها لا يزيد على ستة شهور فلا يثبت الحكم فى هذه الشهادة .

- وإذا صدر حكمان على شخص وكان أحدهما بعقوبة الانذار فى جرائم التشرّد والاشتباه وكان الثانى بعقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو كان بالغرامة أو بالوضع تحت المراقبة ، فإن هذين الحكمين لا يثبتان فى

(١) انظر قرار وزير العدل رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦٨ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ المعدل للقرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قلم السوابق .

(٢) انظر كتاب النائب العام الدورى رقم ١/٢١/٧ فى ٥ يوليو سنة ١٩٦٤ .

الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه ، لان الحكم الاول الصادر بالانذار في جرائم التشرد والاشتباه ليس من الاحكام التي ترسل عنها صحف الى ادارة السوابق بمصلحة تحقيق الشخصية ومن ثم فلا يعتد به ولا يلتفت اليه .

ـ بالنسبة للاحكام الصادرة على الاحداث والتي تقضى بتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية على نفسه أو بارساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة فانها وان كانت تسجل بإدارة السوابق الا انها لا تثبت في صحيفتهم الجنائية ، أما الاحكام الصادرة بالحبس فيتبع في شأنها نفس الموضوع السارية بالنسبة للبالغين .

٤ ـ حالة رد الاعتبار القضائي : يجوز للمحكمة أن تصدر حكما برد الاعتبار للمحكوم عليه في جناية أو جنحة بناء على طلبه اذا توافرت الشروط الآتية : (م ٥٣٧ اجراءات)

أ ـ أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا أو صدر عنها عفو أو سقطت بمضي المدة .

ب ـ أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت عقوبة جناية أو ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة في حالتي الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضي المدة .

ج ـ يجب للحكم برد الاعتبار أن يوفي المحكوم عليه كل ما حكم به عليه من غرامات أو راء أو تعويض أو مصاريف ، وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا اذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء (م ٥٣٩ اجراءات) .

د ـ اذا كان الطائب قد صدرت عليه عدة أحكام فلا يحكم برد اعتباره الا اذا تحققت شروط رد الاعتبار بالنسبة لكل حكم منها ، وعلى أن يراعى في حساب المدة استثناءها الى أحدث الاحكام فيجب اذا قام مانع المدة من رد الاعتبار بالنسبة لاحد الاحكام الانتظار حتى يزول المانع ولا يجوز للمحكمة أن ترد الاعتبار للطالب عن الاحكام الاخرى (١) .

هذا وفي حالة الحكم في جريمة تفالس يجب على المحكوم عليه أن يثبت أنه قد حصل على حكم برد اعتباره التجاري ، الا أن القانون التجاري قد حرم المفلس بالتدليس من أن يرد اعتباره التجاري اليه نهائيا (م ١٧) القانون التجاري) وان كان قد آجاز أن يرد الاعتبار الى المفلس بالتقصير اذا استوفى شروط رد الاعتبار .

ثالثا ـ أحكام جنائية لا تسجل اطلاقا :

من كل ذلك يتبين أن قرار وزير العدل لم ينص على تسجيل الاحكام الصادرة في المخالفات لا في ادارة السوابق أو في أقلام السوابق المحلية وبالتالي عدم

(١) نقض ١٧ فبراير سنة ١٩٥٩ — مجموعة احكام النقض س ١٠ رقم ٤٦ ص ٢٠٩ .

اثباتها في شهادة من الشهادات التي تطلبها السلطات العامة أو المحكوم عليه ، وبالإضافة الى ذلك فيستثنى من الاحكام المنوه عنها فيما تقدم بعض الاحكام فلا ترسل عنها النيابة العامة صحفا على الاطلاق لادارة السوابق أو أقلام السوابق المحلية وهذه الاحكام هي :

الاحكام القاضية بتسليم الحدث لواليه أو لمن له الولاية على نفسه أو بإرساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة (١) ، الاحكام الصادرة بشأن زراعة القطن في مساحة تزيد على المساحة المقررة (القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١) الاحكام الصادرة بشأن تدبير منع انتشار دودة القطن وري البرسيم المستقاوي (القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٨ ، ٣٥ لسنة ١٩١٨) ، الاحكام الصادرة بشأن عدم توريد نصيب الحكومة من القمح (المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥) ، الاحكام الصادرة بشأن مكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية (القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل) وكذلك الاحكام الصادرة بشأن مقاومة مرض البلهارسيا (القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ ، ٢٩ لسنة ١٩٤٨) ، الاحكام الصادرة بشأن المواليد والوفيات (القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل) ، الاحكام الصادرة بشأن تنظيم المباني (القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ، الاحكام الصادرة بالانذار في جرائم التشرد المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) .

رابعاً — سحب الأحكام :

على ادارة السوابق بمصلحة تحقيق الشخصية وأقلام السوابق المحلية بمديرية الامن سحب ما لديها من فيشات وصحف وصور الاحكام في الحالات الاتية (م ١٣ من قرار وزير العدل) :

١ — حالة العفو الشامل : أي العفو عن الجريمة ، وهو يمحو عن الفعل الذي وقع صفته الجنائية ، وهو بذلك يعطل أحكام قانون العقوبات عن الفعل الذي يشمل له لذلك فلا يكون الا بقانون (٢) والعفو الشامل يمنع أو يوقف السير في اجراءات الدعوى ويمحو حكم الادانة (م ٧٦ عقوبات) .

٢ — حالة رد الاعتبار القانوني : اذا لم يصدر خلال الاجال الاتية على المحكوم عليه حكماً بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة في ادارة السوابق (وهي الجرائم المحكوم بها والمبينة في المادة الاولى من قرار وزير العدل رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥) يرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون فتسحب الاحكام المسجلة وهذه الاجال هي :

(١) الا أنه لا يمكن دراسة أحوال الاحداث صدر كتاب النائب العام الدوري رقم ٩٤ في ١٣/٨/١٩٦٢ يوجب اخطار وحدة تسجيل الاحداث بادارة السوابق بالاحكام المذكورة على أن تعدم هذه الاحكام بعد بلوغهم سن الرشد .

(٢) الدكتور محمود مصطفى — قانون الاجراءات الجنائية — سنة ١٩٦٦ ص ٦٠ فقرة ٤٦٨ . هذا ويلاحظ أن العفو الشامل يرد عنه أوامر سحب من النيابة العامة فتقوم بسحب ما لديها من صحف وفيشات عن الاحكام الواردة بها ثم تقوم باخطار المحافظات لسحب صور الصحف والفيشات عن هذه الاحكام من أقلام السوابق ودواليب الصحف المحلية .

أولا : مضى اثني عشر سنة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة بالنسبة للمحكوم عليه :

أ - بعقوبة جنائية (وهي الاشغال الشاقة أو السجن) .

ب - أي بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اخفاء اشياء مسروقة أو نصب أو خيانة امانة (وتشمل التبذير) أو تزوير أو الشروع في احدى هذه الجرائم وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٥٥ و ٢٥٦ ع (اضرار حيوان) و ٣٦٧ و ٣٦٨ ع (اتلاف مزروعات) .

ويلاحظ أنه لما كان المشرع قد ألحق بباب السرقة في قانون العقوبات جريمتين اعتبرهما في حكم السرقة هما اختلاس الأشياء المحجوز عليها ولو كان حاصلا من مالكها (م ٢٤٢ ع) كما ألحق بباب النصب وخيانة الأمانة جريمة عاقب عليها بالعقوبة المقررة لخيانة الأمانة هي اختلاس المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوزة عليها لشيء منها (م ٢٤٢ ع) - ولما كانت طبيعة هذه الجرائم تختلف اختلافا جوهريا عن طبيعة جريمتي السرقة وخيانة الأمانة سواء في الأساس القانوني المكون للركن المادي فيها أو في الهدف من التحريم ، فلقد دعى النائب العام أعضاء النيابة الى تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ اجراءات على هذه الجرائم الثلاث (كتاب النائب العام الدوري رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦) .

ج - أو بعقوبة جنحة في جريمة أخرى غير الجرائم التي سبق ذكرها متى اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة .

ثانيا : مضى ست سنوات على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ، بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة جنحة في جريمة أخرى غير الجرائم التي سبق ذكرها بالفقرة (ب) مع مراعاة الاستثناء الوارد في الفقرة (ج) في حالتى العود وسقوط تنفيذ العقوبة بمضى المدة .

ثالثا : اذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام ، فلا يرد اعتباره اليه بحكم القانون الا اذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليها فيما سبق ، على أن يراعى في حساب المدد استنادها الى أحدث الاحكام (م ٥٥١ اجراءات) ، فاذا حكم على شخص بعقوبة لا يرد الاعتبار فيها بحكم القانون الا بعد مضى ١٢ سنة ثم حكم عليه بعقوبة يرد الاعتبار فيها بعد مضى ست سنوات فتحسب مدة ١٢ سنة من تاريخ انتهاء العقوبة الاخيرة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة (١) .

(١) فاذا كانت عقوبة الغرامة المقررة بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه الا في حدود القدر الكافي الذي يجوز فيه التنفيذ بطريق الاكراه البدني وهو ما لا يجاوز ثلاثة شهور عملا بنص المادة ٥١١ اجراءات ، وكان المتع الغرامة المحكوم بها والذي لم تبرا منه ذمة المحكوم عليه قد سقطت بمضى المدة المسقطه للعقوبة في الجح وهي خمس سنوات اعتبارا من تاريخ اخر اجراءات التنفيذ التي اتخذت في مواجهته عملا بحكم البند ثانيا من المادة ٥٥٠ من القانون المذكور فان الطالب لا يرد اليه اعتباره بحكم القانون بمضى ست سنوات على تنفيذ الغرامة وانما بعد ١٢ سنة (نقض ٥ يونيو سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ١٢٢ ص ٦٤١) ، هذا ويبدأ احتساب المدة من اليوم التالي لانتهاء تنفيذ عقوبة الغرامة بالاكراه البدني .

هذا وتطبق القواعد الآتية :

— اذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت المراقبة بعد انقضاء العقوبة الاصلية تبدأ المدة من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة .

— اذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط ، فلا تبدأ المدة الا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة أو من التاريخ الذى يصبح فيه الافراج تحت شرط نهائيا .

— تحسب جميع المدد بالتقويم الميلادى (م ٥٦٠ اجراءات) .

٣ — مضى ثلاث سنوات على الاحكام المعلق تنفيذها على شرط : وهى الاحكام المشمولة بايقاف التنفيذ وفقا للباب الثامن من الكتاب الاول من قانون العقوبات ، ويشترط أن يكون الايقاف شاملا للعقوبة فى كافة اجزائها (كالحبس والغرامة مثلا) لا فى جزء منها ، وتبدأ المدة من اليوم التالى الذى يصبح فيه الحكم نهائيا .

٤ — وفاة المحكوم عليه : ترد لادارة السوابق بمصلحة تحقيق الشخصية اخطارات من النيابة العامة والسجون عن تثبيت وفاتهم اثناء نظر الدعوى ، أو اثناء تنفيذ العقوبة عليهم ، فتسحب هذه الادارة صحف الاحكام الموجودة لهم بها ، كما يخطر عمد البلاد عن المتوفين خارج السجون من ذوى السوابق وفى هذه الحالة على الجهة الادارية التى يتوفى المحكوم عليه فى دائرتها عمل التحريات اللازمة لمعرفة تاريخ الوفاة ورقم القيد بدفاتر المتوفين وبعد اعتماد هذه التحريات من مأمور المركز ترسل الاوراق الى مصلحة تحقيق الشخصية لسحب ما لديها من احكام بالنسبة لهم (كتاب دورى رقم ٦ شخصية لسنة ١٩٥٥) .

٥ — بلوغ المحكوم عليه ٧٥ عاما : لاحتساب عمر المحكوم عليه تضاف المدة التى مضت من تاريخ تحرير الصحيفة أو الفيشة الى عمر المحكوم عليه الموضح عليها ، فاذا تبين أن عمره فى جميع الصحف والفيشات أصبح أكثر من ٧٥ عاما فتسحب والا تبقى الى أن يبلغ هذا السن (الكتاب الدورى سالف الذكر) .

٦ — الاحكام الصادرة بالانذار : تسحب الاحكام الصادرة بالانذار المحكوم عليه بوصفه مقشردا أو مشتقبا فيه سواء كان حاضوريا أم غيابيا متى مضى على تاريخ الانذار ثلاث سنوات ولم يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم آخر فى جريمة مماثلة للجريمة التى حكم عليه فيها بالانذار (منشور النيابة العامة رقم ٢٢ الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦) .

٧ — حالات اخرى ، كما أنه على النيابة العامة اخطار ادارة السوابق واقلام السوابق المحلية بسحب ما لديها من صحف احكام وصورها فى الحالات الآتية : (م ٨ من قرار وزير العدل) .

أ - إذا قبض على محكوم عليه من محكمة الجنايات غيابيا في جناية أو قدم نفسه .

ب - إذا ألغت أو عطلت محكمة النقض حكما له صحيفة بتلك الجهات .

ج - إذا عارض محكوم عليه في حكم غيابي له صحيفة بتلك الجهات أو استأنه هذا الحكم أو سقط بمضى المدة .

المبحث الثالث

تقييم نظام تسجيل الأحكام الجنائية

إذا راجعنا القواعد القانونية المنظمة لتسجيل الأحكام الجنائية نجد أنها بدأت بصدر الأمر العالي الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ والذي نص في المادة الأولى منه على أنه «يشكل في النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف الأهلية قلم للسوابق تحت إدارة النائب العام» ثم صدر بعد ذلك قرارات ناظر الحقانية في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٥ ، ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٤ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٤ بشأن تنفيذ الأمر العالي ولتنظيم قلم السوابق وتسجيل الأحكام الجنائية به .

- ثم تبع ذلك قرار ناظر الحقانية في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق مكونا من ستة عشر مادة ألغى القرارات الوزارية سالفة الذكر وإعادة تنظيم تسجيل الأحكام لدى إدارة السوابق وعدل هذا القرار عدة مرات بالقرارات الصادرة في ٤ مايو سنة ١٩٣١ ، ٦ فبراير سنة ١٩٣٨ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ ، ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ .

- وفي ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر قرار وزير العدل رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المواد ١ و ٨ و ١٢ فقرة أولى و ١٣ و ١٤ من القرار الوزاري الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ كما ألغى القرارات الوزارية المعدلة له والمبينة في الفقرة السابقة .

- وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ صدر قرار وزير العدل رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦٨ بتعديل المادة (١٤ بشأن نظام السابقة الأولى) من قرار وزير العدل رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

- وفي خضم هذه التعديلات ويتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٤ لسنة ١٩٦٢ يضم إدارة السوابق إلى وزارة الداخلية والحاكمية بمصلحة تحقيق الشخصية وإن كانت هذه الإدارة قد نقلت تبعية من الناحية الواقعية إلى وزارة الداخلية عام ١٩٢٩ .

- ولما كان عبء تنفيذ قرار وزير العدل سيالف الذكر يقع على عاتق النيابة العامة ومصلحة تحقيق الشخصية (إدارة السوابق) ومصلحة السجون ، وتنسيقا للعمل فيما بينها ، فلقد أصدر النائب العام الكتاب الدوري للنيابات رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ ومكملا لبعض أحكامه فألغى بمقتضاه المادتان ١٤٣ و ١٤٥ من

التعليمات العامة للنيابات (الجزء الأول) واستبدل نصوص المواد ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٨ و ٥٠٠ نصوص أخرى .

ولعل هذه التعديلات المتلاحقة تثير الامور التالية :

١ - عدم استقرار القواعد القانونية التي تحكم النظام القانوني للسوابق ، فاذا تأملنا هذه التعديلات لتبين لنا أنها تنصب أما على اضافة جرائم أو حذف جرائم أخرى من الجرائم الواجب اعتبارها سوابق في العود ، أو تعديل قواعد وشروط السابقة الاولى ، اما بشأن الاجراءات الواجب اتباعها في تسجيل الاحكام الجنائية الصادرة في تلك الجرائم .

ولعل عدم استقرار هذه القواعد مرجعه أن تنظيمها يخضع للمقرارات الوزارية التي تصدر من وزير العدل ، ولا شك أن تحديد الجرائم الواجبة التدوين في صحيفة الحالة الجنائية اذا ما خضع لنص في قانون الاجراءات الجنائية يجعل القاعدة أكثر استقرارا وثباتا ووضوحا وضمانا للعائلة لما يترتب عليه من آثار قانونية واجتماعية هامة سبق بيانها ، أو بمعنى آخر فإنه ينبغي تقنين نظام السوابق ، أما أسلوب تطبيق هذا النص واجراءاته فيمكن أن يخضع لمقرارات من وزير العدل أو لتعليمات من النائب العام .

ويبدو هذا الاتجاه واضحا بالنسبة لنظام السابقة الاولى (١) حيث لجأ الشارع في مشروع قانون الاجراءات الجنائية الى تقنين موضوع اثبات السابقة الاولى بين مواد اذ تنص المادة ٣٦٥ من هذا المشروع على أنه « لا تثرت في الشهادة التي يطلبها عن الحالة الجنائية من غير النيابة العامة أو المحاكم ، الحكم الصادر بتدبير أو بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأي عقوبة أو تدبير أو بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد عن سنة مما يحفظ عنه صحيفة وفيش بمصلحة تحقيق الشخصية وأن تكون العقوبة أو التدبير قد نفذ أو سقطا بمضي المدة أو العفو عنها » .

وهذا النظام معمول به في كثير من القوانين الاجنبية مثل قانون العقوبات الفرنسي وقانون العقوبات الايطالي .

ومن شأن هذا التقنين معالجة وضع شاذ مقتضاه أن قرار وزير العدل يفرض عدم تدوين السابقة الاولى في صحيفة الحالة الجنائية اذا ما توافرت شروطها في حين أن كافة قوانين العمل والتوظيف المعمول بها في الدولة تشترط فيمن يرغب في الالتحاق بالعمل الا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف ولم يستثنى من ذلك سابقته الاولى ، فكيف يتأتى لقرار من وزير العدل

(١) انظر في تفصيل دراسة هذا الموضوع مقالنا « مشكلة السابقة الاولى » مجلة الامن العام العدد ٤٦ ص ٢٥ .

أن يلغى نصوص قوانين العمل أو يتناقض معها ، وقد يدعو ذلك الى اللجوء لوزير العدل لاجراء تعديلات فى قراراته لاستثناء بعض الحالات (١) .

وعموما فانه يجب اعادة النظر فى نظام السابقة الاولى برمته وتقنيته بين نصوص القانون واعادة النظر فى شروطه والتوسع فى تطبيقه بما يتفق مع تطور الفلسفة العقابية على أساس من الافكار الانسانية واتجاهها نحو اصلاح المجرم لا القصاص منه وظهور مبادئ الدفاع الاجتماعى باعتبارها السياسة الاجتماعية والجنائية التى تركز على الدراسات العلمية للجريمة والمجرم فى ضوء مفاهيم وأساليب العلوم الاجتماعية والانسانية .

ولقد تناولت الحلقة العربية للدفاع الاجتماعى هذا الموضوع بالدراسة وانتهت فيه الى التوصية بالآتى : « توطئة لاعادة تألف المحكوم عليه لأول مرة مع المجتمع من جديد وعودته الى حظيرته مواحدا عاملا ترى الحلقة أن يكون وقت سريان الآثار الجنائية للحكم الاول كلها أو بعضها بأمر من القاضى وفقا لدرجة خطورة المحكوم عليه ما لم ينص القانون على ذلك (٢) .

٢- واذا تأملنا الجرائم التى ينص قرار وزير العدل على تدوينها فى صحف الحالة الجنائية وبالتالى اعتبارها سابقة فى العود نجد أنه قد أغفل النص على الجفج الاقتصائية اذا كانت عقوبتها أقل من سنة (اللهم الا فى جرائم النقد التى أضيفت بمفردها مؤخرا) بما فى ذلك الجرائم الاخرى التى تحمى نصوصها النظام الاشتراكى فى حين اهتم بالنص على جرائم أقل خطورة مثل الفعل العلنى الفاضح وغش العلامات التجارية وهو ما لا يساير تطور المجتمع المصرى الذى يستلزم تطوير نصوص القانون بما يكفل حمايته خصوصا اذا ما تكررت الافعال المخالفة لهذه النصوص .

ومن جهة أخرى فان هذا القرار لازال يشير الى أرقام قوانين قديمة بعضها ألغى وحل محله قوانين أخرى ، كما هو الحال فى جرائم مكافحة الدعارة (٣) :

(١) حدث هذا بالنسبة لطالبي الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، فتضمن المادة الثانية من القانون ٢٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية أن يحرم من مباشرة هذه الحقوق المحكوم عليهم فى جنابة ما لم يرد اليهم اعتبارهم ، والمحكوم عليهم بعقوبة الحبس فى الجرائم المبينة فى الفقرة الثانية من هذه المادة ، ولما كانت المادة ١٤ من قرار وزير العدل رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تقضى بعدم تدوين السابقة الاولى متى توافرت شروطها ، فقد يكون هذه السابقة جريمة من الجرائم التى ينص عليها قانون مباشرة الحقوق السياسية ولما كانت الحكمة من عدم اثبات السابقة الاولى هو تيسير سبل حصولهم على عمل شريف يرتزقون منه ولما كانت هذه الحكمة تنتفى بالنسبة للمرشحين لمجلس الأمة ، لذلك فلقد طلبت وزارة الداخلية تعديل قرار وزير العدل سالف الذكر بحيث يسمح بتدوين السابقة الاولى لراغبي الترشيح لعضوية مجلس الأمة حتى يمكن الوقوف على نوع الجريمة وعما اذا كان من شأنها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية ونعلا صدر قرار وزير العدل رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦٨ بهذا الاستثناء . وفى رأى أن هذا الاستثناء محل نقد اذ أن الحكمة من نظام السابقة الاولى هو تهيئة السبيل للمحكوم عليه للانخراط فى ملك الجماعة كمواطن صالح واغفل هفوته الاولى .

(٢) أنظر الاتجاه الثامن (ثانيا) من الاتجاهات الاساسية التى انتهت اليها الحلقة العربية الثانية للدفع الاجتماعى التى عقدت بجمعة الدول العربية فى ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ .

(٣) يشير قرار وزير العدل الى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة فى حين أن هذا القانون قد ألغى وحل محله القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وعدلت كثير من أحكامه .

أو عدلت بقوانين أخرى كما هو الحال في جرائم غش الاغذية وغش الموازين أو المكايل وما إليها ما قد يترتب عليه الدفع ببطلان تسجيل هذه السوابق وبالتالي تدوينها في صحف الحالة الجنائية .

٣ - ولقد صاحب تنفيذ هذا النظام كثير من الاخطاء في التطبيق العملي مما أسى الى نتائج خطيرة لعل أهمها عدم تسجيل أحكام واجبة التسجيل وبالتالي عدم تدوينها في صحيفة الحالة الجنائية التي يطلبها المحكوم عليه أو طلبها السلطات العامة مما يترتب عليه الالتحاق بالوظائف العامة رغم وجود سوابق لهم تحول دون ذلك أو عدم تطبيق أحكام العود بمعرفة السلطات القضائية .

ولعل مرجع هذه الاخطاء أمرين رئيسيين هما ، تعدد الاجهزة التي يقع عليها عبء تنفيذ هذا النظام ، وتعدد الاجراءات وكثرة تعديلها ، مما يترتب عليه اما الاهمال والتراخي في تنفيذ أحكامه ، أو الجهل بكثير من اجراءاته (١) .

وفي رأيي أن إعادة تبعية ادارة السوابق من وزارة الداخلية الى وزارة العدل (النائب العام) كما كانت من قبل من شأنه توحيد الاجراءات وتبسيطها وأحكام الرقابة عليها وحسم المشاكل الناجمة عن التطبيق العملي باعتبار ان عملية السوابق عملية قضائية تتصل اتصالا مباشرا بصميم عمل النائب العام ومعاونيه بل وتخضع لتعليماته وقراراته وبالتالي فانه يكون المرجع الاخير في تفسيرها وعلى الاخص فيما يتعلق باحكام العود وحساب مدد اسقاط الاحكام وسحبها وفي حالة تعدد هذه الاحكام بالنسبة لشخص واحد الامر الذي يثير كثير من المشاكل القانونية التي تدخل في صميم أعمال السلطات القضائية وحبذا لو تمت هذه الاجراءات القانونية تحت اشراف قضاة التنفيذ أو المسؤولين عن ذلك من أعضاء النيابة العامة .

وبذلك تختص ادارة السوابق بتسجيل الاحكام الجنائية التي يترتب لها القانون آثار جنائية أو اجتماعية وهو ما نسميه بالنظام القانوني للسوابق .

(١) يقع عبء تنفيذ هذا النظام على عاتق كل من النيابة العامة ومديريات الامن وأقسام ومراكز الشرطة ومصلحة تحقيق الشخصية ومصلحة السجون إذ أن جميع هذه الاجهزة تشترك في تحرير بيانات نماذج تحقيق الشخصية وأخذ بصمات المتهمين والمحكوم عليهم ، فتقوم أجهزة الشرطة بتحرير هذه النماذج للمتهمين بارتكاب جريمة من الجرائم التي نص عليها قرار وزير العدل ، وعليها ارفاق هذه النماذج بمحاضر ضبط الواقعة قبل ارسالها للنيابات المختلفة ، وعلى النيابة التأكد من ارفاق هذه النماذج بالمحاضر ، ثم ترسلها الى ادارة السوابق بمصلحة تحقيق الشخصية لاثبات ما قد يكون للمتهم من سوابق قبل تقديمه للمحاكمة فاذا ما صدر الحكم بالادانة فعليها اثبات بيانات الحكم عليها وارسلها في خلال خمسة عشر يوما الى ادارة السوابق لتسجيل وحفظ هذه النماذج طبقا للقواعد الفنية ، الا ان العديد من النيابة قد تهمل أو تتراخي في ارسال هذه النماذج وكذلك الحال بالنسبة لأقسام ومراكز الشرطة ، وفي هذه الفترة قد يقدم المحكوم عليه بطلب صحيفة حالة جنائية أو قد يطلب نيابة أخرى أو نفس النيابة أو أي جهة قضائية أخرى سوابق هذا المتهم فتظهر صحيفته خالية من السوابق الامر الذي يترتب عليه نتائج قانونية تضر بالعدالة والحياة الاجتماعية .

وعموما فاننا لسنا بصدد تعداد الاسباب المؤدية الى هذه الاخطاء والتي دعت مؤخرا لصدور كتاب النائب العام الدوري رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ ١٩٧٠/١١/٢٨ في شأن احكام الرقابة على تنفيذ هذه الاجراءات .

أما أجهزة الأمن بوزارة الداخلية فلها أن تسجل التاريخ الإجرامي للأشخاص من حيث الاسم والشهرة والانتحالات والسن والصناعة ومحل الإقامة والصورة الفوتوغرافية والبيانات المتعلقة بتحقيق الشخصية والافتراءات واسلوب الاجرام وكافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الإجرامي ، وكذلك كافة الأحكام التي تصدر ضدهم سواء ما سقط منها بمضى المدة أو لاي سبب من أسباب اسقاط الأحكام أو لم يسقط أو ما كان منها لا يسجل على وجه الإطلاق أو لا يسجل استثناء من القواعد العامة وما يقيد أجهزة الأمن في كشف الجرائم وتتبع النشاط الإجرامي لهؤلاء الأشخاص ، وهو ما لا يخضع لرقابة السلطة القضائية اللهم الا اذا قدمت هذه المعلومات في الدعوى كأجراء من اجراءات الاستدلال .

2.—Criminal Sentences exempted from being recorded :

- (a) These sentences are not to be registered on the identification certificate requested by the convict, *i.e.* the “first antecedent” thus under certain conditions stipulated by the decision.**
- (b) Sentences are to be given in judicial rehabilitation.**

3.—Criminal Sentences which are prevented absolutely from being recorded.

4.—Withdrawal of sentences :

Criminal Sentences have to be withdrawn after the lapse of certain period so as to refrain its perpetual effects in the following cases :

- (a) Amnesty.**
- (b) Legal rehabilitation.**
- (c) Conditional Suspended Sentences.**
- (d) The Convict reaches the age of 75.**
- (e) Death of the Convict.**
- (f) Summon’s Sentences.**

Third Subject :

Evaluation of recording antecedent’s System.

1.— Many modifications have been done in the legal system of antecedents and as a result it became unsteady & unknown and Consequently mistakes have been Committed in its application.

2.—The Subjection of antecedent’s administration to the Ministry of Interior whereas it Carries out the minister of justice decision & the prosecuting magistrate’s instructions which necessitate to reregard its administrative position.

THE LEGAL SYSTEM OF RECORDING CRIMINAL SENTENCES

This study deals with three subjects :

- 1.—The importance of recording Criminal sentences.
- 2.—The legal system of antecedents.
- 3.—Evaluation of this system.

First subject :

The importance of recording criminal sentences. Its importance lies on several matters such as :

- 1.—In Convincing the judge so as to give his opinion in the case.
- 2.—In applying of recidivism sentences.
- 3.—In discovering crime by identifying the Modus Operandi.
- 4.—In executing certain procedure of arresting as inspecting, certain social effects.

Second subject :

The System of recording antecedents :-

This System is established according to the minister of justice's decision issued on 2nd Oct. 1911 & had been modified by the decision no, 155, 1955, it Contains the following regulations :

- 1.—Criminal sentences must be recorded :
 - (a) Sentences are to be given in felonies.
 - (b) Sentences are to be given in misdemeanor of being imprisoned for one year or more.
 - (c) Sentences are to be given in any penalty of some fixed misdemeanors.

المؤتمر الدولي السادس لعلم الاجرام *

مديد ٢١ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٠

نظم معهد علم الاجرام بجامعة مدريد وممثل الجمعية الدولية لعلم الاجرام المؤتمر الدولي السادس لعلم الاجرام فى الفترة ما بين ٢١ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٠ . وكان مقر اجتماع المؤتمر هو قصر المؤتمرات والمعارض التابع لوزارة السياحة والاعلام بمدينة مدريد . وقد أخذت لجنة أسبانية على عاتقها تنظيم هذا المؤتمر وذلك برئاسة د. جوان دلروزال أستاذ قانون العقوبات بجامعة مدريد ، وقام بسكرتارية اللجنة التنفيذية جيراردو انتيرا كوستا . كما قام بسكرتارية المؤتمر العامة جورج فولى السكرتير العام للجمعية الدولية لعلم الاجرام .

وحضر المؤتمر وفود من عدة دول فى مختلف أنحاء العالم وقد مثل الجمهورية العربية المتحدة الدكتور أحمد محمد خليفة رئيس مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية كما حضره الدكتور محمد ابراهيم زيد الخبير الاول ممثلاً للمركز .

وقد كان الموضوع الاساسى للمؤتمر هو «الدراسات العلمية فى علم الاجرام : سمات الارتباط بين النظرية والواقع» .

وقد قسم المؤتمر الى ثلاثة أقسام :

- القسم الاول : المشاكل العامة للبحث فى علم الاجرام .
- القسم الثانى : البحوث الجارية فى مجال الاختبار القضائى .
- القسم الثالث : مشاكل المنهج العلمى .

وكانت هناك محاولة لعرض عام للبحوث الجارية فى علم الاجرام تحت اشراف المقرر العام نيلز كريستى وذلك خلال اجتماعات الاقسام الثلاثة .

كما القيت محاضرات عامة ثلاثة بواسطة : ج بناتيل ، ب . بيدرمان ، ت . جينيز . وخلال المؤتمر ايضا عقدت ندوتين ، الاولى تحت اشراف الاسرائيلى درابكنز بعنوان « العلاقة بين الشرطة والمجتمع فى العالم المعاصر » ، والثانية باشراف ستيفن شافر بعنوان « دور المجنى عليه » .

(*) أعد التقرير عن المؤتمر د. محمد ابراهيم زيد الخبير الاول بالمركز ، عرض وتلخيص مصام الملبجى الباحث بالمركز .

أولاً : عرض عام لتقارير القسم الأول : «المشاكل العامة للبحث في علم الاجرام» :

قدمت الى هذا القسم ثلاثة تقارير عامة أساسية هي : -

١ - علم الاجرام التطبيقي وسياسة الدولة ، اشترك في صياغته كل من د .
دنيس زابو ، ومارك لبلان ، واندري نورماندو وجميعهم من معهد علم الاجرام
المقارن بجامعة مونتريال .

٢ - العلاقة بين البحث العلمي والسياسة الجنائية : السيدة كاتجا فودو
بيفتش .

٣ - العلاقة بين البحث العلمي وتدريس علم الاجرام : كاسترو بيريز .

١ - علم الاجرام التطبيقي وسياسة الدولة :

بدا التقرير بمقدمة دال فيها مؤلفيه على وجود أزمة مظهرها زيادة نسبة
الجريمة وارتباط ذلك بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في كل
مجتمع .

ثم حاول التقرير الاجابة عما اذا كانت ثمة علاقة بين المعرفة والسياسة ، بين
العلم والتطبيق ، بين البحث والادارة . وما هي العقوبات التي تقف في طريق
الاتصال بين المعارف العلمية والسياسة القانونية سواء في المجال العقابي أو
في مجال الشرطة . وما هو دور الباحثين وتنظيمات العدالة فيما يتعلق بهذه
العقوبات .

ويقول التقرير انه على الرغم من تعدد موضوعات الدراسة في مجال علم
الاجرام ، فان المعارف التي تم الحصول عليها منها تعتبر ضئيلة ، تنقصها
الدراسة المقارنة مع فروض أو بحوث أخرى ، ويرجع ذلك الى نقص تمويل هذه
البحوث . وقد ظهرت مشكلة أولويات البحوث التي أصبحت تتوقف على
اهتمامات ومصالح الباحث نفسه لا اهتمام ومصلحة المجتمع ، ويرجع ذلك لعدم
التنظيم بين هذه البحوث . وقد أدى كل هذا الى عدم اهتمام السلطات
السياسية والادارية بهذه البحوث .

وانتقل التقرير بعد ذلك لتحليل فكرة النموذج في علم الاجرام التطبيقي
وبصفة خاصة محاولة تقدير ثمن الجريمة ، أي التكلفة الاقتصادية للسلوك
الاجرامي . ولبحوث علم الاجرام في هذا المجال ثلاثة وظائف

- بحوث لمنع الجريمة واعادة اقلية الجاني .

- بحوث خاصة بضبط ورقابة الظاهرة الاجرامية .

- بحوث خاصة بالنظم القانونية والاصلاحية والشرطية .

واقترح التقرير الأخذ بمنهج « بلومشتين » الخاص بالمهام الأربعة لعلم
الاجرام وهو الذى تضمن على عدة برامج لخدمة أهدافه الأربعة وهى :

- تقليل الحاجة والرغبة لارتكاب الجريمة : المنع وإعادة الاقلمة .
- زيادة الصعوبات والمخاطر أمام ارتكاب الجرائم : ضبط الجريمة .
- تقليل نفقات ادارة نظام العدالة الجنائية .
- برامج المساهمة والدعم .

٢ - العلاقة بين البحث العلمى والسياسة الجنائية : السيدة كاتجافودوييفتش

ويتكون التقرير من قسمين : الاول يتضمن محاولة لعرض آراء المقررين
الفرعيين الذين كتبوا فى هذا الموضوع ، وحاول فى القسم الثانى عرض وجهة
نظر صاحبة التقرير تجاه المشاكل والاسئلة التى أثارتها اللجنة العلمية للجمعية
الدولية لعلم الاجرام .

وقد حصلت صاحبة التقرير على ٣٦ تقريراً فرعياً رداً على استبار صاغته
فى أربعة أسئلة ، كان السؤال الاول يعالج فكرة السياسة الجنائية ومجالاتها .
والثانى عن المجالات والتدابير التى تقع فى نطاق السياسة الجنائية ، والثالث
يختص بدراسة تطبيق نتائج البحوث العلمية بواسطة السياسة الجنائية ، ولم يرد
ذكر لنتائج السؤال الرابع فى التقرير ، ويبدو انه قد سقط فى عملية الطبع .

وقد عرضت الباحثة فى تقريرها لمراكز البحوث التى ظهرت فى العشر سنين
الاخيرة (ومن بينها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة)
وذكرت أن غالبية الدراسات فى هذه المراكز تتسم بالطابع الوصفى . ثم
عرضت للمشاكل التى تواجهها هذه المراكز مثل تبعيتها للدولة وحرية الباحث
العلمى ومشاكل التمويل ، ثم فصلت صيغة مراكز البحوث المستقلة عن
الجامعات . ثم تحدثت عن علاقة العلم بالسياسة .

وبعد ذلك حلت الباحثة مطالب العلم فى مجال العلوم الفيزيائية والعلوم
الاجتماعية ، وحاولت أن تعطى صورة للتطور فى السبعينات القادمة بالنسبة
لتنظيم البحوث ، مجال البحوث ، مناهج البحوث .

العلاقة بين البحث العلمى وتدریس علم الاجرام :

بدأ التقرير بعرض للمراحل المختلفة للدراسات فى علم الاجرام ومناهج
دراسة هذا العلم ثم قدم عرضاً للبحوث وطرق تدريسه فى بعض الدول
الاوروبية وأمريكا اللاتينية ، ثم الوضع فى أسبانيا ، وانتهى الى بعض النتائج
التي توضح التناقض فى التفسيرات ومواقف السلطات المختلفة تجاه
تعاليم علم الاجرام وعدم الاهتمام بتنظيم مراكز ومعاهد البحوث فى علم
الاجرام .

وبناء على ما سبق قدم عدة توصيات ترمى الى تنظيم تدريس هذا العلم في كليات الحقوق والاهتمام بإنشاء معاهد لعلم الاجرام بالاستقلال عن الجامعات وتشجيع القيام ببحوث داخل المؤسسات العقابية .

وقد قدمت بعض الوفود المشتركة تقارير في الموضوع منها :

- البحث العلمى وعلم الاجرام (مركز الدفاع الاجتماعى بايطاليا) .
- العلاقة بين البحث العلمى والتدريب فى مجال علم الاجرام (هانز كيرنر — جمهورية ألمانيا الفدرالية) .

— علم الاجرام فى يوغسلافيا (ميلان ميلوتينوفتش — يوغسلافيا)

ثانيا : عرض عام لتقارير القسم الثانى « البحوث الجارية فى مجال الاختبار القضائى » :

قدمت الى هذا القسم تقارير خمسة ، عرض منها أربعة فقط على المشتركين وهى :

- ١ — جداول التنبؤ والاختبار القضائى : هال ويلجز .
- ٢ — دراسات المعاملة خارج المؤسسات العقابية : مرجريت وارين .
- ٣ — العلاقة بين السلوك الاجرامى داخل المؤسسات العقابية والاختبار القضائى : فان بلمين .
- ٤ — اصدار الاحكام والاختبار القضائى : شلومو شوهاى .
- ٥ — الدراسات الخاصة بفعالية الاختبار القضائى : وولف ميدندورف (لم يعرض) .

١ — جداول التنبؤ والاختبار القضائى :

وهو مقسم الى ثلاثة اقسام : نظرة تاريخية — الدراسات الحديثة — الاعتبار العامة تجاه العلاقة بين جداول التنبؤ والاختبار القضائى .
وفى النظرة التاريخية عرض للمراحل الاربعة للتطور التاريخى لجداول التنبؤ وهى :

- الدراسات السابقة على جلوك .
- دراسات جلوك .
- الدراسات الامريكية الاخرى .
- الدراسات الاوروبية للتنبؤ .

وقد أضاف الكاتب إليها مرحلة خامسة تتمثل في الدراسات التي بنيت على الدراسات السابقة • وبين أن جداول التنبؤ لم تتعرض الا قليلا للاختبار القضائي • ثم أعطى أمثلة للدراسات التنبؤية في مجال الاختبار القضائي في الولايات المتحدة وإنجلترا وكندا وبولندا •

وفي نهاية التقرير أشار المؤلف الى بعض الاعتبارات العامة ذات المعنى بالنسبة لدراسات التنبؤ في مجال الاختبار القضائي التي تتلخص في :

- عدد العناصر في جدول التنبؤ •
- نوع البيانات الاربعة المستخدمة •
- القوة التنبؤية للجداول •
- علاقة الجداول بالانماط الاخرى لتصنيف البيانات •
- العلاقة مع دراسات فعالية الاختبار القضائي •

٢ - دراسات المعاملة خارج المؤسسات العقابية :

وينصب هذا التقرير على الدراسات الجارية على عناصر المعاملة المختلفة المستخدمة في نظام الاختبار القضائي ونظام البارول ، وهذه العناصر هي :

- أهم تصنيفات المعاملة للجانحين •
- وضع المعاملة وخصائصها •
- خصائص العاملين في مجال المعاملة •
- حجم الحالات التي تعطى للمشرفين •
- مناهج العلاج •

وفي مجال تصنيفات المعاملة ، تثار مشكلة هل الجناة جميعا سواسية أمام المعاملة العقابية أم أنهم يختلفون في المواقف : وكيف يمكن إجراء هذه التصنيفات ، وقد استعرض البحث الدراسات المختلفة في هذا المجال مثل دراسة قسم العقاب في ولاية كولومبيا لتصنيف المجرمين ، ودراسة قسم البحوث في وزارة الداخلية البريطانية والمتعلقة بتصنيف في إطار الاختبار القضائي وغيرها •

أما عن وضع المعاملة وخصائصها فقد تعرض التقرير لعدة ميادين ، وفي كل ميدان ، أشار التقرير الى الدراسات المختلفة التي أجريت في مجاله ، وهذه الميادين هي :

- المعاملة داخل المجتمعات المحلية في مقابل المعاملة في المؤسسات •
- بيوت الجماعات ، بيوت منتصف الطريق ، دور الضيافة •

- - المعاملة خلال الانتقال من المؤسسة الى برنامج المجتمع المحلى .
- - المعاملة المستمرة .
- - مجموعات الاحداث .
- - مناخ وظروف المعاملة .

وعن خصائص العاملين فى مجال المعاملة : اهتم التقرير بالنقاط التالية :

- - استخدام المتطوعين .
- - استخدام الملونين وذوى السوابق .
- - خصائص الباحث المشرف بالعلاقة مع نجاحه مع عملائه .
- - طريقة عمل الباحث المشرف .

وعن حجم الحالات : اهتم التقرير بدراسة كلية علم الاجرام بجامعة كاليفورنيا ودراسة سكرامنتو وغيرها ، كما تعرض للدراسات فى مجال الاشراف الفردى والاشراف الجماعى ودراسات العمل الاجتماعى ودراسات الجماعات القيادية ودراسات تعديل السلوك والعلاج العائلى وبرامج المعاملة الفارقة وغيرها .

اما فى مجال المعاملة ، فقد قدم التقرير دراسات معاملة بعض الجماعات الخاصة بالمدمنين والمعوقين فى الدراسة وعصابات المجرمين ومرتكبى الجرائم الجنسية والمجرمين المصابين بعامة عقلية كما اهتم بدراسات تنظيم المعاملة ومناهج الدراسة .

٣ - العلاقة بين السارق داخل المؤسسات العقابية والاختبار القضائى :

ومن رأى المقرر انه لا علاقة بين السلوك داخل المؤسسات العقابية والسلوك فى المجتمع المفتوح ، وعليه فان السلوك الطيب أو السيء داخل السجن لا يعد دلالة على احتمال حسن السلوك أو سوءه فى خارجه بعد اطلاق السراح .

٤ - اصدار الاحكام والاختبار القضائى : وقد عالج هذا التقرير ثلاثة نقاط:

- - اصدار الاحكام ، العقوبة والاختبار القضائى .
- - تلخيص التقارير (من يوغوسلافيا - فرنسا - بلجيكا - ألمانيا الغربية) .
- - النقاط الأساسية التى تحتاج للبحث والدراسة .

وقد اشار التقرير لدور جون اغسطس فى بوسطن ، ولتاريخ النظام فى انجلترا ، وذكر أن أهم نقاط هذا المجال هما : الاشراف على الجانى بعد التحرر من العقوبة المقررة للجريمة ، وتعليق العقوبة على شرط . وذكر ان عملية

اصدار الاحكام ما زالت مرتبطة بأفكار المدرسة التقليدية والمدرسة التقليدية الحديثة بل ان تشريعات الدول المتحررة من هذه الافكار تحظر الأمر بالاختبار القضائي بالنسبة لبعض الجرائم .

٥ - الدراسات الخاصة بفاعلية الاختبار القضائي :

في مقدمة التقرير عرض كاتبه للنقاط التالية :

— فعالية واثر العقوبة بصفة عامة .

— تعريف نظام الاختبار القضائي .

— الاختبار القضائي والاعتراف به .

وفي الجزء الثاني من الدراسة تكلم عن فعالية نظام الاختبار القضائي عن طريق قياس نجاح هذا النظام والعوامل التي ترتبط بالنجاح والفشل ، وحلل نتائج الاختبار القضائي في كل من الولايات المتحدة وانجلترا وكندا وألمانيا .

هذا وقد قدمت بعض الوفود والافراد تقارير فرعية الى القسم منها :

— العلاقات الانسانية عند تطبيق الاختبار القضائي : ميجان ماليك - ديمتري كالوجور وبوس (فرنسا) .

— حاضر ومستقبل نظام الاختبار القضائي : محمد ابراهيم زيد (ج.ع.م)

— الاختبار القضائي في اليابان .

ثالثا : عرض عام للقسم الثالث : مشاكل المنهج العلمي

وزعت في هذا القسم ثلاثة تقارير أساسية :

١ - أولويات البحث في علم الاجرام : جى هوشون - مدير مركز علم الاجرام بجامعة توفاينام ، كنيشاسا .

٢ - التنسيق بين البحوث ذات المنهج المرتبط في علم الاجرام - فرانكو فراكوتى - أستاذ علم الاجرام بجامعة الدراسات بروما .

٣ - علم المعرفة والبحث في علم الاجرام - ل . م . رايموندس - مدير مكتب البحوث بوزارة الصحة - كوبيك - كندا .

١ - أولويات البحث في علم الاجرام :

اعتمد هذا التقرير على عدة تقارير فرعية لبعض الدول المشتركة . وقد قسم على النحو التالي :

— مصادر التقارير والمادة التي قدمت .

— العلاقة مع التقارير الاخرى التي قدمت الى المؤتمر .

— معيار الاولوية .

— تطبيق معيار شكلى .

فبالنسبة للنقطة الاولى ، قسم المقرر التقارير حسب النظم الثقافية والسياسية فى الدول المختلفة . ثم انتقل الى الكلام عن المصادر فى مؤلفات علم الاجرام وما ورد بها من اقتراحات للبحوث ، وبصفة خاصة محاولة تحديد الاولويات على أساس نظرية معينة .

وبالنسبة للنقطة الثانية ، حلل المقرر العلاقة بين اولويات البحث والتقارير الاخرى فى القسم الاول ، وعرض موقف الامم المتحدة فى هذا الشأن وبصفة خاصة موقف مجموعة الخبراء الاستشاريين فى مؤتمر جنيف سنة ١٩٦٥ .

وفى النقطة الثالثة تكلم المقرر عن الاولويات والقيم ، حيث أن العلوم الاجتماعية لا يمكن بناؤها بدون نظر الى القيم . ويجب فى هذا المجال تحديد هدف علم الاجرام .

وقد قام هوشون بعرض وجهة نظر كريستيانسن حول قائمة المقترحات التى عرضت على المجلس الاوروبى ، وعند تحليلها خرج المقرر برأى أن الاولوية يجب أن تعطى لدراسة بعض الموضوعات مثل دراسة جناح الاحداث والعود وتشخيص الاجرام والتعرف على الاشخاص المعرضين للانزلاق فى هوية الجريمة وغيرها .

اما النقطة الرابعة ، فقد تعرض فيها المقرر الى نظرية السلوك الاجرامى والضبط الاجتماعى ، وأكد ضرورة وجود نموذج يعبر عن نشأة وتطور الظاهرة الاجرامية وكذلك المعاملة التى توجد على أساس هذا الاطار المرجعى ، ويرى انه لا ضرورة من اقتراح بحوث فى الآليات الجديدة للمعاملة ، ولكن لا مانع من تجربة الوسائل الحديثة فى هذا المجال .

ثم تعرض للاتجاه التكاملى متعدد العوامل multifactorialism ، ثم تعرض للعجز العملى ، وخاصة بشأن فشل التحليل العاملى المتعدد وضرورة عدم هيمنة العوامل الاجتماعية على العوامل الفردية والعكس صحيح فى تفسير الظواهر الاجرامية . ثم قام بتحليل دور كل من العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة فى العوامل . وفى العناصر المتغيرة تكلم المقرر عن الاحصاءات الجنائية وذكر أن هناك تغيرا تجاه هذه الاساليب .

٢ — التنسيق بين البحوث ذات المنهج المرتبط .

تضمن التقرير النقاط الاتية :

— التقارير القومية .

— البحوث ذات المنهج المرتبط فى المارم السلوكية .

- - البحوث ذات المنهج المرتبط في علم الاجرام .
- - الافكار المتكاملة في البحث الاجرائي ودراسات التشخيص ودراسات التقويم .
- - المشاكل الادارية التنظيمية للبحوث ذات المنهج المرتبط .
- - مستقبل البحوث ذات المنهج المرتبط في علم الاجرام .

وقد ذكر المقرر منذ البداية أن هذا المنهج امتداد لما سبق ان ذكره فري من قبل . وذكر أن المنهج المرتبط يقابل صعوبات في علاقته مع المعاملة أو علاقة السببية ، وأشار الى الانماط الخمسة التي نادت بها مؤتمرات معامل التدريب القومية وهي : الدمج - المتغيرات المتعددة - الوحدة الشكلية - التقسيم - التجميع .

وبالنسبة للمنهج المرتبط في علم الاجرام ذكر المقرر أمثلة لرجال علم الاجرام الذين اتبعوا هذا المنهج ، وأظهر مدى اهتمام بعض المنظمات الدولية بالمنهج المرتبط مثل المجلس الأوروبي ومؤتمر مراكز البحوث في كوبنهاجن سنة ١٩٦٥ ، ومؤتمر كيوتو سنة ١٩٧٠ ، وقدم في النهاية عدة توصيات يمكن تلخيصها في الآتي :

- - دراسة واستخدام تحليل المادة التي جمعت بمنهج العوامل المتعددة بغية ايجاد نظرية أكثر ارتباطا بالبحوث القائمة .
- - تحديد مدى قياساتها بصورة واضحة وكذلك الافكار التي تدور حولها .
- - استخدام الافكار الاجرائية كلما أمكن في النظريات حتى تخدم المادة التي تجمع النظرية مباشرة .
- - تقديم فروض اجرائية كلما أمكن والتي تأتي مباشرة من النظرية العامة .
- - الإيحاء بأفضل المصادر والمستويات الكمية والكيفية للمادة والتي قد تستخدم لدراسة العناصر الخاصة للنظرية .

٣ - علم المعرفة والبحث في علم الاجرام :

قسم المقرر تقريره الى ثلاثة أقسام : المنهج والموضوعية في مجال علم الاجرام ، خطأ تطبيق منهج العلوم الطبيعية على العلوم الانسانية ، وأخيرا ذاتية علم الاجرام .

وقد تابع كاتب التقرير المسيرة العقلية للباحث في علم الاجرام ، حيث ابتداء بلمبروزو والمناهج التي استخدمها والاختفاء التي وقع فيها . ثم انتقل بعد ذلك الى القول بأن الصعوبات التي تجابه علم الاجرام مؤداها انتقاء المناهج المتعددة ، ثم تساءل عما اذا كان لعلم الاجرام سمات خاصة تؤدي الى اعتباره علما ؟

أما في القسمين الثاني والثالث فقد عني المقرر بإظهار أن الحتمية المنهجية للعلوم الانسانية عملت على استبعاد علم الاجرام من ميدان العلوم البحتة .

والى جانب التقارير السابقة قدمت عدة تقارير أخرى قومية وفردية نذكر منها :

- ١ - تنظيم البحوث ذات المنهج المرتبط فى علم الاجرام - تقرير كندا .
- ٢ - اولويات البحوث فى علم الاجرام - باتريك تورنود .

رابعاً : عرض عام للبحوث الجارية فى علم الاجرام والمحاضرات والندوات :

هذا وقد نظمت خلال المؤتمر عروض ومناقشات للبحوث الجارية فى علم الاجرام تحت اشراف نيلز كريستى ، وكان معيار اختيار هذه البحوث هو اهتمام الغالبية من الباحثين بهذه الموضوعات ، وقد عرضت هذه البحوث فى عدة أقسام منها :

- الدراسات الهامشية مع علم البيولوجيا .
- أهم المشاكل الاجرامية فى المجتمعات الصناعية .
- دراسات علم المجتمعات العلاجية .
- نتائج مناهج التنبؤ .

كذلك نظمت ثلاثة محاضرات عامة على النحو الذى سبق ذكره ، كما كانت هناك ندوتين سبق ذكرهما أيضاً .

ندوة علمية عن تعاطي الحشيش

أقيمت بمنتظمة الصحة العالمية بجنيف في المادة

من ٨ - ١٢ الى ١٤ - ١٢ - ١٩٧٠

عقدت أول جلسة للندوة في الساعة ٩ من صباح يوم ٨ - ١٢ ، حيث تم انتخاب كل من :

١ - الرئيس د . هاريس ايزابل (كنتكي بالولايات المتحدة)

٢ - نائب الرئيس د . مصطفى سوييف (ج . ع . م)

٣ - المقرر مستر روبرت بويم (تورينكو - كندا)

ويتلخص النظام الذي اتبع في تنفيذ جدول أعمال الندوة ، في تولى الرئيس مهمة تقديم الموضوعات ومن الذي سيتناولها بالحديث ، ثم تدور المناقشات التي كانت تسجل مباشرة لمراجعتها في جلسات تالية . . وسيصل أعضاء المؤتمر بالبريد المسودة النهائية للمناقشات تمهيدا لاصدار تقرير عن عمل الندوة .

وقام ممثل ج . ع . م - د . سوييف - بتقديم صورة عن بحث تعاطي الحشيش في ج . ع . م - الذي أجرى تحت اشراف المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - تدور حول ظروفه وخطواته ، وصعوباته ، وبين أن البحث استخدم الاختبارات الموضوعية لتقدير أثر تعاطي الحشيش لدى المتعاطين ، مقارنين بمجموعات ممن لم يتعاطوا الحشيش . . الخ .

وفي ختام الندوة لاعمالها مساء ١٤ - ١٢ - ١٩٧٠ صدرت التوصيات التالية :

١ - استخدام الاختبارات النفسية الموضوعية في الدراسات المستقبلية حول ظاهرة تعاطي الحشيش .

٢ - تتأثر بعض الاختبارات النفسية الموضوعية بالاجواء الحضارية ومن ثم يجب مراعاة انتخاب الاختبارات المطلوبة بحيث تكون من النوع الذي لا يتأثر بالاجواء الحضارية المختلفة .

برنامج دراسي

بناء على اقتراح هيئة الأمم المتحدة وبمعاونتها ماديا وفنيا ينظم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية فى القاهرة برنامجا دراسيا فى تخطيط الدفاع الاجتماعى فى اطار التخطيط القومى ، وذلك للمبعوثين نوى الخبرة من الدول العربية والافريقية .

وكان اختيار موضوع هذا البرنامج استجابة لما اكده المؤتمر الرابع للامم المتحدة فى الوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين الذى عقد باليابان فى اغسطس سنة ١٩٧٠ اذ اشد بأهمية سياسة الدفاع الاجتماعى المندمجة فى سياسات التنمية القومية .

ويمتد البرنامج من مايو الى يوليه ١٩٧١ ، وتبدأ المحاضرات من ١٥ مايو حتى ١٥ يوليو وذلك بمقر المركز القومى بالقاهرة . وستكون الدراسة باللغة العربية مع توفير الترجمة الفورية الى اللغة العربية عند لقاء المحاضرات بلغة اخرى .

ويختار المبعوثون من بين نوى الخبرة السابقة من الفئات الآتية :

- (ا) رجال القضاء والنيابة .
- (ب) الاداريون ذوو المسئولية القيادية فى المؤسسات العقابية والاصلاحية .
- (ج) رجال الشرطة فى المراكز القيادية .
- (د) الباحثون والمدرسون والعاملون المتطوعون من نوى التجسرية فى مجالات ذات صلة بالدفاع الاجتماعى .

ويتضمن البرنامج ٥٦ ساعة من المحاضرات ، ٦٤ ساعة من قاعات المناقشة فى موضوعات حيوية .

رواد علم الاجرام

انريكو فيري *

اعداد

على عبد الرازق جليبي

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

يعتبر انريكو فيري القائد المؤسس للمدرسة الوضعية في علم الاجرام . وهي مدرسة تركت اثرها في ايطاليا وفي كل ارجاء العالم ، حيث دخلت الاصلاحات على كل القوانين الجنائية في الامم المتعددة في النصف الاخير من القرن الماضي ، نجم عنها الاخذ بكثير من قضايا المدرسة الوضعية . وتدين مدرسة النزاع الاجتماعي التي ظهرت في اوروبا منذ الحرب الاخيرة ، في بعثها وفي كثير من افكارها الاساسية ، بالفضل لفيري وللوضعيين . ويحاول المقال الحالي ، انطلاقا من اهمية فيري في الفكر الكريمنولوجي ، ان يقدم عرضا لمراحل حياته الخاصة والعلمية ، ولاهم الاحداث الفكرية والسياسية التي اثرت في مذهبها وافكاره الوضعية ، ثم يلقي الضوء على نسق افكاره .

اولا فيري : التلميذ والمعلم :

ولدى فيري في بلده سان بيندتوبو San Benedetepo بمقاطعة مانتوا Mantua في ٢٢ فبراير سنة ١٨٥٦ . وكان تعليمه المبكر تعليميا خاصا وقلقا بعض الشيء ، ثم انتقل الى مدرسة مانتوا Mantua ففشل في امتحان اعد لتخطيه عاما دراسيا . وعندما التحق بمدرسة اخرى ، طرد نتيجة لهربه المستمر منها . ثم عاد فالتحق بمدرسة جونازيو Giunasio فحقق نجاحا سريعا في الامتحان النهائي الذي اهلته لدخول فيرجيليو Liceo virgilio في مانتوا وبعدها التحق بجامعة بولونا Bologna (لمدة ثلاثة أعوام) وواظب في العامين الاولين منها على محاضرات الطب القانوني ، والقانون الجنائي وبخاصة محاضرات بيترو اليرو Pietro Ellero الممثل البارز للمدرسة الكلاسيكية . وفي العام الثالث اجتهد في بلورة تصوره الجديد لموضوع حرية الارادة ضاربا ضربه الاولى لتصورات المدرسة الكلاسيكية .

(*) اعتمدنا في اعداد هذا المقال على

Hermann Mannheim, Pioneers in Criminology, edit, Stevens & Sons Ltd.
London, 1960. pp. 277 — 299.

والتحق بعد ذلك بجامعة بيرزا Pisa واستمع لمحاضرات فرانثيسكو كارارا Francesco Carrara (استاذ القانون الجنائي وقائد المدرسة التقليدية فيه) . وأخذ يناقش تصوره الجديد لموضوع حرية الإرادة مع استاذه ومع زملائه ، ويدرب نفسه على الفصاحة في الحديث ، والنظم والوضوح في العرض .

وانشغل فيرى في رسالته وفي اعدادها للطبع جانبا من هذا العام ، وكرس الجانب الثاني لالقاء محاضرات عن المحاولات الجنائية من وجهة نظر الافكار الجديدة ، وذلك بعد ان استسمح استاذاه كارارا . وبعد ما نشر رسالته في صيف (١٨٧٨) ، حصل على منحة زمالة فرحل الى فرنسا ، وشرع بنفسه في اجراء دراسة عن اتجاهاات وسمات الحالة الاجرامية Criminality في فرنسا في خلال نصف قرن مستخدما بيانات الاحصاءات الجنائية القضائية والتي ظهرت منذ ١٨٢٦ ، التي قل استغلال الباحثين لها منذ أيام كوتيليه وجيرى Quetelet & Guerry . وخلال هذه الدراسة التي استغرقت وقتا طويلا ، تعلم الالمانية ، واستمع لمحاضرات في السياسة لابولاي Laboulaye ومحاضرات في الانتروبولوجيا لكوتري فاجس Quatrefages ، واعد عرضا مطولا لكتاب لبروزو « الانسان المجرم » الذي نشر في المجلة الاوربية Rivista Europa عام ١٨٧٨ . ولقد مكثه وجوده في فرنسا من اكمال تعليمه . وبعدها رحل فيرى الى روما ليدرس مع لبروزو كتلميذ له في جامعة تورين ، وليزور السجون والمستشفيات العقلية والعقلية والمعامل ، وليسهم في تحرير المجلد الاول لحوليه لبروزو (The Archivio di psichiatria) وعبر الليرو عن رغبته في تعيين فيرى سلفا له : كاستاذ للقانون الجنائي . فعاد الى الماسامتر Alma Mater ليظل في هذا المنصب مدة ثلاثة اعوام . وفي عام ١٨٨٠ القى محاضراته التمهيدية في موضوع : افاق جديدة في القانون والاجراءات الجنائية! . التي نجم عنها فيما بعد كتابه الشهير عن : علم الاجتماع الجنائي! . وتدلل طريقته في القاء المحاضرة التي تقسم بالحماسة ، وحسن البيان : والدقة : على ان فيرى يعتبر معلما بالميلاد . . . بدا في جامعة بولونا Bologna خطا في التدريس ، استمر يطبقها فيما بعد في تدريسه للقانون الجنائي . حيث اعتاد على ان يأخذ تلامذته الى قلاع المنظمات العقابية والمستشفيات العقلية ، تأكيداً لاعتقاده في ان نظام المستقبل للعدالة الجنائية يجب ان يهيم عليه افراد على دراية بالمجرم .

وبدا في نهاية عام ١٨٨١ في اجراء دراسة على (٦٩٩) نزila في سجون كاستلفرانكو واميليا Castelfranco Emilia & Pesaro بيزارو وعلى (٣٠١) نزila في المستشفى العقلي في بولونيا ، وعلى (٧١١) جنديا في السككت العسكرية بنفس البلدة . واعتبر الجنود مجموعة ضابطة اختيروا لانهم ينتمون الى الاقسام نفسها من ايطاليا والتي جاءت منها مجموعته التجريبية . واعتمد البحث على أسلوب دراسة الحالة ، وعلى جمع معلومات من سجلات المنظمات التي ينزل فيها المخصوصين ، ومن ملاحظتهم مباشرة ، ومن مقابلتهم الشخصية

واختبارهم سيكولوجيا وجسديا . واستمرت الدراسة ثلاث سنوات ، اخذت تقاريرها النهائية صورة مقالة عن « الانتحار عن طريق القتل ، Suicide — homicide ، وكتابه عن « القتل » .

وفي عام ١٨٨٢ قبل فيري كرسى الاستاذية فى جامعة سينا واستمر هناك مدة أربع سنوات ، وضع خلالها عدة مقالات وكتب ، منها « حق العقاب كوظيفة اجتماعية » ، و « المدرسة الوضعية فى القانون الجنائى » ، و « الملكية الجماعية والصراع الطبقي » ، و « الاشتراكية والحالة الاجرامية » ، ونشر « الانتحار » ، و « القتل » ، و « آفاق جديدة » .

وفي عام ١٨٨٥ اتاحت له فرصة الاشتراك فى المؤتمر الاول لعلم الانثروبولوجيا الجنائية ، حيث عرض وجهات نظره فى اصلاح السجون .

وترك جو الجامعة الهادىء فى عام ١٨٨٦ ، حيث انتخب نائبا فى برلمان مانتوا Mantua ، وظل كذلك حتى عام ١٩٢٤ . . . وخلال هذه الفترة ايضا قام بالتدريس فى جامعات سينا ، روما ، بيزا ، . . . واصبح محاميا عاما . . . والتحق بالحزب الاشتراكي فى ايطاليا ، وانشغل بمهمة تعليم الجماهير . . . ثم محررا فى جريدة الحزب ، الاذانت Avanti . . . وحكم عليه باحدى عشر شهرا سجنا ، فى قضية قذف لوزارة البحرية ، وبعد تحقيق البرلمان فى القضية اسقط عنه الحكم ، ودعى كاستاذ للقانون الجنائى فى جامعة روما ، وفى غيرها من الجامعات ، مثل بروكسل وفى المدارس الاجتماعية بباريس ، وحتى جامعات هولندا ، كما انشأ فى خلال الفترة المذكورة ، الدورية القانونية La Scuola Positiva . . . واستمر محررا ورئيسا لتحريرها حتى وفاته فى ١٢ ابريل عام ١٩٢٩ .

ثانيا — اهم الاحداث الفكرية والسياسية التى اثرت فى نسق افكاره :
تأثر فيري — قبل ان يبلغ السادسة عشرة من عمره بمحاضرات — اريجو معلمه فى ليسوا Linceo مؤلف كتاب « علم النفس كعلم وضعى » ، الذى تخلى عن النزعة الكهنوتية والفلسفية ، فاثارت المحاضرات اهتمامه الوضعى طوال حياته . . . ثم وجد تشجيعا على يد استاذة كارارا الذى اتاح له فرصة القاء محاضرة ، فاضطر الى تدريب نفسه على الحديث بصوت عال يوميا خارج المدينة ، وعلى شواطىء ارنو Arno ، ليرتجل موضوعا معيناً . وكانت هذه المحاضرة بداية (٢٣٠٠) محاضرة القاها فى الجامعة ، و (٦٠٠) محاضرة عامة ، هذا خلا خطبة السياسة والدفاعية . . . وكان اثر لبروزو على فكر فيري اثرا غير ضئيل — فمنذ ان قدم عرضه لكتاب لبروزو ، وعبر عن اعجابه بجهد لبروزو فى البحث عن سمات المجرم المعتاد ، وبتواريخ الحالات الواردة فى الكتاب ، كمحاولة جديدة غابت عن كل مؤلفات القانون الجنائى القديمة ، ويكشفه عن التناقضات بين نتائج الطب النفسى والحقائق المسلم بها فى علم الاجرام . فوجد فيري ان هذه الدراسة كانت مقصورة على المسجونين المجانين والمعتادين ، ومن هنا فهم لا تعالج فى نظره الا جانبا حقيقيا من المشكلة الاجرامية . فانتقل يجرى دراسته عن الحالة الاجرامية فى فرنسا . وعندما التحق فيري بجامعة تورين ، وكان لبروزو استاذ للطب القانون بها ، بدأت بينهما صداقة عميقة اتسمت

بالاحترام المتبادل والافادة لكل منهما الامر الذى يمكن القول معه ان فيرى يدين في كثير من تفكيره لما اثاره فيه لبروزو ، وان نسق فكر فيرى هو الوسط الذى تم فيه التأليف بين مفاهيم لبروزو وافكار عالم الاجتماع .

ولم يكن نسق فكر فيرى قد تأثر بذلك الجو الفكرى فقط ، وانما ثمة أحداث سياسية قد تركت بعض الاثر على هذا النسق الفكرى . فعندما حوكت جماعة كبيرة من الفلاحين في مانتو بناء على اتهمهم بالتحريض على الحرب الاهلية ، نتيجة لما قام بينهم وبين اصحاب الارض التى يعملون فيها ، من اضطرابات . قام فيرى بمهمة الدفاع عنهم امام المحكمة ، وكفل خطابه الدفاعى البارع لهم البراءة . . وكان الخطاب (١٨٨٦) يحمل طابعا اقتصاديا واجتماعيا ، توجهه المادية التاريخية (الحتمية الاقتصادية على حد تعبيره) ، وامكن له ان يدلل بواسطتها ان الفرد التاريخى او الحقائق الاجتماعية تعد بمثابة نتاج مباشر وغير مباشر للظروف الاقتصادية الحتمية للفرد والجماعة . وهو خطاب يكشف عن انحيازه للماركسية ، الامر الذى لم ينكشف له هو نفسه الا بعد اعادة قراءته في عام ١٩٢٥ . . وعجل هذا الحادث من انتخابه في البرلمان واستمر ممثلا لمقاطعات متباينة في البلاد حتى ١٩٢٤ . . كما جعله يتحرك لينظم الجمعيات التعاونية بين عمال الزراعة . . وساعدته هذه الاحداث على الالتحاق بحزب العمال الاشتراكى الايطالى (١٨٩٢) ، مما ادى الى مقده لكرسى الاستاذية . ونتيجة لضعف الحزب في البرلمان ، وجد فيرى من الأفضل ان يشغل نفسه بمهمة تعليم الجماهير . . فأصبح خطيب الشعب الممتاز ، وجاب انحاء ايطاليا ، فلم توجد قرية ايطالية لم يزورها مرة واحدة . . واهتم باصدار جريدة للحزب ، فاستطاع في خلال فترة وجيزة ان يصدر جريدة الافانتى Avanti ولقد لفت فيرى نظر الأمة كلها نتيجة لمواقفه البارعة في البرلمان .

وعندما نجحت الثورة الفاشية نتيجة لعجز الحكومة عن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلاد . كان فيرى قد ترك الحزب الاشتراكى ، وانهى عمله في البرلمان . . واختارته الحكومة عضوا في المجلس الذى قام باعداد مشروع قانون جنائى جديد عام (١٩٢٧) واخذ به عام (١٩٣٠) . . وبرغم ان المشروع قد طبق بعض مبادئ ومقترحات المدرسة الوضعية ، الا انه قد حوى مفاهيم للمدرسة الكلاسيكية الجديدة ، التى عارضها فيرى في نظريته . ولكنه كرجل عملى اعتبر المشروع بمثابة خطوة في الطريق الصحيح ونصرا جزئيا لافكاره . ولما كانت الفاشية تهتم بالعدالة الجنائية ، وتعيد تأكيد سلطة الدولة في مواجهة النزعة الفردية المتطرفة التى طالما انتقدتها . من هنا نظر فيرى الى الفاشية على انها شئ ذو قيمة .

ثالثا — نسق افكاره :

ونجد في كتاب فيرى «مبادئ القانون الجنائى» (١٩٢٨) الذى يشتمل على عرضا منظما للمبادئ القانونية للمدرسة الوضعية ، قائمة لاسهاماته الهامة في علم الاجرام من وجهة نظره ، وتنحصر في البرهنة على ان مفهوم حرية الارادة لا وجود له في القانون الجنائى ، وان الدفاع الاجتماعى هو هدف العدالة الجنائية ، وان هناك عوامل متعددة في اسباب الجريمة ، وثمة تصنيف

للمجرمين الى فئات خمسة ، وتدابير عقابية بديلة كوسائل للدفاع الاجتماعى غير المباشر . وانه لا بد من دراسة الجريمة عن طريق دراسة المذنب نفسه للوقوف على دوافعه ، بدلا من الاعتماد على طبيعة الجريمة كأساس لفرض الجزاء . والاخذ بنظام المستعمرات الزراعية كبديل لعزل المسجونين في زنزانات ، والحكم مع ايقاف التنفيذ بدلا من تمضية مدة عقوبة في المؤسسة ، وضرورة انشاء مستشفيات للمجرمين المجانين والغاء نظام المحلفين ، واستخدام الضمان كجزاء فى القانون ، وازافة مفهوم المسؤولية الجنائية بدلا من المسؤولية الخلقية ، وتأكيدا لأهمية التدريب العملى للقضاة وللعاملين فى المؤسسات الإصلاحية .

المسؤولية الجنائية

اثبت فيرى أن مفهوم حرية الارادة فى القانون الجنائى السارى ، مفهومًا وهميًا ، وانه يجب أن نحل محل المسؤولية الاخلاقية للجائى المستندة الى هذا الوهم ، مفهوم المسؤولية الجنائية او الاجتماعية . ذلك لان كل فرد يعد مسئولًا دائما أمام المجتمع عن أى جريمة يرتكبها ، سواء أكان حثيًا أو مجنونًا أو مخمورًا أو مهن يمشون أثناء النوم Sleep Walker فيجب أن يكون مسئولًا دائما عن نتائج فعله الجنائى ، عندما يكون هذا الفعل مخالفاً للامن العام وينهاه القانون . وليس هناك درجة عالية او منخفضة من المسؤولية الجنائية ، فهو اما مسئول أو غير مسئول (لاسباب يمكن تبريرها قانونيا) . أما مفهوم المسؤولية الاخلاقية فهو لا يعدو مفهوماً ميتافيزيقيا لا يصور الا شيئاً ما لا نستطيع قياسه بكفاءة ويترتب عليه الفشل فى مقاضاة المذنبين الخطرين على الامن العام .

الدفاع الاجتماعى

لا بد ان يستند الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة الى نظام ينهض على المسؤولية الجنائية . وان تحديد الجزاءات على أساس علمى وفى ضوء درجة الخطورة الاجرامية ، وليس على أساس الطبيعة الموضوعية للجريمة ويجب أن تنحصر الوظيفة الأساسية للقضاة ، الذين يجب أن تتوفر لديهم المعرفة الكافية بالقانون المدنى والرومانى وعلم النفس والانثروبولوجيا والطب النفسى وغيرها ، فى تضييف المجرم فى احد الفئات الخمسة التى وضعها فيرى ، تمهيدا لتحديد الجزاء المناسب له .

عوامل الجريمة

وتستند عملية تحديد الجزاءات على أساس علمى ، الى قضية اساسية تسلم بها المدرسة الوضعية ، مؤداها : ان درس اولا الاصل الطبيعى للجريمة ثم تناول نتائجها الاجتماعية والقانونية لى نقترح وسيلة العلاج المناسبة التى يكون لها اثر كبير على الاسباب المتباينة التى أدت اليها . ويعتبر المنهج التجريبي مفتاح كل معرفة علمية . ويحتاج هذا العلم الجنائى الى وقت طويل لتحديد حقائقه . وذلك لان الجريمة مثل أى فعل انسانى آخر تعد نتاج لاسباب متعددة ، ورغم أنها دائما أسباب متشابهة ومعقدة ، الا انه يمكن فصلها لاغراض الدراسة . وتنحصر عوامل الجريمة فى : العوامل الاجتماعية ،

والفردية (النفسية) . والفيزيائية . ومن العوامل الفردية أو النفسية (الانثروبولوجية) ، عمر المجرم وجنسيته ، ومكانته المادية ومهنته وإقامته ووظيفته الاجتماعية ودرجة تعليمه وتدريبه وتكوينه العضوي والعقلي ومن العوامل الفيزيائية ، النوع والمناخ والخصوبة وتوزيع الأرض والدائرة اليومية ، والفصول والعوامل الجوية ، ودرجة الحرارة السنوية . ومن العوامل الاجتماعية زيادة أو نقص عدد السكان ، والهجرة والرأى العام والعادات والدين وطبيعة الأسرة ، والحياة التجارية والمالية والسياسية ، والانتاج الصناعى والزراعى وتوزيعهما ، والإدارة العامة ، والتعليم والرفاهية والقانون المدنى والنقابى عموما .

واختار فيرى دراسة العوامل الاجتماعية ، لان مجال بحث ظاهرة الجريمة فى حاجة الى توسيع ، ولان لهذه العوامل علاقة مباشرة بعلم الاجتماع والتطبيق القانونى . ولانه بينما يمكن التأثير فى العوامل الاجتماعية لسهولة تطويعها ، ولان امكانية تحليل العوامل الانثروبولوجية والفيزيائية امكانية ضئيلة . . ولان العوامل الاخيرة تمر بتغيرات ضئيلة نسبيا ، بالمقارنة بالتغيرات فى البيئة الاجتماعية ، التى تعد مسئولة عن زيادة نسب الجرائم ،

تصنيف المجرمين :

أ - المجرم بالميلاد أو بالفريزة . ويتسم منذ الولادة - ومن خلال الوراثة عن اسلافه (المجرمين ومدمنى الكحوليات والمصابين بالزهري ، والمجانين أو المصابين بالامراض العصبية . . الخ) . بقدر ضئيل من المقاومة للمؤثرات الاجرامية وباستعداد مبكر وواضح للجريمة أيضا .

ب - المجرم المجنون

وهو المتأثر بمرض عقلى يمكن التعرف عليه اكلينيكيًا ، أو المتأثر بحالة سيكوباثية عصبية تدخله ضمن زمرة المرضى العقلين .

ج - المجرم المنفعل *Passional*

وهو مجرم متأثر بالانفعال (حالة عقلية مزمنة) أو متأثر بالعاطفة (حالة عقلية غير متوقعة) . .

د - المجرم بالاتفاق *Occasional*

وهو من اقلية الخارجين على القانون ، وهم نتاج للوسط الاجتماعى والاسرى اكثر منه للظروف العقلية الفيزيائية والشخصية الشاذة . فهم يتمتعون بسمات سيكولوجية لا تقل انحرافا عن سمات الطبقة الاجتماعية التى ينتمون اليها .

هـ - المجرم المعتاد

او المجرم بالعادة المكتسبة ، والذي يعد نتاج للبيئة الاجتماعية ومنها ، هجرة لاسرته ونقص تعليمه وفقره وللصحبة السيئة فى المراكز الحضرية وكان فى

طفولته مجرماً بالاتفاق ، أضف الى ما سبق ، عيوبه الخلقية التي تسببت فيها نظم السجن المعاصرة ، وما يترتب عليها من دخوله في علاقات مع غيره من المجرمين في السجن ، وصعوبات إعادة التكيف الاجتماعى التي يواجهها بعد اطلاق سراحه — وباكتسابه للعادة الاجرامية ، يصبح العود الى الجريمة طابعه المستمر ، وقد يجيء الوقت الذى يجعل فيه من الجريمة حرفة .

ولم يعتقد فيرى أنه يمكن وضع كل مجرم فى فئة معينة دون أخرى . فلاتوجد هذه الفئات فى الواقع ، وإنما التصنيف أداة ضرورية يمكن للعقل البشرى عن طريقها ان يفهم الواقع المعقد للأشياء . ويرغم ان هذا التصنيف ظل كما هو بدون تغيير فى ذهن فيرى طوال حياته ، الا ان مؤلفه عن علم الاجتماع الجنائى قد اضاف فئة سادسة للمجرمين الذين نعهدهم فى عصرنا الآلى اليوم ، وفى حياتنا الحديثة التى تعمتاز بالسرعة وتصيب بالدوار وهم فئة المجرمين اللاراديين ، الذين يتسببون فى احداث المخاطر والدمار لاقتقارهم الى البصيرة ولحمقهم ولتجاهلهم ، ولعدم طاعتهم للقواعد ولحقدهم . وهم على درجات من الخطورة متباينة ، تضعف عند بعضهم الحساسية الخلقية ويفتقر بعض ثان منهم للمعرفة الفنية ، ويتسم بعض ثالث بعدم الانتباه او الانشغال .

تفريد العقوبة

تؤكد المدرسة الوضعية ضرورة توفر المعرفة العلمية الكافية لدى القاضى التى تسمح له بأن يصنف المجرم فى الفئة المناسبة ، ومن ثم يحدد الجزاء المناسب لكل فئة سواء اكان ذلك مجرد تحذير (اعتذار قضائى) او تعويضات (وهى تكفى ، فى نظر فيرى ، فى عدد من الجرائم) ، او العمل الاجبارى فى خارج السجن مع تعليق الاجر ، او الحكم بانزال المجرم المجنون احدى المستشفيات العقلية او الاصلاحيات ، او مؤسسة لمعنى الكحوليات او حتى مستعمرة زراعية .

وينبغى ان تترك عملية تفريد العقوبة ، بعد ذلك ، لأولئك الذين ينفذون الاحكام ، ويصدق هذا أيضا على معاملة المذنبين بعد صدور الحكم . . ولا بد فى كل الحالات من إعادة النظر على فترات فى الحكم . ويجب ان تأخذ العدالة الجنائية المستقلة ، بمبدأ تكوين مجالس دائمة قد يفحص فيها القضاة والمحققين والمحامين ومعهم الاطباء النفسيين والانثروبولوجيين على فترات منتظمة ، حالة المحكوم عليهم ، ليقرروا فى النهاية ما اذا كان من الواجب انهاء الحكم او الاستمرار فى تطبيقه . .

ندوة علمية

سينظم المكتب الدولي العربى لشئون المخدرات بالمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ندوة علمية عربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات فى المدة من ١٠ - ١٤ مايو (أيار) سنة ١٩٧١ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ويتضمن جدول اعمال الندوة بحوثا حول ظاهرة تعاطى المخدرات والادمان عليها والأسباب النفسية والاجتماعية التى تؤدى الى الادمان او التعود على التعاطى وأضرار ذلك جسديا ونفسيا وطبيا . ثم تبحث الندوة التدابير الاجتماعية والتشريعية والاعلامية التى يجب اتخاذها لمواجهة هذه الظاهرة ، وكذا وسائل العلاج والتأهيل النفسى والاجتماعى للمتعاطين والمدمنين . كما تتناول موقف الدين الإسلامى من التعاطى . ويناقش فى هذه الندوة موضوع أسس التعاون الدولى العربى لمكافحة هذه الظاهرة .

المعيار المميز لهتك العرض فى احكام القضاء الليبى

تعليق على حكم المحكمة العليا الليبية فى الطعن رقم ٢٣-١٧ ق
الصادر بتاريخ ١٨ ربيع الثانى ١٣٩٠ هـ الموافق ٢٣ يونيه سنة ١٩٧٠ م

للدكتور ادوار غالى الذهبى
استاذ القانون الجنائى المساعد
بكلية الحقوق بالجامعة الليبية
والمستشار الجمهورى المساعد (ج٠ع٠م٠)

المبادئ :

١ - ان الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بكل فعل يستطيل الى ما
يعد عورة فى جسم المجنى عليها أو يستطيل الى أى جزء آخر لا يعد عورة الا
أنه يخل على نحو جسيم بعاطفة الحياء العرضى عندها نظرا لمبلغ ما يصاحب
الفعل من فحش .

٢ - ان الاستطالة الى اعضاء المرأة التى تستعمل للاثارة الجنسية يخل
بعاطفة الحياء العرضى عندها على نحو جسيم وتستشعر معه مساسا بحواسها
الجنسية ، وحيث أن شفتى المرأة من الاعضاء التى تستعمل لاستنشاق اللذة
الجنسية واستثارة الغريزة فان تقبيلهما من أجنبى وبالنسبة للمرأة المسلمة
وفى البيئة الليبية يخل بعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليها بدرجة جسيمة
ويعتبر من أعمال الفحش .

الوقائع والاسباب :

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة شرطة
المدينة : أولا : هتك عرض المجنى عليها وذلك بأن دخل
الى حجرتها وهى نائمة ووضع وجهه على وجهها وشفتيه على شفتيها على
الوجه المبين بالمحضر . ثانيا : سرق ساعة المجنى عليها سالفة الذكر مع مبلغ
من النقود قدره عشرة جنيهات . ثالثا : انتهك حرمة منزل المجنى عليه
فدخله دون رضاء .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ٤٠٨-١ و ٤٤٤ و ٤٤٦-٢ و ٤٢٦-١ عقوبات . وغرفة الاتهام أحالته بالمواد المذكورة .

ومحكمة الجنايات بعد أن نظرت الدعوى أصدرت حكمها بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٩ بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الاولى وبالسجن لمدة سنة وثلاثة أشهر وبغرامة مقدارها خمسون جنيها عن التهمتين الثانية والثالثة وبلا مصاريف جنائية .

قرر المحكوم عليه الطعن بالنقض في هذا الحكم .

ومن بين أسباب الطعن ما نعه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يبين أركان جريمة هتك العرض علما بأن المجنى عليها لم تنسب للطاعن واقعة هتك العرض .

وقد رفضت المحكمة العليا هذا النعى تأسيسا على أن جريمة هتك العرض بالقوة متوافرة الأركان . ووضعت المبادئ سالفة الذكر .

التعليق :

تنص المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات الليبي على أن : ١ - «كل من هتك عرض انسان باتباع إحدى الطرق المذكورة في المادة السابقة (وهي القوة والتهديد والخداع) يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات . ٢ - وتطبق العقوبة ذاتها اذا ارتكب الفعل ولو بالرضا مع من كانت سنه دون الرابعة عشرة أو مع شخص لا يقدر على المقاومة لمرض في العقل أو الجسم . فاذا كانت سن المجنى عليه بين الرابعة عشرة والثامنة عشرة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ٢٠ - ٣٠ »

وواضح من هذا النص أن المشرع الليبي لم يوضح ماهية هتك العرض ، وإنما ترك ذلك لاجتهاد الفقهاء والقضاء ويمكن تعريف هتك العرض بأنه تعد مناف للآداب يقع مباشرة على جسم آخر (١) . وقد عرفه جارسون بأنه عبارة عن فعل مناف للآداب يقع عمدا ومباشرة على شخص (٢) .

وهذا التعريف العام لا يوضح لنا المعيار المميز بين جنائية هتك العرض ، والجرائم الأخرى القريبة منها مثل جريمة الفعل الفاضح المنصوص عليها في

(١) محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ط ٦ بند ٢٧٥ من ٢٩١ ، أحمد فتحي سرور - الوسيط في شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - سنة ١٩٦٨ بند ٣٦٦ من ٥١٦ ، عمر السعيد رمضان - قانون العقوبات - القسم الخاص - سنة ١٩٦٤ من ١٢٥ .

(٢) Emile Garçon, Code pénal annoté, T. II, art. 331 — 333 n. 53. «un acte contraire aux mœurs, exercé intentionnellement et directement sur une personne».

المادة ٤٢١ عقوبات ليبى ، وجريمة التعرض لانتى على وجه يخدش حياءها
المضافة الى قانون العقوبات الليبى برقم ٤٢٠ مكرر (١) .

وسنقصر تعليقنا فى هذا الصدد على الاحكام التى أصدرتها المحكمة العليا
الليبى وتعرضت فيها لوضع ضابط التفرقة بين هتك العرض والجرائم الشبيهة
بها .

الضابط لدى المحكمة الليبية :

ذهبت المحكمة العليا الليبية الى أن هتك العرض هو كل مساس بما فى جسم
المجنى عليه مما يعتبر من العورات ، فقضت بأنه من المقرر أن كل مساس بما
فى جسم المجنى عليه من عورات يوفر فى القانون الركن المادى فى جريمة هتك
العرض بالنظر لما يترتب عليه من الاخلال بالحياء العرضى لمن وقع عليه
الاعتداء ، فاذا كان ما أورده الحكم المطعون فى أسبابه هو أن الجانى فك اضرار
المجنى عليه أثناء نومه حتى كشف عن عورته ولامسه جنسيا بالقبل حتى قضى
الوطر وبلا ايلاج ، ودلل على ذلك بأدلة سبائغة تؤدى اليه عقلاولها اصول ثابتة
فى الاوراق فان ذلك يكفيه بيانا للجريمة التى دان الطاعن بها بما يحصنه من كل
تثريب عليه أو تقصير فى التسببب (٢) . وقضت أيضا بأنه يعد هتك العرض
امساك المتهم بالمجنى عليها عندما أتت لزيارة بيته وتقبيلها ورفع قفطانها وكشف
عورتها (٣) . وقضت بأنه قد اجمع الفقه والقضاء على أن هتك العرض هو كل
فعل مغل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة
الحياة عنده (٤) . وأن تقبيل امرأة فى وجنتيها والقائها على الارض ورفع
ملابسها يعد هتك للعرض (٥) . وأن قرص امرأة فى فخذاها يعد هتكا
للعرض (٦) وأن قيام المتهم بحك قضيبه على دبر المجنى عليه يعد هتكا
للعرض (٧) .

(١) تنص المادة ١/٤٢١ عقوبات ليبى على أن : « كل من ارتكب فعلا فاضحا فى محل عام
مفتوح أو معروض للجمهور يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تجاوز خمسين
جنيها » . وتنص المادة ٤٢٠ مكرر على أن : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد
على ستة أشهر كل من تعرض لانتى على وجه يخدش حياءها بالقول أو الفعل أو الإشارة فى طريق
عام أو مكان مطروق ، وكل من حرّض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال أو أفعال ... »
ويلاحظ أن هذا النص مأخوذ من نص المادة ٣٠٦ مكرر عقوبات مصرى المضافة بالقانون رقم
٦١٧ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) المحكمة العليا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة المبادئ القانونية ج ١ جنائى ص ٢٥٩
(٣) المحكمة العليا فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٤ مجلة المحكمة العليا ص ١ عدد ١ ص ٤٨
(٤) المحكمة العليا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ مجموعة المبادئ القانونية ج ١ جنائى ص ٢٦٠
(٥) المحكمة العليا فى ١٥ مايو سنة ١٩٦٥ مجلة المحكمة العليا ص ٢ عدد ١ ص ٢٤
(٦) المحكمة العليا فى ١٥ مايو سنة ١٩٦٥ مجلة المحكمة العليا ص ٢ عدد ١ ص ٣٦ .
(٧) المحكمة العليا فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ مجلة المحكمة العليا ص ٢ عدد ٣ ص ٢٨ — وقد
والحكم الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجلة المحكمة العليا ص ٢ عدد ٢ ص ٢٨ — وقد
أخذت بهذا المعيار أيضا — وهو معيار استطالة الفعل الى جزء من جسم المجنى عليه يعد
مورة — محكمة النقض المصرية فى كثير من أحكامها (انظر محمود مصطفى — بند ٢٧٦ ص ٢٩١ ،
أحمد فتحى سرور — بند ٣٦٦ ص ٥١٦) .

وقد تشددت المحكمة العليا الليبية في حالة وقوع الجريمة على انثى، فاعتبرت جسم المرأة كله عورة، وقضت بأنه من المتفق عليه فقها وقضاء أن جسم المرأة كله عورة، فإذا كان زعم الطاعن في تحقيق النيابة أنه لم يفعل أكثر من جذب المجنى عليها اليه وضمها إلى صدره فقاومته وخشته فإن هذا القدر من الفعل كاف لقيام تهمة هتك العرض (١). وقضت أيضا بأن جسم المرأة يعتبر كله عورة وأن قرص أي جزء منه يكون جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ عقوبات (٢).

والذي نلاحظه على هذين الحكمين الآخرين أن المحكمة العليا لم تكن بحاجة إلى وضع هذا المبدأ العام المتشدد بالنسبة لجسم المرأة كله. فالثابت من وقائع الحكمين أن المتهم - قد مس جزء من جسم المجنى عليها هو بلا شك من العورات - ففي الحكم الأول ضم المتهم المجنى عليها إلى صدره، ولا شك أن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها ويمس منه جزء هو لا ريب داخل في حكم العورات ويترتب عليه الإخلال بالحياء العرضي للمجنى عليها. وفي الحكم الثاني الثابت من واقعات الدعوى أن المتهم قرص المجنى عليها في فخذهما، والفخذ بالنسبة للمرأة هو بلا شك عورة من عوراتها. واذن فلم تكن المحكمة العليا - في هذين الحكمين - بحاجة إلى وضع مبدأ عام يقضي بأن جسم المرأة كله عورة، وكان يكفيها للوصول إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها أن تأخذ بالمعيار الخاص بالمساس بجزء من جسم المجنى يعد عورة. وعلى كل حال فقد عدلت المحكمة العليا عن هذا المبدأ في قضية تخلص واقعاتها في أنه بينما كانت الفتاة المجنى عليها - وهي دون الرابعة عشرة من عمرها - ووالدتها والمتهم راكبين السيارة العمومية - خط طرابلس - بسوق الجمعة، أخذ المتهم يضايق المجنى عليها بأن وقف أمامها، وصار تارة يضع يده على رأسها وأخرى على كتفها مما حمل المجنى عليها بأن تشكو إلى والدتها من تصرفات المتهم، فطلبت منه الامتناع عن ابتعاد عن ابنتها، ولكنه تجاهل طلبها، فعرض عليه أحد الركاب الجلوس مكانه تفاديا للنزاع فرفض، وعندئذ نزلت المجنى عليها ووالدتها والشاهد الذي عرض مكانه على المتهم وتوجهوا جميعا إلى مركز الشرطة للإبلاغ عن الواقعة فتحري البوليس وحققت النيابة وانتهى الأمر إلى اتهامه بالسواد ٤٠٨ (١ و ٢) و ٩٧ و ٩٦ من قانون العقوبات (وهي تهمة هتك العرض حالة كونه عائدا) وقد أحيلت أوراق الدعوى من النيابة العامة إلى غرفة الاتهام بقرار اتهام فقررت الغرفة إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات التي أصدرت فيها حكما وهو يقضي حضوريا بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثمانية أشهر وبعد أن عدلت الوصف والبند للواقعة المسندة إليه مطبقا عليها حكم المادة ٤٤٠ مكررة من قانون العقوبات (وهي جريمة التعرض لانثى على وجه يخلش حياءها) فقررت الاستاذ نائب نيابة طرابلس الطعن على هذا الحكم بطريق النقض تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تفسيره ومؤدى ذلك أن محكمة الموضوع أذ عدلت القيد والوصف فاعتبرت الواقعة مما ينطبق عليها

(١) المحكمة العليا في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة المبادئ القانونية ج ١ جنائي من ٣٦٠.

(٢) المحكمة العليا في ١٥ مايو سنة ١٩٦٥ مجلة المحكمة العليا من ٢ عدد ١ من ٣٦.

نص المادة ٢٠٤ مكررة من قانون العقوبات على أساس أن الأفعال التي قام بها المتهم إنما هي مضايقة انثى ولا تكون جريمة هتك العرض تكون قد أخطأت في تفسير القانون ، لأن هتك العرض هو العبث بعورات المجنى عليها وليسها وأن جسم المرأة - كما قررت ذلك المحكمة العليا نفسها - يعتبر كله عورة . واستنادا إلى ذلك فإن المساس بجسم المرأة يكون من قبيل هتك العرض مما يجعل ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا يسانده التفسير السليم والتطبيق الصحيح للقانون .

وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ أصدرت المحكمة العليا حكما برفض هذا الطعن تأسيسا على أن هتك العرض هو الفعل الذي يقصد به التعدي الفاحش المناقض للآداب الذي يقع على جسم أو عرض شخص آخر ما دام ذلك الجزء من الجسم الذي وقع عليه الفعل يعد في حكم العورات ، وفيما يتعلق بتحديد العورة قالت المحكمة العليا : « وحيث إنه من المستقر عليه فقها وقضاء أن المرجع فيما يعد عورة وما لا يعد كذلك ، إنما يرجع فيه إلى العرف الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية ، وأن المرجع في التفرقة بين الأفعال التي تبلغ درجة من الفحش وما لم تبلغ ذلك هو لمحة الموضوع تستنتج من الوقائع المعروضة عليها ومن الظروف والبيئة التي وقعت فيها . وحيث أن المحكمة المطعون في حكمها حين استخلصت من وقائع الدعوى ومن ظروفها ومن صغر سن المجنى عليها وقالت في ذلك ما معناه أن مجرد وضع المتهم يده على رأس المجنى عليها وعلى كتفها لا يصل إلى حد المساس بعوراتها وكيفت الواقعة على هذا الأساس فإن ما ذهب إليه المحكمة يكون سديدا ومؤديا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، (١) » .

وواضح من هذا الحكم أن المحكمة العليا قد عدلت عن قضائها السابق الذي قررت فيه أن جسم المرأة كله عورة ، وأن المساس بأي جزء منه يكون جريمة هتك العرض . وقررت أن ما يعد عورة وما لا يعد كذلك مرجعه إلى العرف الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية .

ضابط العورة وحده لا يكفي :

يؤدي الضابط الذي أخذت به المحكمة العليا الليبية - وهو استتالة الفعل إلى جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات - إلى نتائج صحيحة في أغلب الأحوال . فالاعتداء على مواطن العفة يدخل في هتك العرض بلا شبهة لما ينطوي عليه من جسامة . ولكن هذا المعيار يؤدي إلى التضيق من دائرة ما يعد هتك عرض ، فبينما ملامسة عجز امرأة أو رجل ولومن فوق الملابس تعتبر طبقا لهذا المعيار هتك عرض ، فإن أي اعتداء فاحش يقع على يد المجنى عليه أو فمه لا يعتبر إلا مجرد فعل فاضح لأن اليد والفم لا يدخلان في العورات . ولم يفت ذلك محكمة النقض المصرية فقالت في حكم لها : « أنه لا مزية في أن المبدأ الذي قرره هذه المحكمة لم يرد به حصر الحالات التي يصح أن تدرج تحت جريمة هتك العرض ، والقول بأن ما عداها خارج حتما عن الجريمة المذكورة ، وإنما هو مبدأ جنائي تناولت فيه المحكمة جريمة هتك العرض من ناحيتها الأكثر وقوعا ، تلك الناحية التي يقع فيها المساس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفا في حكم العورات ، وقطعت المحكمة بأن مثل هذا المساس يجب حتما وفي كل

(١) المحكمة العليا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجلة المحكمة العليا ص ٤ عدد ٣ ص ٢٢ .

الاحوال أن يعد من قبيل هتك العرض لما فيه من الاخلال بحياء المجنى عليه العرضي. وظاهر أن هذا لا يفيد أن أفعال هتك العرض محصورة في هذه الناحية أو أن الجريمة لا يتصور وقوعها إلا على هذا النحو ، بل قد يتصور العقل — في أحوال قد تكون في ذاتها نادرة أو قليلة الوقوع — إمكان الاخلال بحياء المجنى عليه العرضي بأفعال لا تصيب من جسمه موضعاً يعد عورة ، ولا يجوز مع ذلك التردد في اعتبارها من قبيل هتك العرض نظراً لمبلغ ما يصاحبها من الفحش ، ولأنها من ناحية أخرى أصابت جسم المجنى عليه فخدشت حيائه العرضي ، وإن لم يقع المساس فيها بشيء من عوراته ، كما لو وضع الجاني عضوه التناسلي في يد المجنى عليه أو في فمه أو في جزء آخر من جسمه لا يعد عورة ، فهذه الأفعال ونظائرها لا يمكن أن يشك في أنها من قبيل هتك العرض ، وكل ذلك مما ينبغى أن يبقى فاضحاً لتقدير المحكمة ، إذ من المتعذر — أن لم يكن من المستحيل — حصره في نطاق واحد واخضاعه لقاعدة واحدة ، (١) .

الآن يمكن القول بأن هتك العرض يتحقق ليس فقط بكل فعل يستطيل إلى عورة المجنى عليه ، وإنما يتحقق أيضاً بكل فعل يستطيل إلى أي جزء من جسم للمجنى عليه إذا كان من شأنه أن يخل على نحو جسيم بعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه نظراً لمبلغ ما يصاحب الفعل من فحش . ولذلك يقول بعض الفقهاء أن الفعل الفاضح يخدش الحياء ، أما هتك العرض فيجرحه جرحاً بليغاً ، وفي الاصطلاح الفرنسي لكل منهما دلالة واضحة على ذلك ، فالفعل الفاضح يسمى *outrage à la pudeur* أي اهانة للحياء أو العرض ، وهتك العرض يسمى *attentat à la pudeur* أي اعتداء جسيم أو انتهاك للحياء أو العرض (٢) .

وقد تنبّهت المحكمة العليا الليبية في أحكامها الحديثة — ومنها الحكم محل هذا التعليق — إلى ما في ضابط العورة من نقص ، فلم تكتف به ، بل أضافت إليه جسامته الاخلال بالحياء العرضي للمجنى عليه حتى ولو استطال الفعل إلى ما لا يعد عورة . وهذا واضح من قول المحكمة في الحكم محل هذا التعليق : « ٠٠٠٠٠ » أن الركن المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بكل فعل يستطيل إلى ما يعد عورة في جسم المجنى عليها أو يستطيل إلى أي جزء آخر لا يعد عورة إلا أنه يخل على نحو جسيم بعاطفة الحياء عندها نظراً لمبلغ ما يصاحب الفعل من فحش . » (٣) .

ونأمل أن يستقر قضاء المحكمة العليا على هذا النحو (٣) .

(١) نقض في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٧١ من ٣٦٦ .
(٢) محمد مصطفى القلبي — هتك العرض والفعل الفاضح وضابط التفرقة بينهما — مجلة القانون والاقتصاد من ٤ من ٨٨٤ .
(٣) وهذا المعيار هو ما تأخذ به محكمة النقض المصرية . ونكتفي بالإشارة إلى ما قضت به من أنه متى كان الفعل المادي الذي قاربه المتهم هو مباغلة المجنى عليها (جامعة أمشاط سجاير) بوضع يدها الممدودة على قبله من خارج الملابس فإن هذا الفعل مما يخدش حياء المجنى عليها العرضي وقد استطال إلى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوافر به الركن المادي لجناية هتك العرض (نقض في ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض من ٩ رقم ٨٣ من ٢٩٨) .

بحوث جارية بالوحدات الجنائية بالمركز

١ — وحدة بحوث العقوبة والتدابير الاحترازية

١ — الاعتبارات القانونية والقضائية التي تؤثر في تقدير القاضى للعقوبة .

اهمية الدراسة :

تحرص التشريعات على اعطاء القاضى سلطة تقديرية واسعة لكي يستعمل هذه السلطة في تفريد العقوبة . ويتأتى ذلك عادة عن طريق النص في القانون على عقوبة من حددين للجريمة ، وكثيرا ما يكون التراوح بين الحدين كبيرا حتى يجيء قسطه للعقوبة مراعىا مختلف الاعتبارات المتعلقة بالجاني والجريمة . وقد ينص القانون على عقوبتين للجريمة يختار القاضى من بينهما ما يراه أكثر ملاءمة . وفضلا عن ذلك فان له أن ينزل بالعقوبة عن حدها الأدنى كما له أن يأمر بوقف تنفيذها .

وقد لوحظ — وذلك على نطاق يكاد يكون عالميا — كثرة الأحكام الصادرة بعقوبات حبس قصيرة المدة ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة كبيرة في عدد المودعين في المؤسسات العقابية مع ما يستتبع ذلك من مشكلات تكاد تستعصى على الحل . وقد أطلق البعض على هذا الاتجاه تعبير « عقدة الحد الأدنى » minimum - term complex

وتبدو أهمية هذه الدراسة من ناحية في أنها تلقى الضوء على مشكلة الحبس القصير المدة بأن تبين مختلف الاعتبارات التي تجعل المحاكم تنحو هذا النحو . وهى من ناحية أخرى تدخل ضمن الموضوعات الرئيسية التي ستناقش في المؤتمر القادم للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى ، وهو الموضوع الخاص بالجوانب الفنية لتفريد القضائى للعقوبة .

خطة الدراسة :

تتضمن الدراسة مقدمة نظرية عن سلطة القاضى التقديرية . وتجرى الدراسة عن طريق تحليل محتويات نسبة معينة من ملفات قضايا الجنايات والجنح التى حكم فيها نهائيا في دوائر عدد من محاكم الاستئناف بالجمهورية، ثم تعالج البيانات التى يتحصل عليها احصائيا للتعرف على الاعتبارات المختلفة التى بنت عليها المحكمة تقديرها للعقوبة .

والى جانب ذلك يمكن استطلاع آراء عدد من القضاة عن طريق استمارة تعد لهذا الغرض — عن العوامل المختلفة التى يراعونها فى تقدير العقوبة ، وعما اذا كان خلو القانون من أية رقابة على سلطة القاضى التقديرية له دخل فيما يلاحظ من اسراف المحاكم فى الحكم بعقوبات قصيرة المدة .

مدة البحث :

ينتظر الانتهاء منه خلال العام العلمى الحالى .

٢ — دراسة تقييمية لبرامج المعاملة فى المؤسسات العقابية .

خطة الدراسة :

تقوم الدراسة على اساس استطلاع آراء عدد من نزلاء السجون . على أن يراعى فى اختيار العينة أن تكون ممثلة لنزلاء الأنواع المختلفة من المؤسسات ، وهى اليمانات والسجون العمومية والسجون المركزية . ويتم استطلاع الراى عن طريق استبيان يتضمن بنودا تغطى مختلف برامج المعاملة وما يتصل بها ١٥١

ومن ناحية أخرى وحتى تكون الدراسة شاملة يعد استبيان آخر للموظفين القائمين على تنفيذ برامج المعاملة ، على أن تكون عينتهم ممثلة لفئة المديرين والضباط والاختصاصيين الاجتماعيين ومعلمى الحرف والوعاظ والسجّاتين .

مدة البحث :

ينتظر أن ينتهى العمل فى البحث خلال العام العلمى الحالى .

٢ - وحدة بحوث كشف الجريمة

بحث

« تفريد الخط العربي »

مقدمة :

تلعب الكتابة باللغات القومية دورا رئيسيا هاما في حياة وتطور المجتمعات والشعوب خاصة فيما يتعلق بالجوانب الحضارية والثقافية ولقد كانت اللغة العربية من ضمن اللغات القديمة والعريقة التي ساهمت في تقدم وازدهار العلم والحضارة في ثلاث قارات كبرى هي آسيا وأفريقيا وأوروبا ، كما أنها لازالت هي المحور الرئيسي الذي يدور حوله أهم مقومات القومية العربية .

ولقد أجريت الكثير من الدراسات المتعمقة على الكتابات الأجنبية في البلاد المتقدمة استهدفت العديد من الأغراض العلمية والثقافية خاصة ما يتعلق منها بنواحي التفريد والمميزات الكتابية الأخرى التي كان لها أكبر الأثر في الاستفادة منها في أغراض التحقيق الجنائي وكشف جرائم التزييف والتزوير في المخطوطات والمستندات .

ورغم عراقة لغتنا العربية وما تتمتع به من ثراء سواء في جوانبها التعبيرية أو الكتابية فإنها لم تحظى حتى الآن بدراسة علمية كاملة للتعرف الشامل على مميزاتها وعناصر فرديتها بين اللغات الحية الأخرى وكذلك على فردية الكاتبين بها حتى تكون هذه الدراسة من بين الاسس التي تركز عليها عمليات فحص ومضاهاة المستندات المحررة باللغة العربية .

أهداف البحث :

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي :

١ - التعرف على عناصر فردية الكتابة باللغة العربية والكاتبين بها .

٢ - التعرف على مدى التطور الخطي في مراحل التعليم الصاعدة من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية .

٣ - التعرف على مدى انعكاس مهنة الشخص على خصائصه الخطية وبالتالي الطابع المميز لكل مهنة من المهن التي تعتبر الكتابة عنصرا من عناصرها .

- ٤ - تتبع تأثير خط اليد بالمرض الذي ينتاب الكاتبين .
- ٥ - اجراء دراسة سيكلوجية المخطوط اليدوية المحررة باللغة العربية ووضع الاسس الملائمة للكتابة بهذه اللغة .

هيئة البحث :

- ١ - دكتور زين العابدين سليم مشرفا
- ٢ - دكتور محمد صالح عثمان مدير عام التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى مستشارا
- ٣ - الاستاذ على الصياد الطب الشرعى
- ٤ - دكتور عادل فهمى
- ٥ - الاستاذ سعد منتصر الطب الشرعى
- ٦ - الاستاذ يسرى عبد الحميد
- ٧ - الاساتذة نادية جمال الدين سكرتيرة فنية

بحث

التسمم ببعض المواد وعلاقتها بالوجبة الغذائية

نتيجة للزيادة الهائلة فى مواد الصناعة — فان العمال فى الصناعات المختلفة يتعرضون باستمرار لمواد ذات تأثير سام أو مواد تؤثر فى حيوية العامل وقدرته على القيام بواجبه على الوجه الاكمل — والعامل المصرى بصفة خاصة عرضة للتأثر بهذه المواد أكثر من أى عامل فى الدول الصناعية المتقدمة — فمعروف ان تنفيذ المشروعات الصناعية يضعون فى الاعتبار ان تكون المواد الكيماوية المتسربة لا تؤثر فى الشخص العادى وعلى ذلك فان الشخص السليم قد لا يتأثر على الاطلاق ببعض هذه المواد فى حين أن الشخص الذى يعانى من بعض الامراض أو الضعف العام يكون عرضة أكثر للتأثر بهذه المواد ومن أمثلة ذلك :

١ — أمراض النقص فى بعض المواد الاساسية بالجسم كالمواد البروتينية وغيرها .

٢ — الامراض المزمنة .

٣ — استخدام بعض العقاقير لمعالجة بعض الامراض المستوطنة التى تضاعفت من تأثير مواد الصناعة .

ونفس الشئ ينطبق على الفلاحين الذين يتعرضون للمبيدات الحشرية والذين يعانون من الامراض السابقة بل وأكثر .

وقد استقر الرأى على تحديد القطاعات الاتية من الصناعات :

أ — عمال صناعة البطاريات : وتعرضهم لمادة المنجنيز .

ب — عمال صناعة الحرير الصناعى : وتعرضهم لمادة ثانى كبريتيد الكريون .

ج — عمال صناعة التبغ : وتعرضهم لمادة النيكوتين .

وبالنسبة للفلاحين تدرس { قطاعات من الفلاحين المعرضين لمادة الـ د. د. ت والمواد العضوية الفسفورية .

هيئة البحث :

- | | |
|------------------------------|------------|
| ١ — د . عادل محمد فهمى | مشرفا |
| ٢ — د . بهيرة على فهميم | عضو |
| ٣ — د . ممدوح يحيى كامل | عضو |
| ٤ — الاستاذ أحمد فتحى الليثى | سكرتير فنى |

٣ - وحدة بحوث السلوك الاجرامى

بحث ظاهرة الرشوة

يمر المجتمع المصرى فى الوقت الراهن بمرحلة تتسم بالتغير الاجتماعى الواسع المدى الذى يشمل البناء الاقتصادى الاساسى للمجتمع وما يعلوه من قيم وعادات وتقاليد . ويرد هذا التغير الاجتماعى أساسا الى الجهود المخططة التى تبذل على مستوى الدولة لنقل المجتمع المصرى من مجتمع رأسمالى الى مجتمع اشتراكى .

واذا كانت مرحلة الانتقال تثير مشكلات عديدة اقتصادية وسياسية . الا أنها تثير أيضا مشكلات اجتماعية بالغة الخطورة يمكن أن لم تجابه بطريقة علمية دقيقة وبمنظرة سياسية ذائبة أن تضع عقبات متعددة أمام طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن بين هذه المشكلات الاجتماعية مشكلة «الاغراق الاجتماعى» الذى يتخذ صورة العدوان على المال العام بشتى صوره كالاختلاس والسرقة ، او الذى يتخذ صورة المخالفة الاجرامية للثقة الادارية مثل صورة جرائم الرشوة التى هى فى صميمها اهدار للثقة التى وضعتها الدولة فى شخص الموظف العام .

وهناك شواهد عديدة تشير الى انتشار جرائم الرشوة فى الوقت الراهن فى مختلف القطاعات فى المجتمع ، فى مصالح الحكومة ، وفى مؤسسات القطاع العام على حد سواء . وتتخذ هذه الرشوة صورا شتى قد تكون بارزة فى بعض الاحيان بحيث يمكن التعرف على ملامحها ، وقد تكون مستترة فى أحيان أخرى بحيث يصبح من الصعوبة بمكان معرفة خباياها .

وجريمة الرشوة تعد نموذجا للجريمة التى لا يمكن معرفة حجمها على وجه التحديد فهى جريمة تتسم بزيادة نسبة الارقام المجهولة Dark numbers

لن ينطلق البحث من التعريف القانونى للرشوة ، وهو التعريف الذى من شأن النزول عند أحكامه المحددة ، خروج حالات عديدة من صور الرشوة بالمعنى الاجتماعى . كما أن البحث لن يعنى بالوقوف فقط عند المحكوم عليهم فى جرائم الرشوة ، بل سيحاول الوصول الى الحالات التى سبق لها أن رشت أو ارتشت أو توسطت فى رشوة وحتى ولو لم تعرف ويصدر عليها حكم جنائى .

مستويات التحليل العلمى فى البحث :

يقوم البحث على أساس ثلاثة أبعاد متميزة ومتكاملة معا ويمكن أن نحددها فى :

١ - البعد المؤسسى :

يفترض البحث أن نوعية المؤسسات القائمة وطبيعة تنظيمها الداخلى من حيث البساطة والتعقيد والتقييم العلمى للعمل وتحديد المسئوليات .. الخ لها

علاقة بجرائم الرشوة . فكلما زادت البيروقراطية فى مؤسسة ما واتخذت صورة مرضية وخصوصا المؤسسات اللصيقة بالجمهور ، فكلما كان هناك احتمال لان تنشأ مواقف اجرامية تعرض فيها الرشوة أو تقبل أو يتوسط فيها ، حتى يستطيع أفراد الجمهور انهاء مصالحهم فى وقت معقول . ومن ثم تبدو أهمية هذا البعد بالنسبة للدراسة الحالية .

٢ - البعد الفردى :

يرتكب جرائم الرشوة أفراد قد تتعدد صفاتهم ، حسب الاوصاف القانونية فقد يكونون راشين وقد يكونون مرتشين وقد يكونون وسطاء .

وأيا كانت صفات هؤلاء المجرمين القانونية فمما لا شك فيه ان الدراسة المتعمقة لحالات من المرتشين من وجهة النظر الاجتماعية والنفسية ، يمكن ان تلقى بأضواء قوية ، على الدوافع التى تدفع هؤلاء المجرمين على عرض الرشوة بصورة متكررة أو قبولها أو التوسط فيها .

٣ - البعد الاجتماعى :

تحدث الرشوة فى اطار تنظيمى اجتماعى معين . وازدياد جرائم الرشوة بشكل ملحوظ ، يجعلها تبدو فى صورة المشكلة الاجتماعية التى تتطلب حلا ، سواء على مستوى العمل الاجتماعى أو العمل السياسى أو العمل التشريعى وهى بهذه الصورة تكشف عن أعراض تفكك اجتماعى وانحلال فردى فى نفس الوقت .

ويثير التفكك الاجتماعى مشكلات خطيرة تتعلق بنوعية القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع أو التى تسود بين بعض الطبقات الاجتماعية على الأقل ، هذه الطبقات التى تملك بحكم وضعها فى المجتمع القدرة على تشكيل القيم السائدة لدى باقى الطبقات أو على أقل تقدير الاسهام فى هذه العملية بصورة بارزة .

ان هذا البعد الاجتماعى من أبعاد البحث يثير التساؤلات عن القيم المنحرفة السائدة التى تركز على الكسب السريع بأى وسيلة مشروعة أو غير مشروعة ،

منهج البحث وأدواته :

على ضوء الابعاد الثلاثة للتحليل التى عرضناها يمكننا أن نحدد منهج البحث وأدواته ويتسم هذا المنهج بالآتى :

١ - ان هذا المنهج يتسم بالمرونة ولا يقف عند حدود القواعد الجامدة التى كثيرا ما تقيد حركة الباحث العلمى فى كثير من البحوث . كما انه يتسم

بالتكامل بمعنى أنه لن يعتمد على البحث الميداني فقط . وإنما سيحاول الربط بين التحليل النظري والوصفي .

٢ - يقوم البحث على أساس تعدد العينات التي ستخضع للدراسة . فلن يقتنع البحث بعينه المجرمين المحكوم عليهم في قضايا الرشوة وإنما سيتوجه لاستطلاع رأى الجمهور بكل فئاته وقد يركز على فئة أو فئات خاصة لأهميتها كالقادة السياسيين ورجال القانون ورجال الشرطة لقياس اتجاهاتهم ازاء ظاهرة الرشوة .

٣ - يهدف منهج البحث الى دراسة ظاهرة الرشوة فى القطاعات والمؤسسات التى تحدث فيها فعلا محاولا الوصول الى العمليات المتشابكة والمعقدة الادارية والاجتماعية والاقتصادية والقروية التى تسهم فى حدوثها وانتشارها .

على ضوء هذه الاعتبارات يمكننا ان نحدد كيف سندرس ابعاد البحث المختلفة .

دراسة البعد المؤسسى :

اختيار عدد من المؤسسات (المصالح الحكومية ومؤسسات القطاع العام) التى تتصل بمشكلات الجمهور مباشرة أو غير مباشرة لكى تجرى عليها دراسة حالة من وجهة التنظيم الادارى .

دراسة البعد الفردى :

يشمل هذا البعد فى دراسة الراشيين والمرتشين والوسطاء وذلك من حيث،

- المستوى التعليمى والثقافى
- الحالة الأسرية
- المهنة
- الظروف المالية
- المرتب او الدخل
- التكوين النفسى
- الخلفية الاجتماعية .

دراسة البعد الاجتماعى :

يتمثل هذا البعد فى القيام بدراسة وصفية وتحليلية لنسق القيم السائدة فى المجتمع وللقيم الاجتماعية السائدة لدى كل طبقة اجتماعية ويمكن اجراء قياسات اتجاهات واسعة المدى على عينات من طبقات اجتماعية مختلفة تقوم على أساس متطور رجب لا يركز بالضرورة على ظاهرة الرشوة .

تعيين الحديد فى الاحبار

دكتور عادل فهمى

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تلخيص

تمثل الاحبار الحديدية حوالى ٤٠ فى المائة من عينات الاحبار التى توجد بالاسواق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان معظم المستندات الهامة تكتب عادة باحبار حديدية - من أجل هذا فان دراسة الحديد فى الاحبار ذات أهمية قصوى فى مجال فحص المستندات .

لقد أمكن بواسطة الدراسة الكروماتوجرافية ان نفرق بين احبار حديدية واحبار غير حديدية . لذلك فانه من الاهمية بمكان أن نتحدد كمية الحديد فى الاحبار وفى الكتابة - وقد أمكن من خلال الدراسات الطيفية أن نحدد كمية الحديد الى درجة من الحساسية وصلت الى حد تقدير كمية لا تتعدى جزئين من مليون .

كذلك فان ادخال مادة الفينانثرولين فى محلول الفصل أدى الى تعيين الحديدوز بدرجة عالية جدا من الكفاءة .

وهكذا فبهذه الوسيلة يمكن تعيين كمية الحديدك والحديدوز فى الحبر وفى الكتابة على كروماتوجرام واحد - وهو ما يؤكد الى حد كبير الطرق الطبيعية والكيميائية السابق استعمالها .

ويجدر هنا أن نشير الى أن افضل طريقة لازالة الكتابة من على المستند هو استخدام قطعة زجاج مسننة للقشط - وذلك لتدخل الحديد اذا استخدمت آلة معدنية فى القشط - او لعدم ازالة الكتابة تماما فى حالة استخدام محلول مذييب .

وهكذا فان هذه الطريقة قد أضافت بعدا جديدا فى مشكلة تعيين عمر الكتابة .

It could be concluded from the above results that it would be possible to apply such technique in the problem of estimation the age of writing. As there are various factors playing important roles in the process of transformation of ferrous into ferric iron in ink writings, it was found to study such factors accurately, a research point for further investigation.

Sampling of Ink Writing for Chromatographic Analysis :

The chromatographic study was mainly applied to intact ink. However, it was found of importance to apply such study on ink writings on documents, a matter commonly met with in the field of document examination.

Solvent extraction of ink from the document failed to remove all the components from the paper. It is preferable to remove completely the ink writing from a specific area of the document accompanied with few fibers of paper by a sharp glass rod as the use of metallic instrument will interfere with the true picture of the iron content (o-phenanthroline hydrochloride detects less than 10^{-9} gram of ferrous iron).

This procedure is inevitable as the nigrosine and ferric tannate are firmly attached to cellulose fibres of the paper and could not be extracted by any solvent.

REFERENCES :

- 1.—Darawy, Z. and Fahmy, A.; The National Review of Criminal Science, The National Center for Social and Criminological Research, U.A.R., P. 446, Nov. 1965.
- 2.—Hinrichsen, Chem. Zeit., XXXVII, 265 1913
- 3.—Mitchell, C.A., Analyst, XXXIII, 80, 1908
- 4.—Kedesdy, E.; Inks and Ink Testing, Papier-Ztg., 33, 58 (July 19) , 2263-4; 59 (July 23), 2297-8; 60(July 26), 2333-4 (1907).
- 5.—Elbeih, I.I.M. and Abou-Elnaga; Estimation of lead & bismuth, iron, manganese and of magnesium and beryllium after paper chromatographic separation, Analyst, 47, 59-60 (1958).
- 6.—Rhodes, H.T.F., Oxidation of ferrous in iron-gall ink, Chemistry and Industry 59, 143-5 (1940).

**TABLE III.—Spectrophotometric Determination
of Iron (II)**

Inks	Absorption%	Molarity (10—5)	Weight %
Fountain Pen Ink	24.0	1.44	0.08
Quink (B.B.)	36.0	2.16	0.12
Azurco (B.B.)	24.0	1.44	0.08
Khodeir (B.B.)	27.2	1.62	0.09
Hero (B.B.)	24.0	1.44	0.08
Peking (B.B.)	21.2	1.26	0.07
Kadilac (B.B.)	21.2	1.26	0.07
Nyphtis (B.B.)	30.0	1.80	0.10
Goodlac (B.B.)	18.4	1.08	0.06
Quink (P.B.)	33.2	1.98	0.11
Kadiok (B.B.)	33.2	1.98	0.11
Peltkan (B.B.)	36.0	2.16	0.12
Glimex (B.B.)	24.0	1.44	0.08
Crocodil (B.B.)	45.2	2.70	0.15
Ostrich (P.B.)	30.0	1.80	0.10

(B.B.) : Blue-Black

(P.B.) : Permanent-Blue.

**TABLE IV.—Spectrophotometric Determination of Iron (III)
and Iron (II) in Ink Samples**

Inks	Iron (III) Weight%	Iron (II) Weight %	Total Iron Weight %
Fountain Pen Ink	0.55	0.07	0.62
Quink (B.B.)	0.50	0.10	0.60
Azurco (B.B.)	0.50	0.07	0.57
Khodeir (B.B.)	0.50	0.07	0.57
Hero (B.B.)	0.50	0.06	0.56
Peking (B.B.)	0.50	0.06	0.56
Kadilac (B.B.)	0.50	0.05	0.55
Nyphtis (B.B.)	0.45	0.07	0.52
Goodlac (B.B.)	0.40	0.04	0.44
Quink (P.B.)	0.15	0.09	0.24
Kadiok (B.B.)	0.15	0.10	0.25
Peltkan (B.B.)	0.15	0.09	0.24
Glimex (B.B.)	0.15	0.07	0.22
Crocodil (B.B.)	0.10	0.10	0.20
Ostrich (P.B.)	0.10	0.09	0.19

(B.B.) : Blue-Black

(P.B.) : Permanent¹Blue.

both iron (II) and iron (III) needed enough amounts of the complexing agents to give their stable absorption maxima. In case of iron (II) it was found that not less than five molecules of o-phenanthroline hydrochloride must be added to one mole of iron(II) in order to attain the correct absorption maximum.

Thus, a quantitative curve of higher efficiency could be obtained by adding enough amounts of o-phenanthroline hydrochloride. This curve was used for the quantitative determination of iron (II) present in iron-based inks.

Fifteen samples of iron-based inks were developed by the solvent containing both sulphosalicylic acid and o-phenanthroline hydrochloride; the band of iron (III) -complex was quantitatively eluted and measured, then iron (II) -complex band was also eluted and measured. By determining the weight percent for both iron (III) and iron (II) the total amount of iron in ink could be obtained (Table IV).

Conclusion :

From the previous part it was noticed that the amount of ferric iron determined in the ink sample does not represent the true value of total iron originally added in ink manufacture, as the transformation of the ferrous iron into ferric iron is incomplete. Thus the estimation of the residual iron (II) is a must.

The total iron was determined accurately as both ferric and ferrous iron on a single chromatogram using butanol solvent including : sulphosalicylic acid (Fe^{3+}) and o-phenanthroline hydrochloride (Fe^{2+}), in which case two separated bands were obtained on the chromatogram which were eluted and estimated individually. It was also noticed that the total iron content provided a decisive measure of differentiation of very closely similar varieties of inks.

Tables (II and IV) show that the amount of ferric iron in earlier experiments (Table II) were lower than those obtained in Table IV, this could be due to the period elapsed between the two analyses (about three months) and the increased oxidation of the ferrous content of the sample.

Accordingly it was of interest to find out the extent of oxidation of a very old specimen of ink by the above mentioned technique. It was possible to trace the presence of ferrous iron in ink writing dated 1940. This proves that the process of oxidation of ferrous to ferric iron in ink writings is endless, though it was known (6) that such process is completed at a period of a maximum few months.

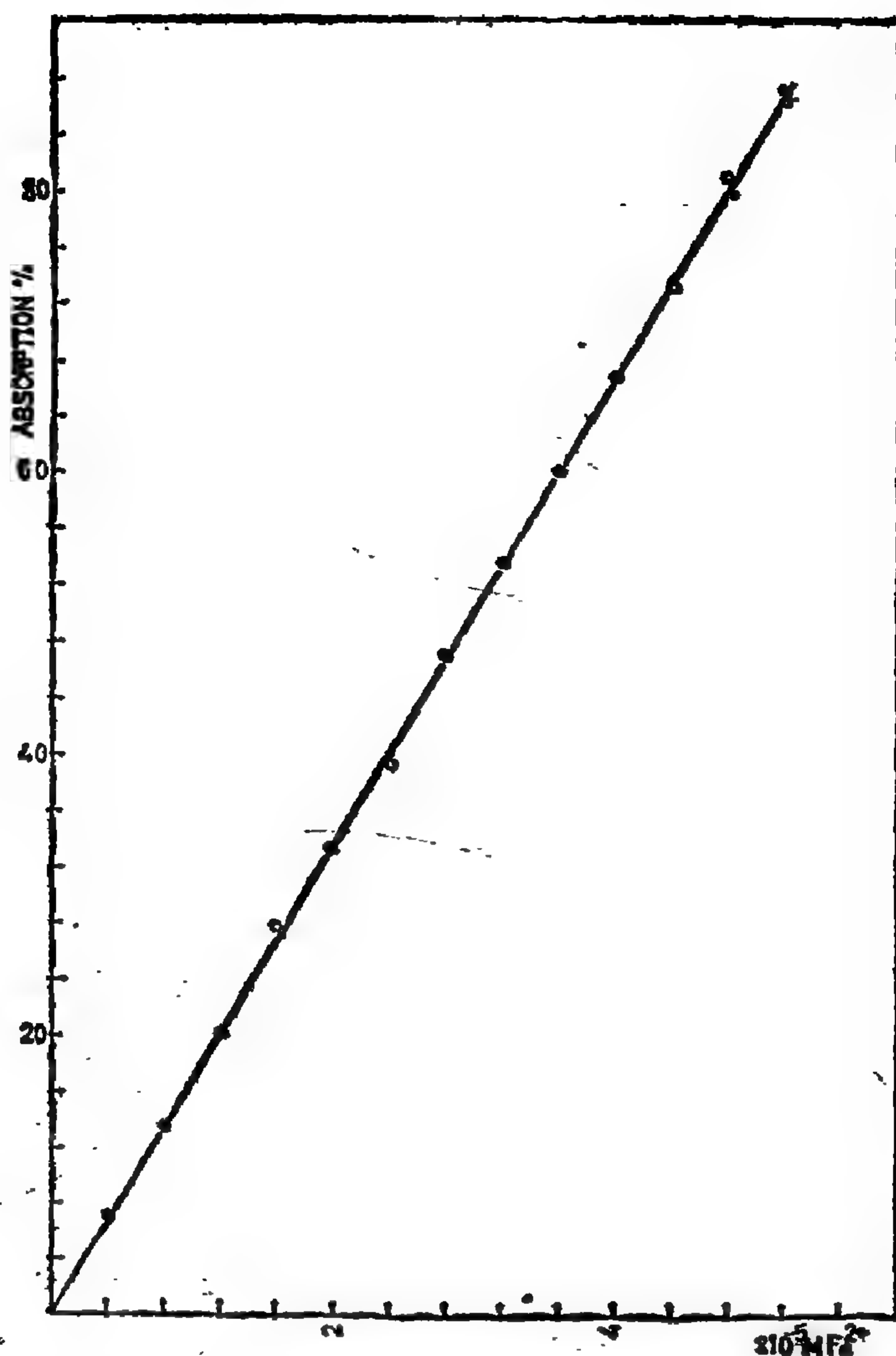


FIG 9.—Quantitative estimation of iron (II):

represent the standard curve.

recovered from known amounts of ferrous iron with the addition of coloring matter to give an artificial sample of ink applied to paper and developed with Ph. containing solvent.

DISCUSSION

The presence of the purple band in the strip containing iron based ink and that containing iron (II) only (at the same Rf-value) and the absence of this band from the strip containing iron (III), supported the conclusion that this band is actually due to iron (II) complex and there is no evidence for the formation of iron (III) complex with o-phenanthroline hydrochloride.

The iron (II) complex, however, exhibits about the same phenomenon obtained from the iron (III) sulphosalicylate complex, in that

from 1 : 2 to 1 : 3, became so small between 1 : 3 and 1 : 4 and no difference at all could be observed at higher molar ratio (Fig. 8).

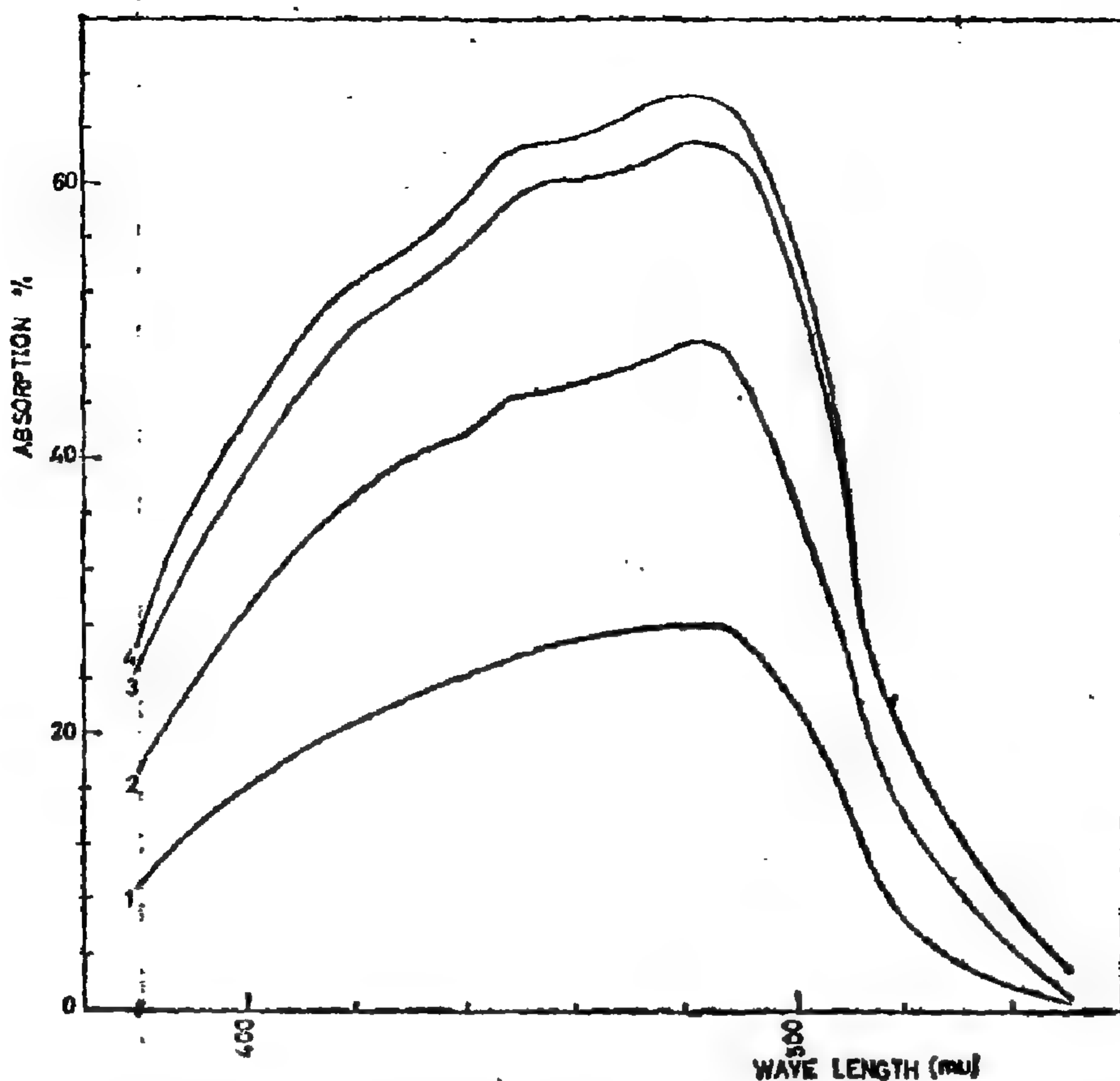


FIG. 8.—Absorption maxima of (Fe²⁺ : Ph.) complexes at pH 4.0 triogol
Fe²⁺ : Ph. : 1 : 1, 2- 1 : 2, 3- 1 : 3, 4- 1 : 4, 1 : 5, 1 : 10, 1 : 20

In the construction of the standard quantitative curve, it was found that the three straight lines obtained from the direct measurement, iron (II) complex eluted from clean chromatogram and that eluted from chromatogram contained ink, passed through the origin and had the same spectrophotometric characters (Fig. 9).

Fifteen samples of iron-based inks, were treated as before and the amount of iron (II) in terms of molarities and weight percent were determined (Table III).

cond strip. On a third strip, 0.02M of ferrous ammonium sulphate (in 5% ascorbic acid to prevent the oxidation of ferrous to ferric iron), was applied. The three strips were developed by the solvent :

Butanol	40 ml
sulphosalicylic acid (5%)	40 ml
o-phenanthroline hydrochloride (0.5%)	20 ml

2.—Preparation of Standard Samples :

Accurately 0.05867 g. of o-phenanthroline hydrochloride was dissolved in 200 ml distilled water, and 0.09804 g. of ferrous ammonium sulphate was added and completed to 250 ml to give 0.001M of complex solution of ratio 1 : 1 (Fe $2+$: Ph. Ph. : phenanthroline hydrochloride). Solutions of molar ratios : 1 : 2, 1 : 3, 1 : 4, 1 : 5, 1 : 10 and 1 : 20 (Fe $2+$: Ph.) in which the molarity of ferrous iron was $4 \times 10^{-5}M$ were prepared. These solutions were subjected to spectrophotometric measurements in the visible region.

3.—Preparations of Standard Quantitative Curves :

Different concentrations of the ferrous iron complex of molar ratio 1 : 5 (Fe $2+$: Ph.) were subjected directly to spectrophotometric measurements. The same concentrations and molar ratio of this complex were applied to circular filter paper (Whatman No. 1) and developed by the butanol solvent mentioned above. After 36 hours the purple coloured band of the iron (II) complex was cut and eluted, so that the final concentration of each must be exactly equal to that given above. Then the colour intensity was measured as usual.

This method was again repeated by adding to the same concentrations of ferrous ammonium sulphate in 5% ascorbic acid, the substances which are usually added to the iron based inks.

RESULTS

On comparing the three estrips resulted from ink, iron (III) and iron (II), one could easily notice that in the first case a new band was developed at Rf-value of 0.86 in addition to the other coloured bands of dyes, that was due to ferrous phenanthroline complex. This band was also given in the strip containing iron (II), and not present in the strip containing iron (III).

It was found that the difference in the absorption maxima between molar ration 1 : 1 and 1 : 2 (Fe $2+$: Ph.) was so great that it decreased

which indicates that these two samples are belonging to two different types of inks (Table II).

Conclusion :

From this method it is possible to differentiate between two or more samples of iron-based inks. However, the only disadvantage lies in the fact that the ink is originally prepared from ferrous sulphate, gallo-tannic acid and other substances. These ferrous ions oxidised (in many ways) to ferric ions which combine with gallotannic acid to give ferri-gallotannate complex. The amount of ferric ions will depend on many factors and unlimited conditions, or at least ferric ions will increase with time. Thus, if two ink samples were prepared at different periods with the same amount of iron and were subjected to the above test, one would expect that these two samples would appear to contain different amounts of iron, which is not true.

II—Determination of Iron (II)

As mentioned before, iron-based inks are prepared by adding ferrous sulphate to gallotannic acid (beside the other substances), and through slow oxidation, the ferrous is oxidised to ferric iron which combines with gallotannic acid to form intense bluish-violet colour.

Thus, iron-based inks mainly contain ferrous and not ferric, and on determination of the iron (II) beside the previous determination of iron (III), one could estimate the total iron in ink samples.

In an attempt to determine the period after which no ferrous iron could be detected Rhodes (6) used α,α -bipyridyl (Hill, C.A. 25, 2387). However, on using o-phenanthroline hydrochloride, much better results were obtained. This latter substance was added to the solvent used in the chromatographic development, and after complete separation a purple band was observed near the solvent front. Thus one could expect that this band is due to the formation of ferrous iron complex. A detailed study of this band is described in the following part.

Experimental :

1.—Complexing Iron with O-Phenanthroline on Chromatogram :

Exactly 5×10^{-3} ml of a freshly prepared iron-based ink was applied to a strip (2 cm. width and 20 cm. in length) of Whatman No. 1 filter paper, in the form of short line. Similarly, the same amount of 0.02M ferric ammonium sulphate (in 15% sulphuric acid) was applied to a se-

ratio of sulphosalicylic acid which attained a very small variation after 1 : 10 (Fe^{3+} : HSc).

4— At pH 4.20 all the solutions gave absorption maxima at wavelength 450 mu. However, a large difference in absorption could be observed between curves : 1-2, 2-3 and 3-4. This difference decrease to a very small value after molar ratio 1 : 10 (Fe^{3+} : HSc).

5— At pH 5.20 The absorption maximum of the first molar ratio 1 : 1 (Fe^{3+} : HSc) shifted away from the visible region, while the second gave its maximum at 430 mu and all other complexes gave their maxima at 450 mu.

6— At pH 6.10 more sulphosalicylic acid was needed to avoid the precipitation of ferric hydroxide. Thus starting from molar ratio 1 : 3 (Fe^{3+} : HSc), one could obtain absorption maximum at 430 mu, and all other molar ratios gave their maxima at wavelength 440 mu.

From above, one could recommend that sulphosalicylic acid must added in excess to obtain the correct absorption value and carry out all experiments at pH 1.35 or at absorption maximum 470 mu, the reason is that at this wavelength it could be expected that there is only one complex which can be easily measured.

It was found that the eluted ferric-sulphosalicylate complex band was not affected by cellulose statining effect or by the presence of different materials in inks.

In the course of determination of iron(III) in different ink samples, it was noticed sometimes that the absorption maximum was not at 470 mu and that it was due to the contamination of ferric sulphosalicylate band on the chromatogram with other coloring bigments. In such cases the eluted band was repeatedly shaken with isoamyl alcohol (saturated with water) till all the contaminations of other colors were completely removed. This was indicated by a colorless alcoholic layer.

Fifteen different iron-based ink samples were analysed to determine quantitatively the iron content in the inks as molarities and weight percent.

In a very intersting case, it was found that two bottles of (Quink) ink, one marketed under the name „Permanent blue” and the other Permanent blue black after chromatographic development it was proved to be of the same pattern. On spectrophotometric investigation, all the bands gave nearly the same absorption character. The only difference was found in the quantitative evaluation of the iron (III) complex band

**TABLE II.—Spectrophotometric Determination
of Iron (III)**

Inks	Absorption%	Molarity	Weight%
Fountain Pen Ink	11. 7 %	9.72×10^{-5}	0.54 %
Quink (B.B.)	10. 8 %	9.00×10^{-5}	0.50 %
Azurco (B.B.)	10. 6 %	8.80×10^{-5}	0.49 %
Khodeir (B.B.)	10. 6 %	8.80×10^{-5}	0.49 %
Hero (B.B.)	10. 4 %	8.64×10^{-5}	0.48 %
Peking (B.B.)	10. 4 %	8.64×10^{-5}	0.48 %
Kadilac (B.B.)	10. 0 %	8.28×10^{-5}	0.46 %
Nyphtis (B.B.)	9. 1 %	7.56×10^{-5}	0.42 %
Goodlac (B.B.)	8. 2 %	7.20×10^{-5}	0.40 %
Quink (P.B.)	3. 2 %	2.52×10^{-5}	0.14 %
Kadiok (B.B.)	3. 2 %	2.53×10^{-5}	0.14 %
Peltkan (B.B.)	2. 8 %	2.34×10^{-5}	0.13 %
Glimex (B.B.)	2. 6 %	2.16×10^{-5}	0.12 %
Crocodil (B.B.)	2.15 %	1.80×10^{-5}	0.10 %
Ostrich (P.B.)	2.15 %	1.80×10^{-5}	0.10 %

(P.B.) : Permanent-Blue.

(B.B.) : Blue-Black

DISCUSSION

It was mentioned before that the chromatographic development using sulphosalicylic acid - containing solvents, gave a violet-red band which was proved to be iron (III) - sulphosalicylate complex. This violet-red band was used before in differentiation between iron-based inks and iron-free inks. Through many observations of the developed chromatograms of different ink samples, it was found however, that this violet-red band varied in its intensity from one ink to another. This phenomenon directed the work to study in detail the ferric sulphosalicylate complex.

Ferric ammonium sulphate was used as standard ferric ion source and accurate molarities of this substance were used in the quantitative evaluation of ferric ions in iron-based inks.

The spectrophotometric studies of this complex indicated that :
1-At pH 1.35 all solutions of different molar ratios of iron (III) and sulphosalicylic acid gave absorption maximum at wave length 470mu of more or less sharp peak at this maximum. This indicates that at this pH value there is only one complex that gave its peak at 470 mu. However, the increase in the absorption with the increase of sulphosalicylic acid ratio especially from curve 1,2 to 3 could not easily be explained. This increase in absorption which became very small at molar ratio 1 : 10 ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$) helped greatly in the quantitative determination of iron (III), so that for quantitative purposes, sulphosalicylic acid must be added in excess at pH 1.35.

2-At pH 2.20 all the solutions gave absorption maximum at wavelength 480 mu and the absorption became independent on the increase of the molar ratio of sulphosalicylic acid after 1 : 3 ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$). At this pH value less sharpness of the peak at maximum absorption was noticed. Also, one could expect that the increase in the pH value will shift the maximum absorption to a lower wavelength, but the case obtained gave unexpected result.

3-At pH 3.20 it could be easily observed that curves 1, 2 and 3 may have two absorption maxima : one in the near ultra-violet region and the other in the visible region. It could also be observed that all solutions gave their maxima at 460 mu except that of the solution of molar ratio 1 : 1 ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$). The flat maxima of all curves and the appearance of two peaks for curves 1, 2 and 3 could support the suggestion that there are more than one complex of iron (III) and sulphosalicylic acid. Again at this pH the increase in absorption became independent of the molar

In all the above spectrophotometric measurements, it was found that the colour intensity increased with the increase in the pH value. For the construction of standard quantitative curve of iron sulphosalicylate complex, it was found that in the three cases of recovery, the same straight line which passed through the origin was always obtained (Fig. 7).

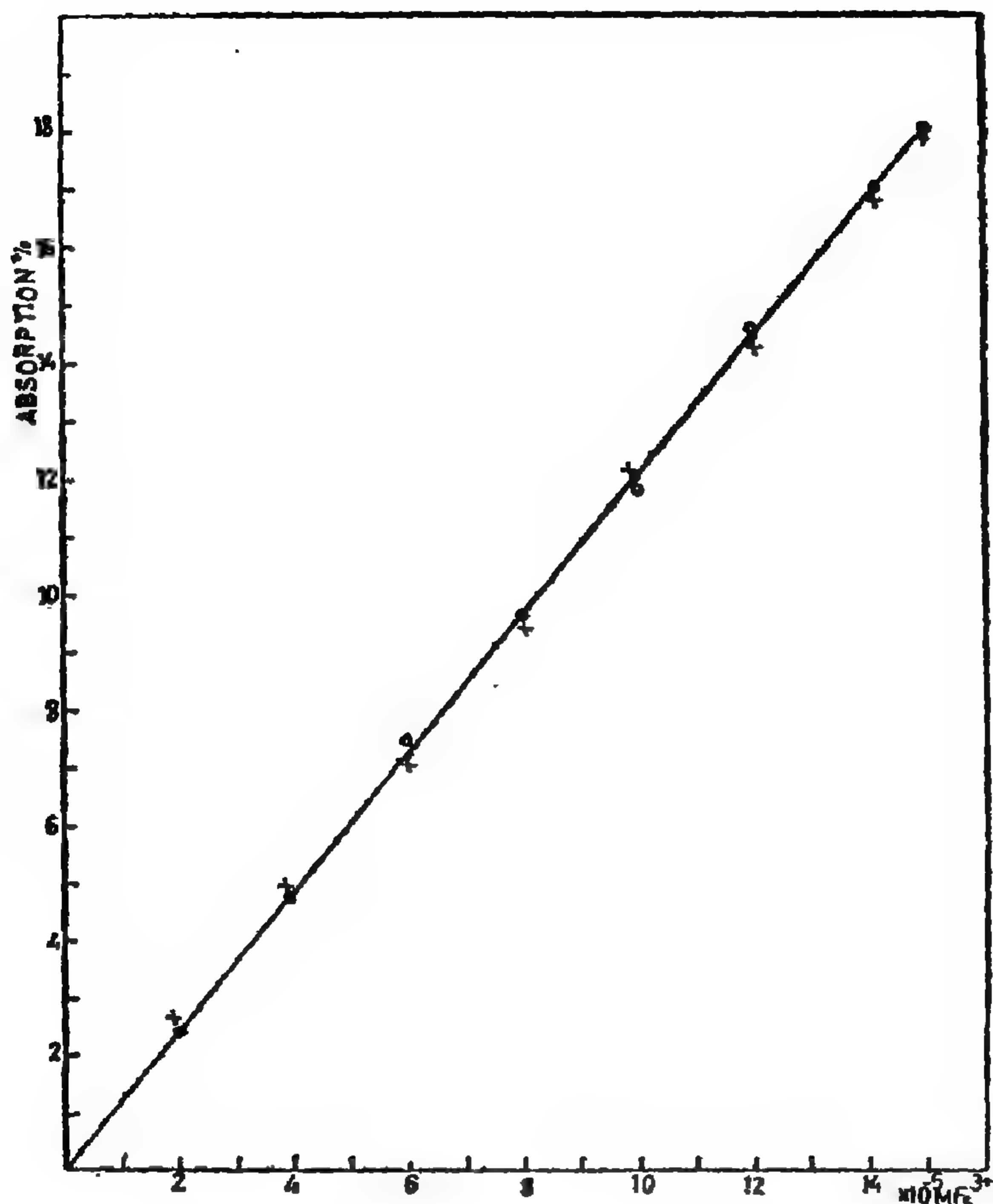


FIG. 7.—Quantitative estimation of iron (III) ;
 represent the standard curve.
 recovered from known amounts of ferric iron applied to paper and developed by
 butanol-sulphosalicylic acid solvent, the coloured band was eluted and measured.
 Same as above but with the addition of coloring matter to give an artificial sample
 of ink.

Fifteen samples of iron-based inks were subjected to such examination, and their iron content was found as given in Table II.

In Fig. 6, at pH 6.10, turbidity was observed in both solutions of 1 : 1, 1 : 2, (Fe^{3+} : HSc). The absorption maximum for 1 : 3 was obtained wave length 430 mu, while for solutions of 1 : 4, 1 : 5, 1 : 6, and 1 : 10 the absorption maxime were attained at 440 mu.

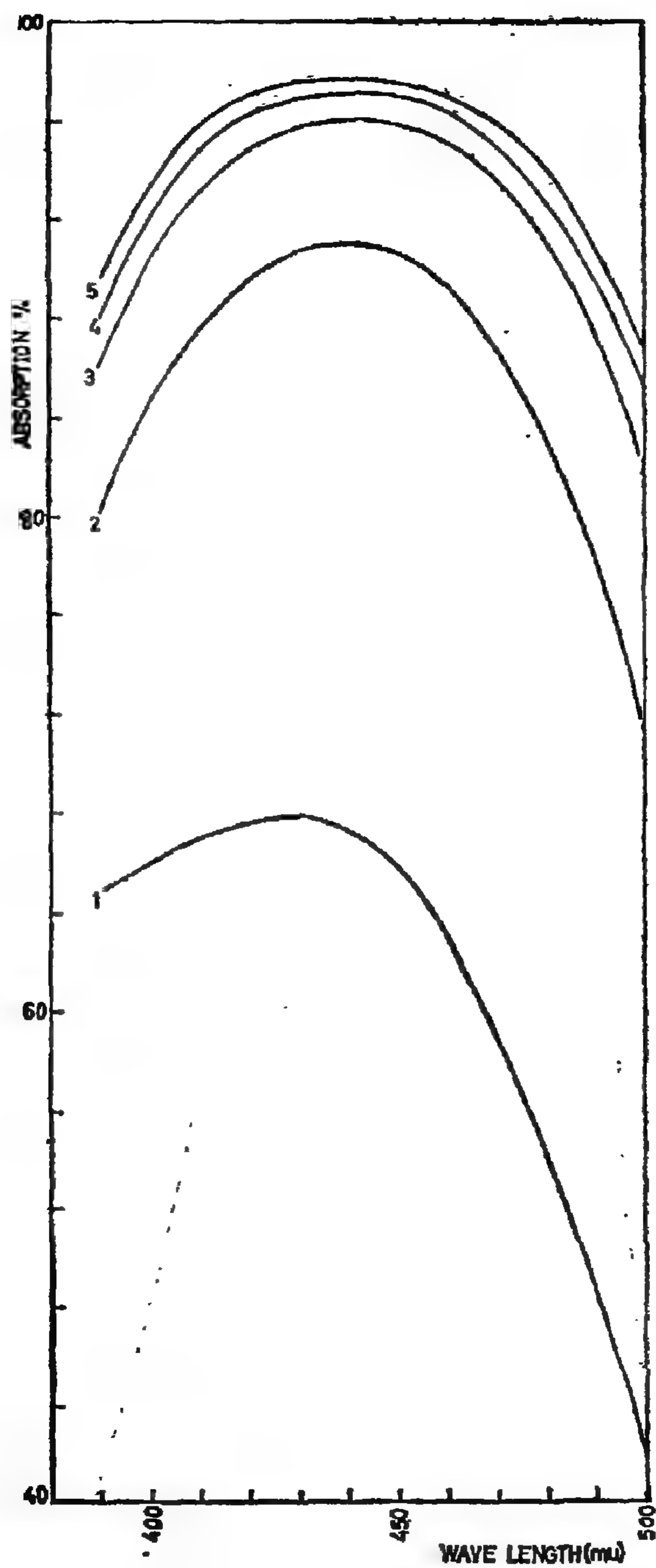


FIG 6.—pH 6.10, 1-1 : 3, 2-1 : 4, 3-1 : 5, 4-1 : 6, 5-1 : 10

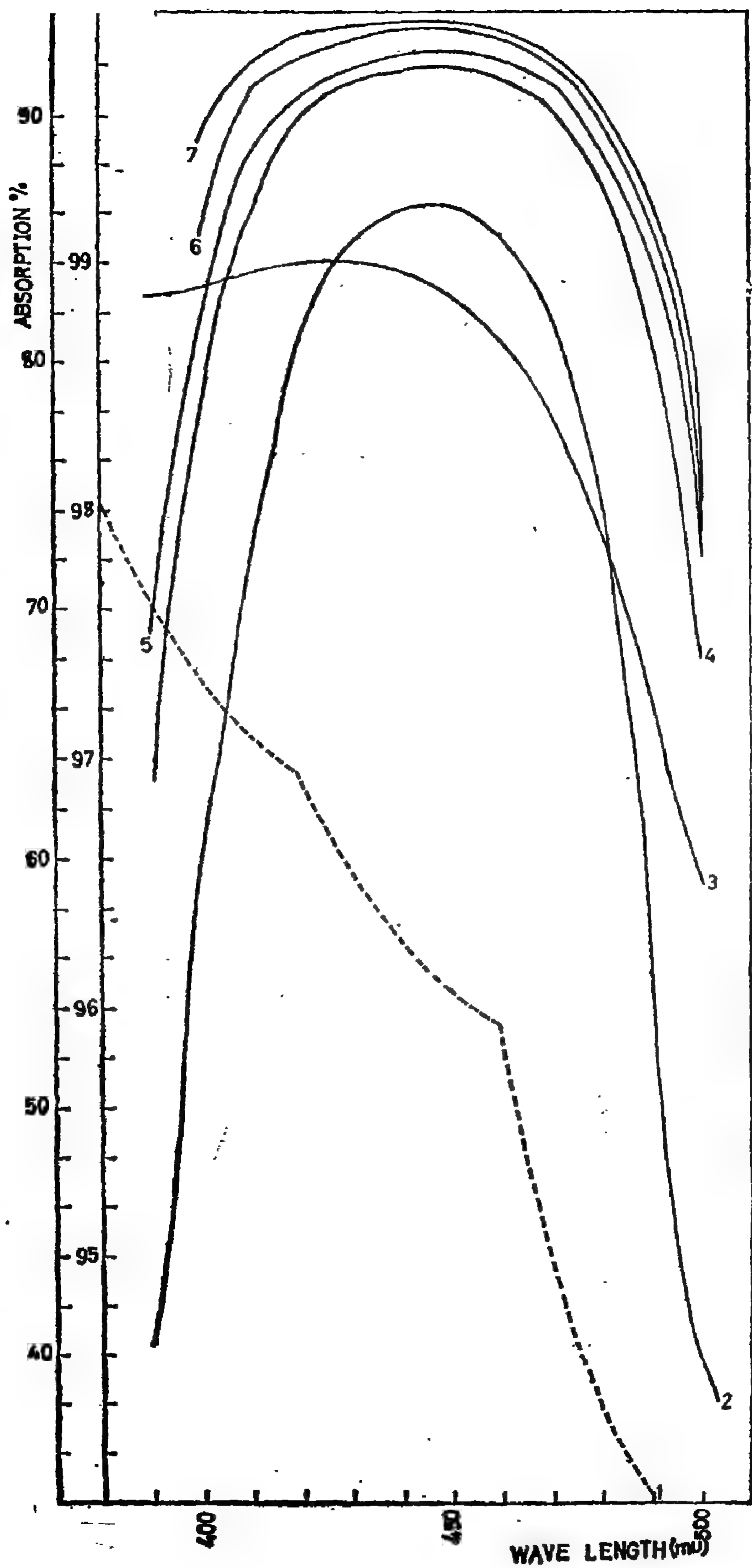


FIG 5.—pH 5.20, 1-1:1, 2-1:2, 3-1:3, 4-1:4, 5-1:5, 6-1:6, 7-1:10

In Fig. 4, all the above solutions at pH 4.20 gave the same absorption maxima at 450 mu.

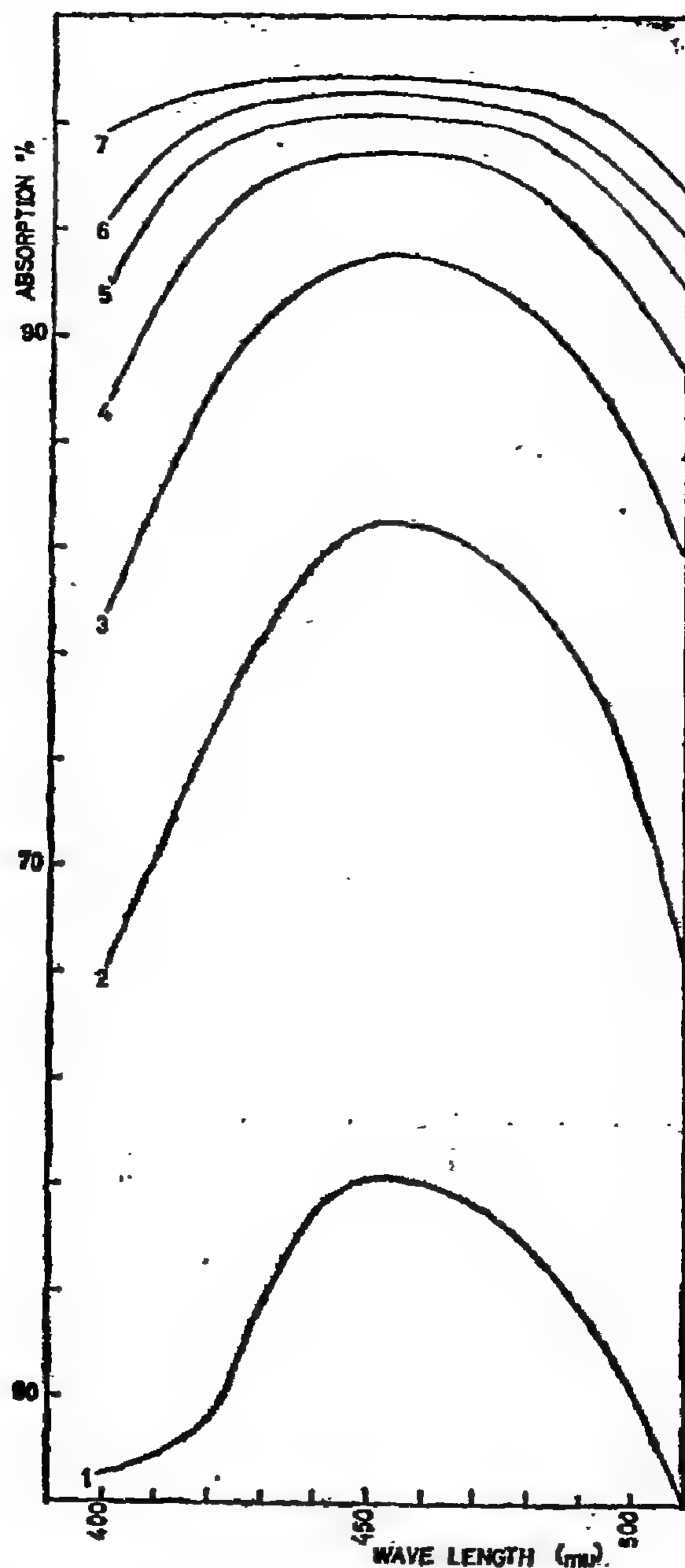


FIG. 4.—pH 4.20, 1-1 : 1, 2-1 : 2, 3-1 : 3, 4-1 : 4, 5-1 : 5, 6-1 : 6, 7-1 : 10

However, although the complexes of 1 : 3, 1 : 4, 1 : 5, 1 : 6, and 1 : 10 + : HSc) at pH 5.20 (Fig. 5) gave the same absorption maxima at wave length 450 mu, yet complex 1:1, gave none in the range from 380 to 550 mu, and complex 1 : 2, gave its absorption maximum at 430 mu.

In Fig. 3, the complex solutions from 1 : 2 to 1 : 10 ($\text{Fe}^{3+}:\text{HSe}$) at pH 2.20 gave absorption maxima at 460 mu except 1 : 1 which was at 450 mu.

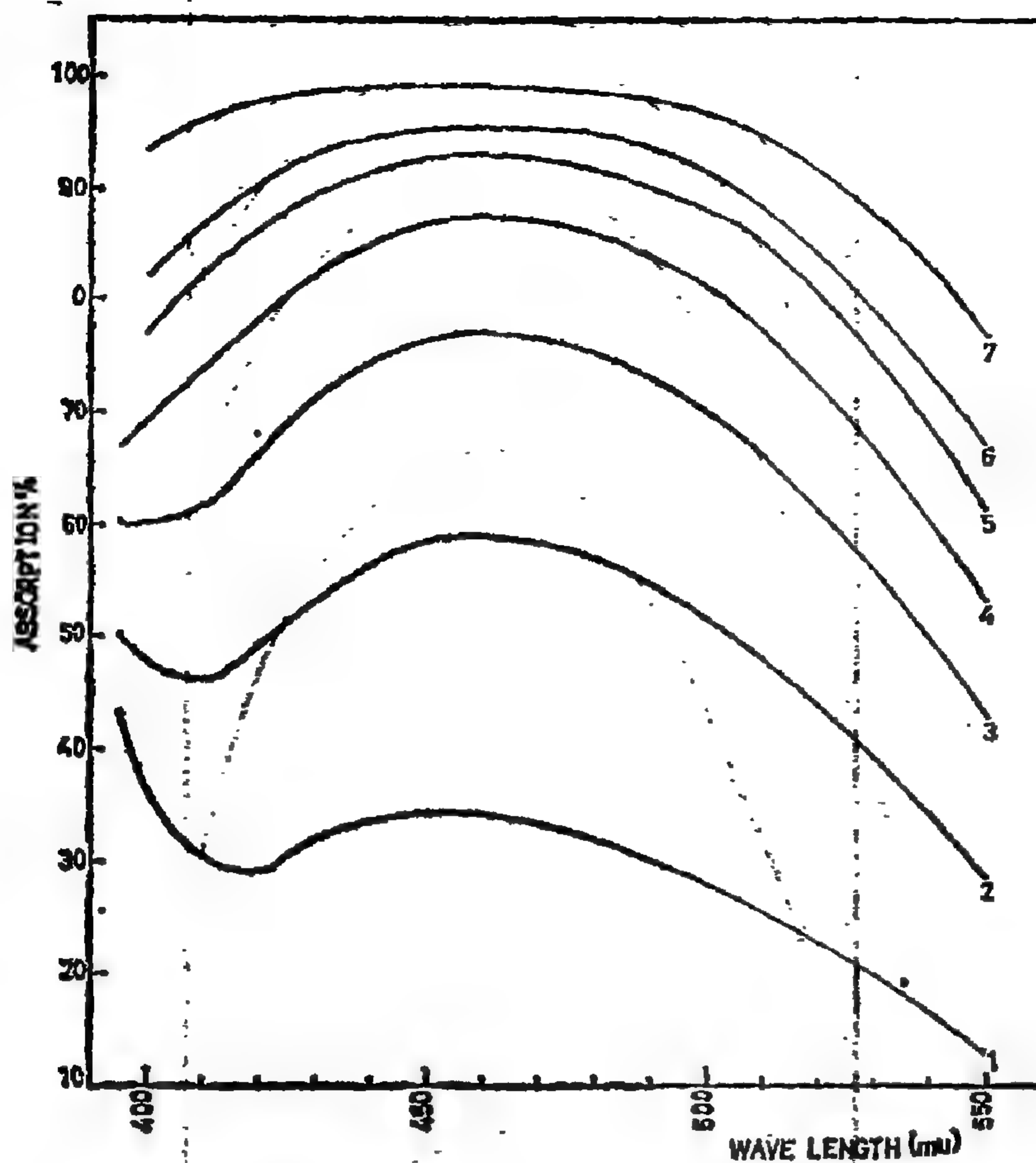


FIG. 3.—pH 3.20, 1—1 : 1, 2—1 : 2, 3—1 : 3, 4—1 : 4, 5—1 : 5, 6—1 : 6, 7—1 : 10

Fig. 2, shows the same solutions at pH 2.20. It was found that the absorption maxima for all samples were at 480 mu.

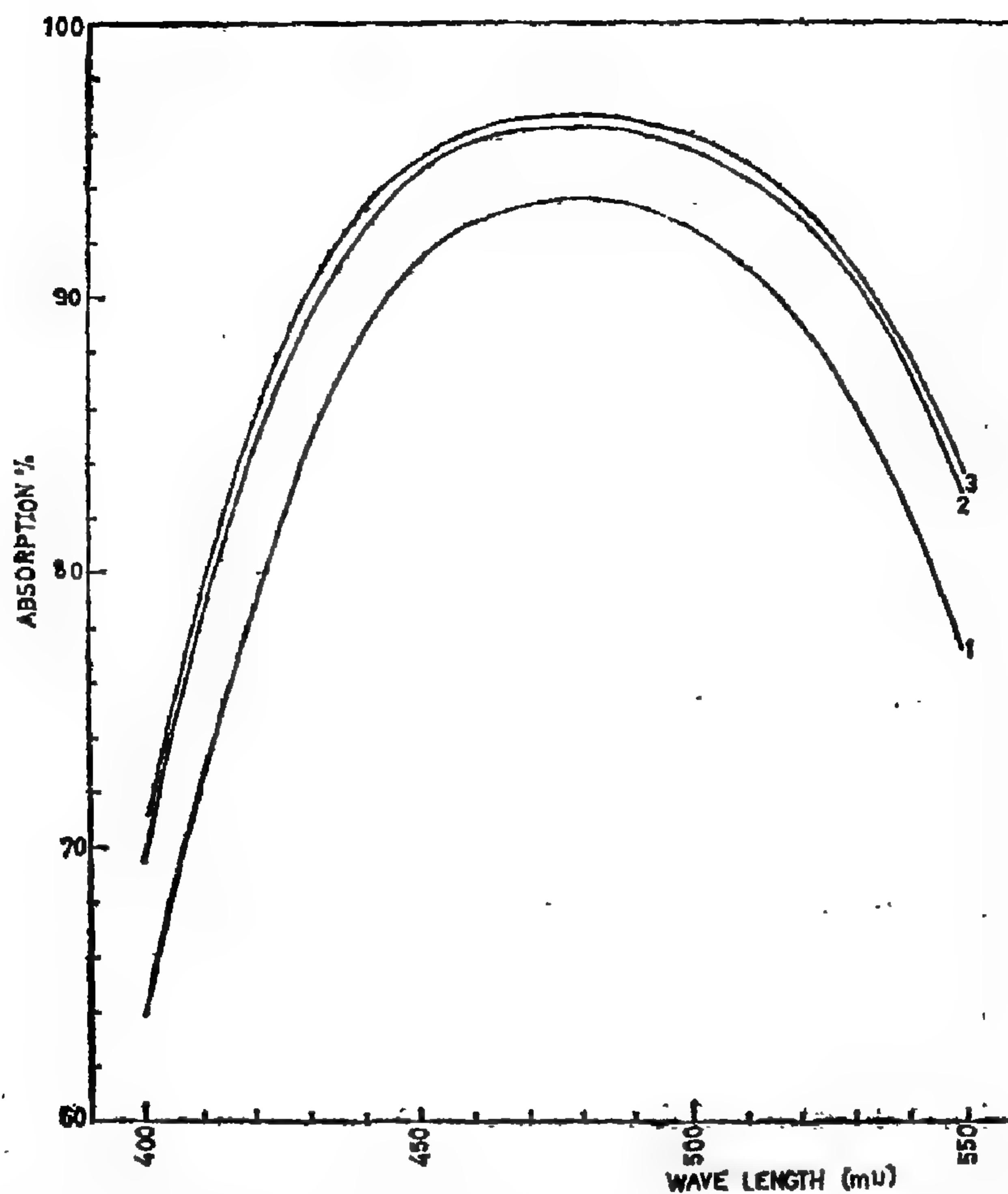


FIG. 2.—pH 2.20. 1—1 : 1, 2—1 : 2, 3—1 : 3, 1 : 4, 1 : 5, 1 : 6, 1 : 10 and 1 : 20

PH	Composition of Buffer Solutions	Fe ³⁺ : HSc (8 × 10 ⁻⁴ M)
3.20	0.5N Acetic acid and 0.1N sodium acetate, adjusted by few drops of 3N acetic acid.	1 : 1 1 : 2 1 : 3 1 : 4 1 : 5 1 : 6 1 : 10
4.20	0.8N acetic acid & 0.2N sodium acetate.	The same above molar ratios.
5.20	0.07N acetic acid & 0.2N sodium acetate.	The same above molar ratios.
6.10	0.1N acetic acid & 1.6N sodium acetate.	The same above molar ratios.

In each case, 25 ml. of the buffer solution were added to the complex solution and completed by distilled water to 50 ml.

HSc : Sulphosalicylic acid.

TABLE I
Composition of Buffer Solutions and Tested Samples Subjected to
the Spectrophotometric Measurements

PH	Composition of Buffer Solutions	Fe³⁺ : HSc (8 × 10⁻⁴M)
1.35	0.2N Hydrochloric acid	1 : 1 1 : 2 1 : 3 1 : 4 1 : 5 1 : 6 1 : 7 1 : 10 1 : 20
2.20	0.02N Hydrochloric acid and 0.2N potassium chloride.	1 : 1 1 : 2 1 : 3 1 : 4 1 : 5 1 : 10

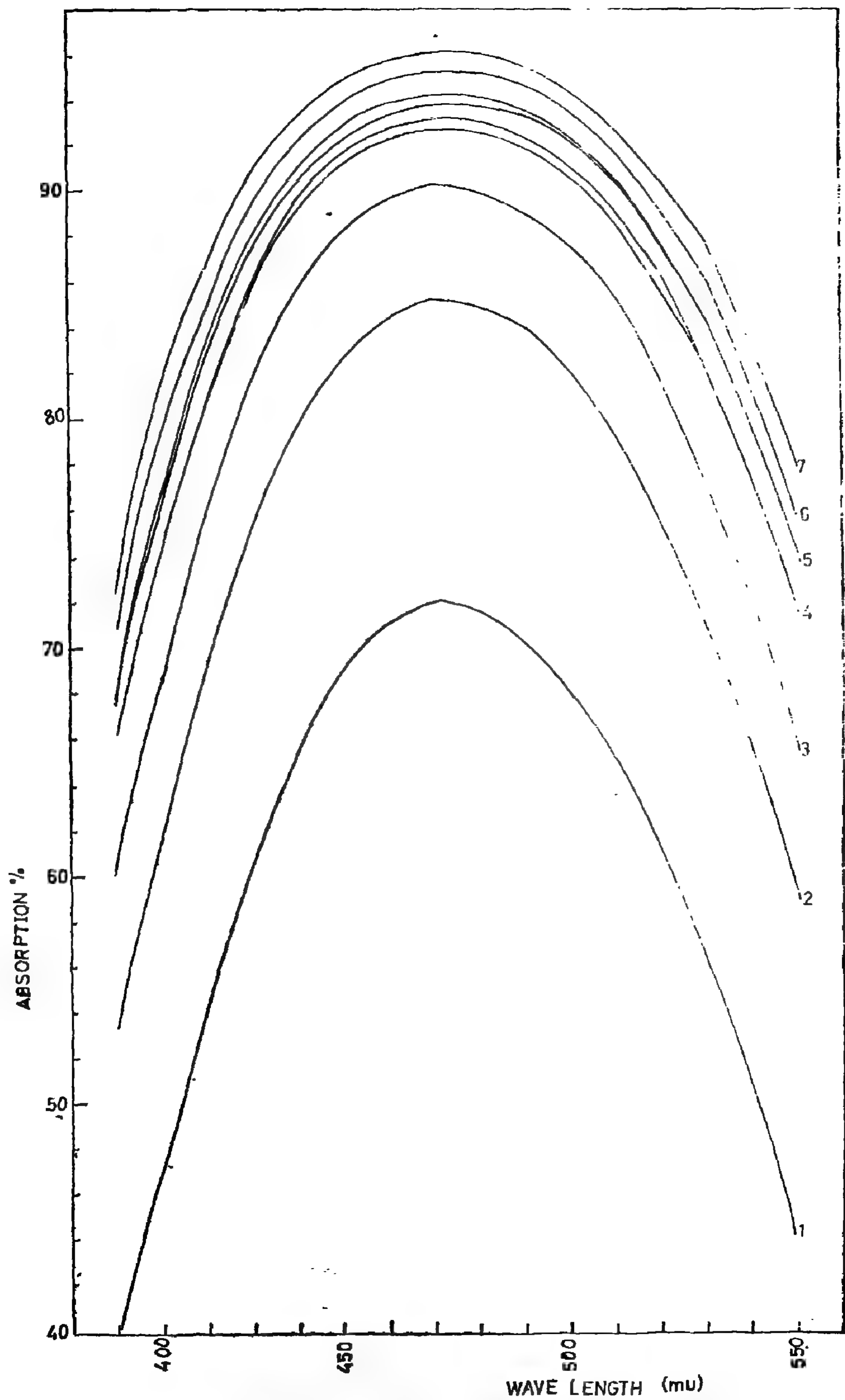


FIG 1.—pH 1.35, ratios of (Fe3+ : HSc) : 1—1 : 1, 2—1 : 2, 3—1 : 3, 4—1 : 4, 5—1 : 5, 6—1 : 6, 7—1 : 7, 8—1 : 10, 9—1 : 20

tatively and separately in 5 ml of the buffer solution of pH 1.35 (Table I), then subjected to spectrophotometric measurements.

b) *From artificial sample of ink* : Again the above method was repeated adding to each sample the following mixture : gallic acid, tannic acid, hydrochloric acid, boric acid, coloring matter (methylene blue and nigrosine), gum arabic and glycerol, in the same proportions present in inks. After complete separation (36 hours), the chromatograms were dried and the iron complex bands were carefully cut and quantitatively eluted in 5 ml of the same buffer. Again, the ferric sulphosalicylate complex was subjected to spectrophotometric measurements.

4.—Estimation of Ferric Iron From Genuine Sample of Ink :

Ink sample of 5×10^{-3} ml was applied to a circular filter paper as curved line, by a micro-pipette (10^{-2} ml). After complete separation the complex band was carefully cut and eluted as above then measured as usual.

RESULTS

Each ml of 0.001 M EDTA solution of the whole volume capable to discharge the colour of the iron complex is equivalent to the molecular weight in microgram of metal in complex form i.e. 1 ml of 0.001 M EDTA equivalent to microgram of iron. From the titration of the complex against EDTA solution, it was found that the difference in 250 ml of 0.1 M ferric ammonium sulphate is only 0.15 mg less than that measured by EDTA. Thus any prepared ferric solution was corrected by this value. However, the increase in molar ratios of sulphosalicylic acid to iron (III) did not affect the value obtained by the molar ratio (1 : 3).

In Fig. 1, the absorption against wave length starting from

400 to 500 m μ for solutions of 1 : 1, 1 : 2, 1 : 3, 1 : 4, 1 : 5, 1 : 6, 1 : 7, 1 : 10 and 1 : 20 ferric to sulphosalicylic acid (HSc) at pH 1.35 were drawn. The absorption maxima of all these solutions were the same.

I—DETERMINATION OF IRON (III)

Experimental :

1.—Preparation of Standard Ferric Solution :

a) *Standardization of iron content of ferric ammonium sulphate* : 0.1M of analar ferric ammonium sulphate, $\text{FeNH}_4(\text{SO}_4) \cdot 12\text{H}_2\text{O}$, in 5% sulphuric acid and 0.1M of analar sulphosalicylic acid in distilled water were accurately prepared. 30 ml. of the first solution were added to 90 ml. of the second solution to form ferric sulphate complex (or complexes) of molar ratio 1 : 3. Five ml. of this complex solution were titrated against EDTA (disodium ethylenediamine tetraacetate dihydrate) solution (5) which was prepared as follows : weigh accurately 0.3722 gm of EDTA and dissolve it in distilled water then dilute to 1 litre, to make 0.0001M EDTA. This titration was repeated four times. The end point was determined by the disappearance of the red-dish-violet coloration of the complex solution. The above titration was again repeated for molar ratios : 1 : 4, 1 : 5, and 1 : 10 ferric to sulphosalicylic acid.

b) *Preparations of working standards* : Exactly 1.2711 grams of sulphosalicylic acid were dissolved in 200 ml distilled water, and exactly 2.4111 grams of ferric ammonium sulphate were added and diluted to the mark in 250 ml measuring flask, with distilled water to give 0.2M of 1 : ferric to sulphosalicylic acid.

The solution in Table I were prepared and subjected to spectrophotometric measurements with a Hilger-watts spectrophotometer. The measurements were carried out in the range of visible light.

2.—Construction of Standard Curve :

Different concentrations of ferric solutions e.g. 2, 4, 6, 8, 10, 12 ($\times 10^{-5}\text{M}$) were added by a micro-pipette (10^{-2}ml) to enough amounts of sulphosalicylic acid (molar ratio 1 : 10). The final volume of the complex solution was adjusted to 5 ml of buffer solution of PH1.35 (Table I). The colour intensity of different iron concentrations was read and a standard curve constructed.

3.—Recovery :

a) *From paper* : The above iron concentrations were applied as curved lines onto circular filter paper (Whatman No. 1) and developed by the solvent butanol - sulphosalicylic acid. After 36 hours the developed chromatograms were dried and the violet bands were eluted quanti-

drew attention to the study of the iron content present in fluid writing inks.

According to the Prussian regulation (2), inks were classified into two main groups : Documentary inks, which contain at least 0.4% iron (calculated upon the metal) and writing inks. The latter were subdivided into : iron gall inks that contain from 0.2 to 0.3% iron, and logwood and dyestuff inks.

Nowadays the fluid writing inks may be classified under two headings : iron based inks (beside provisional colouring matter) and iron-free inks (dyestuff only). The former could be subdivided into : permanent-blue and blue-black, according to the iron content. The latter is subdivided into : washable blue inks (blue, red, green, black, ... etc.) according to the nature of dyes present.

Thus to identify an unknown sample of ink, the work must be concentrated onto the dyes component and onto iron (if present). By the previously mentioned chromatographic methods with butanol-sulphosalicylic acid solvent, it was found that about 40% or more of all samples of inks examined (about 120 samples) contained iron. Besides, documents should always be written by such type of inks.

The first trail on the examination of iron in inks was made by Blagden in 1787. It was based on the formation of a solution of potassium ferrocyanide and diluted hydrochloric acid on the residual iron in the paper. Mitchell (3) in 1908 analysed different samples of black and blue-black inks and determined quantitatively the iron content in these samples by titrating the separated iodine (from potassium iodide) with 0.1N thiosulphate solution, in order to differentiate between different manufacturers of inks. Also in 1908, Kedesdy (4) determined iron by evaporation of the ink sample to dryness followed by ignition and determination of ferric oxide in the ash.

These given methods could not be used to determine a micro amount of iron, which is the case in document examinations. Many trials were carried out in order to determine the iron in ink samples. However all those tests were on qualitative scale, and helped only to differentiate between iron-based and iron-free inks.

Thus, the quantitative determination of micro amount of iron based inks is of great importance in the identification or at least differentiation of two or more ink samples. This problem was subjected to a detailed study in order to attain the maximum requirements for the determination of the total iron content including both the ferrous and ferric forms present in inks and ink writings.

DETERMINATION OF IRON IN INKS

By

ADEL FAHMY, Ph. D.

National Center For Social And Criminological Research

ABSTRACT

From the chromatographic studies of inks it was possible to differentiate between iron-based and iron-free inks and was found that about 40% or more of all samples examined contain iron. Thus the quantitative determination of microamounts of iron in inks and ink-writings spectrophotometrically is of practical value.

The determination of iron (III) through complexing with the sulphosalicylic acid during the chromatographic process was sensitive to the limit of 2×10^{-6} gram.

The inclusion of o-phenanthroline hydrochloride in the solvent used offered an accurate means of estimation of the ferrous iron present in the samples.

By the above technique it was possible to determine the amount of ferrous and ferric iron present in the sample of ink or in the inkwriting on the same chromatogram. The determination of the total iron present confirmed the differentiative results reached by the visual and chemical examination of the chromatograms.

For chromatographic analysis of ink - writing it was found of utmost importance to transfer the whole writing accompanied by few fibres of the document, to the chromatographic paper by means of a sharp glass rod.

This procedure adds a new direction for estimation the age of writing.

DETERMINATION OF IRON IN INKS

Introduction :

The violet band developed by using the solvent : butanol-sulphosalicylic acid, on Whatman No. 1 filter paper (1) gave promising results that

Il nous avait semblé possible de retrouver dans la carrière individuelle (feuille de route) une transformation de la nature des délits du multirécidiviste. Si cette recherche en profondeur n'a pas atteint son but, elle a toutefois fait ressortir des facteurs indéniables de criminalisation la cohésion énorme que nous retrouvons dans la famille italienne devient souvent promotrice d'une carrière criminelle car lors de disfamilialité (Mucchielli, 1965), la famille aura tendance à rejeter vivement le déviant comme l'on chasse la brebis galeuse. Au yeux des siens, il deviendra alors l'identification du méchant auquel on réfère et par ricochet, sera l'élément qui empêchera d'autres membres de sombrer dans la délinquance, au point que tous les détenus interrogés représentent l'unique membre criminel de leur famille et ont été rejetés vivement, avant tout par l'autorité paternelle. Un autre fait spécifique, lié plus directement à la théorie du conflit de culture (Sellin, 1938), se rapporte à la période ambivalente de chaos culturel telle que présentée plus haut. Ceci peut compléter les hypothèses de psychologie clinique reliées au comportement criminel des migrants et développées par Ferracuti (1969) dans son rapport au Conseil de l'Europe. Le conflit culturel qui a été présenté comme facteur indéniable de criminalisation du migrant, peut chez quelques individus prédisposés, être un frein puissant à l'acte criminel Taft (1953), et Sutherland (1966) déclarent que le conflit culturel peut être évité lorsque l'immigrant s'assimile le plus lentement possible car alors il le fait le plus effectivement. En revanche, si l'adaptation est lente et demeure difficile, on voit apparaître chez les migrants des états dépressifs et anxieux (Villa, 1962). Le comportement psychique semble ici entrer en contradiction avec le comportement criminel qui devient imminent lorsque l'assimilation est rapide, mais une lacune dans le processus d'assimilation qui provoque chez l'immigrant cet état dépressif et anxieux est un frein à la conduite criminelle; il est susceptible de provoquer ce que Villa appelle (1962), une désadaptation, une intolérance progressive à l'égard des coutumes, habitudes de vie du pays qu'il paraissait avoir pourtant assimilées ou du moins acceptées sans trop de difficultés auparavant" (p. 9).

Donc, comme l'a bien mis en évidence Kaiser (1969), le conflit de culture chez l'immigrant peut être résolu d'une autre façon que par la criminalité et il est important pour le clinicien, qu'il travaille dans un hôpital psychiatrique ou dans une institution pénitentiaire, de bien analyser les étapes de la mutation culturelle du migrant car il retrouvera très certainement une faille dans le processus assimilatoire à l'origine d'un comportement incongru.

caractérise par un important nombre de délits graves contre les personnes chez les individus situés entre la moyenne et la limite inférieure du groupe isolé; les autres délits accusent encore un caractère culturel prononcé et parmi ceux-ci les plus graves (action indécente) se retrouvent chez les individus qui n'ont pas encore atteint la moitié de la mutation culturelle.

Les isolés qui sont pratiquement désitalianisés, en particulier les cinq individus de ce groupe nés en Italie, ont commis des délits communs contre l'ordre public, les autres ont une criminalité faible avec trois délits graves (vol de moins de \$50., action indécente et voies de fait).

Les individus qui vivent à Montréal de la même façon qu'en Italie ont une déviance culturelle; l'éloignement de la culture native provoque une transformation de la criminalité qui devient grave chez les individus plus qu'à moitié désitalianisés et, lorsque la déculturation est pratiquement totale, la gravité du délit est plus faible et la criminalité tend à se rapprocher de celle de la population générale.

Cette transformation de la criminalité par le biais de la mutation culturelle, arrive aux mêmes conclusions que les études belges de Clemens (1953), Santolini (1965), Liben (1963) sur la criminalité des migrants arrivés très jeunes dans le pays, mais infirme les découvertes de Pradervand et Cardia (1966) et Kaiser (1969) sur la transformation de la criminalité liée à la durée du séjour dans le pays d'immigration.

Deux faits intéressants à noter dans cette analyse de la relation entre la mutation culturelle et la criminalité sont d'une part, qu'aucun individu isolé n'a été arrêté dans une salle de billard, local où les immigrants se retrouvent par solidarité ethnique et d'autre part que les actes criminels les plus graves se retrouvent chez les individus en voie de déculturation, c'est-à-dire durant une période d'ambivalence culturelle qui a été mise en évidence par Sellin (1938), Sutherland (1966) lorsqu'il affirme que "le danger de conflit de culture est imminent quand les normes originales et les valeurs de l'immigrant se désintègrent et qu'un vide culturel ou chaos les remplace" (p. 209).

Analyse clinique chez le criminel italien

L'étude de la mutation culturelle et son incidence sur la criminalité de l'Italien de Montréal a demandé une analyse en profondeur de la métamorphose culturelle et de son incidence sur la carrière criminelle individuelle de quelques criminels récidivistes incarcérés.

façon différente dans chacun des trois groupes. La criminalité la moins grave se retrouve chez les isolés ($Md = 23.92$), elle augmente chez les centraux ($Md = 39.94$) et atteint son point culminant chez les marginaux ($Md = 43.61$). Elle demeure dans l'ensemble excessivement basse car si l'on prend le score 100 comme seuil entre une criminalité faible, pouvant être définie comme déviance, et une criminalité grave telle que l'a mise en évidence Hohenstein (1969), deux délits graves seulement se retrouvent chez les centraux et les isolés contre 16 chez les marginaux.

La gravité de la criminalité est faible chez les centraux, augmente chez les marginaux et diminue fortement chez les isolés. Cette constatation demande une analyse plus détaillée de la nature propre des délits commis par les individus de chaque groupe de la mutation culturelle.

Nature de la criminalité

Les centraux commettent des délits culturels qui dénotent une non-connaissance des lois, meurs et coutumes du pays d'accueil et qui peuvent être classés sous le titre de "déviance accidentelle" car, d'une part ces infractions sont des comportements pratiquement normaux en Italie et présentent, d'autre part un très faible taux de gravité. Seuls trois individus centraux ont commis des délits qui peuvent être considérés comme criminels : usage de la violence pour intimider, délit de fuite sur les lieux d'un accident et action indécente dans un endroit public. Ces trois types de délits ont été retrouvés dans des recherches similaires sur la criminalité des migrants italiens et peuvent être définis comme délits culturels. Hobart (1965) à Edmonton et Nann (1967) au Bade-Wurtemberg retrouvent le même genre de délit sexuel; les délits de fuite lors d'accidents de circulation ont été mis en évidence pour les Italiens par Middendorf (1959) et Liben (1963); celle-ci a d'autre part très bien fait ressortir l'utilisation de la violence dans le but d'intimider. Outre ces délits graves, des délits culturels spécifiques ressortent tels que la fréquentation des maisons de jeux rapportée par Vallée et Schwartz (1961) et certains délits contre l'ordre public mis en évidence comme traits culturels par le roman et le cinéma néo-réalistes italiens.

Le score de gravité de la criminalité des marginaux est plus élevé et les délits trahissent encore quelques traits culturels chez les individus placés au-dessous de la moyenne dans l'échelle de désitalianisation (26.5). En-dessus de la moyenne dans cette échelle, la criminalité devient grave et regroupe tous les délits de violence contre les personnes (voies de fait simples ou graves, lésions corporelles). La criminalité des marginaux se

une criminalité de plus en plus banale, c'est-à-dire se rapprochant de plus en plus de celle de la population générale du pays d'accueil.

Comme nous l'avons présenté précédemment, la criminalité des Italiens de Montréal est formée à 70.50% d'actes déviants. Parmi ces actes, 36.22% (326) sont dus à une victimisation dont est l'objet ce groupe minoritaire du fait des arrestations massives effectuées dans des salles de billard par la Police de Montréal dans sa lutte contre le crime organisé; 21.06% (207) ont été arrêtés pour des délits contre l'ordre public et 13.22% (130) pour des délits de circulation. Le 20.50% qui reste peut être considéré comme criminel et englobe les délits contre les personnes, mœurs et biens.

Les actes déviants commis par les Italiens de Montréal peuvent être considérés comme culturels, même si ce qualificatif ne devrait être utilisé, comme le met en évidence Kaiser (1969), que pour des actes très spécifiques tels que le rapt de jeunes filles en vue de mariage chez les Siciliens ou les meurtres d'honneur dans les coutumes grecques. Notre population peut être englobée dans le groupe des Levantins (Levantines) car le jeu est une coutume méditerranéenne au même titre que l'extraordinaire animation et cette habitude du bruit caractéristiques aux Italiens accusés de délits contre l'ordre public et leur façon très spéciale de conduire une automobile.

Deux techniques ont servi à l'analyse de la criminalité des trois groupes issus de l'échelle de désitalianisation, d'une part l'utilisation de l'échelle de gravité élaborée par Sellin et Wolfgang (1964) et adaptée au Canada par Akman et Normandeau (1966), et d'autre part l'étude de la nature propre des actes incriminés.

Gravité de la criminalité

L'échelle de gravité de la criminalité a été construite pour évaluer le tort causé à la communauté et à ses membres. Les individus, ont été placés sur le continuum de désitalianisation : 16 est le plus bas score et 47 le plus élevé, les sections entre les groupes se sont faites à un écart-type au-dessous et audessus de la moyenne.

Le coefficient de corrélation de rang de Spearman a été utilisé dans l'analyse de la relation entre la gravité et la mutation culturelle et le $R = 110$ n'est pas significatif ($t = 1,002$, $dl = 82$, NS); l'analyse du graphique des courbes laisse supposer la non-linéarité dans la distribution de la gravité et, comme le prouve l'analyse de la variance par la formule de Kruskal-Wallis (Siegle, 1956), $H = 268.976$, la gravité se distribue de

Le questionnaire avait pour but de découvrir la corrélation existant entre la personnalité culturelle de l'individu et le type de délit pour lequel il avait été arrêté.

Pour placer les individus sur un continuum de désitalianisation, seules ont été conservées les questions possédant un pouvoir de discrimination très élevé et, par cette méthode, nous avons retrouvé 26 centraux (30.95%), 47 marginaux (55.95%) et 11 isolés (13.10%).

L'échelle de déculturation a nécessité le contrôle de divers facteurs déjà mis en évidence dans différentes études, à savoir : le lieu de naissance, l'âge au moment de l'immigration et la durée du séjour dans le pays d'accueil. Il ressort de cette analyse que la désitalianisation est reliée fortement au lieu de naissance et à l'âge à l'immigration, si bien que les individus nés à Montréal et ceux qui sont arrivés durant leur jeune âge sont les plus éloignés de la culture traditionnelle et peuvent, de ce fait, ne former qu'un seul groupe comme le proposent Child (1943).

La durée séjour dans le pays d'adoption n'a pratiquement aucune influence sur la déculturation reliée à l'attachement sentimental qui ne s'émousse guère durant toute la vie du migrant. L'assimilation dans la population autochtone n'intervient pas au cours de la première génération mais devient effective chez les individus arrivés en bas-âge et chez ceux qui sont nés à Montréal.

Dans la classe des isolés, se retrouvent les six individus nés au Canada et pour les immigrants leur moyenne d'âge à l'immigration est de 15 ans; les marginaux et les centraux regroupent que des immigrants avec, pour les premiers, une moyenne d'âge à l'immigration de 22 ans et pour les seconds une moyenne d'âge de 27 ans.

En somme, le dynamisme de la mutation culturelle est lié avant tout au lieu de naissance et pour les immigrants à l'âge au moment de l'immigration. Ce dynamisme est également lié au degré de scolarité car d'une part, les plus instruits ont une potentialité de contact plus grande et d'autre part, les plus jeunes qui ont poursuivi leurs études au Canada s'assimilent plus facilement à la population autochtone en raison des contacts précoces et soutenus avec des camarades canadiens.

Ces faits mettent en évidence l'intérêt d'une analyse dynamique de la criminalité des étrangers centrée sur le degré de déculturation car la désensibilisation provoque une transformation de la déviance culturelle et

les hypothèses d'aspect étiologique de la délinquance propre au criminel italien, en rapport avec le conflit de culture.

Mutation culturelle

Les hypothèses posées peuvent se résumer de la façon suivante : „Les individus très italianisés qui ont un comportement culturel à Montréal similaire à celui qu'ils avaient en Italie commettent le plus souvent des délits spécifiques importés qui peuvent être définis comme délits culturels. Au moment de la mutation culturelle, ces individus passent par une phase d'ambivalence et leur criminalité devient plus indigène tout en gardant des bouffées d'italianité et lorsque la déculturation devient presque complète, la typologie devient banale, c'est-à-dire dénuée de tout caractère culturel”.

Ces hypothèses nécessitent la division de la population italienne en trois classes placées sur un continuum de désitalianisation. A partir des travaux de Lewin (1954) et de Gans (1962) qui ont tous deux étudié la déculturation des groupes minoritaires, nous avons en fait classé cette population en trois groupes, suivant leur degré de mutation culturelle, groupes que nous avons dénommés : les centraux (très italianisés), les marginaux (en voie de déculturation), les isolés (détachés de la culture native).

Cette recherche s'est déroulée par l'entrevue, à l'aide d'un questionnaire, d'un échantillon de 84 Italiens arrêtés par la Police de Montréal en 1967, échantillon stratifié par zones d'analyse et représentant la population totale de 983 individus arrêtés pendant cette même année.

Le questionnaire utilisé comportait 101 questions divisées en 9 groupes d'articles, disposées en coq-à-l'âne et qui nous renseignent sur l'individu lui-même (données factuelles) et sur des questions d'ordre écologique, solicolgique, politique, économique, religieux, psycho-social, ainsi que sur les loisirs et rapports socio-culturels avec les populations italienne et canadienne. Le libellé de chaque question a été énoncé en trois langues : français, anglais, italien; il utilise un langage simple et compréhensible pour tous. Les questions utilisées étaient pour la plupart fermées a fin de faciliter la tâche du questionneur face au caractère expansif de l'Italien qui s'exprime le plus souvent par métaphores et palabre longuement à chaque interrogation. Lorsque la réponse donnée différait du choix multiple proposé, l'interrogateur devait y apporter annotations et commentaires.

première zone, mais sont accusés moins souvent de délits contre les personnes et contre l'ordre public. Ceux qui logent dans la troisième zone sont encore accusés, pour la plupart, de délits de jeux mais les délits contre l'ordre public viennent au deuxième rang et le troisième est occupé par les délits contre les personnes. La quatrième zone est caractérisée par des délits contre l'ordre public, par des délits contre les personnes et, en troisième lieu, par des infractions au code de la route et aux lois des véhicules à moteur. Ceux qui habitent dans la cinquième zone et à l'extérieur du Grand Montréal sont le plus souvent accusés de délits de jeux et en troisième lieu d'infractions au code de la route et aux règlements de circulation.

L'analyse de l'évolution du taux de chaque type de délit présente un accroissement des délits contre les personnes, les biens, l'ordre public et la circulation de la zone I à la zone IV et une baisse dans la zone V. Les personnes arrêtées pour des délits de jeux logent, pour la plupart, dans la deuxième zone où la courbe atteint son sommet : les auteurs de délits contre les meurs habitent dans les zones III et IV. La zone IV est celle où le taux et la gravité de la criminalité sont le plus élevés, elle couvre le centre-ville, région où le taux de criminalité de violence est le plus fort à Montréal (Tardif, 1966) et englobe tout le territoire de Ville-Saint-Léonard où le conflit scolaire entre francophones et Italiens est très significatif d'un conflit de culture. Les délits de jeux qui peuvent être considérés ici comme délits culturels, se trouvent être le crime numéro un dans la zone II et baissent fortement dans les autres.

L'hypothèse 2c, lorsque les Italiens de Montréal vivent dans une colonie relativement à l'écart de la culture environnante, leur criminalité est faible et se signale par un caractère purement italien; à mesure que le contact avec la culture environnante augmente, la criminalité s'accroît et revêt un aspect semblable à celle des autochtones" peut être confirmée par l'analyse du volume de la criminalité si l'on tient compte du fait qu'une partie des zones III, IV et V se trouve hors de la juridiction de la Police de Montréal. Cependant, la nature de la criminalité présente une diminution très nette des délits de jeux de la zone de transition aux zones extérieures et une augmentation très forte de la criminalité grave dans la zone périphérique (IV) où le contact avec les autres groupes ethniques est le plus antagoniste.

Cette analyse du volume, nature et distribution écologique de la criminalité sera contrôlée ci-dessous par l'influence de la déculturation sur la conduite déviante; la mutation culturelle confirmera ou infirmera

L'analyse de la distribution du lieu de domicile (tableau 2), ne présente pas une augmentation du taux de criminalité mais tout laisse supposer, du fait du zonage, que cette augmentation est manifeste car près de 50% des individus se font arrêter près de leur domicile.

TABLEAU 2.—Distribution domiciliaire de la population criminelle italienne arrêtée par la Police de Montréal en 1967, par zones d'analyse, en nombre, pourcentage et ‰ adultes

Zones	Nombre de criminels italiens	Criminels Italiens %	Nombre d'adultes en 1967	Nombre de criminels ‰ adultes
Zone I	98	9.97	9,717	10.09
Zone II	261	26.55	19,653	13.28
Zone III	190	19.33	17,506	10.85
Zone IV	285	28.99	20,456	13.93
Zone V	149	15.16	14,717	10.12
Total	983	100.00	82,057	11.65

Il est ainsi permis d'extrapoler et de confirmer l'hypothèse 2b : la criminalité augmente à mesure que l'on s'éloigne de centre de la colonie et lorsque les Italiens de Montréal vivent dans une colonie relativement à l'écart de la culture environnante, leur criminalité est faible, elle s'accroît à mesure que le contact avec la culture environnante augmente.

Nature de la criminalité

La seconde hypothèse (2c) associe la nature de la criminalité au volume : la délinquance devrait ressembler de plus en plus à celle des autochtones, au fur et à mesure de l'éloignement de ce centre.

Ceux qui habitent dans le centre d'immigration sont arrêtés avant tout pour des délits de jeux, pour des délits contre les personnes et contre l'ordre public. Ceux qui logent dans la deuxième zone (transition) sont arrêtés beaucoup plus souvent dans les maisons de jeux que ceux de la

incongrus dans le contexte montréalais; en revanche, elle infirme la deuxième hypothèse car la criminalité des Italiens à Montréal est près de sept fois inférieure à celle des autochtones (1.17% contre 9.97%).

Lieu d'habitation et déviance

L'étude des statistiques criminelles a mis en évidence l'apport de normes culturelles qui deviennent déviantes dans le pays d'accueil, car ces actes culturels ne seront pas perçus comme criminels s'ils se commettent dans une région où le nombre de compatriotes est important mais ils le deviendront lorsque l'ethnicité se diffusera dans la population autochtone.

A Montréal, les immigrants italiens ont tendance à l'établir dès leur arrivée dans les quartiers entourant l'Eglise de Notre Dame de la Défense (paroisse italienne fondée en 1910) où ils demeurent généralement près d'une année afin de rembourser au gouvernement le coût de leur voyage, sitôt cette dette payée, ils déménagent de ce quartier dans une zone qui pourrait être dénommée de transition (Rex & Moore, 1967) et qui est le trait d'union entre le quartier d'immigration et les zones périphériques; l'immigrant y demeure entre deux et cinq ans. Bien que les logements y soient plus chers et mieux aérés que dans la première aire, les immigrants n'y séjournent que pour réunir l'argent nécessaire à l'achat d'un duplex dans les banlieues.

Pour faire ressortir chacune de ces aires, l'île de Montréal a été subdivisée en cinq zones concentriques dont le centre se situe à l'intersection de la rue Bélanger et du boulevard Saint-Laurent. Les quatre premières zones encerclent pratiquement toute la surface habitée de l'île de Montréal; quant à la cinquième, elle englobe tout le restant du territoire. Ce zonage concentrique a été nécessaire du fait de la dispersion de la population italienne sur toute la surface du Grand Montréal, même si les concentrations les plus fortes se retrouvent dans le nord de l'île.

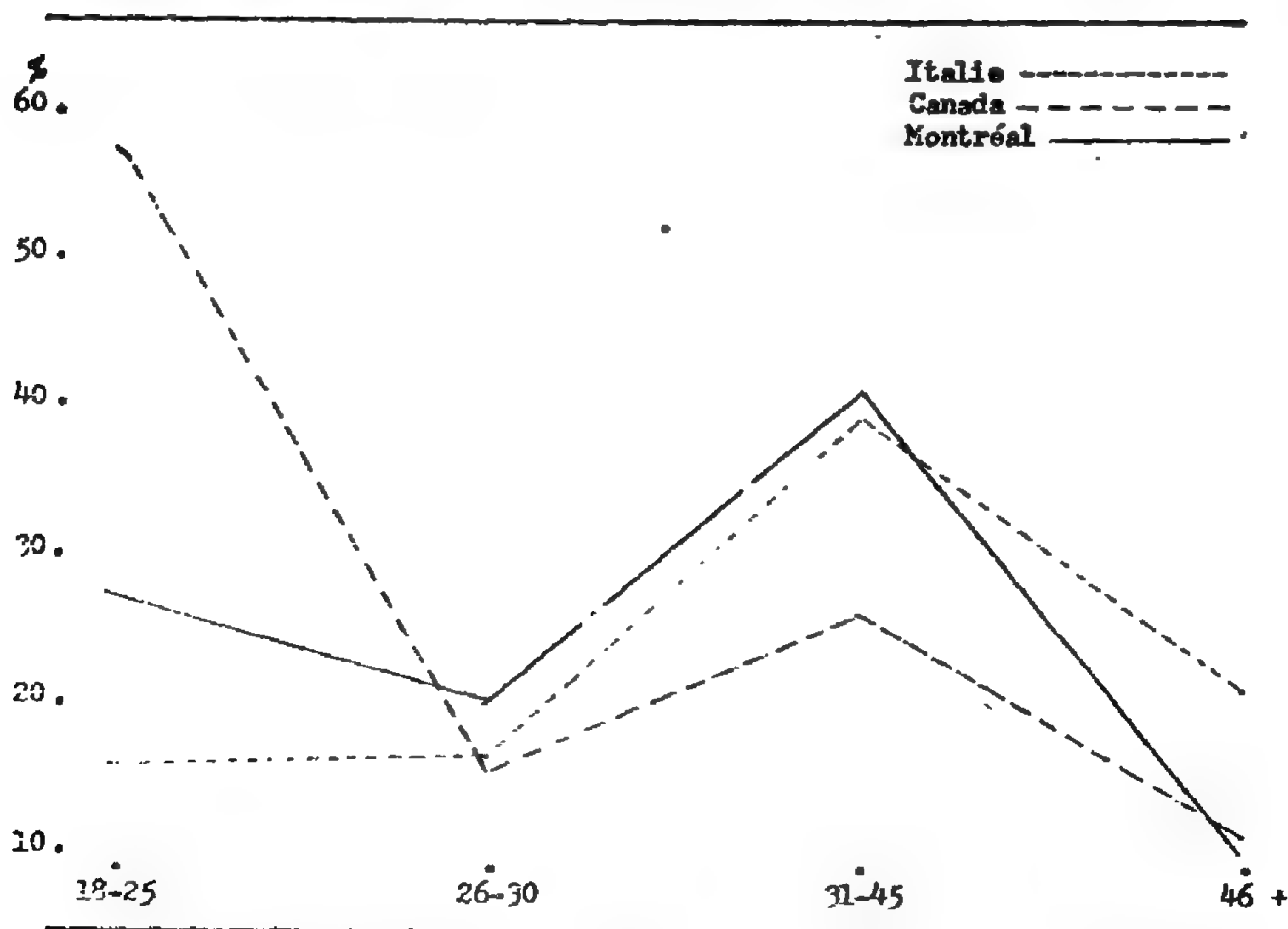
Volume de la criminalité

L'étude de la criminalité italienne a pris comme base le livre d'écrou de la Police de Montréal, c'est-à-dire uniquement les personnes arrêtées sur le territoire de la municipalité de Montréal, et notre zonage dépasse largement ces limites si bien que seules les zones I et II se trouvent presque entièrement sur le territoire de Montréal, les zones III et IV en partie et la zone V pratiquement à l'extérieur.

L'analyse du volume de la criminalité par classes d'âge et son influence culturelle sont confirmées par l'étude de l'état-civil des Italiens arrêtés à Montréal où nous retrouvons 41.71% (410) célibataires, 57.48% (565) mariés, un divorcé, deux veufs et cinq individus dont l'état civil était inconnu; le nombre des mariés est donc plus élevé que celui des célibataires. ce qui va à l'encontre des statistiques criminelles internationales mais qui se calque sur les statistiques italiennes où l'on rencontre 33.89% (34.636) célibataires, 64.35% (65.764) mariés, 1.39%(1.39% (1.424) veufs et 0.32% (372) séparés et divorcés. En Italie, le plus faible taux de criminalité chez les célibataires pourrait être le fait de l'émigration des jeunes, mais comment expliquer alors la forte criminalité des gens mariés retrouvée à Montréal dans la population italienne, si ce n'est par un apport de normes culturelles.

FIGURE 1

Comparaison du nombre de criminels italiens à Montréal par classes d'âge avec les statistiques criminelles en Italie et au Canada, en pourcentage.



Cette analyse statistique du volume et de la nature de la criminalité des Italiens à Montréal confirme la première hypothèse car la criminalité des Italiens de Montréal est phénoménologiquement différente de la criminalité des autochtones car 36.22% des Italiens ont été arrêtés dans des salles de billard et ont commis la plupart du temps des actes culturels

Pinatel (1968) trouve que la criminalité italienne en France se rapproche de la configuration française. Quelques délits présentent un taux supérieur à la moyenne, particulièrement les délits de violence contre les personnes, les vols et les fraudes ; les autres délits sont inférieurs à la moyenne, ce qui permet à l'auteur de qualifier la criminalité des Italiens en France d'acquisitive, à la fois professionnelle et intellectuelle, avec des bouffées de violence et de sexualité" (p. 57).

La comparaison des délits contre les mœurs est très difficile en raison des différents codes et cultures des pays où la criminalité des Italiens a été étudiée. A Montréal, l'acte le plus souvent reproché est l'indécence dans un endroit public, à Edmonton (Hobart, 1965), c'est le fait d'accoster (*to pick up*) les femmes dans la rue; en Belgique (Liben, 1963) les Siciliens pratiquent le rapt des jeunes filles en vue de mariage; en Suisse (Pradervand et Cardia, 1966; - Graven, 1965; Leuthard, 1964) retrouvent comme en Allemagne (Nann, 1967; Kaiser, 1969) des cas de viol et surtout d'attentat à la pudeur des enfants.

Les diverses définitions juridiques entre les pays et surtout la non-connaissance des lois chez les immigrants provoquent des comportements incongrus qui ne paraissent pas déviants au sujet, ainsi les arrestations effectuées par la Police de Montréal dans les salles de billard ont un très bon corollaire chez les Italiens d'Edmonton où près de 75% des arrestations sont dues à la fabrication domestique du vin en violant la loi sur les alcools. Si cet article de loi était appliqué à Montréal, 63% de la population totale italienne serait amenée devant la cour pour ce simple délit (Boissevain, 1965).

La spécificité culturelle de la criminalité des Italiens à Montréal est accentuée encore par l'analyse des distributions par âge et état civil; la comparaison des distributions par classes d'âge de la criminalité générale au Canada, de la criminalité des Italiens à Montréal et de celle d'Italie, présente une transposition de la criminalité d'Italie à Montréal: Les Italiens semblent se comporter de la même façon à Montréal qu'en Italie nonobstant les différentes définitions juridiques entre les deux pays.

A la figure 1, la comparaison des pourcentages présente fort bien la structure "européenne de la courbe de distribution par classes d'âge des criminels italiens à Montréal (Robert, 1969). La criminalité des jeunes adultes italiens est beaucoup plus faible que celle des Canadiens et la courbe des Italiens de Montréal suit un tracé parallèle à celle de l'Italie et diffère complètement de celle de la criminalité canadienne.

n'ont un taux supérieur que pour les délits de jeux et paris, un taux sensiblement égal, voire inférieur, pour les délits contre les mœurs et faible pour les délits contre les personnes. Il est très intéressant de noter ici le faible taux de délits contre les biens chez les Italiens, comparé à celui de la population générale.

TABLEAU 1

Criminalité italienne en quatre classes de délits en comparaison avec la criminalité générale de Montréal, en nombre pourcentage, % 00 de population adulte de chaque groupe.

Délits	Italiens			Population totale		
	N	%	% 00 adultes Ital. Mtl.	N	%	% 00 adultes pop. gén.
Mœurs	86	13.31	10.48	1793	14.14	13.98
Biens	59	9.13	7.19	5496	43.39	42.86
Personnes	145	22.45	17.67	3673	28.97	28.64
Jeux	356	55.11	43.38	1715	13.53	13.31
Total	646	100.00		12.677	100.00	

Dans chaque groupe de délits, il ressort un caractère spécifique d'apport culturel; le délit contre l'ordre public le plus souvent reproché aux Italiens est le tapage sur la voie publique en se battant, criant vociférant. Le délit contre les mœurs le plus souvent commis est la grossière indécence dans un endroit public, les petits vols de moins de \$ 50. sont les plus courants et pour les délits contre les personnes, les voies de fait sont très souvent liées aux délits contre l'ordre public où fréquemment l'agent de la paix chargé de faire régner l'ordre est malmené.

La criminalité des Italiens à Montréal diffère presque complètement de la criminalité en Italie (Annuario statistiche giudiziarie, 1965) si ce n'est pour les délits contre les mœurs où le taux montréalais est quelque peu supérieur, mais de grandes similitudes se retrouvent en Allemagne où Nann (1967) retrouve une surcriminalité violente contre les personnes et sexuelle, mais contrairement à Montréal où aucun Italien n'a été inculpé pour viol, ce délit est très élevé chez les Italiens du Bade-Wurtemberg en comparaison avec la population allemande.

les résultats des recherches similaires sur la sous-criminalité des Italiens à l'étranger (Liben, 1963; Zimmermann, 1966; Pradervand et Cardia, 1966; Pinatel, 1968). La pyramide des âges ne présente pas d'écart significatif entre la population adulte de l'île de Montréal et la population italienne, ce qui permet de les comparer globalement et d'affirmer la sous-criminalisation des Italiens.

Nature de la déviance

Pour les infractions au code de la route, il ressort que les Italiens de Montréal ne sont arrêtés plus souvent que la population autochtone que pour deux seuls actes; celui de conduite avec capacité affaiblie et surtout d'une façon dangereuse; ces deux types d'infractions qui caractérisent un trait culturel italiens ont été découverts en Europe par Liben (1963) et Middendorf (1959)

La mise en parallèle de la criminalité des Italiens et de celle de la population générale pour les délits au code criminel fait ressortir deux actes spécifiques aux Italiens: d'une part les délits de jeux et paris où ces derniers se font arrêter sept fois plus souvent que les autochtones et d'autre part les voies de fait qui de tout temps ont caractérisé les Italiens et se retrouvent pratiquement dans toutes les recherches portant sur ce groupe ethnique (Ferracuti, 1967; Wolfgang et Ferracuti, 1967). Ces deux types de délits peuvent être considérés comme un apport de comportement culturel qui, pour le jeu surtout, n'est que très faiblement réprimé en Italie mais sévèrement puni au Canada.

La classification du Bureau Fédéral de la Statistique comprend un groupe d'infractions dénommé "autres infractions au code criminel" où nous retrouvons une surcriminalité italienne face à la population générale, c'est pourquoi un second regroupement a été nécessaire afin de faire ressortir d'autres actes spécifiques d'un apport culturel.

Dans ce regroupement en six classes criminologiques, la comparaison entre populations italienne et autochtone s'avère difficilement possible du fait du débalancement pour les délits contre l'ordre public et de circulation qui faussent les pourcentages, ceci en raison du nombre énormes d'arrestations pour ces deux types de délits dans la population générale, c'est pourquoi il nous a semblé opportun de l'éliminer pour ne garder que les délits contre les mœurs, bien, personnes et jeux.

La comparaison en ‰ de la population adulte de l'île de Montréal (Italiens 82,059, population totale 1,282,456) démontre que les italiens

- b) le taux de criminalité des Italiens à Montréal est plus faible au centre de la colonie et augmente à mesure que l'on se rapproche de la périphérie;
- c) lorsque les Italiens de Montréal vivent dans une colonie relativement à l'écart de la culture environnante, leur criminalité est faible et se signale par un caractère purement italien; à mesure que le contact avec la culture environnante augmente, la criminalité s'accroît et revêt un aspect semblable à celle des autochtones.

B. *Hypothèses référant à l'étiologie*

- a) Les sujets vivant en colonie homogène et relativement ségrégée, ont une criminalité de typologie très spécifique;
- b) lorsque le sujet s'écarte de ce groupe protecteur transitoire, la typologie devient plus indigène, tout en gardant des bouffées d'italianité;
- c) le développement du processus assimilatoire amène une typologie de plus en plus banale, c'est-à-dire dénuée de tout caractère culturel.

4. Le type spécifique de la criminalité

- a) Les Italiens de Montréal qui ont été arrêtés pour des délits de jeux sont les moins adaptés à la culture environnante et les moins intégrés dans la société canadienne;
- b) les auteurs d'autres délits, c'est-à-dire, ceux qui ont une criminalité analogue à celle des autochtones, sont les plus adaptés à la culture environnante et les plus intégrés dans la société montréalaise.

Criminalité des Italiens

Volume de la criminalité

La Police de Montréal affectué l'arrestation de 983 Italiens en 1967, ce qui équivaut à 0.89% du total des arrestations (109.394); la population adulte totale de l'île de Montréal s'élevait à cette époque à 1,282,456 habitants et celle des Italiens à 82,058 ce qui donne un taux global de criminalité de 9.97% pour les individus âgés de plus de 18 ans, tandis qu'il s'abaisse à 1.17% pour les Italiens (1.4% en Allemagne en 1962, Wensky, 1965).

Le volume de la criminalité italienne à Montréal est très faible et ne représente que le dixième de la criminalité normale, ce qui confirme

individu aura tendance à s'éloigner de ce groupe protecteur pour habiter à l'extérieur, ce qui produit parallèlement une sécularisation des valeurs traditionnelles; ses normes de conduite entreront en contact avec celles des autochtones, l'animosité entre les groupes se développera, la xénophobie imputera à l'étranger la forte augmentation de la criminalité et partant, elle deviendra effective en raison de la vigilance de l'opinion publique et du contrôle policier plus grand; le migrant deviendra alors le bouc émissaire, on lui imputera tous les maux, la pérégrinité deviendra synonyme de déviance.

Cet enchaînement dialectique est à la base de la présente recherche qui s'est déroulée à Montréal en 1967, elle a cherché à comprendre la criminalité des Italiens, premièrement par l'analyse de la statistique criminelle telle que colligée dans le livre d'écrou de la Police de Montréal, afin de découvrir l'apport de normes culturelle qui deviennent incongrues dans le contexte montréalais et la transformation de cette déviance du fait de l'éloignement écologique du quartier d'immigration; deuxièmement par entrevues avec un échantillon de population arrêtée, afin de percevoir dans la mutation culturelle, un changement dans le type de criminalité et des phases de surcriminalisation. Une troisième étape au moyen d'entrevues en profondeur de quelques criminels italiens incarcérés avait pour but de retrouver, dans la carrière criminelle de l'individu, une transformation du mode de criminalité parallèle à la métamorphose culturelle.

Hypothèses

Les hypothèses posées dans cette recherche sont de deux ordres, les unes réfèrent à la phénoménologie et les autres à l'étiologie; les premières permettent l'analyse des statistiques criminelles, tandis que les secondes sont établies pour la recherche par entrevue, soit dans l'échantillon de population en liberté soit parmi les criminels incarcérés.

A. Hypothèses référant à la phénoménologie

1. *Le type de criminalité*

La criminalité des Italiens à Montréal est phénoménologiquement différente de la criminalité des autochtones et reflète certains aspects propres à la culture italienne.

2. *Le volume et la nature de la criminalité*

a) la criminalité des Italiens à Montréal est plus élevée que la criminalité des autochtones;

CONFLIT DE CULTURE ET DEVIANCE*

François-X. RIBORDY ph.D.

Centre International de Criminologie comparée, Montréal

La criminalité découverte, même définie comme telle par le droit commun, peut être vue par la nouvelle criminologie non plus comme une conduite criminelle mais déviante; c'est dans cette optique que nous analyserons le comportement des migrants italiens à Montréal, comportements qui peuvent être comparés à ceux de la plupart des immigrants du monde entier.

Lorsque Sellin (1938) définissait le concept de conflit de culture comme le choc entre des normes de conduite, il était le précurseur de la sociologie de la déviance dont le chef de file, Becker (1963) qui par son adage "deviant behavior is behavior that people so label" met en relief le fait que la déviance n'est pas une qualité de l'acte qu'une personne commet, mais plutôt une conséquence de l'application par d'autres de règles et de sanctions, si bien que Szabo et Normandeau (1970) déclarent que "le déviant est celui qui est étiqueté comme tel et la conduite déviante est celle qui est stigmatisée comme telle par la collectivité " (p. 31).

Le migrant qui quitte sa patrie le fait en amenant avec lui tout un bagage psychique et socio-culturel qui, dans le pays d'accueil, devient incongru et entre en conflit avec les normes de comportement des autochtones, si bien que dès son arrivée en terre étrangère le migrant devient un déviant. La xénophobie de la population lui reproche tous les maux dont souffre la société, il est vu avec suspicion, ses agissements exacerbent les habitants qui le dénoncent très souvent aux forces de l'ordre et ces dernières renforcent, par le fait même, leurs moyens de contrôle.

La plupart du temps, lorsque le migrant arrive dans un pays étranger il recherche la solidarité ethnique et loge dans un quartier où le nombre de ses compatriotes est élevé; dans ce ghetto ethnique, ses agissements sont acceptés par ses concitoyens et s'il n'y avait de contrôle policier, son genre de vie serait totalement normal. La période d'adaptation passée, l'

* La recherche dont nous résumons ici les divers résultats a fait l'objet d'une thèse de doctorat intitulée «Conflit de culture et criminalité des Italiens à Montréal».

المؤتمر الأول لعلم النفس

سيُعقد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في المدة من ١٠ الى ١٢ مايو المؤتمر الأول لعلم النفس . ويهدف هذا المؤتمر لدراسة تقويمية لجهودات علم النفس في اطار خطة التنمية الاجتماعية ، وكيف السبيل الى رسم خطة للابحاث السيكولوجية في مختلف الميادين تنير لنسب السبيل في ابحاثنا في السنوات القادمة . ولتحقيق هذا الغرض اتفق على أن يكون لمجالات الدراسة محاور ثلاث رئيسية هي :

دور علم النفس في الانتاج ، ودور علم النفس في التربية ودور علم النفس في التغير الاجتماعي . وخصص لكل محور من هذه المحاور لجنة اختيار لها مقرر وستقوم كل لجنة باعداد تقرير شامل عن كل الابحاث التي اجريت في مجال التخصص سواء نشرت هذه الابحاث والدراسات ام لم تنشر ، وأن يكون هذا التقرير دراسة تقويمية في ضوء هدف المؤتمر الأساسي وهو مدى الاسهام في التنمية الاجتماعية في ج.ع.م. وستكون هذه التقارير موضوع الدراسة الأساسية في المؤتمر .

وبالإضافة الى ذلك سيقدم عدد من البحوث والدراسات تلقى في لجان المؤتمر .

رئيس المؤتمر : الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة
المقرر : الأستاذ الدكتور أحمد زكي صالح
السكرتير الفني : الدكتور عماد الدين سلطان

مقررو اللجان :

الأستاذ الدكتور سيد خيرى : دور علم النفس في الانتاج
الأستاذة الدكتورة رمزية الغريب : دور علم النفس في التربية
الأستاذ الدكتور صموئيل مغاريوس : دور علم النفس في
التغير الاجتماعي

to be put on probation? The majority was beside the first offender (29,3%) the occasional offender (26,8%), and minors specially females (17,1%). In regards of the tendency to give the judge the discretionary power to choose probation or S.A.S. according to the circumstances of every offender, the majority (95%) accepts that issue. The reason is clearly demonstrated that the judge must individualize the social reaction according to the circumstances of every offender. The majority (52,9%) also preferred that the judge must pronounce the sanction, then suspend the application and order to put the offender on probation. That majority suggests also the application of probation system as an experiment in some governorates in Egypt. That power to order the probation is exclusively to the judge (93,1%), but the exercising of it must be according to certain direction sanctioned by law (44,8%). Pre-sentence investigation must be completed by an expert who depends to the court (85,1%), and the judge has the power to accept or refuse it (95,4%) because he is the expert of all experts !!!

In relation to the obligations and rules of probation, the majority (73,6%) prefers that the law enumerates it and the judge can choose the more adaptable to the case. Judges (78,2%) did not accept the necessity of the consent of offenders to be put on probation, because of public interest and the inability of the offenders to evaluate his interest (70,6%).

In case of violation the rules of probation, the majority rates (40,2%) believes that it is better to let the appreciation to judge to put the offender on probation another time. 39,5% of the sample did not accept the order of probation another time in case of violating the rules. The net majority (82,8%) accepts the revocation of probation before the end of period if there are reasons to believe that the probationer will make good the rest of the period. But 62,1% prefers that a certain period (half of the period) must pass before the annulation. The executive judge will have that authority in the eyes of 49,4%, and 31% of the sample prefers the ruling judge. In any case the revocation of the probation must be by a decree (55,2%) from the executing judge (54,2%). Three important variables are considered reasons for the revocation :

1. The conviction for a new crime (74,7%).
2. The violation of probation's rules and obligations (64,4%).
3. Just committing a new crime (43,6%).

C. Attitudes of Judges towards Probation

The punishment and correctional measures Unit had attempted to measure the attitudes of judges towards the introduction of probation in the Penal Code draft. A schedule was administered to a sample consist of 149 judges in different parts in Egypt. A significant result was drawn from the answers which revealed that about 58,5% of judges accepted the introduction of probation and 41,5% did not accept it.

Analyzing the *negative answers* to see the reasons of that attitude, we found the following :

75,8% refuses the system for the lack of facilities and services.

72,6% considers the suspension of sanction sufficient.

59,9% thinks that probation do not realize the general repression.

51,6% believes that probation does not protect society from recidivism.

It is important to mention that the majority rates of negative answers represents judges between 36-40 years of age (61,3%), with experience not less than 14 years. That majority was relatively new graduates (1952-1957), and 85% of them have only University degrees without post-graduates studies.

Anyhow if we concentrate on the *positive answers* (58,5%) we can notice that its majority rates exists in Cairo (27,6%), Kharbia (13,8%) and Giza (13, 8 %). They consider that probation permits the treatment of offenders in their milieu (90,9%), and an excellent way for avoiding the extra-consequences of imprisonment (79,3%), specially that of short term imprisonment (74,7%).

In relation to the question : Do you see the annulation of suspension of application of sentence in favour of probation only ? The answer is 32,7% „yes”, 17,3% „no”.

That result contradicts the recommendation of the II Symposium and the legislative committee trend. The motives of that attitudes are the following :

40% believes that S.A.S. has no practical results in treatment.

43% considers that probation will realize the advantages for S.A.S.

Another question : What types of offenders do you think are eligible

and modern tendencies, all are represented : classical punishment (capital punishment - imprisonment - civil degradation), social defence measures (assignment to a clinic - corrective labour - administrative supervision - obligatory residence) and penal measures (restrictif of liberty - deprivatif of liberty - material measures).

It is evident that the new draft considers probation a restrictif penal measure which leads to the suspension of conviction for a period from 1 - 3 years, and the offender must be put under the supervision and the restrictions ordered by the judge (Art . 87) If the probationer makes good during that period the public action will be considered as non existed. In case of the failure the probationer will return to the judge for the revision of judgment and to pronounce the relative punishment or measure. As we said before the legislator made a distinction between administratif supervision and probation, that first institution which considered also social defence measure had nothing to do with the probation (46).

The new draft sanctioned the probation in three articles : Art. 87 which provides a definition of probation and the rules of application and abrogation; Art. 88 which sanctions the cases in which the judge can order the probation, and Art. 89 which gives the delegation to the Ministry of Justice for the practical proceedings of application.

It is worth-mentioning that the new draft do not permit to be put on probation for the second time - in case of revocation of probation according to Art. 87 - unless the probationer will not commit a crime after six years.

As a rule probation can be ordered in all crimes sanctioned with imprisonment, except the crimes of the security of the State, homicide, Arson and drug crimes (art-88). There are also two basic conditions cited by the same article :

1. The offender was not subjected to any sort of punishment considered as deprivation of liberty.

2. The pre-sentence investigation proves that the offender merit the non application of the original punishment.

(46) See Articles : 77, 84, 85, 86, 194 of the new draft.

automptically with all its legal consequences (Art. 65). It is evident then, that suspension of sanction can be considered : a method of treatment for offenders which apply in selective base, and consists of suspension of application of punishment for a certain period in condition that the offender will not commit another crime (44). Confronting that definition with that of U.N. for probation, we can notice two things :

1. That supervision has not a place in the S.A.S.
2. That selection in S.A.S. is not based on the pre-sentence investigation.

Inspite of that initiative the II Symposium had recommended the necessity to introduce Probation beside the suspension of sanction and the judge can order any system separately (45). The reasons of that attitude can be summarized in the following :

- a) Probation is an Anglo-Saxon system which leads to the resocialisation of the offenders, but S.A.S. is a Latin System introduced to avoid the legal and extra-legal consequences of short-term imprisonment.
- b) Probation in its American Version puts as a condition the consent of the offender, but the judge pronounces the S.A.S. even without that consent.
- c) S.A.S. can be revoked automatically when the offender commits another crime in certain period, but the probation revocation enters in the discretionary power of the judge for motives other than committing a new crime only.

For that differential traits the majority prevailed in the II Symposium and it repeated in the legislative commission for the new Penal Code Draft.

3. Penal Code Draft and Probation :

In general we can say that the Penal Code draft had choosed an acclectic position in the philosophical chaos which governed the traditional codes nowadays. Traditional systems, moderate institutions

(44) Probation : A Publication of N C S C R op. cit., p. 102.

(45) See : Recommendations in the Actes of the II Symposium. op. cit., p. 727.

jurisdiction in any conflict concerning the execution of all measures (including the Probation) in the field of juvenile delinquency.

II. Adult Probation

The Egyptian legislator organized two systems which somebody misunderstandingly believes that it has something in common with probation. Art. 55, 56 of Penal Code sanctions the suspension of punishment, and Art 28, 29, 75 speak about the supervision by the police. After the II Symposium for Prevention of Crime organized in 1963 by the N.C. S.C.R. the legislative committee in the Ministry of Justice prepared the Penal Law Draft and introduced the probation system. In 1969 the Punishment and Correctional Measures Unit in that Center prepared a study to explore the attitudes of judges towards the introduction of probation in Egyptian Legal System. In this part we will discuss :

- A. Suspension of sanction and probation,
- B. Penal code draft and probation,
- C. Attitudes of judges towards probation.

A. Suspension of Sanction and Probation

It is evident that supervision by the police is not really probation. That sort of supervision is a restriction on the individual's liberty to eliminate or reduce the social danger appeared clearly in the offender's conduct. It represents a complementary security measure which has nothing with the assistance, guidance and reeducation (43).

A part of the doctrine in Egypt believes that the only way to introduce probation is to develop the Art. 55 concerning the suspension of sanction. That article states : „The court in case of crime or felony sanctioned by imprisonment for a period not more than one year or a fine, can order in the same sentence the suspension of application of sanction if it found from the offender's character or his past history or his age or the circumstances of the crime that there are reasons to believe that he will not return to violate the laws...” In fact the suspension of sanction represents a threat directed to the offender and in the same time a recompense for good conduct. If the offender commits a new crime sanctioned with imprisonment for more than one month - during the three years after the suspension, the first punishment will be applied

(43) Hassan Allam· Adult Probation, a report presented to the II Symposium for Prevention of Crime op. cit., p 250-251.

article states : „the assignment of the minor to his parents or to the tutor or to the confidential person leads to the supervision practiced by specific department for juvenile welfare admitted by the Ministry of Social Welfare. That office must present periodically to the District Attorney reports on the status of the minor and provide its recommendations according to the system organized by the Ministry of Social Welfare”. Art. 2 of the same law gives the D.A. the faculty to ask the court - depending on the previous reports - to order the revision of the sentence, and the court can annulate the sentence and replace it with one of the measures cited in Art . 3.

It is evident that the Social Supervision (Probation) is not an original or principal measure which the court can declare according to law, but it is a legal consequence to the assignment of the minor to his parents (41). That is why the N.C.S.C.R. study of probation proposed in occasion of the II Symposium for Prevention of Crime 1963, the amendment of Penal Code (Art. 65, 67), vagabond Act 1949 (art. 3), criminal procedures Code (Art. 354, 361) to remove any legal obstacles before the Probation System in the field of Juveniles (42).

It is worth-mentioning that the children Act draft had cited in Art. 3 chapter 2 the probation - beside the assignment to the parents - as a measure for juveniles, and transfer to Art. 37, 83, 89 of Penal Code Draft which regulates the definition of probation, cases available to be put on probation, and the practical proceedings concerning the application of probation.

Art. 16 of the children Act draft speaks about the “Probation Officer” who has the jurisdiction in the supervision during the reeducation process, gives him the guidance and assistance. The P.O. must formulate every month a report to be delivered to the executing judge. Art. 17 of the same draft states that the probation officer has to be selected between the employees eligible to the supervision process by a decree from the Ministry of Justice after the consultation with the Ministry of Social Welfare. The article did not mention whose employees subjected to the selection : that of S.S.O., or members of the Ministry of Justice, or the Ministry of Social Welfare. Analysing these two ultimate articles, it is evident that the P.O. is a stipendiary officer who had the task of supervision, assistance and guidance under the control of the judge. That latter is - according to Art. 45 of the draft - the executing judge who has the

(41) F.A. Seror: Probation op. cit., p. 395.

(42) Probation: Publication of N.C.S.C.R., op. cit., p. 125-126.

It is worth-mentioning that there is another type of supervision practiced by social workers in the juvenile police department, which consists of voluntary admission by the deviant minor to be under supervision for resolving his social and individual problems. In 1969 the children Protection Office at Cairo put under the voluntary supervision 660 deviant minor.

Few researches had been made to evaluate the social service office's experiment, specially in social supervision. One of that researches revealed that the rate success of cases put under probation and made good during 3 years is 93 per cent. Statistics in Ministry of Social Welfare assured that in 1967, 387 cases from 404 succeeded in the social supervision practiced by ten offices in Egypt (39). That lack of researches had instigated the juvenile delinquency Unit in the N.C.S.C.R. to project a follow up study for juvenile probation entitled „Probation and recidivism in Juvenile Delinquency". The main scope of the study is to evaluate the effects of probation in recidivism rates. A schedule will provide to two groups, the first group put on probation and all committed new crimes after, the second passed the probation experiment without committing any crime. The results of that research will be ready for publication in the next scientific year of the Center (40).

B. Children legislations and Probation : If we research in the children legislations we find nothing about „Probation System" or „Social Supervision". As we said before the application of Probation in the field of juvenile delinquency was due to the efforts of the Egyptian Association of Social Studies through its Social Service office before the courts. Owing to the lack of organization of probation system by the Egyptian legislator, any attempt found the obstacles by the legal dispositions especially in relation to the Penal Code 1904, or Penal Code 1937, or Law No. 2; 1903 concerning the children vagabonds. The S.S.O. attempted under the latter law to practice the supervision, assistance and guidance in the treatment process of juvenile delinquency. That office found its opportunity after the promulgation of Law No. 124; 1949 which, after enumerating in Art. 1 the cases of juvenile vagabond, states in Art. 2 the probability of the assignment the minor vagabond to his parents or to the tutor or to a confidential person who engaged to educate him. In fact Art. 7 of that law gave the S.S.O. the legal foundation which permits the possibility to put the minor under the Social Supervision. That

(39) A.F. Seror : Probation op. cit., p. 396. Also : Probation, publication of N.C.S.C.R., op. cit., p. 118-123.

(40) See : National Center for Social and Criminological Research in twelve years, Cairo 1970, p. 116-117.

office has nothing to do with the Ministry of Justice because it depended to Egyptian Association of Social Studies under the supervision of the Ministry of Social Welfare. In spite of the recognition of the Ministry of Justice the recommendations of the Office's experts are optional to the court. The District Attorney receives the recommendations to transfer it to the court which has the discretionary power to accept or refuse it. The following steps represent how that office exercises its functions :

1. The District Attorney transfers the case to the office for presentence investigation, that latter must be completed in one month.

2. The minor passes a clinical examination in every case.

3. The Social Worker begins after the case-study (Social history, relations with the family, relations with the milieu ... etc.).

4. The child passes for psychological tests to measure his intelligence, his attitudes and abilities.

5. Experts group involved in the case-study make a diagnostic report and give the recommendations to the court for a program of treatment.

The recommendations may include the invalidity of the case to be put in probation, or the assignment of the juvenile to his parents on condition that he will be under the supervision by one of the social service office's experts. No sanction for violating that condition, in fact after certain period, one year as minimum and two as maximum, of supervision by a social worker if the probationer makes good the case will be archived. The same if the probationer failed to obey the orders and instructions of the social worker, or in case of disappearance, or in case of another conviction for committing a new crime. The following figures may give us an idea about the humble and difficult task of that office in Cairo :

<i>Year</i>	<i>Cases Studied</i>
1949	100
1950	300
1951	406
1952	476
1953	600
1956	600

in 1964 did not arrive after several years of study to any statistical significance in relation to recidivism rates (36).

Conclusion : *More objective studies of the subsequent records of probationers represent another need for the evaluation of probation's results (37)*

In summary, it is evident that the following considerations seem important to improve probation services.

1. A well defined concept or definition is a vital need to arrive at the uniformity of legislations and standards.

2. Probation has to search for multiple and integrated philosophy to depend on.

3. A need for local community services is essential in the supervision process. Without the recognition by the community of its responsibility no essential goals of probation can't be realized.

4. A standard of qualifications for probation officers must be formulated, specially the training programs and standards of supervision.

5. More truth - telling is needed concerning the evaluation process of the results of probation. More comparative researches and its results must be passed to the public.

PART TWO : Probation in Egypt

If Probation is a new system for Adult legislations in Egypt, it became a well known in the field of treatment of young offenders. In our speed survey of the legislator trends either towards adults or juveniles, we will begin with probation for young delinquents.

I. Treatment of Young Delinquents on Probation

A. **Histroical Background :** Probation is a well known system in the field of juvenile delinquency since 1940 when Social Service Office exercised for the first time its activities before juvenile courts (38). That

(36) W.R. Outerbridge : Rethinking the role op. cit., p. 20.

(37) Alexander Holtgoff : The Judicial Process as applied to sentences in criminal cases, Federal Probation, June 1950, p. 55.

(38) The exact translation of the term used in Egypt for Probation is „Social Supervision . Our principal references to the „Historical Background ' are basicly two : Dr. S. Eweis : Probation between Juvenile Delinquency in Egypt, report presented to the II Symposium for Prevention of Crime, Cairo 1963, p. 152-230, also : the same writer book : Social Service in Our Socialist Society, Cairo, 1960, p. 314-324.

cation rates will lead to unanswered question. Is probation really more effective than any other system of treatment? *It is evident that the evaluation process must be proceeded according to a comparative trend, and untill we have the answer of that problematic question of methodology we can't know exactly the criteria of success or failure of Probation.*

Another question in the evaluation process consists of the fact that violation of probation's conditions was related always to the probation's period. But what about the subsequent records of probationers after that period? Is probation has absolute and continual effects on the subsequent conduct ?

If we accept that probation was more human than most other sentencing alternatives, and it was more economical than incarceration, we can't neglect the fact that its effectiveness as a more successful method of treatment than others had never been demonstrated empirically. Some research projects - beginning with Glueck study, Cambridge - Somerville study, Caldwell study, Provo experiment - attempted to examine that assumptions. In spite of the useful data gathered in relation of definite release, it failed to evaluate the effectiveness of probation because of the multiplicated elements involved in the life of society. The released offender may become an abiding law citizen because of new friendship or new experience, and may commit crime because of his bad luck after the release. The expression "the probationer makes good during the probation period" is not sufficient to say that probation is successful. So we can't accept the generalization of some writers that „at the present time about seven out of every eight persons, who are placed on probation make good during that period" (34). We dare not to accept the "Satisfactory criteria" related to the termination of the period of probation as eligible to indicate the success of the system. That is why some researchers considered "not commit a new crime" after certain period a suitable condition for the success (35).

It is worth mentioning that the famous San Francisco Project started

(34) Henry P. Chendler : The Future of Federal Probation. F.B., June 1950, p. 45.

(35) See : Cambridge Study, in : U.N., 1954; Federal Statistical Analysis (1932) in : Wood & White: Crime and its Treatment 1941, p. 634; Statistical Study (1947) in : Caldwell : Criminology, N.Y., 1965, p. 435; Federal Probation, in: Wood & White, op. cit., p. 636. Also Elliot : Crime in Modern Society, N.Y., 1954, p. 559; A survey on Probation: Frederick Moran: Probation in N.Y. State, Albany 1923; Morris & Caldwell Study on probation cited in : Chendler, op. cit., p. 46; Attorney General's Survey cited in Tappan: Crime, Justice and Correction, op. cit., p. 577.

In that case experience must be inter-changed and it will be better to formulate a standard of qualifications which direct the new nations in the well application of the system.

That sounds fine, but does it work?

The second point will be certainly: How can we evaluate probation System? Some pessimistics consider that it is impossible to prove statistically that probation in ganeral is successful, since there are so few probation departments in the country (U.S.A.) which meet the standards necessary to success (32). Others more realistically searched about the criteria of success as successful completion of the actual period of probation, avoidance of criminal activity for a stated term after the end of the probation period, success measured in term of an!index purpot-ing to measure positive movement towards emotional maturity (33). Opposers to probation believe that the failure of their personal experiments is due to the failure of the system. Undoubtedly it will be biased if we generalized according to that way of thinking. It will not be correct also to apply absolute objectivity in the evaluation process owing to the fact that the subject-matter of evaluation is the human-being which is something variable and uncertain. Whatever accurate the valuation of the researcher, it will not be decisive. Whatever the resluts be arrived to, it will be only probabilities. Human-beings cannot be represented by figures, so purely statistics techniques and methods will not be valid for evaluating the resluts of probation, Any attempt in that field must put in consideration two things :

1. The success of any system of treatment depends on the selection process of cases presumed eligible to success.
2. An agreement must be settled in relation with the method of evaluation of the resluts of different types of treatment.

In fact, the last point represents a vital methodological need, becuae we can't say that probation is more effective than imprisonment in case that all probationers did not appeared before the court, and all prisoners had committed another crime after the release - for a simple reason that we can't make a comparison between two groups with different method of treatment. Measuring the effectiveness of probation by its revee-

(32) A.H. Maccornick : The Potential value of Probation, Federal Probation, op. cit., p. 5.

(33) St. J. Madeley : Probation, in : Crime and Its Treatment in Canada, op. cit., p. 226.

succeed without the effective collaboration of community services (29). Local community resources consist of sanitary services, hospitals, clinics, occupational agencies, charity associations for social welfare, clubs and cultural institutions, religious authoritiesetc. (30). Can we realize such mechanism in developing countries? Supervision as a tool has no yet been fully exploited in developed countries, what about the underdeveloped?

A need for local community services is essential so as we can speak of exploiting it to realize the goals of probation.

4. Probation *In search for a method :*

Speaking about supervision means speaking about probation, and the success or failure of the first will lead undoubtedly to the success or failure of the second. The main stone in the supervision process is the inter-human relations problem and the decision-making in the input-output mechanism of supervision. The personal relationship between the probationer and the probation officer gives the key to success or failure. That depends on many elements specially the qualifications of Probation officer, relations between P.O. and the courts, the case load and the number of P.O., the in-service training, and community facilities and services. If we concentrate on the problem as a whole we can say that three principles must guide the Probation officer in his network : objectivity, comprehensiveness and pertinence (31). Practically many reasons can play its role in directing the activity of the probation officer in his humanistic function. Religious considerations characterized the early days of probation in the States and England. Great desire to participate in charity work or the real interest to assist or satisfy civil duties accompanied probation all the way. Objectivity excludes paternalism and arbitrary comprehensiveness assists in establishing confidence which facilitates the role of P.O. *Such personal qualifications cannot be achieved without special and accurate training and experience, a matter which difficult to realize specially in the first steps of probation in underdeveloped countries.*

(29) See : Attorney General's Survey of Release Procedures, United States of America, Departement of Justice, Vol. II, Probation 1939, p. 293-296.

(30) Yassin El-Refay : Analysis of Probation System and related measures from legislative and practical aspects, N.C.S.C.B., Cairo, 1962, p. 106.

(31) W.R., Outerbridge : Rethinking the role of treatment in Probation in: II Criminological Congress of Quebec . . . op. cit., p. 23.

The problem for these countries consists of the administrative organization and technical services which has a great relationship with the supervision in probation. Supervision has special nature and goals which differs it from the police supervision. Supervision in probation consists of establishing personal relations between the offender and the probation officer. It has two main aspects : positive and negative. The negative is the exercise of legal authority to protect the probationer from the abuse of using the personal liberty gained by the probation. The positive aspect is to provide the probationer with guidance and personal assistance which has educational, therapeutic and rehabilitative goals (26). Organizing that supervision on national scale in underdeveloped countries will be unsatisfactory economically, putting in consideration that the organization will be only governmental task. This problem can be seen also in some developed countries, as it is clearly described in the recommendations of the Canadian Commission for Administration of Justice. "Nous croyons que le Québec, étant donné l'urgence de développer les mesures probatoires et en raison aussi de l'insuffisance des ressources économiques que l'on peut affecter à tels services, doit s'orienter dans cette direction au moins temporairement". That direction is that of Sweden, Denmark and Holland which use the massive population efforts in the supervision process (27)

When we speak about community treatment, that is mean the tide co-operation between citizen's associations and governmental departments in an integrative unity to assist, guide and satisfy vital needs of the offender. That philosophy of community treatment is clearly demonstrated in the Standard Probation and Parol Act (1955) formulated by the National Probation and Parole Association. "This act shall be liberally constructed to the end that the treatment of persons convicted of crime shall take into consideration their individual characteristics, circumstances, needs and potentialities, as revealed by a case study, and that such persons shall dealt with in the community by a uniformed organized system of contractive rehabilitation, under probation supervision when a period of institutional treatment has been deemed essential, whenever it appears desirable in the light of the needs of public safety and their own welfare" (28). The general rule is that Probation officer cannot

(26) Probation : Publication of N.C.S.C.R., Cairo, 1964, p. 11.

(27) La société face au crime; vol. I, Commission d'enquête sur l'administration de la Justice en matière criminelle et pénale au Québec 1968, p. 95.

(28) Sol Rohin : The Standard Probation and Parole Act: Fifteen years later, Federal Probation, Dec. 1955, p. 10.

ifying the nature of probation. Social dimension, legal dimension and finally community treatment dimension.

As a conclusion *Probation has to research for multiple and integrated philosophy to depend on.*

3. Probation A community treatment :

Many people consider always probation in its legal aspect specially the suspension of sentence. But if we put the U.N. definition under the analysis we can arrive to a firm result that the principle element is to provide the offender with educative assistance, rehabilitate him to be useful citizen through changing his attitudes, modifying his patterns of conduct and leading him to choose new goals acceptable to society. Probation through these processes means an extra-mura treatment and an alternative measure to imprisonment. To treat the offender in the society means to let him live with his family so that he can avoid any raputre of his family relations. Treatment in probation is more satisfactory than treatment in penal institution. Experience had proved that probation realized remarkable economy (24). The last evaluation about the probation expenses was revealed in the president's commission which stated that . In 1965 it cost, on the average, about I 3,600 a year to keep a youngster in a training school, while it cost less than one-tenth that amount to keep him on probation, Even allowing for substantial improvements in salaries and personal need to make community programs more effective, they are less costly. This is especially true when construction costs, which now run up to 20,000 for each bed in a children's institution, are included. The differential becomes even greater, if the costs of welfare for a family on the incarcerated, as well as the loss of taxable income, are included" (25). It has been estimated that adult probation services in which probation officer had a case-load of only 25 probationers would cost 150 to 200 per year per case. The average cost of operating adult penal and correctional institutions through the U.S.A. has been estimated at \$ 1,000 to \$ 1,500 per person a year.

Is the situation the same in underdeveloped countries ?

(24) Roal Quellet : *Propos sur la probation*, II Criminological Congress op. cit., p. 56.

(25) *The Challenge of Crime in free Society; A report by President's Commission* . . op. cit., p. 165.

rather than to punish him for his offence" (19). Partially, Probation is a legal institution, but after the suspension of the suspension of sentence the relation between the parties in action still exist. Here the role of the society is to rehabilitate the offender, to prevent him to commit another crime, to put him under supervision in his way to normal life in society. That is why the Probation is also a Social institution, and that is why the president's commission on Law enforcement and administration of Justice had defined Probation a community-based correction (20). To testify the social value of Probation we must consider its practical values. Probation confirms the validity of the correctional approach to the offender as opposed to the purely punitive approach. Probation helps maintain the unity of society by holding families together. It strengthens the concept of individual's social responsibilities and the concept of the community's responsibility to the individual by keeping in the community instead of rejecting him. Probation increases the public's understanding of crime and delinquency as social problems (21). As a matter of fact at great part of the importance of probation is due to its social goals which represent an objective and individualized social justice. Justice is not only a governmental task, but groups and communities can play an important role in that field (22). Probation is a social measure which permits to individualize the social justice, and to prevent the incarceration stigma. But how this social justice functions? Probation is a social institution practiced by social work methods in a frame which has become an important phase of the administration of justice. Social work is based upon certain assumptions and convictions which seek the goals of probation. Social work seeks the change of one's behaviour depending upon the person and environment. Social work assumes that the multiple causation theory helps in the individualized treatment process which has an important role in Probation (23). Exercising these principles need a frame and structure which by all means are related to the administration of justice. That administration had many to do with legal justice or social defense justice. Thus three dimensions involved here in quali-

(19) St. John Madeley : Probation in : Crime and Its Treatment in Canada, op. cit., p. 221.

(20) The Challenge of Crime in Free Society : Report by the P.C.C.W.A.J., Washington, 1967. p. 165.

(21) Austin H. Maccornick : The Potential value of Probation; Federal Probation, March, 1955, p. 4-5.

(22) Bernard Favrean : Justice at Probation; II Criminological Congress of Province of Quebec, op. cit., p. 88.

(23) Harleigh B. Trecker : Social Work Principles in Probation; Federal Probation, March 1955, p. 8-9.

with the important prefix which consist of the selection process of the offenders presuming to be put in probation. Selection process opens the way to many questions about the offenders, others accept also the recidivists. Someone attacks the pre-sentence investigation in the basis that the length of such reports is not essential in all cases coming before courts (15).

Anyhow a well defined concept or definition is a vital need for meaningful communication between those whom involved in the field of Probation, theoreticians, academics, administrators and practitioners. Indeed one of the tragedies in the field of criminology to-day is the lack of meaningful communication between "Halls of Ivy" and the "Col face" ('6)

2. Probation Social institution :

The lack of such way of communication led to a sort of conflict between jurists and social workers in their definition to the nature of probation. The first consider probation a legal institution, meanwhile the second insist on the social value and social function of that system. There are many who argue until now that offenders look to probation as form of punishment, or at least a social defense measure which represents a form of a sanction in evolution (17). This trend was codified in the recommendation of the Second Symposium for Prevention of crime held in Cairo 1963, which considered Probation a punitive measure though public repression cannot be seen clearly from the first time (18). Jurists forget that Probation legally is a form of suspended sentence and hence no punishment. It is true that the restriction and obligations are onerous to many probationers, but we must not forget that these are imposed with the primary object, not of punishing the offender, but of helping him to modify his behaviour so that society is protected from further offences. The chief aim of Probation is to change the offender so that crime is no longer a necessary part of his behaviour pattern,

(15) W.A. Goldberg : op. cit., p. VI-2.

(16) W.R. Outerbridge : Rethinking the role of Treatment in Probation, 2nd Criminological Congress of the Province of Quebec, 1968, p. 13.

(17) A.F. Seror : Probation, A Social Defense Study, Cairo 1949, p. 143.

(18) Acts of the II Symposium for Prevention of Crime, Publication of the N.C. S.C.R. Cairo, 1963, p. 726. See also : Paul J. Maccormick : Probation as a Judge, in Federal Probation, June 1950, p. 49.

personal control and supervision of social worker designed by the court(8). In this case Probation is not a conditional discharge, nor conditional release. That is why Marc Ancel practiced a distinction between Probation and "Le sursis continental". He considered the latter an incomplete institution, mal adapted to its milieu of prevention, because it leaves the offender to his individual efforts for the reclassification (9). The same with Craven in the Inner. Symposium concerning the problems of Socialist Penal Law at Varna 1967, when he asserted that "Le sursis" cannot satisfy the resocialisation needs (10). Owing to the absence of the word "Probation" in French dictionary, Guerin in Canada considered that Probation as legal institution which leads to the conditional release after declaration of the culpability, putting the offender then under supervision for a period fixed by the court (11). In the same time, we see also in Canada, that St. John Madeley assured that every practitioner in the field of probation, and probably every probationer too, has a different idea about the meaning of the term "probation" (12)

That confusion recommended the United Nations to try also its luck, when considered "Probation" a method of treatment for offenders specially selected, and which consists of conditional suspension of punishment. The offender receives a personal supervision, direction or guidance and treatment (13). Speaking about offenders means in that case that culpability must be declared by court before the declaration of putting in Probation. This is the first need for well conceptualisation of the system. No place for "suspension with consent" or "deferred convictions" or the so-called "administratif Probation" which consist only of putting selected individuals and with their agreement under supervision and a conviction will not be entered, but they will be dismissed. Someone thinks that not all persons need to be supervised and hence do not need to take up the time of a probation officer (14). But U.N. definition obliges the individual supervision and direction, guidance and treatment. That scope cannot be achieved without pre-sentence investigation,

(8) Grunhut Max : Penal Reform, Comparative Study, Oxford, 1948.

(9) Henriette Poupet : La Probation des délinquants adultes en France, Paris, 1956, p. 19.

(10) J. Graven : Symposium Inter. sur des problèmes du droit penal Socialist Varna, 1968, p. 205.

(11) Guy Gerin : Le code pénal et la probation; 2nd Criminological Congress of the Province of Québec, 1968, p. 34.

(12) St. John Madeley : Probation, in : Crime and its Treatment in Canada, 1965, p. 220

(13) United Nations : La Probation et les mesures ananlogues, N.Y., 1951, p 4.

(14) W.A. Goldberg : Guide to corrects, 1949, p. VI-6.

is clear that although the probation is a result of individual efforts, its extension and development depended on legislative activity. The doctrine not the Jurisprudence, gave the shape and the elements of Probation which lead to a wide margin of definitions. Some one makes a distinction between adult Probation and Juvenile probation. Adult probation is the postponement of final judgement or sentence in a criminal case, giving the offender an opportunity to improve his conduct and to readjust himself to the community, often on conditions imposed by the court and under the guidance and supervision of an officer of the court. Juvenile probation is similar except that less formal and non criminal procedures are involved (1). Another definition gave the importance to probation as a sentence of the court and a correctional process, thus Probation is the suspension of a punitive sanction against convicted offenders with orders for treatment under conditional liberty in the community (2). A tentative presented by Wood White in overall definition revealing that Probation is a method of extra-mura treatment based on the supervision in the community by special authorities which seek the application of social service techniques (3). Elliot was more precise in his definition when he referred to Probation as the suspension of sentence or execution and alternatively putting the offender under the supervision of Judicial Probation officer (4). The same trend can be seen clearly in Reckless definition : Probation is the conditional suspension of punishment with putting the offender instead under the supervision and the control of the court (5). Legal background pushed Sutherland to define Probation as the suspension of sentence or the execution in order to apply an alternative measure under the control and supervision of the court (6). Sheldon Glueck sees in the Probation three elements : suspension of sentencing or execution after a presentence investigation in the way to put the offender under the personal supervision of well trained Probation officer (7). Legal concept of Probation, as it is put by Grunhut, depends on two essential elements the first is the suspension of punishment, and the second consists of the

(1) Donald Taft : *Criminology*, Third edition, New York, 1965, p. 447.

(2) Paul Tappan : *Crime, Justice and Correction*, 1960, p. 539.

There are many types of the suspension : suspension of criminal proceeding, suspension of formal conviction, suspension of imposition of sentence and suspension of the execution of sentence.

See : *Probation System*, Publication of the N.C.S.C.R., Cairo, 1964, p. 10.

(3) Wood White : *Crime and Its Treatment*, p. 657.

(4) Elliot M. : *Crime in Modern Society*, N.Y., 1952, p. 561.

(5) Reckless Walter : *The Crime Problem*, N.Y., 1958, p. 213.

(6) Sutherland E.H. : *Principles of Criminology*, N.Y., 1947.

(7) Glueck Sheldon : *Probation and Criminal Justice*, N.Y., 1933.

PRESENT AND FUTURE NEEDS FOR PROBATION *

Dr. Zeid M.

Seniour Expert, N.C.S.C.R.

To write a paper on such subject means resolve nothing owing to the undetermined and unsettled concepts which governed the probation System. It is better, in our tentative to draw the attention to the gray spots, to divide our discussion in two basic parts :

Part One : Theoretical considerations dealing with the legal aspects in research of well conceptualisation of the probation, more than the illustration of the role of Probation as social institution or method of treatment, to pick up the motives for rethinking the role of probation.

Part Two : Practical application of such system in Egypt, either to evaluate its results as a way of treatment for young delinquents or to throw the light on the legislator's approach in the field of adult probation.

PART ONE : Theoretical Considerations

Forced definitions usually appeared when a new system became a fashion. It is not easy to deny that probation was and still an Anglo-American invention. But the most surprising thing is that many writers nowadays insist on the policy of containment which push everyone to attract the Probation System only to his field. We heard about the Probation as a legal system, Probation as social institution and probation as method of treatment. The last cry in criminal policy speaks about probation as a social defense measure. Every current has its concept, its terminology and its philosophy which drove the probation in a theoretical whirlpool which it has nothing to do with. It is better here to treat briefly such currents of thought to illustrate the vital needs of well functional system.

1. Probation : A need for a definition :

The first legal concept for probation related to the Law 1378 issued in Massachussetts which deny any repression trait for such system. It

* Report presented to the VI Inter. Congress of Criminology-Madrid, Sept. 1970.

	Etats-Unis	Canada	Angleterre	Congo (Belge)	Chine (Taiwan)	Indonésie	Brésil	Mexique	Vénézuéla	Nouvelle- Zélande	Australie
Vol de \$1 (U.S.) . . .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
Vol de \$5	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
Vol de \$20	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
Vol de \$50	2	2	1	3	1	1	2	2	1	1	1
Vol de \$1000	3	3	2	7	2	2	3	3	3	3	2
Vol de \$5000	4	5	4	23	2	2	4	5	4	4	5
Combriolage \$5	2	2	2	3	2	2	2	2	3	2	2
Vol qualifié \$5 (pas d'arme)	3	3	4	1	2	3	3	4	3	4	4
Vol qualifié \$5 (avec arme)	5	4	6	4	4	4	4	5	4	5	6
Assaut (mort)	26	28	51	117	8	9	15	17	15	52	46
Assaut (hospitalisation)	7	7	9	5	3	4	6	7	7	11	10
Assaut (traitement mé- dical et renvoi) . . .	4	5	7	2	2	2	4	4	5	7	8
Assaut (mineur)	1	2	3	1	1	1	2	1	2	3	3
Viol (forcé)	11	12	15	7	5	6	8	9	10	17	14
Vol d'auto (retrouvée sans dommage) . . .	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1
Effraction	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1
Intimidation (verbale)	2	2	3	1	1	2	2	3	3	3	4
Intimidation (arme) .	4	3	5	3	3	3	8	4	4	4	5

«Vol qualifié» = Vol avec violence.

«Combriolage 5 dollars» = Effraction et vol de 5 dollars.

«Assaut» = Agression

respectons donc les différences culturelles entre pays tout en créant l'uniformité internationale tant désirée. En attendant, Wolfgang a suggéré tout récemment au Conseil de l'Europe d'établir un indice uniforme pour tous les pays de l'Europe (3).

Il est évident, également, que de telles statistiques criminelles pondérées pourraient être utilisées à bon escient dans l'évaluation des programmes d'action, de l'étendue non seulement numérique du récidivisme mais aussi de son étendue qualitative ...

Mannheim, Glueck et Wolfgang (4) se sont faits récemment les champions d'une "criminologie comparative". Notre brève étude a voulu tracer un mince sillon dans cette direction.

NOTES BIBLIOGRAPHIQUES

1. D.D. Akman et A. Normandeau. "The Measurement of Crime and Delinquency",

The National Review of Criminal Sciences, 10 : 1 : 181-217 (mars 1967)

2. T. Sellin et M.E. Wolfgang, *The Measurement of Delinquency* (New-York : Wiley, 1964.)

3. M.E. Wolfgang, "On Devising a Crime Index - A Report to the Council of Europe", Strasbourg, 1968, p. 36, Miméo.

4. Voir, H. Mannheim, *Comparative Criminology* (Londres : Routledge et Kegan Paul, 1965); S. Glueck, *Ventures in Criminology* (Londres : Tavistock, 1964) spéc, chap. 18: "Wanted: A Comparative Criminology" et M.E. Wolfgang, "The Viable Future of Criminology", Actes du 17^e *Cours International de Criminologie* (Montréal : Université de Montréal 1968), pp. 109-134, spéc. section 5 : "Comparative Criminology", pp. 126-128.

Le cas du Congo reste encore "particulier" lorsque nous considérons le score de "23" attaché par les Congolais au vol simple de \$5,000 (U.S.) approximativement. Ce score est de 5 à 10 fois plus grand que ceux des autres pays. Ce vol est même considéré comme 3 fois plus important que le viol, alors que dans tous les autres pays le score de gravité du viol est de deux à quatre fois plus élevé que pour le vol en question.

Le lecteur pourra lui-même faire d'autres comparaisons. Qu'il nous soit permis de mentionner, toutefois, que des nuances s'imposent avant de conclure d'une façon définitive au regard de ces résultats. En effet, ne faut-il pas garder à l'esprit le fait que les étudiants qui composaient nos échantillons ne sont peut-être pas représentatifs des mêmes milieux sociaux d'un pays à l'autre. De plus, des échantillons recueillis près d'ouvriers, de "cols blancs", de policiers et de juges pourraient peut-être nous donner des résultats différents (quoiqu'ici il faille mentionner que l'étude américaine ainsi que les études canadiennes et britanniques ont fait appel justement à ces gens-là, sans toutefois trouver de différences significatives, ni entre ces groupes, ni entre eux et les groupes étudiants). Mentionnons aussi le fait que les catégories mentales de nos sujets d'étude peuvent varier d'un pays à l'autre; c'est ainsi que les catégories mentales des personnes aisées sont probablement différentes d'un groupe à l'autre, surtout entre pays développés et sousdéveloppés. C'est là tout le domaine, encore en friche, des difficultés inhérentes aux recherches interculturelles.

Mentionnons aussi que les pays arabes n'ont pas encore été touchés par ce genre de recherche. Nous espérons que nos collègues arabes s'y attacheront d'ici peu de temps.

Conclusion

Le reste des procédures n'a rien d'original. La somme totale des scores de tous les événements peut être réduite à un taux par dix mille ou cent mille de population. Différents taux peuvent être calculés sur une base annuelle, saisonnière, par semaine, jour ou heure, ou par quartiers, arrondissements, communes, cantons ... Chaque pays possédant alors un indice pondéré extra légal parfaitement comparable à celui de tout autre pays, les taux annuels ou autres entre pays pourraient facilement être analysés sur une base internationale uniforme. Si l'Egypte devait avoir un taux pondéré total deux fois plus élevé que le taux pondéré total de la France, nous pourrions légitimement affirmer que le phénomène criminel est deux fois moins grave en France (aux yeux des gens vivant en France) qu'en Egypte (aux yeux des gens vivant en Egypte). Nous

plus grave qu'un vol de peu d'importance en Angleterre, alors qu'il l'est de 117 fois au Congo; et (b) d'une façon *horizontale* (i.e., le viol en Angleterre (score de 15) est considéré comme deux fois plus important qu'au Congo (score de 7).

Le lecteur pourra se rendre compte lui-même de différences qualitatives évidentes entre certains pays.

Le meurtre, pour prendre un premier exemple, est deux fois plus grave en Angleterre, en Nouvelle-Zélande et en Australie (scores de 51, 52 et 46 respectivement) qu'en Amérique du Nord (Etats-Unis et Canada, avec des scores respectifs de 26 et 28), bien que ces pays fassent partie d'une même aire culturelle. Le fait, pour un policier britannique, de ne pas porter d'arme ainsi que le contrôle des armes offensives en Angleterre peuvent peut-être éclairer cette différence ? Par ailleurs, le meurtre est deux fois moins important en Angleterre qu'au Congo (51 contre 117), mais six fois plus important par rapport à la Chine et l'Indonésie (51 contre 8 et 9, respectivement), et trois fois plus important par rapport au Brésil, au Mexique et au Venezuela (51 contre 15, 17 et 15, respectivement). Il y a donc, en quelque sorte, une différence significative entre les pays développés (Etats-Unis, Canada, Angleterre, Nouvelle-Zélande et Australie) et les pays en voie de développement (l'Asie d'une part - la Chine et l'Indonésie; l'Amérique Latine d'autre part - le Brésil, le Mexique et le Venezuela), en ce sens que la vie semble avoir plus de "poids", plus de valeur dans les pays développés. Cependant, l'Afrique (représentée par le Congo) détruit quelque peu cette dichotomie trop claire puisque les Congolais attachent, et de beaucoup, plus d'importance à la vie que tout autre groupe.

Les différences, entre les pays, en ce qui concerne le viol pour prendre un deuxième exemple, ne sont pas aussi significatives sauf qu'en gros (il ne faudrait pas trop exagérer la différence) le viol dans les pays développés (Etats-Unis, Canada, Angleterre, Nouvelle-Zélande et Australie) est considéré comme deux fois plus sérieux que dans les pays en voie de développement (scores de 11, 12, 15, 17 et 14, respectivement; scores de 7, 5, 6, 8, 9 et 10 pour le Congo, la Chine, l'Indonésie, le Brésil, le Mexique et le Venezuela, respectivement). Un fait à noter, toutefois, et qui rend le cas du Congo une fois de plus aberrant, c'est que le viol est considéré comme de deux à trois fois moins grave que le meurtre dans tous les pays, développés ou en voie de développement, sauf au Congo où le viol est considéré comme 17 fois moins important (score de 117 pour le meurtre, score de 7 pour le viol).

à déceler pour le lecteur; un peu comme l'addition d'une baleine et d'un saumon, qui donne "2" poissons.

La recherche américaine a été répétée depuis lors dans dix autres pays. en vue d'élaborer, si possible, un *indice pondéré international de la criminalité*. En effet, une telle réplique est possible et relativement simple car les éléments criminels décrits aux gens (afin de connaître le "poids d'injure sociale ressenti" qu'ils accordent à ces différents éléments) le sont d'une façon objective et similaire dans tous les pays, même dotés de codes légaux différents, puisque la description véritable de ces éléments est extra-légale; nous dirons, par exemple : "Une personne en blesse une autre. La victime est soignée par un médecin et ses blessures l'obligent à être hospitalisée", afin de décrire un "assaut grave avec violence". Le même procédé s'applique aux autres cas. Il est important de remarquer, toutefois, que même si les étiquettes légales n'apparaissent nulle part, la désignation d'un assaut ou d'un dommage causé à la propriété comme acte criminel dépend des statuts légaux de la civilisation là où de tels actes ont lieu. De cette façon, les variations entre les définitions des crimes sont respectées et maintenues, en même temps qu'apparaît une base commune de comparaison des éléments principaux et essentiels de ces délits. Les valeurs monétaires correspondant aux pertes (vols) ou aux dommages à la propriété sont évidemment indiquées, lors de chaque enquête auprès du public, en fonction de la monnaie du pays. Pour les fins de comparaison globale internationale, cependant, il est certain que le taux international d'échange monétaire doit être utilisé afin de standardiser les valeurs monétaires. En ce qui concerne la recherche qui est présentée ici, la valeur du dollar américain a servi de "standard" commun.

Recherche Comparative

Comparons maintenant les résultats standardisés dans 11 pays où, en collaboration avec certains collègues, nous avons établi une réplique minimum de l'échelle de Sellin et Wolfgang (voir le Tableau joint) : il s'agit des pays suivants : Etats-Unis, Canada, Angleterre, Congo (belge), Chine (Taiwan), Indonésie, Brésil, Mexique, Vénézuëla, Nouvelle-Zélande et Australie. Des étudiants universitaires au premier niveau furent nos sujets d'enquête.

Du fait que nous avons employé une échelle d'attitudes à proportions égales (par rapport à un standard absolu similaire dans chaque pays), les scores pondérés qui apparaissent dans ce tableau peuvent être comparés : (a) d'une façon *verticale* (i.e., le meurtre est considéré comme 51 fois

UN INDICE INTERNATIONAL DE LA CRIMINALITE POUR ONZE PAYS

André NORMANDEAU, Ph.D.

*Professeur adjoint.
Université de Montréal.
Département de Criminologie.*

INTRODUCTION

Cet article ne vise qu'un objectif : renseigner le lecteur sur les résultats d'une recherche comparative dans 11 pays au sujet des attitudes différentielles des groupes ethniques en rapport avec certaines descriptions de violations criminelles. Nous avons commencé par l'étude de deux Pays (Etats-Unis et Canada) et nous avons déjà renseigné le lecteur arabe à ce sujet (1).

La perspective la plus récente au sujet des statistiques criminelles est celle qui fut développée aux Etats-Unis par Sellin et Wolfgang dans leur livre bien connu sur *The Measurement of Delinquency* (2). Le Lecteur se souviendra que ces deux auteurs proposent d'accorder des "poids numériques" différents, non seulement à chaque acte criminel, mais à chaque partie d'un tel acte. Ces "poids" sont dérivés des attitudes mêmes des citoyens d'un pays donné à qui l'on demande de jauger les différents éléments des actes de criminalité. C'est ainsi qu'en employant l'échelle numérique de Sellin et Wolfgang pour un viol commis à Philadelphie, par exemple, le score de gravité pourrait être de "38" (les scores de gravité sont indiqués entre parenthèses) : Deux filles sont violées par un homme ($2 \times 10 = 20$); l'une doit être hospitalisée (7), l'autre reçoit des traitements médicaux et est renvoyée (4); les deux filles furent menacées au moyen d'un couteau ($2 \times 2 = 4$); le viol eut lieu dans la maison d'une des filles, où l'agresseur avait pénétré par effraction (1); en quittant le domicile, l'homme vola des sacs appartenant aux jeunes filles : ils contenaient 60 dollars, en tout (2). Score total de l'évènement : "38". Les statistiques officielles n'auraient enregistrées que "2" viols. Ces deux viols mêmes seraient additionnés avec n'importe quel petit vol pour donner un nombre total de "3" infractions, dont la gravité est impossible

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

INDEX

	Page
Articles :	
— Legal aspects of heart transplant operations. Dr. Reyad El Khany	5
— Determination of the date of firing of a seized weapon. Dr. Zein E. Selim	31
— The legal system of recording criminal sentences. Dr. Adel Hafez Ghanem	43
Conferences :	
— VI International congress criminology, Madrid...	61
— International symposium on hashish consumption	71
Pioneers in Criminology :	
— Inrico Ferri : Aly Galaby	73
Sentences :	
— Indecent assault and jtdicial sentences in Lybia: Dr. Edward El Dahaby	81
Currunt researches in criminological units :	
— The Correctional Research Unit	87
— The Criminalistics Research Unit... ..	89
— The Criminal Behaviour Research Unit	92
In Foreign Languages :	
— Determination of iron in inks : Dr. Adel Fahmy	118
— Conflit de culture et déviance : François-X Ribordy, Ph.D.	134
— Present and future needs for probation : Dr. Zeid M.	154
— Un indice international de la criminalité pour onze pays : André Normandeau, Ph.D.	160

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGY RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board :

Dr. Gaber Abdel Rahman	Mr. Abdel Minim Maghraby
Dr. Hassan El Saaty	Mr. Aly N. El-Din.
Mr. H. Awad Brekey	Dr. Said Eweis
General Abbas Kotb	Mr. M. Fathy
Mr. Mohiey El-Din Taher	General Y. Bahader

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

BOARD OF EDITORS

**Dr. SAID EWEIS — NAGWA HAFEZ — ESSAM MILIGUI —
SAMIR ELLETHY — ALY GALABY.**

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly
March — July — November

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر جاد عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعاتي ، المستشار حسين عوض بريقى ،
اللواء عباس قطب الفايش ، المستشار محيى الدين طاهر ، الاستاذ عبد المنعم المغربى ،
الاستاذ على نور الدين ، الدكتور سيد عويس ، المستشار محمد فتحى ، اللواء يوسف بهادر .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف — بريد الجيزة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

هيئة التحرير

دكتور سيد عويس — نجوى حافظ — عصام المليجى
سمير الليثى — على جلى

بلد النشر : الناشر ، الطبعة
مكتبة النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموضوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) ، تاريخ النشر .
وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائى لاسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر
فى المتن فى صورة (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى
نهاية المقال ، الصفحات) .
• أن يرسل المقال الى مكتباتية تحرير
المجلة منسوخا على الالة الكاتبة من
أصل وصورتين على ورق فولسكاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين
عريضين ومسافة مزدوجة بين
السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الاتية :
١ — أن يفكر عنوان المقال موجزا . ويتبع
باسم كاتبيه ومؤلفاته انعلمية
وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال
أو ما يتصل به .

٢ — أن يورد فى صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى
عولجت فيه .

٣ — أن يكون الشكل العام للمقال :
— مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض
موجز للدراسات السابقة .
— خطة البحث أو الدراسة .
— عرض البيانات التى توافرت
من البحث .

٤ — أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى .
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشاً

تصدر ثلاث مرات فى العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمن المجلد
عشرون قرشاً

فهرس
المجلة الجنائية القومية
محتويات العدد

صفحة

مقالات :

- **اسهام المنبين فى الوقاية من السلوك الاجرامى وفى علاجه**
دكتور سيد عويس ١٦٥
- **عقوبة المحرض ومدى اختلافها عن عقوبة الشريك**
دكتور أحمد المجدوب ١٧٧
- **حول مشروع قانون الأحداث**
دكتور عادل عازر ١٩٥
- **حول حقى الدفاع الشرعى واستعمال السلاح لرجل السلطة**
دكتور أنطون فهمى عبده ٢١٥
- **تقويم العملات المزيفة : معدنية وورقية**
دكتور محمد صالح عثمان ٢٤٣

كتب :

- **نظام المحلفين فى الولايات المتحدة**
د. محمد إبراهيم زيد ٢٥٩

مؤتمرات :

- **الحلقة الدولية الثالثة : أزمة تنظيم العدالة الجنائية فى المدن الكبرى**
٢٦٥

مقالات باللغات الأجنبية :

- **التعيين البولاروجرافى للحديد فى الأحبار**
دكتور عادل فهمى ٢٩٢
- **علم النفس والقانون**
دكتور عزيز حنا داود ٣١٠
- **الوصمة الاجتماعية وتأثيرها على السلوك الاجرامى**
دكتور سمير الشناوى ٣٣٠

اسهام المذنبين في الوقاية من السلوك الاجرامى وفي علاجه

للدكتور سيد عويس

في ضوء خبراتى الواقعية في مجتمعنا المعاصر وفي غيره من المجتمعات التى تربتها ، لاحظت ان رجال الشرطة يستخدمون في بعض الأحيان أشخاصا مذنبين أو قد سبق لهم ان كانوا مذنبين ، كمرشدين ، عن بعض الأشخاص الخطيرين (مجرمين هاربين من وجه العدالة أو غيرهم) الذين يعرفهم رجال الشرطة ويعرفهم هؤلاء المرشدين معرفة شخصية ، أو لا يعرفونهم على هذا المستوى . وكان دور هؤلاء المرشدين ، دائما ، هو تتبع أخبار هؤلاء الأشخاص الخطيرين ، أولا بأول ، أو التعرف على نواياهم وخططهم للقيام بمغامرات أو صفقات ، ثم يقومون بإبلاغ رجال الشرطة الذين يستخدمونهم عن ذلك . أى ان دور هؤلاء المرشدين ، فى الغالب ، هو دور الشخص الذى ينقل الاخبار (Informants). وكان هدف رجال الشرطة ، فى معظم الأحوال ، هو « منع الجريمة » أو تيسير « القبض على المجرمين الهاربين من وجه العدالة » (*) .

وقد قام استاذى البرفسور « ألبرت موريس (Albert Morris) بالدراسة الحالية عن « اسهام المذنبين في الوقاية من السلوك الاجرامى وفي علاجه » ونشرها فى دورية « البحث العلاجى (Correctional Research) » التى تصدرها « جمعية ماساتشوستس العلاجية (Massachusetts Correctional Association) » مرة فى كل عام ، فى عددها الاخير رقم ٢٠ بتاريخ اكتوبر ١٩٧٠ . واننى فى هذا المقال أحاول القيام بعرض دراسة البروفسور موريس عرضا نقديا . وسيتضمن هذا العرض اهم موضوعات هذه الدراسة وليس كل هذه الموضوعات .

والدراسة الحالية ، كما ستتضح فيما بعد ، لا تتناول فى حقيقة الامر المذنبين فقط ، بل هى عن الأشخاص المذنبين أو الذين كانوا مذنبين . ويتركز اهتمامها على الادوار التى يمكن ان يقوم بها هؤلاء الأشخاص فى ميدان الوقاية من السلوك الاجرامى وفي ميدان علاجه . ومن ثم فهى دراسة تتناول موضوعات عديدة وعريضة وعميقة جميعا . فهى لا تقصر ادوار الأشخاص المذكورين على مجرد « الاخبار » بقصد « منع الجريمة » قبل ان تحدث ، أو على مجرد تيسير « القبض على المجرمين الهاربين من وجه العدالة » — بل ان هذه الادوار تتناول ألوانا أخرى من الاعمال فى ميدانين خطيرين هما ميدان « الوقاية من السلوك الاجرامى » ، وميدان « علاج السلوك الاجرامى » ..

ومن الاهمية بمكان ان نؤكد ، بادىء ذى بدء ، ان الشخص المذنب لا يمكن ان يكون شخصا مذنباً فحسب . وانه ليس من اليسر ان تتعامل مع الناس لمجرد انهم خالفوا القانون ، الا اذا قصدنا من هذه المعاملة ان تكون سطحية ، أى معاملة لا تجدى كثيراً فى فهمهم والنجاح فى تقويمهم .

(*) يلاحظ ان معظم هؤلاء المرشدين ، ان لم يكن كلهم ، لا يزالون ينتمون الى جماعات الأشخاص المذنبين أو الى جماعات الأشخاص الذين قد سبق لهم ان كانوا مذنبين .

فالشخص المذنب هو شخص يؤدي أدوارا اجتماعية عديدة ودينامية ، مثله في ذلك مثل رجل الشرطة والقاضي . وهذه الأدوار هي التي تكون شخصيته الاجتماعية الدينامية . والنظرة الى دور ارتكابه الجريمة ، وحده ، لا تفيد سوى رجل الشرطة حين يحاول القبض عليه ، أو سوى « المحلفين » عندما يتخذون قرارا في التهمة الموجهة اليه ! ولكن هذه النظرة لا تكفى بحال من الأحوال لتكون أساسا لتغيير نموذج حياة الشخص المذنب . وهذا ما تهدف اليه ، بالضرورة ، الجهود التي تبذل لاعادة تنشئة هذا المذنب حتى يكون مواطنا صالحا .

والملاحظ أن القاضي اذ يحاكم شابا لصا ، مثلا ، فإنه ينظر اليه ، في العادة ، على أنه مجرد لص . في حين أن أم هذا الشاب ، من الناحية الأخرى ، تراه ابنا مضطربا أو مرتبكا ، ولكنها قد تراه في الوقت نفسه ابنا ذكيا . وعلى الرغم من أنه قد يكون تلميذا فاشلا ، فإنه تجده يحقق الأعمال الميكانيكية ، كما يحقق لعب كرة القدم ، ولم يسبب لها من جراء ذلك أية مشكلة . وقد تراه أيضا ابنا يستطيع أن يعمل ، وأن يجلب لها النقود التي تشتري بها بعض الضروريات ، وأن كان لا يبيت في المنزل في بعض الأحيان .

أي أن هذا الشاب على الرغم من مخالفته للقانون بارتكابه جريمة السرقة في فترة زمنية محددة وفي مكان محدد ، وعلى الرغم من أن هذا المخالفة تعتبر تعبيرا غير مقبول اجتماعيا عن شخصيته الاجتماعية أو عن أسلوب حياته — فأننا نلاحظ أن بعض النفع الاجتماعي يكمن في هذه الشخصية .

ومن أجل هذا النفع الاجتماعي الكامن الذي يوجد في الشخص المذنب ، ازداد الاهتمام باستخدام الأشخاص المذنبين أو الذين كانوا مذنبين ، استخداما مخططا ، في المعالجة الإصلاحية للمذنبين ، وفي الجهود التي تبذل في الوقاية من السلوك الإجرامي .

واستخدام المذنبين في الاسهام في الوقاية من الجريمة وضبطها ، وفي علاج السلوك الإجرامي ، ليس حديثا . فرجال الشرطة ، كما سبق أن أوضحنا ، يستخدمون المذنبين كمرشدين ، ويستخدم المسئولون عن إدارة السجون نزلاء هذه السجون للمساعدة في أمور عديدة . وفي كثير من البلاد ، ومنها جمهورية مصر العربية ، نجد أن بعض المسجونين السابقين قد قاموا ، بمحض إرادتهم بخدمات عديدة لمساعدة المذنبين الآخرين على مواجهة الحياة في خارج أسوار السجون ، وذلك عن طريق المساعدات الطارئة أو المؤقتة التي تقدم لهم ، والتي تتراوح ما بين تزويدهم بالغذاء وبالمأوى وبالملابس وبالروح المعنوية ، الى إيجاد عمل لهم . وكم حدث أن رحب المسجونون السابقون من أصحاب الأعمال بهؤلاء الزملاء لكي يعملوا في مصانعهم أو في مجال تجارتهم .

إن جمعية ماسياشوست العلاجية ، مثلا ، هي نتاج بعض الجمعيات الخيرية التي يداها أجد المسجونين السابقين ، حيث أنشأ دارا لايواء المطلق سراحهم لمساعدتهم على مواجهة الحياة أحرارا طلقاء .

وعملية التأهيل السلوكي لا يمكن أن تكون مجرد علاج يقامه المتخصصون لشخص ما باعطائه شكلا معينا من أشكال استعداده الطبيعي عن طريق نوع معين من الجراحة النفسية . ان هذه العملية هي عملية داخلية يحاول عن طريقها هذا الشخص أن يفهم ذاته وأن يجندها حتى يكون مستعدا لهذا العلاج . ان تعديل السلوك والاتجاهات التي تؤدي الى مخالفة القانون ، لا يتم الا اذا استجاب المذنب الى تجاربه . وبهذا المعنى نجد أن جميع المذنبين يسهمون ، ايجابيا أو سلبيا ، في عمليات العلاج .

وبصرف النظر عن موضوع اسهام الفرد بالضرورة في تغيير سلوكه الشخصي ، فانه من الملاحظ اننا نجد أن سلوك نزلاء السجون واتجاهاتهم تتأثر حيث يعيشون حياتهم اليومية متصلين بغيرهم من النزلاء . وحيث يعيشون في ظل النظام الاجتماعي في داخل السجن ، وفي ظل المناخ الثقافي لهذا النظام .

وقد قامت دورية « البحث العلاجي » في عام ١٩٦٧ بأجراء دراسة مسحية على المستوى القومي للتعرف على آراء مديري الإصلاح العقابي ، وعلى آراء علماء النفس ورجال الدين الذين يعملون في ميدان الإصلاح العقابي ، عن نزلاء السجون في الولايات المتحدة . وقد أوضحت هذه الدراسة المسحية أن أعضاء العينة يعتبرون أن المسجونين الذكور في السجون شديدة الحراسة ، لهم تأثير أكبر من تأثير أية فئة من فئات موظفي السجن على النزلاء الآخرين . وأن نحو ٣٥٪ منهم يعتقدون أن هذا التأثير ، على وجه العموم ، ودائما في معظم الاحوال ، تأثير سيء . وأن نحو ٩٪ فقط يرون أن هذا التأثير ، على وجه العموم ، ودائما في معظم الاحوال ، تأثير طيب . في حين أن نحو ٥٢٪ يرون أن هذا التأثير غالبا ما يكون سيئا بقدر ما يكون طيبا .

وفي دراسة أخرى قام بها « دانيال جلازر » (Daniel Glazer) بقصد التعرف على تأثير السجن الفيدرالي وتأثير «نظام البارول» (Parole System) سئل النزلاء عن :

— ما هي اثنان نصيحة أسداها النزلاء الآخرون الى كل واحد منهم ؟

— وما هي اثنان نصيحة أسداها كل واحد منهم الى النزلاء الآخرين ؟

وقد اتضح من هذه الدراسة أن نحو ٦٠٪ من النزلاء ، موضوع الدراسة ، اعترفوا بأنهم نصحوا من زملاء آخرين . وأن نحو ٦٠٪ منهم ذكروا بأنهم نصحوا زملاء آخرين . وأن نحو خمس الذين نصحوا من زملاء آخرين ذكروا أن النصيحة كانت ثمينة وتحضهم على الاستقامة بعد اطلاق سراحهم . وقد ذكر البعض أن هذه النصيحة تناولت ضرورة تعلم مهنة أو استئناف الدراسة وهم في السجن .

والملاحظ ان هذه النصائح يسديها ، عادة ، النزلاء الاكبر سنا والاكثر خبرة الى النزلاء الاحدث سنا والاقل خبرة .

وبالإضافة الى اسداء النصائح نجد أن بعض المسجونين النابهين كثيرا ما يسهمون فيما يسمى « الصحافة العقابية » (Penal Press) ، وان بعض المذنبين الذين يشرفون على تحرير صحف « الصحافة العقابية » وجرائدها ، يهتمون بالكتابة عن آرائهم عن السلوك الاجرامى والفرص التى تتيحها الجهود الاصلاحية للنزلاء . وفيما يلى نذكر بعض ما كتبه أحدهم فى هذا الشأن :

لقد قرأت فى صحيفة « الناصح الامين » (The Mentor) ان خدمات التوجيه والارشاد لا تفيد الا النزلاء المحكوم عليهم بالحبس لمدة قصيرة ، والمذنبين لأول مرة ، والذين تكون سوابقهم محدودة . أما المذنبون العريقون أصحاب السوابق العديدة فقد سبقهم القطار ، وأصبح تغييرهم من المحال . ورأى فى كل ذلك انه « كلام فارغ » . فأى انسان يستطيع أن يتغير اذا كانت لديه الشجاعة وكان لديه الاصرار والطموح ، واذا كان يرغب حقا فى أن يكون مواطنا مسئولا فى المجتمع — بصرف النظر عن سنه أو خبرته الاجرامية .

ولا يوجد شخص فى استطاعته أن يتغير بين يوم وليلة ، كما يظن معظم الناس . فان الطريق ليست سهلة . وان تحقيق هذا التغير يحتاج الى مجهود شاق . وان المسألة ليست لعبا . وقد تمر اوقات يرى فيها الشخص انه لا فائدة ولا داعى لبذل هذا المجهود الشاق . وقد تأتى اوقات أخرى لا يرى الشخص فيها نهاية لما بدأ . انه لن يلاحظ ما طرا عليه من تغير حتى يلاحظه عليه الآخرون .

ان محاولة تغير ما كان يفعله الشخص طوال حياته محاولة صعبة ، ومؤلمة ، وفى بعض الاحيان تكون هذه المحاولة عملا غير مشجع . واذا كان هذا الشخص يرغب حقا فى التغير ، فان تحقيق هذه الرغبة ليس محالا . ومع ذلك فان الشخص الذى نما فى مشاكله منذ أن كان صغيرا ، فانه يواجه أصعب المهام . انه سيضطر الى مواجهة الحقائق التى كان من الواضح يحاول أن يتجنبها . انه سيحاول أن يتعلم المسئولية نحو نفسه ونحو الذين يحتك بهم . **واذا كان قد عاش فى المشاكل طوال حياته ، فانه سيحاول أن يتغلب على الحقد النامى فى نفسه وعلى عدم الثقة فى أى شخص صاحب سلطة (وهذا أمر من أصعب الأمور عند بعض الناس) .** انه سيحاول أن يتعلم مواجهة مسئوليته الشخصية عن المشاكل ، ولن يحاول أن يلوم الآخرين .

ان كل ما ذكرته حتى الآن قد يبدو أمرا سهلا . ولكن صدقنى أيها الزميل انه أمر مؤلم . ان الكثير من الناس قد يقولون : « اننا نعترف بأن الخطأ فى كل ما فعلناه كان خطأنا » ، ولكن هذا ليس كل شيء . وما عليك إلا أن تبحث فى نفسك وفى حياتك حتى تصل الى الاسباب التى دعتك الى ما فعلت ، ولا تقبل الاجابة الاولى التى تصل الى عقلك . ومن هنا عليك أن تستمر فى البحث فى نفسك لعلك أن تصل الى اجابات سديدة . ولا تنهش اذا ما وصلت الى هذه الاجابات السديدة ، لانك ستصل اليها حتما اذا كنت صادقا مع نفسك . اننى لا أستطيع ان اكتب

في هذه الصحيفة كل الافكار والفكریات المؤلة ، والبلبله ، وكل النكسات .
وكل الوان الخذلان التى يجب ان يواجهها الشخص اذا كان حقيقة يرغب
في التغير .

اننى اتحدث في ضوء خبراتى الشخصية . وأنا أعلم مدى ما واجهت
ومدى ما عانيت ، ولكن صدقتى ان كل ذلك لم يكن من غير جدوى . ولقد
مر وقت طويل لكى اكون حانقا مع نفسى . فانا لست مذنباً لأول مرة .
لقد قضيت عشر سنوات في السجون . وكانت اطول مدة قضيتها في خارج
السجن ستة شهور فقط . اى اننى شخص له سوابق عديدة . وأنا لا اعتبر
نفسى مع ذلك مذنباً عريقاً ، كما ذكرت في أول حديثى .

واذا كانت لديك الشجاعة فانك تستطيع ان تحقق التغير . .

امضاء : (الذى كان في جهنم ثم عاد اليها)

والملاحظ ان هذا المسجون الكاتب قد أبرز نقاطاً هامة عن محاولة المذنب
تغير نموذج حياته الشخصية الى الافضل . فقد ذكر متفائلاً ان هذا التغير
ممكن ، سواء كان المذنب حديث العهد بالاجرام أو كان مجرماً عريقاً من
أصحاب السوابق العديدة . وقد ذكر ، أيضاً ، بحق ، انه لا يوجد شخص
في استطاعته أن يتغير بين يوم وليلة ، وان عملية التغير عملية صعبة
ومؤلة وتحتاج الى بذل الجهود الشاق . ولكنه ذكر ، كذلك ، ان عملية
التغير تتوقف على الشخص الذى يريد هذا التغير ، أى تتوقف على
شجاعته واصراره ومدى طموحه . **واذا كنا نوافق على كل ما فكره هذا
المسجون الكاتب ، فاننا نرى ان هذه الشجاعة وهذا الاصرار وهذا الطموح
لا تأتي كلها اعتباطاً . وانها ان وجدت ، فوجودها يكون بالضرورة نتيجة
لجهود المعالجين المتخصصين سواء كانوا اخصائيين اجتماعيين ، أو أطباء ،
أو اخصائيين نفسيين ، أو غيرهم . فهؤلاء يقومون ، أو يجب ان يفعلوا
ذلك ، ضمن ما يقوهون ، بمحاولة تغيير الظروف الاجتماعية والثقافية
والاقتصادية التى يحياها الشخص المذنب الى الافضل ، حتى يستطيع هذا
الشخص أن يسهم في تغير نموذج حياته الشخصية الى الافضل كذلك .**

ولا يكفي نزلاء السجون النابهون بكتابة المقالات أو بتأليف الكتب التى
تلقى ضوءاً على حياتهم الاجرامية ، أو على حياتهم في داخل السجون
والمؤسسات العقابية ، أو على السجون والمؤسسات العقابية نفسها
ونظمها الاجتماعية ومناخاتها الثقافية وادارتها — بل هم يسهمون أيضاً في
برامج التربية في داخل السجون اسهاماً فعالاً . وقد يرى بعض قضاة محاكم
الاحداث أن يستعين بالمذنبين البالغين في اسداء النصح والتوجيه الى بعض
الاحداث الجانحين ، اذا ما رغبوا في ذلك . وهم في العادة يرغبون في اسداء
هذا النصح والتوجيه . وقد بدأ في ولاية مشاشوتس مذنب يقضى حكماً
بالسجن مدى الحياة عن تهمة قتل وسرقة مع استعمال السلاح — بالقيام
متطوعاً بعملية التوجيه والارشاد للاحداث الجانحين الذين تحيلهم عليه

محكمة الاحداث . وكان يقابل كل حدث في اول الامر في « زنزانتة » مقابلة فردية ، ويعامله كإنسان ويحاول بقدر المستطاع أن يكون معه عطوفا لا عاطفيا ، وأن يجعله حرا في أن يظهر ما في نفسه ، ويسعى جاهدا لكسب ثقته والحصول على تعاونه ، ومن ثم توجيهه واسداء النصيح اليه . وقد اعترف بهذا النظام في عام ١٩٦٧ رسميا .

وقد يضم في بعض الاحيان بعض المسجونين الى « جماعة الموجهين » (Counseling Panel) وهم ينزبون ، عادة ، على عملية التوجيه والارشاد قبل الالتحاق بهذه الجماعة . وقد تطور هذا النظام اخيرا فأصبحت جلساته تعقد مفتوحة لبعض الجماعات من المجتمع ، حيث يستمع الآخرون لمناقشات النزلاء أعضاء الجماعة .

ويشارك المذنبون في داخل السجون ، في بعض الاحيان ، في جماعات العلاج الجماعي (Group Therapy Groups). وتتكون هذه الجماعات من بعض النزلاء الذين لهم مكانة « المسجون العادي » الاجتماعية . ويعانون نفس ألوان الحرمان ، والآلام ، والمشاكل التي تترتب عليها . ويشرف على الجماعة عادة ، كمعالج جماعي (Group Therapist) أحد ضباط السجن أو شخص آخر . وأهم أهداف العلاج الجماعي إتاحة الفرصة لهؤلاء المذنبين للتعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة عندهم ، ومن ثم فهم الآخرين . والملاحظ أن فهم الآخرين ، الأسوياء أو غير الأسوياء ، يتضمن بالطبع فهم المذنب العميق لنفسه .

والملاحظ أن المعالج الجماعي يكون بالضرورة شخصا متخصصا . ولا يجب أن يكون مجرد ضابط من ضباط السجن أو شخص آخر . وإذا كان استخدام غير المتخصصين بسبب قلة المتخصصين في المجتمع أو بسبب ازدياد نفقاتهم ، فلا أقل من أن يدرب هذا الضابط أو هذا الشخص (الاختصاصي الاجتماعي مثلا) التدريب الكافي على العلاج الجماعي ، حتى يكون عمله مفيدا مثمرا .

ولا يقتصر نشاط المذنبين نزلاء السجن على داخل السجن ، فقد يخرجون الى المجتمع متحدثين . كل مذنب يتحدث عن قصة حياته أمام أعضاء المجتمع في خارج السجن الذين من حقهم أن يسألوه في فترة محددة تسأل فيها الأسئلة . ويخرج المذنبون في هذه المناسبات ، عادة ، كفريق . وقد بدأ هذا البرنامج في ولاية « كلورادو » في ابريل عام ١٩٦٦ . ومنذ ذلك الحين تحدث أعضاؤه أمام أكثر من مليون شخص ، وسافروا حوالي ٢٠٠.٠٠٠ ميل في طول « ولاية كلورادو » وعرضها ، وقد طاروا ذات مرة الى « ولاية نبراسكا » .

والملاحظ أن خروج المذنبين الى المجتمع ، يتحدثون الى الناس فيه ، لا يعنى الوقاية من الجريمة حتما . فان آثار هذا الحديث ، وإن يكن ممتعا وبليغا ، لا يمكن أن تقف وحدها أمام آثار كل العوامل ، الماضية والحاضرة ، التي تؤثر في السلوك الانساني . وإذا كنا نرى في هذا النشاط هذا القصور ،

على الرغم من أن المسجونين أنفسهم (أى بلحمهم وشحمهم) يواجهون الجمهور العادى ، ويسألون ويجيبون — فأننا نرى أن البرنامج الإذاعى المصرى « من وراء القضبان » أشد قصورا وأقل فائدة ولا يعود على الوقاية من الجريمة منه شيء ايجابى . فالذى يخاطب الجمهور فى هذا البرنامج ليس المسجون نفسه ، وإنما هو ممثل يقوم بدوره . وحتى لو كان المسجون نفسه يخاطب الجمهور فهو يفعل ذلك من وراء الاسوار !

ومع ذلك فإن الاشتراك التطوعى للمذنبين فى عمليات الإصلاح فى خارج السجون والمؤسسات العقابية يبدو واضحا فى البرامج الوقائية والعلاجية المتصلة بآدمان الخمر وادمان المخدرات (*) . ونلاحظ أن « مركز التأهيل للمدمنين » فى « مانهاتان » (Manhattan) قد أسس فى عام ١٩٥٨ ، وقد استخدم هذا المركز ٢٥ موظفا منهم ١٧ كانوا مدمنين .

والملاحظ أنه ليس كل المسجونين السابقين ، بالضرورة أشخاصا عابثين يحتسون الخمر ويتعاطون المخدرات . وليس كلهم كذلك بالضرورة ، لديهم الاهتمام الكافى أو غير الكافى بالبرامج الإصلاحية الموجهة اليهم . ولكن يحتمل أن كثيرا من المسجونين السابقين يهتمون بما يسميه « جون هوارد » (John Howard) ، وهو مسجون سابق ، بـ « حالة السجون » . أن الكثير منهم قد ألف كتباً ثمينة عن حالة السجون . وقد ساعد ذلك ، فى بعض الأحيان ، فى تغيير أساليب علاج المذنبين . وقد كرس بعضهم ، ومنهم مؤسس « دار ايواء المسجونين المطلق سراحهم » التى تعتبر « الام » لجمعية ماساتشوستس العلاجية ، حياته لمساعدة المذنبين بعد اطلاق سراحهم من السجن حتى يستطيعوا أن يتواءموا مع المجتمع خارج الاسوار . أن عدد هؤلاء المسجونين السابقين عدد كبير . وكان مجهود بعضهم مجهودا فرديا . وكان مجهود البعض الآخر مجهودا جماعيا يشترك فيه الأشخاص من أصحاب السوابق أو الذين ليست لهم سوابق على السواء .

ومن الامثلة على ما قام به أحد المسجونين السابقين فى « ولاية كنساس » ، نذكر « مؤسسة الخطوة السابعة » (The Seventh Step Foundation) ، لقد بدأ هذا المسجون السابق فصلا دراسيا للنزلاء الذين سيطلق سراحهم من السجن فى خلال مدة أربعة شهور . وانتهى أمر هذا المجهود الى صياغة سبع عبارات يدرسها هؤلاء النزلاء ويناقشونها ، وتبدأ كل عبارة بحرف من كلمة (Freedom) ، وأصبحت هذه العبارات تسمى « الخطوات السبع الى الحرية » Seven Steps to Freedom . ونذكر هذه العبارات فيما يلى :

١ — مواجهة منا لحقيقة أنفسنا وللدنيا من حولنا ، فقد قررنا أننا نحتاج الى التغيير .

(*) ان ادمان الخمر أو ادمان المخدرات فى حد ذاته ليس جريمة . ومع ذلك فإن مخالفة القانون قد يصحبها أو تستند مباشرة على سوء استعمال المخدر أو الامراط فى تعاطى الخمر . ومن الملاحظ ان استعمال المخدر وتعاطى الخمر قد يصحبان أنماطا عديدة من الجرائم .

٢ — وادراكا منا لوجود طاقة فينا نستطيع أن نستمد منها القوة ، فقد قررنا استخدام هذه الطاقة .

٣ — وتقييما منا لانفسنا بأمانة ، فقد قمنا باختبار نقاط قوتنا ونقاط ضعفنا .

٤ — ومحاولة منا لمساعدة انفسنا على التغلب على نقاط ضعفنا ، فاننا نستعين بهذه الطاقة لكي تساعدنا على التركيز على نقاط قوتنا .

٥ — وتقريبا منا أن حريتنا أكثر قيمة من غلنا ، فاننا نستخدم هذه هذه الطاقة لكي نتحرر من هذا الغل .

٦ — واهتمامنا بأن تقدمنا اليومي أمر ضروري ، فقد حددنا لانفسنا هدفا يمكن تحقيقه ونستطيع أن نعمل في سبيل الوصول اليه كل يوم .

٧ — وتأكيذا منا لحريتنا ، فاننا نتعهد بمساعدة الآخرين كما ساعدنا الآخرون .

ولا يكفي بهذا البرنامج قبل اطلاق سراح المذنبين من السجن ، ولكن الذين يطلق سراحهم منهم ، فعلا ، يزودون بالمساعدات المالية كما يساعدون بايجاد عمل لهم . فضلا عن ذلك فانه تعرض عليهم « الصداقة الانسانية » . والملاحظ أن القائمين على هذا البرنامج هم ، فضلا عن المسجونين السابقين ، بعض رجال الاعمال . ولا يعمل في هذا البرنامج متخصصون سواء كانوا أخصائيين اجتماعيين أو أخصائيين نفسيين أو أطباء نفسيين ، بحجة أن المذنبين يكونون ، عادة ، أكثر حرية وانطلاقا مع الأشخاص الذين خاضوا نفس التجارب .

ويبدو لنا أن هذا البرنامج ما هو الا مجرد « تجربة » لا نستطيع ، على الرغم من النيات الحسنة ، أن نؤكد نجاحها ، وقد يعزز هذا الرأي ما نجده من العزوف عن الاستفادة من المتخصصين ، وما تؤكدته الدراسة الحالية من أن هذا البرنامج لم يقيم موضوعيا حتى الآن .

وقد يستخدم المسجونون السابقون في المؤسسات العلاجية وفي مؤسسات الوقاية من الجريمة ، في داخل هذه المؤسسات وفي خارجها ، كموظفين تدفع لهم مرتبات شهرية . ومن الامثلة على نوع عملهم في خارج المؤسسات نجدهم يمنحون الفرصة ليقوموا بأعمال المساعدين لضباط الاختبار القضائي ، أو أعمال المساعدين لضباط البارول .

ومن أحدث الاتجاهات نلاحظ استخدام المذنبين الحاليين والمذنبين السابقين في عمليات البحوث العلمية وفي برامج التخطيط والتنمية المتصاة بالوقاية من الجريمة والجناح وضبطها واللاجها . ففي شهر يونيو ١٩٦٣ نظم « دوجلاس جرانت » (Douglas Grant) ندوة علمية في ولاية كاليفورنيا

بالتعاون مع « المعهد القومي للصحة العقلية » للنظر في استخدام « نتائج المشاكل الاجتماعية » لمكافحة « المشاكل الاجتماعية » وبخاصة ، في هذه الحالة ، موضوع الجريمة والجناح . وقد دعى الى حضور هذه الندوة ٤ مذبنا ، ومذبنا سابقا ، ومتخصصين في العلاج الاصلاحى ، فضلا عن مديرين يعملون في ميدان العلاج . واشترك هؤلاء في مناقشة ما تم عمله وما يمكن عمله حول هذا الموضوع . وكانت نتيجة هذه الندوة انشاء «مشروع تنمية خطط جديدة للعمل في الحياة» (New Careers Development Project) . وهو مشروع يهتم بالقيام بمجهود رائد في اثبات قدرة المذبنين الكامنة وتنميتها بقصد العمل في ميادين الحاجة الانسانية . فهو يعنى بتنمية الشخص المشكل (المذب) ليقوم بدور غير محترف (non-professional) في ميدان برنامج التنمية . وترى الدراسة الحالية أن هذا المشروع يعتبر من أكثر البرامج المثمرة في ميدانه . وقد أصبح تحت رعاية « معهد كاليفورنيا لدراسة الجريمة والجناح » (The California Institute for the Study of Crime and Delinquency) بالتعاون مع « ادارة الاصلاح بكاليفورنيا » (The California Department of Correction) ومنذ شهر أغسطس ١٩٦٧ تمكن المشروع من اتاحة فرص العمل لخمسة عشر مذبنا سابقا من ثمانية عشر مذبنا سابقا في أعمال تتراوح مرتباتها السنوية ما بين ٥٥٠٠ دولار و ١٣٠٠٠ دولار . ويعمل هؤلاء في ادارات البحوث والعلاقات العامة وفي الكليات وفي برامج التنمية وفي المؤسسات الاقتصادية وفي العيادات وفي أعمال السكرتارية وفي ادارات التدريب . وكلها ادارات ومؤسسات معروفة ولها مكانتها الاجتماعية والعلمية .

والنظرة المتفائلة تلاحظ أن اسهام المذبنين الحاليين والسابقين (وبخاصة الذين يودعون في السجون منهم) في الوقاية من السلوك الاجرامى وفي علاجه ، أمر غير مستحيل . فالملاحظ أن السجن هو مؤسسة اجتماعية توجد في الوقت الحاضر في معظم المجتمعات الانسانية . وكل مؤسسة اجتماعية ، نجد للسجن بناء أو تركيبا معينا ، كما نجد له وظائف اجتماعية معينة . ولعل أبرز سمة من سمات بناء السجن أو تركيبه هي أن الاقلية فيه تتحكم في الاغلبية . والاقلية في شخص ادارة السجن تكون ، بالضرورة ، أقلية قوية . والاغلبية في شخص الاشخاص المسجونين تكون عادة ، وليس بالضرورة ، أغلبية سلبية مستضعفة . وربما كانت هذه الاقلية القوية أيضا أقلية حكيمة ورشيده . وربما كانت الاغلبية (الاشخاص المسجونون) ، في بعض الاحيان ، أغلبية ايجابية متعاونة . ويرجع هذا كله الى نوع الوظائف الاجتماعية التى يقوم السجن بأدائها . فهى إما أن تكون وظائف اجتماعية اهدافها العقاب ، أو أن تكون اهدافها القيام بعمليات اعادة التنشئة الاجتماعية للمذبنين المودعين في السجن ، أى اعادة بناء شخصياتهم ليصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع الذى سيخرجون اليه بعد انتهاء مدة السجن ، أى ليصبحوا أشخاصا يستطيعون بعد خروجهم من السجن أن يؤديوا ادوارهم الاجتماعية التى يتوقعها منهم هذا المجتمع .

والملاحظ أن أعضاء مجتمع السجن (نزلاءه) إناس شتى . وهم في الواقع لا يكرنون مجتمعا بمفهومه العلمى المعروف . ويرى بعض الناس فيهم أنهم

حثة المجتمع . ويرى آخرون انهم اناس غير محظوظين . وهم ، أولا وقبل كل شيء ، نتاج المجتمع الذى ولدوا فيه وعاشوا . واغلب الناس الذين يدخلون السجن من الكبار . والكبار من الناس هم غير الاحداث . وهم بالضرورة ذكور أو اناث قد خالفوا نصا من نصوص قانون العقوبات . وقانون العقوبات هو أحد القوانين السلوكية فى المجتمع . فهناك قوانين سلوكية أخرى غير تهتم بسلوك أعضاء المجتمع .

واذا كان أعضاء مجتمع السجن أناسا شتى ، لكل واحد منهم شخصيته الاجتماعية ، ولكل واحد منهم مكانته الاجتماعية ، ولكل واحد منهم آماله فى ضوء مستوى طموحه ، ولكل واحد منهم آلامه — فالنظرة الى الواحد منهم يجب ان تكون شاملة ، ولا تقتصر على دوره كمرتكب للجريمة بقدر ما تشمل الأدوار الاجتماعية العديدة الأخرى التى يؤديها (أو يستطيع أن يؤديها) فى المجتمع — كإنسان اجتماعى ، وبقدر ما تشمل هذه النظرة كيفية أداء هذه الأدوار الاجتماعية . ولعل تشمل هذه النظرة ان ييسر وضوح الرؤية عند معاملة الشخص المذنب . ولعل وضوح هذه الرؤية ان ييسر التعرف على النفع الكامن الذى يوجد بالضرورة فيه ، ومن ثم يؤكد الاهتمام باستخدام الأشخاص المذنبين أو الذين كانوا مذنبين ، استخداما موضوعيا ، فى المعالجة الإصلاحية للمذنبين ، وفى الجهود التى تبذل فى الوقاية من السلوك الإجرامى .

ومع ذلك فإنه يبدو أن اسهام المذنبين فى الوقاية من السلوك الإجرامى وفى علاجه ، مازال حليا . ومن الغريب أن تنبثق المعارضة ضد هذا الاسهام من بين صفوف المتخصصين ، أو بعضهم ، من رجال القانون ومن المسئولين عن الوقاية من الجريمة وعن علاج المجرمين . ويرى البروفسور موريس أن هذا الهدف هو هدف المستقبل ، وأن الوصول الى تحقيقه يحتاج الى وقت طويل وإلى مجهودات شاقة . وهو يرى أن الوصول الى هذا الهدف قد لا يتحقق كاملا ، ولكنه مع ذلك ييسر لنا الطريق لكى نسير فيه قدما ، وأنه وإن كان بعيد المنال فلا عذر لنا اذا لم نبدأ الآن .

وقد اتاحت الفرصة لكاتب المقال أن يناقش فى إحدى الحلقات الدراسية التى أشرف عليها ، موضوع اسهام المذنبين فى الوقاية من السلوك الإجرامى وفى علاجه ، مع أعضاء « البرنامج الإقليمى للامم المتحدة فى تخطيط الدفاع الاجتماعى — القاهرة ، مايو — يوليو ١٩٧١ » ، الذى تولى اعداده المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . وكان عدد الحاضرين من الأعضاء فى هذه الحلقة ١٨ عضوا . وهم يشغلون وظائف هامة فى ميدان الوقاية من السلوك الإجرامى وفى ميدان علاج هذا السلوك . فمنهم قضاة ورئيس نيابة ووكيل نيابة ورجال شرطة وأخصائى اجتماعيون وباحثون اجتماعيون ، وبعض هؤلاء يدرسون دراسات عليا . وكتبوا جميعا من الدول العربية ، فمنهم السعودى والسودانى والسورى واليمنى والمصرى .

وقد عرض الكاتب هذا الموضوع على الأعضاء فى ضوء أربع قضايا هى :

١ — ان المذنب اى مذنب هو شخص ، اى هو فرد ذو شخصية اجتماعية ، يؤدى ادوارا اجتماعية عديدة ودينامية فى المجتمع . فقد يكون ابنا بارا ، او اخا عطوفا ، او زوجا ونيا ، او ابا حانيا ، او صديقا مخلصا ، او عاملا حائقا .. الخ . اى ان المذنب لا يمكن ان يكون شخصا مذنباً فحسب . اى انه ، كشخص ، يكمن فى شخصيته بعض النفع الاجتماعى الذى يمكن الاستفادة منه فى الاسهام فى الوقاية من السلوك الاجرامى وفى علاجه ..

٢ — ان جميع المذنبين (الحاليين او السابقين) يسهمون ، بطريقة او باخرى ، ايجابيا او سلبيا ، فى عمليات الوقاية من السلوك الاجرامى وعلاجه .

٣ — ان اسهام المذنبين (الحاليين او السابقين) ، المقصود ، فى الوقاية من السلوك الاجرامى وفى علاجه ليس امرا جديدا . وان كانت صور هذا الاسهام فى الكثير من المجتمعات ، صورا سلبية ومحدودة .

٤ — ان المذنب (الحالى او السابق) يستطيع ان يسهم فى الوقاية من السلوك الاجرامى وفى علاجه اسهاما مقصودا اكثر ايجابية فى داخل المؤسسات العقابية او فى خارجها على السواء .

وقد اتاحت الفرصة لهؤلاء الاعضاء لمناقشة هذه القضايا الاربعة مناقشة حرة فى ضوء حديث مسبق ذكر فيه كاتب المقال موضوع اسهام المذنبين فى الوقاية من السلوك الاجرامى وفى علاجه ، وانماط هذا الاسهام ، فضلا عن الصعوبات التى قد تقف فى سبيل تحقيقه . واسفرت المناقشة على ما يأتى : —

— موافقة جميع الاعضاء الحاضرين ، من حيث المبدأ ، على القضية الاولى ما عدا اثنين .

— موافقة اجماعية ، من حيث المبدأ ، على القضية الثانية .

— موافقة جميع الاعضاء الحاضرين ، من حيث المبدأ ، على القضية الثالثة ، ما عدا واحدا .

— موافقة اجماعية ، من حيث المبدأ ، على القضية الرابعة .

ويرى كاتب المقال ان نتائج هذ المناقشة حول القضايا الاربعة المذكورة ترجح وجهة النظر المتفائلة نحو امكانية التفكير فى موضوع اسهام المذنبين فى الوقاية من السلوك الاجرامى وفى علاجه اسهاما ايجابيا وفعالا . وتعتبر هذه النتائج خطوة اولى فى سبيل الاهتمام بهذا الموضوع . وهى خطوة صادرة عن بعض الصفوة فى البلاد العربية من القائمين بالعمل فى ميدان الوقاية من السلوك الاجرامى وفى ميدان علاجه . والرجاء ان تتبعها خطوات اخرى ضرورية تهدف الى ترشيد الراى العام والدعوة الى هذا الموضوع ، كما تسعى الى البدء فى تنفيذه ومحاولة تحقيق اغراضه .

حلقة دراسية

تعتد في الفترة من ١١ - ١٥ أكتوبر القادم حلقة دراسية موضوعها « دور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها » بمدينة طرابلس - ليبيا . بالتعاون بين المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، وحكومة الجمهورية العربية الليبية . والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة في إطار البرنامج المشترك بينه وبين هيئة الأمم المتحدة عن سنة ١٩٧١ .

وقد كان موضوع الحلقة من بين الموضوعات الرئيسية التي بحثها مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في مدينة كيوتو باليابان من ١٧ - ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٠ ، كما كان أحد بنود جدول أعمال المؤتمر العربي الذي عقد في الكويت من ٤ - ٩ أبريل سنة ١٩٧٠ تمهيدا لذلك المؤتمر الدولي .

وتعد جاءت فكرة عقد هذه الحلقة استجابة لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المذكور بشأن ضرورة عقد حلقات دراسية اقليمية لمناقشة الموضوع بهدف التعرف على اتجاهات الدول المختلفة في خصوصه توطئة لاعادة مناقشة الموضوع في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي سيعقد سنة ١٩٧٥ .

ويتضمن جدول أعمال الحلقة المسائل الآتية :

(أ) عرض عام لدور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها .

(ب) دور الجمهور في منع الجريمة الدولية وازالة آثارها .

(ج) نظرة الشريعة الاسلامية الى دور الجمهور في منع الانحراف ووقاية المجتمع .

ويقوم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة باعداد ستة تقارير متعلقة بالموضوع الأول ، بينما يقوم استاذان من اساتذة الجامعة باعداد تقريرين متعلقين بالموضوعين الثاني والثالث .

عقوبة المحرض ومدى اختلافها عن عقوبة الشريك د . احمد على المجذوب

يبدو من اتجاه المشرع في الجمهورية العربية المتحدة نحو الاخذ بنظرية الفاعل المعنوي في مشروعى قانون العقوبات الموحد (١٩٦٠) وقانون العقوبات الجديد (١٩٦٦) ان هناك اصرارا منه على اعتناق هذه النظرية التى تجعل من المحرض فى بعض الاحوال فاعلا للجريمة تطلق عليه وصف الفاعل المعنوي ، وسواء قدر مشروع قانون العقوبات الجديد ان ياخذ طريقه الى التطبيق أو لم يقدر له ذلك وشرع فى وضع مشروع آخر من المحتمل جدا أن يتضمن صورة المحرض فاعلا معنويا ، فإن اتجاه المشرع المؤيد لهذه النظرية يجعل دراسة عقوبة المحرض سواء كان شريكا أو فاعلا معنويا أو مساهما من نوع خاص ، أمرا واجبا حتى يمكن تحديد العقاب الذى يستحقه المحرض فى كل من هذه الاحوال فالملاحظ ان القاس قد اعتابت ان ترى التحريض احدى حالات الاشتراك الثلاثة (الحالتين الاخرين هما الاتفاق والمساعدة) وبالتالي ان يعاقب المحرض كشريك ، وبالرغم من أن عقوبة الشريك هى عقوبة الجريمة التى اشترك فيها الا أن ذلك لا يعنى انه يعاقب بنفس العقوبة التى توقع على الفاعل وان كان ذلك ليس أمرا مستبعدا الا فى الاحوال التى جعل فيها المشرع عقوبة الشريك اخف أو أشد من عقوبة الفاعل ومن ثم فإن عقوبة المحرض يمكن أن تكون اخف من عقوبة الفاعل كما يمكن أن تكون أشد فى الاحوال التى يعتبر فيها شريكا وقد يكون المحرض معاقبا والمنفذ غير المسئول ليس معاقبا وذلك فى الاحوال التى يعتبر المحرض فيها فاعلا معنويا وفيما يلى نتناول كل من هذه الاحوال بالدراسة .

عقوبة المحرض (١)

تمهيد :

تحدد عقوبة الشريك وفقا للنظام الذى يأخذ به المشرع بالنسبة للتحريض من حيث اعتباره اياه مساهمة اصلية أو مساهمة ثانوية أو مساهمة من نوع خاص تقع بين النوعين السابقين كما تتحدد بحسب النظام الخاص بالعقوبة الذى يطبقه ، وهل هو نظام المساواة أو نظام اللامساواة بين المساهمين فى العقوبة أو نظام وسط بينهما .

وبالرغم من وضوح هذه التفرقة الا أننا لا نجد تشريعا واحدا يأخذ بها على اطلاقها فيعاقب المحرض كفاعل أو كشريك أو كمساهم من نوع خاص لا هو بالفاعل ولا بالشريك بل نجد أن النظم التشريعية وأن كانت تنقسم فيما بينها الى ثلاثة ، يعامل أحدها المحرض باعتباره شريكا ويعاقبه فى نفس الوقت بالعقوبة الخاصة بالجريمة التى حرض عليها ، بينما يعامله الثانى كفاعل ويعاقبه بعقوبة الجريمة التى حرض عليها أيضا وفى الاحوال التى يعتبر فيها شريكا يوجب أن تكرر عقوبته اخذ من عقوبة الفاعل الاصلى للجريمة . فان النظام الثالث يجمع بين النظامين السابقين فيعتبر المحرض شريكا أساسا ويعاقبه بعقوبة الجريمة التى ساهم فيها واستثناء يعتبره فاعلا ويوقع عليه أيضا عقوبة الجريمة التى ساهم فيها .

الاتجاهات التشريعية فى معاقبة المحرض :

أولا — نظام المساواة فى العقوبة :

يعتبر المحرض شريكا — كقاعدة عامة — يعاقب بعقوبة الجريمة التى ساهم فيها واستثناء كفاعل ويعاقبه أيضا بعقوبة الجريمة التى حرض عليها وهو اتجاه قانون العقوبات الفرنسى وعنه أخذ المشرع المصرى فى كل القوانين التى صدرت منذ سنة ١٨٨٣ .

وفكرة المساواة فى العقاب بين الفاعلين والشركاء ليست جديدة على قانون العقوبات الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ فقد كانت موجودة فى قانون العقوبات الصادر سنة ١٧٩١ وفى القوانين الاقدم منه وكان الرومان أيضا يجعلون عقوبة المحرض هى نفس عقوبة الفاعل الاصلى وهو ما فكره الفقيه Labéon وما قرره Ulpian حين ساوى بين المفوض والمفوض

(١) استبدل المشرع السوفيتى فى قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٥٨ باصطلاح العقوبة اصطلاحا آخر هو تدابير الدفاع الاجتماعى *Mesure de défense sociale*

في العقاب . كذلك فان جوستينيان قد ساوى بين من قدم النصيحة بارتكاب الجريمة ومن ارتكبها . وقبل الرومان كان الاغريق والعبريون والهنديون يساؤون بين الفاعل والشريك من حيث العقاب (١) .

ولم يكن قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٩٧١ يساوى بين الفاعل والشريك في العقوبة الا في انجنايات فقط فجاء القانون الحالى ومد هذه المساواة الى الجنح ايضا . فقرر في المادة ٥٩ أن الشركان في الجناية او الجنحة يعاقبون بنفس عقوبة الفاعلين لهذه الجناية او تلك الجنحة فيما عدا الاحوال التى ينص فيها القانون على خلاف ذلك .

وهو نفس نص المادة ٦٧ من قانون العقوبات المصرى الصادر سنة ١٨٨٣ التى جاء بها أن « كل من شارك غيره في فعل جناية او جنحة يعاقب مثل عقوبة فاعلها » وقد جاءت عبارة « مثل عقوبة فاعلها » من الغموض بحيث اثار تفسيرها خلافا في الفقه الفرنسى وبين الشراح المصريين . فقد فسرها فريق على أن المقصود بها أن الشريك يعاقب بنفس العقوبة التى توقع على الفاعل الاصلى للجريمة . في حين فسرها فريق آخر على أنها تعنى معاقبة الشريك بنفس العقوبة التى كان سيحكم بها عليه لو كان هو الفاعل الاصلى للجريمة ، أما الفريق الثالث وهو يمثل رأى الراجح في الفقه فقد قرر أن هذه العبارة تعنى أن الشريك يعاقب بعقوبة الجريمة التى ساهم فيها .

ويذهب أصحاب الرأى القائل بأن المقصود بعبارة « فعليه عقوبة فاعلها » الى أن الشريك يعاقب بنفس العقوبة التى يعاقب بها الفاعل الاصلى مؤيدين رأيهم هذا بالاستناد الى النص نفسه الذى يقرر انهم يعاقبون بنفس العقوبة مما يفهم منه أن المشرع يقصد أنهم يعاقبون بالعقوبة ذاتها *seront punis d'une seule et même peine* « مما يستلزم أن تكون عقوبة كل من الفاعلين والشركاء واحدة ، فالشريك بالتحريض يجب أن يعاقب دائما بعقوبة مساوية لعقوبة الفاعل سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف .

فاذا وقعنا على الشريك عقوبة مختلفة عن العقوبة الموقعة على الفاعل سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف فان ذلك معناه تعديل للقانون بغير طريقه .

كذلك فان النظام الذى تقوم عليه المادة ٥٩ عقوبات فرنسى مأخوذ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٧٩١ وليس هناك أدنى شك في أن هذا القانون كان يأخذ بالعقوبة المحددة بحيث كانت عقوبة الشريك (المحرض) هى نفسها عقوبة الفاعل سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف .

(١) Teodoresco; Théorie de la complicité, Thèse, Paris 1900, p. 65 .

ويرى هذا الفريق أن التفسير المنطقي للمادة ٥٩ عقوبات لا يؤدي إلى النتيجة التي مؤداها أن عقوبة الشريك ليست هي عقوبة الفاعل ولكن اعتبارات السياسة الجنائية والعدالة هي التي تفرض أصلا عدم الأخذ بالتقسيم القديم الذي كان سائدا في قانون سنة ١٧٩١ والأخذ بالرأي المعمول به حاليا .

وقد وجه النقد إلى هذا التفسير لأنه من ناحية قد فسر عبارة « مثل عقوبة فاعلها » تفسيراً غير سليم فهي لا تعني بأي حال أن عقوبة واحدة هي التي تطبق على جميع من ساهموا في الجريمة فالمادة ٥٩ لا تنص على أنهم يعاقبون بالعقوبة ذاتها (١) التي توقع على الفاعل وإنما تقصد أنهم يعاقبون بعقوبة الجريمة التي ارتكبها الفاعل . فالعقوبات فيما عدا استثناءات قليلة تكون شخصية يتم تقديرها تبعا لدرجة الخطأ الصادر عن كل مساهم والتي تختلف بالنسبة لكل واحد منهم مما يستلزم توقيع عقوبات مختلفة عليهم . وهذه مسألة لم تعد موضع نقاش كما أنه لا يوجد من يعارضها ، وذلك لأن المحرض وإن كان يستعير إجرامه من الفعل الأصلي إلا أن هذه الاستعارة هي كل شيء بالنسبة لما يقوم بينهما من علاقة ، بحيث أن كل مساهم يبقى محتفظا لنفسه بخطئه الشخصي ، ولا يمكن القول بأن الشريك يعاقب بنفس عقوبة الفاعل لأنها في الواقع لا يتحدان إلا بالنسبة للفعل الإجرامي الذي تعاونا فيه ، فالتحريض على الفعل الأصلي ثانوي وتابع ولكنه ليس ثانوي أو تابع بالنسبة لشخص الفاعل الأصلي وإنما بالنسبة للجريمة نفسها فلا يمكن أن يقال أن عقوبة المحرض (الشريك) هي عقوبة الفاعل وإنما الذي يقال أن عقوبته هي عقوبة الفعل الذي ساهم فيه .

وكل شخص يقدم للقضاء لمساعدته عما ارتكبه من أفعال مخالفة للقانون إنما يقدم بنية الخاصة وسوابقه الخاصة به والقاضي يمكنه بوضوح أن يلم بكل هذه العناصر عند توقيع العقاب فهو ليس ملزما بأن يصدر حكما واحدا بالنسبة لكل الجناة .

أما الفريق الثاني من الفقه فإنه يفسر المادة ٥٩ عقوبات على أساس أن المقصود بها أن الشركاء في الجريمة أو في الجريمة يعاقبون بنفس العقوبة التي كانت توقع عليهم لو كانوا هم أنفسهم الفاعلين لهذه الجريمة أو تلك الجريمة .

وحجتهم في ذلك أنه يجب النظر عند تقدير العقوبة إلى الخطأ الخاص بكل واحد من الجناة لا إلى الفعل الأصلي الذي قامت به الجريمة فقط . فالابن الذي يحرض على قتل والده يجب أن يعاقب كما لو كان هو الذي

(١) تنص المادة ٥٩ عقوبات فرنسي على أن : Les complices d'un crime ou d'un délit seront punis de la même que les auteurs mêmes de ce crime ou de ce délit, sauf les cas où la loi en aurait disposé autrement.

ارتكب الجريمة أى يعقوبة قتل الاصول وليس يعقوبة القتل العادية لانه لو كان الفاعل الاصلى للجريمة فانه سيكون مسئولاً عن جريمة قتل عادية (١).

ويؤخذ على هذا التفسير انه يبتعد كثيراً عن المعنى الصريح للمادة ٥٩ وهو ما يستوجب رفضه . فمن الواضح ان النص قد أشار الى الشريك والفاعل باعتبارهما شخصين مختلفين فهو لم يعتبر الشريك مثل الفاعل . ولو ان المشرع الفرنسى قد قصد هذا المعنى لفكره صراحة كما فعل المشرع البلجيكى حين ألزم القاضى بان يوقع على الشركاء العقوبة التى كانوا يستحقونها لو انهم كانوا الفاعلين للجريمة . ولكن هذا ليس هو النظام الذى يتبعه المشرع الفرنسى فالمادة ٥٩ لا تنص على ان الشركاء يعاقبون كما لو كانوا هم الفاعلين للجناية أو الجنحة وانما تنص على ان الشركاء يعاقبون بنفس عقوبة الفاعلين .

كذلك فان معاقبة المحرض كما لو كان هو الفاعل للجريمة سيؤدى الى ان يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد عقوبته ما قد يتوافر لديه من ظروف مشددة سواء كانت شخصية أم مختلطة وكذلك ما قد يكون هناك من أعذار خاصة به فالخادم الذى يحرض على سرقة مال سيده سيعاقب بعقوبة مشددة . وهو ما يتعارض مع مذهب الاستعارة الاجرامية من ناحية ومع نظام وحدة العقوبة من ناحية أخرى ، وهما المذهبان اللذين يعتنقهما المشرع الفرنسى وكذلك المشرع المصرى . ومع ذلك فان محكمة النقض الفرنسية قد أخذت — فى بعض أحكامها — بهذا التفسير فقررت ان كل ما تتطلبه المادة ٥٩ عقوبات أن يكون الشريك فى جنحة معاقباً بالعقوبة التى كان يستحقها لو كان فاعلاً لهذه الجناية أو تلك الجنحة (٢) .

أما الراى الراجع فى الفقه فهو الذى يذهب الى تفسير المادة ٥٩ على أساس ان الاشتراك فى الجناية أو الجنحة يعاقب عليه بنفس عقوبة هذه الجناية أو تلك الجنحة فالجريمة تتحدد طبقاً لاجرام الفعل الاصلى وتبقى قائمة كما هى بدون تمييز بين ما اذا كان هذا الفعل من أفعال المساهمة أصلياً أو ثانوياً ، فنص هذه المادة يتضمن عبارتى فاعلين وشركاء وهى تستخدم للإشارة الى « الاشتراك فى الجريمة » ومن ثم يجب قراءة النص كما ورد وفى كلمة واحدة فان المشرع وان كان قد قرر ان الشركاء والفاعلين يتساوون فى الخطأ وذلك بالمعنى المطلق للخطأ الا أنه قد ترك تقدير الخطأ الخاص بكل منهم للقاضى الذى ينظر الدعوى . وهذا التفسير هو النتيجة المباشرة لفكرة المساواة الخاصة بالاشتراك ، فالشريك فى الواقع يعاقب من أجل الفعل الذى ارتكبه غيره أى الفعل الذى ارتكبه الفاعل الاصلى وعاون فيه بشكل غير مباشر (٣) .

Chauveau et Hélie, Théorie du Code Pénal, Tome I. Paris 1872, (١)
No. 306 p. 479.

Cass. 24 Déc. 1819. Dalloz Repert (٢)

encesens Blanche, Etudes pratiques sur le Code pénal. T. I. P. 44; (٣)

Ortolan, Eléments de droit pénal, T. 1. No. 1302 p. 612. Garçon, Code pénal annoté, T. 1. Art. 59. No. 386; Garraud, Traité théorique et pratique de droit pénal Français T. 2 No. 273 p. 455.

كذلك فان المادة ٥٩ لم تقصد بالمساواة في العقوبة بين الفاعل والشريك المساواة الكمية اى ان توقع على كليهما عقوبة الحبس لمدة متساوية وانما المقصود بالمساواة هو نوع العقوبة فتوقع عقوبة من نوع واحد على الشريك والفاعل .

ولكن حتى هذه المساواة في النوع لم تعد قائمة هي الاخرى منذ ان تم الاخذ بنظام الظروف المخففة بقاتون سنة ١٨٣٢ فلم يعد مشترطا ان توقع نفس العقوبة على كل من الفاعل والشريك بعد ان أصبح هناك درجتين في السلم العقابى يمكن ان يتم الفصل بينهما ، احدهما الدرجة الخاصة بالمساهم الذى لم يتوفر لديه ظرفا مخففا فيعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت الجريمة التى ارتكبها مما يعاقب عليه بهذا النوع من العقوبة أما الثانية فهي الدرجة الخاصة بالمساهم الذى توفر لديه ظرفا مخففا يجعل عقوبته تخفض الى الحبس البسيط (١) .

وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية بهذا التفسير في الكثير من احكامها ، فالشريك (المحرض) يمكن ان يعاقب بعقوبة اخف من العقوبة التى توقع على الفاعل الاصلى كما يمكن ان يكون معاقبا بعقوبة أكثر شدة على الا تتجاوز الحد الاقصى المقرر للجريمة (٢) .

فالقاعدة التى تقرر ان الفاعل والشريك في جريمة واحدة يعاقبان بنفس العقوبة يجب ان تفهم على أساس انها يجب ان يعاقبا بنفس النوع من العقاب الذى يقرره المشرع للجريمة المرتكبة وليس على انها تعنى معاقبتهم بمدة متساوية . ومن ثم فان العقوبة المطبقة على المحرض يمكن ان تكون أكثر طولا من حيث مدتها من تلك المطبقة على الفاعل الاصلى (٣) .

كذلك فان الفاعل الاصلى قد يكون معاقبا بالغرامة في حين يعاقب الشريك بالحبس (٤) .

فالشريك في الواقع يعاقب من أجل الفعل الذى ارتكبه غيره وعاون هو فيه بشكل غير مباشر فلا يشترط أن تكون عقوبته هي نفس عقوبة هذا الغير (٥) .

(١) Chauten ; Etudes sur la complicité, droit Français — Législation comparé. p. 134 et s.

(٢) Cass. 19 juill. 1813. S. chr; Dalloz. complicité No. 21; Cass. 24 Déc. 1819. Dalloz, v. complicité; Cass. 17 Fèv. 1844 B. No. 54; 27 Août 1896 B. No. 274; 9 Avr. 1897 B. No. 129.

(٣) Cass. 2 Fèv. 1815 D. P. 1815. 1. 175; 1 Avr. 1813 Dalloz No. 19; Garçon, op. cit. Art. 60 No. 308 p. 173.

(٤) Cass. 22 Jan. 1863. B. No. 27; Faustin Hélie et Brouhot Pratique Criminelle des Cours et Tribunaux 1954 No. 187 p. 156.

(٥) Cass. 9 Janv. 1840 D. 1840. 1. 419; 9 Avr. 1897 B. No. 129.

ولقد أدى اتساع نطاق السلطة التقديرية للقاضي بالنسبة للعقوبة وهو الاتساع الذي لم يتوقف منذ سنة ١٨١٠ الى مضاعفة شذوذ وضع المحرض كشريك في الجريمة فبلغ اليوم مدى بعيدا . فقد أدت متطلبات تفريد العقاب بالمحاكم منذ بداية القرن التاسع عشر الى أن تكون أقل شدة مع المحرض (كشريك) وأن التزمت بالبقاء داخل نطاق الحدين الأدنى والاقصى المنصوص عليهما في المادة التي تسرى على الفعل . وإن لم يحدث في الواقع أن عرضت حالة وقعت فيها على الشريك في الجريمة عقوبة أشد مما وقع على الفاعل الاصلى (١) .

موقف المشرع في مصر من المشكلة : —

حسم المشرع هذه المشكلة في قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ حين لجأ الى تعديل صياغة المادة ٦٧ القديمة كما هي الآن وقد جاء في تعليقات الحقاتية في هذا الشأن ان عبارة « فعليه عقوبتها » الواردة بالمادة ٤١ من قانون العقوبات الحالي ترفع الشك الحاصل من عبارة المادة ٦٧ القديمة الواردة فيها « مثل عقوبة فاعلها » فالعقوبة هي اذن ما قرره القانون للجريمة التي ارتكبت فعلا (٢) .

وبهذا التفسير خرج قانون العقوبات المصري عن مذهب الاستعارة الاجرامية المطلقة الذي لا يزال يأخذ به التشريع الفرنسي (٣) وأخذ بمذهب الاستعارة النسبية فهو يسوى في العقاب بين الفاعل والشريك بجعله العقوبة المطبقة عليهما هي عقوبة الجريمة التي ساهما فيها « تاركا للقاضي سلطة تفريد العقاب بحسب الظروف » فيجب تطبيق العقوبة التي قررها المشرع للجريمة المرتكبة ويكون هذا التطبيق محصورا بين الحدين الأدنى والاقصى للعقوبة مع الاخذ بالتخفيف الناشئ عن وجود ظروف مخففة . كذلك الاختيار بين عقوبة وأخرى في حالة ما اذا كانت هناك عقوبة تبادلية يقررها القانون للجريمة وفقا لما يراه القاضي . كما أن له أن يتدرج بالعقوبة بحسب الاختلاف في درجة الخطأ لدى كل من الفاعلين والشركاء فليس هناك ما يحول دون أن يحكم بالحد الأدنى على أحد الجناة وبالحد اقصى على آخر أو العكس فقد يستفيد أحدهما من ظرف مخفف دون الآخر أو أن يعاقب أحدهما بالعقوبة البديلة ويعاقب الآخر بالعقوبة الاصلية . كأن يحكم على الفاعل بالغرامة ويحكم على الشريك بالحبس دون أن تلتزم المحكمة بأن تبين في الحكم الاسباب التي جعلتها تحكم على الشريك بعقوبة أشد مما حكمت به على الفاعل . ولم يحدث في القضاء المصري أن حكم بعقوبة على الشريك أشد من تلك التي حكم بها على الفاعل في غير الاحوال التي لم يقرر المشرع فيها ذلك .

(١) Gulphe ; La distinction entre co-auteurs et complices Rev. sc. crime et dr. pén. comp. 1948 p. 656.

(٢) راجع تعليقات الحقاتية ص ٢٦ .

(٣) Vidal; Cours de droit criminel et de science pénitentiaire T. 1 No. (٣) 428 p. 589.

وهذه المغايرة في العقوبة بين الفاعل والشريك لم تكن تتيحها المادة ٦٧ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ التي كانت تقرر قاعدة المساواة المطلقة في العقوبة بين الفاعل والشريك ولم تكن تتيح للقاضي أى قدر من التقدير يمكنه من التمييز بين المساهمين في الجريمة بحسب مدى مسئوليتهم عنها .

الاستثناء من قاعدة المساواة : —

ويستثنى المشرع الأحوال التي يرد بشأنها نص خاص من سريان قاعدة المساواة في العقوبة بين الفاعل والشريك بقوله في نهاية المادة ٤١ « الا ما استثنى قانونا بنص خاص » وتقابلها في قانون العقوبات الفرنسى عبارة « فيما عدا الاحوال التى ينص فيها القانون على خلاف ذلك (م ٥٩) » فهناك نصوص كثيرة تتضمن استثناءات على هذه القاعدة وردت في كل من قانون العقوبات المصرى وقانون العقوبات الفرنسى وذلك لما يراه المشرع من وجود فروض يكون تطبيق المساواة فيها منطويا على قسوة بالنسبة للشريك لان جرمه يكون اقل خطورة من جرم الفاعل الاصلى فالمادة ١٠٩ مكرر عقوبات تجعل عقوبة الوسيط في جريمة الرشوة اخف من عقوبة من يعرض الرشوة والمادة ٢٣٥ تنص على أن المشاركون في القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة . وتبرير ذلك كما جاء في تعليقات الحقانية أن الشريك بحسب التعريف المعطى له في القانون هو الشخص الذى يمكن أن يكون مدانا أدبيا في القتل ، واذن فقد جعل الاعدام عقوبة اختيارية يصح الحكم بها عليه (١) . وقد يظهر انه ليس هناك قيمة عملية لهذا الفارق في العقوبة بين الفاعل واثريك اذ يستطيع القاضي بما له من سلطة التخفيف أن يحكم على الفاعل بالاشغال الشاقة المؤبدة كما يستطيع أن يحكم بمقتضى هذا النص على الشريك بالاعدام الا أن نتيجة هذا الفارق تتضح عندما يريد القاضي استعمال الظروف المخففة الى أبعد حد طبقا للمادة ١٧ عقوبات فانه لا يمكن في هذه الحالة أن ينزل بعقوبة الفاعل عن الاشغال الشاقة المؤقتة ولكنه يستطيع أن ينزل بعقوبة الشريك الى السجن (٢) .

وينص المشرع الفرنسى في المادتين ٢٦٦ و ٢٦٧ عقوبات على أن عقوبة الشريك تكون أخف من عقوبة الفاعل في بعض الجرائم (٣) .

(١) جرانبولان ج ١ رقم ٥٧٩ من ٢٢٨ والدكتور لوزية عبد الستار المرجع السابق رقم ٢٦ من ٢٥ .

(٢) ويلاحظ أن هذا الفارق كان أوضح في قانون العقوبات الاصلى السابق على سنة ١٩٠٤ (م ٢١٤) وفي قانون العقوبات المختلط . ففي الاول كانت عقوبة الشريك لا تزيد عن الاشغال الشاقة المؤبدة وفي الثانى كانت عقوبته لا تزيد عن الاشغال الشاقة المؤقتة وانظر الاستاذ على بدوى - المرجع السابق ص ٢٥٩ .

Dalloz T. 1. 1953 p. 455; Art. 63, 100, 114, 116, 138, 441.

وفي أحوال أخرى يعتبر المشرع — على العكس — أن جرم الشريك أخطر من جرم الفاعل الأصلي بحيث أن المساواة في العقاب لا تكفى لردعه فيعاقب الشريك بعقوبة أشد من عقوبة الفاعل ، فمن يساعد مقبوضا عليه على الهرب يعاقب بعقوبة أشد مما يقرره المشرع للهارب (المواد ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٢ عقوبات) (١) .

ومن يحرض المستخدمين العموميين والإجراء الذين يقومون بخدمة عامة على الامتناع عن تأدية أعمالهم يعاقب بعقوبة أشد مما يوقع عليهم (المواد ١٢٤ و ١٢٤ — ١ و ٧٣٤ عقوبات) .

كما توجد نصوص مماثلة في قانون العقوبات الفرنسي تعاقب الشريك بعقوبة أشد مما تعاقب به الفاعل الأصلي (م ٢٣٧ الخاصة بمساعدة المحكوم عليه على الهرب والمادتين ٣٣٦ و ٣٣٨ الخاصتين بشريك الزانية الذي يعاقب بعقوبة أشد مما يوقع عليها (٢) .

التشريعات التي تأخذ بنظام المساواة : —

وتأخذ بنظام المساواة في العقوبة الموقعة على المساهمين في الجريمة فاعلين وشركاء تشريعات كثيرة منها قانون العقوبات الإيطالي (المادة ١١٠) التي تنص على أن الأشخاص الذين ساهموا في نفس الجريمة يعاقبون بنفس العقوبة المقررة لهذه الجريمة مع مراعاة ما تنص عليه المواد الأخرى ويدخل في هذا النص المحرض إذا كان من حرضه على ارتكاب الجريمة منسندا إليه أولا يتوفر لديه ظرفا شخصيا يحول دون عقابه . وقانون العقوبات اليوغسلافى (م ١٩ / ١) التي تنص على أن المحرض يعاقب كما لو كان هو نفسه الذي ارتكب الجريمة . أما بالنسبة للشريك بالمساعدة فإنه يمكن أن يعاقب بعقوبة أقل (م ١ / ٢٠) . كذلك فإن قانون العقوبات البلغارى يسوى في العقوبة بين الفاعلين والشركاء (م ٢١٩) ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة فقانون العقوبات يلزم المحاكم البلغارية في عبارات محددة ألا تعاقب أى مساهم إلا بالعقوبة التي تتناسب مع ما لمساهمة من أهمية ومع درجة الخطورة الاجتماعية التي يمثلها شخصه والجريمة المرتكبة (م ٣٨) . وهذه القاعدة ملزمة في حالة المساهمة الجنائية ويترتب على مخالفتها اعتبار الحكم معيبا يستوجب الإلغاء (م ١ / ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية البلغارى) ويميز المشرع البلغارى بين المحرض والشريك بالمساعدة فهو يعتبر الأول أكثر خطورة من الثانى ولذلك فإن الآخر يستفيد من التخفيف في أحوال كثيرة تصل أحيانا إلى النزول بالعقوبة إلى أقل من الحد الأدنى المقرر للجريمة

(١) ويرى الأستاذ على بدوى المرجع السابق ص ٢٩٢ أن القانون جعل من المساعدة في هذه الحالات جرائم مستقلة انقطعت صلتها ببداية الاشتراك حتى أنه عاقب فيها على الاشتراك السلبي عند تغافل الحارس عن الهارب تسهلا لهربه (م ١٤٠) .

(٢) Teodoresco, op. cit. p. 69; Stefani et Levasseur, Droit pénal général et criminologie, 1964 No. 295 p. 225.

التي ساهم فيها أو بتوقيع عقوبات ذات طبيعة مختلفة بالاضافة الى استفادته من العفو . وهو نفس الاتجاه في قانون العقوبات السوفيتي (١) .

وهذا الاتجاه من المشرع بالنسبة لقوانين العقوبات الاشتراكية يلزم القضاء بأن يحدد بشكل واضح طبيعة الاعمال المنسوبة الى مختلف المساهمين في ارتكاب الجريمة حتى يمكن بالتالي تحديد درجة خطأ كل منهم . ومخالفة القانون في هذا الشأن تعتبر عيبا يؤدي الى الغاء الحكم (م ١٨) عقوبات بلغاري وتساوي المادة ٢/٢١٧ من قانون العقوبات السوري بين عقوبة المحرض وعقوبة الفاعل في الجريمة .

قاعدة المساواة واثرها بالنسبة للعقوبات التبعية والتكميلية :

وفيما يتعلق بالعقوبات التبعية والتكميلية التي يمكن أن توقع لاسباب تتعلق بصفات شخصية خاصة بالفاعل الاصلى وكذلك بالنسبة للتدابير الاصلاحية فان هناك رأى يذهب الى أن القاعدة الخاصة بالمساواة في العقوبة بين الفاعل والشريك لا تسرى عليها وانما تقتصر على العقوبة الرئيسية فقط فعقوبة الغرامة الخاصة وعقوبة اغلاق المؤسسة لا تسرى على المحرض لانها قاصرة على الفاعل فقط فلا مساواة فيها (٢) .

ولكن الواقع أن القاعدة الخاصة بمعاقبة الشريك بعقوبة الجريمة التي اشترك فيها تنطبق ايضا على الجزاءات الثانوية كاتطابقها على العقوبات الاصلية اذا كانت طبيعة الجزاء الثانوى تسمح بذلك . فالحكم بعقوبة العزل (انظر المواد ١١٨ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ ع مصرى) لا تسرى الا على من توفرت فيه صفة المستخدم العمومى . وكذلك الحال بالنسبة للعقوبات التي توقع على الاطباء والمحامين والمهندسين والسائقين والفنيين وهى التي ادى الى مضاعفتها ظهور الجزاءات المهنية الجديدة التي أصبحت علامة مميزة للعصر الحديث . كالحرمان من مزاولة المهنة (٣) يضاف الى هذا ما أحدثه التطور العام لقانون العقوبات من توسع فى سلطة القاضى ادى اليه تحويل بعض العقوبات أو التدابير الاصلاحية التي كانت قديما ملزمة كالمنع من الإقامة الى تدابير اختيارية فى حالات عديدة .

وهناك حالات تسمح فيها طبيعة الجزاء القانونى بمده الى المساهمين فى الجريمة فالحكم بعدم الصلاحية للترشيح للانتخابات الناشئ عن الادانة وصدور الحكم على الفاعل بالحبس من أجل جريمة خيانة الامانة يطبق أيضا على الشريك فى هذه الجريمة بحيث يحرم من ممارسة حقوقه الانتخابية (٤)

(١) Nenov, L'orientation moderne des nations d'auteur de l'infraction et de participation à l'infraction, Rev. intr. de dr. pén. 1958 p. 26.

(٢) Roux (J.A.) Cours de droit criminel Français, T. 1. 1927 p. 348.

(٣) Cass. 30 Avr. 1909 précité; 17 Juin 1922 B. No. 217.

(٤) Cass. 5 Avr. 1869. S. 1869. 1. 275.

وقد كان هذا القضاء هدفا للنقد من جانب بعض النقاد لأنه بدا لهم مخالفا فيما أصدره من أحكام للمعنى المباشر للمادة ٥٩ عقوبات فرنسي (١) .

في حين أن البعض الآخر فسر هذا القضاء في إطار فكرة التدابير الإصلاحية معتبرين أن الحرمان من مزاولة المهنة ليس من قبيل العقوبة وإنما مجرد تدبير إصلاحي (٢) .

وبصفة عامة فإن استعارة العقوبة وإن كانت مطلقة من حيث المبدأ فإنها تكاد تصبح اليوم نسبية في الواقع (٣) .

مزايا نظام المساواة في العقوبة : —

من مزايا هذا النظام أنه يجعل عقوبة المحرض (الشريك) هي عقوبة الجريمة التي ساهم فيها وهو ما من شأنه أن يتيح للقاضي — في ظل سلطته التقديرية توقيع عقوبة شديدة على المحرض في حالة ما إذا تبين له أنه لولا نشاطه التحريضي ما كانت الجريمة لتقع نظرا لتفوقه الذهني أو لما له من سلطة أو صولة على الفاعل بحيث يمكن أن يصل بعقوبته إلى الحد الأقصى الذي يقرره المشرع في حين ينزل بعقوبة الفاعل إلى الحد الأدنى أو ما دونه باللجوء إلى المادة ١٧ عقوبات إذا توفرت شروط تطبيقها . وهذا الوضع لا يمكن الوصول إليه في ظل النظام الذي يجعل عقوبة الشريك أقل درجة أو درجتين من عقوبة الفاعل فالمحرض رغم خطورته الواضحة سيكون عقابه أخف من عقاب الفاعل وإن كان يلاحظ أن التشريعات التي تأخذ بنظام يقرر للشريك عقوبة أخف من عقوبة الفاعل تعاقب المحرض بعقوبة الفاعل في الجريمة التي حرض عليها أو تعتبره فاعلا للجريمة عندما يكون هو الذي أوحى بفكرة الجريمة للمنفذ (م ٦٧ عقوبات بلجيكي) .

فالتشريعات التي تطبق نظام عدم المساواة في العقاب بين المساهمين في الجريمة فتجعل عقوبة الشريك أقل شدة من عقوبة الفاعل ، اضطرت تجنباً لما أسفر عنه هذا النظام من نقص إلى إضافة نص خاص يقرر أن عقوبة الشريك الذي لولا اشتراكه ما كانت الجريمة لتقع تكون هي نفس عقوبة الفاعل وهو ما يجعل هذه التشريعات تعود إلى نظام المساواة في العقوبة .

وبالرغم مما تنطوي عليه المساواة في العقوبة بين المساهمين في الجريمة من شدة بالنسبة للشريك وبصفة خاصة في حالة ما إذا كانت مساهمته في الجريمة قد تمت بعمل مما يدخل في نطاق التحضير لها أو المعاونة في الأعمال المجهزة أو المسهلة لها وهو ما يتعارض مع المبدأ الذي يقضي بضرورة أن يكون

(١) Garraud, 3^{éd.} p. 149 note 4; Roux (J.A.) op. cit. No. 31 p. 353.

(٢) Garçon, op. cit. Art. 60 N^o. 311 ; Vidal et Magnol, op. cit. No. 6 p. 586.

(٣) Jacques Leauté, Coactivité, complicité et provocation en droit Français, Rev. Pénal Suisse 1957 p. 1.

الجزاء الاجتماعى عادلا فان هذه الشدة تحقق هدفا آخر هو الزجر فالعقوبة يجب أن تكون مانعة تقوم بدور الوقاية من الوقوع فى الجريمة بما تتضمنه من عنصر التخويف بالنسبة لمن تسول له نفسه ارتكاب الجرائم .

ومع ذلك فان القاضى يمكنه ان يتدارك هذه القسوة فى الحالات التى لا تستلزم ذلك باللجوء الى ما له من سلطة تقديرية تتيح له توقيع عقابا يتراوح بين الحدين الأدنى والاقصى بحيث ينزل بعقوبة المحرض (شريك) الى الحد الأدنى الذى قرره المشرع . فالمحرض الذى اقتصر دوره على تشجيع فكرة إجرامية قائمة أصلا لدى الفاعل يعاقب بعقوبة أخف مما يوقع على هذا الفاعل لما ينطوى عليه نشاطه من خطورة تقل كثيرا عن حالة المحرض الذى يخلق بتحريضه فكرة الجريمة لدى الفاعل . وينسب المعارضون لهذا النظام انه ليس بشرط أن تطبق على الشركاء نفس العقوبة التى توقع على الفاعلين فالطبيب الذى يعد شريكا فى جريمة نصب يمكن أن يعاقب بحرمانه من مزاولة المهنة طبقا للمادة ٢٥ من القانون الصادر فى ٣٠ نوفمبر ١٨٩٢ فى فرنسا . وهى عقوبة لا تطبق بالتاكيد على الفاعل الاصلى . وهذا القرار له ما يبرره اذ أن الحرمان هو فى الواقع اجراء أمن أكثر مما هو عقوبة وذلك بسبب الخطورة التى يحملها الطبيب بالنسبة للمجتمع بممارسة المهنة وهذه الحالة الخطرة أمرا شخصا يقتصر على من توفرت لديه (١) .

غيوب نظام المساواة فى العقوبة : —

يعيب هذا النظام انه غير عادل لانه يسوى فى العقوبة بين شخصين مختلفين من حيث ما ارتكبه كل منهما من جرم ، فالشريك يعاقب بعقوبة الجريمة التى ساهم فيها بالرغم من أن ارادته لم تكن متجهة الى أن يكون فاعلا وكان الاجدر والاقرب الى العدالة أن تختلف عقوبته عن عقوبة الفاعل . ويرى Beccaria (٢) . أن مصلحة المجتمع تتطلب أن تكون عقوبة الشركاء مختلفة عن عقوبة الفاعلين لانه عندما يريد عدد من الاشخاص ارتكاب جريمة فان كل منهم سيحاول أن يقوم بالدور الاقل خطورة تجنباً لتوقيع عقوبة الشديدة الخاصة بالفاعل عليه .

كذلك فانه مما يؤخذ على نظام وحدة العقوبة انه يؤدى الى المبالغة فى شدة العقوبة الموقعة على الشركاء وهو ما يؤدى الى عدم العقاب حيث أن ما يحدث غالبا هو أن الظروف المخففة لا تؤدى الى تخفيض العقاب الى الدرجة التى تتطلبها العدالة وهذا عكس ما قيل من أن الظروف المخففة تعتبر سبيلا كافيا للتخفيف من شدة العقوبة بالنسبة للشركاء .

(١) Cass. 30 Avr. 1909. S. 1911. I. 125 ; 17 juin 1922 S. 1922. I. 400;
Vidal et Magnol, op. cit. No. 429 p. 589.

Traité des délits et peines p. 36.

(٢)

ويرى Dumon أحد مقرري لجنة مشروع تنقيح قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٨٣٢ أن الاشتراك إذا اختلف في شكله وفي طبيعته الإجرامية فإنه لا يمكن أن يكون متساويا من حيث العقوبة مع الفعل الأصلي وإذا كان الأخذ بنظام الظروف المخففة يترتب عليه قيام الاختلاف بينهما فالواقع أن اتخاذ هذه الظروف وسيلة لتخفيض العقوبة إلى الحدود التي تتطلبها العدالة ينطوي على انحراف بهذه الظروف عن الوظيفة التي يجب أن تقوم بها عادة وهي أنها تقررت من أجل تمكين القضاة من القيام بتفريد العقاب بحيث يكون هناك تناسب بين الأجرام الشخصية لكل مساهم في الجريمة والعقوبة الموقعة عليه بالإضافة إلى أن السماح للقضاة باستخدام الظروف في غير الغرض الذي تقررت من أجله يعتبر تعديلا منهم للقانون يمثل خروجاً عليه (١) .

يضاف إلى هذا أن الأخذ بنظام تدرج نشاط المساهمين في الجريمة بتقسيمهم إلى مساهمين أصليين ومساهمين تبعيين يجب أن ينعكس على العقوبة بحيث تشدد بالنسبة للأولين وتخفف بالنسبة للآخرين وبغير هذا فإن التقسيم يصبح غير عملي فلا تكون هناك جدوى من وجود فاعلين وشركاء إذا تساوى الجميع في العقوبة خاصة وأن القوانين التي تأخذ بنظام المساواة تطبقه بطريقة جامدة وبصفة خاصة قانون العقوبات الفرنسي الذي يفض النظر عن الاختلاف الواضح في درجة الخطورة الإجرامية بين المساهمين مع أنه مما لا شك فيه أن ارتكاب الجريمة يحتاج إلى جراءة وحكمة أكثر مما يحتاج إليه المساعدة في ارتكابها (٢) .

رد على النقد الموجه إلى نظام المساواة في العقوبة .

والواقع أن النقد الذي يوجهه الفقه إلى نظرية المساواة في العقوبة ينطوي على قدر كبير من المبالغة ويتجاهل بشكل واضح ما تتسم به من مرونة تجعلها قابلة لمواجهة كل الاحتمالات وبصفة عامة فإن جانباً كبيراً من العيوب ليس حقيقياً .

ففيما يتعلق بما قيل من أن التفاوت في العقاب بين الشركاء والفاعلين من شأنه أن يجعل المساهمين في الجريمة يختارون الأدوار التي توقع على من يقومون بها عقوبة خفيفة ويتجنبون بذلك القيام بدور الفاعل وهو ما يمكن أن يؤدي إلى عدم وقوع الجريمة ذاتها . فإن هذا الرأي يتعارض مع الواقع فليس صحيحاً أن المجرمين عندما ينوون ارتكاب جريمة يتناقشون فيما بينهم حول العقوبات التي يمكن أن توقع على كل منهم ويختارون الخفيف منها ويتجنبون الشديد ، فالمجرمون الأحداث مثلاً ليس لديهم معرفة بقانون العقوبات وبالتالي فإن درايتهم بما يقرره من عقوبات لكل دور ولكل جريمة تنعدم وهم أن أدركوا التفاوت الذي قد يقوم بين عقوبة الشريك وعقوبة

الفاعل فان ما قد يكون هناك من ظروف يمكن أن تؤدي الى القضاء على هذا التفاوت لمصلحة الشريك يغيب عن فطنة أشد الناس معرفة بالقانون . كذلك فان المجرمين العائدين الشديدين الخطورة لا يفكرون حين يقدمون على ارتكاب جريمة ما فيما سوف ينالهم من عقاب نظرا لانهم لا تراودهم أبدا فكرة الفشل إذ أن إيمانهم باحكام خطتهم التي وضعوها لاوتكاب الجريمة وما يدخلونه من تعديلات باستمرار على هذه الخطه يجعلهم يعتقدون بأنهم سيفلتون من العقاب .

وفوق هذا وذاك فان المساهمين في الجريمة قلما يناقشون فيما بينهم الاسباب التي على أساسها يتم اسناد دورا معيناً في الجريمة الى كل منهم .

بل ان هذه الحجة تأتي بنتيجة عكسية بالنسبة للمحرض فهو لرغبته في الافلات من العقاب يلجأ الى تسخير آخر لارتكاب الجريمة ، فشدة العقاب الذي يوقع على الفاعل دون الشريك لم يثنيه عن ارتكابها وانما جعله يستغل آخر لذلك . فالتفاوت هنا لم يأت بالنتيجة التي تخيلها أصحاب هذا الرأي . ولذلك فان المساواة في العقاب بين المساهمين في الجريمة ستؤدي الى أن المحرض سوف يعاقب بعقوبة شديدة حتى ولو كان قد استغل آخر لارتكاب الجريمة ولم يكن هو سوى مجرد شريك .

بل ان منطق هذا الرأي مقتضاه ان التشديد في العقاب بالنسبة للشريك أوجب من التخفيف لانه اذا كان سيقض القيام بدور الفاعل في الجريمة تجنباً لتوقيع العقوبة الشديدة عليه فانه من باب أولى أن يتنصل من الجريمة كلها فلا يساهم فيها اذا وجد أن عقوبة الشريك هي الاخرى شديدة بل هي مثل عقوبة الفاعل .

ويقترح شوفو وهيلي (١) أن يتم الفصل بين المساهمين في الجريمة على أساس شمول تعريف الفاعل لمن يعطى الامر بارتكاب الجريمة لشخص يخضع لسلطته ومن يحرض آخر على ارتكاب الجريمة عن طريق الوعد أو الهدية أو التهديد بالاضافة الى من ينفذها ماديا .

أما الشركاء فهم من يحرضون على الجريمة بدون استخدام الوعد أو الهدية أو التهديد ومن يقدمون السلاح والادوات اللازمة لارتكاب الجريمة بدون أن يساهموا في تنفيذها . وكذلك من يساهمون في التنفيذ ولكن بطريقة غير مباشرة وثنائية .

وبهذا فان المحرض في الحالة الأولى يعاقب بعقوبة الفاعل لانه يعتبر فاعلا في حين انه في الحالة الثانية يعاقب بعقوبة الشريك التي ستكون أقل في الشدة من عقوبة الفاعل وهذا الحل من شأنه أن يحد من المبالغة في الشدة التي يتسم بها نظام وحدة العقوبة بالنسبة للشريك . والتي ستؤدي الى استفادة المحرض في حالة ما اذا كان هو الذي خلق فكرة الجريمة في ذهن

الفاعل من العقوبة الاقل شدة اذا تم العدول عن نظام المساواة الى نظام اللامساواة .

كما اقترح البعض نظاما جديدا يهدف الى اعادة تقسيم المساهمين الى قسمين احدهما يضم المساهمين الذين ساهموا في ماديات الجريمة ، وهؤلاء هم الفاعلون للجريمة . والآخر يضم الذين ساهموا معنويا في الجريمة حتى ولو كانت مساهمتهم بشكل مباشر . وهؤلاء يعاقبون اقل في الشدة من عقوبة الفاعلين (١) .

ولكن يعيب هذا التقسيم انه غالبا ما يكون الشخص الذى باشر ماديات الجريمة اقل اجراما وخطورة ممن ساهم فيها معنويا فهو الذى فكر فيها أولا وحدد للفاعل الخطوات التى يجب اتباعها في تنفيذها . كما انه هو الذى وضع خطة التنفيذ . فطبقا للقانون الرومانى كان العبد الذى يرتكب القتل بناء على امر سيده يعاقب بالعمل في المناجم في حين أن سيده كان يعاقب بالاعدام وهذا اقرب الى العدل .

والواقع ان قانون العقوبات المصرى وكذلك قانون العقوبات الفرنسى كلاهما محل نقد سليم بالنسبة لما يقرانه من عقاب موحد للمساهمين في الجريمة فاعلين وشركاء واتجاههما الى وضع المحرض في طائفة الشركاء بالرغم من خطورته الواضحة .

نظام اللامساواة في العقوبة بين المساهمين في الجريمة : —

وهذا النظام يقضى بأن عقوبة الشريك تختلف عن عقوبة الفاعل من حيث الشدة فتوقع على الشريك عقوبة اخف من العقوبة التى توقع على الفاعل . ولكنه ينقسم الى اتجاهين من حيث وجوب التخفيف او جوازه فالاتجاه الاول يجعل هذا التخفيف جوازيا فيصح ان يوقع القاضى على الشريك عقوبة اخف مما يوقعه على الفاعل كما يصح ان يجعل عقوبته مثل عقوبة الفاعل .

والاختلاف بين هذا الاتجاه وما هو معمول به في كل من قانون العقوبات المصرى والفرنسى انه بينما يكون النص على جواز تخفيف عقوبة الشريك عن عقوبة الفاعل في النظام الاول صريحا فانه في النظام الاخير يكون ضمنيا وان كان التخفيف في كلتا الحالتين يتم وفقا لتقدير القاضى كما في قانون العقوبات السويسرى (م ٣٦) (٢) التى تنص على ان عقوبة الشريك يمكن أن تخفض عن عقوبة الفاعل قياسا على الشروع في الجريمة التى اشترك فيها فاذا كانت عقوبة الجريمة التى حرض عليها الشريك الاعدام وعقوبة الشروع في ارتكابها الاشغال المؤبدة فانه يجوز للقاضى ان يوقع هذه العقوبة الاخيرة على الشريك المحرض وانظر ايضا المادة ٢٣ أولا وثالثا عقوبات دانمركى والمادة ٥٨ عقوبات نرويجى والمادة ١/٤٧ عقوبات يونانى .

Dalloz, Repert. T. 2. Complicité No. 11.

Merle et Vétu, Traité de droit criminel, 1967 No. 395.

(١)

(٢)

أما الاتجاه الثانى فى نظام اللامساواة فى العقوبة بين المساهمين فى الجريمة فهو الذى يجعل التخفيف فى العقوبة الموقعة على الشريك وجوبيا بحيث يلتزم القاضى بأن يوقع عليه عقوبة تقل عن العقوبة الموقعة على الفاعل بمقدار يحدده المشرع كأن يكون ذلك التخفيف بمقدار درجة أو بمقدار درجتين ، مثال ذلك ما تنص عليه المادة ٦٩ عقوبات بلجيكي من أن الشريك فى الجريمة توقع عليه العقوبة التالية مباشرة للعقوبة التى توقع عليه لو كان هو الفاعل لهذه الجريمة ، ولا يجب أن تتجاوز عقوبة الشريك فى الجريمة ثلثى العقوبة التى كانت توقع عليه لو كان هو الفاعل لهذه الجريمة ، وذلك طبقا لما جاء بالمائتين ٨٠ و ٨١ عقوبات والقاضى فى هذه الحالة يبحث ليس عن العقوبات التى توقع على فاعل هذه الجريمة وإنما يبحث عن العقوبة التى كانت ستوقع على الشريك لو كان هو الفاعل ثم يوقع ثلثها عليه .

ويترتب على ذلك أن الظرف المشدد الخاص بالشريك يجب أن يؤثر فى عقوبته وفى نفس الوقت فإن الظرف المشدد الخاص بالفاعل لا يمكن أن يؤثر فى عقوبة الشريك ، أما الظروف المشددة المادية فإنها تسرى على كل من الفاعل والشريك حتى ولو كانوا يجهلون بها وإذا كان القانون البلجيكي قد لزم الصمت بخصوص هذه المسألة فإن ذلك لا يمكن أن يستدل منه على حل خلاف ذلك .

أما الشريك فى الجريمة فإنه يستحق عقوبة لا تتجاوز ثلثى العقوبة التى يستحقها لو أنه كان الفاعل لهذه الجريمة .

كذلك فإن المادة ٤٩ عقوبات هولاندى تنص على أن عقوبة الشريك تخفض بنسبة الثلث عن العقوبة الأصلية وقانون العقوبات الالماني (م ٤٩) والايطالى الصادر سنة ١٨٨٩ (م ٦٤) والكوبى الصادر سنة ١٩٣٦ (م ٣٠) والكولومبى الصادر سنة ١٩٦٣ (م ٢٠) والاسبانى (م ٥٣ و ٥٤) واليونانى (م ٤٧) وقد اقترح الأخذ بنظام اللامساواة فى العقوبة بين الفاعلين والشركاء فى قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٠٤ ولكن لجنة الحقانية علقت على هذا النظام بقولها أن هذه الطريقة مستحسنة للغاية من الوجهة العلمية ولكن إذا سبرت يتضح أنها فى العمل قد تؤدى الى صعوبات لا يمكن تذليلها فى بلد ليس فيه محكمون لازالة العقبات التى تنشأ من التعريفات الفنية (١) .

موقف المؤتمر الدولى السابع لقانون العقوبات من عقوبة الشريك :

وقد اقترح المقرر العام للمؤتمر الدولى السابع لقانون العقوبات المنعقد بأثينا على المؤتمر فيما يتعلق بعقوبة الشريك أن تكون أخف من عقوبة الفاعل الى جانب جواز النص على أن توقع عليه عقوبة الجريمة التى اشترك فيها فى الاحوال الخاصة .

ولكن هذا الاقتراح لم يلق التأييد الكافى ورأى المؤتمر أن يصدر توصية فى هذا الشأن جاء بها أن قانون العقوبات يحدد العقوبات التى توقع على المساهمين بالقياس الى عقوبة الجريمة التى وقعت أو شرع فيها مع مراعاة دور كل منهم وأحواله الخاصة .

تقدير نظام المساواة فى العقوبة بين المساهمين فى الجريمة :

يتميز هذا النظام باتفاقه مع المنطق فهو يساير ما ذهب اليه المدرع من قيام تدرج فى الاهمية بين النشاط الصادر من المساهمين فى الجريمة ، فما كان منه قد صدر — عن الفاعل يعتبر فى الدرجة الاولى من الاهمية ويعكس اهميته هذه على الجريمة وبالتالي على العقوبة ، بينما يأتى النشاط الصادر من الشريك فى الدرجة الثانية من الاهمية لانه بحسب ما تذهب اليه نظرية الاستعارة الاجرامية ليس مجرما فى ذاته وانما يصبح كذلك لعلاقته بالفعل الاصلى وهذا التدرج فى الاهمية يستلزم بالتالى تدرجا فى شدة العقوبة والا فانه يفقد كل قيمة قد تكون له ويصبح مجرد لغو لا أكثر وبذلك فان هذا النظام يقيم تفرقة بين استعارة الجريمة واستعارة العقوبة ويقرر أنه ليس بشرط أن يترتب على قيام الاولى قيام الثانية فكلاهما منفصلتان . كذلك فان هذا النظام بالنسبة للاتجاه الاول منه الذى يجعل التخفيف جوازا يتميز بنفس القدر من المرونة الذى يتميز به نظام المساواة فى العقوبة ، فالقاضى بما له من سلطة التقدير قد لا يرى أن الشريك جدير بالتخفيف فلا يوقع عليه عقوبة أخف من العقوبة التى يوقعها على الفاعل بل قد يوقع عليه عقوبة أشد مما يوقعه على هذا الاخير دون تجاوز الحد الاقصى كما لو كان الشريك قد حرض الفاعل على ارتكاب الجريمة وكان تحريضه هو الدافع الرئيسى لارتكابها كما أن من مزايا هذا النظام أخذه بقاعدة تفريد العقوبة وهى القاعدة التى دخلت التشريع العقابى أخيرا وتقضى بالتمييز فى العقوبة التى توقع على المساهمين بحسب درجة جرم كل منهم ولكن يعيب هذا النظام ما يتسم به من جمود وتقييد للسلطة التقديرية للقاضى وخاصة فى حالة النص على وجوب تخفيف العقوبة الموقعة على الشريك ، فعندئذ يفقد القاضى القدرة على التصرف حيال شريك يتميز باجرام شديد كالمحرض الذى يوحى بفكرة الجريمة الى الفاعل ويدفعه الى ارتكابها .

ولكن بعض التشريعات التى أخذت بهذا النظام قد تلافت هذا العيب باعتبارها المحرض الذى يخلق فكرة الجريمة ويكون الدافع الى ارتكابها فاعلا للجريمة وليس شريكا وبالتالي فهو يعاقب بالعقوبة الشديدة الموقعة على الفاعل، أما اذا كان تحريضه لم يصل الى هذا الحد من القوة فانه يعاقب عن اشتراك ويستفيد من التخفيف الذى ينص عليه المشرع .

وكذلك الحال بالنسبة للمساعدة التى لولاها ما وقعت الجريمة فان من قدمها يعاقب باعتباره فاعلا وليس شريكا . وبذلك فان التخفيف فى العقوبة يظل قاصرا على الاحوال التى يكون فيها الشريك جديرا به لما ينطوى عليه نشاطه من خطورة ضئيلة .

النظام الذى يجمع بين وحدة العقوبة واختلافها . (النظام الوسط) :

وهذا النظام هو السائد فى كل التشريعات بلا جدال فسواء تلك التى تأخذ أساسا بنظام المساواة فى العقوبة أو التى تأخذ بنظام اللامساواة فى العقوبة فإن النظامين يتداخل أحدهما فى الآخر بشكل أو بآخر فبالرغم من أن المادتين ٥٩ و ٦٠ من قانون العقوبات الفرنسى اللتين تعتبران القاعدة العامة للاشتراك لم تتغيرا منذ سنة ١٨١٠ إلا أن القضاء الفرنسى قد لجأ الى تطبيق نظرية استعارة العقوبة بشكل مرن واتجه منذ وقت قريب جدا الى التضييق من نطاق تطبيق قاعدة الاستعارة الاجرامية مفضلا تطبيق نظريتنا الفاعل مع غيره والاشتراك جريمة مستقلة بعد أن وجد أنها تتلاءم أكثر مع المتطلبات الحديثة لتفريد العقاب (١) .

فالتشريعات التى تجعل عقوبة الشريك أخف من عقوبة الفاعل كقاعدة عامة تضع استثناء يضيق أو يتسع بحسب الظروف — على هذا القاعدة مثال ذلك النص على أن عقوبة الشريك الذى لولا اشتراكه ما كانت الجريمة لتقع تكون هى نفس عقوبة الفاعل . واعتبار المحرض فاعلا للجريمة .

كذلك فإن التشريعات التى تأخذ بنظام المساواة فى العقوبة تضع استثناءات عليه أهمها ما يتعلق بالظروف المخففة . فالنوعين من التشريعات يصل الى نفس النتيجة فى الواقع ، ولذلك فإن النقد الذى يوجه الى نظام المساواة يمكن أن يوجه أيضا الى نظام اللامساواة .

وان كان نظام المساواة يخدم بشكل أكبر هدف الزجر أو التخويف الذى هو أحد الهدفين اللذين تقوم عليهما السياسة العقابية أى الردع والزجر (٢) .

Vouin et Léauté, Droit pénal et Criminologie, 1956 p. 284.

(١)

Teodoresco, op. cit. p. 91.

(٢)

حول مشروع قانون الأحداث

للدكتور عادل عازر

خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

نحن نؤمن بضرورة التانى فى اصـدار التشريعات مع طرح كل مشروع بقانون يعد من جهة معينة ، للمناقشة وللدراسة حتى تتاح الفرصة للجهات المهتمة بالمجال الذى ينظمه المشروع المقترح ، ولأهل الخبرة فى هذا الميدان، لى يجرؤا الدراسات حول النظم والخبرات المقارنة . ونعتقد أن مشروع قانون الأحداث جدير باهتمام خاص ، لأنه يرسى نظاما جديدة ، ويعتبر خطوة موفقة نحو تطوير أساليب تقويم وتأهيل الأحداث لى تسير أحداث الاتجاهات فى مجال الإصلاح والتربية .

ونقتصر فى هذه الدراسة على التعليق السريع وإبداء الراى فى بعض ما تضمنه المشروع ، ونرى أن نبدأ تعليقنا ببس الملاحظات العامة التى تتناول المشروع ككل ، ثم نستطرد الى التعليق على بعض نصوص القانون التى تثير تساؤلات أو تتطلب — فى رأينا — اجراء المزيد من البحث المتعمق .

الملاحظات العامة :

أولا — أفراد تشريع الأحداث :

(١) اقتصر قانون العقوبات المصرى لسنة ١٩٣٧ على ايراد القليل من النصوص المنظمة لمعاملة الأحداث الجانحين . وقد قسم قانون العقوبات الأحداث الى طوائف خص كلا منها بمعاملة خاصة نوجز الاشارة اليها فيما يلى :

١ — لا تقام الدعوى الجنائية على الصغير الذى لم يبلغ سبع سنين .

٢ — لا يجوز أن توقع على الحدث من ٧ — ١٢ سنة أية عقوبة من العقوبات العادية ، وإنما يحكم عليه بتدبير تقويمى مما تضمنته المادة ٦٥ عقوبات .

٣ — ويحكم على الحدث من ١٢ — ١٥ سنة بوسائل تقويمية أو بعقوبة عادية مخففة .

٤ — يعتبر سن الحدث فيما بين ١٥ — ١٧ سنة عذرا مخففا للعقاب .

هـ — وقد نظم المشرع أحكام تشرد الأحداث بقانون مستقل برقم ١٢٤ سنة ١٩٤٩ .

(ب) وقد رأى واضع المشروع اعتناق سياسة جديدة تهدف الى عدم الاكتفاء بالمعالجة الجزئية لمشكلات الأحداث وذهبوا الى أفراد تشريع متكامل ومستقل عن قانون العقوبات يعالج مشكلة الأحداث معالجة جذرية طبقا لسياسة تشريعية مستحدثة . وقد عبرت الفكرة الايضاحية للمشروع عن هذا الاتجاه اذ جاء بها ان المشروع قد تأثر بتعاليم مدرسة الدفاع الاجتماعى ، التى تهدف الى حل مشكلات المجتمع باتباع سياسة اجتماعية تتخذ الانسان محورا لحلها . وتحت تأثير مذهب الدفاع الاجتماعى تغيرت النظرة الى العقاب ، فبعد ان كان يهدف الى اقصاء المجرم وقمعه والانتقام منه ، أصبح العقاب يهدف الى اصلاح وتأهيل المجرم والنظر اليه على أنه مريض يحتاج الى العلاج .

(ج) وتحت تأثير مذهب الدفاع الاجتماعى اتجه المشروع الى أبعاد الحدث عن نطاق القانون الجنائى ، وتقرير مبدأ معاملة الأحداث اجتماعيا في قانون مستقل يشمل الجانبين : الموضوعى والاجرائى ، وهو مسلك حميد نؤيده .

(د) ومع ذلك يثور التساؤل عن مدى استقلال مشروع قانون الأحداث عن قانون العقوبات ، وهل يعتبر مستقلا استقلالا تاما أم يرجع الى قانون العقوبات فى بعض الاحكام الكاملة ؟ لقد اشارت المذكرة الايضاحية — كما أوضحنا — الى اتجاه المشروع الى وضع قانون مستقل يتضمن الاحكام الموضوعية والاجرائية التى تتعلق بالمجرمين الأحداث . غير أنه فى موضع آخر من المذكرة الايضاحية وبمناسبة التعليق على حكم المادة الثانية منه (التى تنص على التدابير التى توقع على الأحداث مع استبعاد جميع العقوبات والتدابير المنصوص عليها فى قانون العقوبات) نقول أنه جاء بالمذكرة الايضاحية أنه « يقف الاستثناء الوارد فى هذه المادة عند هذا الحد ، فتبقى من ثم بقية الأحكام العامة من قانون العقوبات سارية على الأحداث فيما لا يتعارض مع نصوص المشروع وذلك عملا بنص المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

ومن الجدير بالذكر أن المادة ١٧١ من مشروع قانون العقوبات تنص على الآتى :

« تسرى أحكام هذا القسم (أى القسم العام من القانون) على الجرائم المنصوص عليها فى القوانين الخاصة ، إلا اذا وجد نص يخالف ذلك » .

ويلاحظ في هذا الصدد الآتى :

١ — أن نصوص مشروع قانون الأحداث لم تتضمن المبدأ الذى يجب اتباعه في هذا الخصوص ، ولم تشر الى مدى سريان أحكام قانون العقوبات في مجال معاملة الأحداث الجانحين ، مع ملاحظة أن المذكرة الايضاحية للمشروع أشارت الى الاتجاه الى أن « يكون للحدثات تقنينها الجامع المتضمن سياسة مكافحة الانحراف لديها من ناحيتها الموضوعية والاجرائية في اتساق وتناسق وسهولة استدلال على الأحكام بدلا من تناثرها في الوضع القائم ... الخ » .

٢ — نرى أن الأمر في حاجة الى الوضوح حتى لا يترك هذا الموضوع غامضا يثير الشك والخلاف . أما القول بتطبيق الأحكام العامة الواردة في قانون العقوبات فيما لا يتعارض مع نصوص مشروع قانون الأحداث ، فهو قول يفتح الباب للتساؤلات وبالتالي لاحتية الخلاف فيما يطبق من أحكام قانون العقوبات وفيما يعتبر غير متعارض مع أحكام مشروع قانون الأحداث .

٣ — أن مبدأ افراد قانون خاص للأحداث يحتم القول — منطقيا — بأن هذا القانون يعتبر الأصل في معالجته لأمور الأحداث الجانحين ، في حين أن ما ورد بالمذكرة الايضاحية من قول بأن تبقى بقية الأحكام العامة من قانون العقوبات سارية على الأحداث فيما لا يتعارض مع نصوص هذا المشروع وذلك عملا بنص المادة ١٧١ من قانون العقوبات يفيد أن الأصل هو سريان أحكام قانون العقوبات ما دامت لا تتعارض مع نصوص مشروع قانون الأحداث .

٤ — يتعين اعتبار مشروع قانون الأحداث الأصل في تنظيم الأحكام الموضوعية والاجرائية التي تطبق على الأحداث ، ونرى تضمين المشروع نصا واضحا يقرر هذا المبدأ ، على أن يبين في الوقت ذاته — بتحديد لا يحتمل معه الشك — الأحكام العامة الواردة في قانون العقوبات والتي يتقرر سريانها على الأحداث .

ومن الجدير بالذكر أن مشروع قانون الأحداث قد أحال صراحة في بعض نصوصه الى اعتناق بعض الأحكام الواردة في مشروع قانون العقوبات . ومثال ذلك المادة ٦ من مشروع قانون الأحداث .

ثانيا — الأحداث الخاضعون لأحكام المشروع :

يسرى مشروع قانون الأحداث على طائفتين من الصغار : الأحداث والمشردون . وقد أورد المشروع ضمن الأحكام العامة التى صدر بها نصوصه تعريفا وتحديدًا للأفعال التى إذا ارتكبها أحد الصغار وصف بكونه حدثا أو مشردا .

وقد سلك المشروع ، في ذلك ، السياسة التى اتبعها قانون العقوبات الحالى وقانون الأحداث المشردين رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ .

غير انه بمناسبة اعداد تقنين جديد يضع سياسة مستحدثة لمواجهة حالات انحراف الأحداث ، نرى من المناسب أن تجرى دراسة لما يجب أن يواجهه المشروع من حالات انحراف الأحداث وقد أشارت المذكرة الايضاحية الى هذا الموضوع في عبارة عابرة اذ جاء بها « كما يتعين تحديد طبيعة الفعل الذى يضم الحدث بالاجرام ، وهل يرجع في ذلك الى التعاريف القانونية للجريمة أو أن التحديد يمتد ليشمل الأفعال الشاذة عن المألوف لدى الأفراد العاديين والتي لا ترقى الى مرتبة الجريمة ؟ » . . . وترد المذكرة الايضاحية على هذا التساؤل بأنه « رؤى الاعتداد في ذلك بالأفعال التي تعتبر جرائم بما يبقى على التفرقة بين الحدث الجانح والحدث المشرد » .

ومع صحة هذا الاتجاه في التفرقة بين الحالات التي يجنح فيها الحدث الى الاجرام ، وبين الحالات التي يجنح فيها الى التشرد ، الا أن إعادة النظر في القوانين المنظمة لسلوك الحداثة ، تقتضى التعرض بالبحث لحالات لم تتصد لها هذه القوانين الى الآن ، الا وهى حالات انحراف الأحداث التي لا تعتبر من قبيل الأفعال المجرمة ولا من قبيل حالات التشرد ، وانما تعتبر صوراً أخرى من الانحراف تبشر بانحراف مقبل أكثر خطورة قد يصل الى حد الاجرام .

ولذلك رأينا التعرض في هذا البحث لاجراء دراسة موجزة لبعض النظم المقارنة في هذا الصدد ، وننبه الى ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع حتى يتصدى التشريع لمختلف صور انحراف الأحداث ، ولكي يقرر المعاملة الملائمة لبلوغ الهدف وهو تقويم كل صور انحراف الأحداث .

نجد في التشريع المقارن اتجاهاً مشابهاً لما يجرى عليه العمل في القانون الوضعي وفي مشروع قانون الأحداث ، فتقتصر بعض التشريعات على التصدى لحالات اجرام الأحداث ولحالات التشرد ، دون التعرض لصور الانحراف الأخرى التي لا تندرج تحت وصف التشرد ، في حين تتجه طائفة أخرى من التشريعات الى التوسع في تحديد الأفعال التي تنبئ بانحراف الحدث مستقبلاً . ونشير فيما يلي الى مثالين للطائفة الأخيرة من التشريعات :

اولاً - التشريع الانجلوسكسونى :

في سنة ١٩٣٣ صدر في بريطانيا قانون « للطفولة وللأحداث الجانحين » ، وقد اهتم بالجانبين الموضوعي والاجرائى في معاملة الأحداث المنحرفين كما اهتم بتحديد اختصاص محاكم الأحداث - التي انشئت بمقتضى هذا القانون - فنص على أنه بالإضافة الى اختصاص المحاكم بالأفعال المجرمة التي يرتكبها الصغار ، وهو ما أسماه القانون بالاختصاص الجنائى ، يشمل اختصاص هذه المحاكم أيضاً جانباً مدنياً بحثاً .

وتدخل في الاختصاص المدنى لمحاكم الأحداث الحالات التالية :

(١) حالات المروق التي تقدم للمحكمة عن طريق شكوى يتقدم بها والد الحدث ، وذلك اذا ما خرج الحدث عن طوع والديه . وفي مثل هذه الحالات تقضى المحكمة بارسال الحدث الى مؤسسة اصلاحية .

(ب) الحالات التي يكون فيها الحدث في حاجة الى الحماية والرعاية .
فاذا تبين للسلطات المحلية أو للشرطة أو لأي شخص آخر مختص
أن هناك أسبابا معقولة تدعو الى الاعتقاد بأن الطفل في حاجة الى
الرعاية أو الحماية (ومثالها اذا كان ولي أمر الحدث عاجزا عن
حمايته ورعايته أو اذا خالط الصبي اشخاصا مشبوهين ... الخ)
يكون لهذه الجهات أو الاشخاص الحق في عرض حالة الصغير
على محكمة الأحداث لتقرر الاجراء المناسب لحمايته .

(ج) حالات الاعتقاد على الهروب من المدرسة ، فان التجربة قد اثبتت
الصلة الوثيقة بين الهروب من المدارس وبين انحراف الأحداث
ولذلك ينص القانون الانجليزي على جواز عرض حالات الهروب
على محاكم الأحداث (١) .

وفي الولايات المتحدة الامريكية تنص قوانين الأحداث في معظم الولايات
على اختصاص محاكم الأحداث بكافة صور الانحراف ، ولذلك نجد بعض
القوانين تنص على أن اختصاص محاكم الأحداث يشمل « الحالات التي
تتعرض فيها سلامة الصغير للضرر ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بعمله
أو سلوكه أو بيئته أو الأشخاص الذين يخالطونه ... » وباختصار ، كل
الحالات التي تبين منها أن الصغير في حاجة الى رعاية الدولة (٢) .

ثانيا — تشريع الأسرة في يوغسلافيا :

اهتمت يوغسلافيا باصدار عدة قوانين منظمة للروابط الأسرية ، وقد
خُصت الوصاية على القصر والعاجزين بقانون خاص صدر في ابريل سنة
١٩٤٧ . وقد نص هذا القانون على وضع الصغير تحت الوصاية اذا كان
يتيما ، أو اذا كان والداه عاجزين عن رعايته . كما تشمل الوصاية
الحالات التي يكون فيها الوالدان غير أهل لرعاية الحدث أو غير قادرين
على ذلك .

ويختص بالوصاية على الأحداث جهاز مركزي للوصاية يشرف بنفسه
على تربية الحدث أو يعهد بالوصاية عليه الى شخص ينتقيه (٣) .

ويتضح من استعراض أحكام القانون اليوغسلافي أنه يعهد بحالات
الانحراف غير الجنائي والحالات التي يكون فيها الحدث في حاجة الى رعاية
الدولة بسبب عجز والديه أو عدم صلاحيتهم للرعاية ، الى جهاز مدني
يشرف على تعيين شخص مسئول لرعاية الحدث وتربيته تحت رقابة
واشراف الدولة .

(١) P. J. Fitzgerald : Criminal Law and Punishment, Oxford, Clarendon Press, 1962, P. 262.

(٢) Edwin Sutherland and Donald Cressey : Principles of Criminology, Bombay, 1965, P. 401.

(٣) Collection of Yugoslav Laws, «The Family Law», Institute of Comparative Law, Beograd, 1962.

ونخلص من هذا العرض الى انه يتعين تصدى التشريع لمواجهة كافة صور انحراف الأحداث ، ولوضع تنظيم لكيفية بحث ومعالجة حالات الانحراف غير الجنائي ، على ان يتبع التشريع في هذا الخصوص أحد أسلوبين ، أما أن تعرض حالات الانحراف — الجنائي وغير الجنائي — على محكمة الأحداث أو أن ينشأ جهاز مدنى يجمع طائفة من المتخصصين للنظر في حالات الانحراف غير الجنائي .

كما يتعين ايجاد التنسيق اللازم بين الجهات المعنية برعاية الأحداث ، وانشاء قسم خاص متخصص لشرطة الأحداث يعمل على منع انحراف الأحداث ، وعرض الحالات التى تستحق البحث والرعاية على الأجهزة المختصة : مثل محكمة الأحداث أو جهاز الرعاية أو الوصاية على الأحداث . وقد اتجهت معظم تشريعات رعاية الأحداث الى تنظيم اختصاص شرطة الأحداث وتحديد علاقتها بمحكمة الأحداث والأجهزة الأخرى المعنية (١) .

وبعد هذه الملاحظات العامة ، نعلق فيما يلى على بعض نصوص المشروع ، ونقصر ملاحظتنا على ما تضمنه المشروع من أحكام نراها جديرة بالتأني وبالبحث .

سن الحدث :

نصت المادة الأولى على أنه يقصد بالحدث من بلغ السابعة ولم يجاوز الخامسة عشرة . ويلاحظ أن التشريع المقارن قد اختلف في تحديد سن الحدث ، ففي حين ينص القانون الأثيوبى لسنة ١٩٥٧ على عدم تطبيق قانون العقوبات على من يبلغ التاسعة ، وعلى اعتبار من بلغ التاسعة ولم يبلغ الخامسة عشرة حدثا ، نجد أن القانون اليونانى لسنة ١٩٥٠ قد اعتبر الحدث كل من بلغ السابعة ، ولم يبلغ السابعة عشرة . وقد بررت المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الأحداث ، اتجاه المشروع في تحديد سن الحدث بأنه يجب « مراعاة سرعة النمو والنضوج فى الجمهورية بسبب الظروف الجوية والاجتماعية حيث يبدأ الصبى فى العمل الزراعى أو الصناعى مبكرا مما يساعد على شحذ ملكاته الذهنية » .

ومع أن قانون العقوبات الحالى قد اعتبر أن سن المسؤولية الجنائية يكتمل ببلوغ الخامسة عشرة ، إلا أن الأمر يتطلب — فى رأينا وبمناسبة اعداد تنظيم شامل لقانون الأحداث — اجراء دراسة شاملة لهذا الموضوع فى ضوء التجارب المقارنة . ويلاحظ أن الدول لاسكندنافية قد اتجهت الى تحديد حد أدنى لسن الحادثة الذى يدخل فى اختصاص محكمة الأحداث ، مع منح المحكمة سلطة تقديرية فى احالة من يقل سنه عن الحد الأدنى المقرر ، الى جهاز اجتماعى للرعاية لاتخاذ الاجراء الملائم لحالته .

Articles on «Role of Police in delinquency control» by George d'Artols, (١) and «Police Processing of Juvenile cases» by Lynn Swanson. In Institute on Juvenile Delinquency Southwestern Legal Foundation, Texas, 1962.

وبالنسبة للحد الأقصى لسن الأحداث ، فإن الاتجاه الغالب في النظم المقارنة يذهب الى رفع هذا الحد لكي تشمل الرعاية طائفة صغار الشبان ، والسن الغالب هو الثامنة عشرة (١) .

التدابير :

نص المشروع على التدابير التي يجوز اتخاذها في شأن الحدث (المادة ٧):

(أ) ويلاحظ بصفة مبدئية أن التشريعات تختلف في السياسة التي تنتهجها لمواجهة اجرام الأحداث ، فبعضها يقتصر على تدابير تربوية وتقويمية ، بينما تجيز بعض القوانين للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة عادية وبين الحكم بتدبير تقويمي حسبما تقتضيه الحالة المعروضة عليه . وعلى سبيل المثال ينص القانون اليوناني في المادة ١٢٧ على جواز توقيع عقوبة على الصغير فيما بين ١٢ — ١٧ سنة . وقد اتبع هذا الأسلوب أيضا القانون المصري بالنسبة للأحداث فيما بين ١٢ — ١٥ سنة .

(ب) أما مشروع قانون الأحداث فقد استبعد فكرة العقاب كلية ، وقد أكدت المذكرة الإيضاحية هذا المعنى في قولها : « وقد قصر المشروع علاج جناح الأحداث وتشردهم على تدابير توخى بها البعد عن فكرة الجزاء والزجر ، وقصد بها وجهة الإصلاح الخالصة » . وهي نظرة سليمة وهادئة .

(ج) ومع أن المشروع قد راعى في تنظيمه للتدابير طبيعتها الإصلاحية وهدفها في تحقيق الحماية والمساعدة والرقابة والرعاية ، كما راعى عدم تصنيفها وذلك لاتحاد وظيفتها من حيث الإصلاح ، ولكي يترك فرصة الاختيار للقاضي حسب كل حالة تعرض عليه — نقول أنه رغم مراعاة هذه الطبيعة الا أننا لاحظنا أن المشروع قد قرر حكما نراه يثير التساؤل حول مدى اتساقه مع الهدف الذي أبتغاه المشروع في البعد عن فكرة العقاب . هذا الحكم هو ما ضمنه نص المادة ٩ وهو ما نشير اليه فيما يلي :

الاختبار القضائي :

أشارت المذكرة الإيضاحية الى الخطوط الرئيسية لنظام الاختبار القضائي وكيفية تطبيقه على الصغار . فجاء بها أن هذا التدبير يهدف الى تجنب الحدث مساوئ الحكم بالإدانة ، وتربيته ضمن أفراد أسرته مع وضعه تحت رقابة مراقب السلوك لفترة طويلة ، على ألا يقتصر الأمر على الرقابة بل يشمل النصيح والتوجيه والمساعدة والإشراف على كل من الحدث وأسرته

ومع ان ميزة الأخذ بنظام الاختبار القضائي واضحة الا أننا نعارض التنظيم الذي اعتنقه المشروع فقد نص في المادة التاسعة منه على ان « يسرى على الاختبار القضائي حكم المواد ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ من قانون العقوبات ». وقد أوضحت المذكرة الايضاحية القصد من هذه الاحالة فهو ينبغي الأخذ بالنظام الذي سيضعه السيد وزير العدل للتدبير الذي سيتقرر للكبار . وجاء بالمذكرة الايضاحية ما يلي : « كل ذلك مع قيام سيف التهديد مصلتا على الحدث نتيجة وجود عنصر المراقبة واحتمال تقرير من شأنه ارجاعه للمحاكمة وصدر حكم جديد ضده » .

ويلاحظ ان التنظيم المقترح للاختبار القضائي بالنسبة للكبار يقضى بأن مخالفة القيود والشروط المقررة تجيز الغاء التدبير والحكم على الجاني بعقوبة مقيدة للحرية . وقد نص مشروع قانون الأحداث في المادة التاسعة على ان الايداع في دار التربية أو معهد للتأهيل مماثل للعقوبة السالبة للحرية اذا ما قضى الحكم بالغاء الاختبار القضائي .

ويتلخص اعتراضنا على هذا النص فيما يلي :

١ — ان هذا النص يقرر أن اخفاق الحدث يؤدي الى الغاء الاختبار القضائي ، وأن هذا الالغاء — على حد تعبير المذكرة الايضاحية — يعتبر سيفاً مصلتا عليه ، وفي هذا النظر وهذا القول أخذ بفكرة الجزاء وهي وان كانت جائزة بالنسبة للكبار ، الا أنها لا تعتبر كذلك في ضوء السياسة التي اعتنقها المشروع لمواجهة اجرام الأحداث .

٢ — لا وجه ، اطلاقاً ، للقياس أو المقارنة بين الايداع في دور التربية أو التأهيل ، وبين العقوبات السالبة للحرية ، فالأول ليس جزاء ، بل هو تدبير تربوي واصلاحي يتخذ اذا كان هناك ما يبرره .

٣ — لا مبرر لالزام القاضي بالحكم بتدبير الايداع المشار اليه اذا اتضح له عدم ملائمة الاختبار القضائي في الحالة المعروضة عليه ، بل نرى أن يترك له التقدير لاختيار ما يراه ملائماً من بين التدابير التي نص عليها المشروع ، ومرجع هذا القيد الذي قرره المشروع هو محاولة الربط بين نظام الاختبار القضائي للكبار ، والنظام المقترح للصغار .

٤ — على أساس ما تقدم نرى أن يستقل مشروع قانون الأحداث بوضع نظام ملائم لاختبار الأحداث ، ولا محل اطلاقاً لمحاولة تطبيق ذات النظام المقرر للكبار على الأحداث . فكما قلنا ، ان مخالفة الكبار لأحكام الاختبار القضائي قد تؤدي الى توقيع العقاب ، وهذه النتيجة تخالف طبيعة التنظيم الذي اعتنقه المشروع للأحداث .

٥ — ونرى أنه لا مانع من تطبيق نظام الاختبار القضائي على الأحداث غير أنه يلزم وضع تنظيم خاص له يتفق والغرض العام الذي تهدف اليه التدابير المقررة للأحداث : فيجب أن يبعد التنظيم عن فكرة الجزاء ، وأن يهدف الى الاشراف على الحدث وتوجيهه وتقويمه واسداء النصيحة لاسرته .

أما العدول عن هذا التدبير فلا يكون جزاء للحدث ، كما هو الحال بالنسبة للكبار ، بل يقتصر على الحالات التي يتبين منها عدم جدوى هذا التدبير ، وعندئذ يقرر القاضي ، بعد أخذ رأى مراقب السلوك ، تدبيرا ملائما لحالة الحدث ، ولا يتقيد بتطبيق تدبير معين (مثلما تقضى المادة التاسعة من المشروع) بل تكون للقاضي سلطة تقديرية في تخير ما يراه من بين التدابير المقررة للأحداث .

٦ — وقد يكون من المفيد الاسترشاد بالنظم الأجنبية المتبعة في هذا المجال . ونذكر على سبيل المثال أن نظام « الحرية تحت المراقبة » *liberté surveillée* المطبق في فرنسا بمقتضى القانون الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٥١ بتعديل المادة ٦٦ من قانون العقوبات الفرنسى يعتمد على الأسس التالية :

(أ) يسلم الحدث لوالديه ويقرر القاضي وضعه تحت المراقبة لمدة يقدرها في كل حالة . ويقرر القانون الفرنسى تخصيص شخص واحد على الأقل لكل محكمة من محاكم الأحداث للقيام بمهمة مراقبة سلوك الأحداث الموضوعين تحت المراقبة . ويشترط القانون فيمن يخصص لهذا العمل أن يكون شخصا بالغاً يتمتع بالجنسية الفرنسية .

(ب) عندما يقرر القاضي تطبيق نظام « الحرية تحت المراقبة » ، يتعين عليه اخطار الحدث ووالديه أو من يقوم مقامهما ممن يتولون تربية الحدث ، بطبيعة هذا التدبير والغرض منه . كما يكلف الوالدان أو من في حكمهما بواجبات محددة يتعين عليهما مراعاتها .

وفي حالة وفاة الحدث أو تعرضه لمرض جسيم ، وفي حالة تغيير محل إقامة الحدث أو تغييره عن المكان المقرر لإقامته بدون إذن ، يتعين على الوالدين أو من في حكمهما اخطار المشرف بذلك دون ابطاء . فإذا ما خالف الوالدان الواجبات التي يفرضها عليهما القانون أو حكم القاضي ، يجوز الحكم عليهما بغرامة .

(ج) يقدم المشرف المعين لمراقبة سلوك الحدث تقريراً للمحكمة عن كل ما يطرأ على حالة الحدث من تغيرات مثل انحراف الحدث أو سوء سلوكه أو وجود ظروف تعرض الحدث لخطر مادي أو معنوي أو وجود عوامل تعوق مباشرة الاشراف . كما يضمن المشرف تقريره كل ما يراه لازماً من إجراءات لرعاية وحماية الحدث مثل تعديل التدبير المحكوم به أو اتخاذ إجراءات يراها لازمة لرعاية الحدث أو سلب الولاية أو الوصاية من الشخص المتولى تربية الحدث .

(د) يجوز إعادة النظر في التدبير المشار إليه في أى وقت متى كان ذلك في مصلحة الحدث وذلك طبقاً للتفصيل التالى :

١ — اذا قضت المحكمة بإبعاد الصغير عن محيط أسرته —
وذلك بتسليمه مثلا الى شخص مؤتمن — يجوز للوالدين أو من في
حكمهما بعد مضي سنة من تقرير هذا التدبير ، تقديم طلب الى
المحكمة بالتماس إلغاء التدبير مع اثبات قدرتهما على رعاية
الحدث .

فاذا ما رفضت المحكمة هذا الطلب ، لا يجوز تجديده الا بعد
مضي سنة أخرى .

٢ — يحق للقاضي الأحداث أن يقرر — من تلقاء نفسه أو بناء
على طلب النيابة أو الحدث أو والديه أو وصيه أو المشرف عليه —
تغيير محل إقامة الحدث أو ابدال الشخص الذى يتولى تربيته
بغيره . وبصفة عامة يحق للقاضي اتخاذ أى إجراء يراه لازما
لحماية الحدث ورعايته ، كما له أن يغير أو يبدل أى إجراء سبق
له تقريره .

(هـ) يتضمن القانون الإيطالى حكما نراه جديرا بالاتباع ، اذ تنص المادة
٢٢٣ على أنه اذا بلغ الحدث المحكوم عليه بالإيداع فى إحدى
المؤسسات الإصلاحية ، سن الحادية والعشرين يجوز للقاضي
الحكم بوضعه تحت المراقبة .

(و) وتجدر الإشارة الى بعض التشريعات الجنائية الحديثة تقرر
نظما مشابهة لما سبق . فمثلا تنص المادة ١٦٣ من القانون
الأثيوبى على تدبير أسمته « التعليم تحت الاشراف »
éducation surveillée وتنقضى هذه المادة بأنه اذا كان الحدث مهجورا
أو مهملا ، سواء كان جانحا أو معرضا للجنوح ، يجوز اخضاعه
لتدبير التعليم تحت الاشراف . وفى هذه الحالة يجوز تسليمه
لوالديه . فاذا كان يتيما أو كان والداه غير قادرين على تعليمه ،
يسلم الحدث لولى أمر أو لرب عمل أو لأسرة أو هيئة مختصة
بالتعليم أو بحماية الطفولة . ويتعهد الشخص أو الهيئة كتابة
أمام القضاء برعاية الحدث وبضمان استقامة سلوكه فى المستقبل
أما الجهة المختصة بالأشراف فهى « السلطة المركزية المختصة
بالرعاية » ، ويحق لها أن تقرر سحب الحدث من الشخص أو
الجهة التى تسلمته اذا ما اتضح أن التدبير لم يحقق غايته .
ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن القانون اليوغسلافى يعهد
بالمراقبة اما للوالدين أو للوصى أو لأسرة بديلة أو لجهاز الوصاية .

تدبير الالتزام بواجبات معينة (المادة ١٠) :

أوردت المادة أمثلة للواجبات التى يجوز فرضها على الحدث ، ثم
أعقبت البيان الذى أوردته بعبارة « أو غير ذلك من القيود التى يحددها
قرار وزير العدل » .

ولما كانت هذه الواجبات تهدف الى اصلاح الحدث وتقويمه ، فنرى انه يتعين اشراك وزير الشؤون الاجتماعية مع وزير العدل في تحديد القيود الملائمة لتحقيق الهدف من التدبير . ويلاحظ أن المشروع قد قرر اشتراك وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية في وضع نظم أخرى مثل تحديد الموظفين الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية (المادة ٢٧) ونعتقد أن الحالة التي نحن بصددتها أولى باشتراك الوزيرين في تحديد القيود الملائمة لتقويم الأحداث .

وتشير المذكرة الايضاحية الى أن المفهوم أن للقاضي أن يجمع بين هذه القيود أو يختار منها حسبما تقتضيه حالة الحدث وظروف الدعوى . ونحن نؤيد هذا الاتجاه .

تدابير مقترحة :

مما يجدر ذكره في هذا الصدد ، أن قوانين الأحداث المقارنة قد تضمنت تدابير مشابهة في جملتها ، للتدابير التي اعتنقها مشروع قانون الأحداث الجديدة ومع ذلك فقد اتضح لنا من دراسة النظم المقارنة أن بعض القوانين تضمنت النص على تدابير نعتبرها جديرة بالاهتمام والدراسة للنظر في مدى صلاحية تطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة :

١ — فقد نص القانون الفرنسي على تدبير قوامه تقديم المساعدة الاجتماعية للحدث . ونرى الأخذ بهذا التدبير في الحالات التي يقضى فيها بتسليم الحدث لوالديه ، وذلك حتى لا يترك الحدث في ظروف غير ملائمة تعرضه للعودة الى الانحراف . والملاحظ حالياً أن الحدث الذي يسلم لوالديه لا يلقي أية خدمات اجتماعية تساعد على التغلب على المشاكل التي كانت سبباً في دفعه الى الانحراف .

٢ — اعتنق القانون الفنلندي الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٤٠ نظاماً يقضى بايداع الحدث في مؤسسة اصلاحية يتعلم فيها حرفة ، ثم يعمل فيها لحساب الدولة ، ويمنح الحدث اذا ما تبينت المؤسسة حسن سلوكه أجراً عن عمله ويزيد الأجر كلما ارتقى الحدث الى مرتبة أعلى يقدرها المسؤولون فاذا ما ارتقى الحدث الى المرتبة العليا يجوز أن تتاح له الفرصة لكي يعمل في عمل خارج المؤسسة تحت اشراف ملائم . ويحرم الحدث من الميزات التي منحت له اذا ما خالف الشروط والقيود التي تقررها المؤسسة .

عدم جواز تعدد التدابير :

اذا ارتكب الحدث جريمتين أو أكثر وجب الحكم بتدبير واحد مناسب (المادة ١٥ من المشروع) ويتفق هذا الحكم مع الاتجاه الى اعتبار التدابير وسائل تقويمية بعيدة عن فكرة العقاب .

ومع ذلك نتساءل عما اذا كانت المصلحة في بعض الحالات تقتضي اخضاع الحدث لأكثر من تدبير ، وبعبارة أخرى قد يقدر القاضي — بعد دراسة حالة الحدث — أن من الملائم مثلا اخضاع الحدث لتدبير التسليم أو التأهيل المهني ، وقد يرى أن الضرورة تقتضي أيضا إلزامه ببعض الواجبات في الوقت ذاته مثل حظر ارتياد أنواع معينة من المحال .

ولهذا الاعتبار نرى تعديل المادة المقترحة بحيث يمنح القاضي رخصة الجمع بين أكثر من تدبير واحد اذا ما اقتضت الحالة المعروضة ذلك . وقد يكون من الاوفق أن ينص المشروع على التدابير التي يجوز الجمع بينها في حكم واحد .

ويلاحظ على سبيل المثال أنه بعد أن عدلت المادة ١٢٢ من القانون الايطالي التدابير التعليمية التي يجوز الحكم بها على الأحداث ، قضت الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها بأنه : « في جميع الحالات يجوز الحكم على الصغير بتدبير تكميلي يفرض على الحدث واجبات معينة تتعلق بسلوكه أو بتعليمه » .

مخالفة الحدث لأحكام التدبير :

ويجوز للقاضي في هذه الحالة إما أن يأمر باطالة مدة التدبير لفترة لا تجاوز نصف المدة المحكوم بها أو أن يستبدل به تدبيرا آخر يتفق مع حالته ومصلحته (المادة ١٨ من المشروع) .

ويلاحظ على هذا النص أن اجازة اطالة مدة التدبير تنسم يطابع الجزاء / الذي يوقع على الحدث اذا ما خالف شروط التدبير وهو ما يتعارض مع السياسة التي انتهجها المشروع في البعد عن فكرة العقاب . والواقع أنه لا بأس من منح القاضي هذه السلطة بشرط تقييد ممارستها بتقدير القاضي أن حالة الصغير تستدعي اطالة المدة أو ابدال التدبير بتدبير آخر ملائم يحقق تقويمه .

انتهاء التدبير ببلوغ الحدث سن الرشد :

تنص المادة ٢٢ فقرة أولى من المشروع على ذات الحكم الذي تقرره المادة ١٢٥ من القانون اليوناني فتقضي بانتهاء التدبير ببلوغ الحدث ٢١ سنة في حين يقضي القانون الاثيوبي ببلوغ الحدث ١٨ سنة وهي سن البلوغ المدني في القانون المذكور . ونرى اضافة فقرة تقضي بأنه يجوز للقاضي في هذه الحالة الحكم بوضع الحدث تحت المراقبة لمدة يقدرها (وهو حكم يقرره القانون الايطالي في المادة ٢٢٣) .

الاجراءات

قد يشكك البعض في مدى أهمية الاجراءات التي تتبع لمحاكمة الحدث . وقد يقال أن المهم هو أن يقضى عليه بتدبير ، وأن ينفذ التدبير بعد ذلك بطريقة تحقق اصلاح الحدث . غير أن مثل هذا الرأي يجانب الصواب ويقصر عن تفهم أهمية تحديد طبيعة الاجراءات الواجبة التطبيق أمام حكمة الأحداث .

ان الاجراءات التى تتبع أمام محكمة الأحداث تعتبر احدى الحلقات فى سلسلة طويلة من الاجراءات والتدابير التى تتخذ ازاء جنوح الحدث ، ولذلك فمن الاهمية بمكان أن يوضع تخطيط سليم وهادف يربط بين جميع المراحل التى يمر بها الحدث من وقت الكشف عن انحرافه الى أن يتم اصلاحه ، ولذلك نرى ضرورة اعتناق فلسفة تربط بين جميع مراحل معاملة الأحداث المنحرفين . وفى ضوء هذه الفلسفة ، يتعين التخطيط ووضع نظم متكاملة تتضافر لبلوغ الغاية المشتركة . وقد عبر مشروع قانون الأحداث عن الفلسفة التى اعتنقها وقوامها الاخذ بنظرية الدفاع الاجتماعى التى تبغى الدفاع عن المجتمع عن طريق مكافحة أسباب الانحراف مع العمل على اصلاح المنحرفين . وقد أوضح المشروع سياسته فى تحقيق هذه الغاية بالنسبة للأحداث بتأكيد ضرورة البعد عن فكرة توقيع العقاب على الحدث وبأن يكون الهدف من توقيع التدابير هو اصلاح الحدث وتقويمه .

وفى ضوء هذه النظرية يتعين وضع تنظيم متكامل لمعاملة الأحداث يبدأ بتحديد دور كل من الشرطة ، والجمعيات والأجهزة المعنية برعاية الصغار والأجهزة المختصة بالوصاية على القصر المحتاجين لرعاية الدولة ، ثم تحديد دور المحكمة ومهمة المؤسسات المسؤولة عن اصلاح الحدث ، وأخيرا انشاء أجهزة فعالة للرعاية اللاحقة .

وعلى أساس ما تقدم نرى ضرورة اجراء بحوث هادفة الى تحقيق الفلسفة التى اعتنقها المشروع فى جميع مراحل معاملة الحدث . ونعتقد أن الاجراءات التى يتعين اتباعها أمام محاكم الأحداث جديرة بدراسة مستقلة تهدف الى تحقيق الفلسفة والغاية التى أشار اليها المشروع .

وفى مجال هذه الدراسة يتعين التساؤل عن الطبيعة التى تنقسم بها اجراءات محاكمة الأحداث ، وعلى وجه التحديد هل تطابق هذه الاجراءات ما يقرره قانون الاجراءات الجنائية من احكام لمحاكمة الكبار ؟ أم أن الاجدر هو افراد نظام خاص لمحاكمة الأحداث ، وإذا أخذنا بالحل الأخير فهل تراعى فى اجراءات المحاكمة كفالة كل ضمانات المحاكمة العادلة أم توضع اجراءات تبعد عن نطاق وجود الشككية وتتبع اجراءات بعيدة عن شككية المحاكمات العادية ؟ .

لقد ثارت هذه التساؤلات التى أشرنا اليها بمناسبة وضع تشريعات الأحداث فى النظم المقارنة ، وقد اختلف الراى فيما يجب اتباعه من اجراءات (١) .

وبصفة عامة يمكن القول بأنه يغلب على النظم التى تتقرر لمحاكمة الأحداث طابع البعد عن الشكليات والميل الى ازالة طابع الرهبة الذى يكتنف محاكمة الكبار ، مع كفالة العدالة فيما يتبع من اجراءات وتقصى الكشف عن سبب انحراف الحدث وتحديد التدابير الملزمة لحالته (٢) .

(١) Chris Barnette : Juvenile Court Philosophy in Practice, Institute on Juvenile Delinquency, P. 82. وكذلك سززلاند وكريسي المرجع السابق ص ٤٠٦ .

(٢) يراجع سززلاند وكريسي المرجع السابق .

ومع ايماننا بضرورة اجراء دراسة في هذا الموضوع تشمل جميع الاجراءات التى تتبع فى الكشف عن انحراف الحدث ثم فى التحقيق معه وفى محاكمته ، نُقتصر فيما يلى على ابداء بعض الملاحظات عما ورد فى مشروع قانون الأحداث لتنظيم اجراءات محاكمة الأحداث .

١ — أشارت المادة ٢٧ الى صدور قرار من وزير العدل ووزير الشئون الاجتماعية بتحديد الموظفين الذين تكون لهم سلطات الضبط القضائى بالنسبة الى الأحداث ونرى ضرورة النص على واجبات واختصاصات هؤلاء الموظفين والحدود المنظمة لممارسة أعمالهم فى الكشف عن انحراف الأحداث . كما يتعين النص على ضرورة التنسيق بين عمل هؤلاء الموظفين ودور الشرطة — ونرى ضرورة تخصيص شرطة للأحداث — فى منع انحراف الأحداث والكشف عما يقع من حالات الانحراف . وقد أجريت بحوث أجنبية عديدة فى هذا المجال نرى ضرورة الاستعانة بها للتنسيق بين عمل الشرطة وبين اختصاص الأجهزة المختلفة المعنية برعاية الأحداث (١) .

٢ — جاء بالمفكرة الايضاحية للمشروع أن الباب الثالث قد نظم اجراءات الدعوى قبل الحدث فى مرحلة الاستدلال والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ ، على أن يرجع فيما عداها وبما لا يتعارض معها الى قانون الاجراءات الجنائية . ونرى أن المشروع لم ينظم بالقدر المناسب بعض هذه المراحل وعلى وجه الخصوص مرحلتى الاستدلال والتحقيق ، ونعتقد أن هاتين المرحلتين من الدقة والحساسية والأهمية بالنسبة لمعاملة الحدث وبالنسبة لما يترتب عليهما من أثر فى سلوكه المقبل ، مما يحتم وضع تنظيم شامل وملئم للاجراءات التى تتبع فى هذا الشأن .

٣ — تنص المادة ٢٨ على أنه اذا رأى التحفظ على الحدث احتياطيا فى فترة التحقيق فيجوز ايداعه بدور التربية المعدة لرعاية الأحداث أو بمراكز الملاحظة . وقد يكون من الأوفق أن يقتصر ايداعه فى هذه الفترة بمراكز الملاحظة على الا يخالط خلال الايداع الأحداث المحكوم عليهم الذين ثبت انحرافهم ، تجنباً لأضرار المخالطة ، كما أن ايداعه فى مركز للملاحظة قد يتيح الفرصة لفحص حالته وتقديم تقرير عنه للقائم بالتحقيق .

٤ — لم يبين المشروع الاجراءات التى تتبع فى التحقيق مع الحدث أمام النيابة ونرى ضرورة تنظيم كيفية التحقيق ، مع النص على تخصص وتدريب أعضاء النيابة فى شئون الأحداث . كما نرى تنظيم طريقة بحث حالة الحدث وبحث حالة أسرته ، وجواز استعانة النيابة برجال الخبرة والعاملين فى الخدمة الاجتماعية . وقد نصت بعض التشريعات مثل القانون الايطالى على كيفية التحقيق فى قضايا الأحداث .

(١) أجريت بحوث عن كيفية الكشف عن جرائم الأحداث ، وعن حق الشرطة فى القبض على الأحداث والتصرف فى أمر الحدث بعد ذلك .

(٢) يراجع مقال يونج بالمرجع السابق ص ١٣٠ .

٥ — أحسن المشروع اذ قرر محاكمة الحدث في غير علانية ، وهو اتجاه تتبعه معظم تشريعات الأحداث ومثالها المادة ١٦ من قانون تنظيم محاكم الأحداث في ايطاليا . وقد اقتبس المشروع حكم المادة ٣٥ التى تحدد الأشخاص الذين يجوز حضورهم أثناء محاكمة الحدث ، من المادة ١٦ من القانون ليطالى .

٦ — نصت المادة ٣٦ من المشروع على الحالات التى يجب أن يكلف القاضى فيها مكتب الخدمة الاجتماعية ببحث حالة الحدث وأسرتة قبل الحكم عليه . وقد رأى المشروع أن يقتصر بحث حالة الحدث فى الجنايات والجنح الجسيمة (وحددها بما يقضى فيها بالحبس وجوبا) وحالات التشرد . ونعتقد أن كل انحراف يظهر من تصرفات الحدث يكون جديرا بالبحث والسعى الى الكشف عن سببه ، ذلك أن الكشف عن أسباب الانحراف اليسير قد يؤدى الى تجنب الانحرافات الأكثر خطورة فى المستقبل .

٧ — تقرر المادة ٣٩ مبدا سليما اذ تمنع رفع الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث ، ونعتقد أن هذا الحكم يعتبر متمشيا مع الاتجاه الى البعد بالدعوى الجنائية المرفوعة ضد الحدث عن طابع النزاع والخصومة الجنائية ، فهذه الدعوى التى ترفع على الحدث ليس توقيع العقاب بل الغرض هو تحقيق مصلحته ببحث حالته واتخاذ تدبير لتقويمه . وعلى ذلك يكون من المصلحة منع رفع دعوى التعويض أمام محكمة الأحداث لكي لا تتحول الدعوى المرفوعة على الحدث الى نزاع يهدف منه طالب التعويض الى تشويه صورة الحدث والاساءة اليه بغية اثبات ادانته وبالتالي حقه فى التعويض .

ومع ذلك تقرر الفقرة الثانية من المادة ٣٩ للمضور من الجريمة حق التدخل فى الدعوى الجنائية ، وتبرر المذكرة الايضاحية ذلك باتاحة الفرصة له لبدء دفاعه حتى لا يصدر حكم ببراءة الحدث ويكتسب قوة الشيء المقضى به ويعتبر حجة على المضور دون أن تسمع أقواله .

ونحن لا نميل الى صياغة الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، لأنها تقرر للمضور حق التدخل فى الدعوى — وان كانت لا تجيز له حق رفع دعوى مدنية — ونرى أن هذا التدخل قد يسئ الى الحدث ويبعد الدعوى الجنائية عن الغرض الذى سبق أن بيناه . وقد يكون من الأفضل — حفاظا على طبيعة محاكمة الحدث وصونا فى الوقت ذاته لحق المضور فى ابداء أقواله — أن يسمح للمضور بأن يقدم للمحكمة دفاعه ، أى وجهة نظره سواء كان ذلك شفاهة أو بمذكرة يقدمها للمحكمة ، حتى يكون الدفاع تحت نظر المحكمة عند صدور حكمها . غير أننا نعارض اعتبار المضور خصما فى الدعوى الجنائية . ونضيف أنه يجوز ابعاد الحدث وقت سماع أقوال المضور اذا رأت المحكمة موجبا لذلك ، طبقا لنص المادة ٣٥ من المشروع .

٨ — تقضى المادة ٤١ من المشروع ، بأن يكون الحكم الصادر على الحدث واجب التنفيذ ولو كان قابلا للاستئناف . ونرى أن يمنح الحدث

أو من يمثله حق طلب إيقاف التنفيذ لأسباب يبيدها أمام محكمة الأحداث الاستئنافية ، على أن تفصل هذه المحكمة في طلب إيقاف التنفيذ على وجه السرعة ، ثم تبدأ بعد ذلك في نظر موضوع الاستئناف . وحجتنا في ذلك هي إتاحة الفرصة ، لتجنب أى خطأ تقع فيه محكمة الأحداث ، أو أى ضرر يتعرض له الصغير من صدور حكم خاطيء أو من صدور حكم بتدبير غير ملائم لحالته .

٩ - تنص المادة ٤٣ على جواز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث ، وقررت المادة ٤٢ أن لوالدى الصغير أو لمن له الولاية عليه أو المسئول عنه ، حق الطعن في الأحكام الصادرة ضده . ولم تشر المادة ٤٢ أو ٤٣ لحق النيابة في الطعن ، وقد يكون ذلك راجعا الى اتجاه نية واضع المشروع الى الرجوع للقواعد العامة التى تقرر للنيابة هذا الحق . غير أننا نفضل النص صراحة على حق النيابة في الطعن في الأحكام الصادرة ضد الحدث ، على أن تنقيد النيابة في ممارسة هذا الحق بما تراه محققا لمصلحة الحدث .

وبعد ... فهذه بعض الملاحظات عن مشروع قانون الأحداث ، ونرى أن المشروع يعتبر بصفة عامة خطوة موفقة الى الأمام ، ومع ذلك نرى ضرورة تصدى التشريع لكافة صور الانحراف أو التعرض له سواء كانت في صورة ارتكاب جريمة أو تشرد أو غير ذلك من الحالات التى أشرنا اليها . كما نرى كفاية الحماية والرعاية للأحداث المعرضين للانحراف بسبب الظروف المحيطة بهم أو بسبب عجز (أو عدم صلاحية) الوالدين ومن في حكمهم عن تقديم الرعاية والحماية المطلوبة والملائمة لتربية الحدث تربية قويمية كفيلة بأعداده لكى يأخذ مكانه في المجتمع كمواطن صالح محاطا بسياج من الحماية والرعاية .

We also, believe that there are other measures worth adopting in the project. For instance, the French law states that juveniles must be offered social assistance; and we believe that social assistance should be extended to include juveniles who are returned to the custody of their parents.

The project stipulates in article 15 that if a juvenile commits two or more crimes, the judge should not sentence him to more than one measure. Nevertheless, we believe that the court should be given discretionary power to sentence the juvenile to more than one measure, if it deems that the measures are necessary. For example, the judge might consider it necessary to order that the juvenile be taught a suitable craft, and at the same time he may think it necessary to prevent the juvenile from frequenting certain places or areas.

Procedures :

Furthermore, we have noticed that the project did not include the procedures which are to be adopted in detecting and investigating juvenile cases.

Article 39 of the project permits the person injured by a crime committed by a juvenile, to become a party in the case which is brought against the juvenile. We believe that this procedure is harmful to juveniles, because the injured party will be given the chance to enter into a conflict with the juvenile with the aim of indicting him. Consequently, we believe that it would be preferable if the court is given the right to hear the injured person as a witness, without permitting the latter to become, a party (or an adversary) in the juvenile court's proceedings.

As to the right to appeal, the district attorney should be given the right to appeal, if he considers the procedures to be for the benefit of the juvenile.

Finally, we believe that the parents should be given the right to ask the court to order the suspension of the judgement passed against the juvenile, until the court reviews the appeal brought before it.

worthy of taking care of them, are to be considered under State Guardianship.

However, a choice has to be made between two systems : juvenile cases — criminal and non criminal — may either fall under the jurisdiction of a juvenile court, or they may be intrusted to a technical non-judicial organ, such as the Organ of Guardianship in Yugoslavia. The present law in Egypt and the new project, have both adopted the juvenile court system. In any case, technical advice, such as social and psychological case work is needed; and efficient coordination between the different organs and agencies responsible for child care, such as the juvenile court, the juvenile police, and the juvenile welfare agencies, is indispensable.

Upper and Lower Age Limits of Juvenile Delinquents :

The project defines the juvenile as a person who has reached the age of seven and has not exceeded the age of fifteen. In spite of the fact that comparative systems differ in the age limits which they adopt, most of the systems state that the maximum age limit is eighteen.

As to the lower age limit, it varies in most of the comparative systems, and is usually fixed between seven and nine years of age. It is worth mentioning, that the Scandinavian juvenile courts are given discretionary powers to transfer a juvenile who is below the lower age limit, to a social welfare agency, so that suitable advice and treatment may be offered to the juvenile.

Juvenile Treatment

The project states clearly the philosophy it has adopted in treating delinquents. It states that the measures which have been adopted by the project for the treatment of delinquency are not of a punitive nature, for they aim at the re-education of juveniles.

Probation is among the measures adopted by the project. It states that the probational system to be applied in juvenile cases, is that which has been adopted for adult criminals.

However, we believe that a special probation system should be enacted for juveniles; and we suggest the adoption of the French system known as : "la liberté surveillée"

COMMENTS ON THE PROJECT FOR A JUVENILE DELINQUENCY ACT

Dr. ADEL AZER

*Expert in the National Centre For Social and Criminological
Research*

The problem of juvenile delinquency in Egypt is dealt with, at present, by two different laws : the Criminal law which indicates the measures to which juveniles who commit criminal acts are subjected; and the Vagrancy Act no 124 which was enacted in 1949, for those juveniles who are considered to be in a state of vagrancy.

Meanwhile, the new project for the juvenile delinquency act is intended to be a unified legislation including both the treatment and the procedures specified for juvenile delinquents. Nevertheless, several articles in the project refer to the application of certain measures included in the criminal code and in the law of criminal procedures. We believe that a unified legislation for juvenile delinquents should include all the measures concerning juveniles, and should not refer to the application of another law such as the criminal code.

Juveniles under the jurisdiction of the project :

The project states that two categories of juveniles fall under its jurisdiction : those who commit crimes, and those who are considered to be in a state of vagrancy. Meanwhile we believe that apart from these two categories, there are other acts committed by juveniles which should be taken into account since they reveal the prospect of future delinquency. For instance, the British Juvenile Court includes in its civil jurisdiction — apart from its criminal jurisdiction — the following cases : juveniles defined as being beyond control, cases of neglect in which juveniles are in need of care, cases of truancy, etc.

Again, the jurisdiction of the juvenile court in U.S.A. includes all cases in which juveniles are found to be in need for care. In Yugoslavia, a law was promulgated in 1947, stating that orphans and children whose parents are incapable or un-

صدر أخيراً العدد الثامن من :

المجلة الاجتماعية القومية

متضمناً المواد التالية :

— دراسة بعض العوامل المرتبطة بالتأخر الدراسي في
الدراسة الابتدائية .

د. عماد الدين سلطان وآخرون .

— تنظيم النسل من وجهة نظر الزوجات — دراسة امبريقية
استطلاعية .

د . محمود عبد القادر .

— علاقة التغير التكنولوجي بدور المرأة في الأسرة .
رقية رشدي بركات .

— التربية والطابع القومي

د . محمد إبراهيم كاظم

— الجن في المعتقد الشعبي المصري (١)

د . محمد محمود الجوهري .

— نحو الدراسة النقدية لنشأة النظرية الاجتماعية .
السيد بس

وغیرها من الموضوعات

حول حق الدفاع الشرعى واستعمال السلاح لرجل السلطة

للدكتور أنطون فهمى عبده

لم نقصد من مقالنا هذا القيام بدراسة تفصيلية لشروط وجود حق الدفاع الشرعى ، فقد سبقنا فى ذلك الكثير من فقهاء قانون العقوبات ، فنكتفى بالإشارة اليهم (١) ، بل ان مقصدنا هو استيضاح بعض النقاط التى قد يثور اللبس فيها بالنسبة لحق الدفاع الشرعى لرجل الشرطة فنوضح عما اذا كان لهذا الأخير الحق فى درء اعتداء حال أو وشيك الوقوع عليه أو على غيره وعلى ماله أو مال غيره بحجة قيام حقه فى الدفاع الشرعى المنصوص عليه فى المادة ٢٤٥ وما بعدها من قانون العقوبات لنخرج بذلك الى الفروق الموجودة بين هذا الحق الأخير وحق رجل السلطة فى استعمال السلاح المعطى له طبقا لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ . ثم نوضح الاحوال التى رسمها هذا القانون الأخير معطيا لرجل السلطة دون غيره الحق فى استعمال سلاحه .

لذا ، يجدر بنا تقسيم دراستنا الى ميكتين :

المبحث الأول : سنقتصره على تحديد دقيق لبعض النقاط حول حق الدفاع الشرعى وحق استعمال السلاح لرجل السلطة .

المبحث الثانى : وسنقتصره على احوال استعمال السلاح لرجل السلطة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وشروطها .

(١) أنظر من بين المؤلفات : د . محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - ١٩٥٥ ، د . على راشد ، دروس القانون الجنائى - ١٩٦٠ ، د . رؤوف عبيد - مبادئ القسم العام من التشريع العقابى المصرى - ١٩٦٤ ، د . السعيد مصطفى السعيد - شرح قانون العقوبات المصرى الجديد - ١٩٦٢ ، د . محمود تاجيب حسنى - شرح قانون العقوبات القسم العام - ١٩٦٢ ، جيهدى عبد الملك - الموسوعة الجنائية ، د . يمراتور على - الدفاع الشرعى - المجلة التونسية الجنائية - عدد يوليو ١٩٧٠ .

المبحث الأول

رجل السلطة وحق الدفاع الشرعى

وفى مجال تحديد لائق لحد الدفاع الشرعى سوف نتناول فى هذا المبحث دراسة الموضوعات الآتية :

(أ) صفة رجل الشرطة وحق الدفاع الشرعى .

(ب) أوجه التفرقة بين حق الدفاع الشرعى المتصوص عليه فى المادة ٢٤٥ وما بعدها ، وحق استعمال السلاح لرجل الشرطة المتصوص عليه فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ .

(ج) تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى وتجاوز حدود حق استعمال السلاح .

(أ) صفة رجل الشرطة وحق الدفاع الشرعى :

تنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات على ما يأتى :

« لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو اصابه بجراح أو ضربه لثبته استعماله حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله . وقد بنيت فى المواد التالية الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها (١) »

جاء نص هذه المادة مطلقا فلم يحدد عما اذا كان حق الدفاع الشرعى يقتصر على الفرد العادى أم يتعداه ليشمل الموظف العمومى الذى قد يتواجد فى ظروف تتوافر فيها شروط الدفاع الشرعى . وبمعنى آخر هل للموظف العمومى شأن فى ذلك شأن الفرد العادى الاحتجاج بحقه فى الدفاع الشرعى أم أن صفته الوظيفية تتعارض مع قيام هذا الحق ؟ .

قد يبدو للمرء أن الامر لا يخلو من أن يكون نوع من الاستزادة غير المطلوبة فى البحث ، بيد أن نظرة فاحصة يتبدد معها هذا الشك خصوصا لو وضعنا نصب أعيننا فئة معينة من الموظفين العموميين ألا وهى فئة رجال الشرطة . فقد جاء بالمادة ٢٤٧ من قانون العقوبات ما يأتى :

(١) انظر أيضا المادة ٢٢٨ ع مرتضى والمادة ٤١٦ ع بلجيكي لا فقد جاءت كل منهما عامة دون تحديد فيما اذا كان حق الدفاع الشرعى مقصورا على الفرد العادى أم يتعداه الى الموظف العمومى وعلى وجه التحديد الى رجل السلطة .

« وليس لحق الدفاع الشرعى وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العمومية » .

فوضعت بذلك ضابطا للخطر الحال ، فكلمها كان الاحتماء برجال السلطة العمومية ممكنا لدفع خطر الجريمة كما انتفى حق الدفاع الشرعى عنها .

قد يفسر البعض نص هذه المنادة الأخيرة على أنه يكفى وجود رجل السلطة بمكان الجريمة (١) حتى ينتفى قيام حق الدفاع الشرعى له ولغيره ، ففى وجوده ما يمكن الشخص من الركون اليه والاحتماء به ، ومن ثم فلا يمكن قيام حق الدفاع الشرعى للمفترض الاعتداء عليه ولا لرجل السلطة بالتبعية ، اذ لا يمكن لهذا الأخير الاحتجاج بحق لم ينشأ أصلا (٢) .

من هذا يتضح أهمية الدراسة التى نقوم بها . نعود فنتساءل عما اذا كان لرجل الشرطة أثناء تأديته الخدمة الاحتجاج بحالة الدفاع الشرعى فيزود عنه أو عن غيره اعتداء على النفس أو المال من عدمه ؟

نود — قبل التكلم عن التشريع المصرى — الإشارة الى بعض التشريعات الأجنبية . فقد عرض هذا الموضوع أمام المحاكم البلجيكية فقضت بأن حق الدفاع الشرعى يطبق على رجل السلطة شأنه فى ذلك شأن الفرد العادى (٣) .

ويلزم الإشارة — ونحن فى هذا الصدد — الى المنشور الصادر من وزارة العدل البلجيكية فى ١٩ أغسطس ١٩١٣ رقم ٣٧١٦ الخاص بتنظيم حق استعمال السلاح لرجل السلطة اذ جاء به ما يأتى :

« ... اذا وجد المجرم المطلوب البحث عنه مسلحا أو اذا كانت هناك أسباب جدية للاعتقاد بأنه يحمل سلاحا قاتلا وأنه يتهدد لاستعماله فلرجل السلطة — حفاظا على سلامة شخصه — أن يدعو المطلوب القبض عليه الى القاء السلاح أو الى رفع اليدين « حسب الحالة » ويمكن أن يوجى رفض إطاعة الأمر أو التكليف بوجود خطر حال يعطى رجل السلطة الحق فى درءه مستعملا فى ذلك سلاحه » .

(١) تعبير « مكان الجريمة » هو من باب التجاوز ، اذ المقصود « المكان الذى يوقع فيه الجريمة » اذ أنه لا قيام لحق الدفاع الشرعى اذا كانت الجريمة قد وقعت فعلا . فالحكمة من حق الدفاع الشرعى هو درء اعتداء حال أو وشيك الوقوع ، وليس الأخذ بالتأخر من جريمة وقعت فعلا (نقض ١٢ ديسمبر ١٩٤٨ — القواعد القانونية — جزء ٧ رقم ٧١٦ ص ٦٧٢ ، نقض ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ — أحكام النقض — من ٧ رقم ٢٠٧ ص ١١١٣ ، نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٤٤ — القواعد القانونية — جزء ٦ رقم ٤٢٧ ص ٥٧٢ ، نقض ٨ أبريل ١٩٥٨ — أحكام النقض — من ٩ رقم ١٠٧ ص ٣٦٨) .

(٢) راجع مقالنا فى الوسائل المشروعة للدفاع عن النفس والمال — مجلة الامن العام — عهده ٤٩ .

(٣) YPRES, 30 janvier 1957, Pas. 1958, III, 37; TROUSSE, Chronique trimestrielle de jurisprudence, Rev. Dr. pén. 1958 - 1959, P. 391.

نجا هذا المنشور بصورة من صور حق الدفاع الشرعي الافتراضية ، فإذا ما توافرت شروطها المخدعة في المنشور ، كان لرجل السلطة الحق في استعمال سلاحه لدرء هذا الخطر الحال ، ويرى الفقهاء بأنه يلزم لتطبيق هذا المنشور أن يكون رجل السلطة مرتديا الملابس الرسمية أو حاملا إشارة ظاهرة تفصح عن صفته (١) .

وفي فرنسا حكم بأنه يعتبر في حالة دفاع شرعي رجال الشرطة المكلفين بحراسة أحد المجرمين ليلا ، إذا ما هاجمهم هذا الأخير . هذا والثابت من الوقائع أن المجرم قد القى بنفسه على أحد حراسه ومزق وجهه بأظفره ثم حاول أن ينتزع بندقيته قسرا عنه بيد أن الحارس المذكور القى به على الأرض وأطلق عليه عدة طلقات نارية وفي نفس الوقت أطلق حارس آخر عليه النار أيضا فأرداه قتيلا (٢) .

فإذا ما عدنا إلى المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات المصري — التي سارت على نمط المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات الفرنسي ، والمادة ٤١٦ من قانون العقوبات البلجيكي ، نجدتها قد جاءت عامة دون تحديد عما إذا كان لرجل السلطة الحق في الاحتجاج بقيام حق الدفاع الشرعي له من عدمه ، بيد أنه قد ورد بكتاب نظام الشرطة بالصحيفة رقم ٣٩١ « الفصل الخامس » الخاص بالأحوال التي يجوز فيها لرجال الشرطة استعمال السلاح ما يأتي :

« لرجال الشرطة حق استعمال السلاح على الوجه الآتي وذلك مع عدم الإخلال بحق الدفاع الشرعي عن النفس والمال في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في قانون العقوبات » .

وأكد القرار الوزاري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم استعمال الأسلحة النارية حق رجال الشرطة في الدفاع الشرعي في مادته الأولى بقوله :

« مع عدم الإخلال بحق الدفاع الشرعي عن النفس أو المال ، يتعين على أفراد هيئة الشرطة عند استعمال الأسلحة النارية مراعاة القواعد الآتية » .

يستبين من هذين النصين بأن لرجل الشرطة الحق في الاحتجاج بحقه في الدفاع الشرعي لدرء اعتداء حال أو وشيك الوقوع على نفسه أو على ماله وعلى نفس غيره أو ماله .

أما عن المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات التي نصت بأنه لا وجود لحق الدفاع الشرعي متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاجتماع برجال السلطة ، فإنه لا يقصد منها انتفاء هذا الحق بمجرد وجود رجل

(١) CONSTANT Jean, Manuel de droit pénal, 7^e éd. revue et mise à jour, 1989, t. I, No. 495.

(٢) CASS., 28 Jan 1887, B. 237.

الشرطة ، بل انه يجب لتطبيق هذه المدة زوال الخطر الحال أو الوشيك الوقوع فعلا والشعور بالاحتماء نتيجة لتواجد رجال الشرطة فما دام الخطر دام معه حق الدفاع الشرعى . ومسألة زوال الخطر من عدمه مسألة موضوعية تترك لتقدير محكمة الموضوع .

(ب) أوجه التفرقة بين حق الدفاع الشرعى وبين حق استعمال السلاح لرجل الشرطة :

حق الدفاع الشرعى منصوص عليه فى المواد ٢٤٥ وما بعدها من قانون العقوبات ، أما حق استعمال السلاح لرجل الشرطة فيستمد وجوده من نصوص وردت بكتاب نظام الشرطة ثم تأيد بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة ونظمه القرار الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم استعمال الأسلحة النارية .

حق الدفاع الشرعى يقوم للفرد العادى كما يقوم لرجل السلطة أما حق استعمال السلاح فهو حق مقصور على أفراد هيئة الشرطة .

حق الدفاع الشرعى يقصد به درأ اعتداء يمس جريمة عن النفس أو المال ، أما حق استعمال السلاح هو لمنع هروب المحكوم عليهم والمتهمين والمسيجون أو لفض التجمهر والتظاهر .

يلزم لقيام حق الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حال أو وشيك الوقوع ، ويلزم لقيام حق استعمال السلاح أن يكون هناك مقاومة أو محاولة هروب من المحكوم عليهم أو من المتهمين أو من المسيجون ، أو أن يكون هناك تجمهر أو تظاهر فعلى .

ينقضى حق الدفاع الشرعى بوقوع الاعتداء فعلا أو زوال الخطر ، أما حق استعمال السلاح فينقضى بضبط المحكوم عليه والمتهم والمسيجون أو بفض التجمهر والتظاهر .

يجب أن يكون استعمال حق الدفاع الشرعى بالقدر اللازم لدرا الاعتداء أما حق استعمال السلاح فيجب أن يكون بالقدر اللازم لأداء الواجب المنوط به لرجل الشرطة .

تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة لا يعفى من العقاب بالكلية (م ٢٥١ ع) أما تجاوز حدود حق استعمال السلاح بحسن نية فلا عقاب عليه (م ٦٣ ع) . وسوف تعالج هذا الفرق بمزيد من التفصيل بالفقرة ج من هذا البحث .

يتفق حق الدفاع الشرعى وحق استعمال السلاح فى أنهما قد جاءا لدرا جرائم لم يمكن منعها بطريقة أخرى منصوص عليها على سبيل الحصر فى القوانين المخولة لهذين الحقيين (أنظر م ٢٤٦ ع ، م ٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤) .

(ج) تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى وتجاوز حدود حق استعمال السلاح:

١ — تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى :

تنص المادة ٢٥١ من قانون العقوبات من أنه « لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله أياه دون أن يكون قاصدا إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائية أن يعده معزورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون . »

ويشترط لتطبيق هذا النص :

١ — أن ينشأ حق الدفاع الشرعى — إذ أنه لا يمكن القول بتجاوز الحق لم ينشأ أصلا .

٢ — أن يحدث تجاوزا يسيرا أو جسيما في استعماله بأن تتجاوز قوة الدفاع المدى المناسب لدفع الاعتداء .

٣ — أن يكون هذا التجاوز بنية سليمة بمعنى ألا يكون المدافع قد تعمد إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع على حد تعبير المادة ٢٥١ ع، أى أن يكون المدافع معتقدا أنه لا زال في حدود الدفاع الشرعى وأن فعله لا زال متناسبا مع القدر اللازم من القوة لدفع الاعتداء أو خطر الاعتداء .

وليس هنا المجال لدراسة هذه الشروط الثلاثة بصفة مستفيضة بل يكتفى بإحالة القراء إلى كتب القانون الجنائى بالقسم العام منها (١) .

بيد أننا نود أيضا النقاط الآتية :

(أ) أن هذا العذر القانونى يسرى على فعل المدافع شرعيا إذا كان جنائية ولا يسرى عليه إذا كان في ذاته يعد جنحة أو مخالفة لأن الجنح والمخالفات لا تعرف نظام الأعذار القانونية ، لانخفاض حدودها الدنيا إذ أن المشرع المصرى قد أخذ بنظام توحيد الحدود الدنيا في الجنح والمخالفات والنزول بها إلى ٢٤ ساعة في الحبس وخمسة قروش في الغرامة ، أما الدفاع الشرعى كسبب إباحة فيسرى معها كانت جسامة الجريمة (جنائية — جنحة — مخالفة) بالشروط التى أوضحتها قانون العقوبات .

(ب) أن هذا العذر مثبت في ذلك شأن الظروف القضائية المنصوص عليها في المادة ١٧ ع يعتبر جوازيا (٢) للقاضي فله أن يستعمله فينزل بالعقوبة إلى الحبس بدلا من العقوبة في القانون .

(١) انظر ص ١ من المقال بالهامش .

(٢) راجع نقتل أول يوثية ١٩٤٢ — القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤١٥ ص ١٧٠ كشر

٥ فبراير ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٤٦١ ص ٦٢٩

ويلزم الإشارة هنا الى ان المادة ٢٥١ ع بصيغتها الحالية قد أحدثت اختلافا في الرأي في الفقه والقضاء المصري عن طبيعة العذر المنصوص عليه فيها وعن مدى الزامه للمحكمة .

فيرى البعض أن هذا العذر لا يعدو كونه ظرفا قضائيا مخففا من نوع الظروف القضائية التي أشارت اليها المادة ١٧ ع بحكم استثنائي في التخفيف يختلف عن الحكم العام المقرر بالمادة المذكورة (١) فهو على هذا الوضع يكون جوازا للقاضي بشأن جميع الظروف القضائية المخففة .

ويرى البعض الآخر أن هذا العذر يلزم القاضي « فاذا عد القاضي المتهم معذورا لتجاوزه حد الدفاع بحسن نية فيجب حتما أن يعاقب بعقاب جنحة . وعلى ذلك فالخيار للقاضي هو في اعتباره معذورا أم غير معذور ، وهذه نقطة موضوعية ، لكن ما يترتب عليها من تطبيق عقاب الجنابة في حالة عدم الأعذار ، وتطبيق عقاب الجنحة في حالة الأعذار ، هو فصل في مسألة قانونية . فالعذر هنا هو عذر قانوني *excuse légale* وهو يشبه حالة الاستفزاز *provocation* في جنايات القتل والضرب في القانون الفرنسي فيجعل عقابها عقاب الجنح ، وتعد الواقعة جنحة على القول الزاجح (٢) » .

وفي رأينا أن التفسير الصحيح لنص المادة ٢٥١ ع بحالتها الزاهنة يجعلنا الأخذ برأي استاذنا الدكتور السعيد مصطفى السعيد (٣) الذي يرى أن تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي يعد عذرا من نوع خاص جمع بعض معان من الظروف القضائية المخففة والأعذار القانونية فهو يتفق مع الأعذار القانونية في أن الشارع خصه بالنص وقصره على حالة معينة وهي تجاوز المدافع حدود حقه ، ويختلف عنها في أن التقدير فيه اختياري مرجعه الى القاضي وما يراه بحسب ظروف الواقعة وليس هذا شأن العذر القانوني بالمعنى الصحيح ، وهو في ذلك يتفق مع الظروف القضائية المشار اليها بالمادة ١٧ ع ، ويظهر أثر هذه الطبيعة المختلفة في مدى رقابة محكمة النقض على ما تقرره محكمة الموضوع في شأنه : فهو باعتبارها مقصورة على حالة معينة بشروط خاصة يخضع لرقابة محكمة النقض ، ولكن الأخذ به في حدود هذه الحالة وعند توافر الشروط التي تسمح به موضوعي ، الرأي فيه لمحكمة الموضوع بغیر رقابة عليها من محكمة النقض . وفيما عدا ذلك لا أثر له في وصف

(١) على زكي الغرابي في شرح القسم العام من قانون العقوبات — عام ١٩٢٥ ص ٨١

(٢) أحمد صفوت — شرح القانون الجنائي « القسم العام » — عام ١٩٢٢ مقبرة ١٦٢ من ٤٢٢

(٣) د. السعيد مصطفى السعيد — شرح قانون العقوبات المصري الجديد — عام ١٩٦٢ ص ٢١٨

الجريمة ولا في سلطة القاضي في تقدير العقوبة فهو من حيث آثاره لا يختلف عن الظروف القضائية .

وحقيقة الامر أن نص المادة ٢٥١ ع معيب في صياغته وفي كيفية تقديره لعذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى ونرى أن يتدخل المشرع بتعديل هذه المادة بأن يعتبر هذا العذر ملزم للقاضي (١) لانه لا وجه مع الضمانات الكثيرة التي يتطلبها تطبيق هذا العذر من توافر حالة الدفاع الشرعى بجميع شرائطها ومن النية السلبية في التجاوز — لأن يظل المدافع مهدداً بعقوبة مساوية لعقوبة المعتدى الذى لم يكن في حالة دفاع بالمرّة . فإذا كان الدفاع الشرعى سبباً للإباحة التامة ، فلا أقل من أن يكون تجاوزه سبباً لتخفيف في العقاب يستحقه المدافع وجوباً ، تمنحه إياه البداهة وطبائع الأمور قبل أن يمنحه إياه شارع أو قاض ، لانتفاء خطورة الجانى أو لضآلتها ، هذه الخطورة التي ينبغي بحسب الاتجاهات الحديثة في العقاب أن تكون معياراً هاماً في تأسيس المسؤولية وفي تقدير العقاب (٢) .

أمام هذه الحقيقة التي أوضحناها فقد أراد البعض أن يحمل نص المادة ٢٥١ ع مالا يحتمله بوضعه الراهن فذهبوا الى القول بأن عذر تجاوز حد الدفاع الشرعى ليس ملزماً للقاضي بل هو جوازي له بغير اخلال بصفته كعذر قانونى لا كظرف قضائى مخفف . لكن اختيار القاضي في شأنه ليس مطلقاً متى اقتنع بتوافر أركانه المطلوبة اذ عليه أن يختار بين تطبيق المادة ٢٥١ ع وبين تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة المنصوص عليها في م ١٧ ع ، دون تشرب عليه اذ اختار أحد السبيلين دون الآخر وطبقا لما تنبىء عنه ظروف الواقعة من حيث مقدار جسامة التجاوز الذى صدر عن المدافع (٣) . بل ان محكمة النقض نفسها قد أخذت في بعض أحكامها بهذا الراى الأخير (٤) محاولة في ذلك السير مع الاتجاهات الحديثة في العقاب وأخذاً بمبادئ الدفاع الاجتماعى .

(١) راجع في هذا الشأن م ٥٥ من قانون العقوبات الايطالى الذى يعاقب التجاوز بعقوبة الجريمة غير العمدية — ونينا يلى نص المادة المشار إليها .

art. 55 - (Eccesso colposo) — «Quando nel commettere alcuno dei fatti preveduto dagli articoli 51, 52, 53 e 54, si eccedono colposamente i limiti stabiliti dalla legge o dall'ordine dell'Autorità ovvero imposti dalla necessità, si applicano le disposizioni concernenti i delitti colposi, se il fatto è preveduto dalla legge come delitto colposo».

(٢) د. رؤوف عبيد — مبادئ القسم العام من التشريع العقابى المصرى — ١٩٦٤ ص ٤٨٦ .

(٣) د. محمد كامل مرسى — شرح القسم العام من قانون العقوبات — طبعة ١٩٢٢ .
فقرة ٢٦١ ص ٢١٨ .

(٤) نقض ١٠ مارس ١٩٥٨ — أحكام النقض ص ٩ رقم ٧٢ ص ٢٦٢ .

ج — وأخيراً فإن هذا العذر ليس من شأنه تغيير طبيعة الواقعة فلا تنقلب الجناية إلى جنحة بالرغم من نزول المشرع بالعقوبة إلى الحبس (انظر م ٢٥١ ع) ، ولا من جريمة عمدية إلى جريمة غير عمدية ، فإن السجور هو الذي وقع خطأ (١) أما الجريمة فتبقى عمدية في أركانها إذ أن الجاني قد قصد الفعل ونتيجته . . بيد أن المشرع لم يشأ أن يترك عقاب المتجاوز لحد الدفاع الشرعي للنصوص العامة الواردة في قانون العقوبات لتجريم الفعل إذ وضع في اعتباره أن الجاني قد نشأ له فعلاً حق الدفاع الشرعي وعند دفعه الاعتداء ، تجاوز حدود الإباحة وتعداها بحسن نية فلا شك أن مثل هذا الجاني يعتبر أقل خطورة من المجرم العادي الذي يرتكب فعله دون ثمة حق ، بدافع شرير تبع منه . أما المتجاوز فلم تنشأ لديه فكرة الاعتداء إلا أمام خطر حال أو وشيك الوقوع عليه أو على ماله ، على غيره أو على مال غيره فاعتبره المشرع — على حق — معذوراً .

بيد أننا سبق لنا أن أوضحنا أن تطبيق المادة ٢٥١ ع ليس ملزماً للقاضي ، الأمر الذي يجعلنا نصر على ضرورة تدخل المشرع في هذا الشأن ، وقد فطن المشرع الإيطالي إلى الفرق الشاسع — من حيث الخطورة — بين المجرم العادي الذي يرتكب فعله دون أن يقوم له أي حق في ذلك وبين الجاني الذي تجاوز حق الدفاع الشرعي فنص في المادة ٥٥ من قانون العقوبات الإيطالي الجديد (سنة ١٩٣١) على تطبيق نصوص الجرائم باهمال على من تجاوز خطأ الحدود الموضحة في القانون لحق الدفاع الشرعي . بل أن نص هذه المادة جاء عاماً يشمل أيضاً حالة تجاوز استعمال حق أو القيام بواجب (م ٥١ ع إيطالي) ، حالة تجاوز حق استعمال السلاح (٢) (م ٥٣ ع إيطالي) وحالة الضرورة (م ٥٤ ع إيطالي) .

هذا بالرغم من أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات الإيطالي تنص صراحة على تطبيق نصوص جرائم الإهمال على المتجاوز لحد الدفاع الشرعي فقد قضت محكمة النقض الإيطالية ببقاء الجريمة كما هي عمدية أما الخطأ فهو في تجاوز الحق (٣) . ولهذا فإن الفقهاء الإيطاليين يعطون للمتجاوز صفة الخطأ غير الحقيقي *colpa impropria* حتى يميزونه عن الخطأ الحقيقي *colpa propria* عندما لا يقصد الجاني نتيجة فعله وإنما تسبب فيما باهماله (٤) .

(١) ANTOLISEI, Manuale di diritto penale, parte generale, 1957, No. 115 e No. 134.

(٢) قانون ٦٢ ع مصري .

(٣) انظر : CASS. 25 agosto 1954, Filippi, Giur. Cass. pen. 1954., IV-V, 347.

(٤) ANTOLISEI, Manuale, parte generale, No. 184.

٢ — تجاوز حدود حق استعمال السلاح :

زأينا فيما سبق أن تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يعفى المدافع عن مساءلته جنائيا ويأتالى عن مساءلته مدنيا (١) فما هو الرأى بالنسبة لتجاوز حدود حق استعمال السلاح الذى يخوله القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ لرجل الشرطة . فقد جاء بالمادة الخامسة من هذا القانون الاحوال التى يجوز فيها لهذا الاخير استعمال سلاحه . وسوف نتعرض لها بالتفصيل فى المبحث الثانى من مقالنا . بيد اننا نود أن نبحت الآن مدى المسئولية الجنائية لرجل الشرطة اذا ما تجاوز حدود حقه المخول له بمقتضى القانون فى استعمال سلاحه .

تنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات على ما يأتى :

« لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أمى فى الاحوال الآتية :

أولا : اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وج طاعته ، أو اعتقد أنها واجبة عليه .

ثانيا : اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه .

وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى ، وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة » .

ليس هنا المجال لشرح مستفيض لهذه المادة وإنما نود أن نوضح بأنها تشير الى حالتين تختلف كل منهما عن الأخرى :

الحالة الأولى : وتفترض أن الموظف العام يقوم بعمل يدخل فى حدود اختصاصه وسلطته تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيسه ، أو لنص فى القانون . وعندئذ يكون الموظف فى حدود الإباحة القانونية التى ترفع عنه المسئولية الجنائية والمدنية معا . وتعد هذه الحالة تطبيقا صريحا لما نصت عليه المادة ٦٠ ع من أنه « لا تسرى احكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة » ، بمعناها الواسع الذى يشمل كافة القوانين الوضعية .

الحالة الثانية : وتفترض — على العكس — أن يرتكب الموظف العام عملا غير قانونى تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيسه أو لنص اعتقد الموظف خطأ أنه يجوز له اقتراف ما ارتكبه وعندئذ يخرج الموظف عن حدود الإباحة القانونية لخروجه عن حدود اختصاصه وشم عن حدود القانون ، بيد أنه اذا حسنت نيته بأن كان يعتقد خطأ بمشروعية ما قام به وأن اعتقاده هذا كان مبنيا على

(١) — انظر مؤلفنا فى رساء الجنى عليه — باريس — ١٩٧١ ص ١٦٤ وما بعدها .

أسباب معقولة ، فان القانون يرفع المسؤولية الجنائية عنه ، دون أن يبيح فعله .

ويهمنا في هذا المقال دراسة الحالة الثانية من الحالتين التي تنص عليهما م ٦٣ ع ، ألا وهي حالة تجاوز الموظف العام لحدود الاختصاص والسلطة التي خولها له القانون وعلى وجه التحديد نود دراسة حالة تجاوز رجل الشرطة لحقه في استعمال السلاح ومدى مساءلته عن ذلك حتى نوضح الفارق الجوهرى بين تجاوز هذا الحق وتجاوز حق الدفاع الشرعى السابق التنويه عنه مقالنا (١) .

فتطبيقا لنص المادة ٦٣ ع يعفى رجل الشرطة من المسؤولية الجنائية (٢) — بغير أن تزول الصبغة الإجرامية لفعله — إذا ما تجاوز حقه في استعمال السلاح في أى من الحالتين الآتيتين :

١ — عند صدور أمر اليه من رئيسه إذا وجبت طاعة هذا الرئيس أو إذا اعتقد رجل الشرطة وجوب طاعته ، بشرط أن يكون لهذا الاعتقاد مبررات قوية . وقد ورد في تعليقات الحاقية على المادة ٦٣ ع كمثال لهذه الحالة أن يقبض الموظف « على انسان بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل ، أو أن يقبض بحسن نية على انسان غير الذى عين في أمر القبض مستجمع للشروط القانونية » .

٢ — عند تصرف رجل الشرطة من تلقاء نفسه معتقدا — على غير أساس سليم — أنه يعمل في حدود القانون ، إذا تبين فيما بعد أنه جاوز هذه الحدود، للخطأ في فهم القانون أو في تنفيذ أوامر الرؤساء .

ويلزم لاعفاء رجل الشرطة من المسؤولية الجنائية في هاتين الحالتين (حالة اطاعة أمر غير صحيح من الرئيس ، حالة الفهم غير الصحيح للأمر أو القانون) توافر الشرطين الآتيين معا :

(أ) أن يكون رجل الشرطة حسن النية

(ب) وأن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد بمشروعية فعله .

ونسوق نستعرض كل من هذين الشرطين على حدة :

(١) انظر ص ٦ من المقال .

(٢) لنا اعتراض على صياغة المادة ٦٣ إذ ورد بصورها أنه « لا جريمة » مما قد يثير الشك بشأن طبيعة امتناع المسؤولية الجنائية في حالة تجاوز لحدود وظيفته أو خروجه عن القانون إذ قد يقال أن أساس امتناع المسؤولية في هذه الحالة ، هو اباحة الفعل استدلالا في ذلك بنص المادة ٦٣ « لا جريمة » . وحقيقة الأمر — في مثل هذه الأحوال — أن الذى يمتنع هو العقاب لا جريمة (انظر د . السعيد — المراجع السابق ص ١٨٥ ، د . رؤوف عبيد — المراجع السابق ص ٤٠ وما بعدها) .

١ (حسن نية رجل الشرطة :

يشترط لتوافر حسن النية لدى رجل الشرطة ما يأتي :

١ — أن يكون في وضع يطالبه فيه القانون بطاعة رئيسه ، لو أن يكون معتقدا لأسباب جدية مقبولة بأنه مطالب بهذه الطاعة . فلا يمكن القول بتوافر هذا العنصر إذا ما أمر ضابط شرطة — مشترك في مشاجرة — جندي الداورية بإطلاق النار دون داع على خصم الأول ولا إذا ما أمر الضابط مرؤوسه بإطلاق النار على أحد المواطنين لاعتداء هذا الأخير عليه بالسيوف ، ففي مثل هاتين الحالتين لا يمكن لرجل الشرطة أن يتذرع بالطاعته لرئيسه .

٢ — أن يكون معتقدا لأسباب معقولة بمشروعية إطلاق النار . وهذا العنصر الثاني هو المميز لحسن نية رجل الشرطة المخطيء ، لأن اطاعة الرئيس ، سواء أكان لها سندها من القانون أو من الواقع فحسب ، لا قيمة لها إذا كان رجل الشرطة سيء النية عالما أنه بتصرفه هذا يخرق أحكام القانون .

ولا يمكن القول بأن الرئيس يباشر على مرؤوسه نوعا من الإكراه الأدبي الذي ينفي إرادة هذا الأخير أو لن أوامر الرؤساء مفروض فيها مطابقتها للقانون ، فلا يهلك أحد مراجعتهم فيها . فإن مثل هذا القول أو ذاك يتعارض مع صريح نص المادة ٦٣ ع التي تطلب امتناع مسئولية الموظف عموما عند تجاوز القانون أن يعتد في مشروعية الاجراء (١) . بيد أنه يلزم أن نضع في اعتبارنا صرامة النظام العسكري عند بحث حسن النية (٢) .

ثم أنه لا طاعة لرئيس على مرؤوسه في معصية القانون فلا تمتد اطاعة الرؤساء إلى الجرائم ، إذ أن « الأصل أنه ليس على مرؤوس أن يطيع الأمر الصادر إليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقبه عليه ، فإن طاعة الرئيس لا ينبغي بأية حال أن تمتد إلى ارتكاب الجرائم (٣) » .

كما أنه ينبغي أن يدخل في الاعتبار مستوى ثقافة المرؤوس ، ومدى التفاوت بينه وبين الرئيس ، فإن كان المرؤوس خفيرا كلفه رئيسه بإطلاق النار في غير الأحوال التي أجازها القانون ، لكن كانت الواقعة من الدقة بحيث يتعذر عليه الخف أن يظن أن مخالفتها للقانون ، أمكن القول بحسن نية (٤) . وفطنة الخفير تختلف بطبيعة الحال عن فطنة جندي الشرطة الذي تخرج من مدرسة الصف ضباط أو أمين الشرطة الذي نال حظا كافيا من التعليم .

(١) د. رؤوف عبد — المرجع السابق — ص ٤٢٤ / ٤٢٥ .

(٢) GARRAUD, Traité théorique et pratique de droit pénal français, t. II, No. 455 ; GARÇON, Code pénal annoté, t. I, Art. 64, No. 184 et s.

(٣) نقض ١٢ مايو ١٩٤٦ — القواعد القانونية — ج ٧ رقم ١٥٤ ص ١٤٢ — انظر أيضا نقض ٢٩ مايو ١٩٦١ أحكام النقض ص ١٢ رقم ٢ ص ٦٢٨ .

(٤) راجع نقض ١٠ يونيو ١٩٥٥ — مجلة الاستقلال — ص ٤ ص ٤٤٤ .

ب) التثبت والتحري من مشروعية اطلاق النار :

لم تكتف المادة ٦٣ ع للاعفاء من العقاب بثبوت حسن النية، بل استلزمت بالإضافة الى ذلك أن يثبت رجل الشرطة « أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحري » وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وأن اعتقاده كان مبنيا على اسباب معقولة .

وقد ورد بالمحاضر التفسيرية لمجلس شورى القوانين العلة في وضع هذه الفقرة وأنها من قبيل الاحتياط حتى لا يحتج « بمجرد حسن النية وسلامة الاعتقاد مع الاهمال أو الجهل بالقانون . فاثبات أنه (الموظف) لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحري يرفع الاهمال ، ومراعاة المادة الثانية من لائحة الترتيب (ترتيب المحاكم الاهلية) يرفع الاعتذار في حسن الاعتقاد بالجهل (١) .

وتطبيقا لما جاء بالمادة ٦٣ ع ، ولما جاء بمحضر مجلس شورى القوانين ، فإنه ينبغي أن ينتفى قصد مخالفة القانون ، وهو من عناصر القصد العام ، فضلا عن ثبوت انتفاء عنصر الخطأ أو الاهمال بثبوت الاقدام على الفعل الذي أقدم عليه بعد التثبت والتحري من حكم القانون في الواقعة . والمقصود هو التثبت والتحري — لا عن حكم القانون وحده — بل ايضا عن عناصر الواقع التي دفعت رجل الشرطة الى أن يختار الطريق الذي سلكه . فإذا تبين أنه سلكه بغير تثبت ولا تحر عن حقيقة الواقع ، أو حقيقة حكم القانون حق عليه العقاب عن جريمة عمدية إذا توافرت أركانها ، أو غير عمدية بحسب الاحوال ، ولا يحول دون العقاب أن يثبت حسن نيته (٢) .

فإذا ما تبين أن خفيرا نظاميا اطلق مقذوفا ناريا على ساق أحد صيادى السمك لارهابه ظانا أنه لص ، ولم يكن في ظروف الواقعة ما يدعوه الى هذا المظن لأن ضوء القمر كان ساطعا ولوجود شبك الصيد مع المجنى عليه ومع زملائه فادانته محكمة الجنايات بوصف الواقعة جرحا عمديا ، ورفضت محكمة النقض الطعن المؤسس على انطباق المادة ٦٣ ع فإنها تكون على حق .

وقد جاء بحيثيات محكمة النقض ما يأتي « يشترط لتبرير الفعل من الموظف — فوق أن يكون حسن النية — وجوب تحريه وتثبته من ضرورة التجائه الى ما وقع منه ، ووجوب اعتقاده مشروعية عمله اعتقادا مبنيا على اسباب معقولة ، فإذا كان المفهوم مما اثبتته الحكم المطعون فيه أن ما وقع من المتهم كان عن طيش ولم يكن منبعا عن اسباب معقولة فلا يحق له التمسك بهذه المادة (م ٦٣ ع) (٣) » .

كما حدث أن خفيرا نظاميا اشتبه في شخص ليل فنادى عليه ولم يرد عليه المشتبه فيه وأمعن في سيره فأطلق الخفير عيارا واحدا صوبه على المجنى عليه مباشرة وأصابه في مقتل مع أن المجنى عليه لم يحاول الهرب فإن

(١) جلسة ٢ نوفمبر ١٩٠٣ — الوقائع المصرية — عدد ١٢٦ في ٢٥ نوفمبر ١٩٠٣ .

(٢) د . رؤوف مييد — المرجع السابق — ص ٤٣٧ .

(٣) نقض ١١ مارس ١٩٢٥ — قواعد النقض ج ٢ رقم ٣٤٧ ص ٤٤٧ .

ما اتاه المتهم ينم عن استهانة بالتعليمات المفروضة عليه رعايتها واستخفاف بالارواح لا يجيزه القانون وعلى ذلك فهو مسئول عن فعله ولا يمكنه الاحتجاج بالبعد المعنى من العقاب المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

فاذا ما اشتبه خفي في شخص فان التعليمات تقضى بانذاره بصوت مسموع باستخدام السلاح الناري فان لم يجيبه وأمعن في سيره أطلق الخفي في الفضاء عباراً نارياً للارهاب فاذا حاول المشتبه فيه الهرب أطلق الخفي صوب ساقيه عباراً آخر ليعجزه عن الفرار (١) .

كما حدث أن شرطي مرور في طريق بناء اطلق عيارين ناريين على سيارة لم يمثل قائدها لأمر الوقوف للتفتيش ، فأصيب السائق أصابة قاتلة ، وأدعى الشرطي المتهم أن هناك تعليمات تقضى بضرب اطار عجلة السيارة في حالة الاشتباه ، لكن لم يثبت وجود هذه التعليمات بل نفاها قلم المرور ، لذا ادانت المحكمة المتهم بتهمة قتل المجنى عليه خطأ (م ٢٢٨ ع) — استنادا الى أنه لم يقصد التصويب نحو سائق السيارة . ورفضت محكمة النقض طعنه « لان المادة ٦٣/١ ع لا تنطبق الا اذا ثبت صدور أمر من رئيس وجبت طاعته ولا يغنى اعتقاد الموظف بصدور الأمر عن حقيقة صدوره فعلا ، والتثبت من صدور الأمر لا غنى عنه لتوافر حسن النية (٢) » .

نخلص مما تقدم أن المسئولية الجنائية لرجل الشرطة تنتفى في حالة تجاوزه حدود حق استعمال السلاح متى توافرت حسن نيته بالإضافة الى تثبته وتحريره عن مشروعية اطلاق النار ، بيد أنه يمكن مساءلته مدنيا اذا ما توافرت لهذه الأخيرة شرائطها (٣) .

(١) نقض ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ — التواعد القانونية — ج ١ من ١٧٤ .

(٢) نقض ٢٨ يناير ١٩٥٧ — أحكام النقض س ٨ رقم ٢٢ من ٧٦ .

(٣) انظر م ١٦٧ مدني .

المبحث الثاني

احوال استعمال السلاح

المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤

نظم كتاب نظام الشرطة الذي اصدرته وزارة الداخلية ١٩٦٠ الاحوال التي يحق فيها لرجال الشرطة استعمال السلاح وذلك مع عدم الاخلال بحق الدفاع الشرعى عن النفس والمال في الاحوال وبالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٤٥ ع وما بعدها (١) .

وجاء قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة مؤكدا في مادته الخامسة لهذه الاحوال ، ثم نظم قرار وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ استعمال الاسلحة النارية في الاحوال الواردة بالقانون المشار اليه .

تنص المادة ٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ على الاتى :

« لرجل الشرطة استعمال القوة بالقدر اللازم لاداء واجبه بشرط أن تكون هى الوسيلة الوحيدة لذلك .

ويقتصر استعمال السلاح على الاحوال الاتية :

اولا — القبض على :

١ — كل محكوم عليه بعقوبة جنائية او بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر اذا قاوم او حاول الهرب .

٢ — كل متهم بجنائية او متلبس بجنحة يجوز فيها القبض او متهم صدر امر بالقبض عليه اذا قاوم او حاول الهرب .

ثانيا — عند حراسة المسجونين في الاحوال والشروط المنصوص عليها في قانون السجون .

ثالثا — لفض التجمهر او التظاهر الذي يحدث من خمسة اشخاص على الاقل اذا عرض الامن للخطر وذلك بعد انذار المتجمهرين بالتفرقة وبصدر امر استعمال السلاح في هذه الحالة من رئيس يجب طاعته » .

(١) من ٢٦١ وما بعدها من كتاب نظام الشرطة ..

يفهم من نص هذه المادة أن قانون هيئة الشرطة قد أعطى لرجالها حق استعمال السلاح — علاوة على حقهم في الدفاع الشرعى — فى الأحوال الثلاثة الآتية :

أولاً — القبض على المحكوم عليهم أو المتهمين .

ثانياً — منع المسجونين من الهرب أو من هجومهم ومقاومتهم .

ثالثاً — فض التجمهر أو التظاهر .

وسوف نقوم بدراسة هذه الأحوال الثلاثة تباعاً :

أولاً — القبض على المحكوم عليهم أو المتهمين :

حدد كتاب نظام الشرطة وكذا القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ الأحوال التى يقتصر فيها استعمال السلاح عند القبض على المحكوم عليهم أو المتهمين :

١ — المحكوم عليهم :

لم يشأ المشرع أن يطلق حق استعمال السلاح أثناء القبض على المحكوم عليهم بل حدد هذا الحق بالشرطين الآتيين :

(١) أن يكون المطلوب القبض عليه محكوم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وعقوبة الجنائية كما هو معروف هى الإعدام والاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والسجن (م ١٠ ع) .

وبالنسبة للجنح فقد رأى المشرع قصر حق استعمال السلاح ضد المحكوم عليهم لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أما إذا كان الحكم بالحبس لمدة ثلاثة شهور فأقل فلم ير المشرع داع الى اعطاء هذا الحق .

والعبرة هنا بالحكم الصادر من المحكمة لا بالعقوبة المقررة للجريمة فى قانون العقوبات ، ويستوى فى ذلك أن يكون الحكم قد صدر غيابياً أو قابل للطعن فيه عن طريق الاستئناف أو أن يكون الحكم نهائياً .

(ب) أن تحدث مقاومة من المحكوم عليه أو أن يحاول الهرب .

علق المشرع الحق فى استعمال السلاح أرجل الشرطة أثناء قبضه على المحكوم عليه على مقاومة هذا الأخير أو محاولة فراره .

فإذا لم يقاوم المحكوم عليه أو لم يحاول الهرب بل سلم نفسه لرجل الشرطة فلا يكون هناك ثمة داع إذا استعمل هذا الأخير سلاحه فيعتبر هذا الاستعمال مخالفة للتعليمات وتعسفا في الاجراءات يؤدي الى مساءلة رجل الشرطة جنائيا واداريا عما اقترفه .

ويلزم هنا التفرقة بين مقاومة المحكوم عليه وبين محاولته الهرب فمسلكه يختلف في الواقعتين اذ ان في محاولته للهروب (١) لا يرتكب اعتداء على رجل الشرطة بعكس الحال بالنسبة للمقاومة اذ قد يحدث تماسك أو اعتداء على رجل الشرطة . ومن هنا يحق للاخير رد المقاومة بالقدر المناسب .

لذلك فيكون رجل الشرطة في حالة استعمال لحقه في الدفاع الشرعى ، فإذا كان استعمال سلاحه هو القدر المناسب كان له الحق في ذلك والا فلا يمكن لرجل الشرطة ان يحتج بهذا الحق .

وفي رأينا انه كان من الممكن عدم النص على حالة استعمال السلاح عند مقاومة المحكوم عليه لرجل الشرطة فهذه الحالة تدخل في حق الدفاع الشرعى المنصوص عليه في مواد قانون العقوبات .

٢ — القبض على المتهمين :

لرجل الشرطة الحق في استعمال سلاحه ضد كل متهم بجناية أو متلبس بجنحة يجوز فيها القبض أو متهم صدر أمر بالقبض عليه اذا قاوم أو حاول الهرب اثناء القبض عليه .

وقد اشارت الى هذا الحق المادة الخامسة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ، ويشترط لتطبيق هذا النص :

(١) ان يكون المطلوب القبض عليه متهما بجناية أو متلبسا بجنحة يجوز فيها القبض أو متهما صدر أمر بالقبض عليه .

نصت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على الاحوال التي يجوز فيها للمامورى الضبط القضائى القبض على المتهمين بقولها :
« للمامورى الضبط القضائى ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه في الاحوال الاتية :

أولا — في الجنايات .

ثانيا — في احوال التلبس بالجناح اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر .

(١) يعاقب قانون العقوبات في مادة ١٢٨ كل انسان قبض عليه قانونا بهرب . كما يعاقب الخائض الذى تسبب باعماله في هرب المقبوض عليه (م ١٢٩ ع) أو الذى ساعده على الهرب (م ١٤٠ ع وما بعدها) .

ثالثا — اذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة البوليس أو كان قد صدر اليه انذار باعتباره متشردا أو مشتبهنا فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر .

رابعا — في جنح السرقة والنصب والتفالس والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو بالعنف ، والقيادة والاتجار بالنساء والاطفال وانتهاك حرمة الاداب . وفي الجنح المخصوص عليها في قنون تحريم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها .

وتنص المادة ٣٥ من قنون الاجراءات الجنائية على ما يأتي :

« اذا لم يكن المتهم حاضرا في الاحوال المبينة في المادة السابقة جاز للمأموري الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر .

وينفذ أمر الضبط والاحضار بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة » .

كما نصت المادة ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية على ما يأتي :

« يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فورا أقوال المتهم المضبوط . وإذا لم يأت بها يبرئه يرسله في مدى ٢٤ ساعة الى النيابة العامة المختصة . ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف ٢٤ ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو باطلاق سراحه » .

يفهم من النصوص المشار اليها أن للمأموري الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم الحاضر أو أن يأمر بضبطه واحضاره في حالة عدم حضوره توطأة للأمر بالقبض عليه اذا ماتوافرت الشروط الواردة في المادة ٣٤ من قنون الاجراءات الجنائية . وقد فرقت هذه المادة الأخيرة بين الجنائيات والجنح ففي الجنائيات أعطيت للمأموري الضبط القضائي الحق في القبض في جميع الاحوال بشرط وجود دلائل كافية قبل المتهم . أما في الجنح فقد اشترطت أما توافر التلبس اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور ، وأما توافر جريمة من الجرائم الواردة في الفقرتين الثالثة والرابعة منها على سبيل الحصر لا المثال .

ويستوى أن تكون الجناية أو الجنحة جريمة تامة أم مجرد شروع فيها بشرط أن يكون الشروع معاقبا عليه . ويستوى أن يكون الحبس وجوبيا أم جوازيا . كما يستوى أن يكون المتهم فاعلا أصليا أم مجرد شريك .

وفي اعتقادنا انه يجب الربط بين هذه الاحوال التي نصت عليها المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية وبين حق استعمال السلاح لرجل لسلطة فلا يمكن تخويل هذا الحق الأخير لرجل السلطة اذا ما أراد تنفيذ أمر القبض على متهم في جنحة لا يجيز القنون القبض فيها أو في جناية أو جنحة دون أن تكون هناك دلائل كافية indices suffisants قبل المتهم .

ويفهم من نص المادة الخامسة من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٤ بأن حق استعمال السلاح مقصور على أحوال القبض دون الاستيقاف أو التعرض للمتهم . فلا يمكن تصور إطلاق السلاح على متهم في مخالفة وجد متلبسا بها ولم يمكن معرفة شخصيته بالرغم من أن قانون الإجراءات الجنائية قد أعطى لرجل السلطة العامة مكنة احضار المتهم في مثل هذه الحالة الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي (م ٣٨ . ج .) .

كما لا يجوز لرجل السلطة استعمال سلاحه في الجنح المتلبس بها اذا كانت هذه الجنحة لا يجوز القبض فيها ، فنص المادة الخامسة من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٤ واضح فانه قد أجاز استعمال السلاح بالنسبة للمتهم في احدى الحالتين الآتيتين :

— أن يكون القبض موجهاً ضد متهم بجناية أو متهم متلبس بجنحة يجوز فيها القبض . . .

— أن يكون القبض موجهاً ضد متهم صدر أمر بالقبض عليه . وفي هذه الحالة يجب صدور أمر القبض ممن له هذا الحق أي من أحد مأموري الضبطية القضائية (م ٣٤ . ج .) .

(ب) أن تحدث مقاومة من المتهم أو أنه يحاول الهرب

ونحيل القراء الى ما سبق أن وضعناه بشأن هذا الشرط عند القبض على المحكوم عليهم (١) .

وقد نظم قرار وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ القواعد التي يجب مراعاتها عند استعمال الاسلحة النارية في حالة القبض على المحكوم عليهم أو المتهمين . فنص في مادته الاولى (أولا) على أنه يتعين على أفراد هيئة الشرطة اتباع التعليمات الآتية :

١ — توجيه انذار شفوي بصوت مسموع باستخدام السلاح الناري اذا لم يكف المحكوم عليه أو المتهم عن المقاومة أو الهرب .

٢ — اذا استحال وصول الانذار الشفوي الى سمع المحكوم عليه أو المتهم فيكون توجيه الانذار باطلاق عيار ناري في الفضاء .

٣ — اذا استمر المحكوم عليه أو المتهم في المقاومة أو محاولة الهرب بعد انذاره باخذى هاتين الوسيلتين يطلق عليه النار .

ثانياً — منع المسجونين من الهرب أو صد هجومهم ومقاومتهم :

تنص المادة الخامسة (ثانياً) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ على أنه لرجل الشرطة استعمال السلاح عند حراسة المسجونين في الاحوال والشروط المنصوص عليها في قانون السجون . وهذه الاحوال هي :

(١) انظر ص ١٦ من المقال .

١ - ضد هجوم أو أية مقاومة مصحوبة باستعمال القوة ان لم يكن في مقدور السجائين ورجال الحفظ المكلفين بحراسة المسجون صدها بوسائل أخرى .

وهذه الحالة هي تطبيق صريح لحق الدفاع الشرعى المخول للفرد مهما كانت صفته أو وظيفته . وكان من الممكن عدم النص عليها صراحة في قانون السجون اكتفاء بتطبيق المواد ٢٤٥ وما بعدها من قانون العقوبات التى توضح الشروط والحدود التى يجب توافرها لقيام حق الدفاع الشرعى .

٢ - منع فرار مسجون ان لم يمكن منعه بوسائل أخرى :

في هذه الحالة لا يرتكب المسجون فعلا يعد اعتداء مباشرا على رجل الشرطة وعلى سلامة جسمه بل في هروبه يسلك سلوكا يجرمه القانون (م ١٣٨ ع) واذا ثبت حدوث اهمال من حارسه أو ساعده هذا الاخير على الهرب فان القانون يجرم سلوك الحارس نفسه (م ١٣٩ ع وما بعدها) .

هذا ، ويقصد بلفظ « المسجون » في حكم المادة الخامسة (ثانيا) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ كل انسان قبض عليه قانونا وأودع باحدى السجون على اختلاف انواعها فيدخل في ذلك الليمانات والسجون العمومية والمركزية الخ .

وقد نظم قراروزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ في المادة الاولى منه (ثانيا) القواعد الواجب اتباعها عند استعمال السلاح ضد المسجونين وهى :

١ - اطلاق القوة اعيرة نارية في الفضاء كإذار بكف المسجون عن المقاومة أو محاولة الفرار .

٢ - اذا استمر المسجون في المقاومة أو محاولة الفرار بعد هذا الإذار يطلق المكلفون بحراسته ل نار عليه .

ثالثا - فض التجمهر أو التظاهر :

أعطى قانون هيئة الشرطة لرجالها حق استعمال السلاح أثناء فض التجمهر أو التظاهر الذى يحدث من خمسة أشخاص على الأقل اذا عرض الامن العام للخطر (م ٥ « ثالثا » من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤) .

ويلزم لقيام الحق لرجل الشرطة في استعمال سلاحه في هذه الحالة توافر الشرطين الآتيين معا :

(١) ان يكون هناك تجمهر أو تظاهر من خمسة أشخاص على الأقل ، ويختلف التظاهر عن التجمهر في أن الاول يكون دائما مصحوبا بهتافات أما التجمهر فيكفى لقيامه - حسب القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ - تجمع ٥ أشخاص على الأقل بغرض معين .

(ب) أن يعرض هذا التجمهر أو التظاهر الامن العام للخطر — فاذا لم يتعرض الامن العام للخطر فلا قيام لحق رجل الشرطة في استعمال سلاحه فالقانون يخول استعمال السلاح لفض التجمهر أو التظاهر المضر بالامن العام دون التجمهر أو التظاهر السلمى لظهار شعور وطنى أو التجمهر للسمر في الطريق العلم ... الخ .

وقد نظم قرار وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ القواعد الواجب اتباعها عند استعمال الاسلحة النارية في هذه الحالة ، فنص في مادته الاولى (ثالثا) على ما يأتى :

١ — يوجه رئيس القوة انذارا شفويا للمتجمهرين أو للمتظاهرين يأمرهم فيه بالتفرق في خلال مدة مناسبة مبينا لهم الطرق التى ينبغى عليهم سلوكها في تفرقهم ويحذرهم بأنه سيضطر الى اطلاق النار عليهم اذا لم يذعنوا لهذا الامر .

ويراعى أن يكون الانذار بصوت مسموع أو بوسيلة تكفل وصوله الى اسماعهم وأن ييسر للمتجمهرين أو للمتظاهرين وسائل تفرقهم خلال المدة المحددة لذلك .

٢ — اذا امتنع المتجمهرون عن التفرق رغم انذارهم وانقضاء المدة المحددة لهم في الانذار تطلق القوة النار عليهم وينبغى أن يكون اطلاق النار متقطعا لاتاحة الفرصة للمتجمهرين للتفرق .

٣ — يراعى عند اطلاق النار أن تستخدم أولا البنادق ذات الرش صغير الحجم ، فاذا لم تجد في فض التجمهر استخدمت الاسلحة النارية ذات الرصاص فالاسلحة السريعة الطلقات عند الاقتضاء .

٤ — يجب أن يصدر الامر باطلاق النار الضابط المسئول فاذا لم يعين من قبل يصدر هذا الامر اقدم المكلفين بالخدمة .

هذه هى الاحوال الثلاثة التى نص عليها قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة والتى خول فيها هذا القانون لرجل الشرطة استعمال السلاح .

وقد جاء بالفقرة الاخيرة من المادة الخامسة بأنه يعين بقرار من وزير الداخلية الوسائل التى يمكن اتباعها في جميع الحالات .

ونصت المادة الثانية من قرار وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بشأن تنظيم استعمال الاسلحة النارية على أنه في جميع الاحوال يجب على افراد هيئة الشرطة التزام القواعد الآتية :

١ — أن يكون استخدام الاسلحة النارية بالقدر اللازم لمنع المقاومة أو الهرب أو لتفريق المتجمهرين أو المتظاهرين وبشرط أن يكون اطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لذلك .

٢ — يجب الا يلجأ الى استعمال الاسلحة النارية الا بعد استنفاد جميع الوسائل الاخرى كالتصح. واستخدام العصي او الغازات المسيلة للدموع بحسب الاحوال وكلما كان ذلك ممكنا .

٣ — ينبغي عند اطلاق النار في الفضاء مراعاة الحيطة التامة حتى لا يصاب احد الابرياء ، ويجب أن يكون التصويب عند اطلاق النار على الساقين كلما كان ذلك مستطاعا .

مؤتمر العلوم الصيدلية

ينتظر عقد مؤتمر العلوم الصيدلية الثاني عشر في الفترة من ٢٢ - ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ القادم وسوف يتضمن المؤتمر عدة مجالات هي :

التحليل والرقابة ، العلوم البيولوجية والافراباذية ، الكيمياء الصيدلة العضوية ، الميكروبيولوجيا ، النباتات الطبية وكيمياء العقاقير والتكنولوجيا الصيدلية .

وسوف تشترك وحدة بحوث كشف الجريمة بالمركز ببحثين تحت اسم دراسات كيميائية عن مكونات الحشيش .

1) l'arrestation :

— d'un condamné d'une peine de crime ou de la prison qui excède 3 mois, si le condamné résiste ou essaye de fuir;

— d'un inculpé d'un crime, d'un délit flagrant parmi lequel la loi permet l'arrestation ou d'un inculpé contre lequel est émané un mandat d'arrêt, s'il résiste ou essaye de fuir;

2) l'empêchement de la fuite d'un prisonnier ou de l'attaque, de la résistance dirigées contre l'agent de l'autorité;

3) la disparition des groupements ou manifestations illicites.

la fuite des condamnés, inculpés ou prisonniers ou bien des groupements ou manifestations illicites.

Le droit de défense suppose une agression violente, actuelle ou imminente; tandis que l'usage des armes suppose une résistance ou une tentative à la fuite par des condamnés, inculpés ou prisonniers ou bien l'existence des groupement ou manifestations illicites.

Le droit à la légitime défense termine par la consommation de l'acte délictueux ou bien par la disparition du danger. Et, le droit à l'usage des armes termine par l'arrestation du condamné, inculpé ou prisonnier ou bien par la disparition du groupement ou de la manifestation.

Pour constituer une cause de justification, la défense doit être proportionnée à l'attaque et le droit à l'usage des armes doit être dans la mesure requise pour que l'agent accomplisse son devoir.

Lorsque la défense dépasse la mesure de la nécessité, lorsqu'elle cesse d'être proportionnée à la gravité du danger à écarter, elle devient elle-même une agression. Mais, l'article 251 du Code pénal égyptien considère l'excès de bonne foi, comme excuse diminuante de la peine. En revanche, l'excès au droit de l'usage des armes, de bonne foi, est une excuse absolutoire (art. 63 du Code pénal égyptien).

Enfin ces deux droits (légitime défense et usage des armes) s'accordent en ce sens que l'on ne peut pas leurs recourir s'il y a un autre moyen d'empêcher l'acte délictueux.

Section II

Cas d'usage des armes prévus par la loi No. 61 de 1964

Passons, très rapidement, aux cas où la loi No. 61 de 1964 donne aux agents de l'autorité le droit de utiliser ses armes. En effet, l'article 5 de cette loi nous les précise.

A la lecture de cet article, on comprend qu'il s'agit de trois cas :

19 août 1913, No. 37160 : «..... si le malfaiteur à rechercher est rencontré armé ou qu'il existe de sérieuses raisons de le croire muni d'une arme meurtrière est disposé à s'en servir, l'agent de l'autorité peut dans l'intérêt de sa sécurité personnelle, l'inviter à se défaire de son arme ou, suivant le cas, à lever les mains. Le refus d'obéir à cette sommation peut légitimement lui inspirer la crainte d'un danger actuel contre lequel il est en droit de se protéger en faisant lui-même et sur-le-champ usage de son arme...».

Cette circulaire du ministre de la justice, nous donne un cas de la légitime défense présumée en faveur des agents de l'autorité. Mais, il convient évidemment que l'agent de l'autorité soit revêtu de son uniforme ou porteur d'un signe extérieur lui permettant de faire reconnaître immédiatement sa qualité.⁽¹⁾

En France, on a considéré comme se trouvant en légitime défense des gendarmes qui chargé de conduire un malfaiteur pendant la nuit avaient été assaillis par lui. Cet individu s'était jetté sur l'un de ces gendarmes, lui avait déchiré la figure avec ses ongles et avait tenté de lui arracher un fusil. Celui-ci, après l'avoir terrassé à son tour et la tenant sous ses genoux, avait tiré sur lui plusieurs coups de revolver. Au même moment, le second gendarme avait également fait feu et tiré l'agresseur.⁽²⁾

b) Distinction entre légitime défense et usage des armes par l'agent de l'autorité.

Le droit à la légitime défense est reconnu par le code pénal dans ses articles 245 et suivants ; tandis que le droit à l'usage des armes est déterminé par la loi No. 61 de 1964.

La légitime défense s'applique aux agents de l'autorité, comme aux simples particuliers ; tandis que l'usage des armes se limite aux agents de l'autorité.

La légitime défense suppose une attaque dirigée contre les personnes ou les biens. Cependant, l'usage des armes suppose

1) Cf. CONSTANT, Manuel de droit pénal, principes généraux, 7^e éd., 1959, No. 435, p. 592 - 593.

2) Cass. 23 juin 1887, B. 237.

son droit à la légitime défense envers sa propre personne ou son bien, envers la personne d'autrui ou son bien. Les articles suivants expliquent les conditions exigées pour l'existence de ce droit, ainsi que ses limites.»

A la lecture de cet article on conçoit immédiatement qu'il n'a pas distingué entre le simple individu et le fonctionnaire public qui se trouve dans un cas de légitime défense.⁽¹⁾ Ce dernier peut-il, donc, proclamer son droit à la légitime défense malgré sa qualité comme fonctionnaire public ou bien non ?

Poser la question n'est pas sans intérêt spécialement si nous prenions en considération un genre précis de fonctionnaire : l'agent de l'autorité. En effet, l'article 247 du Code pénal égyptien dispose : «Le droit à la légitime défense n'existe pas si l'on peut recourir, au moment convenable, aux agents de l'autorité.» Cet article a posé donc un principe : «Lorsque le recours à l'agent de l'autorité est possible au moment de l'agression violente, on ne peut pas prétendre à la naissance du droit de la légitime défense.» Ceci ne vaut pas à dire qu'il suffit la présence de l'agent de l'autorité dans le lieu de l'agression violente, pour soutenir la non-existence de la légitime défense. L'article 247 du Code pénal doit être interprété en ce sens que la non-existence de la légitime défense est conditionnée par la disparition du danger et le sentiment d'être protégé par l'agent de l'autorité qui se trouve dans le lieu de l'agression.

Ajoutons que la loi No. 164 de 1964 nous donne raison. Car, on lit dans son article premier : «Sans négliger le droit à la légitime défense envers les personnes ou les biens, les agents de l'autorité sont tenus, dans l'usage des armes, à respecter les règles suivantes...» Les dispositions de cet article nous montre clairement que la légitime défense s'applique aux agents de l'autorité, comme aux simples particuliers. D'ailleurs, ce principe est reconnu en droit pénal étranger.

Prenons, comme exemple, la Belgique⁽²⁾ On trouve des instructions précises dans la circulaire du ministre de la justice du

1) Voir aussi l'art. 328 du Code pénal français; art. 416 du Code pénal belge.

2) Cf. Ypres, 30 janvier 1957, Pas. 1958, III, 37 et les autorités citées; Trousse, Chronique trimestrielle de jurisprudence, Rev. Dr. pén., 1958-1959, p. 391.

**« REFLEXIONS SUR LA LEGITIME DEFENSE
ET L'USAGE LEGITIME DES ARMES
PAR L'AGENT DE L'AUTORITE »**

par
ANTOUN FAHMY ABDOU

Résumé

Disons tout de suite que nous n'avons pas l'intention de parler, d'une façon détaillée des conditions et limites de la légitime défense (art. 254 et ss. du Code pénal égyptien). Il nous semble, en effet, que ces aspects ont été étudié à fond par d'éminents pénalistes qui ont épuisé la question. Notre intention se limite, donc, à mettre le point sur quelques autres aspects de la légitime défense qui peuvent élever le doute dans la pratique en droit pénal, en distinguant la légitime défense de l'usage légitime des armes par l'agent de l'autorité (Loi No. 61 de 1964). Ceci fera la première section de cette étude. Dans une deuxième section, précisons les cas dans lesquels l'agent de l'autorité peut licitement utiliser son arme hors des cas de la légitime défense.

Section I

L'agent de l'autorité et la légitime défense

Pour mieux comprendre la légitime défense, parlons successivement de :

- a) la légitime de défense et les agents de l'autorité;
- b) la distinction entre la légitime défense et l'usage des armes par l'agent de l'autorité.

a) **Légitime défense et Agents de l'autorité.**

L'article 245 du Code pénal égyptien disposé : «N'est pas punissable⁽¹⁾ celui qui tue, blesse ou frappe autrui en utilisant

1) N'est-il pas mieux dire : «Il n'y a ni crime ni délit» au lieu de dire: «N'est pas punissable», en montrant ainsi plus clairement que la légitime défense est une cause de justification et non pas une excuse légale ? (Voir art. 328 du Code pénal français ; art. 416 du Code pénal belge, etc...).

تقويم العملات المزيفة : معدنية وورقية

بقلم د. محمد صالح عثمان

مدير عام أبحاث التزييف والتزوير
مصلحة الطب الشرعي

لقد كان للتطور الشامل الذي تناول جميع نواحي الحياة في القرن العشرين أثره الواضح في تطور الجريمة ودخول الأساليب العلمية فيها . ومن الجرائم التي تناولها هذا التطور جريمة تزييف العملات وتقليدها كوسيلة من وسائل الكسب الحرام وكسلاح من أسلحة الحروب تشتهر بعض الدول المتحاربة في وجه أعدائها تبغى من وراء ذلك الاضرار باقتصادها الوطني كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية ١٩١٤ ، ١٩٣٩ .

وقد استتبع هذا التطور في الجريمة تطور مماثل في أساليب مكافحتها ودخلت علوم الكيمياء والفيزياء والطب حلبة الصراع المحققدم بين العلم والجريمة . وكان الدور الذي تلعبه فروع الكيمياء المختلفة في أبحاث جريمة التزييف دورا أساسيا جوهريا يتناول النقاط الآتية :

١- ابداء الرأي في العملات المضبوطة وهل هي صحيحة أم مزيفة والوسيلة التي اتبعت في تزييفها ان كانت مزيفة .

٢ - تعيين مدى العلاقة والارتباط بين العملات المزيفة المضبوطة في مناطق وجهات متفرقة وهل هي من مصدر واحد أم من مصادر متعددة . وذلك على ضوء تحديد وسيلة التزييف والادوات والمواد المستعملة فيها وامكانيات المزيف ومقدراته الفنية .

٣ - اجراء التحاليل والدراسات على الادوات والمضبوطات في جرائم التزييف وصولا الى ابداء الرأي فيما يلي :

(أ) ما اذا كانت هذه الادوات تمثل جريمة تزييف كاملة الاركان أم تنقصها بعض الادوات الرئيسية أو المساعدة .

(ب) ما اذا كانت هذه المضبوطات - كلها أو بعضها - قد استعمل فعلا في عملية التزييف وإلى أي مدى استعملت أم انها لم تستعمل بعد

٤ - ابداء الرأي في مدى النجاح الذي حققته عملية التقليد أو التزييف وإلى أي مدى ينخدع المواطن العادي بالعملات الناتجة من هذه العملية - وبيان الاسس التي يقوم عليها هذا الرأي .

هذه هي النقاط الأساسية الاربع التي تدور حولها البحوث العلمية في دراسة جريمة تزييف العملات .

ولما كان تزيف العملات جريمة منكرة يكتوى بفارها المواطنون لما يصيبهم — بسببها — من أضرار في معاملاتهم اليومية المتكررة ولما تشيع بينهم من حالات عزم الاستقرار والاطمئنان الاقتصادي . كما أنها تشكل عدوانا مباشرا على سيادة الدولة في حق من صميم حقوقها — بل انه قد يمتد ضررها الى اقتصاد الدولة ذاتها فيصيبه منها بعض الأذى .

لذلك نرى المشرع قد شدد العقوبة على مرتكبيها ابتداء من الاشغال الشاقة المؤقتة حتى الاشغال الشاقة المؤبدة كما نصت على ذلك المواد الآتية من قانون العقوبات :

مادة ٢٠٢ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من قلد أو زيف أو زور بأى كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا في مصر أو في الخارج .

مادة ٢٠٣ : يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من أدخل بنفسه أو بواسطة غيره في مصر . أو أخرج منها عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة وكذلك من روجها و حازها بقصد الترويج أو التعامل بها .

مادة ٢٠٣ مكررة : اذا ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين هبوط سعر العملة المصرية أو سعر سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان في الاسواق الداخلية والخارجية جاز الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة .

واذا كان المشرع المصرى لم يتناول بالإيضاح والتفصيل متى يترتب على جرائم تزيف العملة وترويجها الأضرار التى ذكرت في المادة الأخيرة فائنا نرى أن هذا يكون في حالة توفر عنصرين أساسيين :

أولهما : أن تكون وسيلة التزيف والاعداد الفنى لها يتيحان للمزيف انتاج كميات كبيرة من العملة الزائفة تكفى لاغراق الاسواق بها في فترة وجيزة وقبل أن تبادر جهات الضبط والخبراء والمختصون الى الكشف عنها ومكافحتها والقضاء عليها .

وثانيهما : هو أن تكون العملة المزيفة التى تنتج من هذه العملية على درجة عالية من الاتقان في التقليد والتجهيز بصورة يصبح معها من العسير على المواطن العادى أن يكشف زيفها ويرفض التعامل بها .

وتتوقف خطورة العملات المزيفة وإضرارها بالمجتمع — الى حد كبير — على درجة اتقان تزيفها ومدى وضوح العيوب والشائبات الموجودة بها فكلما كانت العملة المزيفة متقنة الصنع والتجهيز قليلة العيوب كلما أصبح من غير الميسور على أفراد الشعب المتعاملين بها التمييز بينها وبين العملة الصحيحة من نفس النوع والقيمة والاصدار وعكس ذلك صحيح أيضا .

ولا مرأى في أن أخطر أنواع التزيف هو ما نطلق عليه « التزيف الجزئى للعملة » وهذا يكون في حالتين :

الحالة الاولى : وجود عملتين صحيحتين تجمع بينهما عناصر متعددة للتشابه في المظهر العام والابعاد كأن تكون العملتان متماثلتين في الشكل والرسوم والنقوش بوجه عام وتكون احدهما اعلى قيمة من الاخرى — وهنا يحاول المزيّف — بادخال بعض التعديلات على العملة الاصفر قيمة — أن يرتفع بقيمتها حتى تصبح مماثلة للآخرى .

ومثال ذلك حالة تغيير ورقة من فئة الدولار الامريكى الواحد الى ورقة من فئة المائة دولار — بلصق أوراق مطبوع عليها العدد ١٠٠ على الامكن التى تحتوى على رقم ١ ثم اضافة حرف د الى لفظ Dollar لى يصبح بصيغة الجمع Dollars . وهنا استفاد المزيّف من أوجه الاتفاق المتعددة بين ورقتى الدولار الواحد والمائة دولار .

ولتفادى مثل هذا النوع من التزييف الجزئى فاننا نرى بأنه يجب أن يكون لكل عملة من العملات الصفات المميزة في الشكل واللون والابعاد والتي يستطيع الفرد العادى من الجمهور التمييز بينها وبين اية عملة اخرى ذات قيمة مختلفة دون كبير عناء .

والحالة الثانية : هى الحصول — بوسيلة غير مشروعة كالسطو — على عملات صحيحة لم تكن قد اكتملت لها جميع عناصرها — كأن تكون لم ترقم بعد أو لم يوقع عليها وزير الخزانة أو محافظ البنك المركزى ثم يحاول المزيّف بعد ذلك استكمال الاجزاء الناقصة بأدوات تزييف يصطنعها لهذا الغرض .

اما ما نطلق عليه اصطلاح — التزييف الكلى — وهو النوع الاكثر شيوعا فهو الذى يعمل المزيّف فيه على اصطناع عملات غير حقيقية تحاكي في مظهرها مظهر العملة الصحيحة ولكنها — في حقيقتها — تغايرها كل المغايرة وتختلف عنها اختلافا كليا من جميع الواجه . وغنى عن البيان أن نذكر أنه كلما كانت العملة الصحيحة دقيقة الصنع متقنة الزخارف والنقوش محاطة بوسائل الضمان الفنية كلما كانت عملية تزييفها شاقة ومضنية بل وبعيدة المنال أحيانا .

الهدف من تقويم العملة المزيفة ووسيلة الخير اليه :

لما كان من صميم عمل الكيميائى الخير في فحص العملات المضبوطة أن يدلى بالرأى في مدى الاتقان الذى وصلت اليه عملية التزييف — ان وجدت — والى اى مدى يمكن أن ينخدع المواطن العادى بالعملية المزيفة ويتداولها ظنا منه أنها عملة صحيحة — ولما كان هذا الامر متروكا في الماضى للتقدير الشخصى للخبير أو المحقق . ولم تكن له المقاييس العددية الثابتة والمعايير التى يرتكن اليها الخير في ابداء رأيه . لذلك فقد رأينا أن نبادر بوضع أسس لهذه المقاييس والمعايير يمكن أن يستهدى بها الخير للوصول الى رأى حاسم في مدى انخداع الجمهور بالعملية المزيفة ودرجة تزييفها . واولى الخطوات في هذا السبيل هى التعرف على العناصر التى تسترعى انتباه المواطن العادى عند تداوله للعملة ووضع قيمة عددية لكل عنصر من هذه العناصر حسب دوره في استرقاء

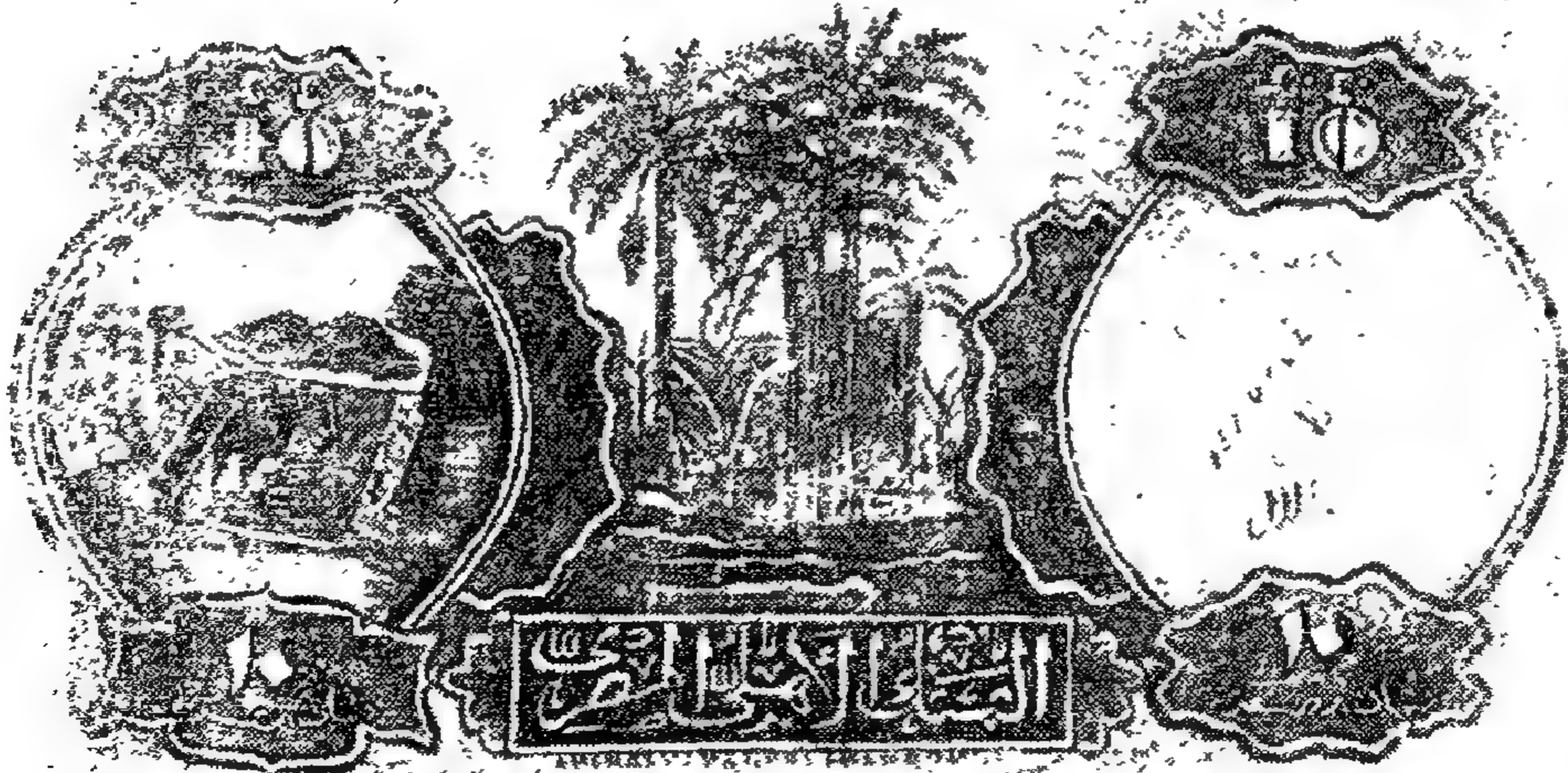
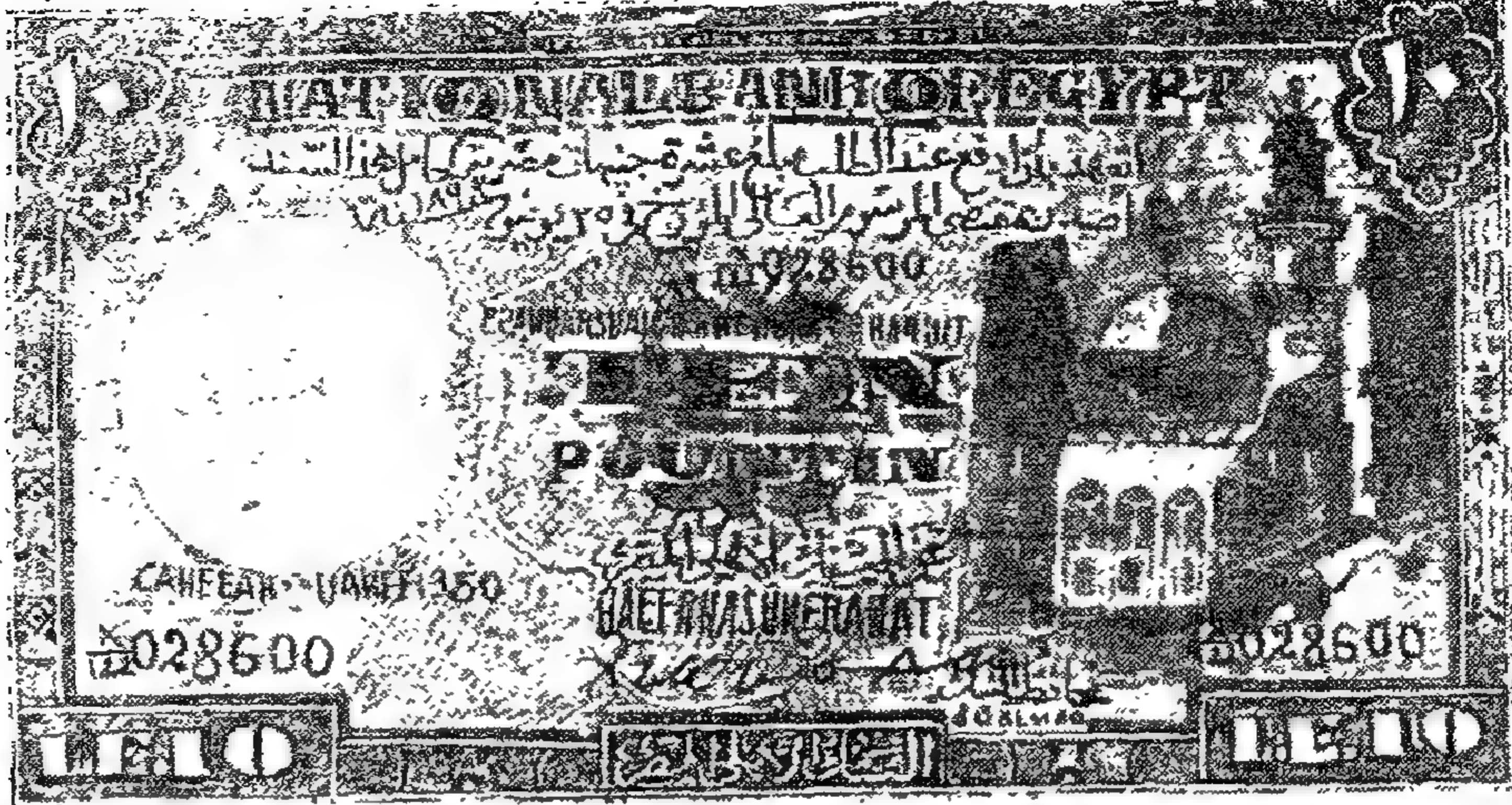


صورة فتوغرافية لاحدى حالات تزييف جزئى رفعت فيها قيمة ورقة نقد أمريكى من فئة الدولار الواحد الى ورقة من فئة ١٠٠ دولار .

١ — احدى ورقات النقد من فئة دولار واحد أمريكى .

٢ — الورقة التى تعرضت للتزييف الجزئى .

٣ — الورقة المزيفة ذاتها بعد كشف محاولة تزييفها ورفع الورقات التى الصبغت عليها لتغيير قيمتها .



صورتان لوجه وظهر ورقة من فئة العشرة جنيهات زيفت بطريق الرسم باليد .

وقد عني المزيف باختيار الألوان وطريقة ترزيعها على الورقة وذلك برغم جهله باللغة الأجنبية المطبوعة بالعملات الصحيحة .

انتباهه وبعبارة أخرى فإن الخبير الفاحص عندما يقوم بعملية التقويم فإنه يخلع عن نفسه ثوب الخبرة ليتقمص شخصية المواطن العادى الذى هو الهدف الاول لعمليتى التزييف والترويع ثم يعطى لكل عنصر من العناصر الدرجة التى يستحقها حسب درجة التقليد ومداه — ثم تجمع الدرجات جميعها للعملة الواحدة وناتج هذا الجمع هو النسبة المثوية لمدى المحاكاة والتقليد للعملة المزيفة المضبوطة . فإذا كانت هذ النسبة هى ٧٥٪ مثلا فهذا يعنى أن أوجه التشابه بين تلك العملة الزائفة والعملة الصحيحة المماثلة لها فى النوع والقيمة والإصدار تبلغ ٧٥٪ . ولكن من وجهة نظر الخبير فإن العملة المزيفة تزيفا كليا إنما تختلف اختلافا تاما أى بنسبة ١٠٠٪ عن العملة الصحيحة المماثلة .

من هو المواطن العادى من وجهة نظر الكيميائى الخبير فى فحص العملات ؟

قبل أن نتحدث عن العناصر التى تقوم عليها عملية التقويم يجدر بنا ان نلقى الضوء على شخصية المواطن العادى من وجهة نظر الكيميائى الخبير فى فحص العملات : يختلف المواطن العادى من شعب الى شعب ومن أمة الى أمة ويتوقف هذا الخلاف والتفاوت على مدى ما يتمتع به كل شعب وكل أمة من مستوى حضارى وعلمى وثقافى .

ويمثل المواطن العادى السواد الاعظم من الشعب وهم المواطنون الذين يتعاملون بالنقود لمجرد قضاء احتياجاتهم اليومية الخاصة وعلى ذلك فأتنا نرى ان الصيارفة والمحصلين وأمثالهم يخرجون من دائرة المواطن العادى فى عملية تقويم العملة المزيفة نظرا لعلاقتهم اليومية وصلتهم المتكررة الوثيقة بالعملات بحكم عملهم . والمواطن العادى فى جمهورية مصر العربية يعرف القراءة والكتابة وعلى درجة متوسطة من التعليم والثقافة سواء كان عاملا بمصالح الحكومة أو بشركات القطاع العام أو الإصلاح الزراعى أو القطاع الخاص .

العناصر التى تنبنى عليها عملية تقويم العملات المزيفة :

العناصر التى تنبنى عليها عملية تقويم العملات المزيفة كثيرة ومتعددة وهى فى العملات المعدنية غيرها فى العملات الورقية نظرا لاختلاف مكونات كل منها وطبيعتها — وسنفرد بيانا خاصا بالعناصر التى تقوم عليها عملية تقويم كل نوع من العملات .

عناصر تقويم العملة المعدنية المزيفة :

تصنع العملة المعدنية الصحيحة من سبائك معدنية تتركب كل منها من معادن خاصة تدخل فى تركيب السبيكة بنسب خاصة تحددتها القرارات الجمهورية وعلى ذلك فإن هذه العملات تكتسب طبيعة خاصة ذات صفات مميزة من لون ولمس وصلابة وغير ذلك ثم تمر هذه السبيكة خلال مراحل متعددة مثل الاتصهار والمصبوب والقطع والسك لتخرج أخيرا عملات صحيحة ذات نقوش وزخارف ورسوم على كل من سطحيها وعلى حافتيها أحيانا . وتتميز هذه النقوش والزخارف والرسوم بمميزات وخصائص . ودرجة عالية من الدقة والاتقان والابداع فى محاولة لأعجاز من يبنى لها محاكاة وتقليدا .

وفي عملية التزييف يحاول المزيّف أن يحصل على سبيكة تماثل في لونها ومظهرها العام لون ومظهر السبيكة التي صنعت منها العملة الصحيحة ثم يحاول بوسائله وأدواته وإمكاناته الخاصة أن يصوغ من هذه السبيكة قطعة تشبه في شكلها ولونها وحجمها قطع العملة الصحيحة . وعلى ذلك فإننا نرى أن بعض عناصر تقويم العملة المزيفة تتعلق بالسبيكة وخصائصها والبعض الآخر يتعلق بالرسوم والزخارف والنقوش والكتابات ومدى اتقانها . ووضحها .

وفيما يلي نذكر عناصر التقويم مرتبة حسب تدرج اهتمام المواطن العادي بها :

١ — اللون : لون العملة هو أول ما يلفت نظر المتعامل بها لأنه أول ما تقع عليه عينه ولذلك فإن أى تغيير في لون العملة الذى اعتادت عليه العين إنما يسترعى انتباهه ويجعله يحاول أن يتحقق من العملة التى بين يديه ولذلك فإننا نرى أن العملات الجديدة التى تطرح للتداول لأول مرة تكون أكثر اجتذاباً لاهتمام الجماهير من العملات المتداولة التى اعتادت عليها هذه الجماهير . وقد حاول بعض المزيّفين الاستفادة من هذه الظاهرة فكانوا — بعد الانتهاء من عملية التزييف — يحاولون أن يضيفوا على العملات المزيفة صفة القدم وعراقة التداول وذلك بتعريضها لبعض الغازات ومحاولة تخفيف بعض النقوش والكتابات التى تقع في وسط العملة . وعلى الخبر الفاحص أن يدخل هذه المحاولات في اعتباره عند تقدير درجة المشابهة والمحاكاة في العملات المعدنية المزيفة .

٢ — اللمس :

ويتوقف ملمس العملة على طبيعة السبيكة التى صنعت منها هذه العملة وعلى توزيع الزخارف والرسوم والنقوش والكتابات ودرجة تحديدها ووضحها .

فالسبائك المصنوعة من معدنى النيكل والنحاس مثلاً لها ملمس يغير ملمس السبيكة التى تحتوى على معدنى الرصاص والقصدير . وكذلك فإن النقوش والزخارف التى هى وليدة عملية السك (Striking) المستعملة في صناعة العملة الصحيحة لها من البروز والتحديد ما ليس لتلك التى نتجت من عملية الصب (Casting) التى تزيّف بها عادة أغلب العملات المعدنية والتى تتميز بتدرج حوافها وانحدارها وافتقارها الى التحديد والبروز .

٣ — الرنين

كذلك فإن لكل سبيكة صوتاً مميزاً إذا اصطدمت بجسم صلب ومع تغير مكونات السبيكة يتغير الرنين . فإذا ما اعتادت أن المواطن العادي على رنين سبيكة معينة فإنه يستطيع أن يميز بينها وبين أية سبيكة أخرى من معادن مختلفة ودخلت في عملية تزييل العملة .

٤ — عيوب الوجه والظهر :

لقد سبق أن ذكرنا أن العملة الصحيحة تصنع بطريق السك وتمر خلال صناعتها بالعديد من المراحل التى تكفل ظهور الدقيق من النقوش والزخارف والكتابات على درجة عالية من الوضوح والتحديد والاتقان وتشاهد هذه الظاهرة فى الخطوط الرفيعة والنقط الدقيقة . وأن عملية التزييف — مهما جندت لها من الامكانيات — لا يمكن أن ترقى الى الحد الذى تبلغ به هذا المبلغ من التحديد والاتقان — فعندما يدقق المواطن العادى نظره فيما يحمله كل من وجه العملة وظهرها من رسوم وكتابات وزخارف فانه سيلمس الفارق الكبير فى دقة الصنع ودرجة الوضوح . ومن العيوب الشائعة فى العملات المعدنية المزيفة بطريق الصب وجود زوائد معدنية بوجهى العملة أو بأحدهما وكذلك وجود فجوات صغيرة بالسطحين نتيجة فقاقيع الهواء التى لم يتح لها الخروج من قالب الصب عند تبريد السبيكة .

٥ — الحافة الجانبية :

يحتوى الكثير من العملات المعدنية فى حافتها الجانبية على وسائل ضمان خاصة تكفل وضع العراقيل أمام الزيف ومن هذه الوسائل تلك الشرشرة الجانبية فى العملات من فئة الخمسة قروش والعشرة قروش وكذلك وجود احرف : ج.ع.م غائرة فى حافة العملات فئة خمسة مليمات وعشرة مليمات المصنوعة من سبيكة الالومنيوم بجمهورية مصر العربية . . وهذه الوسائل تعين المواطن العادى على التمييز بين العملات الصحيحة والعملات المزيفة . ومن العلامات المميزة فى حواف العملات المزيفة وجود اضطراب فى الحافة فى مكان اتصال العملة بقناة الصب بقالب التزييف وكذلك وجود آثار تهذيب لبعض الزوائد المعدنية التى تنتج من عملية الصب .

٦ — درجة الصلابة :

من الصفات المميزة للسبائك التى تصنع منها العملات الصحيحة أن تكون هذه السبائك ذات درجات صلابة عالية تكفل لهذه العملات الصلاحية للتداول بين الملايين من الايدى لسنوات عديدة قد تبلغ العشرات . أما فى حالات التزييف فانه يكفى المزيف أن تتم المرحلة الاولى من التداول وهى انتقال العملة المزيفة من يد من يقوم بترويجها الى يد اول عميل يتسلمها ولذلك نجده لا يعنى كثيرا بتوفير عنصر الصلابة للسبيكة وقد يحدث فى بعض الحالات أن يختار المزيف معادن على درجة من الرخاوة بصورة يستطيع معها المواطن العادى أن يخدش العملة المزيفة بظفره أو بأسنانه أو أن يفقدها استواءها بمجرد الضغط عليها بين أصابعه فتنتنى بينها . وهذه هى بعض وسائل المواطن العادى فى اختبار صلابة العملة التى يساوره الشك فى صحتها .

٧ — الوزن التقريبى :

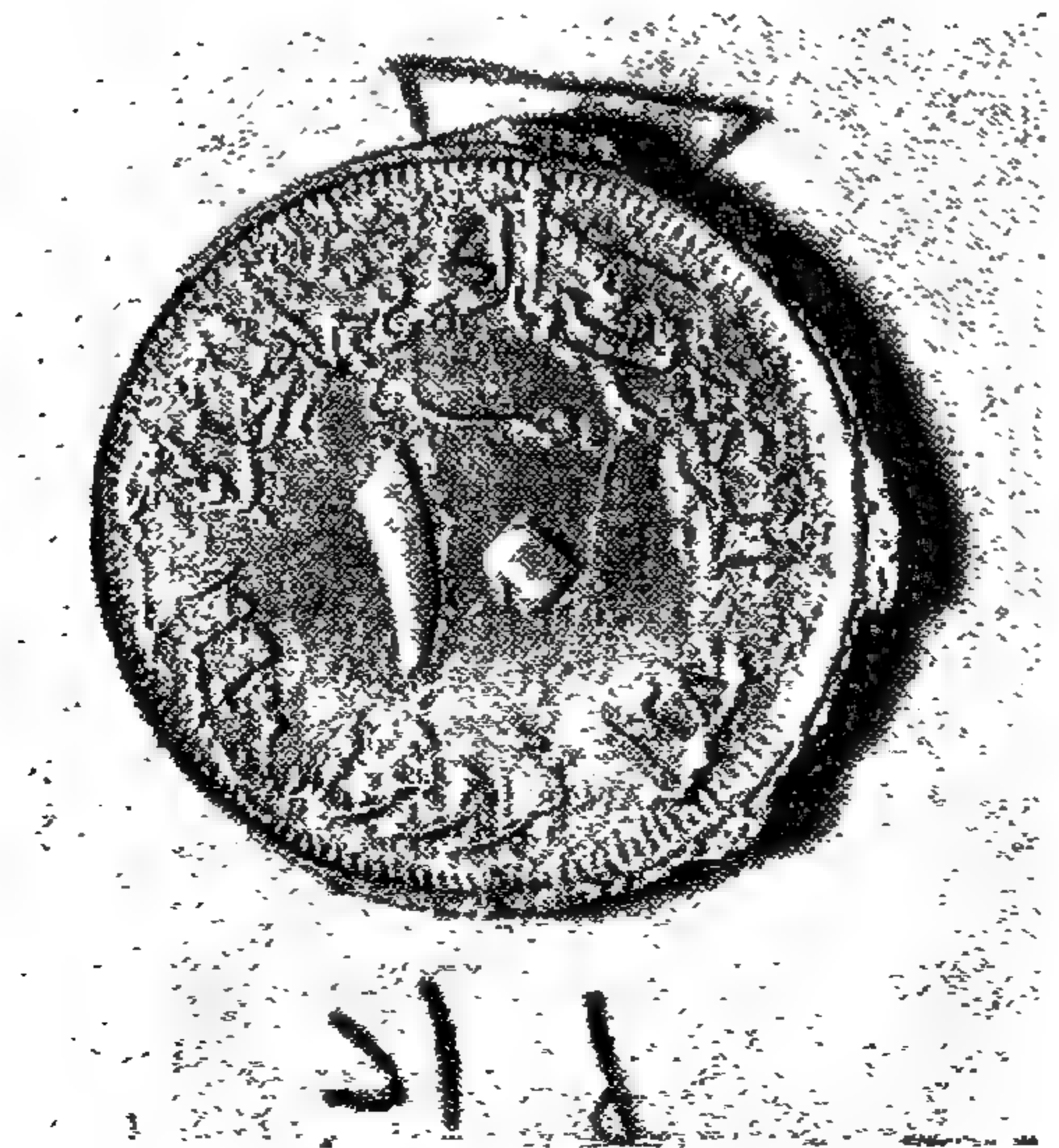
لكل عملة معدنية صفات خاصة من حيث التركيب والشكل والابعاد مما يجعل لها وزنا ثابتا تحدده القرارات الجمهورية وتعتمد عليه يد من يتعامل



صورة فوتوغرافية لحافة إحدى العملات المعدنية المزيفة في مكان اتصال العمارة بقناة المصب في القنابل ويشاهد بها عدم انتظام خطوط التمرشدة وعدم استوائها .



صورة فوتوغرافية لاحد شقى قالب
استعمل فى تزيف عملات معدنية
فئة عشرة قروش ويلاحظ بها مكان
اتصال العملة المزيفة بقناة الصب .



صورة فوتوغرافية لاحدى العملات
المزيفة من القالب قبل تهنيبها
واعدادها للتداول .

منطقة عدم تكامل خطوط
الشرشرة ووجود خط
فاصل فيها .



صورة مكبرة
لوجه القطعة
المضبوطة .

المنطقة الزائدة التي
تصل بين رقم ١ و ٧

منطقة اتصال المنطقة
بقناة الصب في القالب
الذي زيفت منه .



منطقة عدم تكامل
خطوط الشرشرة
ووجود خط
فاصل فيها

منطقة اتصال المنطقة
بقناة الصب في القالب
الذي زيفت منه .

صورتان جغرافيتان لوجه وظهر عملة معدنية مزيفة من فئة العشرة قروش
نلاحظ الزائدة المعدنية بين رقم ١ ، رقم ٧ .

بها . وفي الغالبية العظمى من حالات التزييف يلجأ المزيّف الى استخدام سبائك تحتوى على معادن تختلف كثيرا في وزنها النوعى عن تلك المستعملة في العملات الصحيحة ويترتب على ذلك أن يحس المتعامل بالعملة المزيفة بفارق الوزن بينها وبين العملة الصحيحة المماثلة ويكون لهذا الاحساس اثره في التمييز بين العملة الصحيحة والمزيفة .

هذه هي أهم العناصر التى تسترعى انتباه المواطن فى العملة المعدنية التى يتداولها ذكرناها حسب ترتيبها فى استعراض انتباهه وحسب دور كل منها فى تعرفه على طبيعة العملة التى بين يديه وما اذا كانت صحيحة ام مزيفة . وسنبين فيما يلى الدرجات التى نقترحها لكل عنصر من هذه العناصر .

اللون	٢٥ درجة
الملمس	١٥ درجة
الرنين	١٠ درجات
عيوب الوجه والظهر	٢٥ درجة
الحافة الجانبية	١٠ درجات
درجّة الصلابة	١٠ درجات
الوزن التقريبى	٥ درجات
المجموع	١٠٠ درجة

عناصر تقويم العملة الورقية

تطبع اوراق النقد الصحيحة على ورق صنع من الياق خاصة واضيفت اليها مواد معينة خلال عمليات الحشو loading والصقل وبعض هذه المواد عضوى التركيب وبعضها الاخر غير عضوى وعززت هذه الاوراق اثناء صناعتها بوسائل ضمان خاصة تميزها عن انواع الورق الاخرى المعدة للكتابة والطباعة . ويتبع فى طباعتها وسائل متعددة من أحدث الوسائل ويستعمل فى هذه الوسائل مواد والوان ذات صفات معينة وغير ذلك مما يحيط بالعملات الورقية بالعديد من الضمانات التى تكفل لها الصلاحية للتداول سنوات عديدة وكذلك المنعة من التقليد والمحاكاة .

ومن البدهى أن المزيّف لا يستطيع بحال من الاحوال أن يحشد لعمله كل هذه الامكانيات الضخمة من المواد والوسائل والمهارات ولكنه يكفى بالعمل على الحصول على ورقات مقلدة لها مظهر عام يشابه مظهر العملات الصحيحة . وعلى الخبير أن يبين مدى ما حقق المزيّف من نجاح فى عمله من

واقع اجراء الفحوص والمقارنات الفنية بين العملة المزيفة ونظيرتها الصحيحة من نفس النوع والفئة والاصدار .

وعناصر تقويم العملة الورقية المزيفة تختلف عنها في العملة المعدنية المزيفة . ونذكر فيما يلي العناصر الخاصة بالعملة الورقية :

١ — اللون :

ويدخل الخبير في حسابه عند تقويمه لهذا العنصر لون الورقة الاصلى الذى يرى بالهوامش الجانبية للورقة الخالية من الطباعة وكذلك الالوان المستعملة في وجه الورقة وظهرها على ان يأخذ في اعتباره ايضا تلك المحاولة التى يقوم بها بعض المزيفين من اظهار الورقة المزيفة بمظهر التقدم المصطنع كسببا لثقة المتعامل بها وذلك قبل ان تتناولها يد المروج وتدفع بها الى يد العميل الاول . ومن اساليب هذه المحاولة تمزيق الورقة ولصقها بقطع من الورق المصمغ وذلك للايهام بأنها قد تداولتها الايدي حتى بليت من كثرة التداول .

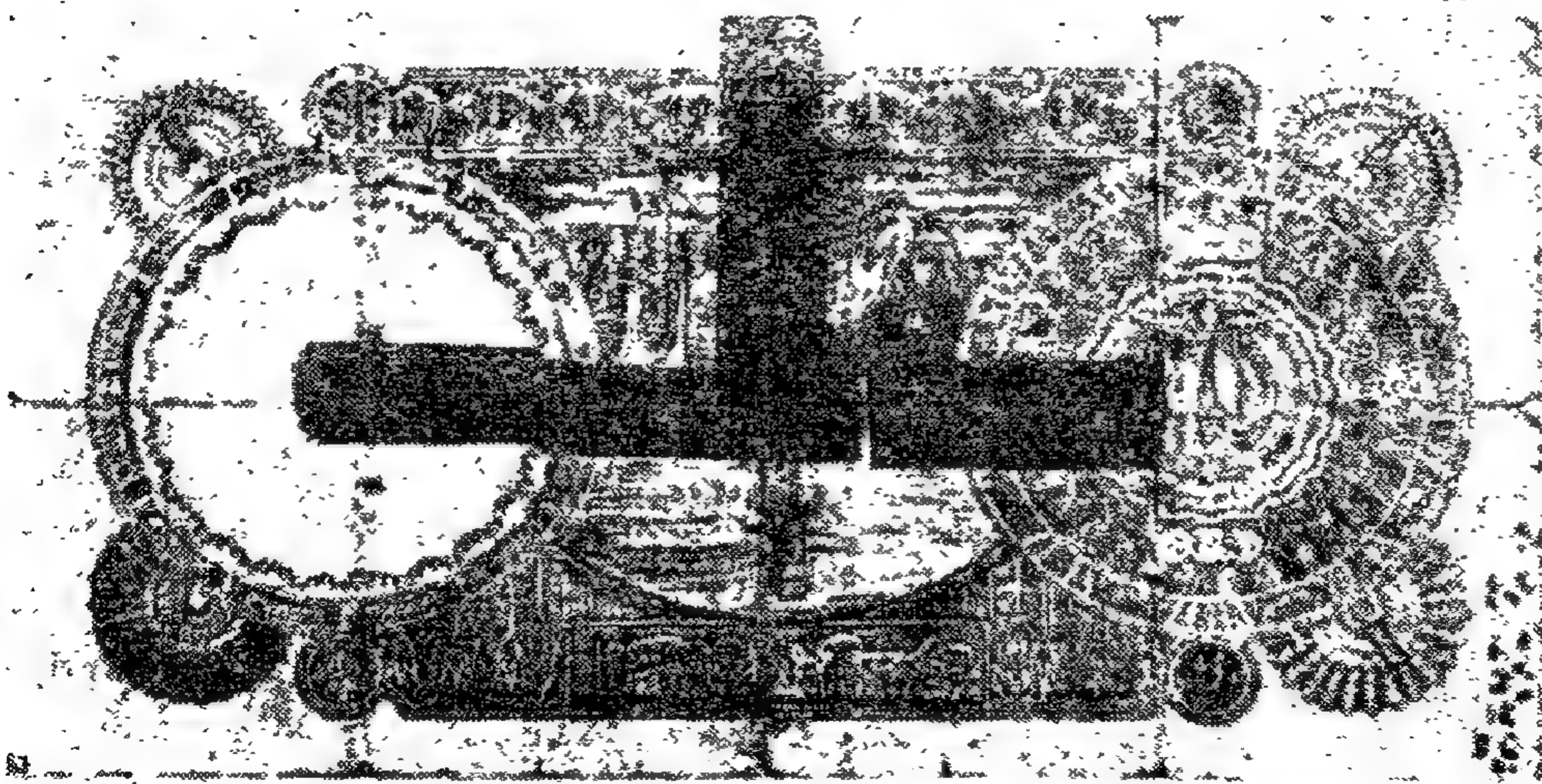
ويشكل لون الورقة حسب ما فكرنا اول واهم عنصر من عناصر التقويم . وليس عجيبا ان نرى بعض العملات الورقية المزيفة بطريق الرسم باليد فقط قد بلغت من اتقان التقليد درجة عالية ومن سهولة الترويج خطأ اكبر من الورقات المزيفة بطريق الطباعة باستعمال كليشيهات مصطنعة لهذا الغرض وذلك لان عملية الرسم باليد تتيح للمزيف فرصة اكبر للتحكم في الالوان وتوزيعها على سطح الورقة وذلك بالرغم من العيوب الكثيرة الموجودة بالورقة المزيفة .

٢ — لمس الورقة :

ويندرج تحت هذه الفقرة درجة نعومة سطح الورقة في الاماكن الخالية من الطباعة وفي الاجزاء المطبوعة بأساليب الطباعة المختلفة من طباعة عادية letter press وطباعة سطحية Planography والطباعة البارزة Intaglio وطباعة الأفسست Offset وكذلك سمك الورقة . ولقد كان للمس بعض الورقات المزيفة بعناية المغاير لمثيله بالورقات الصحيحة الفضل الاكبر في اثاره الريب والشكوك حول تلك العملات ثم تبين بعد ذلك — بالفحص والدراسة العلمية — تزيفها رغم ما بذل فيه من عناية .

٣ — عيوب الكتابة والرسوم والزخارف في وجه الورقة وظهرها :

لكل اسلوب من اساليب تزيف العملات الورقية اثره في ظهور عيوب في الكتابة والرسوم والزخارف . فالورقات المزيفة بطريق الطبع من كليشيهات مصطنعة قد ترجع العيوب التى تشاهد بها الى الكليشيهات المستعملة او الى وسيلة الطباعة او اليهما معا . وكذلك الورقات المزيفة بطريق الرسم اليدوى قد ترجع العيوب التى بها الى عدم دراية المزيف بالكتابة باللغة الاجنبية وقد ترجع ايضا الى الادوات والمواد المستعملة في التزييف . ويمكن للمواطن



صورتان فتوغرافتان لوجه وظهر ورقة من فئة الجنيه مزيفة بطريق الطبع
دن كليشيهات مصطنعة ويلاحظ بهما :

- ١ — وجود عددين متتاليين بوجه الورقة هما : ٢٦٣٦٢٠ ، ٢٦٣٦٢٩ .
- ٢ — وجود محاولة لاضفاء صفة القدم على الورقة بتمزيقها ولصق
أوراق مصبغة عليها على شكل حرف T

العادى التعرف على بعض الاخطاء والعيوب فى الكتابة والرسوم والزخارف الناشئة من عملية تزيف العملة سواء كان هذا التزيف يدويا أو آليا وذلك بالتدقيق فى سطح الورقة فى كل من وجهيها . ومثل هذا الفحص يلجأ اليه المواطن العادى بعد أن يثور لديه الشك فى صحة الورقة التى بين يديه من لونها ولمسها المغايرين للون ولمس الورقة الصحيحة المناظرة .

٤ — علامة الضمان :

وعلامات الضمان بأوراق العملة الصحيحة نوعان :

نوع لا يرى الا خلال تعريض الورقة للضوء النافذ Transmitted light مثل العلامات المائية والسلك المعدنى الذى أدخل أخيرا فى الأوراق النقدية بجمهورية مصر العربية ونوع آخر يرى عند دراسة سطح الورقة بالعين المجردة أو بالعدسات المكبرة مثل الخيوط الحريرية الملونة الموجودة فى أوراق الدولار الأمريكى . وكثيرا ما يحاول المزيف تقليد علامات الضمان بوسائل مختلفة قد يتيسر للشخص العاى كشفها والتعرف عليها .

وفى بعض الحالات قد يترتب على تكرار استعمال الاوراق الصحيحة وتلوئها بالمواد الدهنية والاثرية نتيجة هذا الاستعمال المتكرر أن يصبح من الصعب على المواطن العادى التعرف على علامات الضمان وتتبعها والتمييز بين الصحيح والمقلد منها .

٥ — أبعاد الورقة :

لكل ورقة عملة صحيحة أبعاد ثابتة يعتاد عليها المواطنون خلال تداولهم لهذه الورقة وأى خلاف ملموس فى أبعاد ورقة العملة انما يترتب عليه اثاره الشك فى صحتها . لذلك نجد المواطنين يلجأون الى قياس أبعاد الورقة موضع الشك ومطابقتها على أبعاد الورقة الصحيحة المناظرة فى آخر محاولة لهم للتثبت من مدى صحة ورقة العملة التى يتداولونها . وكثيرا ما تكون العملات الورقية المزيفة مختلفة فى أبعادها عن أبعاد الورقة الصحيحة .

ان العناصر التى ذكرناها انما تمثل الخطوات التى يتبعها المواطن العادى فى محاولة التثبت من صحة ورقة العملة التى يتداولونها . وفيما يلى الدرجات التى نقترحها لكل من هذه العناصر :

لون الورقة فى الوجه والظهر	٤٠ درجة
لمس الورقة وسمكها	٢٠ درجة
عيوب الكتابة فى الوجه والظهر	٢٠ درجة
علامة الضمان	١٥ درجة
أبعاد الورقة	٥ درجات
المجموع	١٠٠ درجة

حساب نتائج تقويم

العملات المزيفة الورقية والمعدنية

بعد الانتهاء من وضع درجات التقويم في كل من العملات المعدنية أو الورقية المزيفة تجمع هذه الدرجات وتحتسب النتائج على الوجه الآتي :

أ — العملات التي يكون مجموعها الكلى أقل من ٤٠ درجة يعتبر تزيفها من النوع الرديء ولا ينخدع بها المواطن العادى .

ب — العملات التي يكون مجموعها الكلى من ٤٠ — ٦٠ درجة يعتبر تزيفها متوسطا ويجوز أن ينخدع به المواطن العادى .

ج — العملات التي يكون مجموعها الكلى من ٦٠ — ٨٠ درجة يعتبر تزيفها جيدا وينخدع بها المواطن العادى .

د — العملات التي يكون مجموعها الكلى أكثر من ٨٠ درجة يعتبر تزيفها خطرا ويخدع الشخص العادى بل انه قد يخدع بها الصيارفة والمحصلون وأمثالهم .

نظام المحلفين في الولايات المتحدة

المؤلف : ه . كالفين

ه . زيسيل

عرض وتلخيص

د . محمد إبراهيم زيد

رئيس وحدة بحوث السلوك الإجرامي

يعد هذا الكتاب أول تقرير صدر عن مشروع دراسة نظام المحلفين في شيكاغو بكلية الحقوق . وقد اشترك في هذا المشروع ما يقرب من مائة أستاذ وباحث في تنظيم العدالة الجنائية بالولايات المتحدة . ويقع هذا المؤلف في ٥٢٠ صفحة من القطع الكبير ويتضمن ٣٩ فصلا بدون تقسيم الأبواب ، وذلك علاوة على المرفقات ، وقائمة المراجع والفهرس التفصيلي . ولقد جاء هذا الكتاب بعنوان The American Jury ويدل هذا العنوان على موضوع الدراسة الذي يدور حول محاولة الدفاع عن نظام المحلفين في صورته الأمريكية . وتهدف الدراسة أساسا إلى الوصول إلى إجابة للسؤال الهام التالي :

« هل هناك اختلاف بين أحكام القاضي الفنى والمحلف إذا عرضت عليهم قضية واحدة ؟ »

ما من شك في أن هذه الدراسة لا تعد دراسة نظرية فقهية ، بل دراسة ميدانية فقد تم اختيار عينة من تقارير محاكمات تمت بواسطة المحلفين بلغ عددها ٣٥٧٨ حالة وذلك بصورة تمثل فيها العينة المحاكم في جميع الولايات المتحدة وقد طلب من ٦٠٠ - قاض اشتركوا في محاكمات بواسطة المحلفين أن يبينوا عن طريق استبيان وزع عليهم ، وجهة نظرهم بشأن مدى عدم موافقتهم لأحكام المحلفين إذا ما قاموا بأنفسهم بالحكم في القضية . وقد قسمت الفصول التي توجد بين دفتي هذا الكتاب إلى مجموعات حيث شغلت مجموعة منها بلغت ٨ مجموعات - بمشاكل المنهج وبصفة خاصة العينة ، وتخطيط البحث ومنطق التفسير للمادة .

وإذا ما ركزنا الاضواء على الخطوط العامة للعينة نجد أنه على الرغم من أن المؤلفان قد اعترفا بأن العينة لا تعد مثالية - لأنها عبارة عن النتائج من عملية انتقاء ذاتية للقضاة من قائمة غير كاملة - إلا أنها تعد عينة طيبة يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها . لقد كان عدد القضاة في المشروع الأول ٣٥٠٠ قاض إلا أنه لم يكن في المستطاع قبول ٥٠ ٪ من الحالات . وهكذا فإن مادة الدراسة هنا بلغت ٥٥٥ تقريرا للقضاة .

Hary Kalven & Hans Zeisel = The American Jury, Brown (1)
& Company, Boston 1966, pp. 520.

ومن المفيد هنا أن نذكر نفس عبارات المؤلفين من شأن تخطيط البحث حيث فكرا أنهما قد طلبا من القضاة بواسطة استبيان إرسال البريد أن يسجلوا في شأن القضايا الذين لستركوا فيها كيف يقوم المحلفون باتخاذ قرارهم في القضية ، وكيف يحكموا هم فيها اذا ما عرضت عليهم بدون محلفين .

واشار الباحثان الى انهما قد استخدمتا استبيانين لعينتين متكاملتين ، وفي هذا الاطار حلولا تبرير مدى صدق البيانات التي تم جمعها . وما من شك في أن تطبيق الاستبيان على عينة من القضاة يفسح الطريق لنقد فعال قوامه ان هذه الآراء التي تم جمعها ما هي الا قرارات افتراضية او بالاحرى احكام افتراضية وليست احكام حقيقية في قضايا الحقيقة .

ولكى يقوم الباحثان بتفسير التعارض بين حكم القاض وحكم المحلف ، استخدمتا منطقاً خاصاً وهو ما يطلق عليه اسم Reason Assessment بمعنى أن يقوم طرف ثالث بالتقرير على أساس الدراسة الفردية حالة بحالة . وهكذا فإن الباحثان قد طلبا من القضاة بأن يقوموا بحكم جشطلتى فيما يتعلق باختلاف بين احكام المحلفين واحكامهم وبجانب هذا المنطق الخاص كان هناك تقنين خاص Reason Code وذلك في محاولة ايجاد الاسباب بالنسبة للاختلاف في الاحكام السابق ذكره .

ووجد الباحثان ان الاختلاف قد تمثل في ١.٦٣ قضية من مجموعة القضايا الذى بلغ ٣٥٧٦ بنسبة قدرها ٣٠ ٪ ولم يكن هناك اى تغير بالنسبة لعدد من القضايا بلغت ١.١ قضية . وهكذا فان القضايا الباقية وهى ٩٦٢ قد اصبحت موضوع المناقشة والتحليل . وقسمت المادة التى تم الحصول عليها الى خمسة اقسام منطقية على النحو التالى : المشاعر تجاه القانون — المشاعر بالنسبة للمتهم — الادارة وعناصرها — الوقائع التى يعرضها القاض وحده — عدم المساواة فى حق الدفاع .

ولقد ظهر ان ٥٤ ٪ من الحالات تمثل مشاعر معادية للمحلفين تجاه القانون .

وباتباع التقسيم بين حقائق وقيم وصلت الدراسة الى نتيجة مقتضاها ان غالبية التناقض وعدم الاتفاق فى الاحكام يقف الى ما وراء الدور الرسمى الذى يقوم به المحلف .

ولقد خصصت بعد الفصول فى هذا الكتاب لتحليل النتائج العلة للدراسة وبصفة خاصة التى تتعلق بالاسباب المرتبطة بعدم الاتفاق العادى والطبيعى . وتبين ان السوابق (٢٣ ٪) ورفض اجراء اختبار الدم أو عدم الاخذ به (٩ ٪) يعتبران عاملان لهما دور فى الحقائق التى يعرضها القضاة ويضعونها فى الاعتبار بعكس الحال بالنسبة للمحلفين . وفيما يتعلق بالادلة فهناك معلومات فى الدراسة تتعلق بعددها ، وانماطها . ومن المفيد هنا ان نلاحظ ان هناك عدم التوازن بين الدفاع والادعاء فيما يتعلق بعدد وانماط الادلة .

تلاذدها في المتوسط خمس شهود في مقابل شاهدين للدفاع . وظهر ايضا انه لا يوجد شهود في (٦٩ ٪) من القضايا وان عمدة ضئيل من خبراء الطب العقلي (٢ ٪) هم الذين اشتركوا في تقديم شهادتهم وخبرتهم . ولاحظ المؤلفان ان السوابق الاجرامية تعد عاملا فعلا ومحددا بالنسبة لمسألة اتخاذ المتهم القرار في شأن طلبه لان يتقدم للشهادة .

وناقش المؤلفان الانتقادات الاساسية التي توجه للمحلفين — وبصفة خاصة عودة المحلفين بالاسئلة وزيادة الوقت المخصص للقضية — وانتهيا الى ان المحلفين في الواقع يدركون ويفهمون القضية ويسيروا بها الى الامام في خط مستقيم .

واذا ما وضعنا في الاعتبار ان وظيفة المحلفين في المحاكم الامريكية هي البحث عن الحقائق Facts فان مادة الدراسة قد اظهرت ان ٤٢ ٪ من حالات الاختلاف في الاحكام ناتجة عن ردود فعل قوامها تقدير للحقائق facts والقيم values وعلى هذا الاساس قام المؤلفان بدراسة فرض الصدق Ordibility Hypothesis وفرض السبب المحتمل . reasonable doubt Hypothesis

ويرمى الفرض الاول الى تحديد ومعرفة اى اختلاف دائم بالنسبة لبعض انواع الادلة وكانت النقطة الاولى هنا تتعلق بمسألة الاعتراف Challenged Confession وظهر ان الحالات التي لا توجد بها اعترافات تنتج عناصر خلاف بصورة تزيد على تلك الحالات التي توجد بها اعتراف وكانت النقطة الثانية تتعلق بمسألة أدلة الاتهام State Evidence وقد سجلت هذه المشكلة نتائج سلبية . اما النقطة الثالثة فكانت تتعلق بالمتهم ذاته باعتباره شاهدا وقد سجلت هذه النقطة نتائج ايجابية فقط عند القيام بعمليات الارتباط الاحصائية .

ولكى يمكن الوصول الى حالات السبب المحتمل عمل الباحثان على استخدام عملية تصنيفية عن طريق ابعاد حالات الاختلاف التي تنسب الى مشاكل الادلة ، وكذلك تلك الخاصة بالاختلاف بالنسبة لعامل الصدق . وكانت الحالات الباقية تمثل ١١ ٪ وهي التي تظهر فلسفة المجتمع الامريكي بأن « عشرة متهمين يطلق سراحهم بدلا من ان يدان متهم واحد » .

وكان المصدر الثالث للاختلاف في الاحكام هو المتهم ذاته . وقد قام المؤلفان بمناقشة عمق سمات المتهم ، ووصلا الى تقسيم اقترحاء على النحو التالي :

- التقسيم بحسب الجانب الديمجرافى : (السن — النوع — الجنس) .
- مجموعة من المتهمين يشيرون عطف المحلفين « التصنيف الجشيطلى » . (مساو — متوسط — غير جذاب) .

وكانت نتيجة التحليل على اساس التقسيم السابق على النحو التالي :

- يقف المحلفون الى جانب المتهم الابيض ، الذكور ، ومتوسط السن .
- تشترك السمات الشخصية ، والوظيفية ، والعائلة مع المسن والنوع والجنس في توفير عطف المحلفين .

وهنا ثار سؤال هام : هل تؤدي مشاعر المحلفين تجاه العدالة الى سياسة تختلف عن تلك التي يسير عليها المشرع ؟

وكانت الاجابة على هذا السؤال مرتبطة بثلاثة مشاكل تتعلق اولاهما بموقف المحلفين تجاه الدفاع الشرعى ، والثانية بموقفهم تجاه مساهمة المجنى عليه ، والثالثة تتعلق بالضرر الثقافي . . وظهر ان الدفاع الشرعى عن النفس والمال يعدان نمطان يقتربان في الاحكام الى الدفاع عن النفس من وجهة النظر القانونية ، ولكن السبب والمنازعات العائلية تخرج عن هذا الاطار على الرغم من محاولة المحلفين ببسط مزايا الدفاع الشرعى عليها .

وبالنسبة للفرض الثانى الخاص بخطأ المجنى عليه فقد كان تحليله من وجهة نظر المساهمة فى الاهمال ومن وجهة نظر فرض المخاطرة والاشتراك فيه . وهنا نجد ان المحلفين يفضلون وخاصة فى جرائم الاغتصاب اطلاق سراح المتهم بدلا من ادانته . وقد اختار المحلفون اعادة تعريف جريمة الاغتصاب على هدى مفاهيم الاشتراك فى المخاطرة .

وعلى الرغم من انه لا توجد قواعد تحكم مبدأ الضرر الطفيف فى القانون الأمريكى ، الا أن هذا المبدأ يمثل عاملا جديدا فى الخلاف فى الاحكام بين القضاة والمحلفين . وتمثل جرائم الاعتداء على الاموال ذات الضرر الضئيل ، واعادة محل الجريمة بعد ارتكابها ، والحالات التى لا تسجل ضررا بالمرء علاوة على الجرائم بغير مجنى عليهم ، تمثل أنماطا تؤثر فى زيادة هذا الخلاف فى الاحكام . وعلى نفس المنوال يسير المحلفون تجاه الجرائم ذات الضرر الاجتماعى الضئيل .

وقد زادت مظاهر الاختلاف بالنسبة للقوانين التى لم تحز على الرضا الشعبى وبصفة خاصة قوانين تحريم اللعب (٥٧ ٪) ، وقوانين المشروبات الكحولية (٥٥ ٪) وتحريم لعب القمار (٢٩ ٪) ، وقوانين المشروبات الكحولية (٢٠ ٪) وقام الباحثان بقياس اتجاهات القضاة تجاه العقوبة ، وتبين لهما ان هناك اختلاف واضح فى حالة ما اذا علم المحلفون بأن المتهم قد اضر نفسه بفعله الاجرامى ، وفى حالة ما اذا ظل فى الحبس الاحتياطى مدة طويلة انتظارا لمحاكمته . ويكون هناك اختلاف فى الاحكام بين القضاة والمحلفين اذا ما تعلق الامر بالاثار غير القانونية للادانته . وقد سجلت نفس الظاهرة فى حالة عدم الاهلية لمعرفة العقوبة الجنائية .

وهناك سبب آخر لهذا الاختلاف فى المواقف بالنسبة لوقائع القبض غير الشرعية التى تتم بواسطة الشرطة ، وبالنسبة لصدق المناهج التى تستخدم للحصول على الاعتراف ووسائل الاستقصاء والبحث التى تقوم بها الشرطة .

ويكون رد فعل المحلفين مختلفا عن القضاة بالنسبة لسلوك غير الانحرافى فلقد ظهر ان المحلفين لا يعتبرون الاهمال negligence من قبيل الجرائم . ولا يختلف موقف المحلفون عن موقف القانون تجاه المرض العقلى ، ولكنهم يميلون نحو التخفيف فى جرائم الثقافة الفرعية وبصفة خاصة بالنسبة للزواج بدعوى ان هؤلاء الآخرين لم يتم لهم الاندماج كلية فى الثقافة العامة وغير قادرين على الوصول الى مستويات الضبط الذاتى .

وبالنسبة لسؤال : هل للمحامى دور في هذا الخلاف في الراى بين القضاة والمحلفين

ناقش المؤلفان الفكرة القائلة بوجود المحامى فى مركز أعلى وتبين من ذلك ان حوالى ٢/٤ المحاكمات الجنائية لا تسجل مشكلة بشأن عدم التوازن فى المراكز . وقام الباحثان بربط المادة التى تم الحصول عليها بالحالة الاقتصادية وبالعنصر وظهر ان الحالة الاقتصادية قلحى الضرر بالزواج ولكن بصورة لا تؤدى الى عدم التوازن فى المركز وعلى الرغم من وجهة نظر الراى العام تبين من الدراسة ان جرائم القتل قد سجلت توازنا كاملا بين الاتهام والدفاع وظهر كذلك من الدراسة ان (٢٥ ٪) من القضايا التى تعرض على المحلفين يحاكم فيها المتهم بدون حضور محامى ، ويلاحظ أن الغالبية من هذه القضايا تعد جرائم تافهة وتظهر بصورة واضحة فى الولايات الجنوبية .

وقد عدد الباحثان مصادر القوة التى تسبغ على الدفاع وهى : المهارات الفنية المهنية وشخصية الدفاع ومركزه الاجتماعى . وتبين ان الشطط فى الجوانب الفنية ، وعدم اتساع الافق وعدم الاستعداد ، والرغبة الشديدة للنزاع والمعاداة هى جميعا من الاخطاء الفنية التى تعيب مركز الاتهام أو الادعاء .

وباستخدام جداول الارتباط والتحليل المنطقى كانت هناك مراكز متساوية عند الاجابة عن السؤال الخاص : ما هو قدر الاختلاف الذى يسجله المحامى الماهر ذا المستوى العالى ؟ .

ويرى الباحثان انه لى يمكن تكملة نظرية سلوك المحلفين من المهم مناقشة هذا الاختلاف المثل فى القضايا التى يكون فيها القضاة اكثر تسامحا من المحلفين . ولذلك حل الباحثان ظاهرة التجنى Cross-over واطهرا ان تفسير هذه الظاهرة يوجد فى كيفية معالجة مشكلات الادلة وتبين ان « ثقل دم » المتهم يؤثر فى قرارات المحلفين عن طريق نقصان مقومات صدقة فى اعينهم ولكن لا تعنى هذه النتيجة ان المحلفين يدينون أى شخص لمجرد ثقل دم . . وقد وضع ذلك بصورة كبيرة فى حالات ظهور عدم خفة الدم من جانب المتهم فى تفسيرات القاضى . وعدم خفة الدم تعد ظاهرة واضحة فى القضايا التى يقابل فيها القضاة والمحلفين مشاكل الصدق للاقوال . ويقوم المحلفين بحل هذه المشاكل بصورة تعد فى غير صالح المتهم .

وهناك مظهرا اخر لظاهرة التجنى من جانب المحلفين والذى يتمثل فى المشاعر الخالصة والواضحة لصالح الاتهام أو الادعاء ، وتظهر المشاعر الخالصة هذه فى جرائم المخدرات ، والجرائم الجنسية ، واهمال الطفل أو عدم الصرف عليه وعندما يكون المتهم بعيدا عن الشكوك . وفى مثل هذه الحالات السابقة يكون للقاضى سلطة التدخل

وقد تبين من الدراسة ان عملية انتقاء المحلفين فى المحاكمات تكون دائما فى غير صالحة .

ولذلك كان السؤالين التاليين :

كيف يمكن تخفيف مظاهر الخلاف والتعارض ؟

هل تعمل الاجراءات الجنائية على ايجاد رقابة قضائية تكون في خدمة هذا المطلب السابق ؟

وبمقارنة النظام الانجليزي والنظم الامريكي للمحلفين وجد الباحثان ان هناك ثلاثة نمط من الرقابة القضائية .

— يعمل القاض على افهام المحلفين قواعد القانون .

— يعمل القاض على تلخيص الادلة .

— يقوم القاض بالتعليق على ثقل الادلة او صدق الشهود .

وقد ظهر بصورة واضحة انه في غالبية محاكمات المحلفين يحصل هؤلاء على تلقين وافهام لقواعد القانون ، وان في ٨٪ من القضايا جميعها يقوم القاض بتلخيص الادلة والتعليق عليها . والسبب في ذلك راجع الى العادات القضائية المحلية وعادة كل قاض على حدة .

وكان هناك سؤال آخر : ما هي حالات عدم الاتفاق التي يراها القاض غير صحيحة ؟

فيما يتعلق « بالوقائع » كلن القاض اكثر تسليحا (٥ ٪) ، ولكنه كان اكثر نقدا (٧٨ ٪) في حالة ما اذا كان الامر يتعلق « بالقانون » باعتباره قيمة . واخيرا كان في موقف النقد بصورة خفيفة (٢٣ ٪) اذا كان الامر يتعلق بالقانون والوقائع معا . وتزيد هذه النسب اذا كان الامر يتعلق بالقوانين غير الشفعية .

ولقد تبين من تعطيل مدة المينة الثانية ان القضاة والمحلفين يقفون موقفنا معاديا من عقوبة الاعداد . ووجد الباحثان ان (١٣ ٪) فقط من الحالات وافق فيها القضاة والمحلفين على هذه العقوبة السابقة . وكانت هناك عوامل معينة لمحبب دورا في حكم القضاة في حالة القبول مثل : تعدد المبنى عليهم وحالات المبنى عليه الاعزل ، وتغل حالات عدم الاتفاق حالات يكون فيها مرضا عقليا او عدم استقرار عاطفي لدى المتهم ، وحالات المشاجرات العائلية واخيرا حالات ضرب الابناء حتى الموت .

واختتم الباحثان دراستهما بمشكلة عدم وصول المحلفين الى قرار في شأن القضاة Hung Jury Problem وذلك اذا ما وضعنا في الاعتبار ان ٥ ٪ من محاكمات المحلفين (٧٠ حالة في السنة) لا يستطيعون فيها الوصول الى قرار . وتبين ان اسباب هذه الظاهرة تتمثل اساسا في عدم الاتفاق في الحكم بين القضاة والمحلفين .

وقد اعترف الباحثان في النهاية انهما على الرغم من دراستهما والتحديات التي قاما بها لم يستطيعا في النهاية الاجابة على السؤال الثاني :

((هل يعد نظام المحلفين تنظيما يستحق البقاء ؟))

الحلقة الدولية الثالثة

أزمة تنظيم العدالة الجنائية في المدن الكبرى

نظم المعهد الدولي لعلم الاجرام المقارن — مونتريال — كندا بالتعاون مع الجمعية الدولية لعلم الاجرام حلقة دراسية في فرساي — فرنسا في الفترة ما بين ٢٨ ابريل واول مايو ١٩٧١ لدراسة « أزمة تنظيم العدالة الجنائية في المدن الكبرى ». وقد دعى لحضور هذه الحلقة مجموعة منتقاة من العاملين في مجال علم الاجرام وتنظيم العدالة الجنائية بحيث يمثلون كافة الاتجاهات على أساس التوزيع الجغرافي للقارات . وقد مثل د. محمد ابراهيم زيد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في هذه الحلقة . وقسمت الحلقة الى ستة مجموعات على النحو التالي :

١ — المجموعة الاولى : ظاهرة الجريمة التقليدية — برئاسة سيفرين كارلوس فيرسيل .

٢ — المجموعة الثانية : المظاهر واستخدام القوة ونظام تنظيم العدالة الجنائية — برئاسة الفريد سوفي .

٣ — المجموعة الثالثة : الجرائم بدون مجنيا عليه — برئاسة هول ويليم .

٤ — المجموعة الرابعة : الجرائم المنظمة — برئاسة دونالد كريس .

٥ — المجموعة الخامسة : ظاهرة الجريمة والعدالة الجنائية في المدن الكبرى برئاسة بيترو نوفولوني .

٦ — المجموعة السادسة : تحليل نظم العدالة الجنائية — برئاسة ألفريد بلومستين وألبرت ريس .

وقد ناقشت المجموعة الاولى : سمات المجتمع الحديث ، وسمات ظاهرة الاجرام في الونة الاخيرة وكذلك رد الفعل الاجتماعي تجاه الظاهرة وذلك على مستويات الشرطة والاجهزة القضائية ووكالات اعادة الاقلية الاجتماعية وقدمت بعض الحلول والاصلاحات لمناقشتها في الاجتماع العام .

(*) د. محمد ابراهيم زيد : خبير اول ورئيس وحدة السلوك الاجرامى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أما المجموعة الثانية : فقد ناقشت رد فعل جهاز العدالة الجنائية تجاه المظاهرات سواء من جانب الشرطة أو المحاكم والمؤسسات العقابية وبصفة خاصة من حيث برامج المعاملة . وقدم في هذا المجموعة تشريع خاص لتنظيم هذه الظاهرة الجديدة من وجهة النظر القانونية .

وفي المجموعة الثالثة : تم مناقشة دراسة التفاعل بين قواعد المجتمع والقواعد الاخلاقية الفردية ، وكذلك مشاكل الرقابة الشرطية والوكالات الاجتماعية الاخرى عند تطبيق القانون ، والرقابة التي تمارسها المحاكم في هذا المجال . وتم ايضا مناقشة المعاملة والايذاء في المؤسسات العقابية . علاوة على السياسة التشريعية والتهذيب الاجتماعي للشعب في هذا المجال .

أما المجموعة الرابعة : فقد عالجت الجرائم المنظمة في صورتها الحاضرة من حيث الاسباب وناقشت الازمة التي تحيط بتنظيم العدالة الجنائية تجاه هذا النوع من الجرائم وذلك على مستويات الشرطة والمحاكم والمعاملة العقابية .

وكانت عناصر المناقشة في **المجموعة الخامسة** على النحو التالي :
التوسع الحضري كعامل مهين للظاهرة الاجرامية — دراسة وسائل رد الفعل الاجتماعي — بيانات وظروف التنمية الحضرية — التنظيم الاجتماعي الثقافي الذي يهيء في المدى الطويل لظاهرة الاجرام — سمات المجنى عليهم والروابط مع الجريمة — التنبؤ باتجاهات التنمية الحضرية والظاهرة الاجرامية — اسس قانون العقوبات وفكرة الدفاع الاجتماعي — تقرير وتشخيص الفراغ الكامن بين التنظيم الاداري في المناطق الحضرية — الاصلاحات الادارية — الآثار الاجرامية والتطور الاقتصادي — الهيئات الشرطية والقضائية والعلاجية .

أما المجموعة السادسة فقد ناقشت نموذجا لمقارنة العدالة الجنائية المختلفة ومشروع البنك الدولي للبيانات المتعلقة بتنظيم العدالة الجنائية — استراتيجية البحوث المخصصة لاستخدام البيانات بهدف القيام بدراسة مقارنة بين التنظيمات المختلفة في الدول المختلفة .

وقد كانت المناقشة في هذا الموضوع الاخير تقتصر في :

- ١ — نوع الجريمة ونمط الظاهرة الاجرامية .
- ٢ — المعاملة في اطار نظام العدالة الجنائية .
- ٣ — تعريف الظاهرة الاجرامية (التقرير الامريكي لظاهرة الجريمة) .
- ٤ — مشاكل التصنيف .

٥ — تقرير دراسة سيللين وولفجانج .

٦ — استخدام ١٦ متغيرا وردت في خطة العمل .

وقد شارك الدكتور محمد ابراهيم زيد في هذه المجموعة الاخيرة وقدم تقريراً باللغة الانجليزية عن « المساواة في تنظيم العدالة القضائية » علاوة على توصيات الحلقة الثالثة التي نظمها مشروع قواعد الحد الأدنى لتنظيم العدالة الجنائية والتي عقدت في الفترة ما بين ٤ مايو ١٩٧٠ بعنوان « الاتجاهات الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية » .

وسوف تنشر مناقشات الحلقة مع التقارير التي قدمت في وقت لاحق بواسطة المركز الدولي لعلم الاجرام المقارن — جامعة مونتريال — كندا .

دليل المجلة الجنائية القومية

يصدر هذا الدليل مع العدد (٢) يوليو ١٩٧١ المجلد (١٤)
ويحتوى على :

— مقدمة .

— تنظيم الدليل .

— دليل هجائى باسماء مؤلفى المقالات .

— دليل موضوعى للمقالات .

ويغطى الدليل ثلاثة عشر عاما أى منذ صدور أول عدد من
اعداد المجلة مارس ١٩٥٨ حتى نوفمبر ١٩٧٠ ويضم شيت
بكل المقالات والمواد المنشورة فى المجلة فى خلال هذه الفترة .

References :

- 1) DARAWY, Z. and FAHMY, A.; The National Review of Criminal Science, The National Centre for Social and Criminological Research, A.R.E., P. 446, Nov. 1965.
- 2) BANKS, C.V. and PATTERSON, J.H.; Polarographic investigation of iron-sulphosalicylate complex ions, Am. Chem. Soc. 73, 3062 (1951).
- 3) ISHIBASHI, M., TANAKA, T. and KAWAI, T.; Complex formation between sulphosalicylic acid and ferric iron, Chem. Soc. Japan, Pure Chem. Sect. 77 (10) (1956).
- 4) HOLLECK, L. and Exner, H.J.; Z. Elektrochem. 56, 46 (1952).
- 5) SHAMS EL-DIN, A.M., NILSSON, O. and Wranglen, G.; Electro-analyt. Chem. 2, 497 (1961).
- 6) MILLNER, G.W.C.; The principles and applications of polarography, Longmans (1967) P. 44.
- 7) DELAHAY, P.; New instrumental methods in electrochemistry, Interscience (1954) P. 87.
- 8) DELAHAY, P. ; New instrumental methods in electrochemistry, Interscience (1954) P. 104.

TABLE VII.—Correlation between Polarographic and Spectrophotometric Results

Inks	Molarity		Weight %	
	Polarography	Spectrophotometry	Polarography	Spectrophotometry
Fountain Pen Ink			0.65	0.62
Quink	(B.B.)		0.58	0.57
Azurco	(B.B.)		0.56	0.56
Khodeir	(B.B.)		0.55	0.56
Hero	(B.B.)		0.55	0.55
Peking	(B.B.)		0.54	0.52
Kadilac	(B.B.)		0.52	0.52
Nyphitis	(B.B.)		0.51	0.50
Goodlac	(B.B.)	7.70 × 10 ⁻⁴	0.42	0.43
Quink	(P.B.)	4.00 × 10 ⁻⁴	0.22	0.22
Kadiok	(B.B.)	4.00 × 10 ⁻⁴	0.21	0.22
Peltkan	(B.B.)	3.80 × 10 ⁻⁴	0.21	0.21
Glimex	(B.B.)	3.60 × 10 ⁻⁴	0.21	0.20
Crocodit	(BB.)	3.60 × 10 ⁻⁴	0.20	0.20
Ostrich	(P.B.)	3.20 × 10 ⁻⁴	0.18	0.20

(B.B.) : Blue-Black

(P.B.) : Permanent-Blue

In Table (VI) the percentage absorbtion of the different samples of iron (III) sulphosalicylate measured at 470 mu. are given. The first 8 values were measured with 5×10^{-3} ml portions of the sample. The molarities of iron in solution included in column 3 of this table, were determined by interpolation of the calibration curve. The last column of Table (VI) shown the weight percent of iron in the original ink.

TABLE VI.—*Spectrophotometric Determination of Iron Content in Inks*

Inks	Absorption %	Molarity	Weight %
Fountain Pen Ink	13.3§	1.12×10^{-4}	0.62
Quink (B.B.)	12.3§	1.03×10^{-4}	0.57
Azurco (B.B.)	12.1§	1.01×10^{-4}	0.56
Khodeir (B.B.)	12.1§	1.01×10^{-4}	0.56
Hero (B.B.)	11.9§	9.90×10^{-5}	0.55
Peking (B.B.)	11.3§	9.40×10^{-5}	0.52
Kadilac (B.B.)	11.3§	9.40×10^{-5}	0.52
Nyphtis (B.B.)	10.8§	9.00×10^{-5}	0.50
Goodlac (B.B.)	92.4	7.70×10^{-5}	0.43
Quink (P.B.)	48.2	4.00×10^{-5}	0.22
Kadiok (B.B.)	48.0	4.00×10^{-5}	0.22
Peltkan (B.B.)	46.0	3.80×10^{-5}	0.21
Glimex (B.B.)	43.4	3.60×10^{-5}	0.20
Crocodil (B.B.)	43.4	3.60×10^{-5}	0.20
Ostrich (P.B.)	43.4	3.60×10^{-5}	0.20

§ : Experiments carried out on 5×10^{-3} ml. of the ink samples.

(B.B.) : Blue-Black

(P.B.) : Permanent-Blue.

In Table (VII) corrolation is made between the results of the determination of iron both polarographically and spectrophotometrically. In this table the values are given both in terms of molarity and weight percent. As is seen from the figures of this table satisfactory acquirements between the two sets of figures are obtained. This recommends the application of polarographic method of analysis.

A quantity of this final solution was introduced into the polarographic cell, deaerated and the value of limiting current at -0.6v vs SCE was determined. This was corrected for the value of the residual current on a solution treated as above, and free from ink. Each experiment was carried out in duplicate and the values was averaged. These values were referred to the calibration curve (curve 1 Fig.3).

Spectrophotometric determination of iron in inks containing more than 0.4% iron was carried out on 5×10^{-3} ml. portions of the ink.

RESULTS

In Table (V) the values of the limiting diffusion current (corrected for residual current) obtained with the different inks are given. The table includes also concentration of iron expressed once in term of molarity and once in weight percent.

TABLE V.—*Polarographic Determination of Iron Content in Ink Samples*

Inks	Limiting Current (uA)	Molarity	Weight%
Fountain Pen Ink	3.48	1.17×10^{-3}	0.65
Quink (B.B.)	3.12	1.04×10^{-3}	0.58
Azurco (B.B.)	3.00	1.01×10^{-3}	0.56
Khodeir (B.B.)	2.94	9.90×10^{-4}	0.55
Hero (B.B.)	2.94	9.90×10^{-4}	0.55
Peking (B.B.)	2.90	9.70×10^{-4}	0.54
Kadilac (B.B.)	2.78	9.40×10^{-4}	0.52
Nyphtis (B.B.)	2.72	9.20×10^{-4}	0.51
Goodlac (B.B.)	2.28	7.60×10^{-4}	0.42
Quink (P.B.)	1.20	4.00×10^{-4}	0.22
Kadiok (B.B.)	1.16	3.80×10^{-4}	0.21
Peltkan (B.B.)	1.16	3.80×10^{-4}	0.21
Glimex (B.B.)	1.16	3.80×10^{-4}	0.21
Crocodil (B.B.)	1.08	3.60×10^{-4}	0.20
Ostrich (P.B.)	1.00	3.20×10^{-4}	0.18

(B.B.) : Blue-Black

(P.B.) : Permanent-Blue

TABLE IV.—*Ink Samples*

Inks	Colour	Manufacturer	Country
Fountain Pen Ink	Blue-Black		A.R.E.
Quink	Blue-Black	Parker Pen Co. Ltd	England
Azurco	Blue-Black		A.R.E.
Khodeir	Blue-Black	Khodeir Co.	A.R.E.
Hero	Blue-Black		China
Peking	Blue-Black	Peking Ink Factory	China
Kadilac	Blue-Black		A.R.E.
Nyphtis	Blue-Black		
Goodlac	Blue-Black		A.R.E.
Quink	Permanent-Blue	Parker Pen Co. Ltd	England
Kadiok	Blue-Black		A.R.E.
Peltkan	Blue-Black		A.R.E.
Glimex	Blue-Black		
Crocodil	Blue-Black		A.R.E.
Ostrich	Permanent-Blue		China

Those are iron-based inks of different iron concentration

slightly under an infrared lamp and subjected to radiation from an ultra-violet lamp for a further period of 15 minutes. The sample was then taken in about 3 ml. of the alcoholic layer of a solution prepared by admixing 5% sulphosalicylic acid, butanol and water in ratio (4/4/2 v/v) and separated on a column of cellulose (2 cm. diameter and 25 cm. in length). The preparation and specifications of this column were described before in detail.

Elution of the sample was made with the same solvent. The violet band of ferric sulphosalicylate complex was taken in exactly 5ml of the solvent. A portion of this solution was used to estimate its iron content spectrophotometrically at 470 mu. This portion together with the remaining solution were then quantitatively transferred to a 50 ml measuring flask and enough hydrochloric acid was added to bring the final pH-value to 1.35 and solution was completed to the mark.

The presence of gelatine in solution reveals still another interesting phenomenon. As has been mentioned above, the reduction of ferric sulphosalicylate complex at pH 5.2 in presence of one two molecules of sulphosalicylic acid gives rise to a wave with $E^{1/2}$ of -0.16 v, due to reaction of; $\text{Fe}^{3+} + e = \text{Fe}^{2+}$. when the sulphosalicylic acid content of the solution is increased, a maximum develops which obscures the determination of the half wave potential. Now, upon adding gelatine, although the maximum is completely eliminated, yet reduction starts at zero applied potential. This means that reduction becomes easier as the concentration of the complexing species is increased. To account for this discrepancy, it is assumed that in absence of enough complexing agent, partial hydrolysis takes place with the formation of aquo-complexed compounds. The reduction of these compounds is more difficult than that of the fully complexed-unhydrolyzed species. Experiments carried out in solutions of pH 6.1 support this conclusion. In these media the complexes with 1:1 and 1:2 ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$) readily hydrolyzed and precipitation of ferric hydroxide was seen to take place. Only when the molecular concentration of the sulphosalicylate in solution was three (or more) times that of iron was a well developed reduction wave recorded.

Application :

Fifteen iron based ink samples were analysed polarographically for their iron content as ferric sulphosalicylate complex. The polarographic determination was carried out at pH 1.35 to make use of the relatively high diffusion current constant measured in this solution and to avoid the complications arising from adsorption occurring in media of higher pH-values. Correlation was made between the quantities of iron measured polarographically and spectrophotometrically.

EXPERIMENTAL

Fifteen samples of ink containing iron in quantities varying between 0.2 and 0.6% were examined (Table IV).

Procedure :

Oxygen gas was bubbled into a portion of the ink for a period of 15 minutes to oxidised ferrous iron. From this solution a portion of 0.5 ml. was transferred into a 10 ml beaker, heated

The decrease in surface tension in solutions containing iron is larger than that caused by sulphosalicylic acid alone. Since the reduction in aquo-ferric iron does not cause a lowering in the surface tension of mercury (Fig 13) it is concluded that before reduction, the ferric sulphosalicylate complex is also absorbed on the surface of the mercury drop. Its concentration at the surface of the electrode becomes, therefore, higher than in the bulk and consequently high reduction currents are measured.

The domain of adsorption of sulphosalicylic acid or its iron complexes on the dropping mercury electrode is not larger, however. Depending on their relative concentrations in solution, both substances are desorbed at potential of -0.2 to -0.35v and the current drops abruptly to that of the true limiting value of reduction of iron (III) complex.

Interesting is in the fact that in the absence of gelatine the limiting current at potentials more negative than -0.35 v is controlled by the rate of diffusion of the depolarizer. This is ascertained from $\log i - \log h$ plots of Fig. (11).

In presence of gelatine, the initial high currents are completely eliminated and polarographic waves are obtained. The height of these waves is proportional to the iron content in solution. For one and the same iron concentration the value of limiting current decreased as the pH-value of the supporting electrolyte increased, and attained a limiting value at pH 3.20. In Table (III) the values of the diffusion current constant;

$$I = i_a / C m^{2/3} t^{1/6}$$

for the reduction of ferric sulphosalicylate at different pH's were grouped. The decrease in I is apparently due to the diminution of the value of the diffusion coefficient of the depolarizer since, as the pH-value is increased, more sulphosalicylate groups are bound to the ferric ion to prevent its hydrolytic precipitation as ferric hydroxide. For this reason it is more advantageous to determine the iron sulphosalicylate complex in acid solutions, where the limiting current constant is higher. Similarly, unless a surface active substance is added to eliminate the adsorption currents measured in solutions of higher pH, the measured reduction currents might be in error.

bulk concentration of the substance z , causing the catalytic current, and t is the drop time.

However, the fact that this initial high current suddenly drops to the value of the limiting reduction current when the potential reaches a certain definite negative value indicates that adsorption plays a role in the process. This conclusion is also supported by a number of observations. Thus, the addition of gelatine in concentrations as low as 5×10^{-3} wt% causes the complete elimination of the initial high currents. In Fig. (6, 7, 8 and 9, A) curves are drawn for solutions covering the pH range 2.20 to 6.10 and $(\text{Fe}^{3+} : \text{HSc})$ molar ratios of 1:1 to 1:10, containing 5×10^{-3} wt.% gelatine. The disappearance of the high currents with gelatine additions suggests that the latter is more strongly adsorbed on the surface of the dropping mercury electrode and displaces the polarizer molecules (ions).

Similarly, construction of electrocapillary curves in solutions covering the pH range 1.35 to 6.1 indicates clearly that adsorption on the surface of the electrode takes place. In Fig. (12) curves are plotted showing the relation between the adsorption (time for 10 drops) and the potential of the dropping mercury electrode. For each solution three experiments were carried out; one in the pure deaerated ground electrolyte, the second in presence of $4 \times 10^{-3} \text{M}$ sulphosalicylic acid and the third in solutions containing still $8 \times 10^{-4} \text{M}$ iron (III).

At all pH's the cathodic branch of the electrocapillary curves are lowered when the solutions contain sulphosalicylic acid and/or its complexes with iron (III). Below pH 5.2 the anodic branch is affected as well.

Starting from zero applied potential low surface tension values are measured. These increase, however, as the potential is shifted towards more negative values to join those measured in the pure supporting electrolyte near the electrocapillary maximum. The fact that decrease in surface tension diminishes as the pH-value increases indicates that sulphosalicylic acid, rather than its anion is the adsorbable material. The behaviour in solutions of pH 1.35 is not, however, fully understood, since one would expect the reduction in surface tension to be maximum.

substances, a constant current is first obtained. This current decreases as the potential tends towards more negative values, to attain the value of the limiting reduction current of the complex at about -0.26v vs SCE. When the molar ratio of (Fe^{3+} : HSc) is made 1 : 10, the initial current increases largely, and as the potential changes to more negative values the current decreases in two successive steps before finally the limiting value of current for the reduction of iron (III) is attained. This takes place first at -0.43v vs SCE.

Solutions 1 : 1 and 1 : 2 of (Fe^{3+} : HSc) at pH 5.2 give rise to two well developed reduction waves with half wave potential of -0.16v vs SCE and -1.20 , respectively (Fig. 8), curves 1 and 2). The first wave is apparently due to the reaction ($\text{Fe}^{3+} + e = \text{Fe}^{2+}$), while the second wave represents the formation of iron amalgam. In solution of 1 : 3 (Fe^{3+} : HSc) the current rises at zero potential, as in the case of solutions of lower pH values (curve 3) and the rise is more the higher the sulphosalicylic acid content of the electrolyte. In no case, however, does the current remain constant (curves 4, 5 and 6) as in pH 3.2 and 4.2. The rise in current assumes, therefore, the form of a normal polarographic maximum.

Solutions of 1 : 1 and 1 : 2 (Fe^{3+} : HSc) at pH 6.10 are readily hydrolysed to give ferric hydroxide. Higher concentration of the complexing agent had to be used. With 1 : 3 solutions two waves similar to those recorded at pH 5.2 are obtained (curve 1, Fig. 9). The increase in the sulphosalicylic acid content has the same effect as that mentioned above for pH 5.2.

The characteristics of the initial high current measured in solutions of pH more than or equal to 2.2 are not completely clear. Thus this current is practically independent of the height of the mercury head. In Fig. (10), $\log i$ vs $\log h$ corr. plots are given for the different solutions as a function of the (Fe^{3+} : HSc) ratio. Almost horizontal lines are obtained, which indicate that the current at this potential is either kinetically controlled and that the term $(K_f/K)^{1/2}$ is smaller than $0.05 \text{ sec}^{1/2}$. (K_f = formal forward rate constant and K = the equilibrium constant of the reaction (7) or it is catalytically controlled with the term $(K_f + K_b) C_z^0$ larger than 10(8). K_f and K_b are the formal forward and backward rate constants, C_z^0 is the

current. As is seen from these curves, the relations are linear and practically parallel and the slope of the lines amounts to 0.50 ± 0.02 . This denotes that the reduction of the depolarizer is controlled by the rate of its diffusion to the electrode surface (6).

The presence of gelatine in solution does not affect the wave, in as far as its shape, height and dependence on the mercury head are concerned (Fig 2, B).

As the pH-value of the solution is increased, an interesting phenomenon is recorded. At pH 2.20 the reduction of $8 \times 10^{-4} \text{M}$ iron from a solution in which the ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$) ratio amounts to 1 : 10 starts also at zero applied potential and an apparently normal wave is obtained. (curve 1, Fig. 5). As the iron content increases, while keeping the ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$) ratio constant, a relatively high current is first recorded, which decreases to the value of limiting reduction current when the potential gets more negative than -0.2 v. vs SCE (curves 2, 3, 4 and 5 Fig. 5).

At pH 3.20 and in absence of gelatine reduction starts also at zero potential. Curve 1 Fig. (7) represents the reduction of $8 \times 10^{-4} \text{M}$ iron (III) solution with molar ratio 1 : 3 of ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$).

The same type of curves was also recorded when the molar ratio of ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$) was 1 : 2 and 1 : 3 respectively (curves 2 and 3 Fig. 6). Upon increasing the ratio to 1 : 4, a region of relatively high current is first recorded, and it then decreases to the value of limiting reduction current when the potential gets more negative than - 0.2v vs SCE (curve 4). Further addition of sulphosalicylic acid leads to the elevation of the initial current as well as to the shift of the potential at which the limiting current is established to more negative values: At the molar ratio 1 : 10 of ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$) the initial high current acquires the shape of a well developed reversed wave (curve 6), and the limiting reduction current is first established at ca-0.33v vs SCE.

The same is also recorded for solutions of pH 4.20 (Fig. 7). Here, however, the initial increase in the current starts at the molar ratio 1 : 3 ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$). In solutions of 1 : 4 of the two

DISCUSSION

In acid solutions (pH about 2), and in absence of surface active agents, iron (III) sulphosalicylate complexes are reduced at zero applied potential, and a well developed wave is obtained (Fig.2). for the same iron content in solution, the wave height is independent of the ratio (Fe^{3+} : HSc) when this varies between 1 : 1 and 1 : 10 (Table II).

The wave height is a linear function of the concentration of iron (III) (curve 1, Fig. 3). This can be taken as basis for the quantitative determination of the element.

At pH 1.35 the reduction wave is diffusion controlled. This is ascertained from the dependence of the wave height on the mercury head. In Fig. (4) $\log i$ vs $\log h$ plots for the reduction of $8 \times 10^{-4}\text{M}$ iron (III) are shown as a function of (Fe^{3+} : HSc) ratios. These measurements were carried out at 0.0 and -0.6v vs SCE, and were corrected for the value of the residual

TABLE III.—*Variation of the Diffusion Current Constant with the pH value of Solution*

p^H	Fe^{3+} : HSc	Limiting Current for $8 \times 10^{-4}\text{M}$	$I = i_d / C \text{ m}^{2/3} \text{ t}^{1/6}$
1.35	1 : 1 to 1 : 10	2.45 $\mu\text{A.}$	1714
2.20	1 : 1 to 1 : 10	2.35 $\mu\text{A.}$	1644
3.20	1 : 2 to 1 : 10	2.00 $\mu\text{A.}$	1399
4.20	1 : 2 to 1 : 10	2.00 $\mu\text{A.}$	1399
5.20	1 : 4 to 1 : 10	2.00 $\mu\text{A.}$	1399
6.10	1 : 6 to 1 : 10	2.00 $\mu\text{A.}$	1399

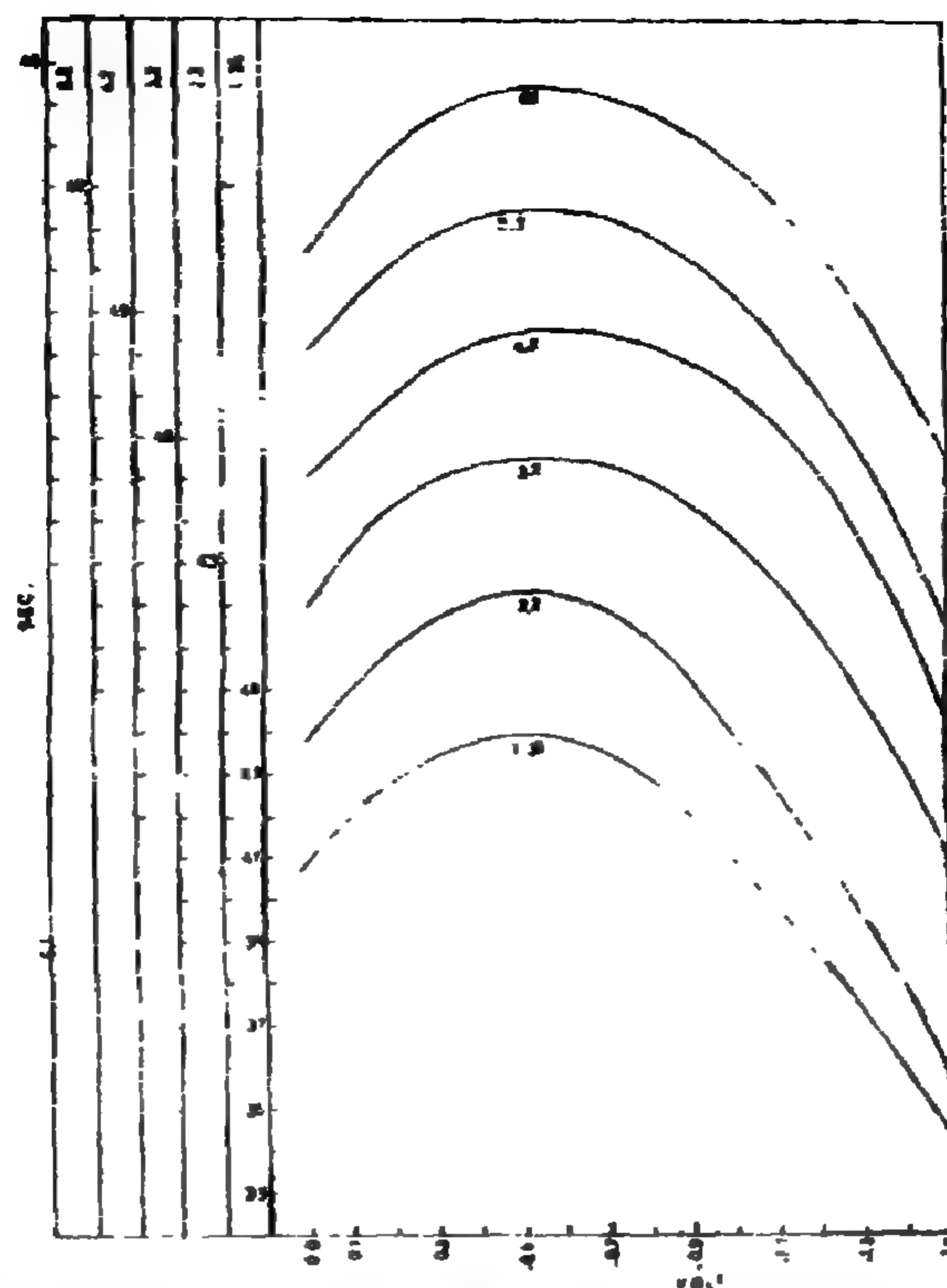


Fig. 13

Electrocapillar curves for the reduction of aquo-ferric iron for solutions of different pH values.

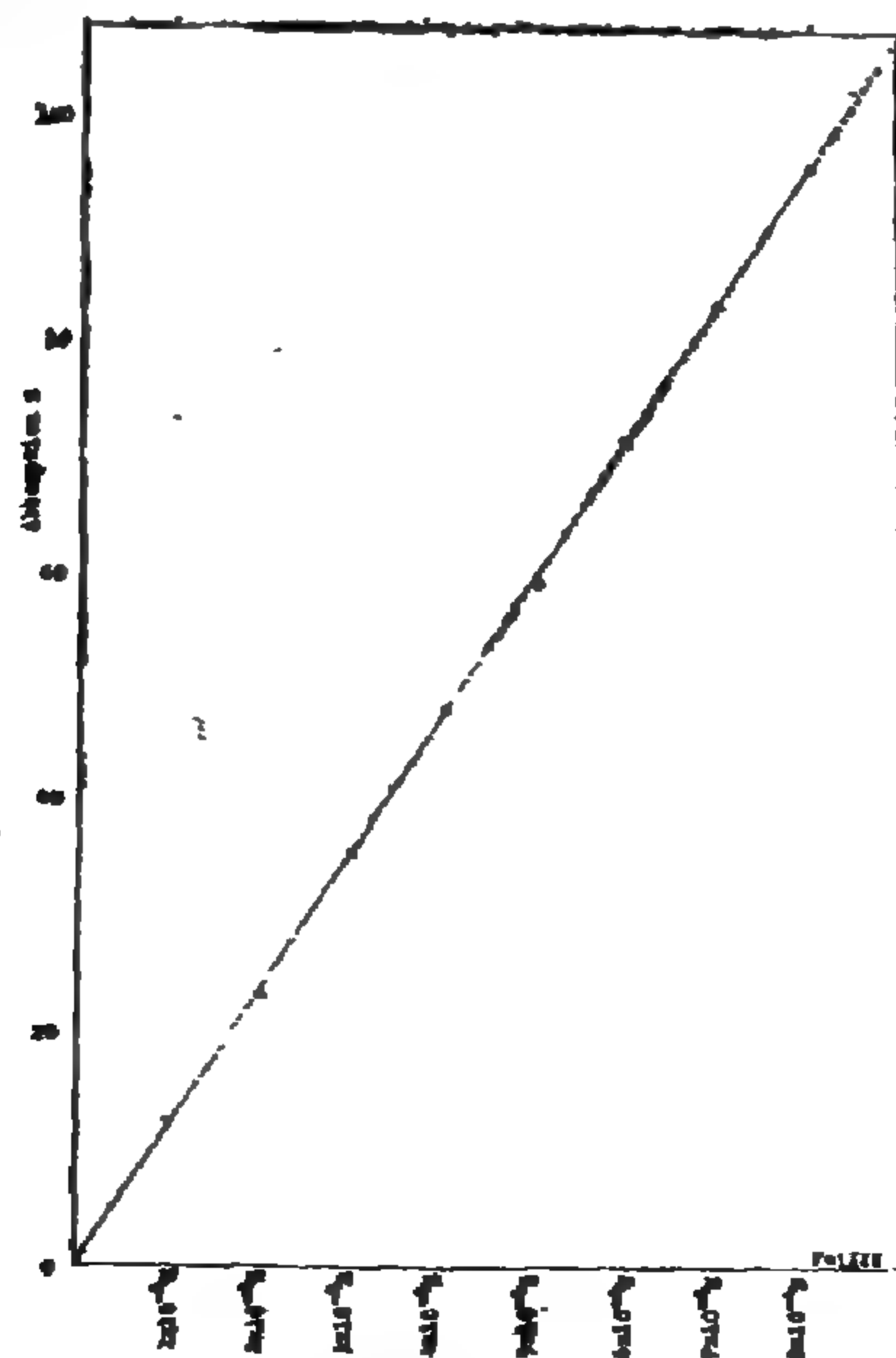


Fig. 14

Calibration curve showing the relation between percentage absorption of iron sulphalicylate and the molar concentration of ferric iron in solution.

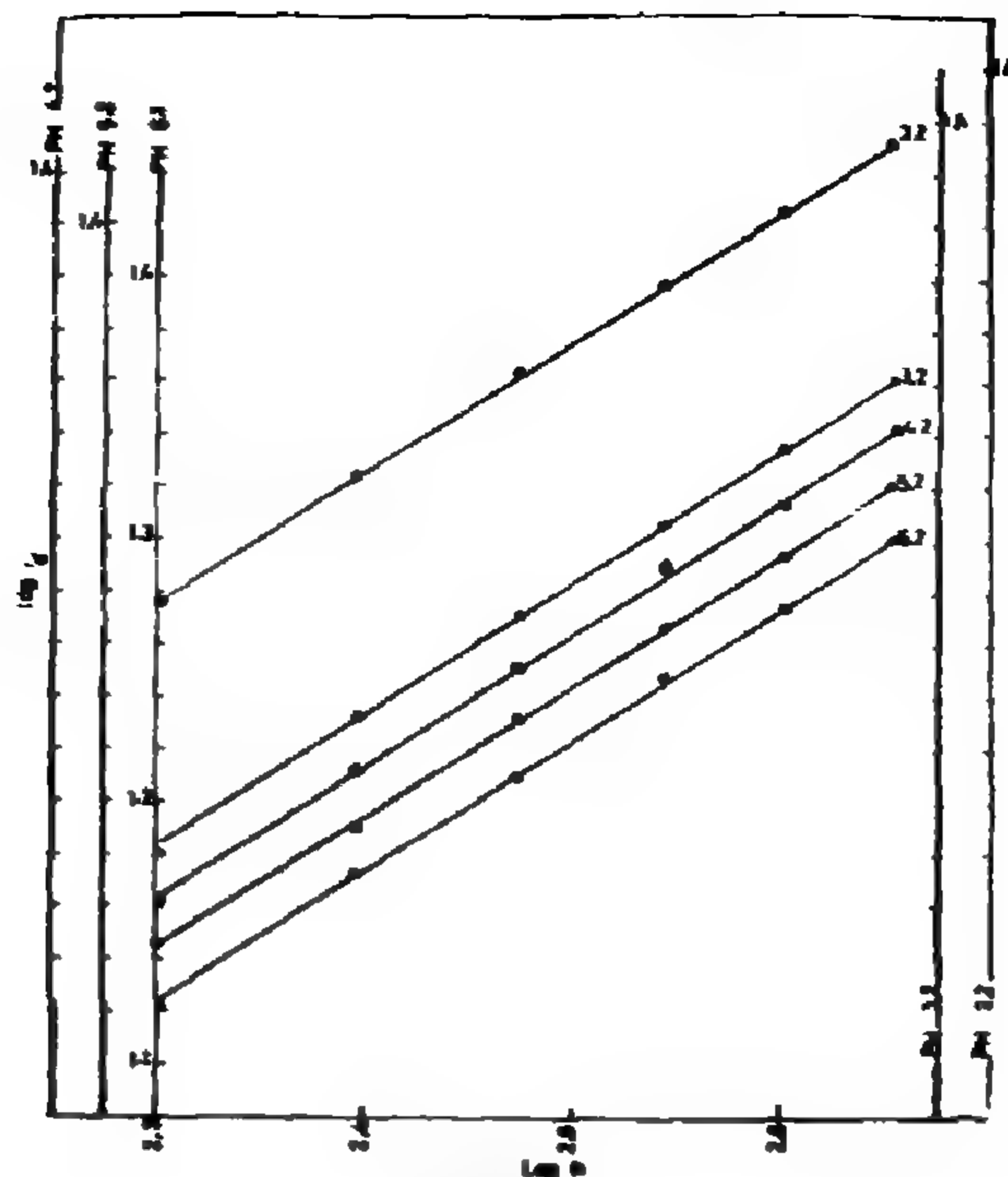


Fig. 11

Represents $\log iJ$ against $\log h$, for the reduction of iron sulphosalicylate in solutions of different pH values at $-0.6V$.

Each line represents the molar ratios :

1:4, 1:5, 1:6 and 1:10 ($Fe^{3+} : HSc$).

Electrocapillary curves at different pH values

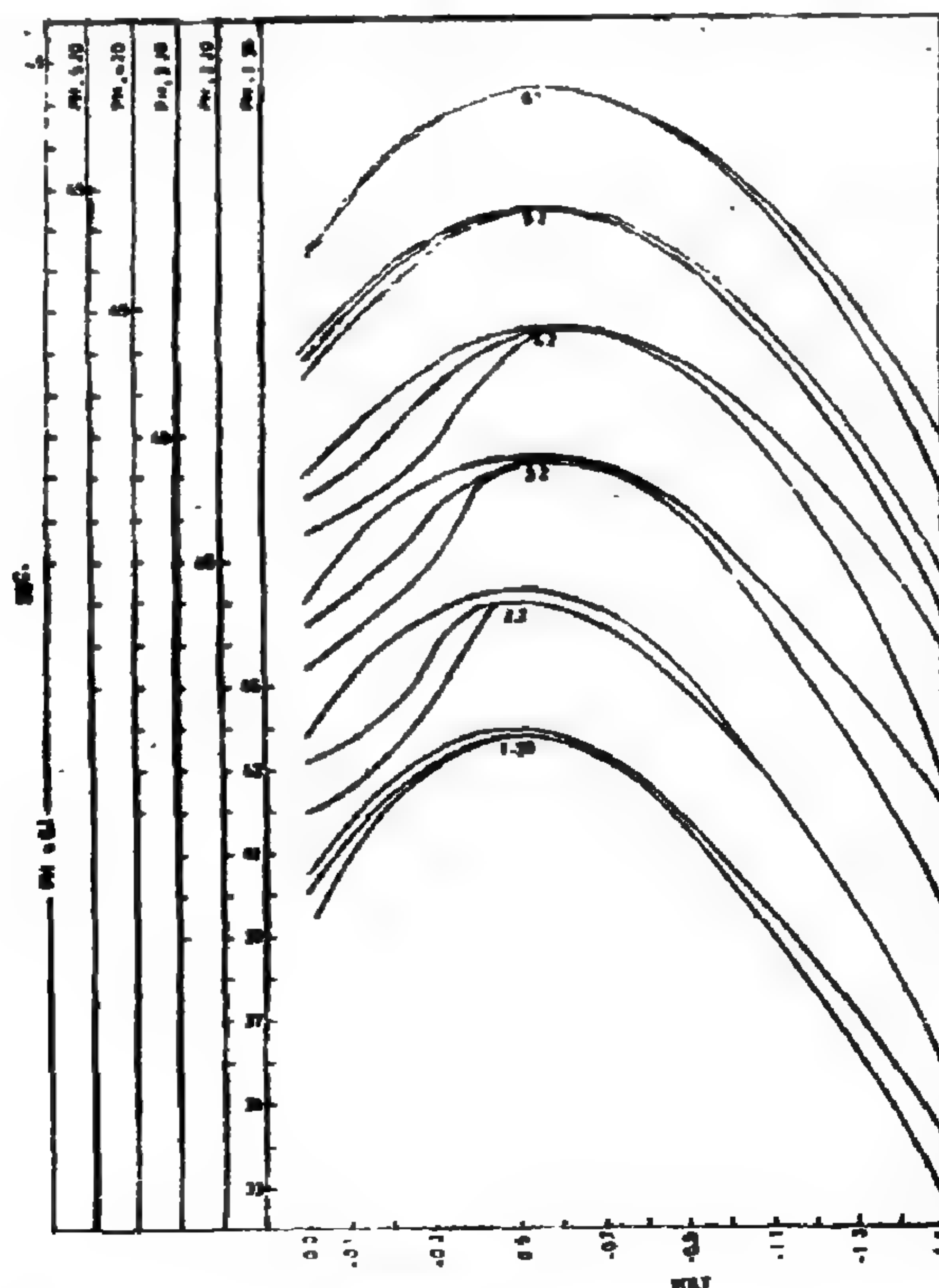


Fig. 12

The upper curve of each group represents the pure deaerated supporting electrolyte (a)

The middle curve represents the (a) + $4 \times 10^{-3}M$ HSc (b)

The lower curve represents (b) + $8 \times 10^{-4}M$ Fe^{3+} .

Effect of Increasing the Molar Ratio of HSc at pH 6.1

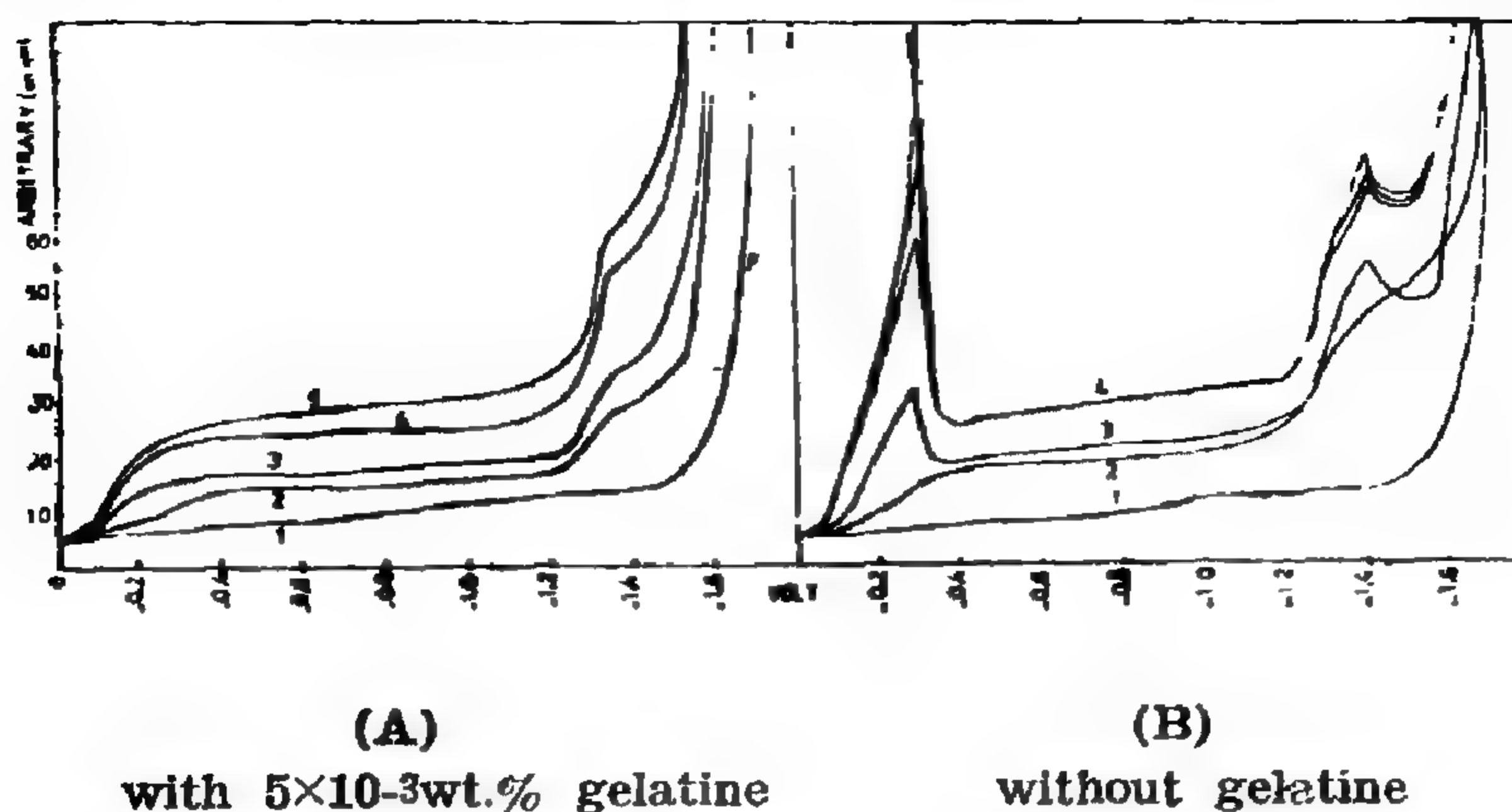


Fig. 9

1. blank
2. 1 : 3 (Fe^{3+} : HSc)
3. 1 : 4
4. 1 : 5, 1 : 6 and 1 : 10

1. blank
2. 1 : 3
3. 1 : 4
4. 1 : 5
5. 1 : 6 and 1 : 10

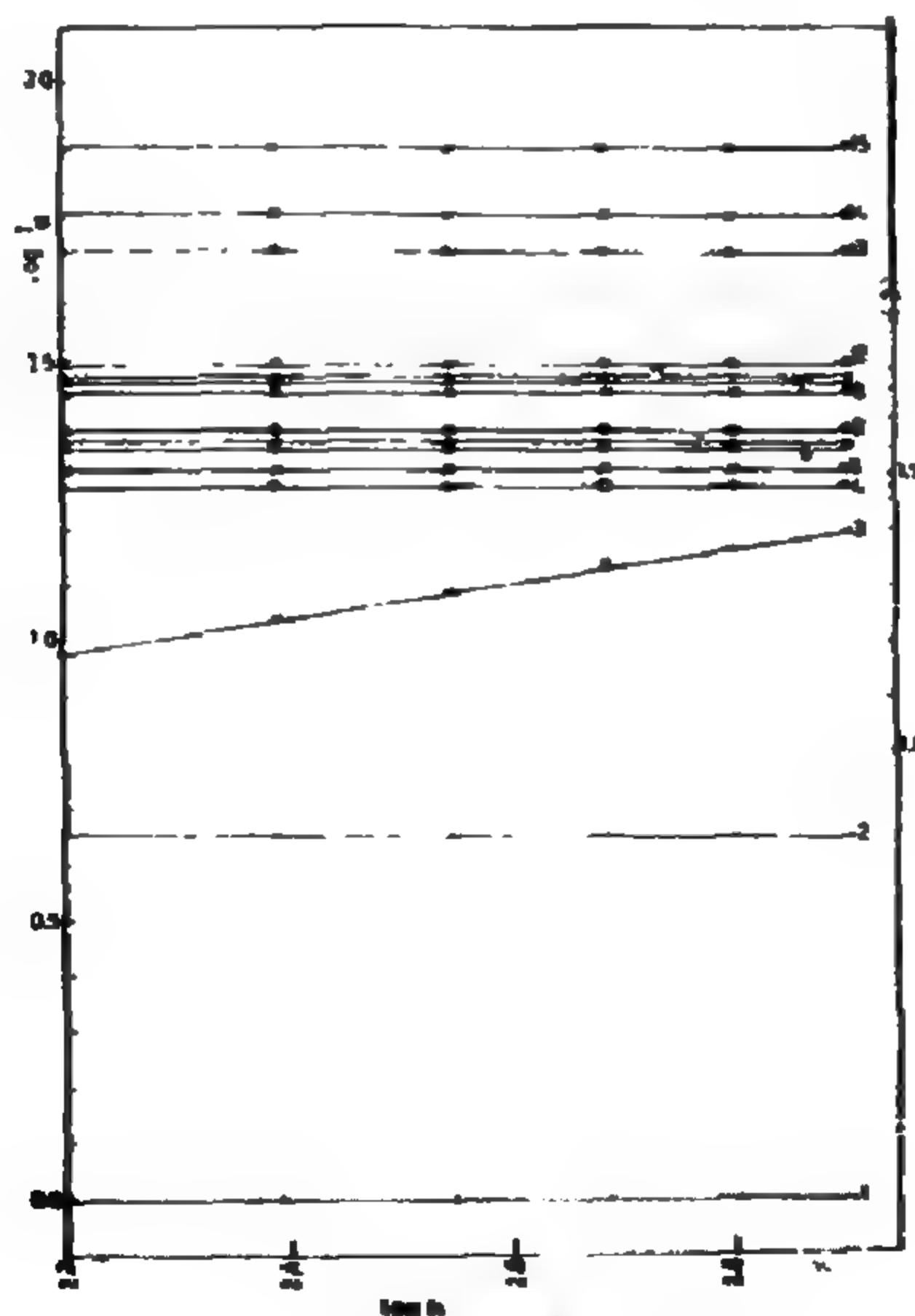


Fig. 10

Represents $\log iJ$ against $\log h$, for the reduction of iron sulphosalicylate in solutions of pH : 2.2, 3.2, 4.2, 5.2 and 6.1 At pH 5.2 the lines 1, 2, 7, 10, 11, 11 represent the ratios :

1:1, 1:2, 1:3, 1:4, 1:5 and 1:10 (Fe^{+3} : HSc)

At pH 4.2 the lines 4, 4, 6, 12, 13, 15 represent the above ratios

At pH 3.2 the lines 4, 4, 4, 5, 9, 14 represent the above ratios

At pH 2.2 the line 8 represents the above ratios

At pH 1.35 the line 3 represents the above ratios

All these measurements were carried out at 0.0 v.

Effect of Increasing the Molar Ratio of HSc at pH 4.2

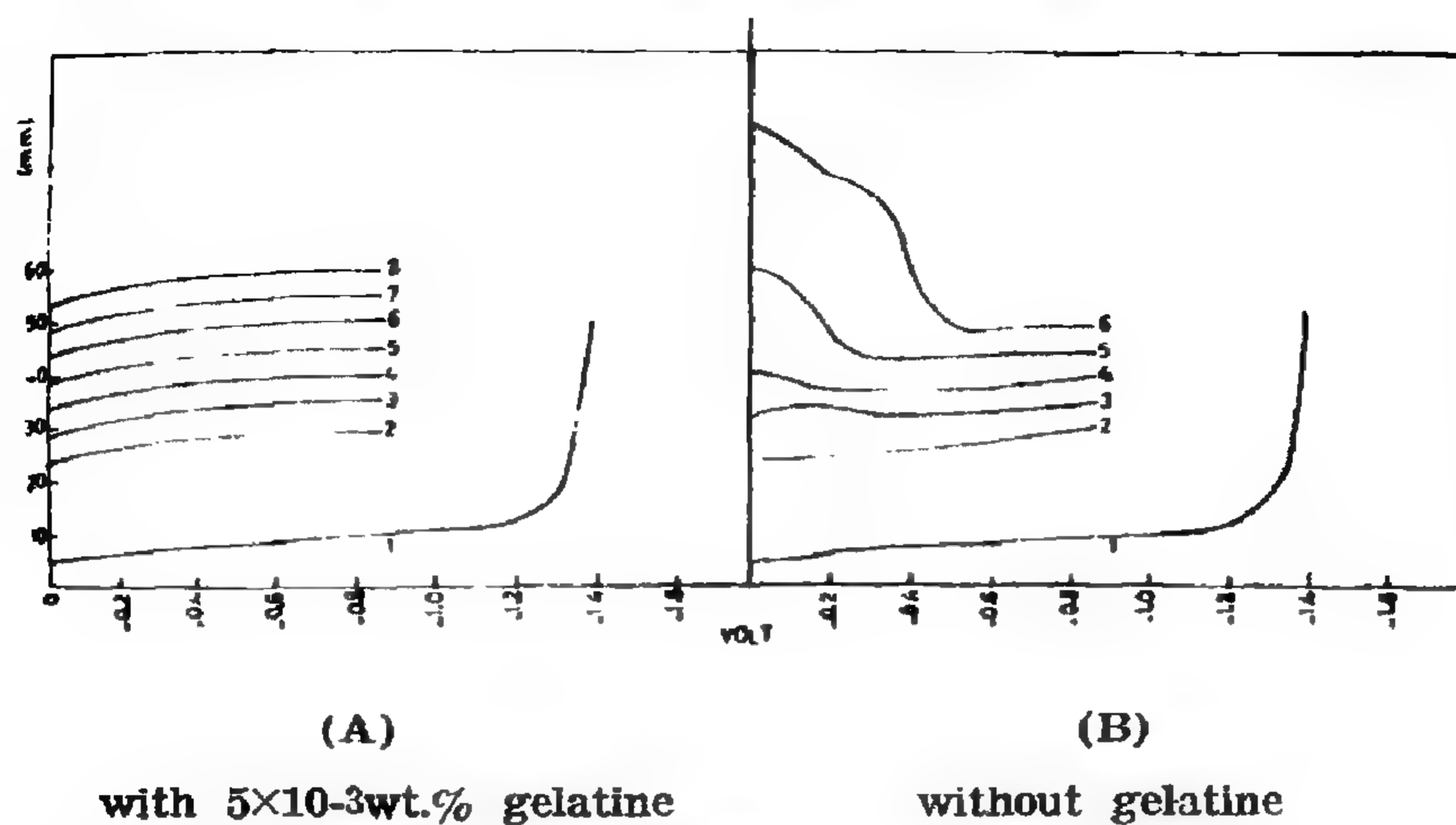


Fig. 7

1. blank

2. 1 : 1, 1 : 2 (Fe³⁺ : HSc)

3. 1 : 3

4. 1 : 4

5. 1 : 5

6. 1 : 10

1. blank

2. 1 : 1

3. 1 : 2

4. 1 : 3

5. 1 : 4

7. 1 : 6

6. 1 : 5

8. 1 : 10

The needle was shifted by 5 mm. between each reading starting from 2.

Effect of Increasing the molar ratio of HSc at pH 5.2

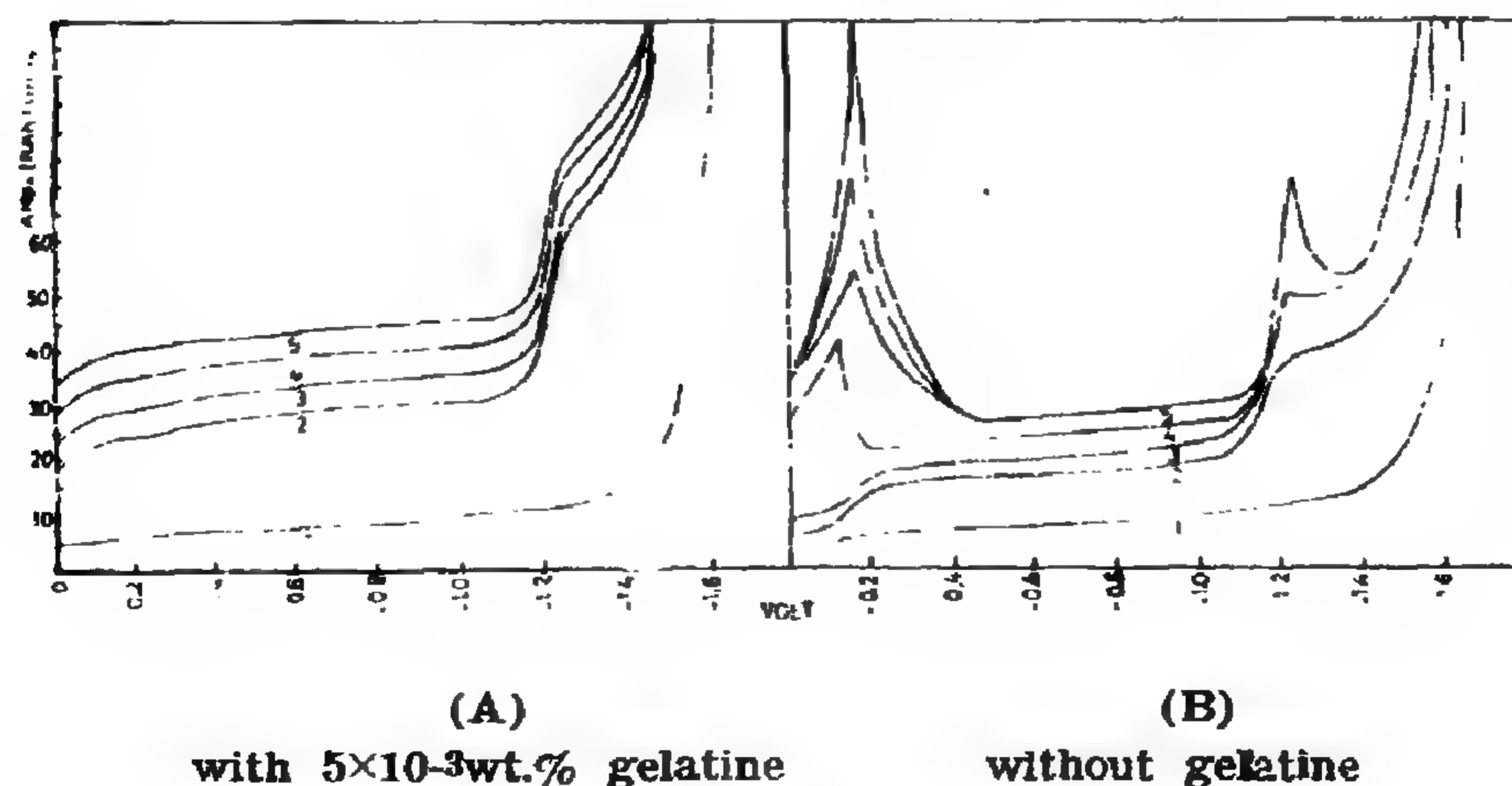


Fig. 8

1. blank

2. 1 : 1 (Fe³⁺ : HSc)

3. 1 : 2

4. 1 : 3

5. 1 : 4, 1 : 5 and 1 : 10

1. blank

2. 1 : 4

3. 1 : 5

4. 1 : 6

5. 1 : 10

The needle was shifted by 5 mm. between each reading starting from 2.

**Polarographic Reduction Waves on Increasing Iron Content and
Constant Molar Ratio of Fe^{3+}/HSc (1:10) at pH 2.2**

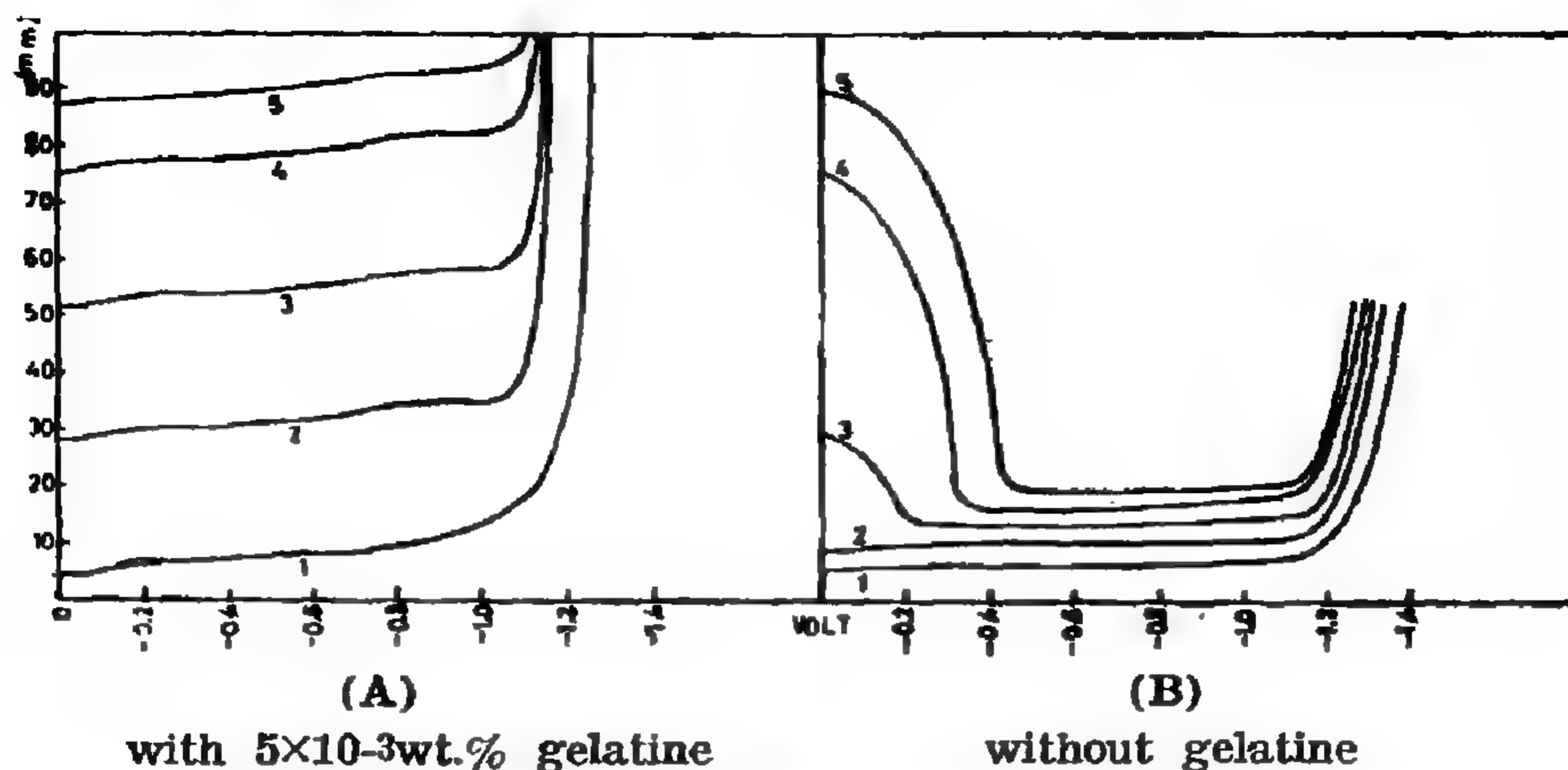


Fig. 5

1. blank
2. $8 \times 10^{-4} M$ (Fe^{3+})
3. $1.6 \times 10^{-3} M$ (Fe^{3+})
4. $2.4 \times 10^{-3} M$ >
- 1, 2, 3, 4 at sensitivity 6×10^{-7}
5. $3.2 \times 10^{-3} M$ >
- while 5 at 1×10^{-6}

1. blank
2. $8 \times 10^{-4} M$ (Fe^{3+})
3. $1.6 \times 10^{-3} M$ (Fe^{3+})
4. $2.4 \times 10^{-3} M$ >
5. $2.8 \times 10^{-3} M$ >

Effect of Increasing the Molar Ratio of HSc at pH 3.2

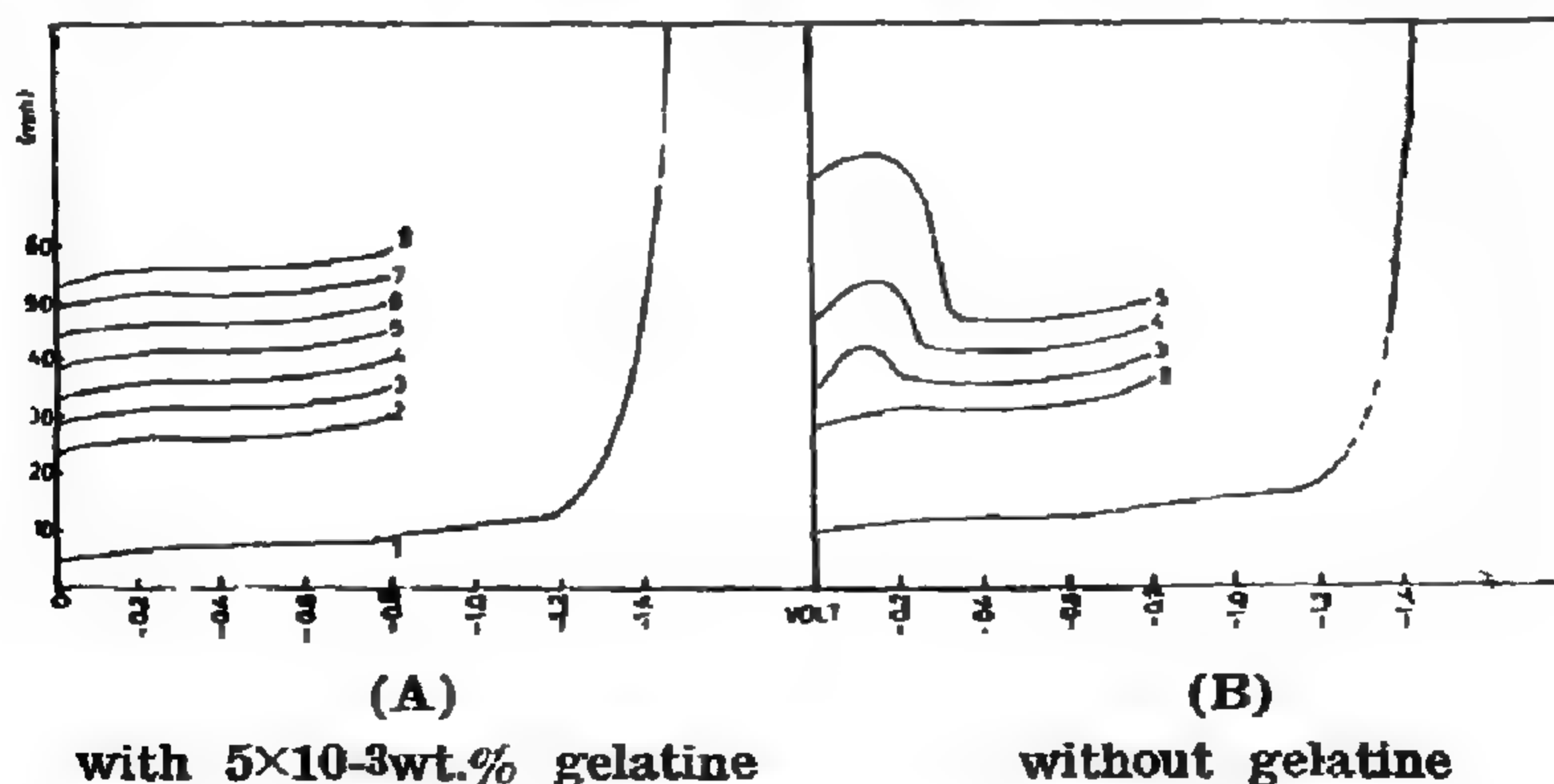


Fig. 6

1. blank
2. 1:1, 1:2, 1:3 ($Fe^{3+} : HSc$)
3. 1:4
4. 1:5
5. 1:10

1. blank
2. 1:1
3. 1:2
4. 1:3
5. 1:4
6. 1:5
7. 1:6
8. 1:10

The needle was shifted by 5 mm. between each reading starting from 2.

In Fig. (5, A) polarographic waves are recorded for solutions of iron-sulphosalicylate of increasing iron-content at pH 2.20. The (Fe^{3+} : HSC) ratio was kept constant at 1 : 10. In Fig. (5, B) the same is shown for solutions containing 5×10^{-3} wt% gelatine.

Fig (6, 7, 8 and 9, A) represent the effect of increasing the sulphosalicylate of the solution on the reduction wave of the iron at pH 3.20, 4.20, 5.2 and 6.10, respectively. The (Fe^{3+} : HSc) ratio was varied as shown while the iron content was kept constant and equal to $8 \times 10^{-4}\text{M}$.

In the complementary figures (6, 7, 8 and 9,B) the effect of the addition of 5×10^{-3} wt. % gelatine on the polarographic waves of these solution is presented.

In Fig. (10) $\log i$ vs $\log b$ plots for the reduction of iron sulphosalicylate in solutions of pH 2.20, 3.20, 4.20 5.20 and 6.10., are shown. Measurements were made at 0.0 v. vs SCE.

The curves of Fig. (11) are the same as above, except that the measurements were carried out at -0.6 v vs SCE.

In Fig. (12) electrocapillary curves are drawn for solutions of pH-values varying between 1.35 and 6.10 For each solution, three curves are given for the pure deaerated supporting electrolyte, (a), for (a) + $4 \times 10^{-3}\text{MHSc}$, (b), and for (b) + $8 \times 10^{-4}\text{M Fe}^{3+}$.

In Fig. (13) electrocapillary curves for the reduction of aquo-ferric iron are plotted for solutions of pH 1.35, 3.20, 4.20, 5.20 and 6.10.

Fig. (14) is a calibration curve showing the relation between percentage absorption of iron sulphosalicylate and the molar concentration of Fe^{3+} in solution.

Quantitative determination of iron (III) polarographically :

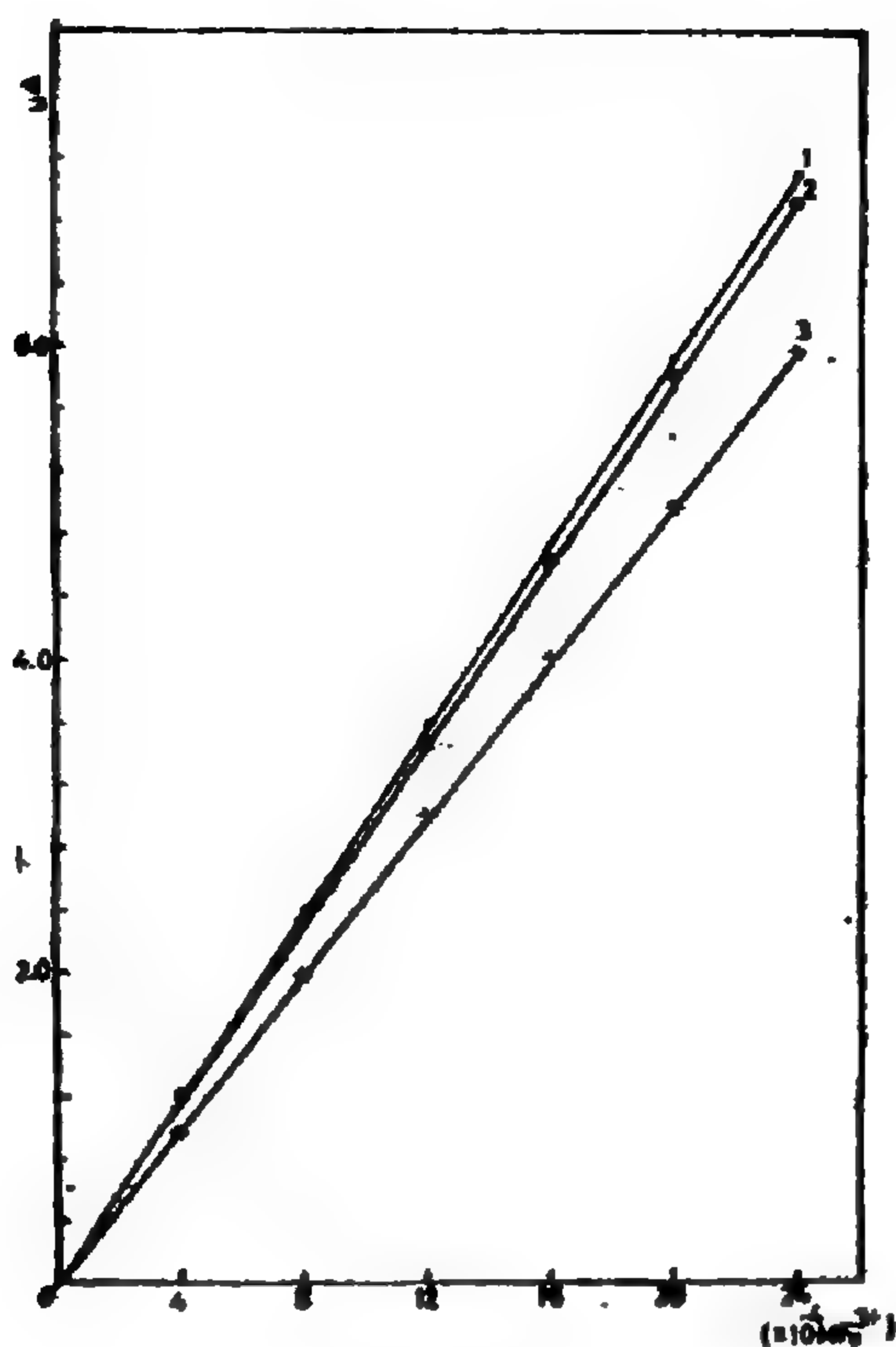


Fig. 3

1. at pH 1.35 2. at pH 2.20 3. pH 3.20, 4.20, 5.20 and 6.10

Variation of the reduction wave height with the height of mercury head at 0.0 and -0.6 v.

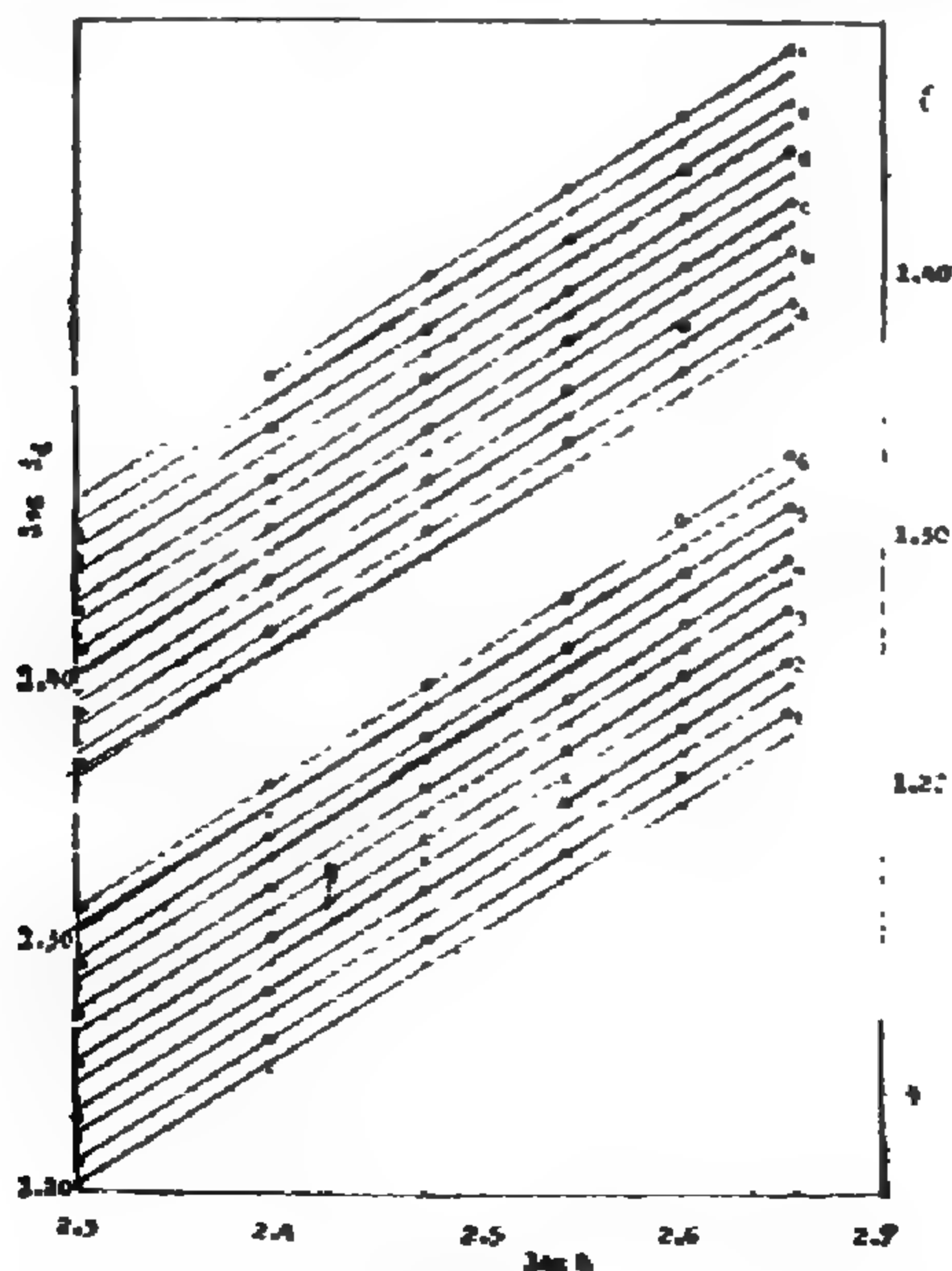


Fig. 4

1, 2, 3, 4, 5, 6; represent the ratios 1:1, 1:2, 1:3, 1:4, 1:5 and 1:10 (Fe^{3+} : HSc) without gelatine at 0.0 and -6.0 v.

a, b, c, d, e, f; represent the above ratios with 5×10^{-3} wt% gelatine at the above voltages.

The curves of Fig. (4) represent the variation of the height of the reduction wave with the height of the mercury head. Measurements were carried out at 0.0 and -0.6 volt vs SCE for solution of (Fe^{+3} : HSc) ratios varying between 1 : 1 and 1 : 10 at pH 1.35.

TABLE II. — *Wave Height of the Reduction of Fe^{3+} Sulphosalicylate as a Function of Fe^{3+} : HSc Ratio*

PH	Fe^{3+} : HSc	Wave Height
1.35	1 : 1	2.45 uA
	1 : 2	2.45 uA
	1 : 3	2.45 uA
	1 : 10	2.45 uA
2.20	1 : 1	2.35 uA
	1 : 2	2.35 uA
	1 : 3	2.35 uA
	1 : 10	2.35 uA
3.20	1 : 2	2.00 uA
	1 : 10	2.00 uA
4.20	1 : 2	2.00 uA
	1 : 10	2.00 uA
5.20	1 : 4	2.00 uA
	1 : 10	2.00 uA
6.10	1 : 6	2.00 uA
	1 : 10	2.00 uA

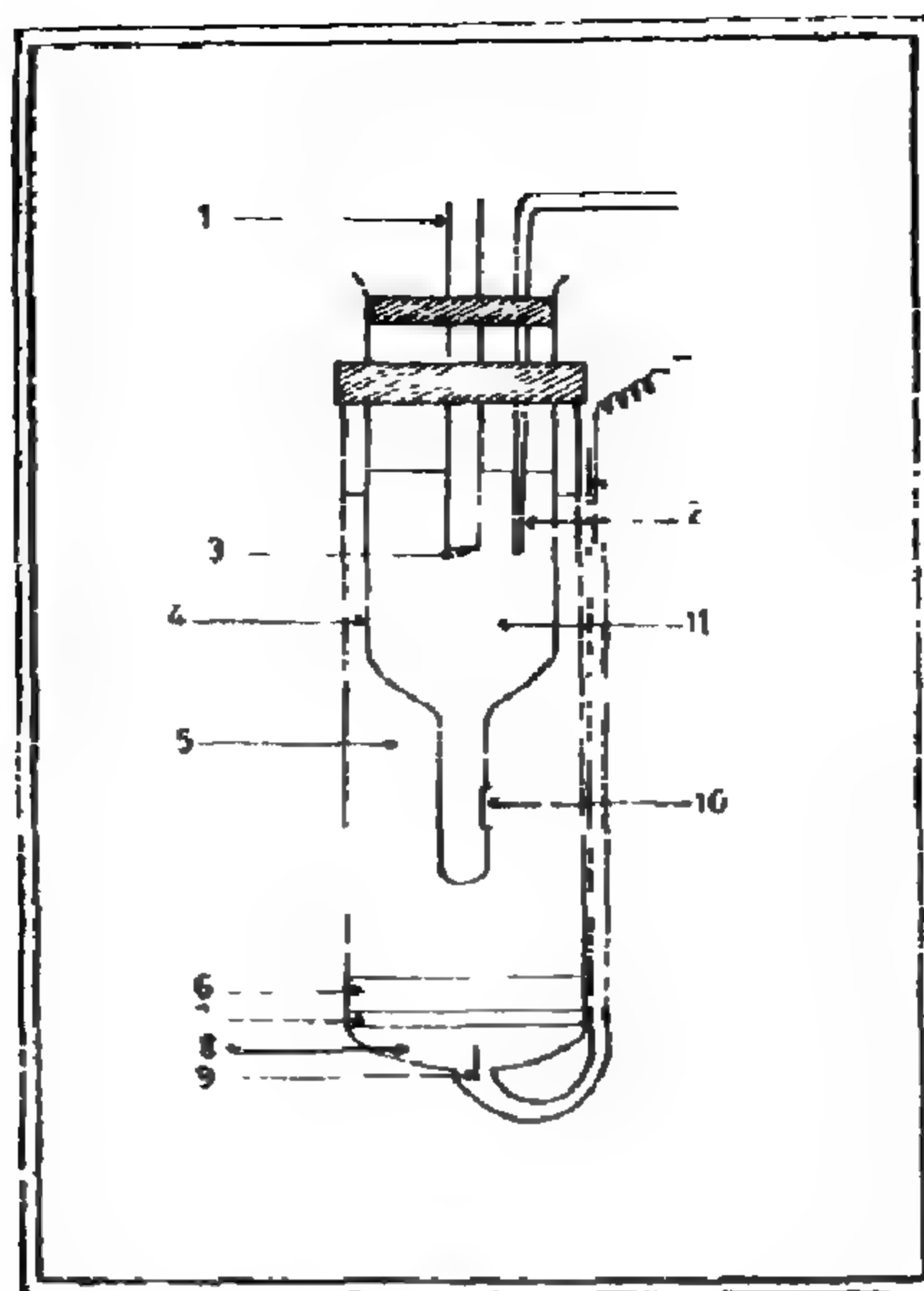
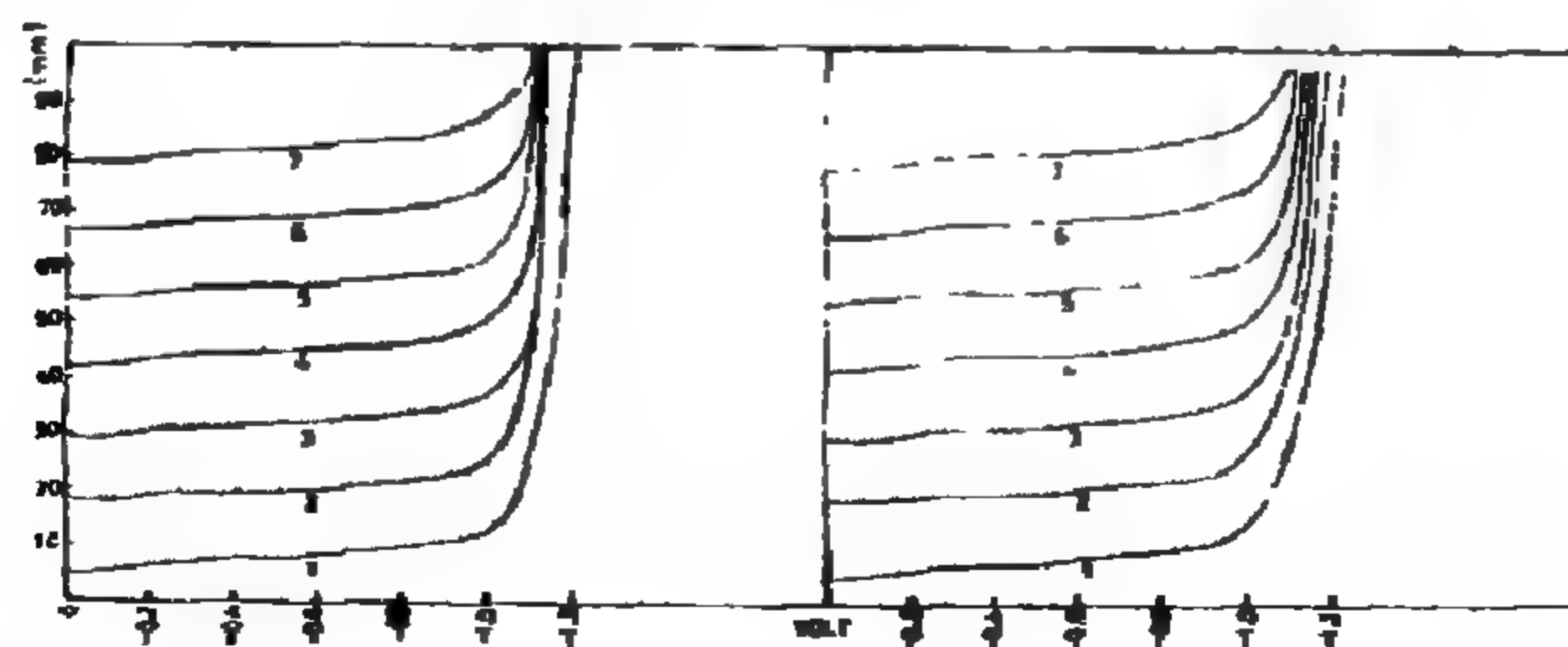


Fig. 1.

Polarographic cell :

- | | |
|---|-----------------------------|
| 1. dropping mercury electrode | 6. solid potassium chloride |
| 2. glass tube bent at 90° for the introduction of gas | 7. mercurous chloride. |
| 3. mercury drop | 8. mercury |
| 4. cell containing the test solution | 9. platinum wire |
| 5. saturated potassium chloride | 10. sintered glass G_4 |
| | 11. test solution |

Polarographic Reduction Waves at pH 1.35 For $Fe^{3+} : HSc$ of 1:1 as a Function of Concentration



(A)
with 5×10^{-3} wt.% gelatine

(B)
without gelatine

Fig. 2

- | | |
|---|----------------------------|
| 1. blank (started from zero voltage and zero current) | |
| 2. $4 \times 10^{-4}M$ (Fe^{3+}) | 5. $1.6 \times 10^{-3}M$ > |
| 3. $8 \times 10^{-4}M$ > | 6. $2.0 \times 10^{-3}M$ > |
| 4. $1.2 \times 10^{-3}M$ > | 7. $2.4 \times 10^{-3}M$ > |

4.—*Deaeration of Solutions :*

Deaeration of the solutions was made by bubbling oxygen-free nitrogen through for a period of 15 minutes. Nitrogen from the cylinder was freed from traces of oxygen by passing it through a column, 80 cm. long filled with a solution of vanadous chloride. The gas then made to pass through two bubblers containing distilled water and the solution under examination, respectively, before being admitted into the polarographic cell. During measurements the gas was made to pass over the solution.

5.—*Preparation of Iron Sulphosalicylate Solution :*

A 0.02 M stock solution of 1:1 ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$) was prepared by accurate weighing of $\text{Fe}_2 (\text{SO}_4)_3 (\text{NH}_4)_2 \cdot 24\text{H}_2\text{O}$ and analar sulphosalicylic acid. The iron content of the solution was determined by titration against standard EDTA solution. The iron sulphosalicylate solution was stored in a dark bottle. From this stock, solutions with other $\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$ ratios were prepared by the addition of the required quantities of the acid from a second stock of 0.08 M.

RESULTS

In Fig. (2, A) polarographic reduction waves of iron sulphosalicylate solutions of molar ratio 1:1 ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$) are shown. The concentration of ferric varied between 4×10^{-4} and $2.4 \times 10^{-3} \text{M}$.

The curves of Fig.(2, B) are the same, except that the solution contains still 5×10^{-3} wt.% galatine. Similar curves were obtained when the ($\text{Fe}^{3+} : \text{HSc}$) ratios were 1:1, 1:2, 1:3, 1:4, and 1:5. The wave height for one and the same iron content was independent of this ratio, as is seen from the values of Table (II).

Curve 1, Fig. (3) represents the relation between the wave height and the concentration of ferric in solution at pH 1.35. Curves 2, 3 are the same for solutions of pH 2.20, 3.20, 4.20, 5.20 and 6.10 respectively. The lines are a linear function of concentration, which suggest the feasibility of the polarographic method for the estimation of iron.

mercury drop. The polarographic cell was immersed in a water thermostat adjusted to ± 0.2 . Unless otherwise stated, measurements were carried out at $30 \pm 0.2^\circ\text{C}$.

2.—Purification of Mercury :

Commercial mercury (pure grade) was made to drop from a fine-bore funnel into a column, 1.5 m. long, filled with a solution of 2% $\text{Hg}_2(\text{NO}_3)_2$ in 5% HNO_3 for some sixty cycles. In this manner metal impurities less noble than mercury were brought into solution. The mercury was then washed several times in a second similar column filled with distilled water. After drying the metal was filtered through perfortated filter paper and subjected to a process of distillation under reduced prassure in an all glass apparatus. The metal was than stored in steamed, dry porcelain bottles.

3.—Solutions in which Measurements were Conducted :

Polarographic current-voltage curves for reduction of ferric suphosalicylate complexes were run in aqueous buffer solutions covering the pH range from 1.35 to 6.10 the composition and pH-values of all these solutions are grouped in Table I.

TABLE I. — *Buffer Composition and PH value of the Aqueous Solutions Used*

PH	Composition of the Buffer Solutions
1.35	0.1 N Hydrochloric acid
2.20	0.01 N Hydrochloric acid and 0.1 N potassium chloride
3.20	0.5 N Acetic acid and 0.1 N sodium acetate, adjusted by few drops of 3 N acetic acid.
4.20	0.5 N Acetic acid and 0.1 N sodium acetate.
5.20	0.035 N Acetic acid and 0.1 N sodium acetate.
6.10	0.050 N Acetic acid and 0.8 N sodium acetate.

The pH-values were measured with the help of the glass electrode on a Radiometer (Copenhagen-Type PHM 25a No 58053, Design 2).

ferric ion was bound to three sulphosalicylate groups. The hydrolysis constant was calculated to be about 10^{-42} at an ionic strength of 1.

Ishibashi, Tanaka and Kawai⁽³⁾ determined the composition and dissociation constant of the ferric sulphosalicylate complex both polarographically and spectrophotometrically. Two different types of complexes were assumed to form; one in solutions of pH lower than 4 and the other at pH's higher than 6. The latter was assumed to be more stable, had a molar ratio 1:3 ($\text{Fe}^{3+}:\text{HSc}$), and a dissociation constant of 2.5×10^{-11} at 25°C.

EXPERIMENTAL

1.—The Polarograph :

Conventional current-voltage curves for the reduction of sulphosalicylate complexes of ferric iron were registered on a pen recording polarograph (OPION, KTS, TYPE 7-77-41B). Unless otherwise stated, the following settings were always used :

Current sensitivity	1×10^{-7} A/mm
Damping	1
Starting voltage	0
Voltage span	0 to -3 v.

The capillary used has the following characteristics :

$m = 1.671$ mg./sec., and $t = 4.20$ sec., both determined in deaerated 0.1 M potassium chloride solution at open circuit potential. The m and t values were the average of three measurements carried out with 10, 20 and 30 drops, respectively.

The polarographic cell used, shown diagrammatically in (Fig. I), was similar to that described by Holleck⁽⁴⁾. A fine porosity G4 sintered glass disc, D, separated the solution under examination, ca 30 cm³, from the electrolyte of the saturated calomel electrode (SCE) used both as anode and as reference. To eliminate polarization effects,⁽⁵⁾ the area of the saturated calomel electrode was made much larger than that of the

POLAROGRAPHIC DETERMINATION OF IRON CONTENT IN INKS

By

ADEL M. FAHMY. Ph. D.

National Center for Social and Criminological Research

ABSTRACT

In the present study the polarography of iron (III) sulphosalicylate complexes were examined in solutions of decreasing acidities. The effect of varying the pH-value of the solution, the molar ratio of iron (III) to sulphosalicylic acid and the presence of surface active substances on the shape of the polarographic waves were studied in some detail.

Conditions suitable for the quantitative determination of iron were established and the method was applied for the determination of the iron content in a number of ink samples.

Comparison was made between the polarographic results on one hand, and the spectrophotometric measurements of the same complexes, on the other.

Introduction :

The success in applying the violet-red colour of iron sulphosalicylate complexes in the identification and determination of ferric iron in chromatographic experiments⁽¹⁾ suggested the application of the same complex(s) for the polarographic determination of iron in ink samples. Pursuit of the literature reveals that little work on iron-sulphosalicylate complex (s) from this stand point has been done.

Banks and Patterson⁽²⁾ studied the yellow iron (III) sulphosalicylate complex formed in neutral and alkaline media. From the variation of the half wave potential with pH and complexing agent concentration, it was concluded that each

« موجز بحث »

علم النفس والقانون

د. عزيز حنا داود

مقدمة :

يتعرض البحث للجانب التطبيقي لعلم النفس في مجال القانون كأحد المعينات في الوصول الى العدالة . ومن المعروف أن علم النفس قدم الكثير من الخدمات في المحاكم في البلاد المتقدمة ونأمل أن يلعب دورا منتجا في دول العالم الثالث .

مسلّمات البحث :

« ١ » من الناحية الاجرائية

- ١ — يعتبر سلوك الانسان ظاهرة معقدة ولا يمكن تفسيره على اساس المعادلة سبب ونتيجة .
- ٢ — يعتبر سلوك الانسان ككل متكامل ينتج عن عوامل متفاعلة بعضها بيولوجي والاخر سيكولوجي والثالث اجتماعي .
- ٣ — وعليه فان سلوك الانسان قابل للتغير في ضوء محدداته .
- ٤ — كذلك يعتبر سلوك الانسان « نسبيا » وليس مطلقا ومن ثم فان تقييمه يخضع للثقافة التي ينتج فيها هذا السلوك .
- ٥ — السلوك الاجرامى ظاهرة طبيعية في كل مجتمع ولو أنه ظاهرة غير صحيحة .
- ٦ — ان منع الجرائم — عن طريق استبعاد المسببات التي تؤدي اليها — يصبح ممكنا في المجتمعات الاشتراكية بخاصة .

«ب» من الناحية النظرية

- ١ — يعتبر علماء النفس الاجتماعيون أن السلوك الاجرامى في معظم مظاهره سلوكا شاذا وعرضا لشخصية غير متوافقة .
- ٢ — أن دراسة الشخصية — في بنائها وتكاملها — يعتبر ضرورة في العلوم الانسانية .
- ٣ — ان طبيعة الانسان محايدة فهي ليست بالخير أو الشريرة ، فكية أو غبية ، مملوءة بالحب أو الكره ، انما تكتسب كل تلك المفاهيم من الارضية الثقافية للفرد ومن الظروف الاجتماعية التي تحيطه .

٤ — وعليه فان فلسفة العقاب يمكن أن تتغير وتتطور من خلال فهم افضل للسلوك الانساني .

الادوار التي تلعب داخل المحكمة :

اولا : دور الدفاع

ويتخلص في تبرئة المتهم او تبرير سلوكه ويكون محكوما بطلب الرزق (كمهنة) وبالسمة الادبية للمحامى .

ثانيا : دور الادعاء

ويتخلص في تطبيق القانون ، وحماية المجتمع من جرائم مماثلة ويكون محكوما بالسمة القانونية وتحقيق المطامح المهنية .

ثالثا : دور المتهم

ويتخلص في انكار الجريمة او تبرير الظروف التي أدت اليها ويكون محكوما بالرغبة في البراءة او رد الاعتبار والقبول الاجتماعى .

رابعا : دور الشاهد

ويتخلص في عرض صور ذهنية لما سبق أن أدركه أثناء الحادث ويكون محكوما بقدرته على الادراك وقدرته على التذكر وبالادافعية للشهادة وباستعداداته الشخصية .

خامسا : دور القاضى .

ويتخلص في اصدار حكم اقرب الى الموضوعية في ضوء الحقائق التي امامه وفي ضوء القانون ويكون محكوما بما قبل في المحكمة من كل جانب وبما قدم من مذكرات ، كذلك بتأثره بشخصيات الموقف (الدفاع ، الادعاء ، الشاهد ، المتهم) وايضا بحالته المزاجية اثناء المحاكمة وبخبراته الشخصية والمهنية .

دور علم النفس :

لا يقتصر دور علم النفس على فهم افضل للسلوك الانساني ، كما لا يقتصر ايضا على تراكم المعارف النفسية ومتابعة نشاط وانتاج علماء النفس عبر التاريخ ، ولكنه يمتد كمركب معقد لحياة الانسان عبر العصور في السلم والحرب ، في الصحة والمرض ، في الحياة العائلية وفي العمل وبمعنى آخر يتضمن دور علم النفس تاريخ الانسان الاقتصادي والاجتماعى والعقلى والثقافى ، فالسلوك الانساني وهو موضوع دراسة علم النفس هو نتاج مركب عبر التاريخ من هذه المحددات .

سيكولوجية الدفاع :

حيث أن مهمة الدفاع تدرج — غالبا — في القطاع الخاص فان نجاح الدفاع وتدعيم مركزه يرتبط بالضرورة بقدرته على تبرئة المتهمين . وبالقدر الذى ينجح فيه الدفاع يزداد الاقبال عليه ويحقق ذاته ومطامحه . من ثم فقد

يدفعه هذا لان يصبح في موقف حرج أمام كل قضية وقد « يلوى الحقائق » وقد يكون عدوانيا ازاء الادعاء والشهود ، وقد يضخم أو يقلل من أهمية وقائع معينة وبمعنى آخر قد يبتعد عن الحق ومن ثم العدالة

سيكولوجية الادعاء :

وظيفة الادعاء من الوظائف الحكومية ، حيث تتبع — عادة — وزارة العدل ، من ثم فهناك الضمان المالى فى صورة المرتب ، كما وأن ممثلى الادعاء عادة ما يكونون من الطلاب الممتازين بكليات الحقوق لكى يشقوا هذا الطريق وعليه فان أمنهم الاقتصادى وتفوقهم العلمى النظرى يجعلهم عادة فى وضع أفضل من الدفاع ، من ثم يرغبون اثناء المحكمة « باعتبارهم حماة القانون » وامتدادا لدورهم الدراسى ، يرغبون فى التفوق على الدفاع وهزيمته ، ناهيك عن قانون الاولية الذى يتيح لهم فرصة الكلمة الاولى ، ومعروف علميا أن من له فرصة العرض أولا تكون له فرصة اعطاء الاثر الاكبر فى مستمعيه .

كل تلك الظروف تؤثر فى شخصية الادعاء (النائب أو المدعى) وقد تجعله متعسفا لا يريد أن يرى وجهات نظر أخرى أو تفسيرات مغايرة لما يقول ، ويحاول تطبيق القانون حرفيا مما جعل هناك قول شائع « بأن القانون حمار » .

سيكولوجية المتهم :

حين يقبض على المتهم فان المحقق عادة ما يستجوبه محاولا انتزاع بعض الحقائق منه قبل أن يحاول التضليل أو التحريف ، وحين يحاصره المحقق بالاسئلة الكثيرة والمتضادة والمتهم فى حالة من الخوف والقلق لا يحسد عليها ، فانه قد يجيب اجابات تسيء اليه نتيجة لعدم تقديره أو ادراكه للموقف ، وحين يسأل ثانياً فى النيابة (المحكمة) فانه كثيرا ما يغير من اقواله التى سبق وذكرها فى التحقيق أما باسترجاعه للموقف أو بتوجيه من محاميه

كذلك أحيانا ما يدفع المتهم لارتكاب جريمة ما تحت وهم مسيطر عليه أو تحت خلل فى الادراك ناهيك عن المصابين والذهانيين والسيكوبات

سيكولوجية الشاهد :

حين يسترجع الشاهد موضوع شاهده معتمدا على الصور الذهنية التى كونها فانه يتأثر بما سبق وادركه وهناك أخطاء فى الادراك ، كذلك حين يعتمد على ذاكرته لاسترجاع ما حدث فانه يتأثر بعملية الكف الرجعى والكفى الصعبدى لاختلاط الخبرات القديمة والحديثة ويشوه هنا من الصور التذكيرية .

كما وان الدافعية لها اثر واضح فى شهادة الشهود فالكبت مثلا كميكانيزم يجعل الشاهد يفعل اشياء أو ظواهر لانها تثير فى نفسه مشكلات خاصة به وبينائه السيكولوجى فينسى اختياريا اشياء قد يكون لها وزن فى الشهادة .

كما وان استعداد الشخص (الشاهد) نفسيا في ضوء فسيولوجيا جسمه؛ وثقافته وقيمه واتجاهاته ومعتقداته والمحارم التي يقتنع بها كلها ذات أثر مؤثر في شهادته .

سيكولوجية القاضي :

مع اننا نطالب القضاء دائما بالموضوعية الا اننا نفضل دائما ان العلوم الانسانية ومن بينها علم النفس وعلم القانون لا تخضع لمنهج موضوعي بالمفهوم الموجود في العلوم الطبيعية أو البيولوجية ، حيث يمكن التحكم في الظاهرة المراد دراستها وتثبيت المتغيرات الاخرى في الموقف . وفي العلوم الانسانية يصعب ان لم يستحل ذلك . فالسلوك هو نتاج لمتغيرات غير محدودة ولخبرات كثيرة ممتصة .

ولا يعنى هذا ان القاضي لا بد وأن يكون متحيذا ... لا فدخل العنصر الذاتى في الحكم لا يعنى « التحيز » لاننا نعتبر التحيز « عمل ارادى » يراد به تشويه الحقائق أو تعديلها بوعى لخدمة أحد الاغراض أو لخدمة أحد الطرفين في القضية .

ونحن نلاحظ دائما أن القانون واحد ولكن التفسيرات والاجتهادات من جانب القاضي والتأثر الشخصى في ضوء خبراته وثقافته واحاسيسه وضعيره كلها عوامل ذاتية تلون حكم القضاء وهذا امر طبيعى ما دمنا نتعامل مع الانسان .

ثم ماذا ؟

علينا بدءا أن نقر أن السارق أو القاتل انما يقوم بهذا الفعل لعدم قدرته على اشباع حاجاته البيولوجية والنفسية وقد يقول البعض ان هناك أفرادا يسرقون ويقتلون وحاجاتهم مشبعة وهذا صحيح ... وفي هذه الحالة فان هؤلاء الافراد يعيشون في حالة اغتراب عن المجتمع وينقصهم الاحساس بالانتماء ... من هنا فان العبء الاكبر (كعمل وقائى) يقع على جانب التربية — تربية المواطن — بحيث تنمو لديه سمة الانتماء وسمة السواء وتكون حاجاته مشبعة ولا يتأتى هذا الا بالتربية الاشتراكية .

- 8 — McKELLER, P., A textbook of human Psychology, 1952, Cohn and West Ltd., London.
- 9 — STAGNER, R., Psychology of Personality, 3rd ed., 1961, McGraw Hill Co., N. Y. & London.
- 10 — The Sudan Law Journal and Reports, 1959.
- 11 — WEINBERG, S. K., Society and Personality Disorders, (England Cliffs, N.Y.). Prentice-Hall, Inc., 1952.

happens when the individual is alienated from society, when he views his fellow - men as opponants. In such a case there is no common good, each individual seeks his own good using his own means. Such symptoms exist in compatitive capitalist societies. To overcome this we have to build an individual who sees himself as a part of the whole community, we have to acquire the sense of belongingness.

There is no «individual good» and «common good» existing seperately. The «individual good» lays there in the «common good». In short we need «Socialist Education».

A. H. D.

*Assist. Prof. Psychology
Faculty of Education
Ein Shams University*

REFERENCES

- 1 — ASCH, S. E., Forming Impressions of Personality, J. Abn. and Soc. Psychol., 1946, XLI.
- 2 — AZIZ HANNA, Witness Psychology, (Book review), The National Review of Criminal Sciences, No. 2 July, 1968, Vol. XI.
- 3 — HARVEY, C. P., The Advocate's Devils, 1958, Stevens & Sons Limited, London.
- 4 — HENDERSON, D. K., Psychopathic States, W.W. Norton & Co., Inc., 1939, N. Y.
- 5 — HENRY CECIL, Unlawful Occasions, (Michael Joseph, London), 1962.
- 6 — HILGARD, E. R., Introduction to psychology, 3rd ed., The Sensory basis of Perceiving, Harcourt, Bruce & World, Inc., 1962 N.Y.
- 7 — LUND, S., The psychology of belief, IV, The Law of Primacy in Prosecution, J. Abn. and Social Psychol., XX, 1925.

said and written by each party — the sentence. We always consider that one of the most influences that characterize a good judge is objectivity. Objectivity is an abstract phenomenon in human behaviour. We can be objective when we deal with substances and materials... in other words, we can be objective when we treat natural sciences, also biological sciences. We seldom objectivity when we deal with social sciences and humanities. Meanwhile the judge cannot eliminate the subjective element. This does not mean that he is necessarily biased, no because «bias» means «the intention to do» «the intention to twist facts» «the intention to overestimate or underestimate certain things for the sake of one party...» but what we are proposing here, the human element, the personality of the judge. The judge is a human being, he is affected by other personalities in a way or another, the personality of the prosecutor, the personality of the advocate, the personality of the accused, the personality of the witness, and last but not least, his own personality, his temperment, his mood, and his past experience.

We do not need to say that two judges differentiate when they assess the sentence in the same case, although they are governed by the law and professional practice, yet they are different personalities. In other words they got different psychological make-up.

Because the judge often plays the conservative role we find that from time to time he may betray his weakness, but since he represents the tradition of the law he is forced to remember always, and never forget, that the law is puritive which is a difficult psychological position.

So what ?

A criminal act is a depensive act. A man steals because he is in need, a man kills somebody because he is making life difficult for him. So instead of punishing the act let us first prevent the act by satisfying the needs of the individuals. Making life easy, satisfying the biological and social needs will just open the way for the individuals to engage in productive activities.

Sometimes we find individuals, despite of the fact that their needs are satisfied, they steal or engage in criminal acts. This

fluctuate within one individual in the light of the situation. So we expect illusions in the perception of the witness.

Another decisive element is that of the memory of the witness. The witness recalls his evidence through images. These images are affected by what we call proactive and retroactive inhibition. We mean by «Proactive inhibition» that : Prior perceived material interferes with the recall of new material perceived by the witness. It is proactive because it affects the recall of later perceived material. We mean by «Retroactive inhibition» : The interference with retention of the old perceived act by the new perceived or learned material. It is retroactive because it affects the recall of prior perceived material.

Motivation for giving the evidence is another element in the psychology of witness. We find that the preceding two elements — perception and memory — affect the evidence as a matter either of physiological processes affecting the perception or of interference between new and old material reflecting on the memory images. According to the principle of repression, certain of our memories become inaccessible to recall because of the way in which they relate to our personal problems. The witness may be motivated by repression, as he may not recall certain images because their recall would in some way be unacceptable to him.

Last but not least the personality disposition of the witness affects his evidence. Every individual has his own personality disposition which is resulted from different complex components such as the culture, the sub-culture, hereditary factors, past experiences, beliefs and taboos, attitudes and values... etc.

Meanwhile the behaviour of a person — overt or covert — is a complex phenomenon owing to all these factors with their interactions. So we have to peep into the witness's personality to get better understanding of his personality disposition in order to assess and interpret his evidence in the court.

Psychology of Judge :

One of the most difficult roles in the court is that of the judge. He has to induce and assess — through what has been

in the act, sometimes the accused commits his crime under a genuine belief that the deceased was a ghost.⁽¹⁾ Some other times under false illusion, let aside, neurotics and psychotics, because they suffer from a true psychological disorder which interferes with the process of socialization. A very similar picture is sketched by Henderson,⁽²⁾ with emphasis on the immature character of the behaviour.

From every point of view, it is clear that the «psychopath», irrespective of his particular type, is a person who cannot accept things as they are ; he is unable to fit into the life of the society, but tends to lead an independent, individualistic type of existence with no thought or feeling for his family, his friends, or his country. He is blunted emotionally as many a schizophrenic, he shows a «belle indifference» equal to that of the hysteric, an absence of judgement and reason as great as that of a wayward spoiled child. With all his faults, for a time he may prove very charming, but as his attraction fades, bewilderment, pity and alarm arise when it becomes evident that maturity is exerting no mellouring influence.

Social approval is a very decisive factor or urged motive for delinquents and criminals who are not mentally disturbed but socially maladjusted. So philosophy of punishment should face this phenomenon.

Psychology of witness :⁽³⁾

The witness is governed by his perception, memory, motivation and personality disposition.

Perception is governed by senses. Senses are affected by stimuli : There must be a certain amount of difference among stimuli before one can be distinguished from another. «The minimum amount necessary to tell stimuli apart is known as the difference threshold».⁽⁴⁾ Thresholds vary with individuals and

1) The Sudan Law Journal and Reports, 1959, P. 1.

2) Henderson, D. R. Psychopathic States, W. W. Norton & Co., Inc., 1939, N.Y., PP. 128 - 9.

3) Aziz Hanna, Witness psychology, «Book review», The National Review of Criminal Sciences, No. 2 July, 1968, Vol. XI PP. 342 - 66.

4) Hilgard, E. A., Introduction to Psychology, 3rd edition, The Sensory basis of perceiving, Harcourt, Brace, & World, Inc., 1962, N. Y. P. 223.

Psychology of the accused :

Delinquent behaviour and criminal behaviour are defined by society and the law. A young person is designated delinquent, an older person criminal, when his behaviour violates the rules and standards of society. If a boy is brought up in a clan of thieves, he will develop a habit to steal. He identifies himself with his father and he is accepted in that minor society as a sold, intelligent person, although he is rejected in the major society as a criminal.

Stagner⁽¹⁾ says : «We can think of the society as the determiner of personality breakdown and mental illness, hence, that the society itself is, in a sense, pathological.

«The individual personality is in the main, a mirror of the culture ; and the culture is, in essence, a composite of the personalities which exist within it.»⁽²⁾

Weinberg⁽³⁾, indicates that the delinquent or the criminal is «a product of a particular subculture which sanctions activities that are considered antisocial or inadequate by the larger society».

When the accused is under arrest, the interrogator tries to elicit from him a confession that he committed the act. The accused finds himself cornered because of the several questions surround him. Because he is afraid, worried and alienated, he misperceives the whole situation, meanwhile he may react or he may give responses which condemn himself. In the court the accused tries to correct or deny what has been said in the interrogation, because when he recalls what has been said or when he recalls his memory images in an evaluative way-especially under the instructions of his advocate, he finds himself guilty or he finds himself given a confession. The law puts the accused at a disadvantage.

Besides the motives of the accused which play a great role

1) Stagner, R., Psychology of Personality, 3rd ed., (1961) McGraw Hill Co., N. Y. and London, P. 516.

2) Ibid., P. 533.

3) Weinberg, S. K., Society and Personality Disorders, (England Cliffs, N.Y.) Prentice-Hall, Inc., 1952, P. 288.

regularly as an official employee. Meanwhile it is a matter of self-prestige.

Prosecutors were the best scholars in faculties of law among students. They got such positions because of their academic career. Consequently they try to reinforce their prestige in the Court in the same way as it was in the Faculty of Law. They are supposed to be «Guards of Law».

Besides this background, it was found generally in the presentation of court cases, that the prosecutor has the priority to speak which enables him to be impressive and expressive owing to the law of primacy, and he gets the advantage of affecting the judge and the audience. This also reinforces his self assertion and self-realization.

Asch⁽¹⁾ says : «It was found that the material presented first was considerably more influential than that presented second in determining what were thought to be the principle personality characteristics of the individual described.»

Lund⁽²⁾ adds : «If the law of primacy is operative, we could find a constant bias in favour of the prosecution's position, since it always has the advantage of first position.» While the lawyer of the plaintiff is reviewing his case and making his appeal the belief of the jurors is already in the process of formation, and they are not to be dissuaded from their position by an equal amount of evidence or persuasive appeal on the part of the defendant's lawyer, according to the law of primacy.»

These circumstances may affect the personality of the prosecutor in a way or another, it may make him a bit dogmatic. He does not want to see other alternatives, variables, and rejects other interpretations in applying law, which makes some persons say that «the law is an ass.» Which means the rigidity and arbitrary application of law.

1) Asch, S. E., «Forming Impressions of Personality», J. Abn. and Soc. Psychol., 1946, XLI, PP. 258 - 90.

2) Lund, S., «The Psychology of Belief». IV, The Law of Primacy in Persecution, J. Abn. Soc. Psychol., 1925, XX, 183 - 91.

may be subjective and not objective in order to back the accused from being punished. This empirical phenomenon decreases the opportunity to deal with justice.

Harvey,⁽¹⁾ in his book «The advocate's devil», mentioned the following imaginary debate on this subject «Moral landscape» between the case-hardened practitioner and a high-minded layman :

H-ML : But how can you put your client into the witness box when you know he is not going to tell the truth ?

C-HP : I never said I knew he wasn't going to tell the truth. I simply told him not to answer any question he wasn't asked. We always give that advice.....

H-ML : You're running away from the point. In the case we are discussing you know perfectly well that your client has taken a commission from the other side and you do your best to get him to conceal the fact. It's tantamount to fraud.

C-HP : Good gracious no ! You don't commit fraud by keeping silent. Fraud consists of saying something which you know to be false : not of not saying something which you know to be true. I only tell him not to mention it unless he is asked about it. Of course, if he is asked he will have to tell the truth.

H-ML : But you take care not to ask him yourself !

C-HP : Of course I do. I'm not appearing for the other side !

H-ML : Well, that's just the sort of argument I should expect from a lawyer.

Psychology of prosecutor :

It is not a matter of earning a living that governs the prosecutor's behaviour in the first place, because he gets his salary

1) Harvey, C.P., «The Advocate's Devil», 1958, Stevens & Sons Limited, London, pp. 103 - 4.

ledge quantitatively and qualitatively; on the other hand, the tremendous implosion of human values which arise conflict between the individual's desire for dignity and integrity and society's needs for security and order. Psychology and law have now become a battleground upon which conflict must find resolution for the welfare of both the individual and the society.

Today we must accept both law and psychology as intellectual partners serving all human society to adjust and accommodate mankind to live as one family on earth. Here lies the real influence of psychology on law. Psychologists and lawyers must now accept interdependence with each other and common service to mankind.

Let us peep for a while into the personalities of those men playing their roles in the courtyard to get better acquaintance with their motives and psychological dispositions in the light of their roles and functions as human beings reflecting consciously or unconsciously the history of mankind culturally, economically and socially.

Psychology of advocate :

We do not need to say that earning a living through one's job makes the individual very alert towards success in such a job, especially if it is in the private sector than in the public sector. This is the case of advocacy as a private profession more or less. Success in the profession of advocacy means the efficiency of the advocate to prove that the accused is not guilty according to law and according to his experience through practice. However, success crowns the advocate's reputation. Meanwhile, in order to earn a living, you have to succeed in your job. In other words, in order to earn a living you have to prove that the accused is not guilty. This formula makes most of the advocates in a very awkward position. Some of them suffer from «frustration or failure phobias».

This psychological disposition may reflect overt or covert patterns of behaviour, perhaps the advocate may exercise a hostile or aggressive attitude towards the prosecutor, other times he may twist the facts to achieve his goal, or he may over or under estimate certain incidents or events....., in other words, he

- c, His motivation for giving the evidence.
- d, His personality disposition.

5) The role of the Judge :

The judge tries in a very objective way — through the data collected — to decide whether the accused is guilty or not, then he tries to assess the sentence — if the accused is guilty — which is suitable to both the crime and the accused. He is governed by certain considerations :

- a, What had been said in the court by each party.
- b, What had been written about the case.
- c, His inner censor which makes him objective or biased.
- d, The effect of the personality of the advocate or the prosecution on him.
- e, His personal relationship with the prosecution or the advocate.
- f, The impressions left by the witness or the accused on him.
- g, His temperment at the time of the trial.

The role of Psychology :

The role of psychology in the true sense of the word, is not the role through which psychology enriches better understanding to the human behaviour only ; nor is it, the accumulation of the history and biographies of famous psychologists. All these things are only a part in the role of psychology. The role of psychology is really a complex synthesis of man's life through the ages, in peace and in war, in sickness and in health, in his family life and in his job, in other words, the role of psychology involves the history of the economic, social, intellectual, and cultural life of human beings.

Two major forces surround human beings nowadays, on the one hand, the tremendous dynamic explosion of human know-

- a, This is the job which makes him earn his living.
- b, Saving the accused reinforces his reputation as an efficient advocate.
- c, Saving the accused gives him satisfaction and reinforces his self-assertion & prestige.

2) The role of the prosecutor :

We can concentrate his job functions in these terms :

- a, Application of law.
- b, Protection of the society.
- c, Establishing the guilt of the accused.
- d, Preventing similar crimes through fear of similar punishment.

He is governed by certain considerations :

- 1 — Establishing the guilt of the accused reinforces his reputation as a guard of law.
- 2 — Establishing the guilt of the accused helps in realising a certain level of aspirations and promotions.

3) The role of the accused :

The accused tries to deny or to rationalize the crime. he is governed by certain considerations.

- a, He wants to save his life from death or prison or other punishment.
- b, He wants a sort of rehabilitation by being innocent.
- c, He wants social approval.

4) The role of the witness :

The witness is brought before the Court in order to recall the facts of the case. He is governed by certain considerations.

- a, His perception of what had happened.
- b, His memory by which he recalls the images of the concerned situation.

absolute judgement, but it is relative within a certain criteria in a particular culture.

- 5) Criminological behaviour is a normal phenomenon both in developed and undeveloped countries, that does not mean that it is a sane phenomenon.
- 6) Preventing crimes — by eliminating factors leading to it — is a necessity especially in Socialist Countries.

B) Theoretical postulates :

- 1) Social Psychologists consider Criminological behaviour in most of its aspects as abnormal behaviour, and it is a symptom of a maladjusted personality.
- 2) The study of personality — structure and integration — becomes a necessity in Humanities.
- 3) The human nature is a neutral phenomenon, it is not good or bad, intelligent or stupid, full of virtue or vices, and last but not least full of love or hate. All these concepts are acquired from social surroundings in a particular society.
- 4) Consequently the philosophy of punishment is modifiable and is developing continuously through better understanding of behaviour, because punishment has no deterrent effect.

If we have considered the above postulates, operational and theoretical, let us pass through what is going on in a courtyard, in order to diagnose the different roles played in it; and to discover how can psychology participate with his role too in this play.

Different roles played in the courtyard :

1) The role of the advocate :

In a very broad sense, we can say that the advocate tries to save the accused according to law and professional practice. He is governed by certain conditions.

Kendler, together with Deutscher and Chein, assisted in the preparation of the evidence supporting the appeal. The latter two psychologists obtained a consensus of informed opinion as to whether segregation is harmful to the persons segregated. A questionnaire and covering letter were sent to 849 social scientists. This group consisted of all members of the American Ethnological Society, members of the Social and Personality Psychology branches of the American Psychological Association, and Sociologists who had major or dominant interests in race relations or Social Psychology or who had published research on race relation in two of the principal sociological journals during the period 1937 - 1947. Kendler reported that of the 517 social scientists who replied, 90 percent indicated their belief that segregation had determinantal effects on the segregated groups even if equal facilities were provided. Only two percent replied negatively, (the remainder had no opinion or did not answer this question).

Meanwhile, Psychology can perform in developing and underdeveloping countries some aids in the Courtyard, it helps to discover what the law is searching for..... Justice I mean.

Postulates :

A) Operational postulates :

- 1) We consider the behaviour of human beings as a complex phenomenon, it cannot be interpreted by the so-called «cause & effect». We have to look at the behaviour through a multi-dimensional approach.
- 2) We consider the behaviour of human beings as a whole integrative product resulted from different integrative factors, biological, psychological and sociological.
- 3) Consequently, we consider that the behaviour of the individual is a modifiable phenomenon in relation to the different modifiable variables that surround the individual especially in his society and in any particular situation.
- 4) We consider also that the behaviour of human beings is relative, in other words, it is not good or bad, wrong or right, accepted or rejected, moral or immoral in an

PSYCHOLOGY AND LAW*

Dr. AZIZ HANMA DAOUD

Assist. Prof. Faculty of Education

Dep. of Psychology, Ein Shams University

Introduction :

We do not need to say that psychology as a science which aims to study behaviour of «Human beings» has several roles and techniques in application. It helps in each domain which deals with human beings. In the army as in industry, in management and administration as in education, and last but not least in medicine as in law.

We do not need to say also that in all these domains psychology can shoulder great responsibility at one hand, and can give help to authorities on the other hand.

It happened, that psychology played some distinguished roles in Law — as in other domains — in advanced countries such as Sweden, Western Europe, besides the services given in the U.S.A. and U.S.S.R. As an example let us propose this case of anti-negro discrimination in the U.S.A., Kendler (1950)⁽¹⁾ reported a legal dispute arising from a railway company's refusal to serve a negro in one of its dining cars. The company concerned subsequently made special provision by setting up a table, separated from the rest of the dining compartment by a five-foot partition, for the service of coloured people. They argued that this special provision satisfied the requirements of the law ; though discrimination is illegal, segregation does not constitute discrimination provided facilities are equal. A district court upheld this view that the change did satisfy the legal requirements. Appeal was made to the Supreme Court.

«This article is an approach to introduce Psychology in the Courtyard, it deals with headlines, each point needs intensive study.»

- 1) Mc Kellar, P., «A textbook of human Psychology, 1952, Cohen and West Ltd., London, PP. 348 - 9.

عدد خاص من :

المجلة الجنائية القومية

سيخصص العدد القادم من المجلة الجنائية القومية (نوفمبر سنة ١٩٧١) لنشر المحاضرات التي أقيمت في البرنامج الاقليمي للامم المتحدة في تخطيط الدفاع الاجتماعي الذي قام بالاشراف على تنفيذه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة في الفترة بين مايو - يوليو سنة ١٩٧١ .

كذلك سينشر في العدد تلخيص للبحوث التي قدمها الدارسين بالبرنامج وهم من رجال الشرطة والقضاء والسجون بالدول العربية والافريقية .

ling the behaviour of people, such stigma must be only during the period between conviction and release from the institution.

To achieve this, it is again the duty of the state and its officials and private agencies to educate the public in the importance of accepting a released prisoner as a member of social groups in a society. They must know that if those who have criminal records are a real threat to the society, that threat, is increased as their personal lives become disorganized.⁽⁹⁶⁾

The public will not be easily reached and taught unless all public and private agencies, concerned with the problem of ex-prisoners, cooperate and plan an intense program. This program must be carried out by means of discussions through the radio, television and newspapers. Finally, the religious men must share the duty of teaching the public that it is unfair that an offender pays twice for his crime and that rejecting an exconvict for his whole life is inhuman and severe enough to turn him into a real enemy of society. They must also bring to the minds of people the proverb which is emphasized in Christianity and Islam, that "It is our duty to hate the sin but love the sinner."

96) Rubin, Sol, op. cit., p. 150.

which are not designed to rehabilitate the offenders, but instead expose them to discrimination and humiliation, should be abolished. As Sutherland says, "Perhaps the most serious consequence of punishment to the offender is the loss of self-respect. Real efficiency in dealing with criminals involves not only the stopping of specific violations of law but the accomplishment of this result without the loss of other values."⁽⁹³⁾

This fact seems to be known to legislators who attempted to avoid the attachment of stigma to the defendant by adopting legal devices as the Brooklyn Plan for young first offenders, or the unofficial probation for juveniles. By this device, the offender is put on probation without being convicted.⁽⁹⁴⁾ However, such device is criticized, because the defendant is put on probation without proof that he is guilty. In addition, in case of provoking probation it may be difficult to prove his guilt.

Instead of using such criticized devices, the legislator ought to solve the problem directly. If he is really willing to avoid the offenders the attachment of stigma, the deprivation of civil rights ought to be abolished, with civil death at the top of the list of such deprivations. However, if the deprivation of a certain right is deemed necessary, it must be limited to inmates during institutionalization. Once a prisoner is released he must automatically restore all his rights. The deprivation of civil rights which is applied to those exconvicts who live side by side with other citizens will offer nothing except discrimination and rejection. If the legislator aims to protect the community by such deprivations, this protection cannot be achieved where excessive limits are imposed upon his conduct and status.⁽⁹⁵⁾

As a general rule, public employment should not be denied for those who have a criminal record. This policy, and only this, will encourage employers to hire offenders for private employment. We want to stress that the rehabilitation of offenders is the duty of the community. Everyone must participate, and the share of the public is to accept offenders, who have served their terms, in the social life. If stigma is required for control-

93) Sutherland, E., and Cressey, Donald, «Principles of Criminology», op. cit., p. 319.

94) Tappan, Paul W., «Crime justice and correction», op. cit., p. 550.

95) Tappan, Paul W., «Loss and restoration of civil rights», op. cit., p. 88.

lack of inner containment against the ordinary pressures.⁽⁹¹⁾

In short we must be aware of the fact that social stigma provides exconvicts with a poor conception of self, and by stigmatizing them we are indirectly pushing them to the alley of crime. Instead, we must help them to acquire self confidence and a good self concept which will enable them to achieve true rehabilitation. To do this we must accept them, give them a new chance to reintegrate into the society, and, if possible, encourage them to live a law abiding life.

Conclusion

Social stigma, as has been shown, creates a real problem. While indispensable for controlling the behaviour of the individuals, it acts as a barrier against the rehabilitation of those who once committed a crime.

A problem as this which involves a great percentage of the population is worthy to be given more efforts. But, in fact, there are very few studies in this respect as compared with other subjects of criminology. The sparse study and data concerning the problem may be "another sign of rejection and lack of concern."⁽⁹²⁾

Therefore, we may first recommend intense studies that throw enough light on the problem and which may indicate the most appropriate solutions to be applied.

Nevertheless, we are able to ascertain that all the efforts which are performed to rehabilitate offenders, while serving their terms, are not enough. To rehabilitate an offender completely we must help him to reintegrate into the society and to be a member of a law-abiding group among whom he can acquire social status.

This goal cannot be achieved unless the state begins to take the first step. The penal law must be modified. All penalties

91) Reckless, Walter C. «The Crime Problem», 3rd ed., Appleton-Century-Crafts, Inc., New York, 1961, pp. 346 - 353.

92) Rubin, Sol., op. cit., p. 154.

association with criminals (exprisoners) and recidivism. Therefore, it is true that the prevention of further commission of crimes requires the exprisoner's integration into the society which cannot be achieved by correctional measures alone. In fact this is the duty of the whole community.⁽⁸⁶⁾

3. Social Stigma and Self Concept :

It is true that we act in the presence of others in a different and more conservative way than in the isolation. In the presence of others we try to act as they expected us to do. Thus, social expectancy is a powerful factor which influences and shapes our activities.⁽⁸⁷⁾ For example, if a person in the days of the Roman Empire was considered a slave, he had to conceive himself as thus, and must act as it is socially expected for a slave to do.

Therefore, many sociologists correlate between social expectancy and self-conception, and emphasize that the latter is deeply affected by the former. Cooley, by what he called the "looking glass self", has showed that one conceives his picture through its reflection from his social group.⁽⁸⁸⁾ Merton emphasizes the same meaning by saying that the values of the "significant others" constitute the mirrors in which individuals also see their self image.⁽⁸⁹⁾

Hence, when an exconvict is constantly viewed and treated by others as a criminal his conception of self will be distorted.⁽⁹⁰⁾ He will probably act in accordance with others' expectations and may continue in his criminal career.

In a study made by Reckless and Dinitz, they found that a good self concept acts as insulation against deviant behaviour. On the other hand, a bad or poor self concept represents the

86) Tannebaum, Frank, op. cit., p. 475.

87) Landis, Paul, op. cit., p. 59.

88) Cooley, Charles, H., «Human nature and the social order», p. 184.

89) Merton, Robert, op. cit., p. 254.

90) See in this meaning Abu-Laban, B., «Self conception and appraisal by others», *International Journal of Sociology and Social Research*, Vol., 8, 1, October 1963, p. 321.

the stigma⁽⁸¹⁾ and it will be impossible to rehabilitate them if the groups surrounding them remain criminal in orientation.⁽⁸²⁾

Therefore, the criminal conduct of such individuals will be inevitable, in spite of all efforts of rehabilitation that have been done for him. To rehabilitate offenders we must prevent their association with other criminals and this will not be possible unless they are assimilated into the society and treated as law-abiding citizens.⁽⁸³⁾ In this meaning, Frank Tannebaum says, "to offer to reform a criminal by teaming him out of his own value-giving environment without making him part of another group which provides an equally-genuine essential base of existence, and one which he recognizes and is capable of responding to, is to attempt the impossible. All such efforts have broken and must continue to break down."⁽⁸⁴⁾

In a study made by Daniel Glazer to test the effectiveness of a prison and parole system, he interviewed a sample of 134 ex-prisoners in the fifth month of their release. He asked whether they encountered any-one since their release who had been in prison with them. 58% reported that they had such contact, 12% of them had planned for such contacts. Others either met in the street (60%), or in the probation office (34%).

This study is limited to associations with other prisoners, but not to criminal groups which concern us here. However, it provided us with important information. It was found that of the 54 men who never saw any prison acquaintances, only 9% were subsequent failures. Of the 43 men who saw prison acquaintances only once, 21% were subsequent failures. Of the 37 men who saw the prison acquaintances more than once, 32% were subsequent failures.⁽⁸⁵⁾

In this study the writer mentioned that other factors may be operating. Nevertheless, it indicates a correlation between

81) Goffman, Erving, op. cit., p. 36.

82) M'itlick, Hans W., «Some latent functions of imprisonment», *Journal of Criminal Law, Criminology, and Police Science*, Vol. 50 : 3 (Sept.-Oct.) 1959, p. 240.

83) Sutherland E. and Cressey D., «Principles of Criminology», p. 317.

84) Tannebaum, Frank, «Crime and the Community», Boston Ginn and Co. 1938, p. 475.

85) Glazer, Daniel, op. cit., pp. 390 - 391.

The majority of the groups in a society conform to the social values and norms. These groups, as Kimball Young says, are social teams which cooperate to play the game, owing to the prescribed rules.⁽⁷⁶⁾ Thus to be eligible for the membership of these groups, one must respect their rules and adhere to their social values and norms.

But, there exist other groups, although relatively few, which do not conform to social values and norms. These groups are anti-social or criminal groups which also have their own values and interests, and demand from their members complete conformity to their anti-social values.

If an exconvict is truly willing to readjust in the society, he must inspire the membership of certain legitimate groups in which he could be identified and can gain social status.⁽⁷⁷⁾ Once he is ostracised, rejected and considered ineligible for the membership of these groups, he will have two alternatives; either to associate with other criminals among whom he can find recognition, prestige and a means of further criminality, or he may become disorganized, psychopathic or unstable.⁽⁷⁸⁾ Unless the exconvict was previously affiliated with a criminal group, the acquisition of the membership in such groups will not always be available. These groups do not accept anyone as a member, in fact they define their own membership and set barriers on the basis of their interests, including security or safety.⁽⁷⁹⁾

In all cases, and whether he became a member of a criminal group or not, he will take the non-criminal group which rejected him as a negative reference group. Not only will he reject these groups and will not accept their norms, but he will also form and adhere to counter-norms.⁽⁸⁰⁾

Hence, being stigmatized by law-abiding groups, exconvicts will be thrown into a new relationship to others who possess

76) Young, Kimball, «An introductory sociology», p. 520.

77) Taft, Donald, op. cit., p. 60.

78) Sutherland, Edwin and Cressey, D., «Principles of Criminology», 6th ed., Lippincott Comp. 1960, p. 317.

79) Sutherland, E., «The professional thief», op. cit., p. 207.

80) Merton, R. K., op. cit., p. 300.

In this respect an officer in the federal bureau of prison's employment placement had maintained that some employers used the bonding requirement as an excuse not to hire parolees.⁽⁷¹⁾

On the other hand, an exconvict is generally denied the right to hold a public office in many states of America. In addition, the Army, the Navy and the Air Force agree in refusing to accept enlistment for the regular forces of men with convictions of felonies.⁽⁷²⁾ Some civilians, including some judges, take the position that the discipline demanded of men in the service will straighten out minor and youthful offenders. Otherse maintain that the correctional workers should encourage enlistment only of offenders who had already proven themselves by successful performance on probation or parole⁽⁷³⁾.

2. The influence of the group on exconvicts :

Each society consists of a great number of people who have a sense of solidarity by virtue of sharing common values and who have acquired an attendant sense of moral obligation to fulfil voli-expectation. This relation does not require an interaction between all the individuals in the society. Therefore, sociologists differentiate between a collectivity and social groups. While a society is a collectivity, a group is a number of persons among whom there must be an interaction.⁽⁷⁴⁾

Within the society there are numerous social groups and any individual in the society is usually a member of more than one of these groups. Such membership requires, in addition to the interaction mentioned before, that every member must be identified, as thus, by other members of the group as well as by non-members, i.e., one's membership must be conceived by the ingroup and the outgroup.⁽⁷⁵⁾

71) Lykke, Arthur, F. «Attitude of Bonding Companies toward Probationers and Parolees,» *Federal Probation*, Vol. 21 : 4 (Dec.) 1957, p. 36.

72) Cavan, R. Shonle, «Criminology,» op. cit., p. 583.

73) Ibid, p. 585.

74) Merton, Robert K., «Social theory and social structure,» The Free Press Glencoe, 1957, p. 299.

75) Ibid., p. 300.

The first is the effect of stigma on the employment of exconvicts. Secondly, their affiliation with criminal groups as a result of their rejection by non-criminal groups. Finally, the effects of stigma on one's self concept and its implication on his future conduct.

1. Employment of Exconvicts :

Employment of people with criminal records, as Frym maintains, has become one of the darkest chapters in the history of man's inhumanity towards man, because of the traditional reluctance of employers to accept persons who have criminal records.⁽⁶⁸⁾

Thus, once an exconvict is released he is confronted with the problem of getting a job. The job is more necessary to those who are truly willing to readjust in the community than to those who will continue their criminal career. Therefore, the denial of employment to the latter does not affect them, while to the former, it is a real barrier to their rehabilitation and may force them again into the alley of crime.

But, the denial of employment is one aspect of the problem. Sometimes, even when an exconvict is hired for a job, he may be given menial tasks beneath his skills. He may be paid less than the going wage, he may work longer hours without comparable remuneration, and the employer may pass successfully as a great friend of exconvicts. All the time he keeps a sword of damocles hanging over the released prisoner's head.⁽⁶⁹⁾ For how long can an exconvict tolerate such an employer? To what extent would such a job satisfy him? Finally what would we expect this exconvict to do if he does not find another job in which there will be no discrimination or threat?

This is part of the problem of private employment. But we shouldn't forget here the bonding companies which refuse the employment of anybody with a criminal record. The violation of this stipulation invalidates the protection of the employer.⁽⁷⁰⁾

68) Frym, M., «The treatment of recidivists», *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science*, Vol. 47, No. 1, 1956, p. 2.

69) Reinhardt, James M., *op. cit.*, p. 47.

70) Frym, Marcel, *op. cit.*, p. 3.

than the unfavorable group opinion : What will the neighbours think always looms large in one's consciousness, for this brings with it humiliation and a loss of status."⁽⁶⁶⁾

We may be able to conclude now that social stigma is an informal means of social control, and that it is more effective than the criminal law in controlling the behaviour of the individuals and directing it into the approved channels.

III

Social Stigma as a Barrier to Rehabilitation

Social stigma controls the behaviour of the individuals and prevents the commission of anti-social acts. But, once a person is convicted, this social stigma will be attached to him, and will act in several ways as a barrier to his rehabilitation.

As long as a prisoner is institutionalized with other inmates, he will not feel stigmatization, but the moment he is considered rehabilitated and is released on parole, or after the completion of his sentence, he will find stigma waiting for him to accompany him to the world outside. The ex-prisoner will feel at the moment of his release that he has been pushed into a world which is completely rejecting him, which actually does not want him. For that reason, it is said that prison is rarely as bad as one expects it to be, while release is usually worse⁽⁶⁷⁾

An ex-prisoner may have truly decided to live a law-abiding life, but the numerous difficulties which he encounters since the moment of his release may push him back to criminal life, where he can earn his living more easily among a group with whom he will find respect. He will regain a social status among that group, although owing to different measures.

However, we are going here to deal briefly with three effects of stigma, which impede the readjustment of ex-convicts.

66) Landis, Paul H. «Social Control», J. B. Lippincott Company, 1939, p. 156.

67) Lindler, Robert, «Stone wall and men», the Odyssey Press, Inc., 1st ed., 1964, p. 473.

means of social control, but are also more effective in this respect than the purposeful domination. According to Cavan, crimes find their place in the total social organization less because of criminal laws than because of attitudes of tolerance and condemnation on the part of the public.⁽⁶²⁾ In this respect, she also says, that when a group of people is convinced of the rightness of its views, members of the group often find the approval of their own consciences and of other members of the in group a stronger control of their behaviour than the impersonal abstraction of criminal law, even though winning the in group approval, is accompanied by criminal status in the community at large.⁽⁶³⁾

To understand better the effectiveness of the group authority in controlling our behaviour, we must realize that our behaviour has been shaped by the continuous daily pressure influenced upon us by the groups to which we are affiliated; but not by the criminal law which the majority of us have never read or seen.

The informal means of control is also more effective than the criminal law, because it includes both positive and negative sanctions for the behaviour which falls outside the range of normality, while the criminal law is only concerned with punishing those who are convicted of legal violations.⁽⁶⁴⁾

Positive sanctions include appraisal and rewards which are usually used by social groups, especially in the sphere of business. At the same time, these groups use negative sanctions which lower the status of the stigmatized individual and require his rejection in the society. Hence, a member of a group may be expelled from that group and an employee may be fired from his job; which means the loss of livelihood.⁽⁶⁵⁾

In primary groups, the effects of social stigma are more clear. In such groups, as Landis says, the individual "becomes more sensitive to group opinion ... to him, nothing is more painful than the lash of ridicule, nothing has a deeper sting

62) Cavan, R. Shonle, op. cit., p. 44.

63) Ibid., p. 14.

64) Clinard, Marshall B., op. cit., p. 17.

65) Ibid., p. 150.

criminal laws were enacted to impose penalties on those whose behaviour has transcended the range of tolerance.⁽⁵⁷⁾ Nevertheless, these informal means of social control remained indispensable to protect the values which are not protected by the criminal law, because crime is only one form of social injury.⁽⁵⁸⁾ At the same time, these informal means remained, side by side with the criminal law, to protect the most cherished values in the society.

The duality of social control is maintained by many sociologists. Giddings differentiates between the consciously exerted disciplinary measures and restraints, which he labels primary pressure, and the group influence acting upon members to hinder variation from types he labels secondary pressure. These pressures constitute what he calls "social self-control."⁽⁵⁹⁾

Other sociologists differentiate between the two types mentioned above, but they confine the term social control to the legal means of control. Edward Ross refers to two types of domination which the society has over individuals, the unintended domination and the purposeful domination. To him the latter is the only means of social control.⁽⁶⁰⁾

Whether this informal unintended domination is in fact a means of social control or not, has been illustrated by other sociologists. Frederick Lumely maintains that "Social control has usually meant that kind of life pattern which a government, through its officers, imposes upon the citizen. But ... social control means vastly more than that. We might speak of it as the practice of putting forth directive stimuli or wish patterns, their accurate transmission to, and adoption by, others, whether voluntarily or involuntarily. In short, it is effective will transference....."⁽⁶¹⁾

These informal unintended dominations are not only a

57) Clinard, Marshall, op. cit., p. 148.

58) Taft, Donald, R., and England Ralph, W., op. cit. p. 5.

59) Giddings, Franklin, H., «Studies in the theory of human society», Macmillan Comp., New York, 1922, p. 200.

60) Ross, Edward A. «Social Control», Macmillan Company, New York, 1929, Preface.

61) Lumley, Frederick, E. «Means of social control», D. Appelton-Century Company, New York 1925, p. 13.

II

Social Stigma and Social Control

Man, by his own nature, is a social being. Social life to him is the only means through which he can satisfy his numerous and endless needs. On this basis, primitive groups were formulated and each individual directed his efforts to satisfy himself as much as possible regardless of the interests of others. In such normless social groups, contradicting efforts were inevitable and life within those groups was unendurable.

From his experiences, man learned that the physical cluster is not sufficient for a real social life. Such life ought to be organized by certain norms to enable all the members of the group to satisfy their needs and to protect them as well. The fulfilment of needs and the protection of the individuals, became the main values of each group.

Such values and norms did not emerge suddenly, but, instead, were gradually constituted. Their refinement was also gradual, relative to the ideas of the group members, their beliefs, customs and knowledge. As Elmer Johnson says, each generation benefited from the past, and added its own unit experiences to the store of culture received from previous generations.⁽⁵⁵⁾

Through several epochs, those groups advanced in the process of civilization. On one hand, communities were constituted, each as a unit, from individuals who were previously affiliated with different groups. On the other hand, the norms and values within each community became more unified, more refined and more capable of influencing the behaviour of the individuals. Each individual has to act in conformity with the institutionalized expectations to win the approval of the community. Once one's behaviour is not within the expected range, he is likely to be evaluated negatively.⁽⁵⁶⁾

As these informal means of social control are inadequate to protect the community from the most injurious acts,

55) Johnson, Elmer, H., op. cit., p. 18.

56) Phillips, L., op. cit., p. 680.

readjustment.⁽⁵³⁾ The restoration of rights ought to be automatic and upon the completion of the sentence. But this is the case only in few states, while in most states the forfeiture of some rights persists after the debt is paid. Thus, as Tappan says, the exconvict "neither received a receipt nor is he free from his account." The longer these deprivations persist, the more unfair and unjust they become.

We may be able to conclude now, that the loss of civil rights is a retributive measure inconsistent with the rehabilitation of exconvicts. Its effects on deterring the potential offenders and protecting the society is much less than its deteriorating effect which hinders the readjustment of exconvicts in the society. The civil death must be completely abolished from modern legislations. The loss of any right must be by specific provisions, and must be pronounced by the judge in each case, if there are good reasons that such deprivation is necessary to protect the society or to rehabilitate the offender. However, in all cases the judgment must clarify the period during which a certain right will be lost. At the end of this period this right must be automatically restored.

Finally we have to mention here that Michigan is the only state in which exconvicts do not lose their civil rights. Therefore it is interesting to read the letter written by Gus Harrison, Director of Michigan's Department of Correction, to Sol Rubin. The writer said, "We have, of course, observed that the problem (loss of civil rights) exists with some of the parolees we have supervised for other states, and we have felt that we were fortunate to be free of this added complexity. In our opinion (owing to the writer) to cause convicted offenders to lose their civil rights is to add to the degradation or stigma that they already feel, and complicate further their readjustment."⁽⁵⁴⁾

53) Rubin, Sol, op. cit., p. 157.

54) Rubin, Sol, op. cit., p. 162.

Is it better for their rehabilitation or more secure to the society to deprive those, for ever, from property and son ?⁽⁴⁹⁾

The loss of the right to get a license or a job, as we have shown before, is permanent. It does not require the conviction of a crime, an arrest may be sufficient to submit the arrested to the loose terms (disgraceful behaviour) which are usually used for granting employment. In respect of the deprivation of obtaining a license or a job, it is argued, that these deprivations represent the effort of an occupational group to protect itself and the public against dangers that may be threatened by the criminal.⁽⁵⁰⁾

In fact, as Tappan says, "the restrictions imposed (by deprivation of civil rights) do more to prevent rehabilitation than they do to protect the public. Thus, such deprivations appear very frequently to reflect retributive sentiments rather than any real need for community protection."⁽⁵¹⁾

As concerning the deterrent effect of the deprivation of civil rights, Walterstein analyzed a questionnaire which he had sent to 223 business and professional men, and 258 men who have criminal records but who are now free and living in New York State. In reply to the question "Do you believe that crime is increased by discrimination against persons with a criminal record?", 94% of the offenders and 57% of the businessmen replied in the affirmative. Also, 94% of the offenders and 84% of the businessmen believed that having a record made it harder for a person to earn a decent living for himself and his family.⁽⁵²⁾

Thus, even if such deprivations have deterrent effects upon the potential criminal, this deterrence is far less than the deteriorating effects these deprivations have. Therefore, the final outcome is the increase of crimes rather than their decrease.

In addition, the provisions for restoration of rights are in most states inadequate to meet the offender's problems of

49) Ibid., p. 147.

50) Tappan, Paul, «The legal rights of prisoners», p. 105.

51) Ibid., p. 109.

52) Walterstein, James, S. «Testing opinion of causes of crime,» Focus, July, 1949, pp. 103 - 107.

states. The possible benefits of such punishment may be the protection of the society against the commission of further crimes, the safety of the institution, the rehabilitation of the offender or the deterrent effect of this punishment on potential criminals. Specifically, we may ask what is the purpose of the legislator in depriving a prisoner of his right to sue or to vote. Such rights are not a threat to the institution or to the public interests, nor do they hinder the individual's rehabilitation. Instead, to give the prisoners the right to sue will be of great use to them. As Sol Rubin says, «all prisoners are sooner or later released : if suits were allowed, the prisoner's affair on release would be in better order; hence his rehabilitation would be assisted.»⁽⁴⁶⁾

At the same time, giving a prisoner the right to vote means a great deal to him. We must let him feel that being isolated from the society does not mean his exclusion; the society still waits for his return as a useful member. To deny him the right to vote means that he is no longer a member of the society, and deprives him of one of the few activities which allow a prisoner to get in touch with the world outside.⁽⁴⁷⁾

Concerning divorce, nobody denies that a commitment to an institution for a certain minimum, as in many states, would be grounds for divorce, because of the separation which results from such commitment. But what we argue here is that such divorce should be neither automatic,⁽⁴⁸⁾ nor mentioned in the law of crimes and punishments, otherwise, it will sound as if it is an auxiliary punishment. Such divorce must be determined in other laws as the right of the spouse who can practice it or not.

Of all the laws depriving offenders of civil rights, the civil death is the most backward, outmoded and without value. Is it not inhuman to assume one's death, distribute his property, dissolve his marriage and subject his children to adoption as if his death were real ? Such assumption may not be criticised if life imprisonment requires one's incarceration for life. But, what happens is that most life term prisoners are eligible for parole, and they often obtain parole and return back to the community.

46) Rubin, Sol, op. cit., p. 146.

47) Ibid., p. 146.

48) Tappan, Paul, «The loss and restoration of civil rights». p. 93.

6. Restoration of civil rights :

Rights are restored in one of the following manners :

1. **The automatic restoration** of civil rights upon release from the institution or discharge from parole. This is the case in Ohio, Wisconsin, Missouri, Kansas and other states. It is the most liberal and least discriminating method of restoring lost rights.⁽⁴²⁾

2. **Pardon** is another method of restoring civil rights which is the most prevailing. It must be noticed that some rights which are lost may not be restored even by a full and unconditional pardon. An offender does not restore his wife if she was divorced before pardon. Property that has been distributed to others cannot be returned. In general, «pardon is a poor device for restoration of civil rights.»⁽⁴³⁾

3. A certificate of rehabilitation :

In some states, such as in California, civil rights are restored if the offender could obtain a certificate of good conduct from the institution or parole board. Often this certificate includes that the exconvict has completed his sentence and was already rehabilitated.⁽⁴⁴⁾ In Connecticut, the certificate of good behaviour is given to the exprisoners if they served their terms without any violation and within five days of the completion of the sentence. After obtaining this certificate, the exprisoner will be recommended for a pardon by the Sheriff and his rights will be restored.⁽⁴⁵⁾

Criticism of the loss of civil rights :

Before we argue in favour of, or against the loss of civil rights, we must be aware of the reasons for which such punishment has been incorporated in the criminal law of nearly all the

42) Ibid., p. 157.

43) Tappan, Paul, «The legal rights of prisoners,» op. cit., p. 103.

44) Ibid., p. 104.

45) Tappan, Paul, «The loss and restoration of civil rights», National Probation and Parole Association, Yearbook, 1952, p. 98.

mous crimes were treason, felony, and all crimes based upon falsification such as perjury, forgery, and cheating. According to federal law, a crime is infamous if it is punishable by imprisonment in a penitentiary or by any imprisonment accompanied by hard labor. However, many states follow the common law in their definition of infamous crimes.⁽³⁷⁾

Among the rights which are permanently lost is the right to vote. The loss of this right is practiced in three-fourths of the states.⁽³⁸⁾ Also the conviction of a felony and sentence to imprisonment is grounds for divorce under the statutes in 35 states.⁽³⁹⁾ The convicted may be also deprived of the right to hold public office or a position of trust for the commission of a felony or specific crimes, usually a crime of moral turpitude or the infliction of certain sentences.⁽⁴⁰⁾

5. Deprivation by administrative agencies .

Where a felony is committed, a crime involving moral turpitude or an offense specifically designated, a license or a permit for certain occupations may be denied for the exconvict. He is usually given the right to appeal, but such appeal is not effective unless there was a clear abuse of discretion on the part of the administrative agencies.

The loss of these rights may also result from an arrest, especially where the administrative agencies exercise their discretionary powers under loose and vague terms, like those which permit the deprivation of employment for disgraceful conduct. In such cases an arrest without conviction may be grounds for denying a license or a job.⁽⁴¹⁾

37) Caldwell, Robert, G., «Criminology», the Ronald Press Comp., New York, 1956, p. 563.

38) Rubin, Sol, op. cit., p. 146.

39) Ibid., pp. 46 - 47.

40) Tappan, Paul, «Legal Rights of Prisoners», op. cit., p. 101.

41) Rubin, Sol, op. cit., p. 149.

one is convicted by a competent court of either treason or desertion from the armed forces in time of war, he loses his nationality.⁽³⁴⁾

2. The civil death :

In seventeen states, statutes provide that a defendant sentenced to a life term is deemed «civilly dead». In seven states, including Alabama, Kansas, Missouri, and New Hampshire, the convicted person is deprived of all civil rights as though he were really dead. His property is distributed, his marriage is automatically dissolved, and his children are subject to adoption. He has no right to inherit, to sue a case in the court, to vote, to testify or to hold public office.⁽³⁵⁾

3. Suspended rights :

In ten states, (New York, Oklahoma, Arizona, South Dakota and others) a term of imprisonment less than life provides for the general suspension of rights. Property is not generally affected, but the prisoner, while serving his term, cannot sue others, although he may defend a suit against himself.

4. Permanent deprivation of rights :

The deprivation of certain rights is considered permanent when it is not limited to a certain period, and when the restoration of these rights is not automatic, but requires certain action as pardon or other means. In many states, the conviction of a felony or a crime involving «moral turpitude» may cause the convicted permanent deprivation of certain rights.⁽³⁶⁾ Other states mention the conviction of an infamous crime as the basis for the loss of rights. In common law, the infa-

34) Lyons, Daniel, M. «Forfeiture of civil rights by reason of conviction of crime,» Proceedings of the American prison Association, 1944, p. 165.

35) Rubin, Sol, op. cit., p. 147 ; Tappan, Paul, «The legal rights of prisoners,» op. cit., p. 100.

36) Ibid, p. 101.

and the culpability of the actor, but it requires his conviction for the commission of a certain crime.

Some criminologists maintain that nowadays degradation of status is in conjunction with certain punitive methods. But, at least in some jurisdictions, it is due to the nature of crime rather than the nature of punishment. In those jurisdictions, civil rights may be lost by the commission of infamous crimes and not restored even by pardon. If the loss of civil rights was connected with punishment, pardon would have wiped it out.⁽³¹⁾

However, the tendency of the legislator to inflict certain punishments on offenders to reduce their social status and make them suffer from shame, is more evident in the historical practice of punishment. Branding and banishment are the most clear practices of such policy in the history of punishment. Although the tendency of humiliating the offenders diminished gradually, it did not vanish completely. The deprivation of civil rights has been practiced since the time of the Roman Republic and is still in use at the present time.⁽³²⁾ Therefore, we shall attempt here to demonstrate the amount of stigma which this punishment includes.

Loss of Civil Rights :

Under the laws in the United States a person may be deprived of his civil rights under certain conditions. The civil rights which are meant here are those defined and bestowed by positive law, and which ought to be distinguished from natural rights inherent in the individual.⁽³³⁾

The cases in which deprivation of civil rights occur, and the conditions under which such deprivation takes place can be resumed as follows :-

1. The loss of nationality :

Nationality is not lost merely for the conviction of a crime. Owing to Nationality Act of 1940 (801) when

31) Sutherland, E. and Cressey, D., op. cit., p. 267.

32) Ibid., p. 267.

33) Tappan, Paul, «The legal rights of prisoners,» the Annals of the American Academy of Political and Social Science, May 1954, p. 100.

lued. In such cases, when the individual conforms to the dictates of the society or the group, and therefore acts in violation of the criminal law, no social stigma will be attached to him. Instead, his criminal behaviour will be approved by the society and may be appraised as heroism.

Therefore, we can conclude that stigma is attached to persons who violate social values, regardless of whether these values are incorporated in the criminal law or not, and whether it is in accordance with that law or contradicting with its provisions.

Stigma is also attached to those who were legally punished. The legal punishment indicates generally the abnormal behaviour of the punished. However, in communities and groups with low moral standards, a punishment may not be stigmatizing at all. It was found that when an Indian of the reservations of the Northwestern United States was released, families gave feasts for the return of the member and no disgrace was attached to him.⁽³⁰⁾

Social stigma and legal stigma :

While social stigma is the unfavorable attitude of the public towards those who violated social values and norms, the legal stigma is a sort of punishment defined by the legislator and applied to those who have committed certain crimes. The purpose of such punishments is, in fact, the rejection of the punished and the loss of their status rather than their rehabilitation.

This type of stigma has its own characteristics which differ completely from those of social stigma. Primarily, it manifests the attitude of the legislator which is not necessarily in accordance with the public attitude. In addition, the legal stigma is confined to the punished and does not spread to his close connections. In contrast to social stigma, the legal stigma is definite in nature except in few cases. It is usually eliminated under certain conditions defined in the law. Finally, being legal in nature, this stigma does not only require enough evidence,

30) Reckless, W. C., op. cit., p. 10.

which we want to discuss here is whether social stigma is a result of violating a legal provision, or whether it is a consequence of acting in nonconformity to social values and traditional norms within the society.

In fact, most of our cherished values are protected by the criminal law. Therefore, the act which violates such values will be considered simultaneously nonconforming to the society as well as being a criminal act. In such cases, for the overlapping between the legal and social means of control, it is difficult to decide to which side of these, social stigma is attributed.

But social values, norms and criminal law, although closely related, are not necessarily identical. There are certain values and norms which are not incorporated in the criminal law.⁽²⁷⁾ Nonconformity to such values and norms does not constitute criminal behaviour, nevertheless social stigma is attached to the nonconformer. A sexual relation between a mature couple does not constitute a crime, but this couple will be contaminated and rejected for the deviation of their behaviour from the accepted standard behaviour in the society.

In addition, there are criminal provisions which have no corresponding social values. Such laws are instituted to safeguard life, health, and morals.⁽²⁸⁾ The violation of traffic regulations, compulsory school attendance, or evasion of income taxes are legally punishable, but no stigma is attached to the violation.

Moreover, the criminal law is not always in accordance with what is socially valued. Instead what is considered criminal, as Professor Sellin says, is the conduct that is «deemed injurious not to the society itself but to those who wield the political power within that society.»⁽²⁹⁾

Thus, we may expect, in certain cases, to find a culture conflict between what is legally demanded and what is socially va-

27) Cavan, Ruth Shonle, *op. cit.*, p. 13.

28) *Ibid.*, p. 13; and Reckless W. C., «Criminal Behaviour», McGraw Hill, New York, 1946, pp. 8 - 9.

29) Sellin, T., «Research memorandum on crime in the depression», Social science research council, New York, 1937. p. 3.

Unfortunately, no studies have been made to test the visibility of stigma or its intensity. Such studies are essential to find out to what extent social stigma is correlated with the criminal conduct (recidivism) of the stigmatized offenders.

On the other hand, the intensity of stigma depends upon the community or groups in which such stigma will be measured. Owing to Glaser, the psychological burden of a criminal record was predominantly a function of the releasee's social relationships in his neighborhood and varied with social-economic status. In the poorest and most disorganized slum neighborhoods, where criminality was wide-spread, a criminal record was not a major burden. However, the record was a source of shame if the releasee came from, or entered into, a more stable working class or middle class neighborhood.⁽²⁵⁾

Cavan dealt with the problem from another point of view. She distributed the behaviour of the individuals in a society under the normal curve into seven categories. The normal behaviour fell under the peak and constituted the majority of the cases, while on the positive side fall three categories of overconformity in which individuals go beyond the law and act in compliance with morals and theological values. On the negative side of the normal curve fall three categories of underconformity or even criminal behaviour. Thus, in the extreme cases of the continuum we find the ritualists on one side and the professional and habitual criminals on the opposite side.

The attitude of the individuals within one of these categories towards a given behaviour depends on the variation between that behaviour and the standardized behaviour of that category. Thus, a criminal act may be completely approved by the members of one category, while it is tolerated by another and completely rejected and disapproved by other categories.⁽²⁶⁾

The cause of social stigma :

Once a person commits a crime, he will usually be subject to a certain amount of discrimination and stigma. The point

25) Glaser, Daniel, «The effectiveness of a prison and parole system,» Bobbs-Merill Comp., 1964, p. 351.

26) Cavan, Ruth Shonle, «Criminology» 3rd ed., Thomas Y. Crowell, Comp., New York, 1962, pp. 44 - 47.

As deviant behaviour differs in its visibility, punishments also have a different range of visibility. Imprisonment of an individual comes to the attention of the public usually more than probation does, especially that imprisonment, but not probation, interrupts one's continuity in his work. At the same time, probation, for the restrictions it imposes on the liberty of the probationer, and a certain contact with the probation officer, is more visible than a fine.

Thus, the more visible the deviant behaviour or the punishment is, the more visible will be the stigma attached to the person. But, we shouldn't forget in this respect that there are other significant factors which have an effect on the visibility of stigma, such as the publicity by the newspapers, radio or television or other means of communication. In primary groups, face-to-face relations exist, and in a small town as Arthur Vidick says, «every one lives in a glass house.»⁽²³⁾ In such rural areas, the stigma of an inhabitant is more visible than a stigma of a person living in an urban community.

Gossip, in both rural and urban communities is a means of communication which fosters stigma and makes it more visible. In this sense only, we may be able to understand what Clinard Marshall means when he says that gossip is an informal social control.⁽²⁴⁾

However, while we mean by the visibility of stigma the width of the circle of stigmatization, the intensity of stigma clarifies its depth. Therefore, the stigmata attached to criminals are not of the same degree of intensity ; which may be due to two factors; one is related to the offender, and the other to the community in which the intensity of stigma is measured.

Concerning the factor related to the criminal, three elements have to be considered. First, the type of crime and the different circumstances under which such crime was committed. Secondly, the criminal record of the convicted and whether he is a first offender, recidivist, habitual criminal or professional criminal. Thirdly, the type of sentence which was inflicted and its length.

23) Vidick, Arthur, Jr., «Small town in Mass Society», Anchor Book edition, 1960, p. 43.

24) Clinard, Marshall, op. cit., p. 149.

as Becker says, the «permanent lowering status is not limited to those explicitly singled out by being convicted of a crime... deprivation may be imposed on the acquitted both before and after victory in Court. Before trial, legal rules either permit or require arrest and detention... In addition, some pretrial deprivations are imposed without formal legal permission. These may include coercive questioning, use of violence and stigmatization.»⁽¹⁸⁾ Previous accusation, or even arrest, is usually included in the presentence investigation. Such information has no legal inference; nevertheless it may lead to the infliction of a more severe punishment than that which the convicted person deserves.⁽¹⁹⁾

Finally, it must also be noticed that stigma does not require the culpability of the actor. A schizophrenic person is stigmatized for his abnormal behaviour rather than for being recognized as mentally ill.⁽²⁰⁾ Also, a record of juvenile delinquency carries a stigma quite comparable to that attached to the criminal status.⁽²¹⁾

Visibility and intensity of social stigma :

The severity of stigma depends upon two elements: its visibility and its intensity. A stigma is said to be more visible, when it more frequently comes to the attention of people. The wide variation that exists in the visibility of stigma is mainly due to the visibility of the deviant behaviour which caused that stigma. Certain crimes such as kidnapping, murder and violent sex offenses are highly visible and usually come to the attention of the public and the police, while other crimes such as abortion, blackmail, or homosexuality are not so socially visible and are rarely reported to the police.⁽²²⁾

18) Becker Howard. S., op. cit., pp. 107-108.

19) Rubin, Sol., «Crime and juvenile delinquency», New York, Oceana Publications, Inc. 2nd ed, 1961, p. 149.

20) Philips, L., «Rejection of the mentally ill», American Sociological Review, Vol. 29, N5, (Oct.) 1964, p. 680.

21) Tappan, Paul, «Crime, justice and correction», Macgrew Hill, 1960, p. 392.

22) Clinard, Marshall, «Sociology of Deviant Behavior», Holt Rinehart and Winston, 1963, p. 20.

Finally, by rejecting a stigmatized person we aim to defend our reputation, especially since stigma tends to spread from the stigmatized individuals to their close connections.⁽¹³⁾

Characteristics of Social Stigma :

Unfortunately social stigma is not confined to the stigmatized person, but as we mentioned above, it spreads from the stigmatized individuals to their close associates. As Goffman says, «a person wanted for arrest can legally contaminate anyone he is seen with subjecting them to arrest on suspicion.»⁽¹⁴⁾ «A person for whom there is a warrant is therefore said to have a small pox, and his criminal disease is said to be catching.»⁽¹⁵⁾

The following letter, which was published in a newspaper advice column, provides an illustration for the spread of stigma. The writer of that letter said, «I am a girl 12 years old who is left out of all social activities because my father is an exconvict. I try to be nice and friendly to everyone but it's no use. The girls at school have told me that their mothers don't want them to associate with me because it will be bad for their reputation... Is there anything I can do ? I am very lonesome because it's no fun to be alone all the time.»⁽¹⁶⁾

In the same letter, the girl referred to another characteristic of stigma not less severe than the previous one. She says, «My father had some bad publicity in the papers and even though he has served his time, nobody will forget it.»⁽¹⁷⁾ What is more irrational and inhuman than a punishment with an indefinite nature, that renders the person and his family helpless and hopeless to restore their right to a true social life ?

Moreover, stigma does not require evidence, and thus the conviction of a person is not necessary for his stigmatization. An accusation or an arrest may be sufficient to deteriorate his reputation and deprive him of a respectful and secure life, and

13) Goffman, Erving, «Stigma», p. 30.

14) Ibid, p. 47.

15) Maurer, D., «The big can», (New York 1949), p. 298.

16) Goffman, Erving, op. cit. p. 30.

17) Ibid., p. 30.

The question that could be raised now is why stigma has these two effects? It is true that in all epochs each society has its values. It requires that all the individuals respect these values and act in conformity to its norms. In return, as Taft says, «it rewards conformity and cooperative behaviour by positive assignment of social status to those who conform... This positive approval implies negative disapproval.»⁽¹⁰⁾ The latter may vary owing to the values violated. In the extreme cases, when such violation constitutes a crime, this disapproval takes the form of a legal punishment. But, in all cases of non-conformity to social norms, a certain amount of rejection and degradation of status will be attached to the actor. In such cases, rejection and loss of status are the social reaction of the public towards those who rejected its values. Therefore, by its two effects, stigma has a deterrent effect that constitutes the general prevention on the part of the potential violators,⁽¹¹⁾ and without these two effects, stigma will be completely robbed of its social function as a means of protecting public interests by controlling the behaviour of the individuals and directing it in the approved channels.

There are other reasons for rejecting those who have criminal records. Since none of us want to be a potential victim of a given offender, we are, in fact, more concerned about protecting ourselves from possible future criminal behaviour than merely punishing those who have disregarded our values. Such protection cannot be achieved unless we avoid those whom, by their past deviant behaviour, we anticipate as potential criminals.⁽¹²⁾

In addition, owing to Sutherland, the antisocial behaviour is learned, and one becomes a criminal as a result of the excess of definitions favorable to violation of law, which are more frequently introduced by criminals, than definitions unfavorable to violation of law. This theory illustrates why do we prefer not to associate with exconvicts and to avoid our children becoming involved in such association.

10) Taft, Donald, R. and England, R. W. «Criminology», 4th ed. Macmillan Comp. New York, 1964, p. 294.

11) Sutherland, E. and Cressey, D. «Principles of Criminology», 6th ed., Lippincott Comp., 1960, p. 314.

12) Taft, Donald, R. and England, R. W., op. cit., p. 8.

with stigma that results from a criminal conviction or a legal punishment, which is in fact an important part of the second type mentioned above.

Thus, we shall deal with this type of stigma, in a general way, in the first section, and differentiate between social and legal stigma. In the next two sections we shall discuss the influence of social stigma on controlling the behaviour of the individuals and its role as a barrier to the rehabilitation of offenders. Finally, we shall attempt to draw a conclusion with reference to the solutions which were introduced in this respect.

I

SOCIAL STIGMA

The effects of Social Stigma :

Stigma is a Greek term which was used to denote certain physical signs designed to signify the low moral status of the bearer. These signs were usually cut or burnt into the body of a slave, a criminal, or a traitor so that he may be avoided, especially in public places. Nowadays this term is still in use, but it is applied to the disgrace itself rather than its physical evidence.⁽⁸⁾

However, what concerns us here is the effect of stigma on the stigmatized person. As has been mentioned in the above statement, stigma has two effects; first it lowers the status of the stigmatized individual, and secondly it requires his rejection in the community. These two effects, which stigma still has, could also be traced through historical ages. They are more evident in times when social values were more sacred and respected. Thus, when Christianity dominated the West and constituted the law, nonconformity to this religion was an offense against the community. The offender who by his contempt or non-participation in appeasement rituals was thrust out of the group. He was denied the protection of god because he was put beyond the place of that god.⁽⁹⁾

8) Ibid, p. 1.

9) Linder, Robert, M., «Stone Well and Men», Odessey Press, Inc., 1st ed., 1964, p. 31.

be more understanding, more willing to reintegrate and more tolerant for deprivation, frustration and rejection. Besides, many institutions have instituted prerelease programs to socialize the inmates from 60 to 90 days prior to their release date.⁽³⁾

Contrarily, the attitude of the public towards those who once fall in the trap of crime is based on hostility, rejection and stigma. But, stigma, while undesirable, has an important social function. It is attached to those who violate the most cherished values in the society and thus it controls the behaviour of the individual. In most cases, the individual does not act in violation to the group standard, which also happens to be in violation of the law, not because of the deterrent effect of the legal punishment but the loss of status in the group.⁽⁴⁾

Thus, the problem is how can we benefit from stigma as a social control and at the same time eliminate its effects which impede the reintegration of offenders into the society and hinder their rehabilitation.⁽⁵⁾

It is worthy to mention here that public and private agencies, which mediate between exconvicts and the public, are constantly faced with this problem. Therefore, the aims of such agencies do not go beyond guidance and supervision of the exconvicts and helping them to secure a job or a home.⁽⁶⁾

However, it must be clear that «stigma» refers to three different types; the various physical deformities, the unfavourable deviation of individual behaviour and character from the normal and the tribal stigma of race, nation and religion.⁽⁷⁾ Although any type of these may have an influence on the criminal conduct of a stigmatized person, we shall be concerned here

-
- 3) Reinhardt, J., «The discharged prisoner and the community», Federal Probation, Vol. 21, 1957, P. 50 ; Reed Cozart, «Release preparation of the prisoner», Federal Probation, Vol. 16, 1952, p. 134.
 - 4) Sutherland, E. and Cressey, D., «Principles of Criminology», 6th ed., Lippincott Comp., 1960, p. 134; Cavan, Ruth, «Criminology», 3rd ed., Thomas Crowell Comp., 1962, p. 43.
 - 5) Becker, Howard, «The other side», Glencoe, 1964, pp. 107 - 108.
 - 6) Johnson, Elmer, H., «Crime, correction and society», the Dorsey Press, Illinois, 1964, p. 668.
 - 7) Goffman, Erving, «Stigma», Prentice-Hall, Inc., 2nd printing, 1964, p. 4.

SOCIAL STIGMA : ITS EFFECTS ON CRIMINAL CONDUCT

Dr. SAMIR EL-SHINNAWI

Introduction

During the last century a tremendous improvement has taken place in penal practices. Treatment and rehabilitation of offenders, rather than mere retribution, became the ultimate goal of such methods.

However, we may ask to what extent are these methods effective in rehabilitating the offenders? Unfortunately the answer to this question is disappointing. The high rates of recidivism are the best indication of the situation. A report from the Bureau of Criminal Statistics of the California State Department of Justice indicated that 84.5% of the men admitted to California State Prison had prior criminal records. This percentage includes misdemeanors and juvenile commitments. On the other hand, 35.7% of the admissions had had one or more prison records.⁽¹⁾

Up to this point we may ask why should we have these high rates of recidivism in spite of the huge efforts of rehabilitation? In fact some believe that true rehabilitation of offenders requires their reintegration into the society.⁽²⁾ But reintegration differs from rehabilitation, the former, but not the latter, is a two-sided problem. Both the offender and the public should cooperate and direct their efforts towards one final goal, so that reintegration could be achieved.

As concerning the offender, numerous rules during probation and parole require that the probationer and parolee should

1) Frym, M., «The Treatment of Recidivists», Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, Vol. 47 : 1 (May-June) 1956, p. 2.

2) Ibid., p. 2.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

INDEX

Articles :	Page
— The participation of offenders in the prevention and treatment of criminal behaviour :	
Dr. Saied Eweis	165
— Punishment of the abettor.	
Dr. Ahmed El-Magdoub	177
— Comments on the project for a juvenile delinquency act :	
Dr. Adel Azer	195
— Reflexions sur la legitime defence et l'usage legitime des armes par l'agent de l'autorité :	
Dr. Antoun Fahmy Abdou	215
— Evaluation of forged coins and notes :	
Dr. M. Saleh Osman	243
 Books :	
— The Jury System in U.S.A.	
Dr. M. Zeid	259
 Conferences :	
— 3rd International Symposiun on the Crisis of Criminal Justice Administration in Metropolitans	265
 In Foreign Languages :	
— Polarographic determination of iron content in inks :	
Dr. Adel Fahmy	292
— Psychology and Law :	
Dr. Aziz Hanna Daoud	310
— Social stigma : its effects on criminal conduct :	
Dr. Samir El-Shinnawi	330

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGY RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board :

Dr. Gaber Abdel Rahman	Mr. Abdel Minim Maghraby
Dr. Hassan El Saaty	Mr. Aly N. El-Din.
Mr. H. Awad Brekey	Dr. Said Eweis
General Abbas Kotb	Mr. M. Fathy
Mr. Mohiey El-Din Taher	General Y. Bahader

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

BOARD OF EDITORS

**Dr. SAID EWEIS — NAGWA HAFEZ — ESSAM MILIGUI —
SAMIR ELLETHY — ALY GALABY.**

Single Issue

Annual Subscription

Twenty Piasters

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
U. A. R.

- The participation of Offenders in the Prevention and Treatment of Criminal Behaviour.
- Reflexions sur la Legitime Defence et L'usage legitime des armes par l'agent de l'autorité.

In Foreign Languages.

- Social stigma : Its effects on Criminal Conduct.
- Polarographic determination of Iron content in Inks.



المجلة الجنائية والقضائية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

عدد خاص
عن
البرنامج الاقليمي للامم المتحدة في تخطيط الدفاع
الاجتماعي

القاهرة
مايو - يوليو ١٩٧١



المجلد الرابع عشر

نوفمبر ١٩٧١

العدد الثالث

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والانجائية

رئيس مجلس الادارة
الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الادارة :

اللواء محرم ابراهيم مصطفى
الشيخ محمد أبو زهرة
المستشار محمد ماهر حسن
المستشار محمد فتحي
المستشار محي الدين طاهر
الدكتور مختار حمزة
اللواء يوسف بهادر

المستشار أحمد لطفي دسوقي
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن
الدكتور حسن الساعاتي
المستشار حسين عوض بريقى
الدكتورة عائشة راتب
الاستاذ عبد المنعم المغربي
الدكتور على المفتي

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

الدكتور أحمد محمد خليفة

هيئة التحرير

الدكتور سيد عويس - نجوى حافظ - عصام المليجي

سهر الليثي - على جلي

بلد النشر : الناشر ، الطبعة
مكتبة النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
المنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموضوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) ، تاريخ النشر .
وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لاسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر
في المتن في صورة (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر الوارد في
نهاية المقال ، الصفحات) .
• أن يرسل المقال الى مكتباتية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة
اصل وصورتين على ورق هولمسكيب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين
عريضين ومسافة مزدوجة بين
السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية:
١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويتبع
باسم كاتبه ومؤلفاته انطمية
وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال
أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لدروس الموضوعات الكبيرة التي
عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض
موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت
من البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى .

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمن المجلد
عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

أولا : المحاضرات

- الدفاع الاجتماعي ، التاريخ والمشكلات — الدكتور أحمد محمد خليفه ٣٤٩
العمل العقابي — الدكتور محمود نجيب حسنى . . . ٣٦٣
تنظيم البحث العلمى لأغراض الدفاع الاجتماعى — الدكتور سيد عويس
التخطيط فى الدفاع الاجتماعى فى مجال الإصلاح العقابى —
الدكتور أحمد عبد العزيز الالفى ٣٧٥
تخطيط الدفاع الاجتماعى وتنظيم العدالة الجنائية — الدكتور محمد
ابراهيم زيد ٣٩٥
الإدارة العقابية ومقومات الإصلاح — عميد محمود أحمد خليل . ٤١٧
فلسفة الإحصاء فى مجال الأمن الجنائى — المقدم فؤاد الصبان . ٤١٩
ثانيا : قاعات المناقشة ٤٣٩

ثالثا : البحوث

- سمات تنظيم العدالة الجنائية فى تونس — القاضى الهادى بن قاسم ٤٤٥
الجوانب الوقائية لمشكلة انحراف الأحداث فى المملكة العربية السعودية
الزعيم ابراهيم حمزة برزنجى ٤٥٥
الجوانب الوقائية لمشكلة انحراف الأحداث فى جمهورية مصر العربية
أحمد أبو ريه ٤٥٨
الخطورة الاجرامية — محمد فتحى النجار ٤٦٠
أهم الاتجاهات فى مشروع قانون الأحداث — حازم حسن جمعه . ٤٦٩
الاهلية الجنائية بين التحديد القانونى والتحديد العلمى — عبد الفتاح
خضر ٤٧٧

بحوث باللفة الاجنبية

- ادارة المعاملة العقابية فى غانا — ادوارد البرت دودو . . . ٥٠٤

تقديم

نظم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية دورة تدريبية فى تخطيط الدفاع الاجتماعى وذلك فى نطاق البرنامج الاقليمى للأمم المتحدة فى الفترة بين مايو - يوليو سنة ١٩٧١ .

وقد حضر هذه الدورة بعض المبعوثين فوى الخبرة من الدول العربية والافريقية . وكان اختيار موضوع هذا البرنامج استجابة لما اكده المؤتمر الرابع للأمم المتحدة فى الوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين الذى عقد باليابان فى اغسطس سنة ١٩٧٠ .

وقد رصد صندوق الدفاع الاجتماعى بالأمم المتحدة الاعتمادات المالية اللازمة لهذا البرنامج وهى تتضمن عشر منح لعشرة من المبعوثين يختارون من بين رجال القضاء والنيابة والاداريين فى المؤسسات العقابية والاصلاحية ورجال الشرطة . كما ساهمت المنظمة العربية الدولية للدفاع الاجتماعى التابعة للجامعة العربية بجزء من التكاليف . بالإضافة الى خبراء الامم المتحدة الذين قدموا الى لقاهرة طبقا لبرامج المعونة الفنية لجمهورية مصر العربية .

وقد كلف الدارسون بتقديم بحوث تحت اشراف خبراء المركز . وقاموا بزيارات علمية وفنية لمختلف النواحي ذات الاهمية فى مجال الدفاع الاجتماعى .

وفضلا عن المحاضرات التى القيت على السادة الدارسين ، فقد نظمت قاعات للمناقشات ، شاركوا فيها تحت اشراف السادة المحاضرين .

وننشر فى هذا العدد الخاص المحاضرات التى القيت ، وموجز للمناقشات التى دارت فى قاعات البحث ، وموجز للبحوث التى قدمها الدارسون .

وبالإضافة الى المحاضرات التى نشرت فى هذا العدد ، فقد القى الاستاذ الزائر د. بيرزتك عدة محاضرات فى موضوع التخطيط للدفاع الاجتماعى فى اطار التخطيط القومى .

المحاضرات

الدفاع الاجتماعي

« التاريخ والمشكلات »

الدكتور أحمد محمد خليفة

تعبر « الدفاع الاجتماعي » تعبير قلق وفضفاض ومضلل أحيانا ، ان كلمة « دفاع » قد تثير في الذهن صورا غير علمية فضلا عن الصورة السلبية التي تثيرها . . وكلمة « الاجتماعي » ذات ارجاء مترامية . ومن ثم كان التعبير لغير المتخصص مثار حيرة . بل انه بالنسبة للمتخصص لا يعنى دائما شيئا واحدا . فان هناك العديد من المذاهب التي تنتمى الى الدفاع الاجتماعي رغم تباینها الشديد . بل ان التعبير ليس دائما اشارة الى علم ولا بد من ان يوصف بوصف ما : أما انه علم أو تخطيط أو سياسة .

الا اننا نستطيع بصفة عامة أن نشتم في هذا التعبير غلبة فكرتين أساسيتين: الفكرة العلمية والفكرة الاجتماعية ، بمعنى غلبة الفكرة العلمية على الاعتبارات الميتافيزيقية والاعتبارات القاعدية (القاعدة القانونية) من ناحية وغلبة الاعتبارات الاجتماعية على الاعتبارات الفردية من ناحية أخرى .

العلمية :

الدفاع الاجتماعي قائم على فلسفة وضعية وينتمى في أصوله الى المدرسة الوضعية الإيطالية ومن ثم يناول الجريمة على انها ظاهرة تحتاج الى التفكير وليس خطيئة تحتاج الى التكفير ، وبالتالي فان الاسلوب العلمى هو الطريق الى التعامل مع الجريمة والمجرم .

ويترتب على ذلك أيضا ، على أن الجريمة ظاهرة ، ان الدفاع الاجتماعي لا يقف ازاء القانون في خشوع ، طالما أن دراسة الجريمة لا تبدأ من بداية قانونية .

الاجتماعية :

ان الدفاع الاجتماعي الحديث اكثر اهتماما بالعوامل الاجتماعية للسلوك المنحرف منه بالعوامل الفردية ، فكما تعدل المسار من نقطة البداية القانونية الى نقطة البداية العلمية ، كذلك تعدل المسار من نقطة البداية الفردية الى نقطة البداية الاجتماعية ، ومن الواضح من استقراء اتجاه البحوث الجنائية انها لم تعد تهتم بالشخصية الاجرامية أو بالفرد نفس الاهتمام الاول ، لقد اختفى « القاتل بطبيعته » واختفى « المخلوق البدائي » واصبح الاتجاه الى المجتمع نفسه* ، فالمجرم ابن مجتمعه والجريمة ليست علامة على شخصية اجرامية بقدر ما هي نتاج تفاعل اجتماعي ، وليس للجريمة « ميكروب »

يمكن عزله بل هي جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي ، ولهذا فان سياسة الدفاع الاجتماعي تتجه سواء في الوقاية أو العلاج الى الاجراءات الاجتماعية اكثر من اتجاهها الى الاجراءات الفردية .

هذه هي الملامح العامة التي يمكن استخلاصها ونسبتها الى الدفاع الاجتماعي في الواقع الذي يحدث بغض النظر عن مذاهب الدفاع الاجتماعي بكل أجنحتها ونعني بذلك أن الدفاع الاجتماعي كما يحدث أو يتطور في الواقع لا يمكن أن يدعيه أي مذهب بذاته من مذاهب الدفاع الاجتماعي .

ومن المعروف أن الدفاع الاجتماعي له أجنحة ممتدة من اليمين الى اليسار ومن الاعتدال الى التطرف ، فبينما تقوم المدرسة التقليدية على أساس الردع والعدالة تتطرف بعض أجنحة الدفاع الاجتماعي الى حد انكار فكرة العقوبة ذاتها بما تقوم عليه من الردع والعدالة وتسفنه قانون العقوبات على أساس أن الجريمة حتمية وأن حركة المجتمع من ثم حركة دفاع بحت . وقد يرى البعض أن المنحرف ضحية يتعين على المجتمع تأهيلها في جميع الاحوال ، وقد يصل البعض من المتطرفين الى حد تشريع الاعدام على أساس الدفاع الاجتماعي وهكذا قد يتخذ الدفاع الاجتماعي مبررا لقسوة الاجراء سواء سمى عقوبة أم لا ، وهذا يعني أن الدفاع الاجتماعي ليس دائما شيئا قائما على فكرة الانسانية أو على الاحترام المطلق لحقوق الانسان . بينما هناك أجنحة معتدلة في الدفاع الاجتماعي لا تصل الى حد انكار المسؤولية الاخلاقية أو النظام القانوني ، ولكنها تذهب الى أن رد الفعل ازاء الجريمة يجب أن يقوم على أساس أنها أفضل وسيلة للاصلاح ولهذا تستبعد عقوبة الاعدام لأنها لا تحقق هذا الهدف عقلا .

من أجل هذا كان تبني الامم المتحدة لتعبير « الدفاع الاجتماعي » واطلاقه على أوجه نشاطها المتصلة بالوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين — غير موفق تماما . إذ كان يخشى معه نسبة أي اتجاه فكري بذاته من أفكار الدفاع الاجتماعي الى الامم المتحدة .

والواقع أنه عند انشاء قسم الدفاع الاجتماعي بالامم المتحدة لم يكن هناك على الاطلاق التزام بأي مذهب معين من مذاهب الدفاع الاجتماعي ، وكانت الفكرة عماية قائمة على أساس مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين بالوسائل الملائمة القائمة على أساس علمي ومن ثم فلا يمكن أن ينسب الى الامم المتحدة انها تعتنق مذهباً معيناً في هذا المجال سواء اتصلت بالمسؤولية الخلقية أو بحتمية الجريمة أو غير ذلك .

« اتجاهات الدفاع الاجتماعي بعد الحرب »

بعد الحرب العالمية الثانية تولت هيئة الامم المتحدة القيادة في هذا الميدان . ولهذا فان استعراض اتجاهات الدفاع الاجتماعي بعد الحرب تعني استعراض هذه الاتجاهات تحت قيادة الامم المتحدة .

ففى سنة ١٩٥٠ اقترت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة بقرارها رقم ١٥٤ الاتفاق بين منظمة الأمم المتحدة واللجنة الدولية الجنائية والعقابية حلت بمقتضاه هذه اللجنة نفسها وتولت المنظمة مهامها العالمية التى قامت بها منذ ١٨٧٢ فى مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين .

ونستطيع أن نتبين منذ قرار الأمم المتحدة حتى الان ثلاث مراحل مر بها مفهوم الدفاع الاجتماعى :

- ١ — المرحلة الاولى حتى عام ١٩٥٧ — مرحلة البداية .
- ٢ — المرحلة الثانية من ١٩٥٧ — ١٩٦٥ مرحلة الصراع .
- ٣ — المرحلة الثالثة من ١٩٦٥ حتى الان — مرحلة التحول .

كان المؤتمر الدولى الثانى لعلم الاجرام الذى عقد فى باريس ١٩٥٠ يمثل تهما نقطة البداية باهتمامه المحصور فى أسباب الجريمة البيولوجية والنفسية والعقاية والاجتماعية وفى مشكلات علم العقاب دون وعى يعتد به بالاتفاق الاجتماعية العريضة والاصول الاقتصادية العميقة للمسألة .

ثم عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها العالى الاول فى جنيف عام ١٩٥٥ وكانت الموضوعات الستة فى جدول الاعمال :

- قواعد الحد الأدنى فى معاملة المسجونين .
- اختيار وتدريب العاملين فى المؤسسات العقابية .
- المؤسسات العقابية المفتوحة .
- العمل فى السجون .
- الوقاية من جناح الاحداث .
- المعونة الفنية .

وواضح من استقراء هذه الموضوعات انها جميعا داخلية فى دائرة الاهتمام التقليدية للدفاع الاجتماعى وهى المسائل الخاصة بمعاملة المذنبين ، وجناح الاحداث .

ومن الواضح أن اهتمام المؤتمر بهذا الموضوع التقليدى وعدم انفتاحه على المسألة الاجتماعية بصفة عامة ، مرجعه انه فى ذلك الوقت وفى سنوات الاعداد للمؤتمر لم يكن الوقت قد اتسع بعد لتطوير الافكار الناشئة عن الحرب وانعكاسها على الفكر فى مجال الدفاع الاجتماعى ، فحتى ذلك الوقت لم يكن قد حدث الاقتراب فعلا بطريقة عامة من المسألة الاجتماعية والاقتصادية فى مجال خاص تقليدى مثل مجال الدفاع الاجتماعى ، ولكن كان الوقت قد اتسع فعلا لترسب هذه الافكار الجديدة التالية للحرب والمتأثرة بأحداثها والشعور العميق بآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة والاتجاه فى طريق التنمية

تعويضاً لخسائر الحرب وبحثاً عن حياة أفضل ، كان الوقت قد اتسع لترسب هذه الافكار في المؤتمر الثانى للامم المتحدة في لندن عام ١٩٦٠ .

وهنا نقول في جملة اعتراضية ان الخروج من الاطار التقليدى في الخمسينيات وخاصة بعد مؤتمر ١٩٥٥ ، لم يكن مسألة يسيرة ولم يحدث عشوائيا بل اننا نتذكر المقاومة التى كُنت والصراع الذى حدث في الامم المتحدة في هذه الفترة نتيجة موقف الجمود الذى وقفه الدفاع الاجتماعى والتزامه بحدوده الضيقة .

وقد تقدم السكرتير العام للأمم المتحدة في سنة ١٩٥٧ بتقرير الى اللجنة الاجتماعية التابعة للمنظمة اشتم منه اعتقاده بأن المسائل الجنائية ليست على مستوى متقدم من الاولوية ، وانه من الافضل التركيز في حدود امكانيات المنظمة على المسائل الخاصة بالسياسة الاجتماعية عموما .

كما اقترح مساعد السكرتير العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية امام اللجنة الاجتماعية في يونية ١٩٥٨ ضم بعض عناصر برامج الدفاع الاجتماعى الى البرامج والانشطة الاخرى بمكتب الشئون الاجتماعية للسكرتارية .

ويلاحظ أن الامم المتحدة كانت تهتم بالجماعات التى تحتاج الى عناصر خاصة ، ثم حدث تغير في مركز الاهتمام عندما أصبحت المجتمعات النامية بارزة الاهمية في برامج الامم المتحدة ، حيث توجد شعوب بكاملها في حاجة الى عناية خاصة ، ومن هذه الزاوية أصبح ينظر الى مسائل الدفاع الاجتماعى اذ أصبح واضحا بلا شك أنه في معظم البلاد النامية ، فان المشكلات الكبرى كانت القضاء على الجهل والمرض والجوع والفقر .

وقد تقدمت المنظمات غير الحكومية العالمية في ميدان الدفاع الاجتماعى بمذكرة مشتركة اوضحت فيها أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، قد جعلت من الجريمة مسألة مطردة الخطورة سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو بالنسبة للدول النامية . كما اشارت الى ان مسؤولية الامم المتحدة في مجال الدفاع الاجتماعى لا يمكن الرجوع فيها لارتكازها على التعاقد مع اللجنة الدولية الجنائية والعقابية الذى صدر به قرار الجمعية العامة رقم ١٥٠٤ .

ومن ناحية اخرى فقد ظهر ان مشكلات الجريمة تتزايد وتتفاقم باستمرار، وانها في الحقيقة لا تؤثر فحسب على جماعة معينة في حاجة الى الرعاية ، بل انها تؤثر على المجتمع بكامله .

لذلك فان اللجنة الاجتماعية للامم المتحدة في دور انعقادها الثانى عشر عام ١٩٥٨ أبدت تحفظها ازاء ما اقترحت السكرتارية من ضم مسائل الدفاع الاجتماعى الى المكتب الاجتماعى ورات الاحتفاظ بقسم الدفاع الاجتماعى في اطار هذا المكتب .

وقد أقرت اللجنة الاستشارية للدفاع الاجتماعى بعد ذلك برامج العمل فى ميدان الدفاع الاجتماعى حتى عام ١٩٥٩ وواضح من استعراض هذا البرنامج أن معظم الموضوعات تتصل بالمسائل العقابية باستثناء ما سمي بالصور الجديدة لجناح الأحداث ودور المدرسة فى التعامل مع الأحداث الجانحين والمنحرفين .

ثم جاء مؤتمر لندن عام ١٩٦٠ وهو يعكس البدايات الفكرية الجديدة للدفاع الاجتماعى من محاولة الانطلاق الى الافق الاجتماعى العريض ، فاذا ألقينا نظرة على جدول أعمال المؤتمر فأننا نجد تدعيما لهذا الاتجاه وذلك الى جوار المسائل التقليدية .

وكانت موضوعات جدول الاعمال كالاتى :

- الصور الحديثة من جناح الأحداث ، أصولها والوقاية منها وعلاجها .
- الخدمات الشرطية الخاصة بالوقاية من جناح الأحداث .
- الوقاية من صور الجريمة الناشئة عن التنمية الاقتصادية المصاحبة للتغير الاجتماعى .
- الحبس القصير المدة .
- المعاملة السابقة على الافراج والرعاية اللاحقة ومساعدة أسر المسجونين .
- ادماج العمل فى السجون فى الاقتصاد القومى .

والواضح أن الموضوعات الثلاثة الأولى تعكس الاهتمام بتطور الظاهرة سواء بالنسبة لجناح الأحداث أو بالنسبة للجريمة عموما فى الارتباط المفترض بعمليات التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى ، بل ان الاهتمام بالناحية الاقتصادية قد تسلل الى معاملة المسجونين ووضح ذلك فى الموضوع السادس وهو ادماج العمل فى السجون فى الاقتصاد القومى .

على أننا نلاحظ أن ما بدا من اهتمام بالآثار الجنائية لعمليات التنمية والتغير قد قدم فى هذا المؤتمر بطريقة تعكس خلفية استغلالية ، ويبدو ذلك من مجرد عنوان الموضوع الثالث الذى يفترض وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية وتزايد الجريمة ولكن مناقشات المؤتمر نفسها قد عكست رفضا لهذه العلاقة المفترضة كما تبين من توصيات المؤتمر . (راجع تقريرنا لنا عن الموضوع فى المجلة الجنائية القومية (العدد الأول من المجلد الرابع) .

الا أنه على أى حال فإن الاتجاه فى ذاته يعكس بدايات اهتمام الدفاع الاجتماعى بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وبدايات مترددة لاعتزام التواجد عند اجراء عمليات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى .

وكما قدمنا فان هذا الانطلاق كان حصيلة الصراع الذى كان قد بدا فى أروقة الأمم المتحدة حول اعطاء مسائل الدفاع الاجتماعى أولوية متأخرة ارتكانا وزعما بأنه بعيد عن الاحتياجات الأصلية وخاصة للشعوب النامية .

وقد كان هذا الاتجاه موازيا لبداية حقبة التنمية الاولى للأمم المتحدة في سنة ١٩٦٠ ، وبداية استشراف ظاهرة الجريمة نفسها بطريقة لفتت الانظار وأثارت الخواطر على المستوى العالمى ، مما ضرب الرأى الذى كان يدفع بمسائل الدفاع الاجتماعى الى أولوية متأخرة ، اذ بدا ذلك اغفالا غير محمود لمشكلة اجتماعية رهيبة .

وفضلا عن ذلك فقد زاد الوعى بثمن الجريمة وان لها تكلفة يمكن حسابها اقتصاديا ، ثمن مباشر يتمثل فيما تنفقه الدولة على أجهزة مكافحة الجريمة من جميع الجوانب ، من الحراسة والمطاردة والتحقيق والمحاكمة والعقوبة، فضلا عن ثمنها غير المباشر وهو أيضا مادي وبشرى يقدر في جميع الأحوال تقديرا اقتصاديا ، لأن الجريمة تمثل جهدا غير انتاجى يضيع على قوى الانتاج في البلاد وتمثل خسائر للثروة القومية والدخل القومى ، وتمثل اهتزازا للقيم الاجتماعية التى يقوم عليها المجتمع بكل ما يترتب على ذلك من خسائر احتمالية معنوية ومادية .

وقد كانت سنة ١٩٦٥ سنة حاسمة . ففيها عقد المؤتمر الثالث للأمم المتحدة للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين في ستوكهولم وهو يعكس بصدق استمرار هذا الاتجاه اذ ركز على الوقاية من الجريمة في ضوء التغير الاجتماعى وأثار دور الجمهور والبيئة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة في هذا المضمار ، كما صنف في هذا العام قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٠٨٦ الذى ناصر الدفاع الاجتماعى في صورته الجديدة ودعا الى تدعيم نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال فأنشأ الصندوق الخاص بالدفاع الاجتماعى وأنشأ اللجنة الاستشارية الدائمة للدفاع الاجتماعى ، كما تلاه نقل قسم الدفاع الاجتماعى من جنيف حيث كان الى المركز الرئيسى للأمم المتحدة في نيويورك لاحداث مزيد من الربط بين الدفاع الاجتماعى وباقى ميادين النشاط الاجتماعى للأمم المتحدة .

وقد أشار هذا القرار الهام رقم ١٠٨٦ الذى وضع حدا للصراع الى ان هدفا كبيرا من أهداف الأمم المتحدة في المجال الاجتماعى يكمن في رفع مستويات المعيشة ، ومن ثم فان البرامج الاجتماعية ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع يجب ان يكون لها الأولوية ، كما أن الاجراءات التى تهدف الى التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية يجب ان تكون موضع اهتمام ، وفي هذا يجب ان يولى الاهتمام لاجراءات الدفاع الاجتماعى المندمجة في كليات النسيج الاجتماعى ، أكثر من مسائل الدفاع الاجتماعى الهامشية المنعزلة وغير المرتبطة مباشرة بالنموذج العام للضبط الاجتماعى والتطور الاجتماعى ومن ثم فانه من الأفضل ان يوجه الاهتمام مثلا الى العناصر المولدة للجريمة والمرتبطة بالتحضر والهجرة والمسائل المتصلة بسياسة الشباب ذات الصلة بالوقاية من الانحراف والعمل على تقوية العناصر الاجتماعية التى يمكن ان تعين على توقى ظهور الجريمة في مجتمع متغير .

فاذا كان من الصحيح ان يقال ان ميدان الدفاع الاجتماعى كان في الماضى مهتما أصلا بمعاملة المذنبين وتطوير أساليب التقويم ، فان الامر يستدعى مزيدا من العلم والدراسة المنصبة على البيئة والعمليات الاجتماعية ، أكثر من الفرد نفسه وسلوكه .

وقد أصبح ذلك الأمر يستدعى الدراسة العلمية لبيان فعالية البرامج الهادفة الى تزويد البرامج الاجتماعية والسياسات الاجتماعية بعناصر تعين على الوقاية من الجريمة اذ أن السيطرة على الجريمة يجب أن تؤخذ كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اكدت هذا المعنى اللجنة الاستشارية للدفاع الاجتماعى فى اجتماعها الأول فى ديسمبر ١٩٦٥ بعد صدور القرار المشار اليه اذ قضت بأن الحاجة ماسة الى أن تنتقل ونتحرك بسرعة من موقف يرى الجريمة ظاهرة منعزلة، وان نشاط الأمم المتحدة فى مجال الدفاع الاجتماعى يجب أن يكون مرتبطا بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى العام .

ومقتضى هذا كله أن كل قطاعات النشاط فى الميدان الاجتماعى يتعين أن تعد عناصر متكاملة فى سياسة اجتماعية موحدة تهدف الى أحداث المزيد من التنمية القومية ، وهذا يقتضى من الدفاع الاجتماعى التحاما ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق المزيد من الفعالية والنجاح لهذه البرامج عن طريق مقاومة أو تحييد ما قد يكون هناك من آثار جانبية للتنمية .

وما أن جاء عام ١٩٧٠ ، حتى كان الموضوع الرئيسى أو المحور الرئيسى للمؤتمر الرابع للأمم المتحدة الذى عقد فى اليابان هو : الجريمة والتنمية .

كان الموضوع الأول فى جدول الأعمال هو تخطيط الدفاع الاجتماعى فى اطار التنمية القومية وكان الموضوع الثانى هو مساهمة الجمهور فى الوقاية من الجريمة . وكان الموضوع الرابع هو البحث العلمى فى الدفاع الاجتماعى لتطوير سياسات الدفاع الاجتماعى .

وبقى الموضوع الثالث ليعكس الاتجاه التقليدى اذ كان يتناول قواعد الحد الأدنى فى ضوء التطورات الحديثة فى ميدان الإصلاح العقابى .

وواضح أن الموضوع الثانى يعكس الوعى الاجتماعى الجديد اذ يتجه الى تحقيق الوقاية من الجريمة لا عن طريق البحث فى أسبابها ومحاولة عزلها ، بل عن طريق تجنيد واستثمار القوى الاجتماعية فى المجتمع نفسه لمقاومة الاتجاهات التى يجرمها المجتمع .

ومن ثم يمكن أن تعد الفترة البائدة بعام ١٩٦٥ فترة استقرار للاتجاهات الحديثة فى الدفاع الاجتماعى أسفرت عن الاقرار الصريح بالدور الانمائى للدفاع الاجتماعى .

وقد صدرت توصيات مؤتمر ١٩٧٠ بما يشبه الماچنا كارتا Magna Carta للدفاع الاجتماعى ، اذ أقرت بصفة نهائية أن الدفاع الاجتماعى قد أصبح **دفاعا اجتماعيا انمائيا** ، وهنا يبدو لنا مرة أخرى أن تعبير « دفاع » بشحنته السلبية لم يعد صالحا لاطلاقه على هذا المفهوم الايجابى الجديد .

والآن — ماذا كان من نتيجة تبلور هذا الاتجاه الجديد من اعتبار الجريمة جزءا من النسيج الاجتماعى يتطور معه ومن ادماج التخطيط للدفاع الاجتماعى فى الاطار العام للتخطيط القومى ؟

كان لهذا المفهوم الجديد للدفاع الاجتماعى بطبيعة الحال اثر واضح فى اتجاهات بحوث الجريمة والعقاب من ناحية وفى عمليات التخطيط للدفاع الاجتماعى من ناحية اخرى .

اولا — الاتجاهات الحديثة فى البحوث :

يمكن أن نتبين بعض الاتجاهات وقد لا تكون مؤكدة او مطلقة ولكنها على الأقل مؤشرات لاتجاهات منطقية فى ضوء المفهوم الجديد . وقد نستطيع اجمال أهمها فى الآتى :

(ا) تراجع بحوث السببية :

ازدهرت بحوث السببية زمنا طويلا باندفاع الحماس الى اخضاع الظاهرة الاجتماعية لمناهج البحث التجريبي سعيا وراء كشف القوانين التى تحكم حركتها . الا أن هذه العملية المتطرفة Excessive Scientism قد تقطعت انفاسها أمام التعقيد الهائل المتجدد والمتغيرات التى تتناهى للظاهرة ولم تسفر كل هذه الجهود عن اقامة أى بنیان منتظم من المعرفة بأسباب الجريمة أو عواملها . وظلت السياسات الجنائية والعقابية تستلهم من افكار انسانية أو اقتصادية أو منطقية دون ارتكاز يذكر على معطيات البحوث العلمية .

ومن ناحية أخرى فان تفاقم موجات الجريمة وسرعة تغير معالم الظاهرة قد سبق دائما تلك الجهود البحثية الميكروسكوبية الغارقة فى تدقيقات المنهج العلمى التائهة فى دقائق الظاهرة .

ومن المعروف على أى حال ان البحوث السببية فى الجريمة قد تعرضت لنقد شديد وخاصة من الناحية المنهجية (يراجع فى ذلك مقال للمحاضر بالمجلة العربية للدفاع الاجتماعى — العدد الثانى — يناير ١٩٧١) .

وهكذا بدأت تنحسر موجة البحوث السببية التى كان يداعبها الأمل فى ايجاد حل علمى مائة فى المائة تقوم عليه السياسة الجنائية والعقابية وأصبح واضحا أن السياسة العلمية البحتة وقائية وعلاجية فى مجال الجريمة شئ لن يتيسر تحقيقه على الاطلاق .

ويكفى مثالا على ذلك بحوث جناح الاحداث فبينما كان التركيز من عشرين عاما أو عشرة أعوام على الأسباب والعوامل فان نظرة واحدة الى أدب البحوث الجنائية الحديث يتبين منه أن هذا التركيز قد خف الى حد كبير .

(ب) الاهتمام بالبحوث العملية التطبيقية :

تزايد اهتمام الباحثين فى وجه موجات الجريمة وانزعاج الراى العام وعجز العملية المتطرفة عن معالجة الواقع أو ملاحقته وحاجة المسئولين عملا

عن مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الى آراء مدروسة وسريعة — تزايد الاهتمام بالبحوث ذات الصيغة العملية التطبيقية الصالحة للاستعانة بها مباشرة في عمليات التخطيط .

ومن ثم اتجهت جهود اكثر الى دراسة المؤسسات العاملة في الميدان وكيف تسير فعلا وتحليل الأدوار التي تقوم بها ومدى فعاليتها في كبح الجريمة واصلاح المذنبين — كالمحاكم والشرطة وسير العدالة الجنائية عموما ومؤسسات رعاية الأحداث والمؤسسات العقابية الخ . وفي هذا المجال ازدهرت الدراسات المتصلة بفعالية أساليب العقاب المختلفة والأساليب المختلفة للتنفيذ العقابي .

ونالت « البحوث من خلال العمل » Action Research قبولا واسعا ومهدت لما يسمى بمشروعات التشبع Saturation Projects التي ظهرت في الولايات المتحدة كمشروعات استطلاعية تهدف الى بيان فعالية خطط تزويد برامج الخدمات الاجتماعية بعناصر تعين على الوقاية من الجريمة (راجع المقال السابق الاشارة اليه) .

(د) تزايد الاهتمام بالدراسة الاجتماعية للقانون :

اتجه الاهتمام بصورة أوضح الى دراسة القواعد القانونية الجنائية دراسة علمية تحليلية لا سعيًا وراء اجتلاء ارادة المشرع بل لبيان مدى صلاحية الحكم القانوني لاداء دوره في الدفاع الاجتماعي ومدى ملائمته للواقع الاجتماعي .

وتحت هذا الاتجاه تجرى البحوث عن معنى الانحراف ومضمونه الاجتماعي ومدى ملاءمة التشريع أو مطابقته له .

كما يجرى قياس اتجاهات الراى العام بشأن قواعد التجريم موضوعا وشدة وتساهلا وأنواع العقوبات ومدى شدتها ومدى أثر الردع العام ازاء انواع العقوبة المختلفة .

كما برزت — في هذا الضوء — الأهمية البالغة للجرائم غير المبلغية Dark figures حيث لا تعد الاحصاءات الجنائية — وخاصة بالنسبة لبعض أنواع النشاط الإجرامى — معبرة عن الواقع في كثير أو قليل . والواقع أن هذه الدراسة تخفف من الاعتقاد السائد بقسمة الناس الى ابرار وأشرار اذ يتبين أن السجون لا تضم الا أقل القليل من العصاة . كما تقود هذه الدراسة الى قرار أكثر واقعية عما يجب أن يكون عليه تعريف ما هو جريمة وما هى المعايير السائدة في الواقع الاجتماعى ومدى انعكاسها في القاعدة القانونية ومن ثم التوصل الى أفضل الصيغ القانونية المؤدية لبحث أداء القانون لوظيفته في الدفاع الاجتماعى .

فاذا أريد اجراء بحث عن تعاطى المخدرات من هذه الزاوية ، فانه لايعنى في المقام الأول بالعوامل الدافعة الى التعاطى من شخصية وبيئية أو بأثر

أنواع معينة من العلاج بل يعنى بقياس مدى فعالية السياسة الجنائية والعقابية القائمة في منع التعاطى وانتشاره وتحقيق الفروض التى يقوم عليها التشريع في سعيه للدفاع الاجتماعى ضد ظاهرة التعاطى .

(د) الاهتمام بالصورة الجديدة للجريمة :

ان التغير الاجتماعى في الآونة الأخيرة قد حول مركز الاهتمام من الجرائم التقليدية كالقتل والسرقة الى المشكلات السلوكية الحديثة التى أخذ يعانى منها المجتمع الحديث .

وفي مقدمة هذه الأشكال الجديدة :

مشكلة المخدرات التى تفشت وخاصة في المجتمعات الغنية المتقدمة صناعيا بصورة وبائية وسواء تعلق الأمر بالحشيش والكوكا وغيرها من المخدرات الأقل ضررا أو تعلق بالمخدرات العنيفة كالهيرين والكوكايين وبعض العقاقير التخليقية كعقار ل . س . د .

ما يسمى بانحرافات الشبلب والميل الى العنف .

الجريمة المنظمة والفساد والرشوة واستغلال النفوذ .

جرائم المرور والقيادة في حالة سكر .

جرائم العمال الغرباء .

ما يسمى بالارهاب السياسى وخطف الرهائن والطائرات .

كما اتجهت البحوث الى محاولة التعمق في الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بهذه اشكال الجديدة .

ومن ذلك عملية التصنيع وظواهر الحراك السكانى والمهنى والهجرة والتحضر والتحولات التكنولوجية في الانتاج . الانفجار السكانى . وتكلفة الجريمة على المجتمع .

ثانياً — الاتجاهات الحديثة لتخطيط الدفاع الاجتماعى :

اذا كان التخطيط للدفاع الاجتماعى قد أصبح انمائيا وفي اطار التخطيط القومى فهذا يعنى ان من شأنه أن يعمل على أن ترجح ايجابيات التنمية سلبياتها ان كان لابد لها من سلبيات وأن يعمل على خفض الفاقد في عمليات التنمية الى اقل حد . واذا لم يكن من المتيسر أن نحقق في أى الحالات مجتمعا « رابحا » على طول الخط فلن مهمة الدفاع الاجتماعى ألا تنجح سفينة المجتمع الى جانب « الخسارة » في صورة الجريمة والانتحار والفساد والانحراف واهدار طاقات الشباب والعنف والمخدرات والانحلال .. الى غير ذلك .

والسؤال أمام المخطط هو — كيف يخطط للتنمية حتى يتحقق الهدف الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وفي الوقت نفسه بغير تعرض المجتمع لمزيد من الجريمة والجناح والآثار الجانبية ؟

وإذا كانت العلاقة بين الدفاع الاجتماعي والتخطيط للتنمية لم تظهر بصورة واضحة حتى عهد قريب فربما كان يرجع ذلك الى الاعتقاد الذي كان سائدا بأن الجريمة وبالذات جناح الأحداث تتجه الى الهبوط كلما ارتفع مستوى المعيشة .

والمخطط وخاصة في الدول النامية يميل الى توجيه ما يتوفر له من موارد قليلة الى وجهات مباشرة ذات قيمة انتاجية او خدمية مباشرة، ومن الصعب صرف هذه الموارد النادرة عن توجيهها الى هذه الأهداف الحيوية بغير أن تتضح وتتأكد القيمة من وراء توجيهها وجهة أخرى .

ولذلك كان يبدو أن الاتفاق على تحسين خدمات الصحة والتعليم والإسكان والتأمينات والضمانات الاجتماعية بالنسبة للمجموع ، خير من الاهتمام بالأقلية ذات المشكلات السلوكية كالجانحين والصغار المهلين والمعرضين للانحراف ، ولكن عندما بدأ أن الجناح مشكلة لا تختفى بمزيد من الخدمات عند ذلك بدأ الخروج عن الدائرة المعتادة التي يدور فيها المخطط .

ويبدو أن هناك اتجاهين : الأول هو تمويل قطاع الدفاع الاجتماعي (شرطة — سجون .. الخ) مع توجيه الاهتمام لجعل استثماراته مجدية وذات فعالية قصوى على قدر الامكان .

والثاني أن يكون الاتفاق في اطار التخطيط العريض الاقتصادي والاجتماعي وهنا يكون الدفاع الاجتماعي بالإضافة الى تخطيطه في قطاعه الخاص قطاعا مستعرضا في كل القطاعات .

ولاشك في أن هذا يحتاج الى بحث يزودنا بقدر من المعرفة واحصائيات دقيقة قدر الامكان ، وبطبيعة الحال يجب العمل بصفة دائمة على الحصول على مادة واحصاءات في مجال الجريمة والجناح ، ومن ثم لابد من مزيد من البحث والبحث المقارن ، والمقصود بالبحث لهدف التخطيط للدفاع الاجتماعي ليس البحث المباشر على السلوك الاجرامي أي البحث القطاعي، بل البحث الذي يتناول أي ميدان من ميادين الحقيقة الاجتماعية وله صلة بميدان الدفاع الاجتماعي .

على أنه يجب ألا نغالي في أهمية التقديرات الكمية في هذا المجال ، ومن الافضل أن يكون التفكير بشكل عريض بشأن أهمية وفائدة هذا التخطيط بغير التركيز على تكتيكات التكلفة والعائد ذات الدقة الحسابية ، وقد يكفي أحيانا مجرد اختيار بين أمرين ، كأن يكون في اتباع أسلوب معين من الاستثمار في التخطيط الاقتصادي أو الاجتماعي احتمال أقل لظهور مشكلات جنائية ، وبطبيعة الحال فإن هذا الأسلوب من التخطيط للدفاع الاجتماعي يجب ألا يكون من ورائه أهداف انتاجية بحتة ، بل أهداف تتصل بالامن الاجتماعي بصفة عامة .

ومن الواضح أن هذا النوع من التخطيط للدفاع الاجتماعى ليس عنصرا واضحا فى عملية التخطيط القومى ومن النادر أن يظهر فى الخطط القومية بالرغم من أن الاحساس بمقتضيات الدفاع الاجتماعى فى بعض القطاعات كتشغيل الأحداث أو الضمان الاجتماعى أو مناهج الدراسة ، قد يكون له أثر اكبر على الجريمة من الاستثمارات التى تخصص للبوليس والسجون .

والواقع أنه من الضرورى أن يكون هناك حس تخطيطى للدفاع الاجتماعى، وأن يتسرب هذا الحس الى أى مشروعات أو خطط وخدمات صحية واسكانية وعمرانية وتعليمية وعملية وملتصلة بالرعاية الاجتماعية وغير ذلك . وأن يتوفر هذا الحس على المستوى التخطيطى العام حتى تتقدم كل أوجه التنمية على جبهة واحدة . وكل هذا يتطلب وجود خبراء الدفاع الاجتماعى فى مراحل الدراسة والتخطيط والتقويم .

ويمكن أن يوجه الاهتمام الى مشروعات التخطيط للتنمية الاقليمية لى تتضمن فى مرحلة التخطيط وفى مرحلة التقويم دراسة عن تأثير الخطة على السلوك الاجتماعى ، وأن يوجه الاهتمام لتأثير بعض خطط التحضر السريع غير المنظم والتصنيع ، حتى نتبين الجوانب المشجعة للسلوك الاجرامى وخاصة بالنسبة للأطفال والشباب، وحتى يمكن الاستفادة من هذه التجارب فى التخطيط للمشروعات المستقبلية .

كان من أثر كل هذا الاتجاه الى ربط الجريمة بالتنظيم الاجتماعى والقيم المتطورة والاتجاه من ثم الى دراسة صلة الهياكل الاجتماعية بالجريمة وتلك الخلفية العامة الاقتصادية والسياسية والثقافية بما تتضمنه من علاقات اجتماعية . وتلك هى الآفاق الحديثة للدفاع الاجتماعى فى نهاية الامر .

انهم يتساءلون : ماذا اصاب المجتمع ؟ يتساءلون عن ذلك فى كل المجتمعات وربما فى المجتمعات المتقدمة فى عجب اكبر . ماذا اصاب المجتمع رغم كل ما يتدفق من جهود ونفقات طائلة لتنمية الثروات القومية والدخول؟

ان المجتمعات متجهة الى مزيد من الانتاج ومزيد من استخدام التكنولوجيا ومزيد من الخدمات . ومن ذلك فهناك اختلال . هل هناك نقطة توازن اجتماعى Social Metabolism تخفى على المخطط ؟ هل هناك اختلال يصيب المجتمع كما تختل وظائف الاعضاء باختلال احدى الغدد أو حدوث اضطراب فى انتظام افراز الغدى فى الكائن الحى ؟ وبالتالى — هى التنمية فى قطاع أو خدمة تحتم تنمية الى مدى معين فى قطاعات أو خدمات أخرى بينما قد يخفى هذا على المخطط فيحدث الاختلال ؟

وبالتالى — ليس هناك داع ملح الى عنصر الدفاع الاجتماعى كلما حدث تخطيط ، بحثا وراء مصادر الخلل ؟ (ارتفاع مستوى دخل الفرد مع انخفاض الخدمات التعليمية — توسع فى التعليم مع عدم التوسع فى فرص العمل . . الخ) ومن ناحية أخرى — هناك أوضاع اجتماعية قد تكون متصلة بالعدالة والفرصة المتكافئة وقد تكون بعيدة عن بؤرة اهتمام المخطط ولكنها على المدى الطويل ذات تأثير على السلوك الاجتماعى .

وسنأخذ مثالا قطاعيا يتصل بالتخطيط التعليمى . ان التعليم يعنى الاحساس بالحاجة والشعور المحتمل بالاحباط الذى قد يؤدى فى نهاية الامر الى السلوك المضاد للمجتمع .

والسؤال هو — الى اى حد استطاع المجتمع ان يحتوى هذا السلوك المضاد ، وهل استطاع المجتمع بوسائله المعتادة كالقانون وتطبيقه ان يمنع استثناء هذا السلوك ؟

يبدو ان الجريمة أصبحت اليوم اكبر من اى دولة بكل ما تحت يديها من قوة ، وانها مستمرة فى الزيادة ، ولا يبدو انها تتوقف ، ولا شك ان عجز الدولة عن حماية النظام وغلبة الجريمة يعنى ان هناك شيئا خاطئا فى هذا المجتمع ذاته ، ونحن نعلم ان المجتمعات الانسانية أحيانا تمرض ، ولكن الجديد الآن ان المجتمع أصبح لا يقبل هذا ، وان الجريمة أصبحت علامة على الرفض من جانب المجتمع ، صحيح ان المجتمع البشرى قد ثار كثيرا فى الماضى ، ثار على العبودية وثار على الاقطاع وثار على التفرقة العنصرية وثار على الحكم المطلق ولكن لاشك ان هناك شيئا جديدا فى هذا المجتمع الانسانى هو ببساطة : التعليم ، فللمرة الاولى فى التاريخ يتعلم الجميع وتتعلم الجماهير ، فلم يعد التعليم حكرا او ميزة للأقلية ، بل أصبح من حق الانسان التعلم بالمعنى الواسع ، وعن طريق الوسائل الاعلامية المختلفة جعل العلم متاحا للجميع ، وبالتعليم نضع الانسان على طريق الحركة وعلى طريق القلق ، وعلى طريق البحث المستمر عن شخصيته واحتياجاته والامل المستمر فى تحقيق هذه الحاجات .

العمل العقابي (*)

الدكتور محمود نجيب حسنى

تستهدف التدابير العقابية فى النظم الحديثة تأهيل المحكوم عليه عن طريق وضعه فى مركز اجتماعى وتعويده على سلوك الطريق المطابق للقانون . ويعتبر العمل العقابى فى مقدمة الوسائل الفنية التى تحقق التأهيل . وبالرغم من أن العمل العقابى نظام قديم ، إلا أن الآراء والنظريات الحديثة قد أدخلت تعديلا شاملا على الدور العقابى للعمل من عقوبة تستهدف الإيلاء الى نظام غنى هدفه التأهيل .

والعمل العقابى أغراض كثيرة ، فضلا عن دوره الاقتصادى وما توفره من إيراد ، ومن أهم هذه الأغراض : حفظ النظام فى المؤسسات العقابية ، وتهذيب سلوك المحكوم عليهم ، وتأهيلهم عن طريق تدريبهم على حرفة مناسبة ، والالتزام بأزاء المجتمع بتأهيل النفس دفعا لخطورتها الإجرامية ، وإكى يحقق العمل العقابى دوره التأهيلى والتهذيبى يتعين أن تتوافر فيه شروط محددة ، كأن يكون منتجا ، وأن ينظم على نسق العمل الحر ، وأن تتنوع الأعمال فى المؤسسة العقابية ، وأن يمنح المحكوم عليه مقابلا نظير عمله ..

وثمة أساليب لتنظيم العمل العقابى ، منها نظم المقاوله والإدارة المباشرة والتوريد . وتفضل الآراء العقابية الحديثة نظام الإدارة المباشرة الذى تتولاه الدولة من حيث توفير الآلات والمواد والإدارة وتقديم الأجور والتسويق .

صدر أخيراً العدد الثالث من المجلد الثامن من :

المجلة الإجتماعية القومية

وهو عدد خاص عن التمييز العنصرى

ويتضمن العدد :

- افتتاحية عن التفرقة العنصرية والعالم النامى
..... د. أحمد محمد خليفة
- المدخل السسيو انثروبولوجى للتمييز العنصرى ...
..... د. أحمد الحشاب
- التفرقة العنصرية وجهود هيئة الأمم فى مواجهتها ...
..... د. عثمان فراج
- التفرقة العنصرية « تحليل اجتماعى اقتصادى » ...
..... د. عزت حجازى
- التفرقة العنصرية فى أفريقيا بين اتحاد جنوب القارة
وروديسيا الجنوبية ... د. عبد العزيز رفاعى
- علم الاجتماع ودراسة التعصب والتمييز العنصرى
..... د. محمد الجوهري
- ثلاث مداخل لدراسة التمييز العنصرى (بالانجليزية)
..... د. عثمان فراج

« تنظيم البحث العلمى لأغراض الدفاع الاجتماعى »

دكتور سيد عويس

١ — الملاحظ ان المجتمعات النامية مجتمعات تتغير بسرعة فى بنائها ، وفى مؤسساتها الاجتماعية ، وفى سكانها (من حيث الكم والنوع) ، وأساليب التكنولوجيا المستخدمة فيها ، وفى قيمها وتقاليدها وعاداتها ومبادئها ومثلها العليا التى تكون مناخاتها الثقافية (أو ايدىولوجياتها) .

٢ — والملاحظ ان تغير المجتمع النامى (اذا كان التغير عفويا) ، أو تغيره (اذا كان التغير مقصودا) يصاحبه ، عادة ، أمور عديدة . منها اتساع الرقعة الحضرية فى هذا المجتمع ، ووجود حراك اجتماعى (أفقى ورأسى) ، ووجود ظواهر التخلف الثقافى والصراع الثقافى والعزلة الثقافية والتفكك الاجتماعى .

٣ — ومن ثم نلاحظ ان المجتمع النامى يواجه تحديات عديدة لا تكون فقط تحديات عمليات الانتاج ، ورفع مستوى المعيشة ، وارساء التنظيمات الجديدة أو غرس المبادئ الجديدة ، وتطبيق قواعد العدالة الاجتماعية ، وتجديد المجتمع على أساس التكنولوجيا الحديثة والتفكير العلمى — بل هى أيضا خلق المناخ الثقافى الإيجابى الذى يمكن فى ظله ان يواجه المجتمع النامى كل هذه التحديات .

٤ — ولن تكون مواجهة هذه التحديات جميعا (الملاحظ انها تحديات معاصرة وعصرية معا) الا بوضع سياسة اجتماعية رشيدة فى ضوء ايدىولوجية المجتمع النامى وامكانياته كى يعمل فى ضوءها المخططون الاجتماعيون والاقتصاديون معا . ومن ثم تتضح الرؤية لهم وهم يعملون على أسس البحث العلمى على هدى هذه السياسة .

٥ — والملاحظ ان أهم أهداف البحث العلمى فى محيط الظواهر ، مادية كانت أو انسانية ، هو الوصول الى الحقيقة . أى هو التعرف على ما هو كائن لكى يكون فى الامكان ترشيد التخطيط الاجتماعى والاقتصادى ، أى التخطيط الشامل ، للمجتمع — ليتيسر تغير ما هو كائن الى ما يجب ان يكون (فى ضوء ايدىولوجية المجتمع النامى) .

٦ — والملاحظ انه عندما يبدأ أى بلد من البلاد فى الانفتاح على العالم ، وعندما يشب عن طوق تقاليده ، ويستجيب للمؤثرات الخارجية أو للأفكار الحديثة ، وذلك لكى يكون بلدا عصريا وصناعيا — نجد ان أبناءه ، وبخاصة أبناء الجيل الحديث (الشباب) ، يسارعون الى الاستحواذ على الفرص العصرية الجديدة . وهم اذ يفعلون ذلك ، نلاحظ ان عددا قليلا منهم ، ولكنه يزداد نسبيا باستمرار ، يستسلمون للمغريات ويجدون فى السعى وراء الأساليب غير المشروعة لاشباع حاجاتهم عن طريق ارتكاب الجرائم .

٧ — والملاحظ أن فئة الشباب الذين يرتكبون الجرائم (من سن ١٥ — ٢٥ مثلا) الإناث منهم والذكور ، تعتبر إحدى فئات المجرمين البالغين أو المجرمين الكبار في مجتمعنا (المصرى المعاصر) !

٨ — ويلاحظ أن المجرمين الشباب قد يسكنون في الحضر ، أو يعيشون في الريف ، أو قد يحيون حياة البداوة . ولكل من هذه المجتمعات المحلية سماتها المختلفة ، وظروفها المعاشية ، وثقافتها .

٩ — وقد اتضح أن عدد الشبان (من سن ١٥ — ٣٠ عاما) المتهمين في جنايات في ج. م. ع. في خلال الأعوام ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، كان ٢٢١٠ شاب بنسبة نحو ٣٣٫٨٪ من مجموع المتهمين في جنايات المبينة أعمارهم وعددهم ٦٥٤٦ متهما ، و ٣١٠٩ شاب بنسبة نحو ٣٢٫٧٪ من مجموع المتهمين في جنايات المبينة أعمارهم ٦٤٤٦ متهما ، و ٢٠٦٧ شابا بنسبة نحو ٣٦٫٢٪ من مجموع المتهمين في جنايات المبينة أعمارهم وعددهم ٥٧١٤ متهما ، و ٢٥٤٨ شابا بنسبة نحو ٣٧٫٩٪ من مجموع المتهمين في جنايات المبينة أعمارهم وعددهم ٦٧٢٤ متهما ، و ٢٤٦٦ شابا بنسبة نحو ٣٨٫٥٪ من مجموع المتهمين في جنايات وعددهم ٦٤١٤ متهما — على التوالى (يلاحظ أن نسبة المتهمين من الشباب في ازدياد) .

١٠ — وفي ضوء الدراسات والبحوث التى أشرف المحاضر على إجرائها فى محيط الشباب المصرى من سن (١٥ — ٢٥ عاما) ، أو من سن (١٥ — ٣٠ عاما) أو من سن (١٨ — ٣٠ عاما) ، فى خلال المدة من عام ١٩٥٦ حتى الآن ، نجد أن عدد نزلاء سجن القاهرة فى يوم ١٩٦٠/٢/١٧ المحكوم عليهم والذين صدرت عليهم أحكام بالسجن ١٥٨٦ نزيلا ، منهم ٧٠١ من الشبان (٢٥ سنة فأقل) أى بنسبة نحو ٤٤٫٢٪ . وقد بلغت أنماط الجرائم التى ارتكبوها حوالى ٨٠ نمطا . وكانت أنماط الجرائم العشرة الأكثر انتشارا بينهم السرقة (بنسبة نحو ٣٦٫٩٤٪) ، والشروع فى سرقة (بنسبة نحو ١١٫١٤٪) ، والتبديد (بنسبة نحو ٧٫٧٦٪) ، ومخالفة شروط المراقبة (بنسبة نحو ٥٫٣٦٪) ، والغش (بنسبة نحو ٤٫٢٣٪) ، والتخلف عن الخدمة العسكرية (بنسبة نحو ٢٫٩٦٪) ، والضرب (بنسبة نحو ٢٫٨٢٪) ، والمخدرات (بنسبة نحو ٢٫٥٤٪) ، والقتل (بنسبة نحو ٢٫١٢٪) وأحراز السلاح (بنسبة نحو ٢٫١٢٪) .

(يلاحظ أن نسبة الجرائم ضد الاموال بأنماطها أعلى نسبة) .

١١ — وفى دراسة أخرى عن ١٥ طالبا (من سن ١٥ — ٣٠ عاما) من المودعين فى سجن القاهرة فى يوم ١٩٦٠/١٢/٢٨ ، اتضح أن من ارتكب منهم جريمة السرقة (سبعة طلاب) ، ومن ارتكب جريمة أحراز السلاح (طالبان) ، والقتل العمد (طالبان) ، وسرقة أدت الى قتل (طالب واحد) ، والشروع فى الاستيلاء (طالب واحد) ، والرشوة (طالب واحد) ، والتهديد (طالب واحد) . وكان من هؤلاء الطلبة ثلاثة طلاب فى المدارس الإعدادية ، وثمانية طلاب فى المدارس الثانوية ، وطالب واحد بالازهر ، وثلاثة طلاب بالجامعة .

أما المجرمون ، الذين كانوا طلبة ، المودعون في نفس اليوم في سجن القاهرة ، فقد بلغ عددهم ٣٠١ نزيل . وكانت نسبة الذين في سن الشباب منهم (١٨ — ٣٠ عاما) نحو ٤٤٪ . وبلغت أنماط الجرائم التي ارتكبوها ٣٥ نمطا . وكانت أنماط الجرائم العشرة الأكثر انتشارا بينهم السرقة (بنسبة نحو ٢٤٪) ، والرشوة (بنسبة نحو ٨٩٪) ، والهروب من الجندية (بنسبة نحو ٦٤٪) ، والمخدرات (بنسبة نحو ٦٣٪) ، والتزوير (بنسبة نحو ٥٦٪) ، والضرب (بنسبة نحو ٥٦٪) ، والاختلاس (بنسبة نحو ٤٩٪) ، والقتل الخطأ (بنسبة نحو ٣٣٪) ، وخبز ناقص (بنسبة نحو ٣٣٪) ، وجرائم ضد أمن الدولة (بنسبة نحو ٣٣٪) .

(يلاحظ أن نسبة الجرائم ضد الاموال بأنماطها هي أيضا أعلى نسبة) .

١٢ — وفي دراسة أخرى عن المجرمين الشباب (من سن ١٥ — ٢٥ عاما) الذين أودعوا في سجون ج . م . ع . في خلال عام (من أول نوفمبر ١٩٦٢ حتى آخر أكتوبر ١٩٦٣) ، تبين أن عددهم كان ١٤٩٩١ شابا . كانت أغليبتهم من الذكور بنسبة نحو ٩٤٪ . وقد ارتكب هؤلاء الشباب جرائم عديدة منها جرائم ضد الاموال بنسبة نحو ٣٨٪ (أعلى نسبة) ، وجرائم ضد أمن الدولة بنسبة ٢١٪ ، وجرائم تشرد بنسبة نحو ١١٪ ، وجرائم ضد الاشخاص بنسبة ٤٨٪ ، وجرائم ضد الاداب بنسبة نحو ٣٦٪ ، ثم جرائم أخرى (كجرائم البطاقة الشخصية وتعاطي المخدرات أو الاتجار فيها واشتباها ونفقة شرعية ... الخ) بنسبة نحو ٣٠٪ .

١٣ — ومهما يكن من الامر فانه على الرغم من أن نسبة المجرمين من الشباب المصري تعتبر نسبة ضئيلة ، اذا علمنا أن عدد الشباب (من سن ١٥ — ٢٤ عاما) في تعداد عام ١٩٦٠ قد بلغ حوالى ٣٩٤٩٧٨٣ شابا ، وان هذا العدد حسب عدد السكان التقديرى في أول يوليو ١٩٧٠ قد بلغ حوالى ٥٠٣٦٣٠٠ شاب بنسبة نحو ١٥٪ من جملة السكان البالغ عددها في نفس التاريخ حوالى ٣٢٩٥٤٠٠٠ نسمة — فانه من الملاحظ أن نصيبهم النسبى من ارتكاب الجرائم يزداد باستمرار .

١٤ — ولعل أهم ما نؤكد به ازدياد الجرائم ضد الاموال في محيط الشباب في المجتمع النامى ، أن نذكر ان المجتمع كلما أسرع في مدى التغيرات فيه فان الطبيعة الانسانية تضطر ، بطريقة أسرع ، الى التواءم واعادة التواءم مع نفسها ، والى التكيف والتوفيق مع نفسها ومع المعيشة المعقدة المتغيرة . وان التركيزات الحضرية ، والتضييق المتزايد في مكان السكن ، وانتشار عدم الاكتراث في المجتمع ، التى تبدو كلما اضطر الناس الى التكتل ليعيشوا ويعملوا معا متقاربين ومتجاورين — كل أولئك يفترض فيها أن تكون كلها لها صلة بالعدوان المتزايد ، وبالتوترات العصبية ، وبالبلبله التى يتسم بها عصرنا الحالى . ولن يكون من المستغرب اذا لم يؤد ذلك كله الى ازدياد عدم الكفاية ، والى ازدياد التعويض غير المشروع ، والى ازدياد الطرق السهلة الى التملك ، والى ازدياد تفجرات نفاد الصبر والانانية ومن ثم الى ازدياد الجرائم بأنماطها وبخاصة أنماط الجرائم ضد الاموال .

١٥ — والملاحظ ان الصلة بين التغيرات التى تحدث فى المجتمع النامى فى ميادين السياسة والصناعة والاقتصاد ، وبين اتجاهات أبناء هذا المجتمع وبخاصة الشباب منهم ، وبين أنماط سلوكهم — هذه الصلة ليست واضحة حتى الان . أى أن الحاجة ماسة الى اجراء البحوث للتأكد من وجودها . ان كل ما نستطيع أن نقوله هو أن الجرائم بأنماطها وبخاصة فى محيط الشباب يمكن اعتبارها بعض ثمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى يحاول المسئولون فى المجتمعات النامية تحقيقها . ولكنه كآى ثمن يجب ان يكون **ثمنا منخفضا** بقدر الامكان ، وذلك عن طريق وضع السياسات والخطط والبرامج التى تهدف ، أول ما تهدف ، الى تحقيق الوقاية من الجريمة .

١٦ — ويرى المحاضر ان المجتمع النامى ، أو غيره من المجتمعات ، يستحق **المجرمين الذين يوجدون فيه** . فهو يصنعهم عن طريق أجهزة التنشئة الاجتماعية التى توجد فيه (كالأسرة والمدرسة والجيرة والمؤسسة الدينية والنادى الاجتماعى وأجهزة الاعلام) . ويرى المحاضر أيضا ان المجتمع النامى ، أو غيره من المجتمعات ، يستحق **الأسوياء الذين يوجدون فيه** . فهو يصنعهم عن طريق أجهزة التنشئة الاجتماعية التى توجد فيه كذلك .

١٧ — والملاحظ ان أهم أغراض الدفاع الاجتماعى هى :

(أ) حماية أعضاء المجتمع من الانحراف (أى من الجريمة والجناس بخاصة) .

(ب) حماية المجتمع من أعضائه المنحرفين (المجرمين والجانحين بخاصة) ، وذلك بإعادة تنشئتهم اجتماعيا ليصبحوا أعضاء أسوياء .

أى ان الوقاية من الجريمة فى ضوء هذين الفرضين تعنى :

(أ) جعل ارتكاب الجريمة أكثر صعوبة من غير أن تكتشف .

(ب) وجود سماحة أكثر حول السلوك الذى لا يمكن ضبطه بالقانون .

(ج) انغماس الشباب انغماسا فعالا فى عمليات التنمية .

(د) وجود قيادات أفضل ، وإتاحة الفرص الخلاقة للأشخاص المعرضين للجريمة (الذين فى سن الشباب بخاصة) .

(هـ) وضع ميزانيات خاصة للجماعات الأكثر خطورة كالمتعطلين مثلا ، والمتخلفين عن المدارس ، وصعاب المراس من المجرمين (أى المجرمين العدوانيين أو السيكوباتيين أو الذين يرتكبون الجرائم قهرا عنهم) .

(و) تخطيط جنائى أفضل ، وتقييم الاستثمارات المخصصة لمشروعات الدفاع الاجتماعى وبرامجها .

١٨ — ولا يمكن وجود تخطيط جنائي افضل الا اذا توافرت الشروط الاتية :

- (ا) وجود سياسة جنائية واضحة المعالم والاغراض والاهداف .
- (ب) اجراء دراسات وبحوث علمية عديدة في محيط الجريمة والجناح .
- (ج) تعاون المخططين الجنائيين والباحثين العلميين في ميدان الجريمة والجناح والعاملين في ميدان الجريمة والجناح ، والجماهير .

١٩ — ولن توجد سياسة جنائية واضحة المعالم والاغراض والاهداف ، الا اذا وجدت سياسة اجتماعية واضحة المعالم والاغراض والاهداف . ولن يتم وضع هذه السياسة الا في ضوء ايدولوجية المجتمع النامى . اى ان هذه السياسة يجب ان تسترشد بقيم هذا المجتمع وتقاليده وعاداته ومبادئه ومثله العليا .

ان وجود سياسة جنائية واضحة المعالم والاغراض والاهداف ييسر وضوح الرؤية امام المخططين الجنائيين ، والباحثين العلميين في ميدان الجريمة والجناح ، والعاملين في ميدان الجريمة والجناح ، فضلا عن جماهير المجتمع على اختلاف فئاتهم ومكاناتهم الاجتماعية وثقافتهم . وان تيسير وضوح الرؤية يعنى العمل الجاد وتحقيق الاهداف بأقل التكاليف .

٢٠ — ويجب ان يلاحظ في ضوء ظروف المجتمع النامى والتغيرات التى تحدث فيه وأنماط الجرائم والجناح التى تظهر فيه والتى تختفى منه ، ان تكون موضوعات الدراسات والبحوث العلمية في محيط الجريمة والجناح موضوعات تفي بتحقيق اهداف السياسة الجنائية . اى ان تكون هذه الموضوعات عديدة ومتنوعة ومناسبة . والمحاضر في هذا الضوء يدعو ملحا الى اجراء انواع معينة من الدراسات والبحوث مثل :

(ا) دراسات وبحوث تتناول حجم الجريمة وأنماطها (ومنها أنماط الجريمة غير المنظورة) واتجاهاتها .

(ب) دراسات وبحوث عن عوامل وجود الجرائم غير المنظورة في المجتمع .

(ج) دراسات وبحوث تتناول مناطق الجناح كمظهر من مظاهر مراحل النمو الحضري .

(د) دراسات وبحوث تقييمية في محيط مشروعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والعمل وتأثيرها على الجريمة في مناطق مختارة وفي خلال فترة زمنية معينة ، وبخاصة حول تأثيرها على العوامل المصاحبة للجريمة مثل الهروب من المدرسة ، وتصعد الاسرة ، والهجرة الداخلية ، وعدم الاستقرار في العمل .

(هـ) دراسات وبحوث تتبعية عن مزايا العمالة الكاملة ، وعلاقتها بالوقاية من الجريمة ، في منطقة معينة يحدد فيها معدل الجرائم وأنماطها .

(و) دراسات وبحوث عن آثار تباين التخطيط في مشروعات الصناعة والاسكان في مناطق متماثلة ، أو تماثل هذا التخطيط في مناطق متباينة .

(ز) دراسات وبحوث عن التغذية وآثارها في جناح الاحداث .

(ح) دراسات وبحوث عن آثار التدريب على المهارات الزراعية والصناعية لتتسنى الاجابة عما اذا كانت زيادة فرص اكتساب بعض المهارات لها آثار بأعلى معدلات الجناح محليا ؟

(ط) دراسات وبحوث عن زيادة عدد رجال الشرطة والتأكد من أنها تؤدي الى انخفاض الجريمة في فئات العمر المختلفة .

(ي) دراسات وبحوث عن احكام السجن للمجرمين أول مرة .

(ك) دراسات وبحوث عن آثار اعادة توزيع الدخل القومى وتكافؤ الفرص على زيادة أو نقص معدلات الجريمة في المجتمع .

(ل) دراسات وبحوث عن خطورة الجريمة .

— من وجهة نظر الجماهير .

— من وجهة نظر المشرعين .

٢١ — ويجب أن نؤكد هنا أن شيئاً ما في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح يجب أن يعمل قبل أن نتأكد من وجود الصلة بين التغيرات التي تحدث في المجتمع النامى في ميادين السياسة والصناعة والاقتصاد ، عن طريق الدراسات والبحوث المخططة . أى أن المجتمع لا يمكن أن ينتظر حتى ينتهى من اجراء هذه الدراسات والبحوث ويعرف نتائجها . ان وزارات الخدمات مثل الصحة والتعليم والثقافة والارشاد تعمل ولا تنتظر اجراء دراسات أو بحوث في ميادينها . ومن ثم فالمحاضر يرى أن تعمل وزارات مثل العدل والداخلية والشئون الاجتماعية في ميادينها ، ويطالب في الوقت نفسه باجراء البحوث والدراسات في ميدان الجريمة والجناح حتى يكون عمل الوزارات المعنية على بصيرة ، وحتى يسترشد المخطط الجنائى بنتائج هذه البحوث ويقتنع بخطورة الجريمة والجناح في المجتمع النامى ، وما يدفعه هذا المجتمع من ثمن أو ما يخسره من عائدات .

٢٢ — ويجب أن نلاحظ ان العوامل المسببة للجريمة أو للجناح ، كما نعرفها في الوقت الحاضر ، ما زال يحيطها الكثير من الضباب ، ويعوزها التحقيق الموضوعى . وقد يكون بعض هذه العوامل وجود الاسر المتصدعة ، أو الضعف العقلى ، أو التزاخم السكاني ، أو اهمال الاطفال ، أو وجود الثقافة الجانحة أو الفقر . ومع ذلك فان الاغلبية من الصغار يتعرضون لهذه العوامل ولكنهم لا يرتكبون الجريمة أو الجناح .

والملاحظ أن التعرف على العناصر المسببة أمر سهل ، ولكن الصعب هو معرفة نسبها وعلاقاتها المتداخلة أو مدى تفاعلها .

٣٣ — ومما ييسر تحديد خطورة الجريمة (أحد أنماطها) أن تحدد هذه الخطورة بالنقود (حتى يقتنع المخططون) . ويمكن أن نفعل ذلك بإجراء دراسات وبحوث في محيط بعض فئات المجتمع مثل فئة المشرعين ، وفئة رجال الشرطة ، وفئة القضاة ، وفئة الجناة ، وفئة المجنى عليهم ، وغيرها من الفئات . ولكي نوضح ذلك نذكر على سبيل المثال ما يلي :

— إذا اعتبرنا (تعسفيا) أن سرقة جنبيه مصرى واحد (بطريق النشل مثلا) تساوى في الخطورة جنيتها مصرى واحدا ؟

(أ) فماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد مع التهديد الشفوى ؟

(ب) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد مع التهديد بالسلاح ؟

(ج) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد مع التعدي البسيط ؟

(د) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد مع التعدي الذي يحتاج الى علاج ولا يحتاج الى دخول المستشفى ؟

(هـ) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد مع التعدي الذي يحتاج الى دخول المستشفى ؟

(و) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد من منزل نهارا ؟

(ز) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد من منزل ليلا ؟

(ح) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد مع احداث عاهة ؟

(ط) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد مع الضرب الذي افضى الى موت ؟

(ي) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد مع القتل ؟

(ك) وماذا تساوى في الخطورة في رأيك سرقة جنبيه مصرى واحد مع الاغتصاب ؟

ويمكن أن نعيد هذا البحث ونكرره في محيط أتماط جرائم أخرى . ومهما كانت الاجابات عن هذه الاسئلة تبدو غير موضوعية ، فإن مجموعها يمثل رأيا عاما لفئة أو لفئات هم أعضاء المجتمع الذين يعيشون ، بالضرورة ، في ظل سيادة القانون الذي يحكم هذا المجتمع .

٢٤ — ويجب أن تؤكد في ضوء ما قيل في بندي ٢٢ و ٢٣ أن البحث العلمي في محيط الجريمة والجناح مسألة بالغة في الاهمية . انه في ضوء التحديات العصرية التي يواجهها المجتمع النامي ضرورة وأية ضرورة . ان مشكلة الجريمة والجناح تتطلب في ضوء روح العصر (عصر الربع الأخير من القرن العشرين) أن نعرف حقيقتها . فنحن لا يمكن أن نفيد من شيء لا يستند الى الحقيقة . فهي في ضوء ظروف مجتمعاتنا الحالية ملائمة ، ويجب أن نعمل في سبيل الحصول عليها حيثما كانت ، وان نسخرها في سبيل تحقيق ما نصبو اليه من آمال على المستوى المحلي وعلى المستوى القومي وعلى المستوى العالمى جميعا .

ويؤكد المحاضر انه لن تكون خيرا من المعرفة المنتظمة (العلم) الوسيلة الى الوصول الى الحقيقة .

٢٥ — ولن تكون للبحوث والدراسات العلمية في ميدان الجريمة والجناح قائمة الا اذا كان البحث العلمى في ميدان الجريمة والجناح مهنة معترفا بها . ويقتضى ذلك وجود هيئات علمية تخرج الباحثين العلميين في هذا الميدان .

والملاحظ أن الباحث العلمى هو شخص يجب أن يكون مدربا للتدريب الكافى المستمر ، كما يجب أن تتوافر في شخصيته بعض السمات . ان هذه السمات عديدة .. ولكن أهمها في رأى المحاضر سمتان :

— سمة الصبر .

— سمة حب الحقيقة وتيسير ايصالها الى الآخرين .

٢٦ — وتعاون المخططين الجنائيين والباحثين العلميين في ميدان الجريمة والجناح مسألة لا يجب أن يختلف عليها اثنان . ان هذا التعاون ضرورة . ويجب أن يكون أساس هذا التعاون أساسا موضوعيا .

ولا يمكن أن يكون تعاون المخططين الجنائيين والباحثين العلميين، وحده، يؤدى الى الوقاية من الجريمة . فالتعاون يجب ان يكون بين هؤلاء وبين العاملين في ميدان الجريمة والجناح . ويقصد بالآخرين رجال الشرطة ، وأعضاء هيئة المحكمة (وكلاء النائب العام والقضاة) ، والمسئولون عن تطبيق أحكام المحكمة أو تدابيرها (ضباط الاختبار القضائى والاختصاصيون الاجتماعيون والمربون والأطباء وعلماء النفس وغيرهم) . ان هؤلاء العاملين هم العمود الفقرى لتنفيذ البرامج الوقائية والعلاجية . ان فهم هؤلاء ضرورى . وان تدريبهم واعادة تدريبهم واستمرار تدريبهم مسائل يجب أن لا يكون عليها خلاف .

ان كسب ثقة هؤلاء العاملين مسألة بالغة الأهمية . وبدون هذا الكسب لن يتم التعاون المرجو .

٢٧ — ويرى المحاضر ان لا يقتصر التعاون على الفئات الثلاث السابقة (فئات المخططين الجنائيين والباحثين العلميين والعاملين في ميدان الجريمة والجناح) ، ويرى أنه بدون تعاون الجماهير على اختلاف فئاتهم كالأطباء والمرضات أو المدرسين والآباء والمزارعين والتجار .. الخ ، لا يمكن أن نضمن تحقيق أهدافنا أو برامجنا في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح .

فالتبيب أو الممرضة مثلا يستطيع ان يلاحظ بعض سمات شخصية مرضاه المنحرفة . ويستطيع من ثم أن يقوم بعمل حاسم وسريع في علاجها قبل أن تستشري آثارها .

والمدرس يستطيع أن يلاحظ الكثير من سمات التلاميذ المعرضين للجناح في فصله . انه بدلا من أن يتخلص منهم بالطرد من الفصل يمكن أن يحيلهم الى الاجهزة التي تستطيع في الوقت المناسب ان تعيد اليهم توازنهم السوى .

والآباء والأمهات يستطيعون اذا راقبوا أبناءهم وبناتهم مراقبة رشيدة أن يمنعوا الكثير من الانحرافات قبل أن يستفحل أمرها . ان اهتمام الآباء والأمهات ، مثلا ، بموعد عودة ابنائهم وبناتهم الى المنزل كل ليلة ، يؤدي الى عمل طيب لهؤلاء الأبناء والبنات .

والمزارع الذي يحصن حقله ويجعل ممتلكاته أصعب من أن ينالها اللصوص ، وذلك بالحرص عليها ، يمنع الكثير من السرقات .

والتاجر الذي لا يغش ، والذي لا يهرب الاموال ، او الذي لا يشتري من السوق السوداء ، يقف اذا فعل كل ذلك حائلا في سبيل ارتكاب الكثير من الجرائم .

٢٨ — ومع ذلك فالجماهير على اختلاف فئاتها لا يمكن أن تسهم بدورها الفعال في ميدان الوقاية من الجريمة والجناح ، او حتى في غيره من الميادين ، الا :

— اذا عاشت هذه الجماهير في ظروف اجتماعية وثقافية ، واقتصادية وسياسية تيسر لها الشعور بالانتماء الى المجتمع الذي تعيش فيه .

— اذا اعتبرت هذه الجماهير ان هذا المجتمع هو جماعتها المرجعية التي تسعد لسعادتها ، وتشقى لشقائها ، وتحميها وتدافع عنها ، وتبذل في سبيل ذلك النفس والنفيس .

بدون ذلك لا نتوقع من الجماهير تأييدا ، بل نتوقع عدم المبالاة ، ومجرد المشاهدة ، والانتظار !

٢٩ — وفي ضوء كل ما سبق يؤكد المحاضر أن البحث العلمى فى محيط الجريمة والجناح لا يمكن تنظيمه فى المجتمع النامى والتأكد من نفعه والافادة منه ، الا ، كما سبق أن أوضحنا ، فى ضوء سياسة جنائية رشيدة تحقق أغراض الدفاع الاجتماعى (أى تحقيق الوقاية من الجريمة بأقل التكاليف) ، وتتبع من سياسة اجتماعية رشيدة للمجتمع النامى تتبعث من واقعها (أى فى ضوء ايدولوجية هذا المجتمع ، أى فى ضوء قيمه وتقاليده وعاداته ومبادئه ومثله العليا) . وأن هذه السياسة الجنائية اذ تؤكد وضوح الرؤية ، فإنها تدعو بالضرورة الى وجود هيئات علمية تخرج الباحثين العلميين فى محيط الجريمة والجناح ، كما تدعو الى الاعتراف بالبحث العلمى كمهنة . ومن ثم يتيسر التعرف الموضوعى على آثار التغير الاجتماعى والتفسير الثقافى فى المجتمع النامى وعلاقتها بالجريمة والجناح .

ولن يتحقق أهداف كل ذلك الا بالتعاون الوثيق بين المخططين الجنائيين والباحثين العلميين والعاملين فى ميدان الجريمة والجناح ، فضلا عن تعاون فئات جماهير المجتمع على اختلافها وتيسير قيامها بدورها الفعلى فى ميدان الوقاية من الجريمة والجناح بأقل التكاليف .

ولعل من صور هذا التعاون أن نذكر ما يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ انشائه حتى الان ، أى منذ فترة تبلغ حوالى خمسة عشر عاما . فالمركز يجرى دراساته وبحوثه بحثا عن الحقيقة . وهو فى سبيل تحقيق التعاون المشار اليه ، يعمل جاهدا على ايصال الحقيقة الى الآخرين بكل الوسائل الممكنة .

ومن هذه الوسائل نذكر ما يلى :

(أ) نشر دراساته وبحوثه عن طريق مجلاته العلمية ومنشوراته العديدة .

(ب) عقد المؤتمرات والندوات التى يحضرها ويناقش موضوعاتها المخططون والباحثون العلميون والعاملون فى ميدان الجريمة والجناح وبعض فئات معينة من الجماهير .

(ج) البرامج التدريبية العديدة التى يعدها المركز لباحثيه وللعاملين فى ميدان الجريمة والجناح مثل وكلاء النيابة وضباط الشرطة والاختصاصيين الاجتماعيين وغيرهم ، من داخل ج.ع.م. ومن خارجها .

التخطيط للدفاع الاجتماعى فى مجال الإصلاح العقابى

الدكتور أحمد عبد العزيز الألفى

— التطور فى أهداف العقوبة ووسائل تنفيذها يتفق مع اتساع آفاق الإنسان وسمو مداركه ، ويعكس مسار الحضارة الإنسانية بما يصابها وبما تمثله من تغير فى القيم والمعتقدات وفى المبادئ والنظم السياسية وفى الأوضاع والعلاقات الاقتصادية .

— الانتقام الفردى والانتقام الجماعى والتطهير والتكفير كانت أهداف العقوبة فى العصور البدائية والوسطى ، كان الاعتماد أساسا على العقوبات البدنية والاسترقاق والنفى ، العقوبات السالبة للحرية لم تظهر كنظام متميز للجزاء الجنائية إلا فى القرن الثامن عشر .

— المدارس الجنائية : المدرسة التقليدية (بكاريا وفويرباخ وبنترام) وفلسفتها النفعية . المدرسة التقليدية الحديثة وتأثرها بفلسفة عمانوئيل كانت التى تجعل أساس مشروعية حق العقاب هو العدالة المطلقة ، الجمع بين فكرتى العدالة والمنفعة الاجتماعية بحيث لا تكون العقوبة مشروعاً إلا فى النطاق الذى تجتمع فيه العدالة والمصلحة . المدرسة الإيطالية أو الوضعية ، يرى البعض أن أفكارها تعد أساس مذهب الدفاع الاجتماعى . اهتمامها بدراسة شخصية الجانى بدلا من الاقتصار على دراسة الجريمة ككائن قانونى حتى يمكن اختيار التدبير الذى يكفل وضع الجانى خارج دائرة الأضرار . مدارس التوفيق وأبرزها الاتحاد الدولى لقانون العقوبات (أدولف برنزوفون ليست وفان هامل) ، عدم الاهتمام بالبحث فى الأساس الفلسفى لحق العقاب والتركيز على حالة الخطورة التى عليها الجانى ، تعاليم الاتحاد كانت الأساس للنظام الثنائى الذى يجمع بمقتضاه بين العقوبة والتدبير الوقائى . حركة الدفاع الاجتماعى الحديث ، إنشاء الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى بمجهودات جراماتيكا سنة ١٩٤٩ ، جناحى الحركة، المتطرف بزعامة جراماتيكا الذى يطالب بإلغاء اصطلاحى الجريمة والعقوبة وأن يحل محلها معيار عدم التوافق مع المجتمع *anti-socialité* وتدابير الدفاع الاجتماعى . آراء مارك أنسل الذى يعترف بشرعية العقوبات على أن تكمل بالتدابير الوقائية ذات الصبغة التعليمية والعلاجية والإصلاحية . برنامج الحد الأدنى لسياسة الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى ، التوفيق بين حماية المجتمع وضمان حقوق الإنسان ، توجيه رد الفعل ضد الجريمة نحو الإصلاح والتقويم ، الاهتمام بالمعطيات العلمية عند تطبيق القانون الجنائى مما يقتضى فحص حالة الجانى فحصا علميا للتحقق من كافة الظروف التى دفعت لارتكاب الجريمة ، اعتبار الخصومة الجنائية مستمرة حتى تنهى مدة التنفيذ العقابى .

— تحدد الهدف من العقوبة حاليا في العمل على اصلاح الجاني واعادة تأهيله ، او على الاقل أصبح هو الهدف الاول لها . يرى البعض ان الغرض الاصلاحى للعقوبة لا ينفى أنها تحقق في الوقت نفسه أهدافا أخرى كتحقيق العدالة والردع العام . يعول الكثيرون على أهمية الردع . أثبتت البحوث التى قام بها Kinberg, Fry أن العقوبة مهما بلغت قسوتها لا تشكل التحذير الذى يمنع الجاني من ارتكاب الجريمة ، لأنه عند اقدامه عليها يتصور فى أغلب الحالات أنه لن يكتشف أمره ولو تحقق من القبض عليه ومعاقبته بأية عقوبة لعدل حتما عن ارتكابها .

— يمثل اعتماد المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فى يوليو ١٩٥٧ لمجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التى وافق عليها المؤتمر الاول للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين الذى عقد فى جنيف سنة ١٩٥٥ اقرارا عالميا بأهمية الهدف الاصلاحى للعقوبة (تراجع فى هذا الشأن وعلى سبيل المثال ، القواعد : ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٧) .

— ناقش القسم الثالث من أقسام المؤتمر الرابع للأمم المتحدة الذى عقد فى كيوتو باليابان سنة ١٩٧٠ موضوع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين فى ضوء التطورات الحديثة للمعاملة العقابية . رأى القسم تعزيز الالتزام الادبى بقواعد الحد الأدنى عن طريق اصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوصية بتطبيقها فى كافة الدول ، وأن يدعو القرار السكرتير العام لسؤال الدول الاعضاء وعلى فترات دورية عن مدى تطبيق هذه القواعد . ركز القسم على الاعتبارات ذات الفائدة فى ضمان تطبيق قواعد الحد الأدنى ، منها : الاعلام بها على نطاق واسع عن طريق ترجمتها للغات المختلفة ، مع الاهتمام بالاعلام بها بين العناصر القانونية وخاصة رجال القضاء والنيابة والمحامين . وكذلك تشجيع التعاون فى هذا المجال على المستوى الاقليمى بين الدول المتقاربة ، وزيادة تدريب رجال المؤسسات العقابية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية وأن تعضد الامم المتحدة هذا التدريب عن طريق المعونات الفنية والمساعدة فى التمويل وانشاء معاهد اقليمية للدفاع الاجتماعى للاسهام فى تحقيق هذا الغرض . ورأى القسم الاهتمام بضمان تطبيق هذه القواعد بدلا من اعادة النظر فيها ، مع التوصية بانشاء جهاز فى كل دولة يراقب تطبيقها ، أما عن طريق الاشراف القضائى ، أو هيئة متخصصة تتولى هذه الرقابة ، أو عن طريق الاخذ بنظام المفوض التشريعى (الاومبدسمان) .

— ضرورة أن تتم المعاملة العقابية فى اطار من خطة شاملة ، تقوم على أسس علمية تكشف عن خصائص المادة البشرية المطلوب اعادة تأهيلها ، وتراعى مختلف الاعتبارات الاقتصادية والثقافية فى المجتمع . تعين البحوث العلمية فى مجال التنفيذ العقابى فى التأكد من صلاحية البرامج المطبقة فى السجون ، التدليل على فعالية البرامج الاصلاحية الحديثة وهى برامج قد يتردد رأى العام فى قبولها ويرفض المسئولون تنفيذها الا اذا قدمت الادلة العلمية التى تؤكد فعاليتها ، توفير الاموال المنصرفة هباء نتيجة سوء التنظيم والادارة بالكشف عن مواطن القصور ، اختبار الاساليب المطبقة فى خارج البلاد بدلا من الانسياق آليا نحو محاكاتها دون تقدير للظروف المحلية

(تنظيم البحوث والدراسات العلمية عن السجون ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٦٤ : صفحة ٢٣٥) .

— تنقسم المعاملة العقابية الى نوعين :

— معاملة داخل المؤسسات Institutional treatment

— ومعاملة خارج المؤسسات Non-Institutional treatment

— المشاكل الرئيسية التى تعوق المعاملة الاصلاحية داخل المؤسسات .

— ازدحام السجون ، اسباب هذه المشكلة .

— الاسراف فى الاحكام القصيرة المدة ، وهى مشكلة عالمية تعاني منها حتى الدول ذات النظم العقابية المتقدمة . الاتجاه السائد فى المؤتمر الثانى للامم المتحدة للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين الذى عقد فى لندن سنة ١٩٦٠ يعتبر العقوبة قصيرة المدة اذا كانت صادرة بالحبس ستة أشهر فأقل . الى جانب ما تسببه الاحكام القصيرة المدة من ازدحام فى السجون فهى تهدر اهم قيمة لعقوبة الحبس التى تتمثل فى التهديد والتلويع بها وليس فى تنفيذها ، فضلا عما تسببه من وصمة تلحق بالمحكوم عليه وتجعل من المتعذر عليه التحاقه بعمل يتكسب منه بعد الافراج عنه . (تبلغ نسبة من حكم عليهم بالحبس لستة أشهر فأقل من جملة المودعين فى السجون المصرية طوال عام ١٩٦٤ : ٨٢٪ ، وتبلغ نسبة من حكم عليهم بالحبس شهر فأقل ٥٦٪ ، الحبس القصير المدة ، دراسة احصائية ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٦) . . اسباب المشكلة : عدم وجود بدائل فى القانون لعقوبة الحبس . ميل القضاة للرافة مما حدا بالبعض الى تسمية هذا الاتجاه بعقوبة الحد الأدنى Minimum-term complex . قلة لاحكام التى يؤمر بوقف تنفيذها بالرغم من السلطة التقديرية الواسعة للمحاكم فى هذا الشأن .

— كثرة عدد المحبوسين احتياطيا . أصبح هذا الاجراء الاستثنائى بحسب الاصل يكاد يكون القاعدة فى بعض البلاد . تزداد خطورة المشكلة اذا راعينا طول المدة التى يحبس فيها بعض المتهمين احتياطيا ثم يقضى ببراءتهم . عدم تطبيق أية برامج اصلاحية على المحبوسين احتياطيا استنادا على الافتراض القانونى الذى يعتبرهم أبرياء حتى تثبت ادانتهم . (انظر فى حجم المشكلة فى السجون المصرية وفى الآثار الاجتماعية التى تترتب عليها ، بحث الحبس الاحتياطى ، دراسة احصائية وبحث ميدانى ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٦ . وكان الهدف من الجانب الاحصائى للبحث التعرف على مدى لجوء سلطات التحقيق الى هذا الاجراء ، والجرائم التى يحبس فيها المتهمون احتياطيا ، ومدة هذا الحبس ، والسلطة الامرة به ، وبعض الخصائص المتعلقة بالمتهمين الذين يخضعون لهذا الاجراء . وهدف الجانب الميدانى الى التعرف على ما يترتب على الحبس الاحتياطى من آثار ، سواء تعلقت بالمتهم نفسه أو بأفراد أسرته أو على العلاقات بينه وبين الآخرين) .

— المودعون في السجون بغير محاكمة وما يثيره ايداعهم من مشكلات (راجع في هذا الشأن ما دار من مناقشات في القسم الثالث من اقسام المؤتمر الرابع للامم المتحدة للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين ، والاتجاه نحو تعديل الفقرة ٨٤ من قواعد الحد الأدنى بحيث تشمل كافة المودعين في السجون بغير محاكمة وليس فقط المحبوسين احتياطيا) .

— قصور عمليات تصنيف النزلاء وعدم وجود مؤسسات تخصصية كافية :

تصنيف النزلاء أمر لا غنى عنه لتحقيق الهدف الاصلاحى للعقوبة . يعرف البعض التصنيف بأنه تجميع فئات النزلاء في مؤسسات تخصصية على أساس من السن والجنس وحالة العود والحالة العقلية ثم اجراء تقسيمات ثانوية بعد ذلك داخل كل مؤسسة . ويرى آخرون أن هذا التعريف لا يغطى كل الادوار التى يراد للتصنيف ان يؤديها في مجال الاصلاح العقابى . فهو ، في رأيهم ، عبارة عن المنهج الذى يوفق بواسطته بين تشخيص حالة النزيل وبرنامج المعاملة الذى يقرر من أجله ، مع تعديل هذا البرنامج باستمرار اثناء التنفيذ مقابلة للتغيرات التى تطرأ باستمرار على حالة النزيل (تراجع أعمال المؤتمر الدولى الجنائى والعقابى الثانى عشر الذى عقدهاهاى سنة ١٩٥٠ في : *Revue de Droit Pénal et de Criminologie*, 1950/51 P. 172 ومجموعة قواعد الحد الأدنى بشأن التصنيف وبصفة خاصة القواعد : ٦٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩) .

— يفترض التصنيف وجود الموظفين القادرين على التشخيص والمعاملة والامكانيات اللازمة لأجرائه . غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التصنيف يتطلب عددا كبيرا من الموظفين أو يشترط لنجاحه توافر امكانيات ضخمة .

— نظم التصنيف ثلاثة ، هى :

١ — مكتب التصنيف *Classification bureau or clinic* ويقوم باجراء دراسات معملية وتحليل دقيق لحالة كل نزيل واقتراح برنامج المعاملة الذى يصلح له . توصياته استشارية ولا تدخل كجزء متكامل في برامج المؤسسة وكثيرا ما تكون مثالية ولا تراعى الامكانيات المتاحة .

٢ — لجان التصنيف ، وهى أكثر النظم شسوعا ، وفيها يساهم كل الاخصائيين والموظفين الاداريين بالمؤسسة في تخطيط البرنامج والاشراف على تنفيذه ، يرأس اللجنة عادة مدير المؤسسة ولذلك فان قراراتها تكون ملزمة . لهذا النظام ميزة أخرى ، لان اجتماع الموظفين الاداريين والاختصاصيين وعرض مختلف الآراء في اجتماعات اللجان يتيح تبادل الخبرات بينهم ، كما يمكن الاختصاصيين من معرفة القدرات العملية للمؤسسة ومدى استطاعتها تنفيذ البرنامج الموضوع .

٣ — مركز الاستقبال أو التشخيص *reception or diagnostic center* بعد أحدث نظم التصنيف وأكثرها تطورا ، وبموجبه يودع المحكوم عليهم في وحدة مركزية لفحصهم واختيار المؤسسة التى يودعون فيها ووضع برنامج

لعاملتهم . من أشهر هذه المراكز مؤسسة ريبيا بربوها وتسمى المعهد القومي للملاحظة ، ويخضع للفحص فيه كل محكوم عليه بعقوبة تزيد عن ثلاث سنوات . في بعض البلاد تلحق هذه المراكز بالمؤسسات العقابية ، وبفيد ذلك في ضغط المصروفات ، كما يجعل موظفي هذه المراكز يتفرغون لعملهم الأساسي وهو التشخيص ووضع برامج المعاملة فلا يشغلون بالأعمال اليومية التي تأخذ أغلب وقتهم . كشفت الخبرة العملية على أن أقل مدة يقضيها النزير في مركز الاستقبال يجب ألا تقل عن ستين يوما ، غير أنه يمكن إطالة هذه المدة إذا تبين أن هناك حالات تستدعي دراسة أكثر عمقا .

— المعايير التي يقوم عليها التصنيف : بدأ التصنيف بداية متواضعة في أوائل القرن التاسع عشر وكانت الغاية منه في بدء تطبيقه مجرد تجنب مساوئ الاختلاط بعزل الذين يؤثرون تأثيرا سيئا عن غيرهم . كان الفصل يقوم على معايير ذات طابع عام ، وهي الفصل على أساس السن — الأحداث عن البالغين ، والجنس — الرجال عن النساء ، والحكم — المحكوم عليهم عن المحبوسين احتياطيا — وبعد ذلك أخذ بمعايير آخرين هما مدة العقوبة والسوابق . لا زالت هذه الأسس هي المتبعة في تقسيم المسجونين في السجون المصرية . التصنيف في مفهومه الحديث أصبح الدعامة الأولى التي لا غنى عنها لتطبيق فكرة التفريد التنفيذي للعقاب . لا يتأتى تطبيق هذه الفكرة إذا اقتصر الأمر على الأسس العامة السابقة بيانها ، فالتفريد يجب أن يعتمد على الظروف الشخصية الخاصة بكل سجين أي على اعتبارات واقعية وشخصية تتطلب فحصا دقيقا للنزير واختبارا شاملا لكل جوانب شخصيته .

— أهمية التصنيف : يعد من أهم معالم النظام العقابي الحديث . إلى جانب هدفه الأول وهو وضع برنامج تشخيصي وعلاجي للنزير له أهداف أخرى هي : سهولة وفاعلية إدارة المؤسسة العقابية لأن لجان التصنيف تهيء مجالا طيبا للبحث والبت فيما يعرض في المؤسسة من مشاكل . تبادل الخبرات بين الموظفين وتحقيق تعاون مثمر بينهم لأشراكهم في أعمال لجان التصنيف . يهيء أسسا أكثر ملائمة لأعمال التحفظ والحراسة لأن الدراسات التي تجرى تمهيدا للتصنيف تحدد درجة التحفظ التي يخضع لها النزير . يؤدي أسناد العمل الملائم لكل نزير إلى زيادة الإنتاج في المؤسسة . يمكن من التعرف على المشاكل التي يعاني منها النزير ، كما يفيد في معرفة مدى ملائمة الإفراج عنه شرطيا ونوع الرعاية التي تبذل له بعد الإفراج . يمهّد التصنيف السبيل لرسم سياسة طويلة الأمد في ميدان الإصلاح العقابي ، إذ يحدد أنواع المؤسسات اللازمة والإمكانات المطلوبة في كل نوع منها (أحمد الألفي ، تخصيص المؤسسات العقابية ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٢) .

— تنوع العقوبات السالبة للحرية يحول دون تطبيق قواعد التصنيف . الاتجاه السائد عالميا الآن نحو توحيد هذه العقوبات في عقوبة واحدة وتكون التفرقة في الأحكام على أساس المدة فقط (انظر في ذلك ، مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية ، قياس اتجاهات ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٥٨) .

— انواع المؤسسات العقابية : مؤسسات مغلقة ، وشبه مفتوحة ، ومفتوحة
كان يقابل هذا التقسيم في اوائل القرن العشرين تقسيم المؤسسات الى شديدة
ومتوسطة وضعيفة التحفظ . يتمثل النقد الموجه للتقسيم القديم في أنه يقوم
على اعتبار واحد فقط هو درجة التحفظ التي يخضع لها النزير دون الاعتداد
بسائر احتياجاته الاخرى .

— المؤسسة العقابية المفتوحة : سجن لا يستعين بأساليب التحفظ المادية
للحيلولة بين نزلائه والهرب ولا يلجأ الى وسائل القسر والاكراه لحملهم على
الخضوع لنظامه والانتفاع من برامج التأهيل المقررة فيه . طابع المؤسسة
المفتوحة لا يستند فحسب على اعتبارات مادية كزوال الاسوار والقضبان
واختفاء الحراس المسلحين ، ولكن طابعها الاساسي قوامه بث الثقة في
نفس النزير وتعويده على تقبل المسؤولية الذاتية والتخلي عن أساليب الاكراه
التي لا يقتضيها أمن المجتمع ولا تفيد في التأهيل . ويقيس البعض تقدم النظام
العقابي في بلد ما بمدى انتشار هذا النوع من المؤسسات فيه . تعتبر
انجلترا والسويد الرائدتان في هذا الميدان ، وتسير الهند وسيلان خطوات
سريعة للاكثار من المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة . ويرى بعض رجال
الاصلاح العقابي أن نسبة النزلاء الذين يودعون في السجون المفتوحة يجب
الاتقل عن ٤٠٪ من مجموع نزلاء السجون ، ٣٥٪ يودعون في المؤسسات
شبه المفتوحة ، ٢٥٪ في السجون المقفلة .

— نشأة المؤسسات المفتوحة : كانت وليدة التجربة العملية أكثر من كونها
نتاج نظرية عقابية . ظروف الحرب العالمية الثانية أدت الى زيادة كبيرة في
عدد المحكوم عليهم لم تستوعبهم السجون الموجودة فاضطرت السلطات
الى انشاء معسكرات لايداعهم فيها . دعم هذا الاتجاه أن الظروف الاقتصادية
التي اجتازتها كثير من الدول عقب الحرب فرضت عليها التقتير في انشاء
سجون جديدة من النوع التقليدي واستعاضت عنها بالسجون المفتوحة
لأنها أقل تكلفة .

— مزايا المؤسسات المفتوحة : أهم مزاياها أنها تسبغ على الحياة فيها
جوا طبيعيا عاديا قريبا من طابع الحياة في المجتمع الكبير ، ويزيل ذلك أسباب
التوتر والشعور بالمهانة والعداء لدى السجين ازاء القائمين على ادارة المؤسسة
ويفيد ذلك في نجاح المعاملة التي تبذل له . كما أن الايداع في المؤسسة المفتوحة
يصون للنزير بها صحته البدنية والنفسية التي تنال منها الحياة في السجون
المقفلة . فضلا عن ذلك فهي تمتاز بقلّة نفقاتها سواء في الانشاء او الادارة .

— النقد الذي يوجه للمؤسسات المفتوحة والرد عليه : يعتبر الخوف
من احتمال هرب النزير السبب الأول الذي يحد من التوسع في انشاء
السجون المفتوحة . ثبت احصائيا أن حالات الهرب من هذه المؤسسات
قليلة جدا ، وليس مرجع ذلك حسن اختيار النزلاء الذين يودعون بها ولكن
لقلة عدد المسجونين الذين يفكرون في الهرب خصوصا اذا كانت أحكامهم

قصيرة المدة . القول بأن هذه المؤسسات تهدر من القيمة الرادعة للعقوبة .
عدم أهمية هذا النقد بعد أن أصبح الاتجاه نحو جعل العقوبة لا تتعدى بأية
حال مجرد سلب الحرية (القاعدة ٥٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى)
وهو الأمر الذى يتحقق سواء كان النزول مودعا فى هذا النوع من المؤسسات
أو ذاك . ميل الإدارات العقابية الى تفضيل السجون المقفلة لان العمل يسير
فيها روتينيا وفقا لتعليمات محدودة سلفا وتكفل وسائل القسر فيه المحافظة
على النظم ، بينما يتطلب العمل فى المؤسسات المفتوحة قدرة على الخلق
والتجديد وحسن التصرف الذى يعتبر مخالفا للروتين الذى درجت عليه
الإدارات العقابية .

— عوامل نجاح المؤسسات المفتوحة : يستحسن أن تقع فى الريف
ولا يعنى ذلك أن تنشأ فى أماكن معزولة أو نائية . يعتبر تشغيل النزلاء فى
العمل الزراعى أمرا مفيدا ، غير أن ذلك لا يقتضى إهمال التدريب المهنى
والصناعى . لا يتوقف اختيار نزلاء هذه المؤسسات على نوع العقوبة
أو مدتها ، ولكن على أساس تقبلهم للنظام المطبق فيها ، ويستشف هذا القبول
من الدراسات التى تجرى على النزول . حسن أعداد وتدريب موظفى هذه
المؤسسات . قلة عدد نزلائها ، فلا يجوز أن يزيد العدد عن خمسين نزلا
إذا كانت المؤسسة تأخذ طابع المركز الزراعى ، أما إذا كان العمل فيها
يقصد به التأهيل المهنى والفنى فيجوز أن يصل عددهم الى مائة وخمسين .
إيجاد صلات بين النزلاء وبين أهالى المنطقة التى توجد بها المؤسسة (الدكتور
محمود نجيب حسنى ، المؤسسات العقابية المفتوحة ، المجلة الجنائية القومية
العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٦ تخصيص المؤسسات العقابية ، المرجع السابق
الإشارة اليه) .

— السجون شبه المفتوحة : تعد درجة متوسطة بين السجون المقفلة
والمفتوحة . لا يعنى ذلك بالضرورة أن يمر النزول بهذه الدرجات الثلاث .
تنشأ المؤسسة شبه المفتوحة على هيئة أجنحة Pavillons مستقلة
تسمح بمراعاة مقتضيات الأمن ليلا كما تسمح نهارا بممارسة الأعمال
المختلفة التى يعهد بها للنزلاء . يمكن نظام الأجنحة المتعددة من تحقيق قدر
من الاستقلال فى إدارتها على خلاف المركزية السائدة فى المؤسسات العادية ،
كما أن النظم المختلفة التى تسير عليها الأجنحة المتعددة يسمح بإيجاد درجات
مختلفة للحفاظ فبعضها يأخذ طابع السجون المتوسطة التحفظ والآخر يشبه
السجون المفتوحة . (سجن المرج المتوسط الحراسة) .

— السجون المقفلة : لا تزال هى النوع الغالب ، بل أن كثيرا من البلاد
لا يعرف إلا هذا النوع من المؤسسات . يعزو الأستاذ لوبيز رأى ذلك الى
سيادة الافكار العقابية التقليدية ، فضلا عن صعوبة إجراء تغيير جذرى
فى التنظيم العقابى القائم فى كثير من البلاد على أساس السجون المقفلة ، الى
جانب تبعية الإدارة العقابية فى بعض البلاد لوزارات يسود فيها الطابع
العسكرى كوزارة الداخلية وهو الطابع الذى يعول كثيرا على الأمن
والنظام . فئات النزلاء الذين يودعون بهذه السجون ، العائدون ، الشبان
الخطرون ، المجرمون الشواذ ، المحبوسون احتياطيا .

عدم كفاية برامج الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية :

تتسم المعاملة العقابية الحديثة بطابع عامي فني ، فهي ثمرة تطبيق القواعد العلمية والاصول الفنية التي كشفت الدراسات والبحوث عن جدواها . ويتعين ان تتجرد هذه المعاملة من طابع العقوبة وقصد الايلام ، اذ يجب الا يزيد نظام السجن من عناء السجين المتمثل في حرمانه من حريته (القاعدة ٥٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى) .

وحتى يمكن لبرامج المعاملة ان تحقق هدفها الاصلاحى يتعين مراعاة الاعتبارات الآتية :

توفير العدد الكافى من الموظفين سواء كانوا من الاختصاصيين او الاداريين :

من المسلم به ان التنظيم الادارى لاية مؤسسة عقابية يرتبط بالاهداف التى تسعى الى تحقيقها . فالمؤسسة التى تهدف الى التحفظ والردع ثلاثها ادارة عسكرية صارمة لا تهتم الا بمنع الهرب واخضاع السجين انظام يتسم بالقسر يكفل تجنب اية مشاكل داخل المؤسسة . وتغير هذه الاهداف يقتضى تغييرا شاملا فى ادارة المؤسسات العقابية وفى نوع وتخصص الموظفين العاملين فيها . وقد تضمنت توصيات مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ مجموعة من القواعد بشأن اختيار وتدريب موظفى السجون ، تجمل فيما يلى :

١ — الاهتمام بالتحول الذى طرأ على طبيعة عمل هؤلاء الموظفين من مجرد حراسة الى اعتباره خدمة اجتماعية هامة تتطلب مقدرة وتدريباً ملائماً وتعاوناً وثيقاً بين جميع الاعضاء كفريق متكامل . ويقتضى هذا التحول ضم عدد من المتخصصين الى موظفى السجون ، مثل الاطباء البشريين واطباء الامراض العقلية والنفسية والاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين والمعلمين ورجال الدين والحرفيين .

٢ — تطبيق نظام الخدمة الدائمة على موظفى السجون الذى يعطيهم الحق فى التمتع بمزايا موظفى الدولة من حيث المرتبات والترقيات والمعاشات والتأمينات ، وان يتم تعيينهم طبقاً لقواعد اختيار محددة ، كما يحسن ايجاد نوع من الميزات لجذبهم الى العمل فى هذا الميدان الشاق .

٣ — يتعين ان يكرس موظفو السجون كل وقتهم لاداء مهمتهم ، وعلى ذلك يجرى تعيينهم على اساس التفرغ الكامل للوظيفة فيما عدا بعض فئات الاختصاصيين والفنيين .

كما يجب ان يعينوا خصيصاً للعمل بالسجون ، فلا يختارون من بين القوات المسلحة او الشرطة او غيرها من المصالح الحكومية ، ويجب تجنب التأثير السياسى عند التعيين فى هذه الوظائف . واعمال هذه القواعد يتطلب اعتبار العمل فى السجون مهنة تخصصية career-service بمعنى ان من يعمل فى هذه المهنة يجب ان يبدأ ببداية السلم الوظيفى ويرتقى حتى يصل الى المناصب الرئيسية فهى مهنة تخصصية لا يستطيع الامام بها وبدقائقها الا من مارسها منذ البداية .

الاهتمام بدور العمل في السجون في تحقيق الهدف الاصلاحى للعقوبة :

يعد تشغيل المساجين من أهم عناصر العماية الاصلاحية ان لم يكن أهمها على الاطلاق .

ويبدو أثر تغير الفلسفة العقابية كأوضح ما يكون بالنسبة لدور العمل في السجون . فقديمًا كان تشغيل السجين في أقسى الاعمال هو العقوبة التى يتحملها ، حتى قيل أن سلب الحرية لم يكن هو المقصد من العقاب ، ولكنه كان تابعًا للعمل الذى يلزم به السجين باعتباره الغاية الحقيقية من العقوبة . وبعد ذلك أصبح العمل جزءًا متما للعقوبة يحقق الايلام البدنى ، ولا يزال هذا النظر سائدًا فى بعض قوانين العقوبات التقليدية التى تتنوع فيها العقوبات السالبة للحرية على أساس العمل (اشغال شاقة ، التفرقة بين عقوبتى السجن والحبس تبعًا للعمل الذى يقوم به المحكوم عليه ، الحبس مع الشغل والحبس البسيط) . ومع التطور أصبح للعمل أهدافه العقابية والاقتصادية والاصلاحية . فمن الناحية العقابية يؤدى تشغيل المسجون الى حفظ النظام فى السجن بملء وقت الفراغ الذى قد يستغل فى اثاره الاضطرابات والمشكلات . ومن الناحية الاقتصادية تفيد الدولة من تشغيل المساجين ، اذ يؤخذ من ناتج عملهم ما يسدّد مقابل نفقات ايوائهم واطعامهم وكسوتهم وغير ذلك من المصروفات ، فضلًا عن اعتبار المساجين قوة بشرية لا ينبغي اغفالها عند تقدير الاقتصاد القومى . ومن الناحية الاصلاحية يؤدى العمل الى اكساب السجين عاداته الحميدة ، فضلًا عن امكن تعليمه مهنة يتكسب منها اذا بارح السجن فلا يندفع الى حياة الباطلة بما فيها من مخاسد مما قد يجبره على التردى ثانية فى وهدة الجريمة . على أن النظر الحديث الى العمل فى السجون يعتبره أحد مظاهر العمل فى الدولة بوجه عام . فمن حق كل انسان أن يعمل وفقا لما نصت عليه المادة ٢٣ من اعلان حقوق الانسان ، فالعقوبة التى توقعها الدولة على الشخص وأن كانت تتضمن سلب حريته الا أنها لا يجوز أن تؤدى الى حرمانه كلية من العمل ، وانما قد تعدل فى وسيلته فقط ، وهذا النظر يحقق فى ذات الوقت تأهيل السجين مهنيًا ومساعدته على سلوك سبيل العيش الشريف بعد الافراج عنه . وتقرر مجموعة قواعد الحد الأدنى عدة مبادئ بشأن العمل فى المؤسسات العقابية ، يمكن اجمالها فيما يأتى :

١ — نفى صفة الايلام والتعذيب عن العمل فى السجون ، ومراعاة مدى الاستعداد البدنى والصحى للسجين ، واشتراط أن يكون العمل كافيًا لشغل وقت الفراغ وأن يكون مفيدًا ، كما يجب أن يكون العمل متاح من النوع الذى يساعد المسجونين بعد الافراج عنهم على الاحتفاظ بقدرتهم على كسب اوراقهم ، كذلك يجب مراعاة رغبات المسجونين فى اختيار العمل بقدر الامكان .

٢ — مراعاة أن يكون تنظيم العمل ووسائله فى المؤسسات العقابية على غرار التنظيم المتبع فى المجتمع الخارجى بقدر المستطاع .

٣ — وجوب أن تدبر مصلحة السجون بنفسها مصانعها ومزارعها ادارة مباشرة ولا تتركها في أيدي متعهدين خصوصيين ، فان فعلت فيجب أن يكون المسجونون تحت اشراف موظفي المؤسسة دائما ، وان يدفع المتعهد لمصلحة السجون الاجر العادي للسجين .

٤ — يجب أن تتخذ المؤسسات العقابية الاحتياطات اللازمة لحماية صحة العمال وسلامتهم كما يتعين تعويضهم عن اصابات العمل وامراض المهنة طبقا للشروط التي تقرها قوانين العمال في المجتمع ، كما يجب تحديد ساعات العمل للمسجون يوميا واسبوعيا وفقا للقوانين السارية على العمال خارج السجون ، كما يجب تخصيص يوم للراحة الاسبوعية ، ووقت كاف للتعليم وواجه النشاط الاخرى .

٥ — تقرير اجر للسجين عن عمله طبقا لنظام مكافآت عادلة ، ووفقا لهذا النظام يسمح له باتفاق جزء من الاجر في شراء الاشياء المصرح بها وجزء يرسل الى أسرته وجزء يحتفظ به للسجين عند الافراج عنه . الاعتراضات التي اثيرت حول تشغيل المساجين والى تتمثل في تأثيره على الايدي العاملة ومنافسة الانتاج في المجتمع والرد عليها (تراجع القواعد من ٧١ الى ٧٦ من مجموعة قواعد الحد الأدنى — العمل في السجون للدكتور حسن علام — وضع العمل في السجون من الاقتصاد القومي ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٥٩ — تشغيل المساجين في جمهورية مصر العربية ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٦٢) .

— العناية بالبرامج التعليمية والتثقيفية في المؤسسات العقابية :

يلعب التعليم والتثقيف داخل المؤسسة الحديثة دورا كبيرا في تأهيل النزلاء اجتماعيا ومساعدتهم على العودة للاندماج في المجتمع . فالتعليم يساهم في تخفيف نسبة الامية بين المواطنين ويساعد من يرغب في استكمال دراسته . وتعين البرامج التعليمية والثقافية في تزويد المسجونين بثقافة افضل ، وتنمية اتجاهاتهم الاجتماعية وتصحيح مواقفهم وتعريفهم بالجهود التي تبذل لصالحهم (راجع القواعد ٤ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٧٨ من مجموعة الحد الأدنى) .

— تطوير برامج التهذيب الديني بما يكفل تحقيق الغرض منها :

للهذيب الديني دوره الفعال في اعادة تربية الجناة . فالدين ذو سيطرة على النفوس ، وهو مصدر لقيم وافكار عديدة تكفل لمن يتمسك بها أن يعيش في وفاق مع المجتمع . ومن المشاهد أن اغلب المحكوم عليهم ينتمون لبيئات يحتل الدين فيها مكانا مرموقا ، مما يجعل التهذيب الديني يصادف بالنسبة لهم استعدادا وظروفا مواتية تقوى الامل في أن ينتج تأثيره المطلوب . ومما يعزز هذا التأثير أن سلطان الدين في السجن قوى بصفة خاصة ، ذلك ان الانسان يزداد تقربا الى الله في ساعات الضيق . ويبرز كرون Krohne أهمية التهذيب بقوله : « انه بغير تهذيب ديني لا يكون سبيل الى ادراك

اغراض العقوبة في الاصلاح والتأهيل « . وتعترف اغلب الدول بدور التهذيب الدينى في مجال الاصلاح العقابى . على أن بعض الدول ذات الدين الرسمى كإيطاليا تجعل التهذيب الدينى الزاميا ، بينما تقرر دول أخرى كفرنسا التى تفرط في ابعاد الدولة عن المجال الدينى أن للمحكوم عليه حرية مطلقة في الاستفادة من التهذيب الدينى أو الانصراف عنه ، غير أن اغلب البلاد تتخذ موقفا وسطا ، فتعين في المؤسسة العقابية العدد الكافى من رجال الدين وتمكنهم من الاتصال بالنزلاء لاقتناعهم بالقيم الدينية ، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا . وتناولت القاعدتان ٤١ ، ٤٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى موضوع التهذيب الدينى ، فتقرر القاعدة ٤١ أنه اذا كان بالمؤسسة عدد كاف من المسجونين الذين ينتمون الى ديانة واحدة فيجب تعيين أو انتداب ممثل معتمد لتلك الديانة ، على أن يتفرغ لاهمته متى سمحت الظروف ، وأن يسمح له بتنظيم خدمات دينية منتظمة والقيام بزيارة المسجونين من أبناء ديانته على انفراد في الاوقات المناسبة ، ويجب ألا يمنع أى مسجون من حق الاتصال بممثل معتمد لاي دين من الاديان ، واذا اعترض المسجون على زيارة الممثل الدينى له فيجب احترام مشيئته احتراماً كاملاً . وتنص القاعدة ٤٢ على السماح لكل مسجون بالقيام بفرائضه الدينية على قدر المستطاع عن طريق المشاركة في الخدمات الدينية التى تنظم في المؤسسة وحيازته لكتب التعليم والارشاد الدينى الخاصة بمذهبه (انظر ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، التهذيب في المؤسسات العقابية ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٧) .

— العناية ببرامج الاعداد للافراج :

يجب الاهتمام — وبالذات بالنسبة للنزلاء المحكوم عليهم بعقوبة طويلة المدة — باعدادهم للعودة التدريجية للحياة الطبيعية ، سواء تم ذلك في السجن نفسه (كعناصر الشرف) أو في مؤسسات خاصة (كمعسكرات منتظري الافراج) أو عن طريق نظام الحرية المراقبة semi-liberté أو بالافراج عن السجن مع وصعه تحت المراقبة والاشراف ، على أن تقوم بها هيئة اجتماعية متخصصة (الفقرة ٢ من القاعدة ٦٠ من قواعد الحد الأدنى) .

— زيادة الاهتمام برعاية المفرج عنهم :

ان اخطر فترة تواجه المفرج عنه هي تلك التى تعقب الافراج عنه مباشرة ، ذلك أنه يواجه فيها الحياة الطليقة وذكرى السجن لا زالت ماثلة في مخيلته . فاذا بذلت له أية مساعدة جادة في ذلك الوقت لحقت نتيجتها ونأت به عن سلوك سبيل الجريمة . وقد ثبت احصائيا أن النسبة الغالبة لمن يعودون لارتكاب الجريمة انما يرتكبونها خلال الستة اشهر التالية مباشرة للافراج . ويجب الاهتمام بجعل الرعاية اللاحقة after-care من الواجبات التى تضطلع بها الدولة فلا يلقى هذا العبء على الجمعيات الاهلية وحدها (القاعدة ٦٤ ، وانظر في هذا الموضوع ، اللواء يس الرفاعى ، دراسة مقارنة لفكرة الرعاية اللاحقة وصورها ، المجلة الجنائية القومية ، العدد ١٩٥٩) .

— الاشراف القضائي على التنفيذ :

ظهرت فكرة الاشراف القضائي على التنفيذ كنتيجة لا غنى عنها لتطبيق التدابير الوقائية على بعض فئات من الجناة . فالحكم الصادر بالتدبير يكون غير محدد المدة ، وليس من المقبول ان يترك البت في انهاء السلطة القائمة على التنفيذ وحدها خوفا من مظنة الاعتساف . ومن ناحية اخرى فلم يعد دور القاضي يقتصر على عمية اصدار الحكم ، بل يتعين ان يظل مسئولا عن تنفيذه بما يكفل تحقيق الهدف الاجتماعي للجزاء الجنائي . فأهمية الحكم الجنائي تكمن أساسا في تنفيذه ، ولما كانت مرحلة التنفيذ تدخل ضمن نطاق الدعوى الجنائية لذلك لا يجوز فصل الاجراءات القضائية السابقة على التنفيذ عن اجراءات التنفيذ ذاتها .

— الآراء المعارضة للاشراف القضائي على التنفيذ والرد عليها :

يطالب البعض بعدم الزج بالقضاة في مرحلة التنفيذ ، قولا بأن هذه المرحلة تتطلب دراية بأمور ادارية وفنية بعيدة عن تكوين القاضي . وقد يؤدي تدخله الى نشوب خلاف بينه وبين العاملين بالمؤسسة العقابية نظرا لاحتباس هؤلاء بانتقاص سلطاتهم ، ويكون النزيل في اغلب الأحيان ضحية هذا الخلاف . ومن ناحية اخرى فان القضاة مستغرقون في وظائفهم الحالية ، وليسوا على اعداد كاف لهذا الواجب الجديد وعادة يسند الاشراف للقاضي الذي توجد المؤسسة العقابية في دائرة اختصاصه الاقليمي ، وهو غير القاضي الذي اصدر الحكم ، مما ينفى الصلة المقول بضرورة توافرها بين مرحلتى الحكم والتنفيذ .

غير ان هذه الحجج ذات الطابع العملي يمكن التغلب عليها عن طريق تشكيل لجان يرأس كلا منها قاض وتضم متخصصين وممثلين للمؤسسة العقابية . وتبدو أهمية الاشراف القضائي على التنفيذ نظرا لان تدابير الدفاع الاجتماعي وهي بطبيعتها متغيرة وفقا لمتطلبات اصلاح المحكوم عليه قد تتخذ سبيلا للكد أو المحابة . ولا شك ان اشراف السلطة القضائية على التنفيذ العقابي يشكل ضمانا هاما للحرية الفردية ، ويشعر النزيل بأن مرحلة التنفيذ شأنها شأن مرحلة المحاكمة تحكمها كافة الضمانات مما يجعل لديه تقبلا لما يتخذ حياله من اجراءات ، وهذا التقبل هو الاساس الذي لا غنى عنه في عملية اعادة تأهيله اجتماعيا .

— اختصاصات قاضي الاشراف على التنفيذ :

بين المؤتمر الدولي الثالث للدفاع الاجتماعي الذي عقد في انفرنس سنة ١٩٥٢ هذه الاختصاصات ، وتجمل فيما يلي :

١ — تحديد الوقت الذي ينتهي فيه تنفيذ العقوبة أو التدبير اذا كانت مدة اي منهما محددة على وجه نسبي .

٢ — تغيير العقوبة المحكوم بها الى تدبير اذا تبين ان ذلك في صالح المحكوم عليه .

٣ — الامر بنقل النزيل من مؤسسة الى أخرى أو من قسم الى آخر في نفس المؤسسة .

٤ — انحلال تدبير الافراج تحت المراقبة بعقوبة او بتدبير وقائى او العكس .

٥ — الامر بالافراج المبكر عن الفزيل سواء كان الافراج مشروطا او لا .

٦ — الموافقة على برامج المعاملة وتعديلها .

٧ — الاشراف على رعاية المفرج عنهم .

هذا وقد اوصى المؤتمر الدولى العاشر لقانون العقوبات الذى عقد فى روما سنة ١٩٦٩ بضرورة اشراف القاضى على تنفيذ العقوبة او التدبير الوقائى ، وان اى تغيير يطرا على تنفيذهما بحيث يؤثر على الحكم الاصلى يجب ان يأمر به القاضى ، ولضمان تحقيق الأهداف المبتغاة من الاشراف القضائى يتعين تزويد القاضى بالتدريب المناسب فى هذا المجال .

— بعض التطبيقات التشريعية للاشراف القضائى على التنفيذ :

قانون الدفاع الاجتماعى البلجيكى بالنسبة للمجرمين الشواذ — القانون الايطالى الذى يفرق بين قاضى التنفيذ ومهمته ذات طبيعة قانونية اذ يقتصر دوره على الفصل فى اشكالات التنفيذ وبين قاضى الاشراف الذى تقع عليه مهمة متابعة حياة النزىل فى السجن وابداء الراى فى برامج المعاملة التى تقرر له — قاضى التنفيذ فى فرنسا ودوره فى الاشراف على تنفيذ العقوبات داخل المؤسسات الى جانب اشرافه على المحكوم عليهم بالوضع تحت الاختبار القضائى والمفرج عنهم تحت شرط وفى حالات حظر الإقامة فى مناطق معينة واعادة الاعتبار ومساعدة المفرج عنهم والمتشردين — أهمية دور قاضى الاشراف فى القانون الليبى بالنسبة لانهاء التدابير الوقائية أو اطلالتها — استحداث نظام قاضى التنفيذ فى مشروع قانون الاجراءات الجنائية فى مصر (انظر فى هذا الموضوع : د. حسن المرصفاوى ، د. محمد ابراهيم زيد ، دور القاضى فى الاشراف على تنفيذ الجزاء الجنائى .

Paul Amor, Le juge de L'application des peine en France

نشر هذا المقال فى مجلد ، الافاق الحديثة فى تنظيم العدالة الجنائية ، منشورات المركز سنة ١٩٧١

Aly Nour Elddin & Fathy Morsey : The role of the judge in the application of punishment.

مقال نشر فى المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول ، مارس ١٩٧٠ .

— المعاملة خارج المؤسسات :

ظلت العقوبات السالبة للحرية تمثل الوسيلة الاولى لرد الفعل الاجتماعى ازاء الجريمة منذ اواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية النصف الاول من القرن العشرين . بدء انحسار هذا الدور نظرا لما يترتب على هذه العقوبات من مساوئ (انظر فى الآثار التى تترتب على هذه العقوبات ، بحث الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثالث ، نوفمبر سنة ١٩٧٠)

والى جانب ذلك فقد كشفت الخبرة العملية عن رجحان مائدة المعاملة خارج المؤسسات بالنسبة لبعض فئات من الجناة ، فضلا عن قلة نفقاتها . اتجاه التشريعات الحديثة الى النص على عدد من بدائل العقوبة القصيرة المدة . المطالبة بمنع عقوبة الحبس الى تقل عن ثلاثة اشهر ، او على الأقل الزام القاضى بتسبب اختياره لهذه العقوبة كوسيلة للحد من الاسراف فى الحكم بهذه العقوبة .

الاختبار القضائى Probation

ظهور فكرة هذا النظام وتطورها فى الشريعة العامة الانجليزية Common law وكانت هذه الفكرة ثمرة لتطور مختلف وسائل الايقاف الشرطى للعقوبة مثل امتياز رجل الكنيسة ، الايقاف القضائى ، التعهد بحسن السلوك .

— الملامح الرئيسية لنظام الاختبار القضائى :

١ — يقوم هذا النظام على اُحد المبادئ الاساسية للسياسة الجنائية الحديثة ، وهو مبدأ تفريد المعاملة مما يقتضى اختيار التدبير الاكثر ملاءمة لشخصية الجانى وليس على اساس الجسامة الموضوعية للجريمة . وبالتالي فان الحكم به يدخل فى السلطة التقديرية للمحكمة بناء على ما يعرض عليها من تقارير تكشف عن جوانب شخصية المتهم ، وان كان ذلك لا يحول دون مراعاة الشروط والقيود التى يضعها المشرع كحد أدنى يتعين توافره فيمن يوضع تحت الاختبار .

٢ — يقتضى الاختبار القضائى الايقاف الشرطى للعقوبة . ويظهر ذلك فى صور أربعة هى : ايقاف تقرير ادانة المتهم والنطق بالعقوبة ، او ايقاف النطق بالعقوبة مع تقرير ادانة المتهم ، او ايقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، ولا يعنى هذا الايقاف تبرئة المتهم . وانما يعنى مجرد تعليق العقاب على مراعاته لشروط معينة اثناء فترة الاختبار . وقد يرد الايقاف على الدعوى الجنائية ذاتها باعتبارها وسيلة للوصول الى معاقبة الجانى ، وذلك فى النظم التى تخول النيابة العامة سلطة تقديرية فى رفع الدعوى الجنائية وفقا لما تراه ملائما من الظروف .

٣ — قوام الاختبار القضائى هو الاشراف والتوجيه حيث يقوم ضابط الاختبار القضائى بمساعدة المحكوم عليه وارشاده للحياة فى المجتمع دون الاصطدام بالقانون . وبهذا يتميز عن المراقبة التى تفرضها الشرطة وهى رقابة سلبية لا تقدم أى عون للخاضع لها ، بل هى على العكس تحول بينه وبين العمل الشريف .

— الصور المختلفة للاختبار القضائى :

١ — الاختبار القضائى فى مرحلة الاتهام . وتملكه النيابة العامة بما لها من سلطة تقدير مدى ملاءمة رفع الدعوى على الجانى رغم ثبوت التهمة قبله . وبموجب هذا النظام تعلق النيابة فى بعض الاحوال سلطتها فى

رفع الدعوى على وضع المتهم تحت الاختبار فترة معينة للتثبت من حسن سلوكه . ويأخذ بهذا النظام القانون النرويجى والقانون الهولندى ، كما جرى به العمل فى بلجيكا أعمالا لمبدأ الملاعة فى رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه فى القانون البلجيكى . وفى فرنسا رفض الفقه تخويل النيابة هذه السلطة ختسية النتائج السيئة التى قد تنجم عن عدم رفع الدعوى ، وبناء على أنه لا يجوز الأمر بوضع الشخص تحت الاختبار قبل أن تثبت ادانته بقرار من المحكمة ، فضلا عن أنه ينطوى على فرض شروط تمس الحرية الفردية للمتهم وهو أمر لا يجوز أن تأمر به غير المحاكم .

٢ — الاختبار القضائى قبل ثبوت الادانة . ويطبق فى بعض الولايات الأمريكية ، كما تتبعه بعض المحاكم الفيدرالية بالنسبة للمجرمين الاحداث ، وقد يقترن قرار الافراج المؤقت على المتهم بوضعه تحت الاختبار وقد انتقد هذا النظام لأنه يصبح من المتعذر معاقبة الجانى اذا ثبت فشله خلال فترة الاختبار لفوات وقت طويل على ارتكاب الجريمة مما يضعف الادلة ويجعل من المتعذر الاقتناع بادانته . على أن ميزة هذا النظام هى تجنب المتهم وصمة الحكم الصادر بالادانة .

٣ — الاختبار القضائى بعد الحكم بالادانة وبموجب هذا النظام تقرر المحكمة أن المتهم مذنب ثم توقف النطق بالعقوبة مع وضعه تحت الاختبار وهذا النظام يتيح سهولة الحكم على الجانى بالعقوبة اذا أخل بشروط الاختبار ، كما أن صدور الحكم بالادانة وتهديده بالنطق بالعقوبة قد يحفزه على تحسين سلوكه ومراعاة الالتزامات المفروضة عليه .

— توصيات الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة بشأن الاختبار القضائى :

توجز توصيات هذه الحلقة التى عقدت بالقاهرة فى يناير ١٩٦٣ بدعوة من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فيما يلى :

١ — الأخذ بنظام الاختبار القضائى كاجراء مستقل الى جانب نظام وقف تنفيذ العقوبة .

٢ — التدرج فى تطبيق هذا النظام بالبء فى تطبيقه فى بعض المدن ثم التوسع فيه كلما توافرت الامكانيات .

٣ — اماكن تطبيقه على مرتكبى كافة الجرائم باستثناء بعض الجرائم الخطيرة كالقتل والحريق العمد وجرائم الاعتداء على أمن الدولة .

٤ — اذا أخل الموضوع تحت الاختبار بالشروط التى قررتها المحكمة فللقاضى أن يقرر فى شأنه أما توقيع الجزاء المناسب أو تنفيذ العقوبة التى علق النطق بها أو اعطائه مهلة ثانية .

٥ — يتوقف نجاح هذا النظام على اجراء بحث سابق على الحكم يهدف الى انتقاء الاشخاص الذين يحكم عليهم به .

٦ — تكون مدة الاختبار القضائى محصورة بين حد أدنى لا يقل عن ستة اشهر وحد أقصى لا يزيد على ثلاث سنوات .

٧ — يكون ضابط الاختبار القضائي من الموظفين الذين يعملون طول الوقت ويتبعون وزارة العدل ويشترط فيه الحصول على مؤهل عال وقضاء فترة تدريب مناسبة (يرجع في هذا الموضوع الى أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة — الدكتور أحمد فتحي سرور ، الاختبار القضائي ، منشاته وأسسها وتطبيقه ، من منشورات المركز ، ١٩٦٤) .

— الحكم بالعمل الاصلاحى دون سلب الحرية :

Corrective labour without deprivation of liberty.

يقتضى هذا النوع من المعاملة خارج المؤسسات الحكم على الجانى بالعمل لصالح الدولة دون أن تسلب حريته . ويتم العمل فى أوقات راحة المحكوم عليه أو فى عطلته الأسبوعية أو فى إجازته السنوية دون أن يحرم من العودة الى مسكنه بعد أداء عمله . وقد يكون فرديا ، وذلك بأن يلزم المحكوم عليه بالعمل فى مكان معين يحدده القاضى لعدد ساعات كل يوم أو فى العطلات ثم يعود لمنزله . وقد يكون العمل جماعيا ، بأن يجمع عدد من المحكوم عليهم بهذا الإجراء فى معسكرات حيث يكلفون بالقيام بمشروعات معينة ، كالعمل فى إنشاء الطرق والمزارع والمناجم . بدأ تطبيق هذا النظام فى بعض البلاد الاشتراكية ثم أخذ فى الانتشار وبصفة خاصة فى الهند وتايلاندا .

— عقوبة الغرامة :

تعد عقوبة الغرامة أكثر العقوبات شيوعا فى أغلب البلاد . ففي السويد بلغت نسبة الأحكام الصادرة بها الى المجموع الكلى خلال سنة ١٩٥٦ ٩٥٪ (أى ٣١٨٠٠٠ حكما بينما لم تزد العقوبات السالبة للحرية عن ٩٤٠٠ حكما) ، وفى فنلندا ٩٥٪ ، وفى المملكة المتحدة بلغت نسبة أحكام الغرامة فى الجرائم غير العمدية ٩٣٪ ، وفى فرنسا بلغت نسبة الأحكام الصادرة بالغرامة ٥٥٪ من جملة الأحكام الصادرة فى الجنىح سنة ١٩٥٥ . وفى الولايات المتحدة الأمريكية لا تقل النسبة عن ثلاثة أرباع المجموع الكلى للأحكام .

وفى الجمهورية العربية المتحدة بلغ عدد الأحكام الصادرة بالغرامة ٤٧٤٤٢٢ حكما من ٦٦٣٨١٨ حكما أى بنسبة ٧١٪ وذلك فى سنة ١٩٦٢ القضائية ، والأغلبية الساحقة من هذه الأحكام صادرة فى مخالفات وجنىح (٤٧٣٩٩٧) .

ولا شك أن شيوع هذه العقوبة يجعلنا نبحث فى مزاياها حتى لقد وصفها البعض بأنها العقوبة المثالية *La peine par excellence* ، وفيما يوجه لها من نقد الى الحد الذى دفع البعض بالمطالبة بإلغاء العقوبات المالية كلية ، وذلك حتى يمكن التوصل الى تلافى العيوب التى تقلل من قيمتها العقابية .

— مزايا عقوبة الغرامة :

١ — لا تمثل مساسا بجسد الانسان أو حرية أو شرفه واعتباره أو تنال من مكانته الاجتماعية ، ولا يترتب على تنفيذها ما يترتب على العقوبات السالبة للحرية من مساوئ كحرمان الشخص من عمله ومن رعاية أسرته واختلاطه بالمجرمين .

٢ — تعد دائما عقوبة مؤثرة afflictive ، اذ أنها تقتطع من المحكوم عليه جزءا من ذمته المالية ، وهى لهذا السبب عقوبة لا يمكن أن يألفها المحكوم عليه مهما تكرر الحكم بها عليه ، فالسجن قد يألفه الشخص ويسعى اليه فى بعض الظروف ، أما الغرامة فلا يمكن أن يعتاد عليها الشخص بحيث لا تعود تؤثر فيه .

٣ — تتميز عقوبة الغرامة بمرونتها وقابليتها للتجزئة ، وهذا ما يسمح بملاءمتها مع ظروف الفاعل وجسامة الجريمة ، فيمكن النزول بها الى مبلغ ضئيل ، كما يمكن الارتفاع بها الى قدر كبير . كما تعتبر الغرامة أفضل عقوبة تستخدم بالنسبة للجرائم التى يكون الدافع اليها هو الجشع والربح غير المشروع . فهى تصيب ذات الدافع الذى أغرى الجاني بارتكاب الجريمة .

٤ — يمكن الرجوع فيها بسهولة اذا ما تبين خطأ الحكم بها ، اذ يكفى أن يرد للمحكوم عليه ما سبق تحصيله على وجه الخطأ ، ولهذا السبب فان الغرامة تنفذ فور صدور الحكم ولو مع حصول استئنافه .

٥ — هى عقوبة اقتصادية لا يترتب على تنفيذها اتفاق مصاريف من جانب الدولة كما هو الحال فى العقوبات السالبة للحرية ، بل هى على العكس عقوبة مربحة تحقق للدولة ايرادا طيبا يمكن الاتفاق منه فى تحسين مرفق العدالة ، كما يمكن أن تؤدي دورا اجتماعيا هاما اذا استخدمت تلك الحصيلة فى تعويض المجنى عليهم اذا كان الجناة معسرين .

— عيوب عقوبة الغرامة :

١ — يقال ان عقوبة الغرامة لا تحقق مبدأ شخصية العقوبة ، ذلك ان اقتضاء مقدار الغرامة من ذمة المحكوم عليه يترتب عليه الاضرار بدخل أسرته التى يعولها . على أن هذا الطعن ليس قاصرا على الغرامة بل هو شامل لكل العقوبات تقريبا ، فالاعدام أو السجن عقوبتان يترتب عليهما حرمان الأسرة من عائلها الى الابد أو لفترة معينة تحرم خلالها ليس فقط من ماله بل ومن رعايته ووجوده بينها .

٢ — يقال انها عقوبة غير عادلة ولا تحقق المساواة بين المواطنين ، ذلك ان اختلاف الظروف المالية للمتهمين تجعل الفقير يشعر بشدة وطأة عقوبة الغرامة بخلاف الغنى ، وحتى بالنسبة للصور الحديثة لهذه العقوبة التى تجعل الغرامة متناسبا مع دخل المحكوم عليه فان هذه الصور لا تحقق عدالة كاملة لان الفقير اذا فقد عشر ثروته مثلا فانه يحس بالأم أشد من ألم الغنى

الذى يفقد هذه النسبة من ثروته . هذا النقد لا يمكن دحضه ، لكن يجب ان الاعتراف بأن التفاوت الكبير بين الثروات والدخول في مجتمع ما انها يعتبر في حد ذاته أمرا غير عادل حيث تستأثر فئة بأغلب الثروة وتحرم الاغلبية منها ، واذن فالعيب ليس في عقوبة الغرامة في حد ذاتها وانما العيب في التركيب الاجتماعي الذي يعد القانون ونظام الجزاءات صورة له .

٣ — لاتحظى عقوبة الغرامة بصفة اليقينية في تنفيذ الحكم الصادر بها . فأى عقوبة يحكم بها يجب أن تجد طريقها للتنفيذ فورا تحقيقا اجدية الاحكام الجنائية ، كما أن التنفيذ يجب أن يكون مطابقا لما ورد في الحكم .

والغرامة كثيرا ما يصطدم تنفيذها باعسار المحكوم عليه أو امتناعه عن الدفع وتهريبه منه ، ويذكر بوزا أن نسبة المبالغ المحكوم بها كغرامات في فرنسا والتي لا يتم تحصيلها تبلغ الثلثين . واذا كانت الغرامات التي لا يمكن تحصيلها تتحول الى حبس بديل أو اكراه بدنى الا أن هذا لا يعتبر تنفيذا لارادة المشرع الذي رأى ملائمة الغرامة للجريمة المرتكبة ، ولا يمثل ارادة القاضى الذى حكم بالغرامة .

وفي الحقيقة لا يجوز النظر الى مشكلة عدم تحصيل الغرامات على انها مشكلة مستقلة بذاتها ، بل هي متصلة — أو ناتجة — في معظم الاحوال عن مشكلة عدم تناسب الغرامة المحكوم بها مع الحالة الاقتصادية للمحكوم عليه . فالقاضى عندما يحكم بالغرامة على شخص وهو يعلم أنه لا يملك ما يمكنه من دفعها ، أو عندما لا يتحقق من ظروفه المالية قبل الحكم عليه بالغرامة ، إنما يكون قد أصدر حكما غير قابل للتنفيذ ، وهكذا لا يكون العيب في عقوبة الغرامة ولكن في تطبيقها . ولحل هذه المشكلة يجب أن ينص القانون على ضرورة الزام القاضى ببحث الظروف المالية للمحكوم عليه وبحث مدى امكانه تسديد الغرامة قبل أن يحكم بها ، كما يجب النص على الصور الحديثة للغرامة التي تتناسب مع ثروة المحكوم عليه أو دخله ، وكذلك تطبيق الوسائل التي ينص عليها القانون لتسهيل تسديد الغرامات ، كاستبدال العمل بالغرامة ، أو تأجيل دفع الغرامات أو تقسيطها .

كيفية مواجهة عيوب عقوبة الغرامة :

لا شك أن أهم عيب للغرامة هو عدم عدالتها ، وهذا العيب يمكن التغلب عليه بمراعاة مبدأ تفريد العقوبة . ويتحقق ذلك بالآتى :

١ — يجب أن يراعى الشارع في تحديد فئات الغرامة متوسط دخول الافراد ، ففي الدول النامية حيث ينخفض هذا المستوى لا يجوز للشارع أن يبالغ في رفع حدود الغرامات ، بل عليه أن يراعى المستوى العام لدخول الافراد حتى لا يؤدي ذلك الى فرض غرامات تكون غير قابلة للتنفيذ .

٢ — يجب أن يسمح للقاضى بأكبر قدر من السلطة التقديرية بحيث يستطيع أن يجعل الغرامة ملائمة للمركز المالى للمحكوم عليه . ويقتضى ذاك تحديد حد أدنى ومنخفض للغرامة وحد أقصى مرتفع . ويتعين النص على

الحد الاقصى حتى لا تنقلب الغرامة الى مصادرة . على انه يجب تخصيص القاضى سلطة تجاوز هذا الحد الاقصى — فى حدود معينة (وهى ثلاثة أمثاله فى القانون الايطالى ، وفى مشروع قانون العقوبات المصرى نص على حد أقصى عام للجنايات هو ألف جنيه والجنح خمسمائة جنيه وخمسة جنيهاً للمخالفات مع عدم الإخلال بالحدود التى ينص عليها القانون لكل جريمة ، كما أجاز المشروع للقاضى أن يجاوز الحد الاقصى للغرامة بما لا يزيد على ضعفه اذا رأى محلاً لذلك (المادة ٦٥ من المشروع) .

٣ — تمكين القاضى من تأجيل دفع الغرامة . ويأخذ القانون المصرى بهذا النظام ، فالمادة ٥١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تقرر أن منح هذا الاجل للمتهم يكون فى احوال استثنائية وبناء على طلبه ، وسلطة منح هذا الاجل تكون للقاضى المحكمة الجزئية فى الجهة التى يجرى التنفيذ فيها ويكون ذلك بعد أخذ رأى النيابة العامة ، ولم يحدد الشارع الحد الاقصى للاجل الذى يمكن أن يمنحه القاضى للمحكوم عليه ، الا أنه يلاحظ أن القانون المصرى يعتبر اعطاء هذه المهلة أمراً استثنائياً .

{ — تقسيط الغرامة : تقرر المادة ٥١٠ أيضاً أن للقاضى أن يأذن بدفع الغرامة على أقساط بشرط ألا تزيد المدة على تسعة أشهر .

٥ — وقف تنفيذ الغرامة : الاعتراض على وقف تنفيذ هذه العقوبة قولاً بأن سبب وقف تنفيذ العقوبات السالبة للحرية هو تجنب مساوئها ، الرد على ذلك أنه لا يجوز أن يكون موقف المحكوم عليه بالغرامة وهى عقوبة أخف أسوأ من موقف المحكوم عليه بالحبس .

الاكراه البدنى كبديل لعقوبة الغرامة :

ينظم القانون المصرى التنفيذ عن طريق الاكراه البدنى فى المادة ٥٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها . وتنص المادة ٥١١ على انه : « يجوز الاكراه انبذنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ، ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط ، وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل . ومع ذلك ففى مواد المخالفات لا تزيد مدة الاكراه على سبعة أيام للغرامة وسبعة أيام للمصاريف وما يجب رده والتعويضات . وفى مواد الجنح والجنايات لا تزيد مدة الاكراه على ثلاثة شهور للغرامة وثلاثة شهور للمصاريف وما يجب رده والتعويضات » .

يلاحظ أن ذمة المحكوم عليه لا تبرأ من المصاريف مما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدنى ، بينما تبرأ ذمته من الغرامة باعتبار عشرة قروش عن كل يوم .

تقييم نظام الاكراه البدنى :

ان نظام سلب الحرية البديل عن الغرامة ، يرجع أصله التاريخى الى نظام استرقاق المدين فى حالة عدم الوفاء بالدين فى القانون الرومانى حين كان المدين يضمن الدين فى جسمه لا فى ماله . ثم تطوّر حتى وصل الى النظام الحالى . وليس من المقبول حاليا السماح بإبقاء مثل هذا النظام .

— فهو من الناحية الدستورية يخالف مبدأ المساواة بين المواطنين ويجعل سلب حرية الشخص متوقفا على حالته الاقتصادية .

— ومن الناحية العقابية يؤدى الى مساواة العقوبات القصيرة المدة .

— ومن الناحية العملية لا يحقق أية فائدة ، بل يؤدى على العكس الى تحميل الدولة نفقات اعالة المحكوم عليهم ، بالإضافة الى حرمان القوى الانتاجية فى الدولة من جهود هؤلاء المحكوم عليهم المعسرّين أثناء فترة وجودهم فى السجن .

وفى رأينا ضرورة البحث عن نظام بديل للاكراه البدنى ، وأهم بديل له هو العمل الاجبارى لصالح الدولة دون سلب الحرية .

تخطيط الدفاع الاجتماعى وتنظيم العدالة الجنائية

الدكتور محمد ابراهيم زيد

العنصر الاول : تصور حركة الدفاع الاجتماعى لتنظيم العدالة الجنائية :

١ — اذا كان رواد حركة الدفاع الاجتماعى (جراميتكا) يأملون من حركتهم الغاء النظام العقابى واحلال نظام دى أساس اجتماعى يرمى الى تهذيب الجانى واعادة اقلته على الحياة الاجتماعية ، فان السياسة العلمية لقسم الدفاع الاجتماعى بالامم المتحدة تعمل على أساس معادلة واقعية لا تحوطها فلسفة معينة .

٢ — التعديلات الاساسية والجفرية التى تراها حركة الدفاع الاجتماعى تغير من النظام الاجرائى فى أهدافه وغاياته ، فى وسائله وأدواته ، فى نظمه وأشخاصه . ان المعاداة للمجتمع توجب دراسة طبيعة وخصائص وفترة تنفيذ تدابير الدفاع الاجتماعى . ان اجراءات الدفاع الاجتماعى فى مجموعها ذات هدف محدد قوامه تأكيد سمة اللااجتماعية ، ولذلك فان تصور حركة الدفاع الاجتماعى للنظام الاجرائى يجب أن يحقق توازنا عادلا بين متطلبات الدفاع والحاجات الضرورية الفردية والاجتماعية للجانى .

٣ — اذا كانت شخصية الجانى وتحديد حاجاتها هى اذن عماد الاطار الاجرائى فانه لابد من اتخاذ المواقف التالية :

(أ) يجب أن تتكامل الدعوى الجنائية عن طريق توفير اجراءات للحكم على الجانى بدلا من الاقتصار على الاهتمام بالفعل المرتكب .

(ب) ضرورة اجراء الدراسة العلمية « لشخصية المتهم » وذلك لان السياسة العلمية الحديثة توجب على القاضى معرفة الجانى .

(ج) تغيير البناء الاجرائى الحالى للدعوى بحيث تزول سمة « النزال القضائى » بين أطراف الدعوى ويصبح من السهل تغيير دور كل منهم .

(د) وحدة دعوى الدفاع الاجتماعى بمعنى انه لا وجوب للتفرقة بين المراحل السابقة على المحاكمة والمراحل التالية عليها ، أى بين المحاكمة والتنفيذ .

(انظر :

MARK ANCEL = La defence sociale Nouvelle, 1966 p. 240.

F. GRAMMATICA = Principes de defence sociale, 1963, p. 251.

العنصر الثانى : مفهوم تنظيم العدالة الجنائية :

مقدمة — اعتمدت دراسات تنظيم العدالة الجنائية فى اول الامر على منهج الملاحظة الشخصية والاستنباط والاستنتاج . وعلى الرغم من أن الفقهاء مازالوا يتمسكون بهذا المنهج ، الا أن المنهج الامبريقي فى تحليل القاعدة القانونية والنظم القانونية قد غزا الدراسات القانونية بسبب انتشار الدعوة الى دراسة واقعية القاعدة القانونية ومدى فعاليتها فى الحياة الاجتماعية . وكان اول الداعين لهذا المنهج هو هنرى ويجمور عام ١٩٠٩ فى مؤتمر قانون العقوبات وعلم الاجرام بجامعة نورث وست بشيكاغو . ولقد كان ظهور هذا المنهج دافعة لحاجة اجتماعية تمثلت فى عدم الرضا الشعبى بعجلة تنظيم العدالة . ولقد كانت اسباب عدم الرضا هذا متعددة يمكن تلخيصها فيما يلى :

- ١ — التطبيق الاالى للقواعد القانونية الذى حكم تنظيم العدالة الجنائية .
- ٢ — الاختلاف فى معدل التطور بين القانون والرأى العام .
- ٣ — الافتراض السائد بأن تنظيم العدالة مهمة سهلة يستطيع غير المتخصص القيام بها .
- ٤ — الربط بين ادارة تنظيم العدالة والسياسة .
- ٥ — الرغبة الشديدة فى الانتقام عند اقتراف الجانى لأخطأ ، وضرورة تعبير القانون عن هذه الرغبة .

— وقد اهتمت الجامعات ومراكز البحوث بهذه الدراسات ، وظهرت عدة معاهد متخصصة لدراسات تنظيم العدالة . وانتقل الاهتمام بهذه الدراسات الى أوروبا حيث ظهرت دراسات عدة منها :

دراسة ريجلنسون بهولندا عن « قياس اتجاهات النزلاء نحو تنظيم العدالة الجنائية » .

دراسة هنرى بيسونيه من « التنظيم الاجرائى لمحاكم الاحداث » .

دراسة المعهد الفيدرالى للجريمة فى المانيا عن « الطرق المستخدمة فى الكشف عن الجريمة » .

دراسة كلاسي ليتنر فى السويد عن « دور النيابة العامة فى السويد » .
دراسة ليفاسير فى فرنسا عن « قياس اتجاهات المواطنين نحو العدالة الجنائية » .

وقام مشروع قواعد الحد الأدنى لتنظيم العدالة الجنائية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — ج.ع.م. بالدراسات التالية :

معايير القبض : دراسة مقارنة وميدانية .

دور القاضى فى الاشراف على تنفيذ الجزاء الجنائى .

المساواة فى تنظيم العدالة الجنائية .

— المفهوم الواسع لتنظيم العدالة الجنائية بحيث يقصد به دراسة كل ما يتعلق بالقاعدة الموضوعية والقاعدة الشكلية (تقنين العقوبات + تقنين الاجراءات) ، وهو ما يبدو واضحا من الاتجاه الانجاو امريكى والدراسات التى أجريت فى هذا المجال .

— المفهوم الضيق لتنظيم العدالة الجنائية عن طريق دراسة الاطار الاجرائى الذى يحكم القانون الموضوعى .

حاجات تنظيم العدالة الجنائية : اذا كان الهدف من الدفاع الاجتماعى هو سد حاجات الجانى ، فان لتنظيم العدالة حاجات لابد من قياسها والتخطيط لها . ولن يكون قياس هذه الحاجات الا عن طريق معرفة مدى فعاليتها فى تحقيق اهداف العدالة ، وهو ما يمكن الوصول اليه عن طريق الدراسات المقارنة . أما التخطيط فيثير سؤالاً هاماً : هل يمكن اتباع مناهج ونماذج التخطيط الاقتصادى فى مجال التخطيط الاجتماعى وبصفة خاصة التخطيط لتنظيم العدالة الجنائية ؟

الدراسة المقارنة : لابد أن تنصب على قياس حجم الجريمة الفعلى + اطر العدالة واجراءاتها .

— اتجاه نحو اتباع انماط الجريمة على النحو الذى سارت عليه تقارير الجريمة الموحدة بالولايات المتحدة وهى :

القتل — القتل العمد — القتل الخطأ — الاغتصاب — السرقة — الاعتداء الجسيم — السرقة بالاكره — السرقة البسيطة — سرقة السيارات — انواع الاعتداء بالقوة — الحريق — التزييف — التزوير — الرشوة — شراء اشياء مسروقة — الفعل الفاضح — حمل الاسلحة — البغاء — الجرائم الجنسية — جرائم المخدرات — لعب القمار — جرائم الاعتداء على العائلة والاطفال — قوانين المسكرات والمشروبات الكحولية — السلوك غير الحسن — التشرد — جرائم أخرى .

— الانتقادات التى توجه الى هذا التقسيم (قياس حجم الجريمة العددي — قياس حجم الجريمة من وجهة النظر الكيفية (Dark Number) .

— الدراسة المقارنة لاطر العدالة الجنائية فى حلقة تنظيم العدالة الجنائية فى المدن — باريس ١٩٧١ .

بيانات الدراسة :

- ١ — عدد الجرائم المبلغ عنها .
- ٢ — عدد الجرائم التى تم القبض .
- ٣ — « الاشخاص الذين تم القبض عليهم (العدد — الجاني — السن) » .

- ٤ — « الجرائم التي وجه فيها اتهام واحد على الاقل » .
- ٥ — « الاشخاص الذين وجهت اليهم الاتهامات » .
- ٦ — « الحالات التي تم حفظها » .
- ٧ — نسبة المقبوض عليهم من سلطات الاحداث .
- ٦ — « الحالات التي تم حفظها » .
- ٨ — عدد الاشخاص الذين اسقط عنهم الاتهام قبل عرضهم للمحاكمة .
- ٩ — الادلاء بالاقتوال قبل المحاكمة (عدد الاشخاص الذين تم حبسهم قبل المحاكمة — عدد الاشخاص الذين تم اطلاق سراحهم بناء على تعهد أو ضمان — عدد الاشخاص الذين تم اطلاق سراحهم لاسباب أخرى) .
- ١٠ — عدد الحالات التي تم سحب الاتهام فيها أمام المحكمة .
- ١١ — عدد الحالات التي وجد أنها مدانة — أو غير مدانة .
- ١٢ — نفس البيانات السابقة بالنسبة للمحاكمة أمام المحلفين .
- ١٣ — بالنسبة لمن صدر في حقهم حكم (بالفرامة — تعاقب تنفيذ العقوبة على شرط — الوضع تحت نظام الاختبار القضائي — الوضع في مؤسسة عقابية — حالات أخرى) .
- ١٤ — لمن صدر في حقهم حكم (بالحبس ومدته — بالسجن ومدته — بالعمل ومدته — برامج أخرى ومدتها) .
- ١٥ — عدد من عوملوا خارج المؤسسات العقابية ، وعدد من انتهك هذه المعاملة وأرسل الى المؤسسة العقابية .
- ١٦ — السعة اليومية للمؤسسات العقابية (الحبس — السجن) .

النموذج والتخطيط :

(١) استخدام تحليل المدخلات — المخرجات Input — output في ميدان تنظيم العدالة . من المعروف أن تحليل المدخلات — المخرجات يعتمد على اعتبارين أساسيين عند استخدامه في المجال الاقتصادي: الاعتبار الاول هو أن التحليل يفترض أن البناء الفني للانتاج في دولة ما يكون في درجة تسمح بأن تتفاعل عوامل الانتاج بنسب محددة . والاعتبار الثاني أن التحليل يفترض أيضا أن وظائف الانتاج لصناعة سلعة معينة تؤدي الى ريع مستمر دائم .

وبناء على التحليل السابق يمكن صياغة جدول تكون التفرقة فيه بين أقسام الانتاج (المدخلات) وأقسام الاستهلاك (المخرجات) . ومثل هذا الجدول يوجب استخدام ومعرفة معامل الارتباط الفني للانتاج الذي يحدد بالدقة كمية السلعة الوسيطة .

ولقد استخدم تحليل المدخلات — المخرجات في عمليات التوقع والتنبؤ ، وهذا ما دعى الى صياغة نموذج تحليل امبريقي للتوازن العام الذى يعطى احتمالات جديدة .

وتطبيق تحليل المدخلات — المخرجات في مجال تنظيم العدالة الجنائية يسمح باتباع الاتجاهات العامة سواء بالنسبة لزيادة حجم الأنشطة في القطاعات المختلفة ، أو الاهتمام بقطاع المعاملة أو الردع . ان تغيرات عرض وطلب الخدمات مثلاً يرجع الى زيادة أنماط معينة من الاجرام نو التطبيق الدقيق للغاية للقانون ، أو لتطور تدابير مائعة في مواجهة التدابير العقابية الرادعة .

(ب) هناك نمطين لتطبيق التحليل الاقتصادي وأنماطه في مجال منع الظاهرة الاجرامية : الاول يهدف الى التحليل في نظام مركزى ، والثانى يكون فيه التحليل في نظام لا مركزى . الا أن الحلقة الدولية الثانية لعلم الاجرام المقارن قد اقتصرت على استخدام تحليل المدخلات — المخرجات بهدف تحديد مصادر وانتاج النظام ، وعملت الحلقة على صياغة احتمالات وفروض تشير الى افضل طرق لاستثمار القطاعات المختلفة في ميدان العدالة الجنائية .

(ج) يلاحظ أن تحليل المدخلات — المخرجات قائم على استثمار رأسمالى ، وكذلك بالنسبة لتحليل النفقة — المنفعة Cost-benefit analysis لتحديد فعالية أية نظام وبناء عليه يمكن صياغة ميزانية للاستثمار طويل الامد وقصير الامد . الا أن تطبيق المناهج الاقتصادية على مجال تنظيم العدالة الاجتماعية يوجب معرفة وجهة نظر النماذج الاقتصادية الاشتراكية (نموذج هارول دومار مثلاً أو النماذج الاقتصادية الاخرى) ومعرفة مدى إمكان تطبيقها على المجال الاجتماعى وبالتالي على مجال تنظيم العدالة الجنائية .

التقسيم الثنائى لدعوى الدفاع الاجتماعى

توجب المعاملة الحديثة (الاختبار القضائى — البارول — العقوبات غير محددة المدة — تدابير الدفاع الاجتماعى) دراسة شخصية الجانى . وهذه الدراسة تتكون من فترة ملاحظة ، ومتابعة دائمة للجانى مع توفير مرونة في التطبيق . وتحتاج هذه الدراسة الى اعادة النظر في شكل وموضوع مراحل الدعوى الجنائية وهو ما يؤدى الى اتباع تقسيم الدعوى الى مرحلتين :

— مرحلة تحديد الانباب .

— ومرحلة تقرير التدبير الاجتماعى .

وهذه الدعوى تؤدي الى هز الاركان التقليدية ، وتؤدي الى اعادة النظر في وحدة الدعوى الجنائية وتنظيماتها واجراءاتها . وتتطلب دراسة التقسيم الثنائي عرض النقاط التالية :

- (ا) المؤتمرات العلمية والتقسيم الثنائي للدعوى الجنائية .
- (ب) ماهيته ومضمون التقسيم الثنائي .
- (ج) دواعي الاخذ بهذا النظام .
- (د) مدى ملاءمة التشريعات الوضعية لادخال هذا النظام .
- (هـ) المشاكل التي تعترض سبيل تطبيق التقسيم الثنائي .
- (و) الآثار الناتجة عن التقسيم الثنائي .

(ا) المؤتمرات العلمية والتقسيم الثنائي :

— ظهرت ارهاصات نظام التقسيم في المؤتمر الثالث للدفاع الاجتماعي — سان مارتن ١٩٥١ ، وفي الحلقة الدراسية لدراسة نظام الاختبار القضائي — لندن ١٩٥٢ .

— ظهرت الدعوة الى اتباع التقسيم الثنائي لأول مرة في مؤتمر كاركاس للدفاع الاجتماعي ١٩٥٢ ، ثم أكد مؤتمر أنفرس ١٩٥٤ ضرورة التقسيم بحيث تكون المرحلة الاولى لاتخاذ القرار في شأن الوقائع المرتكبة والثانية لاقرار التدبير المناسب . ودافع المؤتمر عن التقسيم الثنائي ورد على الانتقادات التي وجهت اليه ، ولكنه جعل هذا التقسيم اختياريا وترك الامر للمشروع المحلي .

— ورفض مؤتمر اثينا لعام ١٩٥٧ مناقشة موضوع التقسيم على أساس انه خارج عن نطاق المؤتمر .

— وتعرض مؤتمر لشبونة ١٩٦١ للمناهج والاجراءات الفنية التي تستخدم لصياغة الحكم الجنائي .

— وتعرض المؤتمر العاشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات — روما ١٩٦٩ لتقسيم الدعوى الجنائية الى مرحلتين ، وكان اعضاء المؤتمر متقسمين بين التأييد والرفض ولذلك جاءت توصياته عبارة عن مقترحات وموجهات استرشادية عامة . وراى المؤتمر أن يكون التقسيم الثنائي بالنسبة للقضايا الخطيرة ، على أن يتم اتباع تقسيم الدعوى اما بدون تأجيل عن طريق النظر في الأدلة والموضوع في جلسة واحدة ، أو بتأجيل المرحلة الثانية لميعاد تحدد المحكمة . وأوجب سحب السرية على المعلومات التي تم الحصول عليها لأغراض اصدار الحكم . وأصر المجتمعون على ضرورة توفير كافة الضمانات القانونية للمتهم في المرحلة الثانية في حالة اتباع التقسيم .

— مؤتمر باريس للدفاع الاجتماعى ١٩٧١ ودراسة الاليات الفنية للتفريد القضائى .

(ب) ماهية ومضمون التقسيم الثنائى :

— وجهة نظر مارك آنسل : مرحلة لتحديد الاذئاب ومادية الوقائع المرتكبة ، ومرحلة لتحديد العقوبة والتدابير الاجتماعية . والمرحلة الاولى تهدف الى حل مشكلة موضوعية تتعلق باعتبارات قانونية ، والمرحلة الثانية فتتمثل فى حل مشكلة انسانية توجهها تعاليم ومفاهيم العلوم الانسانية والاجتماعية .

— السؤال الذى اثاره جرامتيكا : هل سيكون الحكم من اختصاص جهة واحدة فى كلتا المرحلتين أم جهتين منفصلتين ؟

— فريق فى مؤتمر أنفرس يرى وحدة الولاية القضائية مع وجود محلفين يكون رأيهم استشاريا . فريق آخر يصر على وجود مرحلتين منفصلتين ويرفض كل حل وسط ، على أن يعهد بالمرحلة الثانية الى لجنة فنية من عناصر ذات ثقافة قانونية ومعارف فى العلوم الانسانية والاجتماعية (نظام كاليفورنيا) .

— وجهات نظر أخرى للتقسيم الثنائى (راي فوان : المرحلة الاولى يعمل فيها القاضى على تحديد مادية الافعال المجرمة ، والثانية تهدف الى التأكد من اسناد الفعل المرتكب) .

— تقنين التحقيقات الجنائية الفرنسى ١٨٠٨ واجراءات محاكم المحلفين (يحكم المحلفون على الوقائع وينطق القاضى بالعقوبة) .

— نظام تقسيم الدعوى الى مرحلتين أمام محاكم المحلفين فى ولاية نيويورك وكاليفورنيا ونيسلفانيا فى عام ١٩٦٣ لمواجهة الحكم بعقوبة الاعدام .

نص م ١٠٤٥ من تقنين العقوبات فى ولاية نيويورك تقرر أن المرحلة الاولى تتضمن عادة الضمانات التقليدية والاجراءات والقواعد التى تحدد الاختصاص وقبول الادلة . ويعرض على المحلفين فى المرحلة الاولى مسألة الاذئاب ، ومعرفة ما اذا كان فى الامكان اسناد الفعل الى المتهم . ولا تقبل فى هذه المرحلة أية معلومات عن بيئة المتهم أو شخصيته أو سوابقه القضائية . وبعد أن تتم المرحلة الاولى يصدر قرار المحلفين بالاذئاب وتبدأ المرحلة الثانية للدعوى أمام المحلفين انفسهم بأسرع وقت ممكن .

(ج) نواعى الاخذ بهذا النظام :

١ — دراسة الشخصية بغية سد حاجات الجانى فى سبيل اعادة اقلّمته على الحياة الاجتماعية .

٢ — للتقسيم الثنائى فائدة فى نطاق التطور الحديث لمعنى العقوبة والتدبير الاجتماعى .

٤ — تقسيم الدعوى الى مرحلتين يعتمد على الدراسة العلمية لشخصية المتهم بهدف توفير أكبر قدر ممكن من التفريد العقابي ، أى تفريد التدابير الاجتماعية .

٥ — التقسيم الثنائى حاجة ضرورية لقانون عقوبات حديث يعتنق مبادئ منع وإعادة التصنيف وإعادة الاقلية على الحياة الاجتماعية .

(د) مدى ملائمة التشريعات الوضعية :

سؤال : ما هى الاجراءات الاساسية فى المرحلة الاولى للدعوى ؟
لن يختلف الامر عن الوضع الحالى المعمول به فى التشريعات المحلية ، ولكن هل يجوز فى هذه المراحل السابقة على المحاكمة الامر بوضع المتهم تحت المراقبة بغية دراسة الشخصية ؟

المرحلة الاولى : تتضمن المراحل السابقة على المحاكم ومرحلة المحاكمة (الشق الاول) .

المرحلة الثانية واصدار الاحكام .

— مشكلة نظام المحلفين والتقسيم الثنائى ، المحلفون كهيئة تحقيق — المحلفون كهيئة محاكمة — المحلفون كهيئة تنفيذ .

(هـ) المشاكل التى تعترض التقسيم الثنائى :

— مارك آنسلر واسئلته الخمسة : كيف يمكن تحقيق هذا الاصلاح ؟

كيف يمكن تحديد نطاق كل مرحلة ؟

كيف يمكن توجيه الاجراءات لخدمة هذا التقسيم ؟

هل يجب أن يكون التقسيم اجباريا أم الزاميا ؟

هل يجب أن تكون كل مرحلة من اختصاص جهاز مستقل ؟

— لن يتم هذا الاصلاح بدون تدخل تشريعى .

— فريق يرى الزامية التقسيم الثنائى وفريق آخر يرى التقسيم الاختيارى .

(و) الآثار الناتجة عن الاخذ بالتقسيم الثنائى :

١ — دور الاطراف فى الدعوى بمعناها الحديث : القضاة وممثلى الاتهام يحتاجون الى مغارف قانونية ومعارف فى العلوم الانسانية والاجتماعية (تخصص القضاء) . وينتظر من النيابة العامة أن يكون لها دور آخر غير الاتهام اذ أن هناك وحدة جديدة بين اطراف الدعوى وخاصة فى المرحلة الثانية عند تحديد التدبير المناسب لإعادة اقلية الجانى على الحياة الاجتماعية .

والعلاقة بين النيابة والدفاع سوف تؤسس على مبادئ وأفكار جديدة حيث ترفض تعاليم الدفاع الاجتماعي النزول والعداء بين الاتهام والدفاع . دعوى الدفاع الاجتماعي لا تتضمن اتهاماً أو دفاعاً وذلك لأنها لا تهدف الى تحديد المسؤولية . دور الدفاع هو البحث مع أطراف الدعوى عن افضل تدبير اجتماعي مناسب لشخصية المتهم .

٢ — حجية الاحكام وطرق الطعن : هناك من يرى انه يمكن اعادة النظر في القرارات الخاصة بالاذناب وذلك عندما ينظر القاضي في شأن تطبيق التدبير الاجتماعي . وبهذا لا يحوز القرار الصادر في المرحلة الاولى على حجية الاحكام الجنائية . اذا ما أعطى الحق للالتجاء الى الطعن في كلا القرارين (الاستئناف والنقض واعادة النظر) فان عجلة العدالة لن تدور . ومع ذلك يرى أصحاب حركة الدفاع الاجتماعي ان الالتجاء الى الاستئناف واعادة النظر في القرار الخاص بتحديد الازناب جائز . بالنسبة للقرار الصادر في المرحلة الثانية هناك فريقين :

فريق لا يرى احقية في الالتجاء الى أى طريق من طرق الطعن لان الهدف من تقرير التدبير الاجتماعي تقويمى علاجي .

فريق آخر يتطلب وجود رقابة قضائية على المرحلة الثانية وينادى بجواز الالتجاء الى الاستئناف بشرط أن تكون إجراءاته سريعة .

اتجاهات تنظيم العدالة في السبعينات :

— تعمل مشاريع التقنيات الحديثة على الاهتمام بنقطتين أساسيتين :

- ١ — حماية الحرية الفردية .
- ٢ — توفير محاكمة عادلة .

وفي نطاق المبدأ الاول سنعرض اتجاهات مشروع تقنين الاجراءات الايطالى (مشروع كارنيلوتى) ، ومشروع تقنين المراحل السابقة على الحكم لمعهد القانون الأمريكى (التقنين النموذجى) ، ومشروع تقنين الاجراءات الجنائية المصرى (مشروع حافظ سابق) — ولتكمّل الدراسة سنشير الى القواعد الاساسية للاجراءات الجنائية في الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الفيدرالية على أساس أن غالبية التشريعات الاشتراكية فقد تأثرت بها تأثراً كبيراً .

(أ) مشروع كارنيلوتى : عقدت في الاونة الاخيرة عدة مؤتمرات في ايطاليا مثل : مؤتمر مركز الثقافة والحضارة بعنوان « مشاكل تعديل الدعوى الجنائية » سبتمبر ١٩٦١ ، ومؤتمر انريكو دى نيكولا « المعايير الموجهة لتعديل الدعوى الجنائية — مايو ١٩٦٤ ، والمؤتمر السابع القومى لقانون العقوبات « خطوط اصلاح مرحلة التحقيق الجنائى — اكتوبر ١٩٦٥ . واجمعت هذه المؤتمرات على ان العدالة الجنائية في ايطاليا في حاجة ماسة الى نظام حديث . والى جانب توحيد الجهات المختصة بالتحقيق ، والاطار الاجرائى للدعوى الجنائية (نظام التتقيب والتحرى أم النظام الاتهامى)

اهتمت هذه المؤتمرات بتنظيم قواعد الحرية الفردية في مجال تنظيم العدالة الجنائية . وقد تعرض كارنيلاوتي لتنظيم جمع الأدلة وحرية المتهم في المواد من ٦٥ — ٧٣ من مشروعه ، ومن أهم هذه المواد المادة ٧٢ التي تقرر : « لا يكون لتقارير ضباط ورجال الشرطة القضائية ومحاضر جمع الاستدلالات أية قيمة في الإثبات ولا تعتبر من الدلائل » . وضمن كارنيلاوتي في مشروعه تدابير مقيدة للحرية *measure coercitive* خلال التحقيق بمعرفة النيابة ، وهي على أنواع ثلاثة :

١ — رقابة الشرطة (م ٩٨) .

٢ — تحديد الإقامة في المنزل (م ٩٩) .

٣ — الحبس الاحتياطي (م ١٠٠) .

وقد نصت م ١٠١ على انه « تقرر النيابة العامة التدابير الوقائية *cautelari* بقرارات مسببة وتحيلها في ظرف ٢٤ ساعة الى قاضي الموضوع الذي يقوم بالتصديق عليها . ويجوز الطعن بالنقض في القرارات الصادرة بالرفض أو القبول ، واذا لم يتم التصديق على القرار يجب وقف التدبير الوقائي مباشرة » .

وعمل كارنيلاوتي على تقرير ضمانات الحرية الفردية تجاه هذه التدابير الوقائية حيث نص في م ٩٥ من مشروعه : « يجب أن ينتهي التحقيق الابتدائي بعد ثلاثة شهور من يوم وصول البلاغ واذا لم يتم ذلك لاسباب خطيرة *gravi* يجوز للنيابة أن تطلب من قاضي الموضوع مد الاجل مرة واحدة والتي يجب ان تتحدد بثلاثة أشهر أخرى » .

وقد نص المشروع أيضا على تقييد مدة الحبس الاحتياطي وتحديد الإقامة بحيث أوجب أن تنتهي هذه المدة بعد ثلاثة شهور منذ اليوم التي بدأ تنفيذها فيه ما دام لم تتم ادانته المتهم بحكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية تزيد عن هذه المدة .

(ب) **التقنين النموذجي الأمريكي** : ارتفعت في الآونة الأخيرة صيحات في المجتمع الأمريكي تندد بتنظيم العدالة الجنائية ، ووجهت أسهم النقد بصورة خاصة الى الشرطة واعتدائها على الحريات ، والى المحاكم وتأخيرها للبت في القضايا ، والى المؤسسات العقابية التي وصف نزلاءها بأنهم « ينامي العدالة الأمريكية » . ولقد أجريت دراسة لقياس الرأي العام في الولايات المتحدة على عينة ممثلة من ١٧١٧ حالة لجميع قطاعات المجتمع الأمريكي ، تجاه العدالة وتنظيمها . وأظهرت الدراسة أن المجتمع الأمريكي يرغب في إعادة النظر الكلية في النظام القائم . ولقد كانت الاجابات على سؤال : « ما الذي يثقل كاهل العدالة الأمريكية ؟ » على النحو التالي :

اطلاق سراح المتهم بسهولة ٧٥٪

مدور فترة طويلة حتى يحال المتهم الى المحاكمة ٦٧٪

ازدحام المؤسسات العقابية ٤٣٪

٣٩٪	تعيين القضاة لاسباب سياسية
٣٢٪	عدم استطاعة الرجل العادى تحمل نفقات المحامين
٢٧٪	انتشار الرشوة والفساد بين رجال الشرطة
٢١٪	تقرير الكفالة المالية بصورة مجتمعة
٢٠٪	لا يضع المحامون مسلحة العملاء في الاعتبار
١٨٪	عدم اهلية المحلفين
١٧٪	انحياز كثير من الفقهاء الى أحد الاطراف بصورة غير عادلة
١٣٪	عدم وجود أعضاء نيابة متخصصين

١ — **أزمة العدالة في المراحل السابقة على المحاكمة** : تدور الازمة هنا حول سلطة الشرطة في القبض والاستيقاف stopping. والقبض في الولايات المتحدة يتم بناء على أمر بالقبض warrent أو بدونه . والأمر بالقبض قد يصدر من قاضي بناء على وجود سبب محتمل يؤدي الى الاعتقاد بأن المشتبه في أمره قد ارتكب الجريمة . ومن المعروف أن الأمر بالقبض في غالبية الولايات المتحدة يصدر عن معلومات أو افتراضات ظنية . أما بالنسبة للقبض بدون أمر فهناك تفرقة بين القبض بسبب الجنائية felony والقبض بسبب المخالفة misdemeanor وبصفة عامة يكون القبض بسبب الجنائية عندما يكون لدى رجل الشرطة بواعث منطقية reasonable grants تدعو الى الاعتقاد بأن جنائية قد ارتكبت وأن شخصا ما بالذات هو المطلوب القبض عليه لارتكابه لها . وتطبق هذه القواعد يثير كثيرا من المشاكل الأمر الذي أدى الى أن توصي لجنة رئيس الجمهورية في تقريرها عن تنظيم العدالة الجنائية بأنه « يجب على تشريعات الولايات أن تعمل على تنظيم سلطة رجل الشرطة في القبض على الافراد واستيقافهم لمجرد السؤال وذلك بتحديد حالات وظروف وحدود القبض والاستيقاف المسموح به قانونا » فقد عمل المشروع النموذجي الأمريكى على تنظيم الاستيقاف نظرا لخطورته على الحرية الفردية ، واذ نصت م ٢/٢ على ما يلى :

(أ) **استيقاف اشخاص لديهم علم بالجريمة** : يجوز لرجل الشرطة الذى يوجد في أى مكان بصورة قانونية أن يأمر المتهم بأن يظل في حضرته أو بالقرب من المكان الذى يتواجد به لمدة لا تزيد عن ٢٠ دقيقة اذا كان لديه سبب معقول reasonable cause لى يعتقد بأن جنائية أو مخالفة قد ارتكبت وأن هذا الشخص لديه معلومات قد تساعد ماديا في التحقيق .

(ب) **استيقاف اشخاص في ظروف مريبة** : يجوز لاي ضابط للشرطة يوجد في أى مكان بصورة قانونية اذا ما شاهد شخصا في ظروف توحى اليه بأنه قد ارتكب أو في سبيل ارتكاب جنائية أو مخالفة ، أن يأمر هذا الشخص بأن يظل في حضرته أو بالقرب من المكان الذى يتواجد به لمدة لا تزيد عن ٢٠ دقيقة بشرط أن يكون ذلك ضروريا لمساعدة ضابط الشرطة للتحقق من شرعية سلوك المشتبه في أمره .

(ج) الاعمال التى يجوز القيام بها خلال مرحلة الاستيقاف : لضابط الشرطة أن يطلب من المتهم أن يظل فى حضرته طبقا للبندين السابقين اذا كان ذلك ضروريا لى :

- ١ - سيتم له التعرف على المتهم .
- ٢ - للحصول على معلومات جاهزة تساعد على التعرف على المتهم .
- ٣ - لطلب المساعدة .
- ٤ - للحصول على معلومات جاهزة تجاه وجود وساوك المتهم أو أية معلومات أخرى يرغب فى الحصول عليها من هذا الآخر .

ولقد عنى التقنين النموذجى الأمريكى أيضا على تنظيم فترة الادلاء بالاقوال امام الشرطة disposition حيث نصت م ٥/٤ على انه :

- ١ - اذا حضر المتهم الى مقر الشرطة فيما بين منتصف الليل والساعة الثامنة صباحا يتعين أن يتم الادلاء بالاقوال قبل الساعة الرابعة من مساء اليوم ذاته .
- ٢ - اذا حضر الشخص الى مقر الشرطة فيما بين الثامنة صباحا والساعة الثانية مساء يتعين أن يتم الادلاء بالاقوال قبل الساعة العاشرة من مساء اليوم ذاته .
- ٣ - اذا حضر المتهم الى مقر الشرطة فيما بين الساعة الثامنة مساء وبين منتصف الليل يتعين أن يتم الادلاء بالاقوال قبل الساعة الثانية عشرة من صباح اليوم التالى .

ويقصد بالادلاء بالاقوال بطبيعة الحال فتح محضر التحقيق .

٢ - **أزمة العدالة فى مرحلة المحاكمة :** اذا ما وضعنا أزمة نظام المحلفين جانبا لاتها تحتاج الى معالجة خاصة فاننا نجد أن التنظيم القضائى لم يستطع أن يساير التغير الاجتماعى والاقتصادى فى الولايات المتحدة . فاذا كانت الوحدة فى هذا البلد هى المقاطعة county ، واذا كانت المقاطعة فى أغلبها بساط ريفى متسع الاطراف ، فان ظهور المدن الضخمة قد أثر فى وظيفة المحاكم حيث أصبح للمحكمة فى المدينة urban court مشاكل تختلف عن تلك التى تتور أمام محكمة الريف rural court . ان اطراف الدعوى فى الريف معروفين كل منهم للآخر ، بينما فى المدن الجميع غرباء . ونتيجة لذلك لا تعرف سلطات التحقيق والاتهام والقضاء شيئا عن الاطار المرجعى للجانى وسماته وخصائصه وطباعه أو طريقة حياته . وينعكس ذلك على القرارات الصادرة تجاهه مثل الكفالة ، والاتهام ، وتحديد المحكمة المختصة .

وتجابه المحاكم فى الولايات المتحدة مشكلة أخرى قوامها **العدد الضخم من القضايا** وخاصة فى المدن الامر الذى أدى الى أن القضاة يتبعون اجراءات ادارية روتينية غير رسمية لمعاملة المتهمين فى سبيل رفض أغلب القضايا المعروضة قبل الدخول فى مرحلة المحاكمة .

وهناك مشكلة انتقاء واعداد القضاة الذين وصفوا بأنهم نصف آلهة أو على الأقل لا يتسمون بالإنسانية بل يعادونها . قالوا ان القضاة رجال سياسة ولا يوجد قاضي دون ان يقف وراءه حزب سياسى . ولذلك فان العدالة السياسية في تطبيقها ، هوائية في تنفيذها . يقولون ان قرارات القاضي هي نتاج لعمليات لا شعورية نابعة من توحده مع خبراته في حياته وطفولته . هي قرارات يحكمها الخطأ في الادراك وتنازع في الثقافات ، وبالتالي تعبر فقط عن الاهواء الشخصية . ولهذا كانت الدعوة الى التخلص من قضاة الصلح justice of peace ، والدعوة الى ضرورة ان يعمل القاضي الفنى الذى يشترك مع المحلفين على :

(١) الكشف عن ذاته self-exploration لكي يكون على ادراك ووعى كامل بافتراضاته وظنونه والعوامل التى تؤثر على اهليته في جذب الانتباه حتى لا يؤثر على الشهود عند ادلائهم بالشهادة .

(ب) ان يحصل على تدريب كاف لازالة الشعور بالاستعلاء عن المحلفين . فاذا كان الواقع يؤكد انه في مستوى أعلى لمعرفة القوانين وخبرته في تطبيق القانون ، الا ان هناك عوامل بيئية وشخصية ونفسية واجتماعية قد تؤدي به الى الانحراف في تطبيقه للقانون .

ومن المعروف ان هناك نوعين من الانتقاء للقضاة في الولايات المتحدة : طريقة الانتخاب ، وطريقة التعيين . ولقد أثبتت عملية الانتخاب فشلها الذريع في عملية الانتقاء خاصة اذا كان المرشحون يتقدمون عن طريق الأحزاب السياسية . وهوجمت طريقة التعيين على أساس الخضوع للسلطة الادارية التى تقوم بذلك . وهناك اقتراح باتباع طريقة مختلطة على النحو التالى :

١ — قيام لجنة محايدة بوضع قائمة لمرشحين للعمل بالقضاء من العناصر الصالحة .

٢ — تقوم السلطة التنفيذية في الولاية بتعيين القضاة من هذه القائمة .

٣ — اعادة النظر في صلاحية القضاة عن طريق سؤال الناخب في الولاية عن صلاحية القاضي في البقاء في منصبه .

مشروع تقنين الاجراءات الجنائية في ج . م . ع .

يحتوى هذا المشروع على ٥٢٦ مادة موزعة على سبعة كتب على النحو التالى :

الكتاب الاول :

للدعوى امام المحاكم الجنائية (الدعوى الجنائية والدعوى المدنية) .
٥ — الجنائية

الكتاب الثاني :

لجمع الاستدلالات بمعرفة أعضاء الضبط اقصائي ، وتحقيق النيابة العامة وقاضي التحقيق ، واستئناف الاوامر الصادرة في مرحلة التحقيق .

الكتاب الثالث :

للمحاكمة من حيث الاختصاص ، واجراءات المحاكمة ، وعدم صلاحية القاضي ورده وتنحيته ، واصدار الاحكام والاوامر الجنائية ، والبطلان ، والطعن في الاحكام وقوة الاحكام الباتة .

الكتاب الرابع :

للتنفيذ بصفة عامة ، وتنفيذ عقوبة الاعدام ، وتنفيذ العقوبات السالبة للحرية وتنفيذ التدابير ، وسقوط العقوبة بمضى المدة والوفاء ، ثم رد الاعتبار .

الكتاب الخامس : احكام متفرعة ، تساميم المجرمين ، والاتابة القضائية ، والاشراف على المؤسسات العقابية .

الكتاب السادس : احكام المخالفات .

ولقد جاء هذا المشروع صورة منقحة لتقنين الاجراءات الحالية مع تغيير بعض النصوص وازضافة بعض النظم الجديدة (قاضي التنفيذ) والغاء بعضها الآخر (الطعن بالمعارضة ، ومستشار الاحالة) . واورد المشروع سبعة مواد في صدره تحت عنوان **قواعد عامة** تبين لنا الخط الذي سار فيه وتؤكد انه قد اتبع المبادئ التالية : الشرعية — حماية حق الدفاع — الاشراف على التنفيذ . واكن مازال هذا المشروع يعاني من مشاكل تنظيم العدالة في مرحلة التحقيق (القبض — الحبس الاحتياطي — جهاز التحقيق — تنظيم حقوق الافراد عند الاتهام) ومرحلة المحاكمة (الاطار الاجرائي للمحاكمة) ومرحلة التنفيذ (تحديد نظام الاشراف بصورة واضحة) .

ولقد حاول مشروع قواعد الحد الادنى لتنظيم العدالة الجنائية بالمركز قياس اتجاهات **القضاة تجاه احكام المشروع** وصيغت في هذا الشأن استمارة تضمنت على ٢٠ سؤالاً وطبقت على عينة تحكمية قوامها ٧٤ حالة من وكلاء النائب العام في ج.ع.م ، وبعض القضاة ، واساتذة الجامعات في قانون العقوبات ومجموعة من المحققين العدليين في العراق ولبنان ، ومجموعة من رجال الشرطة .

وتعلق **السؤال الاول** بالتنظيم الحالي لتقنين الاجراءات الجنائية وذلك لمعرفة وجهة نظر العينة نحو حاجة هذا التقنين الى التعديل (كلى أو جزئى) ، وكانت الغالبية ٥١٪ في جانب التنقيح فقط دون حاجة الى تعديل جوهري .

وكان **السؤال الثاني** خاص بنص م ٦٣ من المشروع : « هل يعتقد رجال القضاء والنيابة والشرطة ان هناك صعوبات عملية بالنسبة لتقدير الدلائل الكافية ؟ » وكانت الاجابات : ٦٤٪ لا تجد صعوبات عملية .

وحاولنا في السؤال الرابع معرفة وجهة نظر العينة حول العمل بنظام قاضي التحقيق كما هو منصوص عليه في التقنين الحالي ، وكانت ٤٨٪ من الاجابات في صالح قاضي التحقيق ، ٥١٪ لا ترى العمل به على النحو الحالي .

. ولذلك كان السؤال الخامس لمعرفة الاتجاهات نحو تنظيم المشروع اقاضي التحقيق في م ١٥ التي اعطت للنائب العام ان يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية ندب احد قضاة المحكمة لتحقيق جريمة في أي حالة كانت عليها الدعوى وللمتهم ان يطلب ذلك من رئيس المحكمة وكذلك للمدعى بالحقوق المدنية . وقد منحت ٦٦٪ من الحالات موافقتها على التنظيم الحالي بينما عارضته ٣١٪ .

وتعلق السؤال السابع بمستشار الاحالة الذي الغاه المشروع وقد وافقت ٧٧٪ من العينة على هذا الالغاء بينما عارضته ٢٣٪ .

وحاولنا معرفة وجهة نظر العينة تجاه تنظيم المش وع للبطلان بصفة عامة ، وكانت الاغلبية ٧٨٪ الى جانب هذا التنظيم ، وعاد سؤالاها عن التفرقة بين الاتعدام والبطلان المطلق والبطلان النسبي تبين ان ٦٢٪ توافق على هذه التفرقة بينما عارضتها ٣٥٪ .

وحاولنا في السؤال العاشر تحسس وجهة نظر العينة تجاه نص المشروع على ماهية الاجراء الجنائي ومضمونه ، ورات ٧٧٪ ضرورة النص على ذلك، كما رات ٨٩٪ ضرورة التمسك بنظام اعادة النظر .

وسؤلت العينة في شأن العلاقة القانونية التي ستقوم بين القضاة والنيابة والمحكوم عايه عند العمل بنظام قاضي التنفيذ ، ورات الاغلبية ٥٤٪ ان هذه علاقة قانونية قضائية وامتداد للعلاقة التي وجدت في الدعوى الاصلية .

وكان السؤال ١٣ عن رد الاعتبار الوجوبي الذي قرر له المشروع ٤ سنوات اذا كانت العقوبة جنائية ، وستان اذا كانت العقوبة جنحة . وقد وافقت ٦٦٪ على هذه الاجال .

وكان السؤال ١٧ عن المعارضة وعدم نص المشروع عايبها كطريقة من طرق الطعن ، وقد وافقت ٥٦٪ على خطة المشرع .

اما بالنسبة لحق دخول المؤسسات العقابية فقد كانت الاغلبية ٨٢٪ الى جانب تنظيم المشروع الذي يرى ان لاعضاء النيابة العامة وقاضي التنفيذ وقاضي التحقيق ورئيس المحكمة الابتدائية ورئيس المحكمة الاستئنافية ورئيس محكمة النقض حق دخول المؤسسات العقابية للاشراف القضائي . وسألنا العينة هل هذا التعدد في صالح الاشراف وفعاليتها ؟ وقد رات ٧٨٪ ان ذلك مناسب بينما ١٨٪ رات انه غير مناسب ، ولم توافق ٨٦٪ على منح هذا الحق لقاضي التنفيذ وحده .

وبمناسبة هذا المشروع نظم مشروع قواعد الحد الأدنى لتنظيم العدالة الجنائية حلقة دراسية بعنوان « الافاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية » وقد أوصت هذه الحلقة بما يلي :

(أ) بالنسبة للإجراءات السابقة على المحاكمة :

١ — ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين مرحلة الاستدلالات ومرحلة التحقيق بما يتفق مع تحقيق السرعة والعدالة وضمان الحرية الفردية في الحالتين .

٢ — تتأسس النظم الإجرائية في مرحلة التحقيق — وبخاصة في التشريع المصرى — على التنقيب والتحري مع توفير مرونة تحرر هذا النظام من الانتقادات التى وجهت اليه .. واتباع الاتجاهات الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية يوجب إعادة النظر في الاطار الاجرائى الذى تبنى عليه هذه المرحلة .

٣ — هناك نظم إجرائية وخاصة في مرحلة التحقيق قد قيمت على غير أساس علمى الامر الذى يدعو الى ضرورة اجراء الدراسات العلمية والبحوث الميدانية قبل وبعد تطبيق أى نظام اجرائى لمعرفة مدى امكانية تطبيقه ومدى فعاليته .

٤ — تكفل الدساتير والاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية حماية حقوق الانسان فى الدعوى الجنائية بمراحلها المختلفة ، وفى هذا المجال يجب تحديد ودراسة بعض الافكار الفلسفية فى اطار الواقع الاقتصاى والاجتماعى لكل تشريع .

٥ — تبين أن هناك فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق الامر الذى يدعو فى مجال تنظيم العدالة الجنائية اجراء الدراسات العلمية والبحوث الميدانية التى تقرب بين الواقع والنظرية .

٦ — تبين أن النيابة العامة أداة لحماية القانون وحارسا للشرعية من جميع الوجوه ويجب الا يقتصر دورها على حماية الشرعية الجنائية فحسب .

(ب) إجراءات المحاكمة :

٧ — ملادام القاضى الفنى قد سجل فعالية فى تحقيق العدالة الجنائية ، فان الدعوة الى المساهمة الشعبية فى ادارة العدالة الجنائية تستحق التقدير والدراسة فى اطار التقاليد والعادات العربية .

٨ — ان تحديد دور الدفاع فى مرحلة التحقيق أو مرحلة المحاكمة من الامور الضرورية وخاصة بالنسبة للافاق الحديثة للدعوى تبعا للفلسفات الحديثة وبصفة خاصة عند تقسيم الدعوى الجنائية الى مرحلتين .

٩ — اذا كان التطور التكنولوجى قد انعكس على مكافحة الجريمة ومنعها بالطرق العلمية فان ضمان الحرية الفردية والبحث عن الحقيقة يغندان معيارين أساسيين فى شأن مشروعية استخدام هذه الوسائل الحديثة .

١٠ — على الرغم من أن المشرع المصرى قد حاول التجديد عند نظر مشروع تقنين الاجراءات الجنائية فان الحاجة ماسة الى زيادة الدراسات العلمية والمقارنة لعدد من النظم التى اعتنقها أو تلك التى رفضها بغية تحديد مضمونها وفعاليتها ومركزها طبقا للحاجات الاجتماعية .

(ج) اجراءات التنفيذ العقابى :

١١ — ان تكون المعاملة العقابية ذات فعالية واثرا الا اذا بنيت على حكم صادر بناء على معايير علمية تتفق مع الاهداف الحديثة للمعاملة .

١٢ — اذا كانت نقطة البداية بالنسبة للاشراف القضائى على التحقيق تختلف فى القانون المقارن ، فان تنظيم المشرع المصرى لقضى التنفيذ جاء غامضا سواء فى تحديد المركز القانونى له أو ايضاح دوره وعلاقاته مع الاجهزة الاخرى التى تعمل بالتعاون معه . ولذا يقترح عقد حلقة دراسية خاصة لقضى التنفيذ .

١٣ — تتأسس المعاملة العقابية على دراسة علمية لشخصية الجانى وتحديد حاجاته الفردية والاجتماعية ، ولن تكون لهذه المعاملة نتيجة الا بفحص شخصية المتهم وهو ما يقتضى تأهيل القاضى الجنائى وتوافر الامكانيات اللازمة لتخصصه .

المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية فى الاتحاد السوفيتى :

م ٢ : **غايات الاجراءات الجنائية :** تهدف الاجراءات الجنائية السوفيتية الى ضمان الكشف السريع والكامل للجرائم وتحديد اذنب المتهم ، وتطبيق القانون بصورة صحيحة حتى توقع على كل مرتكب للجريمة الجزاء العادل ولا يحاكم البريء وتتم ادانته .

وتساهم الاجراءات الجنائية فى تدعيم الشرعية الاشتراكية ، ومنع الجريمة والقضاء عليها ، وثقيف المواطنين فى اطار التنفيذ الدقيق للقانون واحترام قواعد الحياة فى نظام اشتراكى .

م ٥ : **الظروف التى يستبعد فيها البدء فى التحقيق :** لا يتم البدء فى التحقيق ، واذا ما بدأت اجراءاته فانها توقف فى :

(ا) . حالة انعدام الحدث الجنائى .

(ب) حالة انعدام جسم الجريمة .

(ج) حالة النقصان .

(د) عقب صدور قرار بالعفو الادارى باستبعاد تطبيق عقوبة لارتكاب جريمة معينة وكذلك عند صدور قرار بالعفو القضائى .

(هـ) تجاه شخص لم يصل بعد الى سن الاهلية الجنائية المنصوص عليه قانونا عند ارتكاب الفعل الخطر اجتماعيا .

(و) عقب التصالح مع المجرى عليه والاتهام في الحالات التي نصت عليها التشريعات الفيدرالية .

(ز) عند امتناع المجرى عليه عن تقديم شكوى في الحالات والقضايا التي يشترط فيها الشكوى ، وفي حالة عدم اعطاء التشريعات الفيدرالية للنيابة حق تحريك الدعوى بدون شكوى من المجرى عليه ..

(ح) تجاه الميت فيما عدا الحالات أو الدعاوى التي يشترط فيها رد الاعتبار بعد الموت أو في حالة بدء التحقيق مع أشخاص آخرين عند اكتشاف ظروف جديدة .

(ط) تجاه شخص صدر في حقه حكم سابق لنفس التهمة .

م ٦ : عدم الاعتداء على الأفراد : لا يجوز القبض على شخص إلا بناء على أمر من المحكمة أو بقرار من النيابة . وعلى المدعى العام إطلاق سراح كل فرد في مكان الحادث إذا ما سلبت حريته بصورة غير شرعية أو ظل في الحجز مدة لا تزيد على المدة التي نص عليها القانون أو وردت في نص الحكم .

م ٧ : اختصاص المحكمة بإدارة العدالة : لا يتم الوصول الى العدالة في القضايا الجنائية الا بواسطة المحكمة ، ولا يجوز ادانة الفرد بارتكاب جريمة أو توقيع جزاء جنائي الا بناء على حكم من المحكمة .

م ٨ : احترام قواعد المساواة بين المواطنين أمام القانون : يتم الوصول الى العدالة بتطبيق مبادئ المساواة لجميع المواطنين أمام القانون والحكم ، وذلك بالاستقلال عن مراكز المتهم المادية أو الاجتماعية ، أو الوظيفية ، أو الجنس أو القومية أو الدين .

م ٩ : مساهمة قضاة الشعب في نظر القضايا الجنائية : تنظر القضايا الجنائية في جميع المحاكم بواسطة قضاة محترفون وقضاة شعب ينتخبون تبعاً للطريقة التي نص عليها القانون . وتنظر القضايا الجنائية في محاكم الدرجة الاولى بواسطة قاضي محترف ومساهمة قاضيين شعبيين ، ولقضاة الشعب حقوق مساوية لحقوق الرئيس فيما يتعلق بحل المشاكل التي تثيرها القضايا وكذلك اختيار الحكم .

ويكون نظر القضايا في النقض بحضور ثلاثة أعضاء من أصحاب الاختصاص ، وفي حالة قيام المحكمة بدور الاشراف بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل .

م ١٣ : ضمان حق الدفاع للمتهم : للمتهم حق في الدفاع : ويعمل قاضي التحقيق والادعاء العام والمحكمة على ضمان أماكن أن يدافع المتهم عن نفسه تجاه الاتهام بجميع الوسائل والاجراءات التي نص عليها القانون وضمان حرية الحقوق الفردية وحق الملكية .

م ٢١ : **حقوق المتهم** : للمتهم الحقوق التالية : معرفة التهمة المنسوبة اليه والحصول على معلومات في هذا الشأن ، الحصول على الادلة ، ابداء الطلبات ، الاطلاع على ملف القضية متى تم التحقيق الجارى ، الاستعانة بمحام ، حضور جلسات محكمة الدرجة الاولى ، طلب الرد ، الطعن في قرارات واجراءات قاضي التحقيق والادعاء العام والمحكمة . وللمتهم حق الكلام عند نهاية المرافعة .

م ٢٢ : **حقوق وواجبات الدفاع** : يجب على المحامى أن يلجأ الى جميع الوسائل والاجراءات المشار اليها في القانون بغية لقاء الضوء على الظروف التى تبرر سلوك المتهم أو تخفف من مسؤوليته ، ويجب عايه أن يوفر للمتهم كل مساعدة قانونية ضرورية . وما أن يقبل المحامى مهمة الدفاع في الدعوى فله الحقوق التالية : مقابلة المتهم ، الاطلاع على ملف القضية والحصول على نسخة من الاوراق اذا كان في حاجة اليها ، تقديم الادلة ، الاشتراك في المرافعة القضائية ، تقديم طلبات الرد ، الطعن في تصرفات وقرارات قاضي التحقيق والادعاء العام والمحكمة . ويستطيع الدفاع بتحويل من قاضي التحقيق الحضور خلال التحقيق مع المتهم وليس للمحامى التراجع في الدفاع عن المتهم متى قبل ذلك .

م ٢٤ : **المجنى عليه** : يعتبر مجنيا عليه كل فرد لحقت به خسارة معنوية فيزيقية أو مادية . وللمواطن الذى اعترف بأنه مجنيا عليه أو لوكيله الحقوق التالية : ابداء الاقوال في شأن القضية ، تقديم الطلبات ، الاطلاع على ملف القضية في نهاية التحقيق ، الاشتراك في فحص الادلة بالجلسة ، تقديم طلبات الرد ، الطعن في تصرفات من قام بالتحقيق وفي تصرفات قاضي التحقيق والادعاء العام والمحكمة وكذلك في الحكم الصادر من المحكمة أو قراراتها وكذلك قرارات قاضي الشعب .

وفي الحالات التى ينص عليها تشريع الجمهوريات الفيدرالية يعاون المجنى عليه النيابة العامة خلال المرافعة شخصيا أو بواسطة وكيل عنه .

قواعد الحد الأدنى للمساواة في تنظيم العدالة الجنائية

تناقش لجنة حقوق الانسان مشروعا باعادة النظر في مبادئ المساواة في تنظيم العدالة القضائية بتقرير مجموعة من الحقوق يجب على كل مشرع اقليمى أن يتبعها عند صياغته لقوانينه الأساسية والفرعية حتى لا تكون هناك تفرقة من حيث الجنس أو اللغة أو الدين أو العادات أو المركز أو الجنسية .. الخ .. وغيا يلى نص هذه القواعد التى تتصل بصورة مباشرة بالدعوى الجنائية :

اولا : لكل فرد بالنسبة لاي اتهام يوجه اليه أو تحديد حقوقه أو التزاماته في المجال المدني والادارى وفي جميع الاجراءات القضائية الأخرى ، والتمتع بالحقوق التالية دون تفرقة من أى نوع بسبب العنصر أو اللون أو الجنس

أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو الأصل القومي أو الاجتماعى
أو الملكية أو الميلاد أو أى حالة أخرى :

١ — الحق فى اللجوء الى المحاكم .

٢ — الحق فى المثل أمام القاضى أو المحكمة المختصة التى ينص عاىها
القانون أى التى تتحدد بناء على قانون سابق وليس أمام محكمة يتم تشكيلها
فورا أو تشكل خصيصا لسماع قضيته .

٣ — الحق فى أن تتم محاكمته بواسطة محكمة محايدة مستقلة .

٤ — الحق فى أن يمثله ويساعده محام يختاره .

٥ — الحق فى عرض قضيته فورا وبسرعة وأن يكون له الوقت المناسب
لتحضير قضيته .

٦ — الحق فى عرض قضيته اما بنفسه أو بواسطة محام وأن يناقش
الشهود والأدلة الأخرى ، وأن يكون له شهوده وأدلتة الأخرى التى تناقش
ويتم تقديرها بواسطة المحكمة .

٧ — الحق فى المحاكمة العلنية على أن يكون هناك الحق فى اقضاء
الصحافة والجمهور لبعض الوقت أو كل الوقت خلال نظر الدعوى وذلك
لأسباب تتعلق بالأخلاق أو النظام العام أو الأمن القومى أو اذا كانت حياة
أحد الأطراف معرضة للخطر ، أو اذا اعتبرت المحكمة فى بعض الظروف
ضرورة ذلك حتى لا تضر العلنية بحسن سير العدالة .

٨ — الحق فى أن يتخذ القرار فى قضيته علانية الا اذا كان النزاع يتعلق
بمسائل الزواج والوصاية على الاطفال .

٩ — الحق فى اللجوء الى الاستئناف .

١٠ — التمتع بما يلى فى حالة تحريك الاتهام الجنائى :

(أ) الحق فى افتراض البراءة حتى تتم الادانة طبقا للقانون .

(ب) الحق فى أن يتم اخباره فورا وبالتفصيل وباللغة التى يفهمها
بطبيعة الاتهام الموجه ضده .

(ج) الحق فى أن يتم اخباره بحقه فى الدفاع عن نفسه اذا لم يكن له
محام لمساعدته .

(د) الحق فى أن تقوم المحكمة بتعيين محام له فى كل حالة تتطلبها مصلحة
العدالة . دون أن يتحمل نفقات ذلك اذا لم تكن له موارد كافية
لتحمل هذه النفقة .

(هـ) الحق في مناقشة شهود الخصوم ، وفحص وثائق الادلة المقدمة ضده ، وأن تكون أدلته وشهوده على قدم المساواة في المعاملة مع تلك الخاصة بالخصوم .

(ز) الحق في أن تكون له مترجم مجانيا إذا لم يفهم أو يتكلم اللغة التي تستخدمها المحكمة .

(ح) الحق في عدم إجباره لكي يشهد ضد نفسه أو يعترف بالاذناب .

صدر أخيراً العدد الأول من المجلد التاسع من :

المجلة الاجتماعية القومية

متضمنا المواد التالية :

- صراع القيم بين الآباء والأبناء... د. عماد سلطان وآخرون
 - آثار بعض العوامل الاسرية والثقافية على شخصية المراهق المصرى د. محمود عبد القادر
 - البناء المعرفى والمضمون الايديولوجى للتسلطية عبد الستار ابراهيم محمد
 - الجن فى المعتقد الشعبى د. محمد محمود الجوهري
 - التنمية الزراعية واثموا السكاني نادية حلم سليمان
 - إنسان العصر الصناعى نادية التطاوى
- وغيرها من المواد .

الإدارة العقابية ومقومات الإصلاح (*)

عميد محمود أحمد خليل

تطورت رسالة السجون وفلسفة العقاب من سلب الحرية والإسلام البدنى إلى القصاص والردع والإصلاح ، ثم إلى الإصلاح أولا وأخيرا .

والإصلاح أو التقويم نقطتان لهما معنى واحد هو تعديل الانماط السلوكية لشخص منحرف . . وتوفير القدرات والامكانيات التى تساعد على انتهاز طريق قويم وتغيير القيم الانحرافية فيه وتعويده على مسيرة الاسوياء وابعاد تفكيره عن الجريمة . وتستند فكرة الإصلاح إلى مسلمة مضمونها ان المجتمع مسئول مع المجرم عن جريمته ، ومهما كان سبب جريمته فان المجتمع قد اخفق فى التدخل فى الوقت المناسب لكى يحول دون عثرة المجرم . من هنا ننظر إلى المسجون على انه مريض يحتاج إلى علاج ، وعلى المجتمع أن يوفر له سبل الرعاية واعادة بناء شخصيته وادماجه فى المجتمع بعد الافراج عنه مواطنا صالحا .

واستنادا إلى هذا الاتجاه تكونت فكرة المعاملة الانسانية كمحور للمعاملة الإصلاحية فى السجون لدرجة أصبح فيها العمل الشرطى والنظامى يمثل مكانة ثانوية إلى جانبه .

(أ) الصحة والرعاية داخل المؤسسات عدة أوجه هى : من حيث توفير الاشتراطات الصحية فى أماكن نوم وتجمع المسجونين ودورات المياه والحمامات والأدوات اللازمة للاستحمام والحلاقة ، وتطهير الأماكن ونظافة الأوعية والملابس والفرش فى مواعيد منتظمة ، وتوفير الأغذية بما يكفى للحفاظ على الصحة والقوة وتواجد العدد المناسب من الأطباء والنفسانيين وتوفير الأدوية والإسعافات وأدوات التمريض وتنظيم رعاية المرضى والحوامل . . ويتوفر فى سجون جمهوريتنا عدد مناسب من الأطباء والمرضى فى كل سجن ، وبه عيادة طبية ومستشفى مجهزة . ويقوم الأطباء بالكشف على المأكولات والتفتيش الصحى والتحصين الطبى .

(ب) التعليم والثقافة والوعظ :

ان تيسير سبل التعليم واتساع المدارك يعتبر وزعا تلقائيا لعدم العود إلى الجريمة . ولا يكفى إزالة أمية السجناء ، بل يجب أن يمتد النشاط إلى المراحل التعليمية الأعلى مع ضرورة توفير المدرسين وأماكن الدراسة وأدواتها والكتب وأداء الامتحانات فى مواعييدها مع توفير المكتبات والكتب المتنوعة وتسهيل

اطلاع المسجونين عليها والاستماع الى البرامج الاذاعية ومشاهدة برامج التلفزيون ، وعقد ندوات ومحاضرات وبرامج توعية ، وتنظيم برامج التوعية الدينية والوعظ والحث على القيام بالعبادات . وفي السجون المصرية فصول عديدة لمكافحة الامية، والدراسة المتقدمة وتتوافر الامكانيات والمكتبات والكتب والاجهزة وتعقد الندوات والمحاضرات ويشرف على هذا النشاط المدرسين والوعاظ .

(ج) تشغيل المسجونين :

باعتباره من أهم وسائل الإصلاح واشدها تأثيرا لما لها من فوائد متعددة ، كحاجة من الحاجات الانسانية فيها يفرغ الفرد طاقته ، ويشعر بقدرته على انتاج شيء فتزيد ثقته في نفسه . ويعرض تشغيل المسجونين نقص الانتاج المترتب على عزلهم عن المجتمع الخارجى . ويزيد التشغيل من الخبرات والمهارات .. ويشغل الوقت فلا يترك فرصة للتفكير فى مخالفة أخرى تخل بأمن السجن .. ويمكن أن يفيد عائد العمل فى تكوين رأس مال للسجين يدخره لبدأ به حياته بعد الافراج أو يستغنى به عن هبات الاهل ..

(د) الرعاية الاجتماعية :

وتستهدف معاونة السجن على التكيف مع البيئة الجديدة فى مستهل مدة حكمه وتنسيق علاقاته بالمشرفين عليه وزملائه وربط وتدعيم وتنمية العلاقات الاسرية بين السجن وعائلته .. والتعرف على احتياجاته ودراسة وتشخيص وعلاج النزول كفرد واكتشاف مهاراته وادماجه مع الجماعات واعداده فى مرحلة ما قبل الافراج والمشاركة فى متابعة سلوكه بعد الافراج.

(هـ) شغل وقت الفراغ :

ومزاولة الهوايات والالعب الرياضية والترويج النفسى وتوفير المشرفين والاستعانة بجهات اميرية وجمعيات خيرية وقطاعات أخرى لاقامة ندوات وعروض مسرحية وسينمائية .

فلسفة الاحصاء في مجال الأمن الجنائي

مقدم فؤاد الصبان

مما لا شك فيه أن الاحصاء هو أسلوب عمل للوصول الى نتائج تحقيقا لأهداف معينة ، وبمعنى آخر هو أحدث الوسائل العلمية لجمع البيانات من مصادرها المختلفة في صورة متكاملة تضمن سلامتها ودقتها وتفريغها في صور مختلفة حتى يسهل قراءتها وفهمها لاستنباط النتائج من بين ثناياها للوصول بها الى الهدف المنشود عن طريق معدلاتها وفاعلية هذا الاداء ، مع التنبؤ بالمستقبل لمواجهة على أساس علمي سليم .

ومحور العمل في هذا المجال هو الجريمة والمجرم وما يتصل بهما ، ولذلك سمى على حسب طبيعة النوع الذي يدور في فلكه « بالاحصاء الجنائي » .

والجريمة بمعناها العام هي كل فعل يرتكبه شخص ما ويدخل تحت طائلة قانون العقوبات ، وقد قسم القانون انواع الأفعال من حيث الخطورة الى ثلاثة أقسام تبعا لنوع العقاب (جنائية - جنحة - مخالفة) فكأن البحث في المجال الجنائي لا يقتصر فقط على الجنايات والجنح الهامة ، إنما يتعدى مداه الى كافة الجنح الأخرى والمخالفات أيضا ، طالما تعتبر في نظر القانون جريمة - لأنه لو بحثنا في الجرائم الأقل خطورة ، ربما نكون سببا مباشرا متصلا بزيادة الجرائم الخطيرة كما أنه لا بد أن يدور البحث الجنائي في كافة عناصر الجريمة وبياناتها التفصيلية (الفعل الإجرامي - المادة المنطقية - تاريخ متصلا بزيادة الجرائم الخطيرة ، كما أنه لا بد أن يدور البحث في كافة عناصر الارتكاب - وقت الارتكاب - مكان وقوع الحادث - محل الجريمة) وهكذا . . ، وكافة المراحل التي تمر بها والتغيرات التي تطرأ على وصف الجريمة سواء في أيدي رجال الشرطة أو النيابة .

الجرائم ليست وليدة الطبيعة ، إنما هي مرتبطة بمرتكبيها وسلوكهم الإجرامي الذي ينعكس أثره في انواع الجرائم التي يرتكبونها ووسائل تنفيذها وطرق ارتكابها والبواعث التي تدفعهم الى ارتكابها وذلك نتيجة مؤثرات معينة ، وهي إما تكون مرتبطة بطبيعة تكوينهم أو بيئتهم الاجتماعية أو الخلقية أو الناحية الثقافية أو المادية ، هذا بالإضافة الى العادات والتقاليد . . ومن ثم فإنه يتحدد أمامنا جزئيات عناصر البحث في مجال المجرم .

والنتيجة الحتمية أنه طالما كان هناك جريمة ومجرم ، فلا بد أن تقع على شخص ما سواء أكان هذا الشخص معنويا أو حقيقيا ، وسواء أكان حدثا أو بالغا ، وهو المجنى عليه ، فاستكمالا لعناصر البحث ، لا بد أن يتناول كافة البيانات التي تحيط بالمجنى عليه أيضا .

ما سبق حددنا نوع وطبيعة البيانات المطلوب تجميعها في مجال الجريمة والمجرم والمجنى عليه ، ويلزمنا الآن تحديد مصادر جمعها ومصبتها تمهيدا لبحثها ودراستها .

مصادر الإحصاء الجنائي :

لكي يتبين لنا مصادر الإحصاء الجنائي ، لابد من معرفة المراحل التي تمر بها الجريمة منذ وقعت وقوعها حتى انتهاء الفصل فيها وتقديم مرتكبها للعقاب وأنواع الأحكام التي تصدرها المحاكم المختلفة سواء بالبراءة أو الإدانة ، فمن هنا تحدد أمامنا هذه المصادر التي تخرج عن (الشرطة — المحاكم) حتى تأتي البيانات متكاملة .

هدف البحث في مجال الجريمة :

ان الجريمة من أهم المشاكل الاجتماعية لانها اعتداء على أمن الفرد وماله وعرضه وما شاكل ذلك ، فكلما استتب الأمن ، كلما انصرف الفرد بكل قدراته الى العمل والانتاج ، لأنه اطمأن على نفسه وماله ، ونخرج من هذا أنه كلما قل حجم الجريمة في مجتمع ما ، دل ذلك على ارتفاع هذا المجتمع لاستقرار الأمن فيه ، وحتى نصل الى حل هذه المشكلة بطريقة جذرية فلا بد من معرفة حجم الجريمة واتجاهاتها في معدلات الارتفاع والانخفاض ومناطق تركيزها وأساليب ارتكابها ، ومدى سرعة وجدية الإجراءات التي تتخذ في ضبطها وكشفها ، وتقديم مرتكبها للعقاب ، واتخاذ الإجراءات لكفالة منعها مستقبلا، فيتحدد مفهوم الهدف في كلمتين هما (المنع والقمع) .

ولتحقيق هذا الهدف لابد من وضع خطة في مجال الأمن الجنائي ترتكز على بيانات احصائية صحيحة وسليمة معبرة عن الواقع في هذا المجال .

تعريف الأمن العام من الناحية الإحصائية :

ان الأمن بمفهومه العام هو شعور الفرد بالطمأنينة على حياته وأسرته وماله وعرضه ، وما شاكل ذلك ، وهو في الواقع نتيجة للهدف الذي ترمى اليه هيئة الشرطة للوصول بالفرد الى حالة الاستقرار والذي يتحدد فيه مسؤوليات — رجال الشرطة وأساليب مقاومتها للجريمة ومنعها قبل وقوعها .

ومن هنا يتمثل الداء والوصول الى معرفة الداء ، أي بمعنى آخر من الوجهة الإحصائية ، ما هو الا كم جرائم ارتكب يقابلها قوات ومعدات شرطية متناسبة الأحجام ، وكذا معرفة الأسباب الحقيقية لهذه الجرائم ، ومدى مقاومتها عن طريق ضمان وحسن تشغيل هذه القوات المكافحة ومدى كفاءتها من حيث تسليحها ومعداتنا ونشاطها الإداري ، الذي يتمثل في الدوريات المختلفة بأنواعها ونشاطها التنفيذي الذي يظهر اثره في جهود المكافحة ، والذي يتمثل في الحملات التفتيشية واعداد المنج منها وغير المنتج وحصيلة هذه الحملات وضبط الاسلحة الغير مرخصة وضبط المحكوم عليهم والمتهمين الهاربين .

يستبين مما سبق عناصر الخطة في مجال الأمن الجنائي والتي توصيلنا الى الهدف ، الا وهو استقرار الأمن العام ، فلا بد ان تشمل الاحصاءات الجنائية كافة العناصر السابقة اللازمة لوضع الخطة ، لان البحث في المجال الجنائي لن يعتمد فقط على بيانات الجريمة والمجرم ، بل يتعدى مداه الى بيانات القوات الشرطية المحافضة وانشطتها المختلفة .

مفهوم الاحصاء الجنائي بمعناه الجديد :

احصاء الشيء معناه البحث في جزئيات هذا الشيء ، وكلما اتسع نطاق البحث بدراسة هذه الجزئيات ، كلما اتسعت دائرة النتائج المراد الوصول اليها لاهداف هذا البحث ، ومن هنا نشأت عملية تحليل البيانات الاحصائية التي تم تجميعها لاي مشكلة ما لاجراء الدراسات واستنباط الحلول المناسبة لها .

وبذا فقد تغير مفهوم الاحصاء الجنائي اذا لم يصبح وسيلة للعرض لقبان حجم الجريمة ومعدلات توزيعها على الجهات مع مقارنتها بمثيلاتها من الاعوام السابقة على سنة الاحصاء لمعرفة مقدار الزيادة والنقصان واتجاهاتها المختلفة فحسب ، بل أصبح وسيلة من وسائل البحث والدراسة لمعرفة الأسباب الحقيقية وطرق مقاومتها على ضوء ما تكشفه التحليلات الجنائية ووضع سياسة تخطيطية طويلة الأجل على أساس احصائي سليم .

لهذا فقد أصبح المفهوم الجديد للاحصاء الجنائي معيارا على هداه تقاس مقتضيات عناصر الخطة في هذا المجال .

الخطة في مجال الأمن الجنائي :

وتعريف الخطة بمعناها العادي هو دراسة الماضي ومراقبة الحاضر مع التنبؤ بالمستقبل . . وتهدف الخطة في مجال الأمن الجنائي الى تنسيق المراحل المستقبلية التي يبتدىء فيها تنفيذ العمليات المتصلة بالأمن الجنائي اذا أريد لهذا العمل ان يتم بنجاح وان يتحقق الهدف المقصود منه ، وذلك عن طريق تحديد الوسائل التي تكفل تحقيق هذه الاهداف بأقل النفقات وفي أقصر وقت وبأقل جهد .

ويرتكز هدف الخطة الى تحقيق أكبر قسط من سلامة وأمن المواطنين ، ويظهر اثر ذلك في مدى الإجراءات التي تتخذ في مكافحة الجريمة قبل وقوعها وضبطها بعد وقوعها وكما نعلم أن أي خطة سليمة يجب أن يساندها احصائيات صحيحة غير مشوبة بالأخطاء مشتملة لكافة عناصرها والتي سردناها ، فكان لزاما للوصول الى هذه النتيجة ان استعاض عن النظام اليدوي بقسم الاحصاء الجنائي بمصلحة الأمن العام بالنظام الآلي الذي حقق الأغراض الآتية :

١ — ضمان صحة وسلامة البيانات الاحصائية .

٢ — اعداد البيانات الاحصائية التحليلية التي تعجز عنها الايدي البشرية بسرعة وبسهولة وبدقة تامة .

مثال ذلك :

حصر جنايات السرقة بالاكراه الذى ترتكب فى الطرق العمومية ما بين الساعة الثامنة مساءً ومنتصف الليل فى الأيام الأخيرة خلال عدة شهور مختلفة ومن عصابات مسلحة ، وأعمار المجرى عليهم ، ونوع الشيء المسروق — وما شاكل ذلك من بيانات أخرى .

٣ — ساعد على التوسع فى قاعدة البيانات الاحصائية ، فبعد ان كانت الاحصاءات مقصورة على بيانات الجريمة والمجرى والمجرى عليه ممثلة فى اعدادها فقط ومظهرها الشكلى ، بل تعدى ذلك الى جزئيات (البيانات التحليلية) وكذا بيانات القوات المكافحة ونشاطها الادارى والتنفيذى .

بما أن أولى واجبات رجال الشرطة هو منع الجريمة قبل وقوعها وقمعها بعد وقوعها ، فيفهم من هذا التعريف أن عملية المنع (المكافحة) هى العمل الأساسى ، أما القمع ، فهو من الأعمال الحتمية التى توجبها مقتضيات عمله فى سرعة ضبط الجريمة بعد وقوعها ، ومعرفة مرتكبها وجمع الأدلة الكافية حيالهم لتقديمها صالحة أمام النيابة ، ويظهر أثر هذا المجهود فى قرارات النيابة بالإحالة أو الحفظ والأحكام التى تصدرها المحاكم (مدى جدية الإجراءات التى تتخذ بعد وقوع الجريمة) .

الاطار العام للخطة فى مجال الأمن الجنائى :

لو نظرنا بعين واعية لوجدنا أن أهمية الجرائم فى نظر الأمن العام ليست بالجناية أو الجنحة ، أو المخالفة كما هو وارد فى قانون العقوبات ، فلو أخذنا فى الاعتبار عند وضع خطة المنع التقسيمات السابقة التى نظمها قانون العقوبات واتبعها بالعقوبات المختلفة بالنسبة لخطورتها ، فإن ذلك يدخل فى نطاق القمع لأنه حدد العقوبات للردع فقط ، فهى إذن نتيجة من النتائج الحتمية بعد وقوع الجريمة ، إنما تتساوى هذه الجرائم جميعها وتدخل فى نطاق المكتفحة ، ويؤيد هذه النظرية ، أن أجهزة الأمن العام اهتمت فى الآونة السابقة بالكشف عن الجنايات باعتبارها جرائم خطيرة دون الجنح التى هى أقل خطورة ، فكانت نتيجة ذلك أن هبط اجمالى الجنايات خلال سسنى الثورة مقارنة بمثيلاتها قبل سسنى الثورة بمقدار ٢١٤٦٧ جناية أى متوسط سنوى قدره ١٦٥١ جناية بواقع خمسة جنايات فى اليوم الواحد ، بينما استطردت الجنح فى الزيادة سنة بعد أخرى باستثناء عام ١٩٦٥ .

ولذا يجب أن ننظر الى الجرائم من ناحية خطورتها لمكافحتها وفق التقسيمات الآتية :

١ — الجرائم العابية :

وهى التى تحدث يوميا ولها صفة التكرار على حسب طبيعة الجهات اخلاق وعادات المواطنين ، وطرق مكافحتها تتكرر يوميا تبعا ليقظة رجال الشرطة ومكافحتهم لها وضبطها وتقديم مرتكبها للعقاب .

ب — الظواهر الإجرامية :

وهي جرائم معينة تظهر فجأة في منطقة معينة ، وتختفى أثر مقاومتها ، وهذا يتطلب تجهيز خطة قصيرة الأجل .

ج — الجرائم الموسمية :

وهي جرائم معينة تظهر في أوقات وأماكن معينة لها صفة التكرار على مدار السنين ، وتنتهى بانتهاك هذه المواسم ، وهذا يتطلب لها وضع خطة محدودة الأجل ، كجرائم الخطف في موسم زراعة القصب ، وجرائم القتل في موسم زراعة الأرز .

د — الجرائم المتوطنة :

وهي التي تدل الإحصائيات على استمرارها على مدار السنين ، سواء في الماضي أو الحاضر في جهات معينة ، وهذا يلزم لمكافحتها خطة طويلة الأجل كجرائم القتل التي ترتكب في بعض محافظات الوجه القبلي ، وخاصة ما يرتكب منها بدافع الثأر .

ويجب أن يوضع في الاعتبار عند وضع خطة طويلة الأجل ، تقسيم الجرائم حسبما يسمى بجريمة أمن عام « وهي التي لا تدخل في نطاق المكافحة قبل وقوعها » .

والجرائم الأخرى التي لا تدخل في نطاق المكافحة ، وهي الجرائم التي لا حيلة لرجال الشرطة في منعها قبل وقوعها بعد وقوعها ، ويتوقف ضبطها وكشفها على مدى الإجراءات الشرطية التي تتخذ في إجراءات القمع . فمثلاً ، في جرائم القتل بدافع الثأر ، فإن هذا النوع هو الذي يدخل في نطاق الخطة دون أنواع القتل الأخرى ، وذلك لأن لها دلالات سابقة ، وكل جريمة قتل بدافع الثأر ما هي إلا بذرة خصبه لجرائم أخرى متلاحقة في الفترات المقبلة .

وكذا جريمة السرقة سواء أكانت جنائية أو جنحة ، فهي في الواقع من الجرائم الخطيرة في نظر الأمن العام بصرف النظر عن العقوبات المقررة لها ، لأنها جرائم تدخل في نطاق المكافحة ، ويمكن إيقاف تيارها قبل استفحالها ، الذي يحدث هو أن ضبط هذه الجرائم بعد وقوعها له الأثر السيء في نفوس وأموال المواطنين .

أما جرائم الخطف ، ولو أن القانون اعتبرها جنائية ، إلا أنها في معظم الأحيان تتم في الخفاء أو أثر خديعة المجنى عليهم ، ويظهر ذلك من خطف الأطفال وصغار السن ، أو لارتكاب جريمة أخرى متصلة بها ، والمهم منها هو حالات خطف الرجال بواسطة العصابات المسلحة في مواسم معينة تكشفها التحليلات الجنائية ، إذ لها مظهر الاخلال بالأمن العام .

شرحنا فيما سبق وجهة نظر الباحث في الجريمة وتقسيماتها في حقل الأمن العام ، وسنضع في الاعتبار مدى الأساليب التي تتخذ حيال كشف الجريمة والمجرم .

وفي الواقع أنه منذ قيام الثورة توسع جهاز الشرطة في ادخال كافة الاساليب الحديثة في اكتشاف الجرائم والتعرف على مرتكبيها ، لان اكتشاف الجريمة ليس بالعمل الهين ولا بالتنبؤ بمن ارتكبها ، ولا بد من أن تستند عملية الكشف على أسس علمية صحيحة ، فأنشئ من أجل ذلك :

- ١ — قسم الاحصاء الجنائي .
- ٢ — قسم التسجيل الجنائي .
- ٣ — المعمل الجنائي .
- ٤ — قسم التصوير .
- ٥ — نظام البصمة الفردية .
- ٦ — وحدة الارشاد الفنى : لتوعية المواطنين وتبصيرهم لمنع جرائم السرقات والحرق .

جغرافية الامن العام :

تختلف البيئة الاجرامية في المحافظات تبعاً لظروفها الطبيعية والزراعية والاقتصادية والثقافية والعادات والتقاليد ، ولذا فإن كل محافظة لها طابعها الخاص من حيث انواع الجرائم التي ترتكب فيها واسلوب ارتكابها بالاسلحة المستخدمة في تنفيذ الجريمة .

وفيما يلي بيان احصائي عن جنایات القتل والشروع فيه وجنایات القتل التي ارتكبت بدافع الثأر خلال عام ١٩٦٥ ، والاساحة المستخدمة فيها موزعة على قطاع محافظات المدن ، وقطاع محافظات الوجه البحرى وقطاع محافظات الوجه القبلى .

الجدول

المحافظات	عدد جنایات القتل والشروع فيه	عدد جنایات لدافع الثأر	انواع الاسلحة المستعملة في جنایات القتل عموماً		
			نارية	بيضاء	اخرى
محافظات المدن	١٤٠	٦	٣٠	٨٩	٢١
محافظات وجه بحرى	٣٧٨	٣٠	١٨٩	١٣٨	٥١
محافظات وجه قبلى	٧٥٥	١٧٥	٤٩٦	١٦٩	٩٠
المجموع الكلى	١٢٧٣	٢١١	٧١٥	٣٩٦	١٦٢

يتضح من الجدول المشار اليه ان محافظات المدن هي اقل المحافظات ارتكابا لجنايات القتل بدافع الثأر ، ويليهما محافظات الوجه البحرى ، بينما تكفلت محافظات الوجه القبلى بالعدد الغالب من هذه الجنايات ، كما وان معظم الاسلحة المستخدمة فى قطاع محافظات المدن هي الاسلحة البيضاء ، فى حين ان قطاعى الوجه البحرى والقبلى يغلب فيهما استخدام الاسلحة النارية ، ومن هذا المثال يتبين لنا جليا أن كل جهة من الجهات لها طابعها المميز من حيث نوع الجرائم التى ترتكب فى مناطقها ، فجرائم مناطق الحضر تختلف كلية عن الجرائم التى ترتكب فى مناطق الريف ، ولذلك فلا بد من أن تختلف وسائل المكافحة فى كل جهة عن الأخرى بما يتناسب مع ما تظهره التحليلات الجنائية واحتياجات الأمن فى كل منطقة على حدة ، ويتم بناء على ذلك وضع خطة أمن بكل محافظة .

وكما أشار السيد الوزير فى كلمته « بضرورة اعداد خريطة توضح مكونات المحافظة وطبيعتها وتقدير الموقف الجنائى بها وتحديد الأساليب الموصلة للأهداف ويتم هذا التقدير بعملية حسابية يقاس بها الإمكانيات من حيث الأفراد ومن حيث الأدوات والمعدات والاسلحة ووسائل الانتقال وغيرها من حيث تدريب أفراد القوة حتى تتم خطة المحافظة على أساس علمى سليم » .

وقد حدد السيد الوزير كل مفاهيم الخطة ومعدلات الاداء وكفايتها وأوجد نظرية التناسب بين كثافة الجريمة وحجم القوات الشرطية المناضلة والمعدات ووسائل الانتقال والاتصال (الداء والدواء) .

وحتى نصل الى خطة سليمة صحيحة معبرة عن ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا ممثلة فى أهدافنا « كأمن عام » — نوصى بالآتى : —

(أ) تقدير الاعتمادات المالية لحجم القوات الشرطية المكافحة ومعداتنا ووسائل انتقالها واتصالها وتوزيعها على الجهات بحيث تتناسب مع كثافة الجريمة فى كل جهة .

(ب) اتخاذ الإحصاءات الجنائية ومعدلاتها مقياسا أساسيا لتوزيع القوات على الجهات بالنسبة لكثافة الجريمة بجانب اتساع الرقعة وتعداد السكان .

(ج) إعادة النظر فى تسليح القوات بما يتناسب مع الاسلحة التى يستخدمها المجرمون على ضوء ما تكشفه التحليلات الجنائية فى المناطق المختلفة بحيث يكون رجال الشرطة سباقين فى التسليح .

(د) إعادة النظر فى توزيع مواعيد الداوريات بمديريات الأمن بما يتلائم مع ساعات ارتكاب الجرائم الشائعة بكل منطقة على مدار السنة واختلاف الفصول : (الشتاء — الصيف — الربيع — الخريف) .

(هـ) تجهيز القوات الشرطية بوسائل الانتقال السريعة التى تتمشى مع طبيعة الجهة وتمهد لها الوصول الى مكان ارتكاب الحادث بما يكفل سرعة الخطب .

(و) تنسيق عملية توزيع القوات وضمان حسن تشغيالها بحيث تتفرغ القوات المخصصة لأعمال الأمن حتى لا تذوب هذه القوات في أعمال الحراسات وتترك معظم الدركات خالية بدون حراسة ، ويترب على ذلك زيادة الجرائم ومن الأفضل أن تنشأ إدارة خاصة تتبعها قوات مستقلة لحراسة المنشآت .

(ز) تنظيم عملية توزيع الاجازات الاعتيادية السنوية للقوى البشرية على مدار السنة حتى لا تتركز في شهور معينة ، وتصبح القوات الباقية لا يتناسب حجمها مع حجم احتياجات الأمن في المنطقة خلال فترة الاجازات وذلك منعا من اضطراب الأمن .

(ح) تنظيم اجتماعات للسادة مأموري الاقسام والمراكز مع السادة مديري الأمن لمناقشتهم في المشاكل الحقيقية التي تعترض أعمالهم المتصلة بشئون الأمن العام كل في منطقته ، وعلى ضوء ذلك توضع خطة عامة ثورية للأمن تحوى الحلول الجزئية لأهم هذه المشاكل باعتبارهم أولى رجال الأمن احتكاكا وشعورا بها .

(ط) إعادة النظر في كافة المقاييس التي حددتها لجنة السياسة العامة بالوزارة عام ١٩٥٦ حيث بدت النظم الاشتراكية عام ١٩٦١ .

(ي) تعبئة الوسائل الاعلامية بالدولة بتوجيه النصيح والارشاد والتوعية اللازمة ، وعلى الأخص قبل حلول موعد الجرائم الموسمية أو عند زيادة نوع معين من الجرائم متمشيا حسب الخطة الموضوعة لكل جهة .

(ك) يتولى كل من السادة مديري الأمن وضع خطة أمن عام على أن تناقش هذه الخطط أمام لجنة السياسة العامة وفي ضوء ما تضمنه من اقتراحات تعد خطة موحدة شاملة لكافة الحلول الجزئية التي اتفق عليها لأغراض الأمن .

ويتضح مما سبق مدى الدور الكبير الذي تقوم به الاحصاءات الجنائية في ابراز الخطوط العريضة التي تركز عليها دعائم الخطة لصالح الأمن العام .

كيفية استخدام البيانات الاحصائية في مجال الأمن الجنائي :

لا بد لأي باحث في المجال الجنائي من أن يضع في اعتباره أن كافة الأرقام الاحصائية التي تتجمع لديه عن طريق التقارير الاحصائية أن يستخدمها ويسخرها بحيث تنطق بمدلولاتها عن طريق ارتباطها أو مقارنتها بأرقام أخرى ، وللاستفادة منها في نفس ميدان البحث ويصل عن طريقها الى الهدف المنشود لصالح الأمن ، ولا تصبح هذه البيانات أرقاما صماء ، ولا تصلح الا لمعرفة الزيادة والنقصان فقط دون معرفة أسبابها وعلاجها ، وكيفية مواجهتها مستقبلا .

ولنضرب امثلة لذلك وضحت من ثانيا العمل ونوردها فيما يلي : —

(أ) بالنسبة لحجم الجريمة :

جرت العادة في السنين السابقة على أن يقارن حجم الجريمة في محافظة ما في سنة الاحصاء بحجم ما يماثله في السنة السابقة — وقد يظهر أن حجم الجريمة قد هبط في الاحصاء عما كان عليه في السنة السابقة ، بينما لو بحثنا حجم الجريمة في كل مركز من مراكز هذه المحافظة على حدة لوجدنا أن أحد هذه المراكز قد استأثر بعدد كبير من الجرائم عما كان عليه في السنة السابقة ، بينما هبط المعدل في باقى المراكز ، مع أن النقص قد شمل اجمالى المحافظة ، فذابت الزيادة التي طرأت على هذا المركز بجانب النقص الذى شمل المراكز الأخرى فتظهر المحافظة بمظهر التحسن ولذلك يجب أن تشمل دائرة البحث هنا الجزئيات والتدرج الى أصغر الوحدات الادارية لمعرفة موطن الداء .

● وأوضح معيار صحيح لمعدل الزيادة والنقصان في حجم الجريمة في جهة ما فلا تصح مقارنة سنة الاحصاء بالسنة السابقة عليها ، بل يجب أن تكون المقارنة على أساس المتوسط الحسابى لفترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات .

(ب) بالنسبة لكثافة الجريمة :

لو وزعنا عدد جنایات القتل والشروع فيه التى وقعت خلال فترة معينة على المحافظات ، لتبين لنا أن محافظة اسيوط استأثرت بالغالبية العظمى من عدد هذه الجنایات ، بينما لو بحثنا في كثافة هذه الجريمة أى ما يخص كل مائة ألف نسمة من سكان هذه المحافظة من عدد جنایات القتل والشروع فيه ، لتبين لنا جليا خطأ التقدير الأول أن معدل هذه الكثافة اقل من معدلها في محافظة أخرى بالنسبة لاختلاف تعداد السكان بين محافظة وأخرى .. ومن هنا يمكن ايجاد نظرية التناسب بين حجم القوات الشرطية المطلوبة على أساس كثافة الجريمة التى سبق أن نوهنا عنها عند اعداد الخطة .

(ج) تقدير الجهود :

ان من واجبات رجال الشرطة جمع الادلة قبل الجرائم ومرتكبيها وتقديمها صالحة الى النيابة ، ويظهر أثر ذلك في قرارات النيابة اما بالاحالة أو الحفظ ، فالقضايا المحالة هي أساس التقييم — اما المحاسبة فتتخصر في قضايا الحفظ المؤقت فقط لعدم معرفة الفاعل أو عدم كفاية الادلة وبالنسبة للحفظ القطعى وخاصة لعدم الجنائية أو عدم الصحة ، فيخرج من منطق المحاسبة .. ولا يجب محاسبة رجال الشرطة على زيادة المعدل في حجم الجريمة ، انما يقابل ذلك بحثهم على المزيد من الجهد في جدية الاجراءات ومداومة البحث والتحري لكشف القضايا المجهلة ، اذ أن المحاسبة على أساس زيادة الجرائم تدفع البعض منهم الى اخفاء الجرائم ، وخاصة الجنایات منها ، أو اظهار الجنائية الحقيقية في صورة الجنحة ، ونتيجة لذلك تأتى الصورة الصحيحة لحجم الجريمة غير معبرة للواقع وكل ما يترتب على الخطأ فهو خطأ .

مما سبق أوردنا كيف نصل الى حجم الجريمة الصحيح وكثافتها في منطقة ما أما بالنسبة لتفصيلات الجرائم — مثل : —

المقياس الزمني لوقوع الجريمة :

ويندرج تحت ساعة الارتكاب ليلا أو نهارا واليوم والشهر مع ارتباطها بفصول السنة (الربيع — الصيف — الخريف — الشتاء) .

وهذه البيانات التحليلية يستفاد منها من ناحية الامن في معرفة الفصول التي تكثر فيها الجرائم وميقات ارتكابها مع ارتباطها بالمواسم الزراعية في أى جهة ما ، وذلك لتحديد مواعيد خروج داوريات الامن وتنظيمها على ضوء ما تكشفه التحليلات الاحصائية ، وربما زيادة الجرائم في منطقة ما لا يكون مرده قلة حجم القوات ، بل هو عدم تنسيق تشغيلها ونشاطها الادارى مع وقت ارتكاب الجرائم .

وسيلة تنفيذ الجريمة : (السلاح المستخدم)

اذا ما وزعنا جرائم القتل والشروع فيه مثلا ، في جهة ما على حسب وسيلة تنفيذ الجريمة ، وقد يظهر من هذا التحليل ان معظمها قد استخدم في ارتكابها الاسلحة النارية المششخنة واطلها بالاسلحة البيضاء أو الآلات الحادة أو العصا ، وحتى يمكن الاستفادة من هذا البيان في مجال الامن الجنائي ، لابد من ارتباطه بالاسلحة التي يستخدمها رجال الشرطة في قمع الجريمة ، وهل هناك تناسب بينها ، فربما تكون هذه الاسلحة من النوع القديم . . ومن هنا يجب ان يوضع في الاعتبار النظر في تطوير تسليح رجال الشرطة بحيث يكونون سباقين في التسليح .

واذا ما وجدنا ان هناك تناسبا بين اسلحة الشرطة والاسلحة التي يستخدمها المجرمون ، فالجدير بنا ان نبحث في نشاط الشرطة التنفيذي ، ونتائج الحملات التفتيشية وحصيلة الاسلحة الغير مرخصة المضبوطة ، لان العبرة ليست بعدد الحملات التفتيشية ، وانما بعدد المنتج منها ، لان الحملة الغير منتجة أو أنها فيها اشعار للمواطنين بيقظة رجال الشرطة ، الا ان التحريات التي سبقت هذه الحملات ، فهي تحريات فاشلة .

ويمكن الاستفادة من هذا البيان في مجال آخر ، اذا ما ظهر نقص في كميات الاسلحة المضبوطة خلال فترة معينة في جهة ما اقل من الفترة الماثلة لها من العام السابق ، وعلل المسئولون في هذه الجهة نسبة خلو هذه المنطقة من الاسلحة الغير مرخصة بسبب النشاط الذي بذل في الفترة السابقة ، فان كمية الاسلحة المستخدمة في الجرائم والتي كشفتها التحليلات الاحصائية في هذه الجهة ، والتي لا تتناسب مع الكمية المضبوطة ، بل تفوقها بمعدل كبير سيكشف جدية اجراءات المكافحة أو عدم جديتها .

مكان ارتكاب الجريمة :

ان اماكن ارتكاب الجرائم وتحديدوها على ضوء ما تكشفه الاحصائيات له من الاهمية ، حيث سيساعد الباحث في معرفة اماكن تركيزها لوضعها في الاعتبار عند تحديد خطوط سير الداوريات لمراقبتها ، وكذا معرفة طبيعة هذه الاماكن من حيث تضاريسها لتجهيز الوسائل الحركية لرجال الشرطة التي تتناسب مع طبيعة تلك الاماكن لتيسر سرعة الانتقال الى مكان الحوادث وضبط الجرائم قبل افلات مرتكبيها . . ويمكن الاستفادة أيضاً عند وضع الخطة .

ومن هنا تظهر أهمية التحليلات الجنائية في التقديرات اللازمة للخطة من ناحية القوى البشرية والحركية ووسائل الانتقال والاتصال .

اسلوب ارتكاب الجريمة :

مما لا شك فيه ان حصر الاساليب المختلفة التي يستخدمها المجرمون في ارتكاب جرائمهم له الاهمية الكبرى في أعمال البحث للتعرف على المجرمين بواسطة أساليبهم المتخصصة فيها ، ولذلك بادرت الوزارة في انشاء « قسم التسجيل الجنائي » الذي كان له أكبر الاثر في كشف الكثير من الجرائم الغامضة ، ولا سيما المجرمين المتنقلين من جهة الى أخرى .

ومن هنا تظهر أهمية التحليلات الجنائية في أعمال البحث الجنائي .

نظام العمل بقسم الاحصاء

الجنائي

لابد ان نشرح بايجاز نظام العمل بقسم الاحصاء الجنائي والمراحل المختلفة التي تمر بها البيانات الاحصائية منذ ورودها من مصادرها المختلفة ، وكيفية تجميع هذه البيانات وتبويبها وتحليلها للوصول بها الى النتائج المرجوة .

فقد حدد القرار الوزاري رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتنظيم مصلحة الامن العام اختصاصات قسم الاحصاء على النحو التالي : —

- ١ — جمع الاحصاءات الخاصة بالجرائم وتبويبها ومقارنتها .
- ٢ — تزويد أجهزة المصلحة بما تطلبه من بيانات احصائية .
- ٣ — أعداد الاحصاءات والبيانات اللازمة لادارة التعبئة العامة .
- ٤ — اصدار التقارير الاحصائية عن أوجه النشاط المختلفة .
- ٥ — التفتيش على الأجهزة المحلية للأحصاء الجنائي .

مراحل العمل في مجال الاحصاءات الجنائية

تنحصر هذه العملية في اعداد البيانات الرقمية للاحصاءات الجنائية التي تتمثل فيها معدلات الجرائم في جهة ما في زمن معين مقارنة بمثلتها من العام الماضي لمعرفة معدلات الزيادة والنقصان واتجاه خط سير الجرائم سواء أكان ذلك في الجرائم العادية أو الظواهر الاجرامية أو الجرائم الموسمية أو الجرائم المتوطنة .

وكذا اعداد البحوث التحليلية لهذه الجرائم لبحثها ودراستها واستخراج النتائج على ضوء ما تكشفه التحليلات الجنائية لمعرفة الاسباب الحقيقية للزيادة وطرق العلاج المختلفة ، ووضع سياسة تخطيطية ناجحة في اجراءات المنع والقمع على أساس احصائي سليم .

ولتحقيق الأغراض السابقة فإن مجال العمل لابد أن يمر على عدة مراحل مختلفة مرتبطة مع بعضها ارتباطا وثيقا بحيث تكمل بعضها البعض وتساعد على كشف أي خطأ يظهر في أي مرحلة من هذه المراحل حتى نصل الى نتائج صحيحة معتمدة على ضمان وسلامة البيانات الاحصائية — وهذه المراحل نوردتها فيما يلي : —

١ — الاخطارات الجنائية :

يتلقى قسم الاحصاء صورة من الاخطارات التي ترد عن الحوادث الجنائية من مختلف قطاعات الامن ، وهي التي أشار اليها الكتاب الدوري رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ المنظم لعملية الاخطارات ، ثم تسجلها بسجل التبليغات اليومية بأرقام سلسلة تبدأ من أول العام الى نهايته ، موزعة حسب الترتيب الجغرافي للمحافظات والمراكز والاقسام ويدون بالسجل البيانات الرئيسية للاخطار وتترك خانة تاريخ ورود التقرير الاحصائي خالية حتى يرد هذا التقرير .

يستفاد من هذه العملية السابقة حصر جميع الاخطارات التي ترد الوزارة عن الحوادث الجنائية وتكشف في الوقت ذاته عن التقارير الاحصائية التي لم ترد لقسم الاحصاء ، ومتابعة الجهات لاستعجال ارسال التقارير الأخيرة .

كما تثبت هذه الاخطارات في سجل آخر بأرقام سلسلة من أول العام حسب تاريخ ورودها ، ويسجل به البيانات الرئيسية للحوادث وملخص الاخطار ذاته وذلك يمكن الرجوع الى بيانات هذا السجل لمعرفة تفصيلات أي اخطار لاستكمال أي عملية احصائية سريعة خاصة بحصر جرائم معينة دون الرجوع الى الملفات ، ويمكن أيضا معرفة اجمالي الاخطارات التي وردت للوزارة في أي وقت معين من أول العام .

٢ — التقارير الاحصائية :

نظم الكتاب الدوري رقم ٥٨٤٧ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢ بضرورة ارسال التقارير الاحصائية عن الحوادث الجنائية (الجنایات عامة والجنح الهامة

وجنح السرقات من المساكن والمتاجر وسرقات السيارات والماشية وحوادث النصب (وكذا جنح انحراف الاحداث وذلك فى خلال ٨ ساعة من تاريخ الاخطار عن الحادث — وهذه التقارير تحوى البيانات التفصيلية عن الجريمة وعناصرها المختلفة ، وكذا المبنى عليه والمتهم .

٣ — نماذج الاضافية :

فى حالة تعدد المبنى عليهم او المتهمين فى الحادث تحرر نماذج اضافية تشمل بيانات هؤلاء وترد مع التقارير الاحصائية .

٤ — ملاحق التقارير الاحصائية :

ترسل هذه الملاحق من الجهات الى قسم الاحصاء لبيان ما اتخذ من اجراءات نحو ضبط المتهمين فى الحادث من عدمه — وما اسفرت عنه نتائج التحقيقات ، سواء اكان ذلك فى يد الشرطة او النيابة من تعديل الوصف القانونى والمادة المنطبقة او تغيير الاختصاص ونتائج التصرفات القضائية ، سواء بالاحالة او الحفظ بأنواعه ، وكذلك الاحكام القضائية التى تصدر فى القضايا بالادانة او البراءة ، وبذا يظهر جليا ان قسم الاحصاء يتتبع الجريمة من وقت وقوعها حتى انتهاء الفصل فيها بمراحلها المختلفة ، سواء اكان ذلك فى يد الشرطة او النيابة او القضاء .

وعندما ترد التقارير الاحصائية المنوه عنها يعد ملف لكل حادث ويرفق كل تقرير بالاخطار الخاص به ويدون على وجه الملف رقم القضية والفعل الاجرامى والقسم او المركز الذى قيد به الحادث ، وترسل هذه الملفات الى العملية التالية : —

٥ — عملية مراجعة التقارير الاحصائية :

تراجع بيانات التقارير الاحصائية من ناحيتى ، الناحية الاحصائية وهى التأكد من أن البيانات المدونة بالتقرير الاحصائى كاملة ومتفقة مع تفصيلات الحادث بحيث اذا ظهر هناك أى لبث او نقص فى البيانات يطلب من الجهات استيفائها حتى لا تشوب الاحصائيات أية أخطاء او قصور .

اما مراجعتها من الناحية القانونية ، فهى التحقق من أن الفعل الاجرامى والمادة المنطبقة يتفقان مع بيانات التقرير ، وبعد استكمال التقرير من الناحية الاحصائية والقانونية تبدأ عملية الترميز .

٦ — عملية الترميز :

هى أولى مراحل الاحصاء الاالى ، وهى تقوم على اعداد بيانات التقرير الاحصائى بحيث تتمشى مع النظام الاالى . وتتلخص هذه العملية فى تحويل البيانات الواردة بالتقرير الى ارقام رمزية تمثلها وذلك طبقا لارقام كودية متفق عليها بقسم الاحصاء .

ملحوظة : يوجد بعدة كل من القائمين بعملية الترميز كتيب بهذه الأرقام الرمزية للسرد على ضوءها .

٧ — عملية تثقيب البطاقات الإحصائية :

وهي تلي عملية الترميز وتنحصر في نقل الأرقام الرمزية الممثلة لبيانات التقرير على بطاقات خاصة على هيئة ثقب في الأعمدة المخصصة لها في كل بطاقة بواسطة ماكينات التثقيب ، وبذا تصبح البطاقة بعد تثقيبها تمثل التقرير الإحصائي من حيث البيانات الواردة به .

٨ — عملية مراجعة التثقيب :

وهي مرور البطاقات بعد تثقيبها بماكينة المراجعة للتأكد من صحة التثقيب ، وهي تكشف في الوقت ذاته عن أي خطأ قد يشوب البطاقة عند تثقيبها في المرحلة السابقة .

٩ — عملية تسجيل التقارير الإحصائية :

بعد الانتهاء من أعداد البطاقات المثقبة — ترسل الملفات ويدخلها التقارير إلى القائم بعملية التسجيل ، وذلك لتسجيل البيانات الرئيسية للحادث في سجلات خاصة للجنايات والجنح كل نوع على حدة — وكذا قضايا المخدرات والأحداث والقضايا الأخرى التي قيدت برقم إداري — وهذه السجلات تحوي كافة بيانات الحادث وما طرأ عليه من تعديل في الوصف القانوني أو تغيير الاختصاص ، وكذا التصرفات القضائية والأحكام الصادرة بشأنها وتتم عملية التسجيل وفقا للترتيب الجغرافي للمحافظات والأقسام والمراكز وتسلسل أرقام القضايا وموزعة أيضا على شهور السنة .

ويستفاد من العمالية السابقة حصر التقارير الإحصائية الواردة لقسم الإحصاء ، وتصبح ميزانا لعملية ضبط الإحصائيات .

١٠ — عملية الاندكس ((الأرشفة)) :

عند الانتهاء من تسجيل التقارير الإحصائية بسجلاتها المختلفة تحفظ الجنايات والجنح في الدوايب المخصصة لها كل نوع على حدة وفقا لترتيب الجغرافي للمحافظات والمراكز والأقسام وتسلسل أرقام القضايا في كل جهة حتى يسهل استخراج ملف الحادث عند طلبه لتنفيذ عملية الاستيفاء وذلك عندما تطرأ أية تعديلات أو إضافات أو تغييرات في بيانات التقرير لاستيفائها وعندئذ يمر بنفس المراحل السابقة .

١١ — عملية فرز البطاقات الإحصائية :

عندما تتم عملية مراجعة تثقيب البطاقات تفرز جميعها على ماكينة الفرز تمهيدا لتصنيفها على حسب أنواع الجرائم وأرقام القضايا تمهيدا لحفظها بالدوايب المخصصة لحفظ البطاقات .

١٢ — عملية ضبط الاحصاءات :

الغرض من هذه العملية هو التأكد من أن جميع الجرائم التي وقعت في مديريات الأمن وردت عنها تقارير احصائية ، وكذا كافة التصرفات القضائية والتعديلات والتغييرات والاحكام الصادرة فيها ، وللوصول الى هذا الغرض كان لازما على القسم من وضع نظاما يعالج فيه عملية الاخطارات ، وذلك لان الكتاب الدورى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ حدد انواعا معينة من الجنايات والجنح التي تخطر عنها الوزارة ، فكان هناك بعض الجرائم لا تخطر عنها الجهات — ولذلك صدر الكتاب الدورى رقم ٥٨٤٧ فى ١٩٥٨/١١/٢ الذى وجه الى الجهات بضرورة اخطار قسم الاحصاء بكشوف اسبوعية واخرى شهرية تتضمن ارقام قضايا الجنايات والجنح التي وقعت خلال اسبوع وشهر الاحصاء وذلك للوقوف على كافة القضايا التي وقعت بدائرة كل منها ومطالبة الجهات بالتقارير الاحصائية التي لم ترد للقسم من القضايا الاخرى التي لم تخطر عنها الوزارة خلال شهر الاحصاء ، وكذا القضايا التي تعدل الوصف فيها .

١٣ — عملية متابعة التصرفات القضائية :

يعد القسم للجهات كل ثلاثة شهور كشوفات تتضمن ارقام قضايا الجنايات والجنح من واقع البطاقات المثقبة والتي تمثل فى الوقت ذاته كافة التقارير الاحصائية التي وردت لقسم الاحصاء لكل جهة على حدة مبينا بها رقم القضية وتاريخ وقوع الحادث والجهة (القسم أو المركز) المقيمة به والفعل الاجرامى والمادة المنطبقة وتترك خانة خالية بالكشف وهى بيانات التصرفات القضائية التي تمت بمعرفة النيابة المختلفة خلال هذه الفترة حتى اذا ما وصل هذا الكشف للجهات تقوم بمراجعة ارقام هذه القضايا على سجلاتها واثبات كافة التصرفات القضائية قرين كل قضية ، واثبات كافة التعديلات والتغييرات التي طرأت على وصف الجرائم خلال المدة المشار اليها ، ثم يعاد الكشف بعد الانتهاء الى قسم الاحصاء ، فيتخذ من جانبه اثبات النتائج الواردة بها فى الملفات والبطاقات ودفاتر التسجيل واستبعاد القضايا لتي استنزلت من الاحصاء سواء اكانت من الجنايات أو الجنح .

كما وأن القسم يعد كل ستة شهور كشوفا أخرى بنفس الطريقة السابقة تشكل القضايا التي وقعت خلال الثلاثة شهور التالية ، مضافا اليها القضايا التي بقيت دون تصرف من الثلاثة شهور الاولى ، وفى نهاية العام عند البدء فى اعداد التقرير السنوى ترسل المحافظات كشوف ٣١ تتضمن البيانات العديدة لكافة الجرائم التي وقعت خلال سنة الاحصاء كل نوع على حدة مرفقا بها كشوفا أخرى تشمل ارقام القضايا والافعال الاجرامية ونتائج التصرفات النهائية حتى يظهر التقرير فى صورة واضحة جلية تمثل الواقع .

١٤ — عملية التبويب :

تمثل هذه العملية الجداول التحليلية للجرائم لاجراء الدراسات والبحوث عليها واستخراج النتائج منها لصالح الأمن العام وذلك بواسطة ماكينات التبويب ، وتعتبر هذه العملية هى خاتمة عمليات نظام الاحصاء الالى .

عملية التقارير والفهارس :

الاحصاء اليدوى

تعتمد هذه العملية على كشوف ٣١ ١ التى ترد من الجهات والمثلة فى الاعداد الرقمية لمعدلات الجرائم التى وقعت بكافة المحافظات والاقسام والمراكز مقارنة بمثيلاتها من العام السابق والتصرفات القضائية التى تمت فيها من النيابات المختلفة .

ويقوم القسم بتجميعها وتقريرها واعداد احصاء شامل مقارن مشفوعا بمذكرة عن حالة الامن العام خلال فترة كل ثلاثة شهور ، وكذا اعداد احصاء رقمى عن قضايا المخدرات والمتهمين المضبوطين فيها وكميات المواد المخدرة المضبوطة ، خلال الفترة المشار اليها وكذا قضايا الاداب العامة والاحداث وجهود المكافحة فى ضبط الاسلحة .

الاحصاءات العامة :

بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٥٦ تقرر انشاء مكتب الاحصاء العام ملحقا بقسم الاحصاء تنفيذا لقرار اللجنة الدائمة للتعبة بوزارة الداخلية لاعداد الاحصاءات الرقمية المثلة للقوى البشرية والاحتياجات العادية ووسائل الانتقال والاتصال بمختلف قطاعات الوزارة (المصالح والادارات والاقسام المستقلة) وذلك لخدمة أغراض التعبة العامة .

وأساس لعمل به هو التقارير الشهرية التى ترد الى قسم الاحصاء من مختلف هذه القطاعات والنماذج التنفيذية التى أعدتها لجنة السياسة العامة والتخطيط لمصالح وادارات الوزارة .

وتعد هذه الاحصائيات عن طريق تفريغ هذه التقارير والنماذج فى جداول خاصة لابرار المقارنات لمختلف البيانات بين سنة الاحصاء والسنة السابقة عليها فى صورة واضحة تمكن من عرض البيانات عرضا سليما يحقق الغرض منها .

تصاريح الامن العام :

تصدر مصلحة الامن العام تراخيص العمل للمواطنين للعمل لدى الهيئات الاجنبية ، ويباشر قسم تصاريح العمل اجراءات اصدار هذه التراخيص .

ويتولى قسم الاحصاء اعداد الاحصاءات الرقمية المثلة للمواطنين الذين حصلوا على تراخيص العمل فى الهيئات الاجنبية داخل الجمهورية أو خارجها موزعة على حسب الكتل السياسية وبلاد التابعة لها وكذا ابرار البيانات ، التحليلية لهؤلاء المواطنين .

ترد يوميا استمرات تراخيص العمل من قسم التصاريح الى قسم الاحصاء بعد الانتهاء من اصدار التصاريح حيث يقوم القسم بتسجيلها بسجلات خاصة

على حسب ارقام التصاريح الممنوحة للمواطنين — وذلك من أول العام حتى نهايته وموزعة توزيعا جغرافيا ثم توضع الارقام الرمزية على بيانات الاستثمار ثم تنقل هذه الارقام المثلة للبيانات على بطاقة مثقبة ثم تفرز هذه البطاقات على ماكينة الفرز وتصنيفها على حسب الدول المختلفة ثم تحفظ في دواليب خاصة مرتبة وفقا للترتيب السابق حتى يتسنى استخراج البيانات المطلوبة بسرعة وبسهولة تامة .

وعندما يلغى أى تصريح من هذه التصاريح لأمور تتعلق بالامن العام يقوم قسم التصاريح باخطار قسم الاحصاء بكثوف تتضمن أسماء أصحاب التصاريح التى تم إلغاؤها حيث يقوم باثبات هذا الالفاء بالسجل واستبعاد الاستثمار من عداد الاستثمارات القائمة مرفقا بها البطاقة الخاصة بصاحب التصريح لحفظها بملف خاص أعد لهذا الغرض .

قاعات المناقشة

قاعات المناقشة

خصص البرنامج عددا من ساعته لمناقشة الموضوعات التالية :

- ١ - قاعة مناقشة في تخطيط الدفاع الاجتماعى .
- ٢ - قاعة مناقشة في الانحراف الاجتماعى والقانون .
- ٣ - قاعة مناقشة في الوقاية من الجريمة :
 - (أ) من وجهة النظر السيكولوجية .
 - (ب) من وجهة النظر القانونية .
- ٤ - قاعة مناقشة في انحراف الأحداث :
 - (أ) مشاكل قانونية ووقائية .
 - (ب) الوقاية والمعاملة .
- ٥ - قاعة مناقشة في مناهج البحث .
- ٦ - قاعة مناقشة في احصاءات الجريمة .
- ٧ - قاعة مناقشة في الادارة البوليسية .

١ - تمت مناقشة موضوع تخطيط الدفاع الاجتماعى تحت اشراف الدكتور بيرزانك ، حيث اشير الى ان اوجه نشاط الدفاع الاجتماعى يمكن تقسيمها الى مجموعتين : تلك التى تهدف الى عقاب ومنع الجريمة وتطبيق الاساليب الاصلاحية واعادة التربية على افراد معينين ، ثم اوجه النشاط والاجراءات التى تهدف الى تحديد الخلفية الاجتماعية والاقتصادية او الظروف التى تسهم بخاصة في نمو الحالة الاجرامية ، واتخذ من مجموعة اوجه النشاط الثانية موضوعا للمناقشة وتناول علاقتها بالتخطيط ، وخاصة ان كثير من البلاد اخذت بطريقة الاقتصاد المخطط وطبقته من اجل ايجاد المراكز الصناعية الجديدة ، وكنت اهم المشاكل التى تعرضت لها المناقشة ، هى كيف نخطط لمواجهة الجريمة والانحراف ونحدد الخلفية الاقتصادية والاجتماعية التى تعضد الجريمة وكيف ندعم العوامل التى لا تشجع الجريمة .

٢ - وبدأت مناقشة موضوع الانحراف الاجتماعى والقانون تحت اشراف الامناذ سيد يس باتخاذ وجهة النظر التى تعتبر علم العقاب الذى يدرس القانون كظاهرة اجتماعية نقطة انطلاق لها .

كيف يصدر القانون ؟ وما هى الظروف الاجتماعية المصاحبة لصدور قانون معين ؟ ما هى التحديدات القانونية للجريمة ؟ ما المقصود بالجريمة الطبيعية

وما هو اختلافها عن الجرائم الصناعية ؟ وما علاقة ذلك بالسلوك اللا اجتماعي كيف تميز بين قاعدة العادة في المجتمعات البسيطة وقاعدة القانون في المجتمعات المعقدة ؟ ما هي نتائج التغير الاجتماعي ؟ وما هي النظريات المختلفة المتعلقة بالتحديد الاجتماعي للجريمة ؟ ما هي العلاقة بين الانحراف الاجتماعي والطبقات الاجتماعية ؟ وهل الانحراف الاجتماعي يختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية ؟ وكل هذه التساؤلات وغيرها من موضوعات مثل مشكلة الانحراف الاجتماعي في البلاد النامية ثم تحليلها ومناقشتها .

٣ — ١ — وأشرف الأستاذ محمد فتحي على قاعة مناقشة موضوع الوقاية من الجريمة من وجهة النظر السيكولوجية . وانطلاقاً من فهم الطبيعة الانسانية وجانبها المادي والروحي والمعنوي ، وبناء على وجهة النظر الفرويدية التي تحلل النفس الانسانية الى مستويات ثلاثة وربطها بالسلوك الاجرامي ، تشير المناقشة الى المعاملة الانسانية للمسجونين ومعالجة الامراض النفسية والانحرافات عن طريق المعالجات السيكولوجية لهم في السجون باعتبارها مصحات نفسية ...

ب — وفي قاعة لمناقشة موضوع الوقاية من الجريمة من وجهة النظر القانونية تحت اشراف الدكتور محمد الفاضل ، ناول الحاضرون الامور الاساسية التالية : تحديد مفهوم الوقاية من الجريمة ، مبادئ اساسية لازمة لتوفير عوامل النجاح في المشروعات والاعمال الوقائية ، طرق الوقاية من الجريمة الدور الذي تلعبه الأسرة والمدرسة والدين ووسائل الاعلام والجمهور واجهزة الامن والادارة والتشريع واقضاء والتخطيط — في الوقاية من الجريمة .

٤ — أ — والموضوعات التي تمت مناقشتها فيما يتعلق بانحراف الاحداث، المشاكل القانونية والوقاية تحت اشراف الدكتور سمير الجنزوري تنحصر في : تحديد الحدث الجاني على اساس السن وطبيعة الفعل المرتكب ، وتشريعات الاحداث والتدابير التقويمية للاحداث ومحكمة الاحداث واحكام خاصة بالاحداث والاساليب المباشرة وغير المباشرة في الوقاية من انحراف الاحداث ، ودور الدولة والمجتمع المحلي والأسرة والمدرسة والشرطة والمؤسسات الاجتماعية في الوقاية من انحراف الاحداث .

ب — وتناولت قاعة مناقشة انحراف الاحداث، الوقاية والمعاملة التي اشرف عليها دكتور صلاح عبد المتعال ، ثلاث موضوعات رئيسية ، الوقاية من الانحراف بين الشرطة والجهود الشعبية ، والسينما وانحراف الاحداث ، والتنمية العقائدية الدينية واثرها في الوقاية .. ثم تناولت المناقشة موضوع الوقاية من الانحراف بين الجهود الشعبية والبوليس الذي تقدم به السيد / شعبان سليمان من الجمهورية اللبنانية وموضوع انحراف الاحداث والقانون العقابي في السودان الذي قدمه السيد / احمد ادريس احمد من الجمهورية السودانية .

٥ — وأشرف الدكتور عزت حجازي على قاعة لمناقشة موضوع مناهج البحث ، واستعرض فيها تصنيفات البحث الاجتماعي ، من حيث الغرض

ومصادر المعلومات ومشكلة التجريب في العلوم الاجتماعية والمراحل التي تمر بها عملية البحث الاجتماعى ..

٦ - وعقدت قاعة مناقشة موضوع احصائيات الجريمة تحت اشراف السيد / فؤاد الصبان تناولت فلسفة الاحصائيات الجنائية والبيانات الاحصائية وانواعها، وما تحتاجه الاحصائيات الجنائية من عنصر زمنى وفصول السنة ، وجغرافية المكان والأدوات والأسلحة التى يستخدمها المجرمين ، ومصادر البيانات ، البوليس و Parquet Prosecution والعقاب ، وهناك اعتبارات هامة يجب توفرها فى هذه البيانات من الصحة وتقسيمها الى فئات وتحليلها .. ثم تناولت المناقشة دور البوليس فى الجريمة والوقاية منها والاجراءات التى تساعد فى الوقاية والخطيط لذلك والاجراءات الفنية فى الاحصائيات وجوانب الضعف فيها ... الخ .

٧ - وبدأت قاعة المناقشة فى موضوع الادارة البوليسية التى اشرف عليها دكتور نيازى حتاتة ، بتحليل الأساليب التكنولوجية المتباينة التى يستخدمها البوليس والأمن العام فى كشف الجريمة . ثم انتقلت الى تقسيم سلطة البوليس الى البوليس العادى والبوليس القضائى ومقارنتها بالقوانين الدولية، الانجلو ساكسونى ، والسودانى وغيرها .. الخ .

البحوث

سمات تنظيم العدالة الجنائية

في تونس*

القاضي الهادي بن القاسم

رئيس محكمة ناحية تونس

قدم هذا البحث الى البرنامج الاقليمي للامم المتحدة في التخطيط للدفاع الاجتماعي ، المنعقد بالقاهرة في الفترة مابين مايو — يوليو ١٩٧١ ، ويقع في مائة وثمان وخمسين صفحة من القطع المتوسط .

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة الجوانب المختلفة للتشريع الاجرائي التونسي مقارنا اياها بعدد من التشريعات الاوربية والعربية ، قاصدا من ذلك ابراز اهم سمات تنظيم العدالة الجنائية في التشريع الاجرائي التونسي . وهو في سبيل ذلك قسم البحث الى قسمين رئيسيين ، افرد اولهما لبيان تلك السمات في مجال الاجراءات التي تتبع بالنسبة للجناح البالغين ، مبتدئا من مرحلة جمع الاستدلالات الى مرحلة ما بعد المحاكمة ، وافرد القسم الثاني لبيان اهم سمات تنظيم العدالة الجنائية في مجال الاجراءات التي تتبع بالنسبة للاحداث المنحرفين .

ومن المعلوم انه لبيان سمات تنظيم العدالة الجنائية لابد من دراسة اجهزة العدالة الجنائية ذاتها سواء ما كان منها مختصا بجمع الاستدلالات او بالتحقيق او بالمحاكمة او بالتنفيذ . وهذه الاجهزة تكون مسئولة عن تحقيق العدالة وتوصيلها بسماتها الحقيقية الى الافراد .

فيما يلي نعرض موجزا مبسطا لقسمي البحث .

القسم الاول — سمات تنظيم العدالة الجنائية في التشريع الاجرائي التونسي بالنسبة للبالغين :

اولا : في مرحلة ما قبل المحاكمة .

ثانيا : في مرحلة المحاكمة .

ثالثا : في مرحلة ما بعد المحاكمة .

اولا — في مرحلة ما قبل المحاكمة :

* اجراءات جمع الاستدلالات : حدد التشريع الاجرائي التونسي مهمة جمع الاستدلالات بانها تشتمل على معانية الجرائم وجمع ادلتها والبحث عن مرتكبيها حتى يتيسر اقامة الدعوى العمومية ، ويقوم بهذه المهمة أعوان الضابطة العدلية في نطاق الصلاحيات الممنوحة لهم قانونا (١) .

(*) أعدما للنشر ميد الفتاح خضر .

(١) الفصل لتاسع من قانون الاجراءات الجزائية التونسي .

- ويقصد بالضابطة العدلية هنا (مأمورو الضبط القضائي) .
- من هم مأمورو الضابطة العدلية في التشريع التونسي ؟ :
- ١ — وكلاء الجمهورية : الوكيل العام للجمهورية (النائب العام) ومساعدوه (أعضاء النيابة العامة) .
 - ٢ — حكام النواحي (القضاة الجزئيون) .
 - ٣ — محافظو الشرطة وضباطها .
 - ٤ — ضباط الحرس الوطني وضباط صف مراكزه ا شرطة خارج المنطقة البلدية) .
 - ٥ — العمدة .
 - ٦ — أعوان الإدارات (مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص بصدد عملهم وبقوانين خاصة) .
 - ٧ — حكام التحقيق (المحققون أثناء قيامهم بعملهم) .
- ويلاحظ أن نظام مأمورو الضابطة العدلية هنا يسير على نسق نظام مأموري الضبط القضائي المصري باعتبارهم صنفان أحدهما يمارس وظيفية في جميع الجرائم وفي جميع أنحاء البلاد والثاني يمارس هذه الوظيفة في دائرة اختصاصه أو في جرائم معينة تتعلق بأعمال وظيفته .
- * ضمانات الأفراد في مرحلة ما قبل المحاكمة — تضمن قانون الإجراءات الجزائية عددا من الضمانات في هذه المرحلة وأهمها :
- (أ) تجنب انتهاك حرمان الناس وأسرارهم ومساكنهم الا في الأحوال التي نص عليها القانون .
 - (ب) عدم جواز اللجوء الى التجسس بالنظر من ثقب الأبواب لضبط حالات التلبس .
 - (ج) عدم جواز التحريض على الجرائم بقصد ضبطها .
 - (د) عدم جواز افشاء أسرار التحريات التي جمعوها (١) .
 - (هـ) ضمان عدم التأثير على المتهم عند دسؤاله أيا كانت صورة هذا التأثير .
 - (و) عدم تعريض المتهم لاستجواب مطول (٢) .

(١) من الموضوعات التي بحثها المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد بروما من ٢٧ سبتمبر إلى ٣ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٢) نصت المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجزائية التونسي على ضرورة اثبات مدة الاستجوابات بمحضر سؤال المتهم ، وكذلك اثبات فترات الراحة التي تتخللها مع بينان مبررات القبض .

(ز) عرض المتهم على الفحص الطبى بواسطة النيابة العامة . ويصبح ذلك الاجراء وجوبيا بعد ٢٤ ساعة من وقت القاء القبض على المتهم بشرط أن يطلب ذلك من يهمة الامر .

*** حق المتهم فى الصمت فى التحقيق الابتدائى (١) :** بحثت المؤتمرات الدولية هذا الموضوع من شتى جوانبه :

— فقد قررت لجنة المسائل الجنائية المنعقدة فى برن سنة ١٩٣٩ أنه من المرغوب فيه النص فى قوانين الاجراءات بوضوح على مبدأ عدم جواز الزام الشخص باتهام نفسه ، وأنه اذا رفض الاجابة فان تصرفه يكون محل تقدير المحكمة دون امكان اعتبار الصمت كدليل على الادانة .

— واوصى المؤتمر السادس لقانون العقوبات (روما سنة ١٩٥٣) بأنه (لا يجبر المتهم على الاجابة) ومن باب أولى لا يكره عليها ، فهو حر فى اختيار الطريق الذى يسلكه ويراه محققا لمصلحته .

— وفى اثينا قررت لجنة القانون الجنائى فى يونية ١٩٥٥ أن (المتهم يستطيع أن يرفض الاجابة أمام الشرطة وسلطة الاتهام ، ويطلب سماعه بواسطة القاضى ، ولا يجوز للمحكمة أن تجبره على الكلام) .
— وفى فيينا أجمع أعضاء اللجنة الدراسية التى نظمتها الأمم المتحدة فى يوليو ١٩٦٩ (على أن للمتهم أن يرفض الاجابة ولا يؤثر هذا الرفض على قرار الادانة) .

— وفى الأمم المتحدة اوصت لجنة حقوق الانسان فى ٥ يناير ١٩٦٢ بأنه (لا يجبر أحد على الشهادة ضد نفسه ، ويجب قبل سؤال أو استجواب كل شخص مقبوض عليه أو محبوس أن يحاط علما بحقه فى التزام الصمت) .

— أما القانون التونسى فقد نص فى الفصل ٧٤ منه على أن ذا الشبهة (المتهم) اذا امتنع عن الجواب بأن أظهر عيوباً تمنعه وليست فيه ، فان حاكم التحقيق (المحقق) ينذره أن البحث فى القضية لا يتوقف على جوابه ويثبت ذلك بتقريره .

ومعنى ذلك أن المشرع التونسى سكت عن النص على حق المتهم فى الصمت صراحة وهذا ما يتضح من النص المشار اليه .

*** ضمانات المتهم فى القبض والتفتيش فى القانون التونسى :**

خول القانون التونسى للمورى الضابطة العدلية المكلفون بجمع الاستدلالات حق القبض على المظنون فيه (المتهم) ارضاء لدستور الجماعة ، كما نص على أنه لأعوان الضابطة العدلية — كل فى حدود اختصاصه — ايقاف

(١) فى القانون المصرى لا يوجد نص مزيح يقر للمتهم بالحق فى الصمت فى التحقيق ، ومع ذلك فقد أجمع الفقه على عدم جواز اجبار المتهم على الادلاء بأقواله ، وأن اقتناعه من الاجابة لا يعد دليلا على الادانة ، وبذلك فقد تمسكة النقص المصرى (مجموعة الأحكام س ١١ رقم ٩٠ ص ٤٦٧) .

المظنون فيهم (المتهمين) مؤقتا في السجن (الحبس الاحتياطي) بشرط تقديمهم فورا الى اقرب محكمة بدون قوة (١) .

وقد اوجب ذلك القانون على مأموري الضابطة العدلية التخلي عن القصيد بمجرد ان يتولى الاعمال فيها وكيل الجمهورية او مساعده (عضو النيابة العامة) او حاكم التحقيق (قاضي التحقيق) ، كما اوجب عليهم تسليم ذي الشبهة حالا اليهم مع التقارير المحررة والاشياء المحجوزة لكشف الحقيقة وفي هذا ضمان للمظنون فيه (المتهم) (٢) .

— وبخصوص التفتيش فقد فصل القانون التونسي احكامه وفرق في ذلك بين ما اذا كان المحل المراد تفتيشه محل سكنى من عدمه (٣) . فان كان محل سكنى غلابت للتفتيش من قيام حانة التلبس بجناية او جنحة ، او بمقتضى انابة من قلم التحقيق (١) . (الحصول على اذن بالتفتيش) . وفيما عدا محلات السكنى فانه يمكن اجراء التفتيش في كل مكان قد توجد به اشياء يساعد اكتشافها على اظهار الحقيقة .

ومما يجدر التنويه اليه ان المشرع التونسي لم ينص على تفتيش الاشخاص الا انه ليس هناك ما يمنع من ذلك مادامت الغاية هي جمع الأدلة الموصلة الى معرفة الحقيقة خاصة في الحالات التي اعطى فيها القانون لمأموري الضبط حق القبض على الافراد .

— هل يحق لاعوان الضابطة العدلية التونسية ضبط المتهم واحضاره او اجبار الشاهد على الحضور ؟ لا حق لاعوان الضابطة العدلية في جبر الشاهد والمتهم الذي يمتنع عن الحضور لديهم لاتمام اجراءات الابحاث الاولى . وكل ما عليهم في هذه الحالة ان يحيلوا المحضر الى النيابة العمومية لتقر ما تراه في شأن الممتنع .

✽ النيابة العمومية التونسية : يماثل نظام النيابة في التشريعات اللاتينية ومنها التشريع المصري وقد حدد المشرع التونسي مهام النيابة العمومية في الفصلين (٢٠ ، ٢١) وعلى راس ان النيابة العمومية يوجد الوكيل العام للجمهورية (النائب العام) ، والمدعى العمومي (المحامي العام) ، ووكيل الجمهورية (رئيس النيابة) الذي يمثل النيابة لدى المحكمة الابتدائية سواء بنفسه او بواسطة مساعديه (اعضاء النيابة العمومية) .

ويوجد الى جانب النيابة العمومية جهات اخرى لها حق تحريك الدعوى في نطاق محنود . وذلك بالنسبة لبعض المسؤولين في نطاق وظائفهم (أي جهاتهم الوظيفية) مثل ادارة الجمارك والمعالم (الضرائب) .

(١) الفصل ١٢ من مجلة المرافعات الجنائية .
(٢) الفصل ١٦ . « فقرة أخيرة » من مجلة المرافعات الجنائية .
(٣) القسم الرابع من الباب الثاني من مجلة المرافعات الجنائية .
(٤) المادة ٦٤ من القانون التونسي .

وهذه الإدارات تفتقر عن النيابة العامة في عملها من جانب أن من حقها أن تعقد الصلح بشأن النزاع الذي تملك تحريك الدعوى بصدده ، سواء كان ذلك قبل الحكم أو بعده بشرط ألا يكون الحكم قد حاز حجية الأمر المقضى به بعد .

— الادعاء المباشر — أخذ القانون التونسي عن النظام الفرنسي مبدأ حق الادعاء المباشر للضرور في كل الجرائم بدون تخصيص ، بعلّة أن حق التقاضي ممتوح لكل فرد لكنه أورد بغض القيود على هذا المبدأ والتي يقصد بها ضمان عدم التعسف في استعماله .

✽ **التحقيق :** بعد الانتهاء من مرحلة جمع الاستدلالات — نأتى الى مرحلة التحقيق الابتدائي .

وفي هذا الصدد نجد أن من التشريعات من جمع بين وظيفتي الاتهام والتحقيق في يد سلطة واحدة ، ومنها من فصل بينهما . وقد سلك القانون التونسي هذا المسلك الأخير حيث عهد بوظيفة الاتهام بحسب الأصل الى النيابة العامة وبوظيفة التحقيق الى قاضي خاص مهمته الاستقراء دون التتبع ، أي استقراء ما أرسلته اليه سلطات الاستدلال دون قيامه هو بمهمة تتبع وتحري الحقائق .

هذا والتحقيق وجوبى في مواد الجنايات واختيارى في مواد الجنح والمخالفات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (١) .

✽ **الاستنطاق (أي الاستجواب) وضماناته :** نص القانون التونسي على أنه يجب أن يتيح الاستنطاق (الاستجواب) لذى الشبهة (المتهم) فرصة إبعاد التهمة عنه والاعتراف بها . وإذا أبدى أدلة تنفى عنه التهمة فيبحث عن صحتها في أقرب وقت ، وإقرار ذى الشبهة لا يغنى حاكم التحقيق (قاضي التحقيق) عن البحث عن براهين أخرى (١) .

✽ **حق المتهم في معرفة الوقائع (الأفعال المنسوبة اليه) :** تقرر معظم الدول هذه القاعدة رغم أن بعضها مثل ألمانيا والنرويج وهولندا لم تنص عليها .

وقد قرر القانون التونسي هذه القاعدة وأوجب على حاكم التحقيق أن يثبت هوية ذى الشبهة (اثبات شخصيته) عند حضوره للمرة الأولى ويعرفه بالأفعال المنسوبة اليه والنصوص المنطبقة عليها (٢) .

(١) المادة ٤٧ من القانون التونسي .

(١) المادة ٦٩ تونسي .

(٢) المادة ٦٨ تونسي .

*** حق المتهم في الصمت أثناء الاستجواب (١) :** لم ينص القانون التونسي صراحة على هذا الحق وإنما أخذ به ضمنا وترك الحرية للمتهم في الصمت مع عدم اعتبار ذلك قرينة ضده على الإدانة (٢) .

*** حق المتهم في الاستعانة بمحام :** اعترفت غالبية الدول بهذا الحق وجعلته اختياريا للمتهم يمكن له أن يتنازل عنه . غير أنه في الجنايات إذا لم يختار المتهم محاميا وجب على حاكم التحقيق (قاضي التحقيق) أن يعين له محام بواسطة رئيس المحكمة .

والقصد من تخصيص الجنايات هنا دون غيرها راجع الى خطورتها (٣) .

قرارات حاكم التحقيق (قاضي التحقيق) — احدى القرارات الآتية :

١ — قرار بالتخلي عن القضية وذلك في حالة خروج الموضوع عن انظاره (أى عند عدم الاختصاص) (٤) .

٢ — قرار بالحفظ عند عدم الجريمة أو عند عدم كفاية الأدلة (٥) .

٣ — قرار بالاحالة الى المحكمة المختصة — محكمة الناحية أو المحكمة الابتدائية (٦) .

*** دائرة الاتهام :** تتكون من رئيس دائرة بدرجة مستشار نقض ومستشارين من محكمة الاستئناف . ويباشر وظائف الادعاء في هذه الدائرة المدعى العمومي أو أحد مساعديه (٧) وتختص اختصاصاتها في أمرين :

أولا : مراقبة اجراءات التحقيق والفصل في الاستئناف المرفوع من أحد الخصوم .

ثانيا : احالة المظنون فيه (المتهم) على الدائرة الجنائية المختصة .

قرارات دائرة الاتهام — احدى القرارات التالية :

١ — قرار بعدم التتبع (بأن لا وجه لاقامة الدعوى) .

٢ — قرار بضرورة اجراء بحث تكميلي .

٣ — قرار بالاحالة الى المحكمة المختصة .

(١) لا تقر بعض لتشريعات هذه القاعدة وتنذر المتهم بعزله من بقية المتهمين ان كان موقوفنا حتى يرجع الى جادة صوابه ويبيح بأقواله (ومنها القوانين السويسرية) ، وبعضها يأخذ بها ضمنا دون وجود نص صريح بها (مثل فرنسا وبلجيكا وإيطاليا ومصر وليبيا وتونس) .

(٢) المادة ٧٤ قونى .

(٣) الفصل ٦٤ من مجلة المرافعات الجنائية .

(٤) الفصل ١٠٥ من مجلة المرافعات الجنائية .

(٥) الفصل ١٠٦ من مجلة المرافعات الجنائية .

(٦) الفصل ١٠٧ من مجلة المرافعات الجنائية .

(٧) الفصلان ١١٢ ، ١١٣ من مجلة المرافعات الجنائية .

ولاشك أن الأفعال التي تتألف فيها مخالفة أو خنعة تجب إحالتها إلى محكمة الناحية أو المحكمة الجنائية حسب الاختصاص .

أما الجنايات فاتها تحال على الزائرة الجنائية .

استئناف التحقيق لظهور أدلة جديدة (١) :

وذلك عندما يكون قرار عدم التتبع (القرار بأن لا وجه قد بنى على أسباب موضوعية لعدم كفاية الأدلة أو عدم معرفة الفاعل أو عدم الجناية) أما إذا كان مبنيا على أسباب قانونية كعدم المعاقبة على الفعل أصلا فلا وجه لاستئناف التحقيق من جديد .

(ثانيا) مرحلة المحاكمة : من مصلحة الجميع أن يبرى البريء ويبدان السوء دون خطأ بينهما أو خلط ، وأن يكون العقاب معبرا عن حكمة القانون السوية فيه ، متجاوبا مع شعور المجتمع .

وقد تعرض الباحث في دراسته لهذه المرحلة في القانون التونسي للكلام عن الموضوعات التالية :

(أ) تقسيم الجرائم .

(ب) أنواع المحاكم وكيفية تركيبها .

(ج) اختصاص المحاكم .

(د) الأحكام المشتركة بينها .

(هـ) الحكم .

(و) طرق الطعن في الأحكام .

وكان أهم ما يستلفت النظر في صدد هذه الموضوعات ما يلي :

١ - أن القانون التونسي يسلك في شأن تقسيم الجرائم المذهب الذي سلكه المشرع الفرنسي والمشرع المصري والمشرع الليبي . والذي جعل من العقوبة معيارا للفرقة بين الجناية والخنعة والمخالفة .

٢ - أنه جعل الحد الأدنى للاشغال الشاقة خمس سنوات .

٣ - أنه عين الحد الأقصى لعقوبة السجن بعشرين عاما .

٤ - أنه لم ينص على عقوبة الحبس الموجودة بالقانونين المصري والليبي متأثرا في ذلك بالقانون الفرنسي .

٥ - أنواع المحاكم في تونس هي :

(أ) محاكم النواحي (المحاكم الجزئية) : وهي تتألف من قاض واحد بدون حضور النيابة العمومية .

- (ب) المحاكم الابتدائية .
 - (د) المحاكم الاستثنائية .
 - (د) المحاكم الجنائية (محاكم شعبية) .
 - (هـ) محكمة التعقيب (النقض) .
- ٦ — لم يأخذ المشرع التونسي بنظام الأمر الجنائي المتبع في مصر وليبيا .

القسم الثاني — سمات تنظيم العدالة الجنائية في مجال الأحداث :

تناول الباحث هذا الموضوع من الجوانب التالية :

- (أ) تحديد من هو الحدث الجانح .
 - (ب) البحث عن أحسن طريقة للتشريع للأحداث .
 - (ج) تشكيل محكمة الأحداث .
 - (د) الضمانات الممنوحة للمنحرفين الأحداث في ظل القانون التونسي .
- * وفيما يلي أهم ما جاء به القانون التونسي من أحكام في هذا المجال :
- أولا : ينظر حاكم الناحية (القاضي الجزئي) في المخالفات التي يرتكبها الأطفال المنحرفين . أما الجنح فينظر فيها قاضي بالمحكمة الابتدائية مختص بقضايا الأحداث . أما الجنايات فتتظر فيها محكمة الجنايات المشكلة من خمسة قضاة بشرط أن يكون مستشاروها الأربعة مختصون بقضايا الأطفال المنحرفين (الجانحين) .

ثانيا : وضع التشريع التونسي ضمانات للأحداث (١) ، وأهم هذه الضمانات ما يلي :

- ١ — السن (من الحدث الجانح) (٢) .
- ٢ — تخصيص عضو من أعضاء النيابة العامة وقاضي التحقيق وقاضي الأحداث للبحث والحكم في قضايا الأطفال المنحرفين .
- ٣ — جعل المتبع (التحري) والاستقراء (الاطلاع على ما أسفرت عنه الاستدلالات) من اختصاص النيابة العامة وقاضي التحقيق فقط بالنسبة للأحداث .
- ٤ — وجوب فحص شخصية الحدث الجانح من مختلف النواحي .
- ٥ — وجوب انتداب محام للحدث في مرحلتى البحث والحكم .
- ٦ — تخصيص ملف خاص للحدث عندما يكون معه شركاء من الكبار .
- ٧ — عدم إيقاف الحدث (حبسه احتياطيا) إلا للضرورة وبشروط معينة .

(١) مجلة الإجراءات الجنائية التونسية الجديدة المبادرة في ٢٤ يوليو ١٩٦٨ — الباب السابع .

(٢) القانون التونسي لا يسأل الصغير الغير مميز كالقانون المصري وهو لم يبلغ سن السابعة بعد .

- ٨ — الحكم في كل قضية باتفرادها .
- ٩ — منع نشر ملخص المرافعة بوسائل الاعلام ومجازاة من يفعل ذلك .
- ١٠ — امكان الطعن في القوانين المطبقة على الاحداث ولو كانت وقتية .
- ١١ — امكان اعادة النظر في التدابير التي حكم بها .

*** مراحل السن في القانون التونسي :**

اولا — من تاريخ الولادة حتى السابعة : لا يمكن اقامة الدعوى الجزائية على الطفل .

ثانيا — من السابعة حتى الثالثة عشر (١) : تتخذ الاجراءات القانونية ولكن وقع تدابير فقط دون العقوبات (تدابير حماية واصلاح) .

ثالثا — من الثالثة عشر حتى الثامنة عشر (٢) : للقاضي الخيار بين توقيع العقوبات العادية او التدابير .

*** ضمانات اثناء المحاكمة امام محاكم الاحداث :**

١ — عدم جواز الادعاء مدنيا امام محكمة الاحداث حتى تتفرغ تلك المحاكم لبحث حالة الحث وتقدير التدابير المناسبة .

٢ — عدم اخطار الطفل بالجلسة تقديرا لصالحه . وهنا يمثله أبوه او أمه او مقدمه او محاميه .

٣ — يحكم في كل قضية على انفراد بدون وجود الاطفال المتهمين في القضايا الأخرى . فيوجد الطفل المتهم فقط ومعه والده او أمه او مقدمه بالإضافة الى المحامين ونواب الجمعيات والمصالح ومؤسسات الطفولة .

٤ — يمنع نشر او اذاعة اجراءات الترافع او اية معلومات عن شخصية الحدث بأية وسيلة من وسائل النشر أو الاعلام .

٥ — عند عدم ثبوت الجرم المنسوب الى الحدث يصدر حاكم الاحداث (قاضي الاحداث) قرارا بشأنه لتسليمه الى من يضمن رعايته سواء كان من اهله أو أقاربه أو جهة من جهات البر والخير مع تحديد مدة الايداع أو الايواء في المؤسسات ان حكم بالايداع .

٦ — نظرا للدور الاجتماعي الذي عهد به لمحاكم الاحداث فقد خول المشرع التونسي لمحاكم الاحداث (قاضي الاحداث) الجمع بين سلطتي الاحالة والحكم ، مخالفا بذلك قاعدة اصولية هي وجوب الفصل بينهما .

(١) المادة ٢٨ عقوبات تونسي .

(٢) الفصل ٤٣ عقوبات تونسي .

يصدر قريبا العدد الأول من المجلد الخامس عشر من :

المجلة الجنائية القومية

متضمنا المواد التالية :

- الظروف وأثرها في عقوبة المحرض... د. محمد المجدوب
- حركة الدفاع الاجتماعى بين المحلية والعالمية
- السيد يس
- الضمانات الإجرائية فى الدستور الجديد
- د. سمير الجيزاوى
- تكييف طبيعة أسباب تخفيف العقاب د. عادل عازر
- وغيرها من الموضوعات .

الجوانب الوقائية لمشكلة انحراف الأحداث

في المملكة العربية السعودية *

الزعيم إبراهيم حمزة برزنجي

مدير شرطة منطقة المدينة المنورة

الدراسة عبارة عن مقدمة تبين مشكلة انحراف الأحداث خاصة في المجتمعات الحضرية وضرورة اتخاذ وسائل وتدابير للوقاية منها ذلك لان التكاليف الباهظة لعلاج واصلاح المذنبين والمنحرفين تؤكد القول بأن الوقاية خير من العلاج .. ثم تتناول الدراسة مفاهيم الانحراف ، والمرضى بلا انحراف ، والوقاية منه . ثم تحلل أهم نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الوقاية ، منها دراسة بنيامين فاين B. Fine في كتابه (مليون منحرف) ثم دراسة المجلس القومي للجريمة والجناح بنيويورك عام ١٩٦٢ حول برامج الوقاية من جرائم الشباب الجانح ، ثم دراسة تيري وشتراتون R. Terry & Stratton عن الوسائل الوقائية من الانحراف في الولايات المتحدة ، ثم الدراسة المصرية « أثر القائنة الاجتماعية في تكوين الجناح » .. الخ .

وتقدم الدراسة كذلك صورة لأوجه الرعاية والبرامج التطبيقية للأحداث المنحرفين بالمملكة العربية السعودية ، فتقرر أن الأحداث في البلاد لا يشكلون خطراً كبيراً ، فإن التشريع القائم وأوجه الرعاية والتدابير الوقائية والعلاجية الوفيرة تعمل على تقليل حدة الانحراف وعدم انتشاره ولا سيما أن التشريعات الموجودة تكفل الصورة المتكاملة لها على النحو التالي :

تطبق التشريعات بالنسبة لأمراض الانحراف حتى بلوغ سن (١٨) سنة ، بأن يودعوا في مؤسسات اجتماعية نوعية تتلاءم مع أوجه الرعاية المطلوبة لكل نوع ، مثل اليتيم أو من يكون والده عديم الأهلية وعند التحقق من أنه مهدد بالانحراف .. والمتشرد أو المهتد بالانحراف بسبب اضطراب حياته الأسرية ، أو سوء سلوك والديه .. أو الحدث المارق من سلطة والديه .. أو ذوي الإعاقات .. ولكل نوع دور رعاية لتأهيلهم وتوجيههم حتى يكتسبوا خبرات مهنية كافية تمكنهم من مواجهة الحياة الطبيعية .

ويطبق التشريع على من يرتكب جرائم يعاقب عليها (النظام الشرعي) إذا زاد سنة على ١٥ سنة ، أو بلغ سن الرشد . ولا يطبق على مرتكب الجرائم التي يعاقب عليها هذا القانون ، ولكن يودع الأحداث في الحالاتين مؤسسات اجتماعية لاصلاحهم .

(*) أعدما للنشر على عبد الرزاق جليبي .

ويوجد بالملكة العربية السعودية الآن (١٤) مؤسسة اجتماعية سعة كل منها (٥٠) حدث في المتوسط وهي على ثلاثة أنواع :

١ — دور التربية الاجتماعية ، وتقبل الاطفال اليتامى من سن (٧ — ١٢) أو أكثر اذا سمحت الظروف بذلك .. أو يكون الوالد عديم الاهلية .. بشرط أن يثبت بالبحث أن الظروف المعيشية له فيها خطورة تهدد بانحراف الطفل اذا استمر فيها .. ويستمر الطفل في هذه الدور حتى يتم تعليمه الابتدائي .. أو حتى سن (١٨) أو حتى يطلب ولى أمره خروجه بشرط موافقة مجلس ادارة الدار على ذلك .

٢ — دور التوجيه الاجتماعى للاحداث ، وتهدف الى تربية وتقويم واصلاح وتأهيل الفئات التالية من الاحداث الذكور الذين تبلغ أعمارهم ٧ ولا تزيد على ١٨ سنة ، الذين يرتكبون جرائم يعاقب عليها النظام الشرعى والمارقون من سلطة آبائهم أو أولياء أمورهم ، والمشرذ الذى لا مأوى له ، والمهدد بالانحراف لاضطراب الوسط الاسرى ، ولقسوة الوالدين أو لسوء سلوكهما ، أو لآى اسباب أخرى .

ويتخرج الحدث من هذه الدور اذا وجد رعاية طيبة مع استمرار اتصاله بالاسرة وزيارتها واذا بلغ عمره ١٨ سنة وأصبح سلوكه مرضيا بحيث يمكن تكييفه مع البيئة الخارجية واذا أصبحت ظروفه الاسرية تسمح له بالاقامة فيها بدون تهديد بانحراف جديد .

٣ — دور الرعاية الاجتماعية ، وتهدف الى ايواء ورعاية العاجز (ذكر أو أنثى) من الفئات التالية :

من بلغ سن الستين وأعجزته شيخوخته عن العمل ويكون فى حاجة الى رعاية ، أو كل فرد بلغ سن العشرين أو أكثر وعجز عن العمل أو يحتاج الى رعاية نفسية بسبب اصابته بعاهة عاقته عن العمل مثل الشلل أو فقد الأطراف ، ولا يدخل هذه الدور (الكفيف والاصم والابكم) ويجرى بحث اجتماعى قبل دخول الدار للتحقق من توافر الشروط السابقة ومن خلوه من الامراض المعدية ، وتقوم الدور بتوفير رعاية طبية واجتماعية وتكييف النزول وحل مشكلاته وتنظيم استمرار صلته بأسرته وذلك تحت اشراف أخصائيين مدربين فى هذه المجالات . وتنتهى اقامة النزول فى الدار اذا طلب كفيلة ذلك باقرار كتابى منه أو اذا أصبحت ظروف الاسرة تسمح له بالاقامة وبرغبة منها ، واذا وجد له عملاً شريفا يرتزق منه نتيجة لتأهيله مع توفير سكن مناسب وذلك كله بموافقة مجلس ادارة الدار .

وتعمل المملكة السعودية على عدم الفصل بين برامج التنشئة الاجتماعية للطفل وخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ففضلا عن ما للتنشئة الدينية من دور بارز فى تنمية شخصية الطفل السعودى ، وما لها من أثر واضح فى قلة حالات الانحراف ، التشرد والمروق وبعض حالات السرقة ، فان مجالات تنشئة الطفل فى الاسرة والمدرسة والحياة العملية قد توافرت بسرعة مذهلة فى ربع القرن الاخير .. حيث تتم التوعية الدينية ممارسة

وتطبيقا على المستويين الفردي والجماعي وفي نظام الحكم .. وتتاح فرص التعليم المجاني في جميع المراحل حتى الجامعة بغير استثناء أو تفريق ، التشجيع والمفريات .. وتم التوسع في التعليم الفني بقيام السعوديين بمسئولياتهم في حركة التصنيع ، مما ترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة ، ونتيجة لما اتاحه التصنيع من فرصة كبيرة للعمل . وتقوم الادارة العامة للشباب والشئون الاجتماعية بالاشراف على أوجه الرعاية الثقافية والاجتماعية من تنظيم مسابقات القراءة وتنمية المواهب والاطلاع والبحث واعداد البحوث العلمية ودراسة مشاكل الشباب واصدار نشرات ترسم المعالم الرئيسية لمستقبل الشباب .

الجوانب الوقائية لمشكلة انحراف الأحداث

في جمهورية مصر العربية *

أحمد على أبو ربه

مدير ادارة البحوث التقييمية بوزارة الشباب

دراسة تحتوى على مقدمة وعرض للمفاهيم الأساسية ونتاج بعض الدراسات السابقة المتصلة بالجوانب الوقائية لمشكلة انحراف الأحداث ثم عرض للبرامج والتدابير الوقائية لمشكلة انحراف الأحداث في مصر ، وتنتهى بمجموعة من التوصيات .

وتشير الدراسة الى أنه يوجد في مصر حوالى (٦) ملايين من الأحداث يشكلون مشكلة الانحراف التى تزداد عمقا وانتشارا برغم ما يبذل من جهود في هذا الميدان . ومنذ أن قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بإنشاء مكتب للخدمة الاجتماعية (التابع لمحكمة الأحداث) سنة ١٩٤٠ في محاولة لدراسة الحالة الاجتماعية لبعض الأحداث الذين يقدمون للمحاكمة بغية الوقوف على أسباب انحرافهم وتوجيههم بعد أن يصدر قرار تسليمهم لأولياء أمورهم حتى يكونوا بعيدين عن مهاوى الانحراف .. وذلك تحت اشراف اخصائى المراقبة الاجتماعية . وبرغم انشاء محكمة الأحداث في عام ١٩٠٥ إلا أن معاملة الأحداث ظلت دون دراسة علمية حقيقية حتى ذلك التاريخ ، ثم أنشأ مكتب مماثل لمحكمة أحداث الاسكندرية .

وفي ضوء النتائج الايجابية ونجاح الحالات التى توضع تحت المراقبة .. تطورت أوجه الرعاية الوقائية .. فزاد عدد الحالات التى يأمر بوضعها تحت المراقبة لعلاجها في بيئتها الطبيعية كما زاد عدد الحالات التى يطلب فيها ذويهم من مكتب المراقبة توجيههم ورعايتهم خشية تعرضهم للانحراف .

وفي عام ١٩٤٩ أنشئت دار للملاحظة تلبية لراى مكتب المراقبة ، لحجز الأطفال الذين تقبض عليهم الشرطة بدلا من حجزهم في أقسام الشرطة ففتح الفرصة لرعايتهم وبحث حالتهم ووضع تقرير للمحكمة تمهيدا لعلاج الحالة في البيئة الطبيعية وفقا لما يسفر عنه البحث من نتائج .

ثم اتجهت الرعاية أكثر الى الناحية الوقائية حيث أنشئت ا'وحدات الاجتماعية الشاملة التى تضم أقسام مختلفة للرعاية .. وهى مركز للاستقبال .. ودار الملاحظة ودار للضيافة .. حتى تتاح الفرصة للتوسع في تقديم التدابير الوقائية والعلاجية المناسبة للحالات الواردة الى هذه الوحدات . ومركز الاستقبال هو بمثابة الباب الفسيح لاستقبال الأطفال المشردين

والمعرضين للانحراف سواء عن طريق ذويهم أو الهيئات المعنية . . أو عن طريق الحدث نفسه الذي يتقدم بطلب للرعاية والتوجيه وتقوم دار الضيافة بتوفير مكان مناسب لإقامة الحدث، الذي لا يتوفر له في محيط الأسرة الاستقرار، مؤقتا كتدبير وقائي له من التعرض للانحراف .

وبدا الأعداد لهذه الوحدات الشاملة في عام ١٩٥٦ ، عندما تكون الاتحاد العام لرعاية الأحداث . ولقد بلغ عدد هذه الوحدات حتى الآن نحو ١١ وحدة تشرف عليها إدارة الدفاع الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية .

كما تم التوسع في أعمال مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث الذي يقوم بدراسة نحو (١٠٠٠) حالة سنويا . وانشئت الكثير من المراكز والأندية لشغل وقت الفراغ لا سيما في الأحياء الشعبية . ولقد ظهر أثر التدابير الوقائية في تطور التشريعات الخاصة بالأحداث ، وهذا نلاحظه على القانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٩ للأحداث المشردين وقانون الإجراءات الجنائية ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي خصصت به مواد لمعاملة الأحداث الجانحين بالإضافة الى توفير وسائل التنشئة الاجتماعية للأطفال في البيت والمدرسة ومراكز رعاية الطفولة وشغل أوقات الفراغ والتدريب المهني ومراكز التوجيه الديني والثقافي ووسائل الاعلام .

كما انطوى مشروع قانون الأحداث الجديد على بعض التدابير الوقائية ، فنجده يعترف بالاختبار القضائي كتدبير ينص عليه في حكم القاضي بعد أن كان الأمر مجرد اجتهاد من الاختصاصيين الاجتماعيين .

وتوحى الدراسة بضرورة التوسع في الوحدات الاجتماعية والمراكز وتوفير الكثير من الاختصاصيين المدربين في مجال رعاية الأحداث المعرضين للانحراف ووقايتهم من الانحدار الى الجريمة ، وبضرورة التنسيق والتخطيط المتكامل ونشر التوعية وتطوير التشريعات في مجال الوقاية من الانحراف في مجال الأحداث، طالما أن بذور السلوك المنحرف قد تبذر في المراحل الأولى من عمر الإنسان .

وان العملية الوقائية ضد الانحراف بمثابة عملية مستمرة تبدأ قبل الانحراف ولا تنتهى بوقوعه .

الخطورة الاجرامية

محمد فتحى النجار

الباحث بوحدة بحوث السلوك الاجرامى

نشأت فكرة الخطورة الاجرامية اول ما نشأت فى أحضان المدرسة الوضعية واصبحت هى محور العقاب ، ووجد العقاب أساسه فيما تكشف عنه الجريمة من خطورة كامنة فى أعماق نفس مرتكبها ذلك أنه قد تغير محور الارتكاز وانتقل من مرحلة التكفير عن الذنب الى التفكير فى حماية المجتمع من الجريمة ومنعها ، وقد أصبح ذلك شق من شقى السياسة الجنائية التى تتركز فى المنع والقمع ، وتحقق هذا المنع بمواجهة الخطورة الاجرامية قبل أن تقع الجريمة . والحق أن موضوع الخطورة الاجرامية يثير العديد من النقاط والموضوعات الهامة والمثيرة ، الجديرة بالبحث ، ولقد تناولنا هذا الموضوع فى ثلاثة فصول تحدثنا فيها عن تحديد الخطورة الاجرامية ومفهومها ، وعن طبيعة الخطورة الاجرامية وتحليلها ، ثم تقدير حالة الخطورة وآثارها . وفى هذا الحيز نقدم عرضا وافيا لبحثنا فى الموضوع .

● وإذا كان ذلك هو ما قلناه فى مقدمة عرضنا فإن هناك سؤال يطرح نفسه بالحاح ، ولكن ما هى هذه الخطورة وما هو مفهومها ؟

وعلى ذلك نقول أن الوضعيين لم يقصدوا بالخطورة الاجتماعية التى قالوا بها ذلك المعنى العام لها وإنما الخطورة الاجرامية بالذات أى الخطورة التى يحتمل معها أن يرتكب الشخص جريمة ، أما اذا كانت الخشية فقط من أن يرتكب الشخص فعلا غير اجتماعى لا يعد جريمة فإن ذلك يخرج من مجال العلوم الجنائية ، وذلك المنطق قد أدى بهم الى الاعتداد بحالة الخطورة سواء ارتكب الشخص جريمة أو كان من الممكن أو من المحتمل أن يرتكبها ، وعلى الرغم من أن الفقهاء يأخذون بفكرة الخطورة الا أنهم قد اختلفوا فى الوصف الذى يطلق عليها هل هى خطورة جنائية أم خطورة اجتماعية ، ونقول اننا اذا ما تحدثنا عن الخطورة الاجتماعية فيجب أن يكون واضحا ومفهوما من البداية أنها لا تعنى عندنا سوى الخطورة الاجرامية ، الخطورة الجنائية ، وأنه لا يجوز توقيع تدابير على من يقال عنهم أصحاب خطورة اجتماعية دون أن يتوافر فى حقهم خطورة اجرامية ، إذ مما لا شك فيه أن اتخاذ تدابير اجتماعية ضد أشخاص لم يرتكبوا الجريمة قط هو فى حقيقته انتهاكا خطيرا للحريات ، وافساحا لمجال أساءة ممارسة هذه السلطة ، إذ لا نتصور كيف يمكن أن يسأل الشخص عن ماضيه فيعتبر هذا الماضى جريمة ، كذلك فإن الجريمة تعتبر أهم دلائل الخطورة ، فإذا ما انتفى هذا الدليل صعب اللجوء والارتكان الى دليل آخر بديل عنه ، إذ أن الخطورة هنا يعوزها أهم شروطها وهو أن يكون هناك احتمال جدى .

وفي المؤتمر الدولي الثاني لعلم الاجرام بباريس سنة ١٩٥٠ كان تحديد الخطورة من موضوعات المؤتمر ، وقد تناولته الحلقات الدولية والاقليمية وعالجه الكثير من الفقهاء ، وقد وافق المؤتمر على تعريف صاغه الاستاذان جرسيني وجنميردي أسوا وهو أن حالة الخطورة تقوم لدى شخص متى كان من المحتمل مؤقتا أو بصفة مستمرة أن يقدم مباشرة على عمل غير اجتماعي . وإذا كان هناك من جديد في هذا التعريف فهو اضافة كلمة مباشرة ولكن يبقى بعد ذلك تحديد معنى احتمال العودة الى الجريمة ، ذلك الاحتمال الذي تتمثل فيه الخطورة الاجرامية ، وبعد استعراض المؤتمر لاعماله انتهى مقرره العام الى أنه من الصعوبة بمكان التوصل الى ضابط محدد ودقيق للحالة الخطرة وأنه لا العلم ولا فن الاجرام سيصلان في ذلك الى نتائج حاسمة وأن قانون العقوبات يجب أن يظل حريصا على غرضه الاساسي وهو الامان القانوني صونا للحرية الفردية وحماية لها فلا يستعين الا بضوابط محددة تماما ، عن طريقها يتحقق الامان المطلق ، والنتيجة المنطقية التي تترتب على عدم امكان التوصل الى ضابط محدد للحالة الخطرة ، هي عدم تدخل القضاء الجنائي قبل أي شخص الا اذا ارتكب الجريمة ، ذلك أمر مجمع عليه في الفقه الآن ، ولكن هل وقاية المجتمع من جريمة مستقبله تقتضي تدخلا من القاضي الجنائي بتوقيع تدبير في حالات استثنائية ، مثال ذلك حالات انعدام الاهلية الجنائية ، في الفقه والتشريع اجماع على توقيع التدابير على من لا تقوم مسؤوليته عن الجريمة بسبب انعدام في اهليته كالمجنون والحدث ، وتوقيع التدبير هنا منوط بثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة وتوافر الركن المعنوي ، وبالنسبة لحالات التشرد والاشتباه والتسول وما اليها وهي حالات قد تؤدي لاجرام في المستقبل ولكنها لا تعد من قبيل الجرائم ، ولا يجوز ومراعاة الاصول الفنية أن يسبغ عليها المشرع صفة الجريمة ، ونجد أنه في نظام يسمح للقاضي أن يواجه حالة الخطورة بتدبير دون أن يكون هناك نص قانوني يحدد مظهر هذه الحالة لا حاجة لنص على هذه الحالات بالتحديد ، ولكن ازاء الاجماع على ضرورة احترام مبدأ الشرعية ، وللتوفيق بينه وبين ما تنطوي عليه هذه الحالات من خطورة اجتماعية ، جرت معظم التشريعات على اجريها وتقرير تدابير لها في بعض الاحوال وعقوبات في احوال أخرى ، والحق أن الاتجاه الغالب بين الفقهاء الى عدم تجريم هذه الحالات .

وإذا ما أشرنا الى الخطورة في مذاهب الدفاع الاجتماعي ، نقول أن مؤسس النظرية الاستاذ فيليبو جراماتيكا الاستاذ بجامعة جنوة ، يرى أن الدفاع الاجتماعي يجب أن يؤخذ على أنه انكار لحق الجزاء وبالتالي وبالضرورة انكار للجزاء نفسه وأن العبرة عنده هي بالانحراف الاجتماعي لا بالسلوك الاجرامي وعلى ذلك لا حاجة عنده للبحث في حرية الاختيار او الحتمية ، طالما أن ذلك أمر لصيق الصلة بفكرة السلوك الاجرامي ، وأن الخطورة في مدلولها الراهن وهو الاحتمال لا يمكن اعتبارها ركنا صالحا لتقدير الشخص في ظل نظام الدفاع الاجتماعي ، لأنها عاجزة عن احتواء العوامل النفسية وأنه لا بد من تلمس ركن جديد ، يكمن في الانحراف الاجتماعي يقضي المسؤولية من أجل الواقعة ويستبعد الخطورة من أجل

الضرر المحتمل موضوعيا ويقدر شخصية الفرد البيولوجية والنفسية في مجموعها تقديرا شاملا ، وأن تقرير مناهضة الشخص للمجتمع أو تلاؤمه معه لا يكون الا عن طريق التقدير العلمى الكامل لشخصية الفرد .

كان ذلك هو الاتجاه المتطرف ، أما الاتجاه المعتدل فهو ذلك الذى يمثلته المستشار الفرنسى بمحكمة النقض الفرنسية مارك آنسل ، والذى يرفض فكر جراماتيكا حينما ينادى بالغاء قانون العقوبات ويعتبر ذلك الخطوة الاولى لانتحار النظام القانونى الذى يقوم أساسا على حماية حقوق الانسان ، ويؤيد آنسل الراى القائل بأنه يتعذر وضع مقياس دقيق للحالة الخطورة ومن ثم فهو يرفض أن يدخل أى نظام وقئى يقوم على مجرد التقدير ، ويضيف أن الدفاع الاجتماعى طالما هو أمين على مبدأ الشرعية ، فإن ذلك المبدأ يحول وبصفة مطلقة دون تدخل القضاء الجنائى قبل أى شخص لم يرتكب الجريمة ، وبذلك يرفض الاخذ بالتدابير الاجتماعية السابقة على ارتكاب الجريمة لتعارضها مع مبدأ الشرعية ومساسها بحريات الفردية .

ونشير الى أن الخطورة عندنا وكما قلنا هى الخطورة الاجرامية ، وطالما لا يمكن وضع مقياس دقيق للحالة الخطورة وطالما اننا ما زلنا حريصين على مبدأ الشرعية ، فاننا يجب بحق أن نرفض أى تدبير اجتماعى أو أى اجراء وقائى يقوم على مجرد التقدير ، أى تدابير تتخذ وتكون سابقة على ارتكاب الجريمة ، ذلك أن أهم شرط لوجود هذه الخطورة أن يكون هناك احتمالا جديا لارتكاب المجرم جريمة جديدة مستقبلية ، وأن تتوافر فى ذلك دلائل قوية تكشف عن خطورته .

● **وإذا كان ذلك هو كل ما قلناه عن مفهوم الخطورة اجابة لسؤال يطرح نفسه ، فإن ذلك يؤدى بنا الى تساؤل آخر عن طبيعة الخطورة الاجرامية ؟**

وعلى هذا التساؤل نقول ، أن فكرة الخطورة الاجرامية كانت مثار خلاف بين الفقهاء وسوف نعرض للتعريفات التى ثارت بالنسبة لها ثم نشير للتعريف الذى نميل اليه مع تحليله .

وأول ما يعرض من هذه التعريفات ، تعريفها بأنها احتمال ارتكاب المجرم لجريمة تالية وهذا الاحتمال لا يتأتى الاستدلال عليه الا بدراسة ظروف الجانى (المجرم) دراسة كاملة من النواحي النفسية والبيولوجية والاقتصادية والاجتماعية وبحث ما حدا به الى ارتكاب الجريمة وبحث سوابقه واساليبه التى اتبعها فى تنفيذ جرائمه ، وعلى ذلك فاننا فى هذا التعريف نكون بصدد مجرم سبق أن أسندت اليه الجريمة وهى بمثابة القرينة على الخطورة ويمكن أن يستشف منها ما يرجح أو يضعف من احتمال ارتكاب الجريمة التالية وهى ليست جريمة معينة فهو موضوع الاحتمال هو اقدام المجرم على سلوك اجرامى فى أية صورة طالما أنه تقوم به جريمة من الجرائم .

وتعريف آخر للفقهاء جاروغالو يعتمد فيه على تقدير أمرين :

اولهما الاهلية الجنائية أى ما يحتمل صدوره من جرائم . وثانيهما امكان تجاوب الفرد مع المجتمع ، ونتيجة لتقدير التفاعل بين العنصرين يمكن

الانتهاء الى تقرير توافر حالة الخطورة الاجرامية او انتفائها ، فالشخص قد يتوافر بالنسبة له احتمال ارتكاب الجريمة أى « الاهلية الجنائية » ولكنه من ناحية أخرى يتمتع بإمكانية كافية للتجاوب الاجتماعى ، ويعرفها الأستاذ جيمزدى أسوا بأنها الاحتمال الأكثر وضوحا فى أن يصبح الشخص مرتكبا للجرائم أو فى أن يعود الى ارتكاب جرائم جديدة ، وذلك تعريف قاطع فى شمول فكرة الخطورة الاجرامية بعد ارتكاب الجريمة وقبلها .

والذى يبين لنا من هذه التعريفات أن هناك قدرا مشتركا قد انعقد عليه الاتفاق يتمثل فى ضرورة توافر احتمال ارتكاب جريمة .

فالخطورة الاجرامية تكمن فى حالة الشخص الذى يحتمل أن يقدم على ارتكاب الجريمة ، ولكن هل ينصرف معنى الخطورة الاجرامية الى الشخص العادى أم المجرم فقط ؟ ونقول فى ذلك أن موطن الخطورة هو فى شخص المجرم ذاته وليس فى واقعة أو وقائع مادية معينة ، فالشخص الذى لم يسبق له ارتكاب جريمة لا يحق لنا أن نصفه بوصف الخطورة الاجرامية ، إذ لا تلازم بين خطورة الشخص الاجتماعية وخطورته الاجرامية ، ذلك أن المساس بالنظام الاجتماعى لا يكون دائما فى صورة الجريمة والشخص الذى لم يرق سلوكه الى حد ارتكاب الجريمة ليس من المقبول القول بأنه يكون فى حالة خطورة اجرامية ، فالخطورة الاجرامية عندنا نستلزم دائما سبق ارتكاب جريمة ، وان كان سبق ارتكاب الجريمة لا يستلزم بالضرورة أن تتوافر حالة الخطورة ، وهى مجرد احتمال وعلى ذلك الوصف تكون نوعا من التوقع ينصرف الى المستقبل وموضوع هذا التوقع هو جريمة تصدر عن نفس الشخص الذى ارتكب جريمة سابقة ، وموضوع هذا الاحتمال تحديد العلاقة بين مجموعة من العوامل توافرت فى الوقت الحاضر (العوامل الاجرامية شخصية واجتماعية) وواقعة مستقبلية هى (الجريمة) من حيث مدى مساهمة تلك العوامل فى أحداث هذه الواقعة ، فالاحتمال على ذلك يتضمن أن الجريمة التالية لم تقع بعد ، وهذه الجريمة التالية التى يتعلق بها الاحتمال ، أو هى موضوعه ليست معينة كما أشرنا آنفا وعلى ذلك لا محل لاشتراط جسامه معينة فيها ، طالما أنه لا يشترط أصلا جريمة معينة بالذات ، الجرائم على ذلك تكون على قدم المساواة ونحن نتحدث عن الجريمة التالية موضوع الاحتمال ، فهى احتمال ينصرف الى المجرم ذاته أكثر منها احتمال (أى الخطورة) منصرف لهذه الجرائم بالذات كما أشرنا من قبل .

ولكن هل الخطورة حالة نفسية ؟ أم ماذا ؟

يرى جرسبىنى عميد هذا الاتجاه أن الخطورة هى اهلية الفرد فى أن يصبح على وجه الاحتمال مرتكبا للجريمة أو بتعبير آخر أن يصبح مصدرا محتملا لارتكاب جرائم مستقبلية ، وهو بذلك يربط فكرة الخطورة بالجانب النفسى ، فيذكر أنها من وجهة النظر النفسية كينونة الشخص أو الحالة النفسية التى بمقتضاها يصبح الفرد مصدرا محتملا للجريمة ، فالخطورة عنده شذوذ نفسى ناتج عن تفاعل عدة عوامل شخصية وموضوعية ، ولكن هذا الاتجاه لم يسلم من النقد وظهر اتجاه مفاده أن الخطورة هى خصيصة وليست ميل

أو اتجاه لارتكاب الجريمة ولا يمكن وصفها بأنها حالة لأن هذا الوصف قد يشير لظروف دقيقة بحتة ، مثال ذلك السكر البين ، قد يؤدي لارتكاب الجرائم ولكن هل ذلك يجعل صاحبه خطرا ؟ يجيب على ذلك التفيلا صاحب ذلك الاتجاه ، أن هذه الحالة لا تجعل الفرد خطرا بالنسبة لسلوكه مستقبلا إلا اذا أصبح السكر ادمانا مزمنا لديه ، فهو في نظره يحقق خطر الجريمة ولكنه لا يوجد الموقف الشخصي المستمر بالنسبة لسلوكه في المستقبل .

ونجد الفقيه بتروشلي يرى أن الخطورة التي يجب أن تكون محلا للدراسة هي تلك التي تتعلق باحتمال وقوع وقائع يعتبرها القانون جريمة أي تتعلق بخطر ارتكاب الجريمة ، وأنها مجموعة الظروف التي تشكل الخطر والتي يكون مصدرها الانسان أو الاشياء أو بمعنى آخر مجموعة الظروف التي بمقتضاها يصبح الانسان سببا محتملا لتحقيق الضرر ، وأنه لا يمكن القول أن الخطورة هي نتاج حالة نفسية إذ أن هناك أنواع من الخطورة تعتمد أساسا وبصفة خاصة على العامل الخارجي وهي بذلك تكون مجموعة الظروف الشخصية والموضوعية التي يحتمل معها أن يرتكب الشخص فعلا ضارا وخطرا على المجتمع . وتعريف الخطورة بذلك أي مجموعة الظروف الداخلية والخارجية يؤدي إلى اعتبارها حالة ، ورغم أن بتروشلي قد تعرض لنقد شديد في الفقه وخاصة من الفقيه جرسيني ، فإننا نرى أن الخطورة حالة وأن مجموعة الظروف الشخصية والموضوعية تؤدي إلى توافر حالة معينة لدى المجرم تفيد أن لديه احتمال في ارتكاب الجريمة ، فهي حالة لصيقة بشخص المجرم كان السبب في تواجدها مجموعة الظروف التي أشرنا إليها ، وكانت نتيجة التفاعل بينها حالة الخطورة هذه .

وقد ثار خلاف في الفقه حول طبيعة هذه الحالة فذهب البعض إلى أنها حالة قانونية ، والبعض الآخر إلى أنها حالة جنائية .

ونحن نميل إلى القول بأن هذه الحالة هي حالة جنائية وهي في نفس الوقت حالة قانونية أو بتعبير آخر حالة جنائية قانونية ، وما نراه في ذلك على أساس أن هذه الحالة تفيد أن لدى المجرم وليس لدى أي شخص آخر احتمال في ارتكاب الجريمة مستقبلا ، ويترتب على هذا الاحتمال آثار معينة وهي آثار جنائية كتوقيع جزاء جنائي يكون في صورة التدابير الاحترازية ، وعلى ذلك لا مجال للشك في أن هذه الحالة حالة جنائية ، وفوق ذلك فهي في واقع الأمر تنظيم قانوني في مجال القانون الجنائي ، وهذا التنظيم يهدف إلى أفراد معاملة جنائية خاصة لحماية المجتمع من أفراد الخطرين وأصلاهم في نفس الوقت ، إذ أن كل فرع من فروع القانون يهتم بتنظيم الأحوال التي نحدد مجال تطبيقه وتتعلق به ، فالقانون التجاري ينظم حالة التاجر وينظم حالة الزوج قانون الأحوال الشخصية ، ويحدد من هو الموظف العام القانون الإداري ، فإذا ما خص قانون العقوبات طائفة معينة بمعاملة جزائية خاصة بغية تحقيق السياسة الجنائية التي يهدف إليها في حماية المجتمع فإن هذا التنظيم القانوني الذي يضعه القانون يعتبر حالة جنائية وهي في نفس الوقت حالة قانونية . ذلك أننا في إطار تنظيم قانوني يضعه القانون في مجال القانون الجنائي خاصا بفئة معينة هم من يوصفوا بالخطورة الإجرامية ، ونضيف على ذلك أن هذه الحالة لا تتوافر وكما سبق أن قلنا

الا لى المجرى الذى سبق ارتكابه الجريمة وجوهرها احتمال ارتكاب جريمة وليس اى سلوك ضار بالمجتمع غير الجريمة .

ولكن هل توقف الخلاف بعد ذلك ؟

انقسم اصحاب الراى الذى يقول بأنها حالة جنائية الى مجموعتين ، مجموعة تقول انها حالة غير مشروعة ومجموعة تعارض وصفها بعدم المشروعية .

ونحن نرى انه طالما قد قررنا أن حالة الخطورة هذه هى من قبيل الاحوال الجنائية ، وما دامت هى تنظيم قانونى فى مجال القانون الجنائى ، فاننا قبل أن نقول انها حالة تتصف بأنها مشروعة أو غير مشروعة ، نود أن نتساءل عن الاثر الذى يترتب على توافر حالة الخطورة .

مما لا شك فيه انه اثر جنائى ، جزاء جنائى فى صورة تدابير وهى كما يقول انتوليزى مقررة فى نصوص قانونية أمرة ، وعلى ذلك كيف يمكن أن يترتب هذا الاثر ذلك الجزاء الجنائى ، الذى هو بطبيعته وعلى أية صورة يحد من الحرية ، والذى قد يترتب عليه الايلام وأن كان فيه الاصلاح ، هل يمكن أن يترتب ذلك الجزاء الجنائى ونحن فى حالة جنائية قانونية مشروعة ؟

أعتقد أن الاجابة على ذلك لا بد وأن تكون بالنفى فنحن لسنا الا أمام حالة غير مشروعة ، وعلى ذلك فان مخالفة النصوص الامرة التى تعالج الخطورة يمكن وصفها بعدم المشروعية ، أو بمعنى آخر يمكن وصف الحالة التى تجعل الشخص فى حالة خضوع لهذه النصوص أنها حالة غير مشروعة .

واذا ما قال البعض من أن وصف عدم المشروعية لا يمكن الحديث فيه الا بمناسبة سلوك انسانى وأن مخالفة النصوص القانونية لا تتم الا عن طريق هذا السلوك ، نقول وما القول فى مجرد توافر هذه الحالة ، هل توافرت هكذا من نفسها بين غمضة عين وفى لمح البصر ، هذه الحالة لم تتوافر الا بعد أن ارتكب الشخص جريمة وأصبح مجرماً ، فذلك سلوك منه وبعد ذلك توالى مجموعة من الظروف الشخصية والموضوعية مترتبة على هذا السلوك الذى سبق أن قام به ، وتشير الى أن لديه احتمال فى ارتكاب الجريمة ، وهذه المجموعة من الظروف مما لا شك فيه أن هذا المجرم كانت بعض هذه الظروف نتيجة سلوك له ولا نستطيع أن نجزم بأن هذه العوامل والظروف كلها مترتبة على سلوك ارتكبه وكذلك لا نستطيع أن ننفى نفياً قاطعاً أننا لسنا أمام سلوك انسانى على الاطلاق ، ولكننا نقول أن بعضها كان على الاقل نتيجة سلوكه ، ونتيجة لتفاعل هذه الظروف معاً كنا أمام هذا الاحتمال بارتكاب الجريمة الذى هو جوهر حالة الخطورة ، ومجرد توافر هذه الحالة بذاتها يكفى لنعتها بعدم المشروعية والا كيف يمكن أن يترتب عليها جزاء جنائى فى صورة تدابير احترازية ؟ ونشير هنا الى أن المقصود بالخطورة عندنا ، وكما قلنا من قبل ، الخطورة الاجرامية التى تلى ارتكاب الجريمة ، اى الخطورة المسبقة بجريمة ، أما الخطورة التى تسبق الجريمة فهى تخرج عن نطاق ما نتحدث فيه وما نقصده ، وهى

الخطورة الاجتماعية التي تتعلق بارتكاب أى فعل ضار بالمجتمع وليس الجريمة ، ومن أى شخص وليس بالضرورة أن يكون مجرماً ، وما يترتب على هذه الخطورة هو جزاء لا يمكن وصفه بأنه جزاء جنائى ، بل جزاء ادارى محض توقعه السلطة الادارية .

● اذا كان ذلك هو ما قلناه عن مفهوم حالة الخطورة وطبيعتها ، فان علينا أن نجيب على تساؤل بديهي ومنطقي في نفس الوقت .

كيف نقدر هذه الحالة وما هي الآثار التي تترتب على توافرها ؟

نقول أن من أهم دعائم السياسة الجنائية والتي تتجلى في مذهب الدفاع الاجتماعى الحديث ، الاعتداد بشخصية المجرم ، وهذه الدعامة تتمثل في وجوب أن يحكم القاضى بناء على عناصر شخصية قوامها الشخصية الاجرامية ذاتها المسئلة امامه بعد فحصها فحصا علميا لا وفقا لمعيار موضوعى بحث ، بحيث يكون هذا الفحص متعمقا في الشخصية الاجرامية يغوص في أدق دقائقها وفي كل نواحيها ، تكوينها الطبيعى وانفعالاتها النفسية وحالتها الاجتماعية وذلك حتى يستطيع بحق أن يعرف من هو المجرم المسائل امامه دون أن يعتمد في ذلك فقط على ملف القضية وحده ، وهنا تبدو أهمية البحث السابق على الحكم كتطبيق لبدا تفريد العقاب الذى تعتمد عليه السياسة الجنائية الحديثة ، ذلك أن الخطورة الاجرامية ليست اغراقا في الغيبيات ، وانما محكها الرئيسى في شخص المجرم وفحص هذه الشخصية فحصا علميا ودراستها من كافة النواحي بيولوجية ونفسية واجتماعية ، أو بتعبير آخر دراسة المناخ الذى عاشت فيه هذه الشخصية وتعيش فيه ، ولا يكفى اجراء البحوث والتحليل الطبية والنفسية ، اذ أن المرض عضويا كان أو نفسيا لا يستلزم حتما القول بتوافر حالة الخطورة الاجرامية ، وعلى ذلك يجب أن يكون هناك صورة واضحة ودقيقة تحمل كل تفاصيل الشخصية الاجرامية طالما أننا عليها ، وعليها وحدها سوف نقول بتوافر حالة الخطورة أو انعدامها .

وهذا البحث السابق ليس المقصود به كما كان عند المدرسة التقليدية معرفة درجة الخطأ الذى صدر عن الجانى لموازنة العقوبة بقدر جسامة الجريمة ليس الا ، بل انما المقصود به أن يفتح للقاضى الطريق حتى يكون على علم واسع بالشخصية التي امامه ويقدر على أساس ذلك مدى خطورتها الاجرامية .

ونبدى هنا ملاحظة نقول فيها أنه في بعض الاحيان يلجأ المشرع الى افتراض توافر حالة الخطورة الاجرامية ، افتراضا لا يقبل اثبات العكس ، وذلك في نظرنا امر معيب اذ أن الخطورة حالة واقعية يجب التحقق من توافرها أولا وقبل كل شيء ، على أن يقوم القاضى بذلك في كل حالة على حدة ، ذلك أن جسامة الجريمة لا تستلزم بالضرورة توافر حالة الخطورة ، فكلما وجدت الظروف التي تنال من صلابة المقاومة المستمرة ، كلما قلت دلالة الجريمة المرتكبة على توافر حالة الخطورة الاجرامية ، والواقع أن مرحلة التحقق من توافر الخطورة الاجرامية ، هي من أخطر المراحل المنوطة

بالقاضي ، ويجب أن يأخذ المشرع على عاتقه أن يضع في التشريع نصوصا صريحة وواضحة تساعد على تحسس وتكشف أمارات هذه الخطورة وتعطيه المكنة في ذلك .

وإذا ما توافرت حالة الخطورة الاجرامية فلا بد وأن يكون هناك اثرا يترتب عليها ، وهو توقيع التدابير الاحترازية وهي مجموعة من الاجراءات تواجه خطورة اجرامية كامنة في شخصية مرتكب الجريمة لتدراها عن المجتمع ولوقايتها منها ، ونظام التدابير الاحترازية يستمد فكرته الاساسية من الخطورة الاجرامية ، ووظيفته القانونية هي مواجهة هذه الخطورة للقضاء عليها ، وهذه التدابير ليس من اغراضها حساب الجاني من أجل سلوك اجرامي صدر عنه ، ذلك أنها لا تتجه للماضي ولكن تتجه للمستقبل .

والخطورة الاجرامية باعتبارها احتمال ارتكاب جريمة جديدة تهدد أمن الجماعة يجب مجابتهها ، ويترتب على توافرها توقيع التدابير كما اشرنا ، ولكن الصعوبة هنا أننا لا نواجه جريمة وإنما نحن أمام احتمال ارتكابها ، أو ميل لارتكابها قامت عليه شواهد وأمارات ، والمقصود هو تلافي وقوع الجريمة ، وإذا ما كان المستهدف من تحسيد فكرة الخطورة الاجرامية ومواجهتها عن طريق التدابير الاحترازية هو حماية المجتمع ، فإن هذه الحماية لا يصح أن تؤدي لاهدار الحريات الفردية وجعلها في موضع البطش والتحكم ، ومما لا شك فيه أن محاولة رسم صورة دقيقة لمعنى الخطورة الاجرامية وربطها بالدلالات المادية القائمة في الواقع والمستمدة على أساس الفحص العلمي الدقيق لشخصية المجرم ، كل هذا من شأنه أن يسهم في حماية الحريات الفردية .

ونشير الى أنه طالما أن القضاء هو الحارس الطبيعي للحريات الفردية وسيظل دائما كذلك ، وطالما توافرت للقاضي وسائل العلم بالشخصية التي أمامه ، وتمكن من دراستها وفحصها والاستعانة في ذلك بالخبراء ، وأصبح بجانبه ملف كامل عن شخصية المجرم ، فإنه مما لا شك فيه سيكون التدبير الذي يوقعه عليه مناسبا لحالته ، مستهدفا القضاء على خطورته وعودته الى المجتمع مواطنا شريفا توافرت له كافة الامكانيات والسبل لتحقيق التجاوب معه .

وختاما لهذا العرض نقول ، في هذه العجالة السريعة التي تعرضنا فيها للخطورة الاجرامية ، أنه متى روعي مبدأ الشرعية لا جريمة ولا عقوبة الا بنص ، ولا خطورة ولا تدبير كأثر لها الا بنص واضح محدد ، صريح وقاطع ، وروعي كذلك مبدأ الثبات القانوني ، فقد روعيت بالضرورة حقوق الافراد وحرياتهم ، وإذا ما كان الافتراض مسوغا في أي مجال فإنه لا يجوز حين يتعدى ذلك للحريات الفردية بأي صورة من الصور .

ذلك هو المناخ الصحي والطبيعي الذي تظل فيه الحريات مصونة ، تتنفس هواء الامن والامان دون حاجة الى تصنع ، والذي في اطاره يحمي المجتمع نفسه وافراده وأمنه ممن لا يستطيع أن يرى الا في الظلام ولا يتنفس الا وفيه مكبل بالقيود ، يأخذه لا لكي يخلص منه ولكن ليعلمه من جديد ، كيف ينظر من خلال النور وكيف يستطيع أن يتنفس دون قيود .

قائمة ببعض المراجع المشار إليها

العربية :

- ١ — د. محمود محمود مصطفى « الاتجاهات الجديدة في القسم العام من مشروع قانون العقوبات » سنة ١٩٦٩ مذكرات مطبوعة .
- ٢ — د. أحمد محمد خليفة ، محاضرات عن تاريخ الدفاع الاجتماعى القيت على الدارسين بالبرنامج الاقليمى للأمم المتحدة في تخطيط الدفاع الاجتماعى مايو — يوليو سنة ١٩٧١ بالقاهرة .
- ٣ — د. أحمد فتحي سرور ، مقالة عن نظرية الخطورة الاجرامية ، مجلة القنون والاقتصاد السنة ٣٤ العدد الثانى .
- ٤ — د. محمود نجيب حسنى ، علم العقاب سنة ١٩٦٧ .
- ٥ — د. عادل عازر ، مقالة عن طبيعة حالة الخطورة واثارها الجزائية فى مشروع قانون العقوبات سنة ١٩٦٦ . المجلة الجنائية التومية مارس ١٩٦٨ .
- ٦ — الاستاذ على بدوى ، مقاله عن حالة المجرم الخطرة . مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣١ السنة الاولى القسم الفرنسى .

الاجنبية :

- 1 — Ancle - M. la defense social nouvelle Paris 1959, 1966.
- 2 — Tappan; Crime, Justice and correction, New York 1960.

اهم الاتجاهات في مشروع قانون الاحداث

حازم حسن جمعه

الباحث بوحدة بحوث الاحداث

احداث اليوم هم شباب الغد ورجال المستقبل . لذا كان الاهتمام بشئونهم ضرورة يتطلبها كل مجتمع حريص على بقائه وتقدمه .

وجناح هذه الطائفة وترديهم في وهدة الجريمة ، وتزايد نسبة اجرامهم اضاء الضوء الاحمر منبرا بخطورة الموقف ومدى الضرر الذي يهدد مستقبل المجتمعات وعرقلة تقدمها .

ومنذ القدم استعصى حل هذه المشكلة وتعذر القضاء على اسبابها أو اجتثاث جذورها .

وما زالت الاحصاءات الجنائية تحفل بعدد هائل ومتزايد من الجرائم ، بأنماط عديدة ، ارتكبها أحداث منحرفون .

واذا ما كان هذا هو الوضع في ظل تشريعات قائمة منذ سنوات عديدة ، فأول ما يتبادر للذهن أنها لم تحقق الغرض منها ، وباتت لا تصلح لمواجهة هذا الخطر .

وأصبح المشرع مأزما بوضع نصوص جديدة ، وفقا لحدث الفلسفات التي سبقت في مجال مكافحة الجريمة ووقاية المجتمع منها ، وبما يتفق والواقع الاجتماعي والعملية .

تخصيص قانون مستقل للأحداث الجانحين أو المعرضين للجناح :

ينظر جانب من الفقه الى جنوح الاحداث على أنه ظاهرة اجتماعية تستدعي اذعاية والوقاية وليس ظاهرة اجرامية تستوجب القمع والعقاب . لذا كان من الواجب ان يخص لهذه الطائفة تقنينها الجامع المتضمن سياسة مكافحة الانحراف لديها من ناحيتها الموضوعية والاجرائية في اتساق وتناسق وسهولة استدلال على الاحكام بذلا من نتائجها في قوانين العقوبات والاجراءات وتشرد الاحداث . وبهذا الاسلوب وضعت كثيرا من التشريعات في مختلف الدول منها ، البرتغال حيث أصدرت قانون الاحداث في سنة ١٩٦١ وفرنسا منذ سنة ١٩٤٥ والاردن في ١٩٥١ وسوريا في سنة ١٩٥٣ والعراق في سنة ١٩٥٥ ، وهو ايضا ما انتهجه المشرع المصري حيث عمد الى جمع شتات القواعد الموضوعية والاجرائية وتعرض الاحداث للانحراف بوجودهم في حالة تشرد في مدونة واحدة أطلق عليها تسمية « قانون الاحداث » وهذا مساك محمود .. اذ يحسن تجنب الاحداث القسواعد والاجراءات التي يخضع لها البالغين .

وطائفة الاحداث لا يجوز ان توصف بالاجرام لانها ما زالت خامة يمكن تشكيلها بسهولة وابرار الجانب الخير فيها ويكون الاصلاح في هذه المرحلة متأتيا ، لذلك وجب ان يكون رد الفعل الاجتماعى تجاه انحرافهم مغايرا لاسلوب مواجهة البالغين المجرمين ومتفقا وصفا الحادثة في السن .

وفي عام ١٩٦٦ قامت اللجنة المكلفة بوضع مشروع القانون الجنائى المصرى بمراجعة مشروع قانون الاحداث الذى وضع ابان الوحدة ، وعرض المشروع على اللجنة الاستشارية للاحداث التى انشأتها وزارة الشئون الاجتماعية ، وفى سنة ١٩٦٨ قامت بدراسته لجنة اخرى شكلت بالاتفاق بين وزارة العدل ووزارة الشئون الاجتماعية وقد احيل المشروع على مجلس الشعب (مجلس الامه) مع مشروع قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية ثم سحبت هذه المشروعات لمزيد من البحث .

وقد اطلق المشرع على هذا المشروع — كما ذكرنا — « قانون الاحداث » وهو عنوان منتقد فالمشرع يخصص كلمة « الاحداث » لهذه الطائفة المنحرفة او المعرضة للانحراف على حين ان كلمة الاحداث تعنى صغار السن بما فيهم من الاسوياء والمنحرفين والمعرضين للانحراف على السواء . ويكون المشرع محقا في هذه التسمية لو انه جمع بين دفتى هذه المدونة كل الامور المتعلقة بتنظيم شئون طائفة صغار السن والاحداث جميعا . فلا يقتصر على مواجهة طائفة الجانحين او المعرضين لذلك ، بل يتجاوز هذا الى تنظيم شئون الصغار من حيث تعاليمهم ، وسلوكهم ، وسائر عمليات التنشئة الاجتماعية والاجهزة المخصصة لها وواجباتها حيالهم .. مما يضمن لنا احوالا اسوياء نابغين نافعين لمجتمعهم فى غدهم المراقب . وهذا ما تمليه اصول فلسفة الدفاع الاجتماعى واتى قرر المشروع انه وضع وفقا لها . (١) ولكنه لم يساير هذا المنطق لهائته فاقصر على جانب الجنوح .. وما دام هذا هو نطاق المشروع فلا يحق له الاستئثار بلفظ « الاحداث » ليخص به هذه الفئة المنحرفة او المعرضة للانحراف . ومن الاوفق ان يطلق على هذه المدونة « قانون الاحداث المنحرفين » او « قانون الاحداث الجانحين » حتى تشمل حالات التشرد ..

انعكاس فلسفات القانون الجنائى على جناح الاحداث :

انعكست هذه الفلسفات على قوانين جناح الاحداث . وتدرجت هذه التشريعات من تلك التى ترتب المسؤولية الجنائية للحدث الجانح مع تخفيف العقوبة وفقا لما تقتضيه حادثة سنه ، الى النظر الى الحدث الجانح بوصفه ظاهرة تكشف عن خلل اجتماعى معين راح ضحيته هذا الصغير ودفع به الى هذه الجريمة او سلوك سبيلها مما يستدعى النظر الى الحدث كمجنى عليه وليس كجان واخذه بأسباب الوقاية او العلاج والطب .

(١) المذكر الايضاحية للمشروع .

وكان التشريع المصرى بصدد انحراف الأحداث ترجمة صادقة للفلسفة النيوكلاسية التى لا تعرف غير المسئولية الجنائية وحرية الاختيار ، ورد الفعل الاجتماعى عن طريق العقاب والردع . ولكن مما لا ريب فيه أن العقوبات المخففة وفقا للمسئولية الجنائية الناقصة تبعا لنقص الأهلية مهما كانت مخففة أو هينة ، تعد وبالا على الأحداث الذين ما زالوا في طور النمو . فإخضاعه مثلا لعقوبة الحبس وهى أخف وأهون العقوبات السالبة للحرية ، حتى ولو لمدة قصيرة ، من شأنه أن يفسد أخلاقهم أو يزيدهم فسادا بحكم مخالطة الأشقياء والأشرار في داخل السجون ، فيبأرحونها أكثر استعدادا للجرام مما كانوا عليه قبل دخولهم ، وفي هذا ضياعهم وخسارة فادحة يتكبدها المجتمع .

تأثر المشرع المصرى بتطور الفلسفات الجنائية :

كان التشريع المصرى من أسبق التشريعات الجنائية في العناية بشأن الأحداث فتحتل شيئا فشيئا من قيود مبدأ المسئولية الأخلاقية ، وعند تعديل قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ آمن المشرع بفكرة تجنب المجرمين الأحداث قدر المستطاع عواقب المسئولية الجنائية ، التى وإن كانت مسئولية مخففة إلا أنها تنتهى على كل حال أما بإيداع الحدث المجرم في أحد السجون أو تترك للقاضي سلطة إخضاعه لأحد التدابير التهذيبية كتسليمه لوالديه أو إيداعه مدرسة إصلاحية .

ثم تقدم تشريعنا خطوة أخرى في هذا السبيل عند تعديل قانون العقوبات في سنة ١٩٣٧ فيعين بعد الفترة التى تمتنع فيها مساءلة الصغير أخلاقيا (حتى السابعة) فترة أخرى تمتد حتى الثانية عشرة لا يجوز أن يسأل فيها الحدث مسئولية جنائية ، أى لا يجوز أن يوقع عليه القاضي أية عقوبة بالمعنى الصحيح ، وإن كان يخضع لأحد التدابير التهذيبية وبذلك أصبح الخيار بين توقيع العقاب المخفف وإخضاع الحدث لأحد التدابير التهذيبية محصورا في الفترة ما بين سن الثانية عشرة والخامسة عشرة على نحو ما ذكرنا من قبل .

الوضع الفلسفى لمشروع قانون الأحداث الجديد ١٩٦٦ :

يعد مشروع قانون الأحداث الجديد تطبيقا كاملا لفلسفة الدفاع الاجتماعى الإنسانى التى ساقها البروفسور « فيليبوجراماتيكا » (١) . فهؤلاء الصغار والذين حددتهم المشروع بمن لم يتجاوز سنه الخامسة عشرة ، والذى يصل بهم السن في ظل بعض التشريعات الأوروبية الى العشرين وربما يتجاوزونها ، هؤلاء لا يصدق في حقهم — ولو صدرت عنهم أفعال إجرامية مهما بلغت جسامتها — لا نظرية « المسئولية الجنائية » النيوكلاسية وما يلزم عنها من عقاب ولا نظرية الخطورة الإجرامية الوضعية وما يلزم عنها من تدابير الإقصاء أو العزل فضلا عن الاستئصال ، وإنما يعاملهم المجتمع كما لو كان المسئول عن انحرافهم ، فيتخذ حيالهم من تدابير التربية والرعاية والتأهيل الاجتماعى ما هو واجب عليه بالنسبة لهذه الطائفة من

أبنائه ، ولا يقيسد القاضي بتحديد ما يتخذ من التدابير حيال كل نوع من أنواع السلوك ، وإنما هو يحصر فقط أنواع التدابير الممكنة في حالات الانحراف المختلفة ، وينترك للقاضي حرية أن يختار من بينها ما يناسب كل حالة ، وثورة « جرماتيك » لا تطالب بغير هذا النظام ذاته بالنسبة للبالغين في المجتمعات التي لا زالت ترهقها ظاهرة الاجرام (١) .

والواقع أن « برنامج الحد الأدنى للدفاع الاجتماعي » لا يبعد كثيرا عن ذلك الأسلوب الذي أخذ به المشروع في معاملة الأحداث الجانحين . مع ملاحظة أنه لا مكان للعقاب (بالمعنى الحقيقي) في هذا البرنامج وإنما توجد « تدابير للتأهيل الاجتماعي » وقد حرص البرنامج على تأكيد ذلك .

مسئولية الحدث في المشروع

أولا : مرحلة الطفولة :

تمتد هذه المرحلة منذ سن ولادة الطفل الى السن الذي يعد فيها مميزا وخلال هذه الفترة لا يعد الطفل مسئولا .

وتختلف التشريعات بخصوص هذه المرحلة فيتنازعها اتجاهان ، اتجاه أول يرى تحديد حد أدنى لبدء مسئولية الحدث ، مع اختلاف في تحديد هذا السن ، واتجاه ثان يرى عدم تحديد سن معينة لمسئولة الحدث . ولكن وجهة نظره وحججه وتطبيقاته التشريعية . لذا نعرض لكل من الاتجاهين وموقف المشرع المصري من هذا الموضوع .

تعيين حد أدنى لسن الحادثة :

يتجه فريق من الفقه الى عدم تحديد سن تبدأ بعده مساءلة الحدث جنائيا ووجد هذا الرأي صدق في كثير من التشريعات (٢) منها قانون العقوبات المصري سنة ١٩٣٧ حيث حدد سن السابعة لبدء مسئولية الحدث .

م ٦٤ « لا تقام الدعوى على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة (٣) وتنص المادة الثانية من قانون الأحداث العراقي « لا تتخذ الاجراءات القانونية ضد حدث لم يتم السابعة من عمره عند وقوع الجريمة » .

(١) استاذنا الدكتور على احمد راشد . القانون الجنائي . ١٩٧٠ ص ٧١٦ .
(٢) اعتبر القانون الحبشي الصغير طفلا حتى يبلغ التاسعة من عمره ، وتمتد هذه المرحلة الى الرابعة عشرة في القانون الجنائي اليوغسلافي .
(٣) تقابل المواد ٨٠ لبيى ، ١٨ كويتي ، ٢٢٧ لبناني ، ٩٤ أردني ، ٦٤ عراقي ، ٧٤ مغربي والمادتين ١ ، ٢ من قانون الأحداث الجانحين في سوريا ، انظر الدكتور محمود مصطفى ص ١٢٩ ، اصول قانون العقوبات في الدول العربية . مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ . وايضا تعليقات على مشروع الأحداث ، المجلة الجنائية القومية المجلد ١٢ ، مارس ٦٦ ، ص ١١٧ .

وجاء في التعليقات على النص المصرى أن الطفل في هذا الدور يكون صغيراً جداً ويفترض عدم قدرته على فهم ماهية العمل الجنائى وعواقبه « وهذا الافتراض لا يقبل اثبات العكس ، فلا يجوز ملاحقة الصغير ولو ثبت أن ادراكه قد سبق سنه ، وبوجهة النظر هذه أخذ مشروع قانون الأحداث حيث تنص المادة الأولى على أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من بلغ السابعة ولم يجاوز الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة أو المخالفة أو عند وجوده في إحدى حالات التشرد » .

وفي تقرير ذلك نقرر المذكرة الإيضاحية للمشروع أنه قد رأى ضرورة تحديد سن السابعة كحد أدنى لمرحلة الحداثة الذى يبدأ معه تدخل المحاكم علاجاً لتشرد الأحداث وانحرافهم تقادياً لما يسمح به عدم التحديد من تقديم الصغار إليها « أى الى المحاكم » ولأن من لم يبلغ هذا السن إنما يعد طفلاً تتصل رعايته وعلاج مشاكله بأجهزة رعاية الطفولة والأمومة والأسرة مما يقع على الدولة واجب مواجهته في كافة المجالات بواسطة الهيئات المعنية برعاية هذه الأمور ومما يدخل من ناحية أخرى ضمن رسالة الاتحاد العام لرعاية الأحداث الصادر بنظامه القانون رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٤ .

عدم تحديد أدنى مسئولية الحدث :

وعلى العكس من الرأى الأول يذهب فريق آخر من الفقه الى عدم جواز تحديد حد أدنى لمواجهة الحدث ، فىرى استأنا الدكتور سيد عويس ، بحق ، أن الحاجة العملية فى ظل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن المتشردين قد دعت الى عدم الأخذ بتحديد حد أدنى للسن بالنسبة للإجراءات الوقائية الواردة بهذا القانون وامتداد أحكامها حتى لمن هم دون السابعة ، وأن الحاجة الى اصلاح الحدث المنحرف تقتضى عدم التقيد بتحديد هذه السن لأن المسألة الهامة أن تكون أهداف المشروع الجديد ، فى ضوء خبرة الماضى ، أهدافاً ايجابية فقد يرتكب الحدث جريمة قبل سن السابعة وترجع عواملها المباشرة فى ضوء فحص شخصيته الى بيئته الاجتماعية ، أسرة كانت أو عصابة أو عصابة ... أو هى جميعاً . والواجب فى هذه الحالة انقاذ هذا الحدث . والأولى فى هذه الحالة مواجهة الوالدين مواجهة حازمة ، فقد تكون لهما اليد العليا فى دفع الحدث الى طريق الجريمة أو يكونا مهملين فى حق البنوة ، أو تكون ظروفهما الاجتماعية والاقتصادية غير قادرة على القيام بهذا الحق ... المهم أن لا يحدد السن ، ويجب أن يتناول التشريع الآباء . (١)

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لقانون الأحداث المتشردين ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ فى هذا الخصوص أنه قصد بذلك (عدم تحديد حد أدنى للسن) الا يتقيد تطبيق القانون ببلوغ الصغير سبع سنوات ، لأن المجال ليس مجال مسئولية عن جرائم يرتكبها الصغير فان حالات التشرد والمنصوص عليها فى القانون

(١) الاستاذ الدكتور سيد عويس : تشريعات الاخذات فى مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى عشر العدد الثالث ، سنة ١٩٦٩ .

لا تعد من قبل الجرائم ولا تعد التدابير المقررة عقوبات ، وإنما هي طرق وقاية للحدث لا تتصل بالمسئولية بأية صلة ويستفيد منها الحدث كلما أهله سنة للاستفادة .

وبهذا الرأي أيضا ، جرت المادة الأولى من مسودة مشروع قانون الأحداث الذي نحن بصددده ، حيث نصت على أنه . يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثمانية عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة أو المخالفة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف . وفي تقرير هذا المسلك ورد في المذكرة الإيضاحية لهذه المسودة أن « الملامح العامة لمشروع القانون المقدم .. الحكمة المتوخاه منه التي اقتضت الأخذ بفكرة الدفاع الاجتماعي التي قوامها الخطر لا الخطأ لوقاية المجتمع فضلا عن حماية الفرد من أسباب الجريمة عن طريق التدابير الاجتماعية وهي تدابير تتلائم عادة مع ظروف الحدث ومقوماته الشخصية . تلك الحكمة تستوجب الالتفات عن تحديد سن معينة لبدء مسئولية الحدث والحاجة الى رعايته والارتفاع بسن الحداثة الى الثامنة عشرة ذلك أن تحديد سن السابعة كحد أدنى وإن كان يصلح أساسا في تشريع يؤثم أفعال الأحداث ويحرمها فإنه لا يصلح بحال في مثل هذا المشروع حيث الأساس الأول فيه هو رعاية الحدث وحمايته ، لا النظر الى طبيعة فعل ارتكبه وكونه مؤثما أو غير مؤثم وهذه الرعاية وتلك الحماية لا يمكن أن يحددهما سن معين وإنما ينسحبان الى الحدث حتى ولو كان ما زال في المهد صبيا وخاصة وأن هذا المشروع — استنلهما للاسس العامة للدولة — إنما يعقد مسئولية المجتمع عن رعاية الحدث وحمايته ، سواء في ذلك إكان قد انحراف أم كان فحسب مهددا بالانحراف معرضا له ، فتحديد سن معين إذن كحد أدنى إنما يمثل مظهرا لتخلي المجتمع عن مسئوليته عن الحدث فيما دون تلك السن في وقت يكون الحدث أحوج ما يكون فيه الى الحماية والرعاية وذلك أن قيل به ، خطأ يقتزله المجتمع الاشتراكي الجديد أن يقع فيه .

وأيدت وجهة النظر هذه وزارة الداخلية فقد رأت أن من المصلحة عدم التقيد بسن التمييز وهو سبع سنوات في حالات التشرد ، كما هو الشأن في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تشرد الأحداث .

ورأت أيضا وزارة الشؤون الاجتماعية استبعاد الحد الأدنى للسن في جميع الأحوال . إلا أن وزارة العدل ردت على ذلك بأن سن السابعة هو الحد الأدنى الذي يجوز معه تقديم الصغير الى المحاكم . أما علاج مشاكل الطفولة السابقة على ذلك فمتروك للرعاية الاجتماعية التي تقوم بها الجهات المعنية .

واجابة وزارة العدل هذه محل نظر ، فطالما أن ظاهرة جناح الأحداث هي ظاهرة اجتماعية فإن قانون مواجهة هذه الظاهرة يجب أن يتناول المشكلة برمتها فلا يقتصر على طائفة منها دون الأخرى بل يتحتم عليه التصدي لجميع مراحل الحداثة وترتيب ما يلائم كل منها من إجراءات وتدابير . ولا نحسب أن هناك مانع يمنع النص في هذا القانون على أية رعاية اجتماعية يحتاجها الحدث المنحرف أو المعرض للانحراف .

تحديد الحد الأقصى لسن الحادثة :

اختلفت الدول في تحديد الحد الأعلى لسن الحادثة الجنائية ، ففي لبنان حدد بخمسة عشر سنة وفي الأردن وسوريا والعراق ١٨ سنة (١) ، وفي بلغاريا ١٣ سنة ، والدنمارك وفنلندا ١٥ سنة وتصل الى ١٦ سنة في هولندا و ١٨ سنة في تركيا أما مشروع قانون الأحداث في مصر فقد جعل نهاية سن الحدث هو الخامسة عشرة ، على ما جاء في المادة الأولى ووفقا لما قرره المادة ٣٣ من مشروع قانون العقوبات اذ جرت هكذا « لا مسئولية على من لم يجاوز الخامسة عشرة من عمره حين اقتراف الفعل المكون للجريمة وتتبع في شأنه الأحكام المنصوص عليها في قانون الأحداث » .

ولم يأخذ المشروع باقتراح وزارة الشؤون الاجتماعية رفع سن الحادثة الى الثامنة عشرة وبرر المشرع في مذكرته الايضاحية هذا السن بقوله .. ان تحديد سن الخامسة عشرة كحد أدنى لهذه المرحلة مراعاة لسرعة النمو والنضج في الجمهورية بسبب ظروفها الجوية والاجتماعية حيث يبدأ الصبى في ممارسة العمل الزراعى أو الصناعى مبكرا يساعد على شحذ ملكاته الذهنية والارادية ونموها في وقت مبكر وذلك على خلاف المجتمعات الاوربية وخصوصا بلاد الشمال بصفة عامة بما يجيز أن تمتد فيها مرحلة الحادثة الى سن العشرين ، مما لازمه التحرر في الاقتداء بالتشريع المقارن وتوصيات المؤتمرات الدولية لتعارضها وظروف المجتمع والبيئة التى ينبغى للتشريع الجنائى أن ينبع منها بحسبانه تشريعا اجتماعيا .

وبغض النظر عما ورد في هذه الفقرة من تناقض واضح مع سياسة المشروع في جملتها ، فان هذا السن لم يكن هو ما قرره مسودة المشروع الأولى اذا كانت تجعل الحد الأعلى هو ثمان عشرة سنة . وما ساقته المذكرة الايضاحية لهذه المسودة من دفاع عن هذا الحد تمثل في رأينا ردا مسبقا على تبريرات المذكرة الايضاحية للمشروع في صورته النهائية التى يبدو عليها حيث ورد بهذا الصدد أنه « اذا كان المشروع (المسودة الأولى) في مادته الأولى قد اسقط فكرة تحديد حد أدنى لسن الحادثة لأسباب اجتماعية وواقعية فانه لذات الأسباب قد ارتفع بأقصى سن الحادثة الى الثامنة عشرة ، ذلك أن تحديد سن الخامسة عشرة كحد أدنى لمرحلة الحادثة ان كان يصح في وقت سابق حين كان يلجأ الأحداث الى العمل في سن مبكرة وقبل أن يشتد عودهم تحت تأثير من سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية

(١) دراسة مقارنة من اجرام الاحداث في الشرق الاوسط . الجزء الخامس . الامم المتحدة نيويورك ١٩٦٦ .

فان ما نعيشه من تطور اجتماعى ورفاهية اقتصادية وما يترتب على ذلك من اتاحة فرص التعليم وفتح آفاق التدريب أمام جميع أفراد المجتمع استوجب رفع سن الحداثة الى الحد الذى قرره المادة الأولى من المشروع فضلاً عن أنه حتى تلك السن يكون الحدث فى دور المراهقة وهى مرحلة يكون الحدث فيها أحوج ما يكون للرعاية والحماية فرفع السن الى ذلك الحد قد حقق أملاً طالما راود أفئدة علماء الاجتماع والخبراء فى مشاكل الأحداث ولا ينال من هذا الاتجاه ما قد يثار من تحفظات مؤداها ما قد يترتب على رفع الحد الأقصى لسن الحداثة من الاستهانة بالتدابير المتخذة فقد واجه المشروع ذلك الاحتمال حين أجاز للقاضى أن يختار بالنسبة للحدث الجانح فيما بين سن الخامسة عشرة والثانية عشرة بين اخضاع الحدث لتدبير من التدابير النصوص عليها أو توقيع عقوبة مخففة وجوباً عليه .

وبغض النظر عما قد يثار حول العبارة الأخيرة من نقاش فلسفى فان هذه الحجج الواقعية والتي ساق ما يناقضها المشروع النهائى — تشكل برهاناً سطعاً على ضرورة رفع الحد الأقصى لسن الحداثة ، وهو الاتجاه الغالب فى قوانين الأحداث المقارنة (١) مثل الدنمارك ، فنلندا ، النرويج ، السويد حيث يتحدد الحد الأقصى لسن الحداثة بـ ١٨ سنة .

وقد أطرح المشروع تقسيم سن الحداثة الى أدوار تختلف معاملة كل طائفة عن الأخرى من حيث توقيع تدابير أو عقوبات . كما هو الحال فى قانون العقوبات الحالى وهو مسلك مرغوب فيه فى ظل تغيير النظرة من استلزام الذنب أو الخطأ ومواجهته بالعقاب الرادع الى مواجهة الخطورة فى حد ذاتها بما يلائمها من تدابير الدفاع الاجتماعى الإنسانى .

الأهلية الجنائية
بين التحديد القانوني والتحديد العلمي
(مناقشة لراى جراماتيكا فى التحديد العلمى للأهلية)
عبد الفتاح خضر
الباحث بوحدة العقوبة والتدابير الإصلاحية

مقدمة

يعالج هذا البحث مسألة ذات صلة وثيقة بالذات الإنسانية . وقد اخترناها لأهميتها ، وخاصة بعدما سادت أفكار الدفاع الاجتماعى فى مجال الفكر الجنائى ، لنقف على حقيقة الأمر فى مجال تحديد الأهلية الجنائية التى انتقد جراماتيكا ما هو متبع فى شأنها فى الفكر الجنائى التقليدى ولنصل فى النهاية الى الأسلوب الأمثل الذى يضمن للإنسان احترام ذاته وكرامته .

وهذا الموضوع يدور أساسا حول التساؤلات الآتية :

ماهو القدر من الأهلية الذى يجعل الشخص العادى ، يعى ما يفعل ويفهم ما يقول ؟ وكيف يمكن تحديد هذا القدر ؟ ومن الذى يحقق بتحديدده ؟ هل هو المشروع وحده ، أم القاضى ، أم الطبيب ، أم عالم النفس ، أم جمع من أكثر من واحد من هؤلاء ؟

وكانت دراستنا لهذا البحث فى فصول ثلاثة ، اختص الأول منها ببيان مفهوم الأهلية الجنائية فى الفكر التقليدى وفى مذهب جراماتيكا ، والثانى لبيان مضمون كل من الأسلوبين (أسلوب التحديد القانونى وأسلوب التحديد العلمى الذى قال به جراماتيكا) . أما الفصل الثالث ، فقد أفردناه للمقارنة بين الأسلوبين فى دراسة تحليلية انتقادية .

واختتمنا البحث بإيضاح ثمره هذه الدراسة .

وفىما يلى نبذة موجزة لما سبق :

★ الفصل الأول : فى مفهوم الأهلية الجنائية :

لا يكفى لمساءلة شخص ما عن جريمة ، مجرد وقوع العمل المادى الذى نص عليه القانون ، وإنما يشترط الى جانب ذلك أن يكون هذا العمل مظهرا لإرادة إنسانية آئمة *Volonté coupable*

ولكن هل تكفى الإرادة وحدها للقول بمسئولية الشخص جنائيا ؟

الواقع أنها لا تكفى وحدها بل لابد وأن يوجد الى جوارها عنصر الإدراك ، الذى يعبر عنه أحيانا بالعقل أو الوعى ، والذى يجعل الشخص قادرا على أن يفهم كنه ما يصدر عنه من تصرفات .

ونحن اذ نقصد بالأهلية الجنائية ، صلاحية الشخص للمساءلة عن أفعاله المخالفة للقانون ، فاننا نجد أن لفقه المدرسة التقليدية رأيه الخاص فى هذا الصدد ، كما أن لجراماتيكا — رأيه الخاص أيضا فيما يكفى لمساءلة الشخص المخالف للقانون (وهو يسميه المناهض للمجتمع) .

ولنتناول كل رأى بشىء من التفصيل :

— رأى الفقه الجنائى التقليدى فى مفهوم الأهلية الجنائية :

يرى انصار المدرسة التقليدية ان الاساس عند مساءلة الشخص جنائيا ، هو (حرية الاختيار) ، بمعنى ان يكون لدى الشخص ارادة حرة عاقلة . اذ لا يمكن القول بجواز مساءلة المجنون او الصغير غير المميز او من يكون فى غيبوبة جبرا عنه ، لان الارادة فى كل هذه الاحوال ليست واعية .

والخلاصة ان مفهوم الأهلية الجنائية لدى انصار الفكر الجنائى التقليدى واضح ومحدد ، وهو يعنى (قدرة الشخص على ان يختار من بين عدة أمور متعارضة ما يشاء منها بالفعل ، وليس بالقول ، بارادة واعية) .

وفى ايجاز (قدرته على ان يعى ما يفعل ويفهم ما يقول بارادة حرة) .

— مقومات الأهلية الجنائية وفقا للمفهوم التقليدى :

١ — الاعتراف : ويقال له العقل او التمييز او الوعي . (وكلها مترادفات) .

٢ — الارادة : ويقصد بها — وفقا لارجح التعريفات (١) — « ذلك النشاط النفسى الذى يقتضى فى شكله الكامل الحرية فى شأن تقدير ازمعين ، وابرازه الى العالم الخارجى » (٢) .

— رأى جرماتيك فى مفهوم الأهلية الجنائية :

من المعلوم ان (جرماتيك) ، اقام مذهبه فى الدفاع الاجتماعى على الاسس التالية :

اولا : استبدال قانون العقوبات التقليدى المبني على المسئولية والعقاب ، بنظام الوقاية واعادة التكيف الاجتماعى .

ثانيا : استبدال فكرة المسئولية الجنائية *Capacité pénal* بفكرة اللا اجتماعية *Anti socialité* التى تقوم على اساس من البحث العلمى .

ثالثا : استبدال العقوبات بالمعنى التقليدى بالاجراءات التهذيبية والعلاجية للشخص المناهض للمجتمع .

وفى اطار هذه الاسس وما يحكمها من مبادئ ، قال جرماتيك :

(ان تقدير الاهلية وجودا وعدما ، يجب ان يتصف بالصفة الطبيعية او العلمية الخالصة ، وان علم الطب — بمساعدة علم النفس — هو الذى ينبغى له ان

(١) دكتور ميد الميكن بكر . التمدد الجنائى . رسالة دكتوراه . جامعة القيسارية ١٩٥٩ . ص ٧٢ .

(٢) راجع فى تفصيل الجانب النفسى للإدارة اصل هذا البحث ص ١٠ هامش « ١ » .

يقول كلمته ، ويقرر ما اذا كان شخص من الاشخاص عديم الاهلية او متممها بها) .

ثم يأتي جرماتيكاً وينقل صيغة الاهلية من النظام الجنائي التقليدي الى نظام الدفاع الاجتماعى فيقول : (١)

(ان الاهلية هى مجموعة الشروط البيولوجية — النفسية التى تسمح قانوناً ، بالحكم « قضائياً » على انسان ما بأنه مناهض للمجتمع او منحرف اجتماعياً) .
او بعبارة اخرى (هى حالة النضج العقلى والسلامة التى تضى أهمية قانونية على سلوك الفرد ذاته ، وتجعلنا نعتد به ابتغاء النظر فى امر انحرافه الاجتماعى او مناهضته للمجتمع ، والفصل فيه) .

ومن ذلك يتضح ان الاهلية بمعنى صلاحية الشخص للمساءلة عن افعاله المناهضة للمجتمع ، لا تحتاج لتوافرها وجود ارادة حرة لدى الشخص ، بل يكفى لمساءلته — فى نظر جرماتيكاً — مجرد توافر مجموعة الشروط البيولوجية النفسية بالمعنى السابق ، ولو كانت ارادته غير حرة او معطلة .

وهذا يعنى من جهة اخرى أن الاهلية فى الدفاع الاجتماعى تضرب صفحاً عند الفصل فى الانحراف الاجتماعى — عن المشكلة النفسية المتعلقة بحرية الارادة ، والتى من شأنها أن تكبل مفهوم الاهلية الجنائية بالاغلال ، شئنا ذلك أم أبينا .

وبعدئذ يثور التساؤل القالى :

هل هناك ضرورة عملية ملحة حدثت بجرماتيكاً الى احداث هذا التغير ؟
وهل هناك فوائد عملية تترتب على ما يقول به ، وتدعونا الى مسيرته ؟
أم انها مجرد سفسطة فقهية يحسن الابعاد عنها ؟

هذا ما عالجناه فى الفصلين الثانى والثالث عندما تناولنا فى الفصل الثانى تفصيل الاسلوب التقليدى فى تحديد الاهلية الجنائية وكذا الاسلوب العلمى الذى قال به جرماتيكاً ، وكذلك عندما تعرضنا فى الفصل الثالث لكل من الاسلوبين بنوع من التقييم والمفاضلة .

وفيما يلى نبذة موجزة عن الفصلين .

★ **الفصل الثانى :** حاولت فى هذا الفصل أن أجيب على السؤال التالى :

كيف يمكن تحديد القدر الكافى من الاهلية لمساءلة الشخص عن تصرفاته ، ومن الذى يتولى هذا التحديد ؟؟

وأوضحت قبل البدء فى الاجابة عن هذا التساؤل أن اوضح الاهمية العملية للبحث فى هذه المسألة وأوجزت هذه الاهمية فى كون البحث فى مثل

(1) Gramatica : Principes de defense sociale, 1963, p. 72-90.

هذه المسألة يتصل بالذات الانسانية من أجل توفير مزيد من الضمانات
وصون كرامتها والعمل دائما على خيرها .

وفي هذا الصدد قصرنا الكلام حول اسلوبين :

١ — أسلوب التحديد القانوني (أو التحكمي) الذي اتبعه الفكر الجنائي
التقليدي في تحديد الاهلية الجنائية .

٢ — أسلوب التحديد العلمي المقترح من جانب جرماتيكيا في ظل مذهب
الدفاع الاجتماعي .

ولنوجز الكلام عن كل من الاسلوبين :

الأسلوب الأول — أسلوب التحديد القانوني :

— من الثابت أن الاهلية في نظر — فقه المدرسة التقليدية — ما هي الا
ظاهرة قانونية ، بمعنى أن القانون هو الذي يقول كلمته في شأنها وجودا
وعدمًا . أو بمعنى آخر هو الذي يخلقها وينفيها بنصوصه .

وهذا ما نقصده (بالتحديد القانوني للاهلية الجنائية) . فهو مثلا أي
القانون يحدد السن الذي تنعدم دونه الاهلية وبالتالي المسؤولية الجنائية ،
كما يحدد أيضا درجة أهلية الشخص فيما بين سن بدايتها حتى السن الذي
يعد فيه الشخص مسئولا مسؤولية كاملة عن أفعاله .

وهذا الأسلوب هو الذي اتبع في غالبية التشريعات — بصدد تحديد
الاهلية — ومنها التشريع المصري .

فالتشريع المصري لم يضع معيارا لتحديد الاهلية الجنائية لدى الاشخاص،
وانما سلك في سبيل ذلك المسالك التالية :

(اعتبار جميع الافراد مميزين « بداية الاهلية » بحكم القانون) .

واستثنى من ذلك طوائف ثلاث هي :

الطائفة الأولى : طائفة صغار السن دون السابعة (ماده ٦٤٤ عقوبات مصري)

الطائفة الثانية : طائفة المجانين أو المصابون بعاهة في العقل (مادة ١/٦٢) .

الطائفة الثالثة : طائفة الواقعيين تحت تأثير غيبوبة ناشئة عن عقاقير
مخدرة في حالات معينة أيا كان نوعها . (مادة ٢/٦٢) .

فهذا هو القانون ، يحدد القدر الكافي من الاهلية للقول بإمكان مساءلة
الشخص جنائيا ، يحدده افتراضا ويرى أن حدوده هي الكافية في هذا
الشأن .

ولكن هل هذا هو الاسلوب القويم أم ان هناك أسلوبا آخر اصح منه في
هذا المجال ؟

٢ — أسلوب التحديد العلمى (لجراماتيكا فى مذهب الدفاع الاجتماعى) :

يبدأ جراماتيكا رايه فى التحديد العلمى للاهلية الجنائية بانتقاد التحديد القانونى لها ، حيث يقول « أنه ليس للقانون أن يخلق الاهلية او ينفيها بنص من نصوصه ، وعلى محض افتراض وهمى ، لان الاهلية ليست ظاهرة قانونية ، وانما هى ظاهرة من ظواهر الطبيعة البشرية » .

وفى انتقاده لاسلوب التحديد القانونى المتبع فى معظم القوانين الجنائية التقليدية ، يرى أن الاخذ به يحول دون المحاسبة عن الخطورة الاجرامية ، والحكم بالتدابير الاحترازية على عديمى الاهلية أو الخطرين .

ومن هنا بدأ جراماتيكا يتساءل .. هل الشخص الذى نعتبره ضعيف العقل هو ذو اهلية كاملة أم جزئية أم أنه عديم الاهلية مطلقا ؟؟

فكيف للقانون أن يقول كلمته فى شأن مثل هذا الشخص ، ثم كيف يمكنه أنه يعامل غيره من الأشخاص المصابين بخور الاعصاب ، وبالصرع ، وبالمخاوف المرضية Phobia ، ومن اليهم ممن نسميهم بالعصابيون Neurosis ، الذين يؤفون (منطقة رمادية) تقع على الحد الفاصل بين الصحة والاعتلال .

وعلى وجه العموم فأتنا نوجز مضمون أسلوب التحديد العلمى للاهلية فيما ذهب اليه جراماتيكا من أن القدر اللازم من الاهلية ، للقول بأن الشخص يعى مايفعل ويفهم مايقول وبالتالي تجوز مساءلته ، لا يتبقى أن يختص بتحديد القانون ، وانما يجب أن يختص به العلم ، الذى يكون له وحده أن يقول كلمته ، وأن يقرر ماإذا كان فرد من الأفراد عديم الاهلية أو متمتعاً بها ، وذلك بالنظر الى مجموعة الشروط البيولوجية — النفسية التى تتوافر لدى الشخص .

وفى نهاية الكلام عن أسلوب التحديد العلمى ، ذكر جراماتيكا أن هذه المهمة تتم فى مرحلة فحص الشخصية ، ويقوم بها خبراء متخصصون فى الطب والأمراض العقلية والنفسية ، حيث يقوم هؤلاء الخبراء بتقدير درجة اهلية الشخص المراد الحكم عليه بأنه مناهض للمجتمع أو منحرف اجتماعيا ، وذلك بحسب ما يثبت لديه من امكانيات بيولوجية ونفسية فى هذا الشأن .

★ الفصل الثالث : وقد أفردناه لمناقشة كل من الاسلوبين فى دراسة تحليلية انتقادية واختتمناه برأينا فى صدد المناقشة .

ومن الجدير بالذكر أننا فى القيام بعملية التقييم والموازنة بين الاسلوبين لم نتبع طريقة العد والاحصاء لعيوب ومزايا كل من الاسلوبين لنحكم بتفوق أحدهما على الآخر لجرد زيادة مزاياه العددية ، وانما اقتنعنا تماما بأن مثل

هذه الوسيلة في التقييم لا يمكن أن تصلح في مجال العلوم الانسانية بالذات .
اذ العبرة في هذا المجال انما تكون دائما بالكيف وليس بالكم ، فقد لا يكون
لاسلوب ما سوى عيب واحد ، ويكون هذا العيب الوحيد خطيرا وكفيلا بالقضاء
عليه نهائيا واثبات عدم جدواه .

فما هو الحل اذن ؟ لا شك ان لكل من الاسلوبين عديد من المزايا ، ولذلك
آثرت ان اجعل طريقتي في الموازنة عن طريق حصر اهم الحقائق والاعتبارات
التي لابد من احترامها دائما في مجال الفكر الجنائي ثم ترجيح الاسلوب الذي
يثبت اعتداده بأكبر جانب منها (١) .

وبامعان النظر وجدنا انه لا يمكن الاعتماد على اى من الاسلوبين وحده ،
وانه من الخير محاولة الاستفادة بما جاء به جراماتيكا من جديد بقدر الامكان
في سبيل تلافي ما ظهر من اوجه نقص أو عيوب اثناء التطبيق للتشريعات التي
تأخذ باسلوب التحديد القانوني .

والخلاصة : انه لا مانع من تحديد سن لبداية الاهلية الجنائية على أساس
علمي سليم (وفقا لحدث المنجزات والاراء العلمية في هذا الصدد التي يطلبها
المشرع من رجال العلم) ، على ان يكون للقاضي — بالرغم من ذلك — ان
يستعين بأهل الخبرة لاخذ رأيهم من جديد عندما يرى مبررا لذلك .

وبالنسبة لن يثبت عدم اهليتهم ، وكذلك ضعف العقول ممن يؤلفون فئة
تقع على الحد الفاصل بين الصحة والاعتلال فيجب معاملتهم جميعا معاملة
واحدة من حيث اتخاذ التدابير العلاجية المناسبة — بخلاف ما هو عليه
الحال في اسلوب التحديد القانوني المتبع حاليا في الفكر التقليدي — اذ ليس
امامنا الا احد سبيلين ، اما صحة ، واما اعتلال . والوضع الصحيح بالنسبة
لفئة ضعف العقول ، ان يكون مكانهم بين المعتلين وليس بين الاصحاء .

هذا فيما يتعلق بالاهلية وتحديدها بوجه عام — اما عن عناصرها ، فينبغي
الاعتداد بعنصري الادراك والارادة معا ، وليس كما فعل جراماتيكا حين
اهمل عنصر الارادة كعنصر من عناصر اهلية الشخص . وهو حينما فعل
ذلك انما تناقض مع نفسه كما ثبت لنا في البحث (٢) — اذ كيف ينادى بذلك
بينما يرى ان المراد بالاهلية هو مجموعة الشروط البيولوجية والنفسية التي
تتوافر لدى الشخص وتسمح بمساءلته . الخ . ألا يرى أن الارادة —
التي أراد أن يطرحها جانبا — انما تشتمل في الأساس على عنصر نفسى يتمثل
في الاحساس بالرغبة أو الحاجة الى شيء أو الى التخلص منه .

هذا فقط ما أردنا ايضاحه في هذا البحث الموجز . ولا يسعني في النهاية
الا أن اقرر انه جهد متواضع ، وجزء من كل ، اعتزم القيام به مستقبلا ،
مساهمة مني في الاهتمام بالعلوم الانسانية ، من أجل صون كرامة الانسان .

(١) راجع في تفصيل ذلك اصل البحث ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) ص ٢٩ من البحث .

أهم المراجع

بالعربية :

- ١ — الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة : « الدفاع الاجتماعى وحقوق الانسان » محاضرات فى البرنامج الاقليمى للأمم المتحدة فى تخطيط الدفاع الاجتماعى . القاهرة — يوليو ١٩٧١ (غير منشور) .
- ٢ — الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور : « أصول السياسة الجنائية » . مكتبة النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧١ .
- ٣ — الأستاذ الدكتور أحمد عبد العزيز الالفى : « المسئولية الجنائية بين الحتمية والاختيار » . المجلة الجنائية القومية . يوليو ١٩٦٥ . العدد الثانى — المجلد الثانى .
- ٤ — الأستاذ الدكتور أبو مدين الشافعى : « الفعل الإرادى » . القاهرة ١٩٤٨ .
- ٥ — الأستاذ الدكتور توفيق الشاوى : « المسئولية الجنائية فى تشريعات الدول العربية » . معهد الدراسات العربية . القاهرة ١٩٥٨ .
- ٦ — الأستاذ الدكتور عبد المهيم بكر : « القصد الجنائى » رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ١٩٥٩ .
- ٧ — الأستاذ الدكتور على أحمد راشد : « مبادئ القانون الجنائى » . القاهرة . مكتبة وهبة بعبدين — ١٩٦٥ .
- ٨ — الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القلى : « المسئولية الجنائية » . القاهرة ١٩٤٨ .
- ٩ — الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : « أصول قانون العقوبات فى الدول العربية » . مكتبة النهضة العربية . القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٠ — الدكتور محمود نجيب حسنى : « النظرية العامة للعقوبة » . مكتبة النهضة العربية . القاهرة .
- ١١ — دراسة مقارنة عن اجرام الاحداث فى الشرق الاوسط . الجزء الخامس . الأمم المتحدة . نيويورك ١٩٦٦ .

بالفرنسية

- (1) Gramatica (F.) : Principes de défense sociale, 1963.
- (2) Ancel (M.) : La défense sociale nouvelle 2nd, 1966.
- (3) De Greef : La notion de responsabilités en anthropologie criminelle.
"Revue de droit pénale et criminologie, 1931, p. 445".
- (4) Rey Le problème médico-legal de la responsabilité ne peut être résolu
que d'une seule manière, "Revue de droit pénale et criminologie,
1958-1959, p. 230".

conclusion is that prevention and cure of crime and criminality should synchronize with adjustment of criminogenic social conditions. This accomplished, penal rehabilitation is bound to enjoy a brighter future.

per classification impracticable and unsuitable accommodation, some over a hundred years old and have out-lived their purpose.

(b) Lack of qualified personnel (c) Inadequacy of welfare facilities on discharge e.g. lack of employment to ensure honest livelihood.

The right atmosphere prevailing, rehabilitative measures prove very rewarding :

- (a) The criminal reforms and accepts his responsibilities as a citizen.
- (b) Reformation means a fall in crime and criminality.
- (c) Tension and anxiety regarding social insecurity subsides and morale boosts up.
- (d) Economic crimes give way to rapid economic growth.
- (e) Prices of commodities stabilize because the tendency for entrepreneurs to offset their losses by inflating the selling price will decrease.
- (f) Capital expenditure on crime reduces and the savings made divert to other social and economic purposes.
- (g) The standard of living improves.
- (h) Peace restores.

VIII. CONCLUSION

Indeed it is the quest for peace that urges man to find means to subjugate crime and criminality. It is amazing that man is now able to travel to the moon and return in safety when he cannot on his own planet pursue his interests without fear of attack with violence, assassination or being kidnapped. The criminal must be rehabilitated and new hands in crime kept to the minimum by imposing other penalties under the non custodial scheme in place of short term imprisonment.

Can the criminal after treatment return to the very criminogenic atmosphere without yielding his ground since he is a product of all those social conditions ? If it is unlikely, then those inimical social conditions must be transformed; that is bad laws repealed, job openings created, environments improved etc. The

third) of their sentences as remission. Such remission, however, should not result in the release of a prisoner before he shall have served one month. Male prisoners serving 2 years or more for offences under the prevention of crimes ordinance are released on licence as already explained. The exempted are those imprisoned for : (a) Debt (b) Life (c) President's pleasure and (d) Contempt of court.

Other aspects like health, spiritual welfare, recreation, earning scheme, welfare services and education follow the general trends. The parole system does not operate. On the whole efforts being made are encouraging. However for better results there is need for expansion based on a comprehensive plan.

VII. GENERAL OBSERVATIONS

That there is need for his rehabilitation is proof that the criminal is a danger to society. To have peace he must be prevented from further plunder and cured. This means that prevention and cure must be harnessed to obtain the best result.

The effectiveness of the non custodial treatment which is solely preventive is rather speculative because the offender stays in the same unfavourable social conditions while he is expected to reform. Besides its success to a greater extent depends on the consciousness and humane attitude of its exponents. The fact that it is very successful in England, but not in other countries testifies the extent of selflessness it demands. That alone cannot be the basis of its success; the offender must be reciprocal by his steadfastness to live beyond reproach because the criterion for making such choice of treatment is that the accused must be worthy of the concession.

And what should be done with those whose personality and background disqualify them under the non custodial-free range-treatment, those dangerous hard core criminals? Custodial treatment perhaps, but that is expensive. Moreover, it disrupts the family and other interests. Much as these cannot be denied, the question arises whether the measure is promoting reformation and rehabilitation, the objective. If it is not then it is because of : (a) Unsuitable facilities e.g. overcrowded prisons making pro-

C. Rehabilitation in the prisons : Adults have more things on their minds and would need more assistance than obtains. Inadequacy of funds constitutes the main impediment. However the best is being made of the existing facilities. For a better future it will be necessary to have some experts like psychiatrists, psychologists etc.

Classification : Much of the steam to foster the purpose of this scheme is lost through overcrowding. The main classifications as far as accommodation renders it practicable are : (a) Different sexes apart (b) Convicted criminals other than juveniles (c) Debtors, remands, trials and persons failing to enter bond or recognizance and (d) Juveniles.

Labour : There are workshops in almost all the central prisons, but they serve only few prisoners. Expansion is necessary. Farming is the main source of employment in the local prisons. As part of the labour force, prisoners must contribute to the economy; they must at least be able to produce what is spent on them or else it would be an extra cost to their social vice. To expand the scope for employment, an elaborate scheme has been drawn up to establish large nation wide prison farms on economic basis and as a means :

- (a) to counteract overcrowding in the prisons.
- (b) to produce sufficient foodstuff for the prison to offset the high cost of prisoners' rations.
- (c) to train prisoners in modern agriculture for their easy readjustment and rehabilitation on discharge.
- (d) to assist in the development of farming in the country in general.
- (e) to produce crops etc. for sale.

To encourage more prisoners to take to farming on discharge the scheme further guarantees to assist those opting to be farmers to start cultivating their own farms about a year before their release so that the first harvest coincides with their discharge. This would eliminate their immediate financial difficulties and foster a peaceful rehabilitation.

Remission : Except those exempted by regulation all prisoners serving sentences above one month are granted $\frac{1}{3}$ (one

of every week and an average is struck. The grade with the highest average wins a trophy which it keeps for a week. The poorest grade is jeered and has a task of burden for an hour each day throughout the week.

Recreation : covers a wide range of activities and everyone is encouraged to have some fun. Inter house and group competitions are organised to foster team spirit. The Institution has a football team with a good record over many clubs in the city. It also has a band that can boast of several public engagements.

Spiritual Welfare : Every inmate must belong to a religious group and a cautious watch is kept over this. Regular attendance of services is compulsory though the choice is optional.

Welfare : A social welfare officer is attached to the Institution. His duties mainly concern aftercare services. Therefore he maintains a close contact between the inmate and his parents. He prepares the ground for parole and release eventually. Employment arrangements is his schedule. He continues to maintain close ties with the inmate after his release until such time that his licence and supervision period expire.

Parole and Release : The regulations provide for release of the inmate on attaining the «Blue Spot» ; that is after only 9 months, but this depends on exemplary record. Normal release takes effect from 2 years upwards after a two-week parole. The unexpired portion of the sentence at the time of release serves as a licence under the prevention of crimes ordinance. An extra 6 months for supervision is imposed on the expiration of the licence period which is revokable for its abuse, and the inmate has to serve this back at the Institution. Occasionally some juveniles are convicted at adult courts and sent to prison; such persons are transferred to appropriate juvenile institutions under an instrument in the constitution. The minister responsible for Social Welfare is empowered to substitute such sentences with detention orders relevant to their age groups irrespective of the original sentences to enhance their prospects for rehabilitation.

It is unfortunate that despite all the pains some of the boys grow to be hardened criminals; nevertheless a few of them settle as responsible citizens in key positions to make the efforts worthwhile for one delinquent rehabilitated is good hope for the future of the nation.

since most of them attempt to escape during this period and the second, to get him acquainted with the rules of the Institution before getting to the compound. He has to decide which trade to learn while under observation and usually he is permitted to communicate with his parents on the subject. Upon a written application to his house-master on the subject, he is handed over to the appropriate workshop master. This constitutes the initial step towards his rehabilitation. The range of trades are : Tailoring, shoemaking, carpentry, fitting, blacksmithy, plumbing, electrical wiring, pottery, painting, knitting, masonry, and draughtsmanship. Trade tests are conducted occasionally and certificates awarded.

Education : There is a full time school for those wishing to continue their education up to the Middle School Certificate. Indeed the school has a very enviable record; once it scored 98% passes in the final examination. Inmates who have advanced in draughtsmanship attend the Government Technical school which prepares candidates for the Intermediate City and Gills Certificate. The Institution has a library. Apart from the intensive training given in his chosen field it is compulsory that each inmate attends evening classes between 5 p.m. and 7 p.m. each day with the exception of Saturdays and Sundays to acquire some other skill as a hobby. The rule is every inmate must at least qualify in one trade before his discharge.

Earning Scheme : each inmate receives an allowance of 2/— or 3/6d depending on his stage. At least one shilling must be saved and the difference used as required. The savings instill a sense of thrift and make a handsome purse on the day of discharge when it may be necessary to meet some urgent needs.

Discipline : is of the standard that will extract the best in him. Indifference is intolerable and defaulters are dealt with in strict compliance with regulations. Penalties include isolation, forfeiture of some privileges and in serious cases reduction in rank. At the head of the set-up is a «Chief Discipline Officer» as a proctor.

A very useful device to promote discipline is the «automatic system». It induces team spirit by causing every inmate to be concerned about the behaviour of his colleague. Each inmate should earn ten marks a week for good labour and conduct. Three or more persons are picked at random from each grade at the end

the motherly interest of the delinquent. As a rule police officers appears in mufti before these courts, and judgments are based on reports by probation or welfare officers. Each inmate is admitted on the authority of a Detention Order signed by the presiding magistrate and a copy of the probation officer's report accompanies the order.

Health : There is an infirmary under the charge of a senior who deals with minor health needs. Serious cases are referred to the hospital, but a doctor calls twice a week. Each inmate is examined by the medical officer on admission. To promote good health, open air exercise is conducted each day under a qualified physical training instructor. The curriculum includes gymnastics.

Classification : is carried out by division into stages. An inmate on admission is known as a brownee and wears a «one-bar» badge as a distinguishing mark; subject to good conduct and hard work he is promoted to the «two-bar stage» after 3 months. He enters the «three-bar stage» after another period of three months of hard work with good conduct. At the end of 9 months he gains the «Blue Spot», a very commendable achievement which makes him a free inmate to the extent of working within the precincts of the Institution without an escort. The hierarchy continues as follows: sub leader, leader, assistant group captain, group captain, assistant house captain, house captain, assistant institution captain, and Institution Captain. Each grade has a distinguishing badge and all the captains wear a different uniform from the lower grades.

The grading has proved its efficacy in remoulding the inmates. The basis is that the institution is divided into two houses, each under a house master whose duty is to ensure the welfare of the inmates, particularly those in his house. A detailed record for each inmate is kept by the house-master who arranges reviews regarding the work and conduct of the inmates in his house with the workshop masters and others connected with their training. A joint «Institution Board» comprising both house-masters, senior workshop-masters and other officers is held every three months and as a result the deserving inmates are promoted.

Labour : Every inmate on admission stays in an observation block for six months. The first aim is to check his movement

crossed some hundred yards or more away from the station is no longer an offence. An essential atmosphere for true rehabilitation therefore is the repeal of those obsolete and obnoxious laws.

Opportunity exists for appeal up to a Supreme court and there are special courts for juveniles. The office of «Judge of execution» is not in the judicial system which functions on the English pattern.

B. Juvenile rehabilitation :

If not treated at the early stages, the delinquent child in the long run grows to be the adult criminal. Children being more manageable than adults, it is necessary to start their rehabilitation as soon as traces of deviance are detected. Therefore juvenile rehabilitation in Ghana receives the necessary impetus.

At the entrance of the Borstal Institution in Accra, Ghana, is a monument of the legendary bird which has the power to burn to death and rise up in flames from its ashes once a year. The slogan written beneath the statue is «RESURGAM» meaning «I shall rise again». This is the motto of the Institution, a really fitting resolution of a delinquent being shepherded back to the fold. Further below are the following words : «Dedicated to the belief that in training for citizenship lies the hope of the future». From this it can be inferred how much attention is attached to rehabilitating the juvenile. Until its transfer to the present location, the Institution was known as Young Offenders Detention Institute.

The inmates are made up of the following categories : (a) Juvenile : one below the age of 17 (b) Young person : one who is 17 years but under 21 years (c) Young offender : is any person (whether a juvenile or a young person) who is found guilty of an offence for which a judge or magistrate has power to impose a sentence of one month without the option of a fine. Normally delinquents below 16 years are sent to the Industrial School. In general the three categories are classified as juveniles.

Juveniles are tried by special courts composed of a selected number of respectable citizens one of whom acts a magistrate while the serve as jury. The panel consists of women who seek

cuting law. This view has been supported at three international conferences in Belgium 1935, Berlin-Germany 1937 and Rome 1969. The executing judge will have power to review the rehabilitative effect of sentences imposed and can either reduce or increase any as the case may be. The purpose is to make sure that the execution of punishment is really what it was meant to be ——— one necessary for rehabilitation. He could even replace imprisonment with probation in the interest of the prisoner. The role of the executing judge is a new approach in penal rehabilitation. There is feeling in some areas that it is in conflict with the functions of penal administrators. Moreover it is felt the audacity to increase a sentence is not in the interest of criminal justice.

The preceding chapters explain in general terms modern techniques in «Administration of Penal Rehabilitation» with their pros and cons. It may be relevant at this stage, perhaps, to examine how the systems operate in some areas. The following pages deal with what obtains in Ghana.

VI. A. ADMINISTRATION OF PENAL REHABILITATION IN GHANA AS AN ILLUSTRATION OF THE SYSTEM DISCUSSED.

Administration of Penal Rehabilitation in Ghana follows the general aspects out-lined. The target is protection and well being of the individual by distinguishing between selfishness and social needs so that each becomes his brother's keeper. The emphasis therefore is on training the ego to rise to the proper level of society in order that deviant eschews his criminal tendency and contributes towards the development of the nation.

Penal justice follows the traditional role of legislation and prosecution of offenders. The criminogenic aspect of some laws are evident. It is an offence for instance to cross the rail line at the railway stations on foot. There is a notice directing pedestrians to use the special means provided. Also there are police officers who patrol the platforms to keep away idlers and to protect the interest of the public. They would be doing their duty far better by directing would be offenders to take the appropriate route than waiting to arrest for prosecution. The penalty is a fine, or in default imprisonment. It is funny to note that the very rail line when

- (h) **Welfare** : The success of rehabilitation depends on efficient welfare service. These services should start from the day the criminal is arrested and should not cease until it is possible for him to take back his position in society. The welfare officer is the official link between the prisoner and the outside world. How well the offender settles during his confinement depends on his (welfare officer's) ability to help him overcome his tensions by establishing necessary contacts on his behalf. Pre-release arrangements such as work, and clothing and other requirements are his responsibilities. Other important welfare activities include adequate provision for communication between the prisoner and his family, relatives and friends. His lawyer or his representative should be allowed to consult him as often as necessary. Debtors should be accorded similar facilities to meet their creditors or other persons who may be in a position to assist in arranging to liquidate their debt. A good welfare arrangement in a penal institution is a sedative to its inmates and a prison without such provision is but a concentration camp.
- (i) **Recreation** : has a soothing effect on man. To people in penal institutions in particular it is most needful. It promotes team-spirit, courage forebearance and many other values. Enough attention should be given to planning such activities for as many as possible to make a suitable choice. It is not worth-while to make provision for only few. Those who show special skill in some fields should be encouraged to improve since it is known that some leading world champions who once hit the headlines picked up thier sport while in penitentiary. Besides, it can be a good source of exercise. No course should be left unexplored in trying to remould the criminal to rehabilitate.
- (j) **Parole** : can be described as the first golden opportunity for the criminal to establish contact with the general community from which he was isolated for his bad conduct. It involves his participation in activities outside his institution without an escort. It is a step in furtherance of his rehabilitation. This provision comes into operation between 6 to 9 months from the date of his release. At a fixed time each day, he returns to his institutions. The system varies in places.
- (k) **Judge of Execution** : A judge is supposed to have a social function today and should no more be a mathematician exe-

by honest means. He is to serve the whole period of the licence together with any additional sentence should he be convicted of felony including arson before expiry of his licence. The conditions are so binding that some hardened criminals being aware, intentionally commit nuisance to forfeit remission and thereby reduce the licence period or possibly while the whole period away in prison to be free on release. Psychologically, experienced prison officers award alternative punishment when dealing with such prisoners. The desire of first and second offenders to be released in time being greater forfeiture of remission in their case is more effective. Hence they are more obedient.

- (e) **Earning Scheme** : provides opportunity for each prisoner to earn some small amount to meet his private needs. It is based on good conduct and hard work. The underlying motive is to teach the prisoner that money accrues from labour. While he has the right to use the amount earned in the way he chooses, by special provision he has to save some percentage to acquire the habit of thrift. The amount payable though not handsome is a good incentive.
- (f) **Education** : Some say there is a close relation between illiteracy and crime. This cannot be true in many cases. Falsification of accounts and forgery are beyond the scope of the pure illiterate. There have been incidents when even lawyers have defrauded their clients of their insurance premium. Some types of offences, however, can be attributed to ignorance of the law and here the illiterate is far more the victim even though some literate persons can as well be affected. Education widens knowledge and has the effect of polishing up the individual in his way of life. A good education system in the prison is therefore an asset. Some books written by otherwise unknown authors while in prison are now acclaimed as among the best eg. «The pilgrim's progress» by Bunyan.
- (g) **Religious and Cultural activities**: religion awakens the soul while culture teaches national values. Both are essential elements which play a great role in moulding up character. Frequent lectures and seminars will help infuse these ideals. Each prisoner should be permitted to follow the religion of his own persuasion and should be encouraged to keep to it. There should be a permanent pastor, but ministers of other denominations should as well be allowed to hold services.

ject to classification reports. He shall similarly be examined at least a week before his discharge to ensure he does not leave the prison in bad health.

Sanitation is the backbone of any prison and should receive due attention to check any out break of epidemic diseases. Clothing, bedding and toilet needs must be wholesome and adequate. Food which shall be wholesome and nutritious shall be prepared under hygienic conditions and be in accordance with the prescribed scale. Finally there should be enough sleeping air space for each prisoner.

- (c) **Labour :** Work has a psychological effect on man and is a need that must be fulfilled if he aspires to attain better standards in life. Besides its physical benefits, it is a security against need. There can be no progress without labour because it is the only means by which ideas are transformed into material things. Employment therefore is one of the best means of rehabilitation. This being so, each prisoner, subject to classification and health reports is assigned some work to pursue during his term. The mind is thus tuned to creation and the desire to dawdle in idle talks, especially crime, is reduced. In this way time consciousness escapes him and in due course he is released. In fact most prisoners complain bitterly of time creeping on day they do not labour. Lack of employment on release is the cause of many prisoners turning back to crime.
- (d) **Remission :** depends on satisfactory work and good conduct. It induces the prisoner to earn an earlier discharge by his own efforts. Since he forfeits part of his remission anytime he misbehaves the tendency is that he puts up his best to merit the concession. It is a very useful technique to elicit the values and morals in the prisoner. The rule of law in the prisons depends on this system; without it anarchy will be the result. Another effect of the scheme is its ability to enforce rehabilitation after the release of the prisoner. Under the «prevention of crimes ordinance» the remitted portion of the sentence of male criminals serving two years or more is granted to them as licence upon which they must report to their local police once a month. The terms of the licence ban association with the under-world and any criminal act during its life (of the licence). Other provisions check the movement of the licensee, who is expected to earn his livelihood

munity. Furthermore, it affords the offender an opportunity to learn some trade to brighten his chances of rehabilitation on release. A prison being a community of a sort, the prisoner acquires the habit to respect the rights of his neighbour, a very important moral element he will need on his release. By lending a hand in keeping his cell clean, which is compulsory, he realizes the need for communal labour. Besides imbibing several other ideas, he comes to appreciate the value of a well regulated way of life. In short the planned set-up equips him with the qualities that would promote his resocialization.

The main disadvantages of this scheme are that it puts to hazard employment, family ties and other interests and has the effect of placing the victim on the bottom rung of the ladder to make a fresh start in life.

Under the Custodial system are the following sub heads :

- (a) **Classification** : It is a very important factor under the scheme upon which dwells the success of the other components. Highly efficient staff are required to exercise this function. Psychiatrists, psychologists, sociologists and anthropologists qualify for this grade. Their duty will be to study and examine the prisoner and to submit report on the background, mentality and such other data with details regarding what line to follow in this training.

The basic classifications are sexes apart; convicted criminals other than juveniles ; debtors, remands and persons failing to enter into bond or recognizance ; and juveniles. Again it is necessary to sub classify by the number of previous convictions, that is recidivists from first and second offenders. In some cases it will be necessary to classify by offences e.g. murders and burglars apart from motor offence or common assault.

- (b) **Health and Sanitation** : health facilities must be adequate to check the embarrassment of prisoners being escorted to public hospitals. This can not be avoided in special cases, but at least effort should be made to bring to the minimum level this practice which has a very bad psychological effect on the prisoner regarding his future rehabilitation. Each prisoner should be examined on admission and records made in relevant books before he is allocated a permanent cell sub-

B. Custodial Treatment

Although every effort is made to combat crime and to keep it at its lowest ebb by the use of less expensive methods, several lapses occur in time to denote the unsuitability of that approach in some cases. Some how, some level of crime manage to pass through the preventive mesh. A search-light on these lapses spot out some defaulters under the non custodial scheme who have even gone to the extent of committing more serious offences. After objective study of reports, it becomes abundantly clear that alternative measures be found to save the situation from further deterioration. The only avenue open is custodial treatment which is much abhorred and depreciated for the high cost involved

If Social Defence Planning means prevention and cure of crime then custodial treatment is in furtherance of this objective. Imprisonment means separation from the community and confinement in a penal institution for some time. It creates atrophy through lack of use. Therefore the long spell of confinement has an equal chance of subjugating the desire to go back to crime and in substitution increase self confidence to resocialize and to earn a better life. Any measure short of this ideal is mere waste of time, energy and funds. It is no less than ill-treatment.

Custodial treatment implies a planned line of action in a penal institution to stimulate the ego to rise above deviance. It has nothing to do with punishment. The goal is purging the criminal to realize his correct position in society to be able to contribute effectively to its development. This motive achieved, there can be some peace for the society. The following abstract from the «Prison Regulations» of Ghana illustrates this contention and I quote : «The great object of reclaiming the criminal must always be kept in view by all prison officers. They should especially strive to raise the prisoners' mind to a proper feeling of moral obligation by their own uniform regard to truth and integrity even in the smallest matters». Unquote. This should be the basis of every penal institution.

Custodial measures have the ability to restrain the deviant from further criminal activity while he is in custody whereas the non custodial method lets loose the offender to do more harm. This temporary restraint means a temporary relief to the com-

expectation is that having been able to sustain himself from crime over the period, he is likely to continue in that way.

- (c) **Probation** : the terms of probation are similar to (b) above. The only difference is that he is supervised during the given period.
- (d) **Fine** : the accused is permitted to pay a fixed sum for his offence or in default to suffer imprisonment. Like (a) (b) and (c) above, this treatment ensures continuity of employment, family and other social interests. However, it serves the interest of only the rich and those who can afford the amount. The poor man may as well choose to buy his way out but is restricted financially. The treatment is therefore arbitrary even though it can be argued that each has suffered for his offence. Equitable justice can only be claimed in this instance where people like peasants and others whose income is seasonal are permitted to pay when able and also where the fine can be based on the financial position of the accused. Another benefit from this treatment is that yields income to offset some public expenditure.
- (e) **Extramural Labour** : This form of sentence requires the offender to perform some special public work in his leisure over a period for which he receives no remuneration. He is sometimes placed under supervision. It ensures uninterrupted employment and other commitments. Furthermore, it exhibits equity of justice than the fine system.

Judging from the increasing number of inmates at the Borstal and Remand Homes in Ghana, it can be said that the non custodial system is not all that effective to some extent, especially with juveniles. Otherwise, it can be concluded that due to its open nature those supervising probation are inert. The possibility of some officers neglecting to visit their wards to know their progress and difficulties as often as required, and writing abstract reports while wasting their time elsewhere cannot be ruled out. It is apparent therefore that the success of the non custodial treatment derives from the integrity of the personnel enforcing the principles, this conviction is stressed by the fact both judgment and choice of treatment in each case are based on reports before the court. Since these reports are submitted by the very personnel, the need for a hand-picked men for the job should receive the attention it deserves.

At any rate, probation facilities or not, the trial continues and eventually judgment is pronounced. Intensive treatment then begins. The focus is on reclaiming the criminal to socialize and not on his wicked action and how the law condemns it. To promote the desired effect, the punitive aspect is obliterated and substituted with humanism.

V. CRITICAL APPRAISAL OF THE ADVANTAGES AND DISADVANTAGES OF THE PRESENT SYSTEMS.

A. Non Custodial Treatment

Non Custodial treatment is cheaper because it applies without elaborate arrangements. Except the criminal tendency which he is required to abandon through self restraint, no rigid restrictions are imposed on him. His employment, family ties and other social interests are not interrupted therefore the chances for a quicker and easier rehabilitation are far brighter. In other words the offender is offered a 100% chance to resocialize. Since the terms of non custodial treatment are to some extent conditional, the criminal strives not to forfeit his bond. As the awe and myth surrounding imprisonment remain unbroken, it continues to loom over him, hence his efforts to surmount any tendency to yield is strengthened. It affords opportunity to reduce overcrowding in penal institutions and creates room for better classification. Above all the stigma of contamination through association with hardened criminals as a result of imprisonment is eliminated.

The following constitute the basic measures under non custodial treatment :

- (a) **Censure and discharge** : a parallel is drawn between the offence on one hand and the accused on the other. The culprit realizing his age, personality and background cowers as he is better judged by his own conscience and solemnly gives undertaking to respect himself in future.
- (b) **Bond or Self recognizance** : the defendant signs a bond, with or without sureties, to be of good behaviour within a limited period. He forfeits this bond and suffers the prescribed penalty if he breaks it before the specified period expires. It is a sort of suspended sentence that induces the person to keep on his toes as long as the bond remains in force. The

B. Present Trends

Reformation or re-education leading to rehabilitation of the criminal is the present approach. It is known as «penal rehabilitation», and can be defined as measures taken to inculcate the values and norms of society in the criminal so that he comes to appreciate and respect the limits of his freedom and to take his right place in the community as a useful citizen, no more as a pest to society. This is the main goal of Social defence planning to prevent and cure crime. Two broad basis underlie this treatment, namely :

- (a) Non custodial : referred to treatment outside an institution.
- (b) Custodial : dealing with institutional measures.

IV. CRIMINAL PROCEDURE

In both cases the first stage is the arrest of the accused. Criminal justice permits this where there is reason to suspect or believe that there has been a breach of the law. Due investigations are made and upon evidence that there is a *prima facie* case, the accused is placed before court. Depending on the nature of the case and the mitigating circumstances, he can either be remanded in custody or granted bail. Inadequency of probation facilities is the result of many remands in custody and in many cases inimical to the interests of the accused. Though not convicted he is placed in an associated cell with heterogeneous people, very often, a class he would not choose in normal circumstances. This adds up to his other worries. Probably, the arrest might have been made on his way to work or vice versa it might be during his leisure or at an odd moment when he had stolen his way from work to execute a private commitment. Neither his employers nor his family might have any knowledge of this. There is dire need of time to regulate the confused state of the family during the period of his confinement and to put in gear other unresolved matters. Successful arrangements for bail at this time would mean half his problems solved, but this depends on good contact. A handy welfare-officer is the answer; he is an invaluable asset in penal rehabilitation. Absence of this much needed help creates anxiety and out of desperation escape might occur, even suicide to render the preliminary efforts made and the expenses incussed useless.

prosecution. Can there be anything more malignant ? A good law should not persecute; it must ensure human values and respect the dignity of man.

II. THE ROLE OF THE JUDGE AND CHOICE OF TREATMENT

At the head of the law is the judge whose duty is to interpret it (law) and to convict when appropriate. It is a unique position demanding deep judgment, fortitude and forthrightness. The fate of many hangs on him: the slightest taint of acrimony or prejudice in his approach would not only upset but also defeat the very purpose of the law which is justice. Each sentence passed is a treatment to cure crime under social defence policies. Its suitability to induce rehabilitation should therefore be well assessed and it should not be arbitrarily imposed. There is an analogy here. The physician specialist is to the patient what the judge is to the accused. The physician diagnoses and prescribes treatment to cure the disease while the judge studies the case against the culprit together with his background and awards a fitting sentence to promote his rehabilitation. If the treatment should serve its purpose then the need for the right choice must be great.

III. BASIC IDEOLOGIES BEHIND VARIOUS TECHNIQUES OF PENAL REHABILITATION.

A. Historical Outlook

Various techniques have been adopted over the past centuries in the treatment of offenders. Each was based on a particular ideology. The first was the «Free will theory» which dwelt on the imposition of heavy penalties in vengeance as a fitting measure to combat crime. Many atrocious deeds, often more cruel than the offence, were carried out under this banner in the name of justice. Nevertheless, crime continued the ineffectiveness of that policy having been exposed, a new method emerged. It was retribution. This meant paying back the offender in his own coin. It was nothing short of the «Torra law» an eye for an eye. That also gave way to yet another view, «deterrence». The assumption in this instance was that the severity of the penalty would be a good symbol to frighten others to keep away from crime. Evidence, however, abounds that like the preceding methods, that objective has been defeated.

1970, page 7 paragraph 20 (A/CONF. 43/1). As a canker, it is sapping fast the remaining ebbing hope for world peace. It can therefore be rightly said that while penal justice aims at seeking the overall interests of the community, in actual fact, it serves only some percentage; the remaining proportion takes to crime. It does mean that certain laws are criminogenic, and that their repeal would reflect a decrease in criminality. For instance, it was illegal to distill local gin in Ghana during the colonial days. Settlers were equally persecuted and severe penalties were imposed on defaulters. The only motive was to restrain the inhabitants from industry and to ensure their role as second fiddle players by producing raw materials alone and serving as a ready market for manufactured goods. This was one of the first laws scraped from the statute book on attainment of independence in 1957. In consequence, people considered as criminals for those offences at the time have become law abiding citizens. In other words they have rehabilitated. Another example will further clarify this point. It is an offence in Ghana to convey cocoa, which is the main source of foreign-exchange, across any of her borders for sale. This is necessary to conserve the economy for planned development. Unfortunately, the price of a load of cocoa in Ghana is far below what obtains in Ivory Coast or Togo her immediate neighbours. Quite naturally some cocoa farmers near these boundries smuggle out their produce. Their attitude is bourne out of the desire to releaze the optimum reward from their labour and the childish notion that they could escape the law. But sooner or later they are caught. Criminals they are, but penal justice is their mould. They need re-education to appreciate the values of society.

The above illustrates how far certain laws influence criminality. It must be noted that whereas in the first example the law was obnoxiously repressive and uncalled for, the latter is designed to stabilize the economy. However, both have produced the same effect. What then should be the ideal law to subjugate criminality and induce rehabilitation ?

Law is related to man. Its main objective is to protect his interests. An ideal law therefore must be humane to carry out this function without prejudice; it must be all embracing and not factional. It is no justice to set up special courts and to enact special legislations to deal with specified cases. Nor it is complimentary to issue laws with retrospective effect since this procedure is able to retrieve past behaviour not covered by law for

ADMINISTRATION OF PENAL REHABILITATION

By

EDWARD ALBERT DODOO

GHANA



Administration of Penal Rehabilitation : General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

Peace on earth is a major problem facing mankind today. Its pursuit is proving so arduous and inaccessible, yet there is reason to speculate that the search will continue hopefully for years. The prize is worth the struggle. For with rampant embezzlement of public funds, robbery with violence, arson, hi-jacking, kidnapping and other sophisticated crimes on the increase each day, despondency in our efforts will be not only chaotic, but also lethal.

Administration of Penal rehabilitation focuses on resocializing the criminal to promote peace. This is the goal of Social Defence planning.

This paper attempts a study of the attitude of society towards the criminal over the years and the various methods applied in checking criminality. It also views how some laws affect crime and rehabilitation.

I. THE RELATION OF LAW TO HUMAN BEHAVIOUR

Administration of penal justice aims at safeguarding the interests of society. To this end legislations are passed off and on while others are repealed or recast where necessary. Equitable penalties for breaches are also set out. By and large this process creates bounds and bans which do not favour some individuals of the community, then crime sets in. It is empirical that crime has come to stay with us. This is no question of pessimism. (See report of the Fourth United Nations congress on the prevention of crime and the treatment of offenders, Kyoto, Japan, 17 - 26 August,

INDEX

I — Lectures :

— Social Defence : History and Problems. <i>Dr. Ahmed M. Khalifa</i>	349
— The Penal Labour. <i>Dr. M. Nagib Hosny</i>	363
— Organization of Scientific Research for the Purposes of Social Defence. <i>Dr. Said Ewies.</i>	365
— Planning of Social Defence in the Realm of Penal Reform. <i>Dr. A. El-Alfy</i>	375
— Planning of Social Defence and Organization of Penal Justice. <i>Dr. M. Zeid</i>	395
— Penal Administration and determinents of reform. <i>Mr. M. Ahmed Khalil</i>	417
— The Philosophy of Statistics in the Realm of Criminal Security. <i>Mr. Foad El-Sabban</i>	419

II Seminars : A summary	439
---------------------------------------	-----

III Studies :

— Characteristics of Penal Justice in Tunus. <i>Mr. El Hadi Ben Kassem</i>	445
— The preventive Aspects of the Problem of Juvenile Delinquency in Saudi Arabia. <i>Mr. Ibrahim Hamza Barazangy</i>	455
— The Preventive Aspects of the Problem of Juvenile De- linquency in Egypt. <i>Mr. Ahmed Abu-Raya</i>	458
— The Criminal Dangerness. <i>Mr. M. Fathy El-Naggar.</i>	460
— The Most Important Trends in the Egyptian Project of Juvenile Law. <i>Mr. Hazem H. Gomaa.</i>	469
— The Legal and Scientific Determination of Criminal Responsibility. <i>Mr. Abdel Fattah Khadr</i>	477
Administration of Penal Rehabilitation in Ghana <i>Mr. Edward A Dodoo.</i>	504

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGY RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of The Board :

Mr. A. Lotfy Dsouky	General Moharram Ibrahim
Dr. Gaber Abdel Rahman	Sheikh M. Abou Zahra
Dr. Hassan El Saaty	Mr. M. Maher Hassan
Mr. H. Awad Brekey	Mr. M. Fathy
Dr. Aisha Rateb	Mr. Mohiey El-Din Taher
Mr. Abdel Minim Maghraby	Dr. Mokhtar Hamza
Dr. Aly El-Mofty	General Yossef Bahader

EDITOR - IN - CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

BOARD OF EDITORS

**Dr. SAID EWEIS — NAGWA HAFEZ — ESSAM MILIGUI —
SAMIE ELLETHY — ALY GALABY.**

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

**Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT**

**SPECIAL ISSUE
ON
THE U.N. REGIONAL PROGRAMME ON SOCIAL
DEFENCE PLANNING
CAIRO
May — July 1971**



November 1971

Vol. XIV



Bibliotheca Alexandrina



0535428